







الحَدِّاقُ النَّصْرِيَّةُ
يُفِ
أحكام العشرة الطاهرة

الطبعة الثانية صححة

جميع الحقوق محفوظة

١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ

دار الأضواء

بيروت - النجدة - مشارف عبد الله الحاج - بناية النهضة

ص.ب. ٢٥/٤٠ - بريقيا - النجدة - حيدر

الْمَدَائِقُ وَالْبَصَائِرُ

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجبراني

الوفى سنة ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَتَلَقَّى تَلَايَهُ، مُحَمَّدُ تَيْقِي الْأَيْرَوَانِي

الجزء العاشر

دار الأضواء

سهرت • لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المطلب الثاني

في شروط وجوب الجمعة وهي امور : أحدها الامام ، وثانيها العدد ، وثالثها الخطبتان ، ورابعها الجماعة ، وخامسها ان لا يكون هناك جمعة اخرى دون ثلاثة اميال ، وسادسها الوقت ، فالكلام في هذا المطلب يقتضى بسطه في مقاصد :

(الاول) في الامام ويشترط فيه امور : (الاول) - البلوغ فلا تصح امامة الصبي وان كان عيماً ، وقال العلامة في المنتهى انه لا خلاف فيه ، مع ان المنقول عن الشيخ في الخلاف والمبسوط جواز امامة الصبي المراهق المميز العاقل في الفرائض وهو ظاهر في ثبوت الخلاف في المسألة ، واما ما اوله به في المدارك من الحمل على غير الجمعة - حيث قال : والظاهر ان مراده بالفرائض ما عدا الجمعة - فلا يظهر له وجه سيما مع دلالة ظواهر جملة من الأخبار على ذلك :

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في السكافي في الحسن أو الصحيح بابراهيم بن هاشم عن عبدالله بن المغيرة عن غياث بن ابراهيم البتري الثقة عن ابي عبدالله

عليه السلام (١) قال : « لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن » .
وفي الموثق عن سماعة بن مهران عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « تجوز صدقة الغلام وعتقه ويؤم الناس اذا كان له عشر سنين » .
وفي رواية طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٣) قال : « لا بأس ان يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وان يؤم » .
وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة الدلالة في ما نقل عن الشيخ وبها يرجح ما ذهب اليه .

قال في المدارك بعد تأويله كلام الشيخ بما قدمنا نقله عنه : وكيف كان فالأصح اعتبار البلوغ مطلقاً لاصالة عدم سقوط التكليف بالقراءة بفعل الصبي ، ولان غير المكلف لا يؤم من اخلااله بواجب او فعل محرم فلا يتحقق الامتثال ، ويؤيده رواية اسحاق بن عمار عن الصادق عن ابيه عن آباءه عن علي (عليهم السلام) (٤) انه قال : « لا بأس ان يؤذن الغلام قبل أن يحتلم ولا يؤم حتى يحتلم » أقول : لا يخفى ان ما ذكره من التعليقات لا وجه له في مقابلة ما نقلناه من الروايات وهل هو إلا من قبيل الاجتهاد في مقابلة النص ، واما ما ذكره من الأصل فيجب الخروج عنه بالدليل وقد عرفته . بقى الكلام في الخبر الذي نقله ويمكن حمله على غير المميز .

وظاهر المحقق الأردبيلي (قدس سره) تقوية هذا القول لولا الاجماع المدعى من العلامة في المنتهى ، قال : ولولا الإجماع المنقول في المنتهى لأمكن القول بصحة امامة الصبي المميز مع الاعتماد عليه لان عبادته شرعية ، وقد صرح به في المنتهى في كتاب الصوم وغيره . انتهى .

أقول : قد عرفت في المطلب المتقدم ما في هذه الإجماعات وانه ليس فيها إلا تكثير السواد واضاعة المداد ولا سيما في مقابلة الأخبار الظاهرة في المراد .

ثم ان في هذه الرواية التي اعتمد عليها في المدارك زيادة مؤكدة لما اراده ولم ينقلها حيث قال بعد قوله : « ولا يؤم حتى يحتلم » : « فان ام جازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه ، ويمكن حملها ايضاً على تأكيد الكراهة جمعاً بين الاخبار كما هي قاعدتهم في هذا المضمار .

وبالجملة فالظاهر عندي هو قوة ما ذهب اليه الشيخ وان كان الاحتياط في ما ذهبوا اليه . والله العالم .

الثاني - العقل فلا تتعقد امامة المجنون قولاً واحداً لعدم الاعتداد بفعله .
 بقى الكلام في ما لو كان يعتريه الجنون ادواراً فهل تجوز امامته في حال الافاقة ؟
 الظاهر ذلك وهو المشهور وبه صرح العلامة في باب الجماعة من التذكرة على ما نقل عنه إلا انه قطع في باب الجمعة من التذكرة على ما حكي عنه بالمنع من امامته مستنداً الى امكان عروضة حال الصلاة له ، ولأنه لا يؤمن احتلامه في حينه بغير شعوره فقد روى ان المجنون يبنى في حال جنونه (١) ولهذا العلة نقل عن العلامة في النهاية انه يستحب له الغسل بعد الافاقة . ولا يخفى ضعف ما استند اليه من التعليلين المذكورين
 الثالث - الايمان وهو عبارة عن الاقرار بالاصول الخمسة التي من جملتها امامة الائمة الاثني عشر (عليهم السلام) ولا خلاف بين الاصحاب في اشتراطه .

وعليه تدل الاخبار المتظافرة ، ومنها ما رواه في الكافي عن زرارة باسنادين أحدهما من الصحاح أو الحسان بإبراهيم بن هاشم (٢) قال : « كنت جالساً عند أبي جعفر عليه السلام ذات يوم إذ جاءه رجل فدخل عليه فقال له جعلت فداك اني رجل

(١) علل في التذكرة - في المسألة ٣ من البحث الثاني في السلطان من صلاة الجمعة - منع امامة الادوارى بوجوه ثلاثة وهي الوجهان المتقدمان في المتن وانه ناقص عن المراتب الجليلة . واما الرواية فهي من كلام السبزواري في الذخيرة في شروط النائب ولم يستند اليها في التذكرة .

(٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة

جار مسجد لقوى فاذا انا لم أصل معهم وقموا في وقالوا هو هكذا وهكذا؟ فقال اما
لئن قلت ذلك لقد قال امير المؤمنين عليه السلام : من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا
صلاة له . فخرج الرجل فقال له لا تدع الصلاة معهم وخلف كل امام . فلما خرج
قلت له جعلت فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك فان لم يكونوا مؤمنين؟
قال فضحك عليه السلام ثم قال ما اراك بعد إلا ههنا يا زرارة فاية علة تريد اعظم من انه
لا يؤتم به؟ ثم قال يا زرارة اما تراني قلت صلوا في مساجدكم وصلوا مع أئمتكم؟ .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابى عبدالله البرقي (١) قال « كتبت الى
ابى جعفر عليه السلام جعلت فداك أيجوز الصلاة خلف من وقف على ابيك وجدك
(صلوات الله عليهما) ؟ فاجاب لا تصل وراءه . »

وما رواه في الفقيه والتهذيب في الصحيح عن اسماعيل الجعفي (٢) قال :
« قلت لابي جعفر عليه السلام رجل يحب امير المؤمنين عليه السلام ولا يتبرأ من عدوه ويقول
هو احب اليّ ممن خالفه؟ فقال هذا مغلط وهو عدو فلا تصل خلفه ولا كرامة
إلا ان تتقيه . »

وما رواه في التهذيب عن ابراهيم بن شيبه (٣) قال : « كتبت الى ابى جعفر
عليه السلام اسأله عن الصلاة خلف من يتولى امير المؤمنين عليه السلام وهو يرى المسح على
الخفين أو خلف من يحرم المسح وهو يسمح؟ فكاتب ان جامعك واياهم موضع فلم
تجد بدا من الصلاة فاذن لنفسك واقم فان سبقك الى القراءة فسيح . »

وما رواه الكليني في الحسن عن زرارة (٤) قال : « سألت ابا جعفر عليه السلام
عن الصلاة خلف المخالفين؟ فقال ما هم عندي إلا بمنزلة الجدر . »

وعن ابى على بن راشد (٥) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام ان مواليك قد اختلفوا
فاصلى خلفهم جميعاً؟ فقال لا تصل إلا خلف من تثق بدينه . »

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة

١٠ ج - ٩ - (اعتبار طهارة المولد في امام الجماعة)

وما رواه الكشي في كتاب الرجال عن يزيد بن حماد عن ابي الحسن عليه السلام (١) قال : « قلت له اصلي خلف من لا اعرف ؟ فقال لا تصل إلا خلف من تثق بدينه » الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة مما يدل على بطلان عبادة المخالفين وعدم الاعتداد بالصلاة خلفهم .

الرابع - طهارة المولد وهو ان لا يعلم كونه ابن زنا ، وهو مذهب الاصحاب من غير خلاف ينقل .

ويدل عليه ما رواه في الفقيه عن امير المؤمنين عليه السلام مرسلًا ورواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام لا يصلين احدكم خلف المجنوم والابرص والمجنون والمحدود وولد الزنا والاعرابي لا يؤم المهاجرين » .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن ابي بصير - والظاهر انه ليث المرادي بقرينة رواية عبدالله بن مسكان عنه - عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « خمسة لا يؤمون الناس على كل حال : المجنوم والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرابي » . وما رواه في الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٤) انه قال : « خمسة لا يؤمون الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة : الابرص والمجنوم وولد الزنا والاعرابي حتى يهاجر والمحدود » .

ولا عبرة بمن تناله اللسان وكذا لا تقدر ولادة الشبهة ولا كونه مجهول الأب كما صرح به جملة من الاصحاب ، لاصالة عدم المانع مع وجود المقتضى . وربما قيل بالكراهة لنفرة النفس من هذا شأنه الموجبة لعدم كمال الاقبال على العبادة .

(١) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجماعة عن الكافي والفقيه وكذا في الوافي باب (صفة امام الجماعة ...) ولم نعث عليه في التهذيب في مظانه .

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجماعة

ج ١٠ ﴿ هل يعتبر السلامة من البرص والجذام في امام الجماعة ؟ ﴾ - ٧ -

قال في الذكرى : وفي كراهة الائتصاص بهؤلاء قول لا بأس به لنقصهم وعدم كمال الانقياد الى متابعتهم . انتهى .

الخامس - الذكورة فلا تصح امامة المرأة ولا الخنثى لعدم جواز امامتهما للرجال كما سيأتي في باب الجماعة ان شاء الله تعالى ، قال في التذكرة يشترط في امامة الرجال الذكورة عند علمائنا اجمع وبه قال عامة العلماء (١) ولا ريب في اشتراطها بناء على ان الجمعة لا تنعقد بالمرأة ولا بالخنثى .

السادس - السلامة من البرص والجذام والحد الشرعي والاعرابية ، أما الأول والثاني فاختلف الأصحاب في جواز امامتهما ، فقال الشيخ في النهاية والخلاف بالمنع من ذلك مطلقاً وهو اختيار العلامة في المنتهى والسيد السند في المدارك ، وقال المرتضى في الانتصار وابن حمزة بالكرهية ، وقال الشيخ في المبسوط وابن البراج وابن زهرة بالمنع من امامتهما إلا بمثلها ، وقال ابن ادريس يكره امامتهما في ما عدا الجمعة والعيد واما فيها فلا يجوز .

والذي وقفت عليه من اخبار المسألة ما تقدم (٢) من صحيحتي زرارة وابي بصير ورواية محمد بن مسلم الدال جميعه على النهي عن الصلاة خلفها .

ومنها - ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابى الحسن عليه السلام (٣) قال : لا يصلي بالناس من في وجهه آثار ، .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن يزيد (٤) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المجذوم والابرص يؤمان المسلمين ؟ قال نعم . قلت هل يبتلى الله بهما المؤمن ؟ قال نعم

(١) في المغني ج ٢ ص ١٩٩ ، لا يصح ان يأتي الرجل بالمرأة بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء ، وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٢ ، المرأة لا تصلح للامامة في سائر الصلوات في الجمعة أولى ، وفي ص ٢٢٧ صرح بعدم صلوح المرأة لامامة الرجال . وفي بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٢ ، الجمهور على انه لا يجوز ان تؤم المرأة الرجال .

(٢) ص ٦ (٣) و(٤) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجماعة

٨ - (هل يعتبر السلامة من البرص والجذام في امام الجماعة؟) ج ١٠

وهل كتب الله البلاء إلا على المؤمن .

وما رواه احمد بن محمد بن خالد البرقي في كتاب المحاسن في الحسن عن الحسين بن ابى العلاء عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال : «سألته عن المجنوم والابرص منا أيؤذان المسلمين؟ قال نعم وهل يبتلى الله بهذا إلا المؤمن وهل كتب الله البلاء إلا على المؤمنين .»

وروى الصدوق في كتاب الخصال في الصحيحين على الاظهر عن الاصبغ بن نباتة عن امير المؤمنين عليه السلام (٢) قال : « ستة لا ينبغي ان يؤموا الناس : ولد الزنا والمرتد والاعرابي بعد الهجرة وشارب الخمر والمحدود والأغلف ، ولفظ «لا ينبغي» في الخبر المذكور مراد به التحريم كما هو شائع في الأخبار .

وجملة من المتأخرين جمعوا بين الأخبار بحمل الأخبار الأولية على الكراهة . والشيخ حمل رواية عبد الله بن يزيد على الضرورة في الجماعة بان لا يوجد غيرهما أو يكونا امامين لامثالهما . ولا يخلو من بعد .

وظاهر صاحب المدارك بل صريحه العمل بالروايات الأولية حيث ان فيها الصحيح وهو يدور مداره غالباً ، وطعن في رواية عبد الله بن يزيد بضعف السند بجهالة الراوى ، ثم قال بعد كلام في البين : نعم لو صح السند لامكن حمل النهي الواقع في الأخبار المتقدمة على الكراهة كما هو مذهب المرتضى (قدس سره) .

وقال في الذكرى بعد نقل الجمع بين الأخبار بحمل الأخبار الأولية على الكراهة : ويلزم منه استعمال المشترك في معنييه لان النهي في ولد الزنا والمجنون محمول على المنع من النقيض قطعاً فلو حمل على المنع لا من النقيض في غيرهما لزم المحذور . ويمكن ان يقال لا مانع من استعمال المشترك في معنييه ، وان سلم فهو مجاز لا مانع من ارتكابه . انتهى .

اقول : والمسألة عندي لا تغلو من شوب التوقف فان الأخبار المتقدمة مع

(١) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجماعة

صحة سند أكثرها صريحة في التحريم والحمل على الكراهة مجاز لا يصار إليه إلا مع القرينة ولا قرينة فيها تؤذن بذلك ، ووجود المخالف ليس قرينة اذ يحتمل الحمل على معنى آخر من تقية ونحوها . ويحتمل العكس ايضاً . وبالجملة فانه لا يحضرني الآن مذهب المخالفين في هذه المسألة (١) ولعل اخبار أحد الطرفين انما خرج مخرج التقية واما القولان الآخران فلم نقف لهما على دليل . والله العالم .

واما الثالث وهو المحدث فان كان قبل التوبة فلا إشكال في عدم جواز الإلتزام به لفسقه ، وان كان بعدها فقد حكم الأكثر بكراهة امامته ، وعلمه في المعتبر بنقص رتبته عن منصب الامامة وان زال فسقه بالتوبة . ونقل عن ابي الصلاح انه منع من امامة المحدث بعد التوبة إلا بمثله . ورده الأكثر بان المحدث ليس اسوأ حالا من الكافر وبالتوبة واستجماع الشرائط تصح امامته . اقول : وبما ردوا به كلام ابي الصلاح يعلم الرد لما ذكره من الكراهة ايضاً فان الظاهر انهم لا يقولون بكراهة الإلتزام بالكافر بعد الاسلام اذا استجمع شرائط الامامة فالمحدث بطريق اولي بمقتضى ما ذكره . والظاهر حمل الاخبار المتقدمة الدالة على النهي عن الإلتزام به على ما قبل التوبة لظهور الفسق المانع من ذلك .

واما الرابع وهو الاعرابي فالمراد به الاعرابي بعد الهجرة كما افصح به خبر الاصبغ بن نباتة وخبر محمد بن مسلم وعليهما يحمل ما اطلق في غيرهما ، والوجه في المنع من امامته ظاهر لاخلاله بالواجب عليه وهو الهجرة واصراره على الترك بغير عذر شرعي ، وسيأتي ان شاء الله تعالى في جملة من الاخبار الدالة على عدد الكبائر ان من جملتها التعرب بعد الهجرة إلا ان تحققه في مثل هذه الازمنة غير معلوم . والاصحاب في هذه المسألة منهم من أطلق المنع كالشيخ وجماعة ومنهم من أطلق الكراهة .

(١) في بدائع الصنائع ج ١ ص ١٥٦ " تجوز امامة العد والاعرابي والاعبي وولد الزنا وعليه قول العامة لقوله (ص) : صلوا خلف من قال لا إله إلا الله ، .

وفصل في المعتبر في ذلك بما يرجع الى الفرق بين من لا يعرف محاسن الاسلام ولا وصفها فالامر كما ذكره من المنع وبين من وصل اليه ما يكفيه اعتماده ويدين به ولم يكن تلزمه المهاجرة وجوباً جاز ان يؤم .
وفيه ان ما ذكره لا اختصاص له بالاعرابي كما لا يخفى بل الاظهر كما عرفت انما هو ما قلناه لانه الذي دلت عليه الاخبار المذكورة .
نعم قد روى الحميري في كتاب قرب الاسناد باسناده عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب (١) في حديث قال : « وكره ان يؤم الاعرابي لجفائه عن الوضوء والصلاة » .

وملخص الكلام في ما يفهم من هذه الاخبار هو المنع والتحريم في من ترك الهجرة مع وجوبها عليه والجواز على كراهة في من لم يكن كذلك مع عدم كاله في معرفة احكام الطهارة والصلاة . ويحتمل حمل اخبار المنع على ما اذا كان يؤم بالمهاجرين كما يستفاد من صحيح زرارة المتقدم في اشتراط طهارة المولد .
السابع - العدالة وهي بما طال فيها الكلام بين علمائنا الاعلام بابرار النقض ونقض الابرام وصنفت فيها الرسائل وتعارضت فيها الدلائل فلا جرم انا ارخينا للقلم عنائه في هذا الميدان واعطينا المسألة حقها من البيان بما لم يسبق اليه سابق من علمائنا الاعيان :

والكلام فيها يقع في مقامات (الاول) - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في اشتراط عدالة امام الجماعة مطلقاً ونقل اجماعهم على ذلك جمع كثير منهم ، بل نقل ذلك عن بعض المخالفين وهو ابو عبدالله البصري محتجاً باجماع أهل البيت (عليهم السلام) (٢) وان اجماعهم حجة .

(١) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجماعة

(٢) ذكر ذلك الشيخ في الخلاف ص ٨٢ نقلاً عن السيد المرتضى ولم يتعرض له السيد في الانتصار والناصريات . وابو عبدالله البصري - كما في المنتظم لابن الجوزي ج ٧

واحتج الأصحاب على ذلك بقوله عز وجل « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار » (١) والفاسق ظالم لقوله تعالى « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (٢) والإتيان ركون لان معنى الركون هو الميل القلبي .
 اقول : لا يخفى ان غاية ما يدل عليه هذا الدليل هو عدم جواز امامة الفاسق خاصة وهو أخص من المدعى إذ المدعى اعتبار العدالة باحد المعاني الآتية ان شاء الله تعالى المؤذن بعدم ثبوتها لمجهول الحال ايضاً والدليل المذكور لا يشمل .
 والعمدة في الاستدلال على ذلك انما هي الأخبار الواضحة المنارة ، ومنها ما رواه الشيخ عن خلف بن حماد عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « لا تصل خلف الغالي وان كان يقول بقولك والمجهول والمجاهر بالفسق وان كان مقتصداً ، ورواه الصدوق في الفقيه مرسل (٤) وفي اوله « ثلاثة لا يصلى خلفهم ... الى آخر ما ذكر » .

وما رواه الشيخ في الصحيح الى سعد بن اسماعيل عن ابيه (٥) قال : « قلت للرضا عليه السلام رجل يقارف الذنوب وهو عارف بهذا الأمر أصلي خلفه ؟ قال لا ، ومعنى « يقارف » اى يقارب ، قال في النهاية : قارف الذنوب وغيره اذا داناه ولاصقه وهو كناية عن فعل الذنوب .

وما رواه الكليني والشيخ عن ابي علي بن راشد (٦) قال : « قلت لابي جعفر

ص ١٠٧ — يعرف بالجميل سكن بغداد وكان من شيوخ المعتزلة وصنف على مذاهم وانتحل في الفروع مذهب أهل العراق . وذكر المصنف « قدس سره » في لؤلؤة البحرين عند ذكر الشيخ المفيد نقلاً عن الشيخ ورام ان الشيخ المفيد اشتغل بالعربية على الشيخ ابي عبد الله المروفي بجميل .

(١) سورة هود الآية ١١٥ (٢) سورة الطلاق الآية ١

(٣) و(٦) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الجماعة وكلمة « وامانت » في التهذيب

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة وفي الحاصل ج ١ ص ٧٤

(٥) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة

عليه السلام ان مواليك قد اختلفوا فاصلى خلفهم جميعاً؟ فقال لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وامانته . .

وما رواه الشيخ عن ابراهيم بن على المرافقي وابى أحمد عمرو بن الربيع البصرى عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) « انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اذا كنت خلف الامام تولاه وتثق به فانه يحزنك قراءته، وان احببت ان تقرأ فاقرا فى ما يخاف فيه فاذا جهر فانصت قال الله تعالى : « وانصتوا لعلكم ترحمون » (٢) قال فقيل له فان لم اكن اثق به فاصلى خلفه واقرا؟ قال لا صل قبله أو بعده ... الحديث . .

وما رواه فى الفقيه عنه عليه السلام (٣) « امام القوم وافدعهم فقدموا افضلهم » قال وقال على عليه السلام (٤) « ان سرکم ان تزکوا صلاتکم فقدموا خيارکم » .
وما رواه فى كتاب قرب الاسناد فى الموثق عن جعفر بن محمد عن آباءه (عليهم السلام) (٥) « ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان أتمتكم وفدكم الى الله تعالى فانظروا من توفدون فى دينكم وصلاتكم » .

وعن ابى ذر (٦) « ان امامك شفيحك الى الله عز وجل فلا تجعل شفيحك سفيهاً ولا فاسقاً ، الى غير ذلك من الاخبار التى يقف عليها المتبصع .
(المقام الثانى) — فى بيان معنى العدالة وانها عبارة عما اذا ونقل اقوال جملة من علمائنا الاعلام رفع الله تعالى اقدارهم فى دار المقام :

فنبول : اعلم ان العدالة لغة مأخوذة من العدل وهو القصد فى الأمور ضد الجور ، وقيل من العدالة بمعنى الاستواء والاستقامة كما يقال « هذا عدل هذا ، اى

-
- (١) الوسائل الباب ٣١ و٩ من صلاة الجماعة . والراوى الثانى عنون فى كتب الرجال فى « عمر » بلا واو
(٢) سورة الاعراف الآية ٢٠٣
(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٧٦ من صلاة الجماعة . والحديث «١» عن النبي «ص»
(٦) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة

مساو له ، واعتدل الشيطان اى تساويا ، وفي اصطلاح ارباب الحكمة واهل العرفان عبارة عن تعديل قوى النفس وتقويم افعالها بحيث لا يغلب بعض على بعض . وتوضيح ذلك ان للنفس الانسانية قوة عاقلة هى مبدأ الفكر والتمييز والشوق الى النظر فى الحقائق والتأمل فى الدقائق ، وقوة غضبية هى مبدأ الغضب والجرأة لدفع المضار والاقدام على الأهوال والشوق الى التسلط على الرجال ، وقوة شهوية هى مبدأ طلب الشهوة واللذات من المآكل والمشارب والمناكح وسائر الملاذ البدنية والشهوات الحسية ، وهذه القوى متباينة جداً فتنى غلب أحدها انقهرت الباقيات وربما أبطل بعضها فعل بعض ، والفضيلة البشرية تعديل هذه القوى لأن لكل من هذه القوى طرفى افراط وتفريط ، اما القوة العاقلة فالفسافة والبلاهة والقوة الغضبية التهور والجبن والقوة الشهوية الشره وخمود الشهوة ، فالقوة العاقلة تحصل من تعديلها فضيلة العلم والحكمة والغضبية تحصل من تعديلها فضيلة الشجاعة والقوة الشهوية تحصل من تعديلها فضيلة العفة ، واذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التى هى فى حاق الاوساط وتعادلت حصل منها فضيلة رابعة وملسكة راسخة هى ام الفضائل وهى المعبر عنها بالعدالة ، فهى اذا ملسكة نفسانية تصدر عنها المساواة فى الامور الصادرة عن صاحبها ، وتحت كل واحدة من هذه الفضائل الثلاث المتقدمة فضائل اخرى وكلها داخلية تحت العدالة فهى دائرة السكال وجماع الفضائل على الاجمال .

واما فى اصطلاح اهل الشرع الذى هو المقصود الذاتى بالبحث فاقوال : (الاول) ما هو المشهور بين اصحابنا المتأخرين من انها ملسكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروة ، واحترزوا بالملسكة عن ما ليس كذلك من الاحوال المنتقلة بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل بمعنى ان الاتصاف بالوصف المذكور لا بد ان يكون من الملسكات الراسخة التى يعسر زوالها .

واختلف كلامهم فى معنى التقوى ، فقيل هى اجتناب الكبائر والصغائر من المكلف العاقل ، ونسبه شيخنا الشهيد الثانى الى جماعة من اجلاء الاصحاب كاشيخ

المفيد والتقى ابى الصلاح الطلبي والقاضى عبدالعزيز بن البراج الطرابلسى وابى عبدالله محمد بن منصور بن ادريس الحلبي العجلي (١) وابى الفضائل الطبرسى حاكياً ذلك عن

(١) بمناسبة تعرض المصنف « قدس سره » لذكر ابن ادريس بهذا النحو رأيت ان اتعرض في المقام لما ذكره صاحب كشف الظنون عند تعرضه للكتب المؤلفة في الفقه على مذهب الامامية ج ٢ ص ١٧٨٦ فانه علق على هذا العنوان في ذيل الصفحة هكذا : يطلعون ابن ادريس على الشافعى . ثم قال في بيان الكتب هكذا : البيان والذكرى شرائع الاسلام وحاشيته القواعد النهائية . ثم قال : ومن اقوالهم الباطلة عدم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة ... الى آخر ما ذكره من الاحكام الباطلة بنظره ، وعد منها استحباب غسل يوم الغدير وهو العاشر من ذي الحجة . وقال ج ٢ ص ١٢٨١ : والكتب المؤلفة على مذهب الامامية الذين ينسبون الى مذهب ابن ادريس اعنى الشافعى كثيرة : منها - شرائع الاسلام وحاشيته والبيان والذكرى والقواعد والنهية . اقول ما ادرى من اين اتى هذا المنتبع المحقق بهذا التحقيق النفيس وكيف أدى تحقيقه وتبعه الى اغفال محمد بن ادريس العجلي الحلبي من قائمة علماء الامامية واغفال كتابه السرائر من قائمة كتبهم حتى حكم بان المراد بـ (ابن ادريس) في كلامهم هو محمد بن ادريس الشافعى القرشى وليته رجع على الاول الى لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج ٥ ص ٦٥ حيث يقول محمد بن ادريس العجلي الحلبي فقيه الشيعة وعالمهم له تصانيف في فقه الامامية ولم يكن للشيعة في وقته مثله مات سنة سبع وتسعين وخمسمائة . انتهى . نعم ليس هذا بغريب ممن يكتب ويؤلف ويحكم بما تشبهه نفسه ويقضيه تعصبه ويتجنب ما يفرضه الوجدان والضمير من التبصير والتحقيق ليفهم من هو ابن ادريس في كلام الامامية وايضاً انه لا علاقة لمذهب الامامية بمذهب الشافعى إلا التضاد كغيره من المذاهب فان اساسه ومنبعه هو ما خلفه النبي (ص) في الامة واوصى بانباة والتمسك به وجعله المرجع في امور الدين وأناط به الامن من الضلال من بعده وهو الكتاب والعترة كما هو نص حديث الثقلين الثابت من الطريقتين راجع ج ٩ ص ٢٦٠ من الحدائق ، فمذهب الامامية يستقى احكامه من منبع الكتاب والعترة ولا ارتباط له بمذهب الشافعى أصلاً وإنما يذكر قوله كغيره بعنوان « الشافعى » عند نقل الاقوال . وبما ذكرناه تظهر قيمة منقولاته الاخر كنسبة عدم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة الى الامامية الذي هو :-

اصحابنا من غير تفصيل . وقيل باجتناب الكبائر كلها وعدم الاصرار على الصغائر او عدم كونها أغلب فلا تقدر الصغيرة النادرة ، والحقوا بها ما يؤول اليها بالعرض وان غيرها بالأصل كترك المندوبات المؤدى الى التهاون بالسنن في اظهار الوجهين ونسبه شيخنا البهائى فى كتاب الحبل المتين الى الأصحاب .

وكذا اختلفت اقوالهم فى الكبائر وسيأتى الكلام فيها ان شاء الله تعالى فى المقام الثالث مفصلاً مشروحاً .

وفسروا المروءة باتباع محاسن العادات واجتناب مساوئها وما تنفر عنه النفس من المباحات ويؤذن بدناءة النفس وخستها كالأكل فى الأسواق والمجامع والبول فى الشوارع وقت سلوك الناس وكشف الرأس فى المجامع وتقبيل زوجته وامته فى المحاضر ولبس الفقيه لباس الجندى والمضايقة فى اليسير الذى لا يناسب حاله ونقل الماء والأطعمة بنفسه عن ايس أهلاً لذلك اذا كان عن شح وظنة ونحو ذلك ،

== افتراء محض عليهم وهذه كتب الشيعة منتشرة فى البلاد ، وكجعل الغدير اليوم العاشر من ذى الحجة ، كما يظهر انه لا قيمة لحكمه وحكم غيره بيطلان أقوالهم بعد ابتنائها على الاساس الذى أسسه مشرع الشريعة (ص) والرجوع فيها الى المرجع الذى عينه فى حديث الثقلين وغيره . ولترداد بصيرة فى ما قلناه راجع ج ١ ص ٤٥٢ من كشف الظنون حيث يقول : تفسير الطوسى - هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى فقيه الشيعة الشافعى ، كان ينتمى الى مذهب الشافعى ، المتوفى سنة ستين وأربعمائة (٥٦١) سماء مجمع البيان لعلوم القرآن واختصر الكشاف وسماه جوامع الجامع وابتدأ بتأليفه فى سنة ٥٤٢ قال السبكي وقد احرق كتبه مدة نوب بمحضر من الناس . فانظر كيف صار مجمع البيان للشيخ الطوسى بدل التبيان وكيف صار فقيه الشيعة شافعياً ، وراجع ج ٢ ص ١٦٠٢ منه حيث يقول مجمع البيان فى تفسير القرآن للشيخ ابى على فضل بن الحسين الطبرسى المشهدى الشيعى . ثم ان فى ربحانة الأدب ج ٥ ص ٢٤٦ ما ترجمته : ابن ادريس محمد بن أحمد أو محمد بن منصور بن أحمد بن ادريس بن حسين المكنى بـ « ابى عبدالله » . وبالمراجعة لرجال الشيخ المامقانى « قدس سره » ج ٢ باب (محمد) يتضح وجه التردد فى نسبه .

ويختلف ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والاعصار والامصار والمقامات .
والحق - كما ذكره جملة من افاضل متأخري المتأخرين - انه لا دليل على اعتبار
المروءة في معنى العدالة ، بل الظاهر ان تعريف العدالة بالملسكة المذكورة لا مستند له من
الآخبار ايضاً ولذا لم يذكره القدماء وانما وقع ذلك في كلام العلامة ومن تأخر عنه
والظاهر انه اقتنى في ذلك العامة حيث انهم عرفوها بذلك (١) .

قال في الذخيرة بعد ذكر التعريف المشار اليه : ولم اجد ذلك في كلام من
تقدم على المصنف وليس في الآخبار منه اثر ولا شاهد عليه في ما أعلم وكأنهم اقتفوا
في ذلك اثر العامة حيث يعتبرون ذلك في مفهوم العدالة ويوردونه في كتبهم . انتهى
اقول : وما ذكره في معنى المروءة مع كونه لا دليل عليه من الآخبار يدفعه
ما ورد عنه عليه السلام (٢) انه كان يركب الحمار العارى ويردف خلفه وانه كان يأكل
ماشياً الى الصلاة بمجمع من الناس في المسجد وانه كان يحلب الشاة ونحو ذلك .
ولا يخفى انه قد ورد هنا جملة من الآخبار في معنى المروءة وليس في شيء منها

(١) في المغني ج ٩ ص ١٦٧ ، العدل هو الذي تعتدل أحواله في دينه وأفعاله ففي
الدين لا يرتكب كبيرة ولا يداوم على صغيرة واما المروءة فيجتنب الامور الدنيئة المزرية
به كأن ينصب مائدة في السوق ويأكل والناس ينظرون اليه أو يمد رجله بحضرتهم أو
يخاطب أهله بالخطاب الفاحش ، ومن ذلك ارتكاب الصناعات الدنيئة كالكناسة وامثالها ،
وفي بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٦٨ ذكر خلافاً في تعريفها فعند بعضهم العدل من لم يطعن
عليه في بطن أو فرج وعند آخر من لم يعرف عليه جريمة في دينه وعند ثالث من غلبت
حسناته سيئاته ..

(٢) في اخلاق النبي ص ، ص ٦١ ، كان رسول الله ص ، يركب الحمار بغير
سرج ، وفي ص ٦٣ ، عاد سعداً واردف خلفه اسامة بن زيد وكان يجلس على الارض
ويأكل على الارض ، وفي المواهب اللدنية كما في شرحها للزرقاني ج ٢ ص ٢٦٤ ، كان (ص)
يحلب شاته وكان انس رديف رسول الله ص ، عند رجوعهم من خيبر ، وقد اورد جميع
ذلك في البحار ج ٦ باب مكارم اخلاقه ص ، إلا اننا لم نعر على ما ذكره من أكله ماشياً .

ما ذكروه ، ومنها ما رواه الكليني في روضة الكافي (١) بإسناده عن جويرية قال : « اشتدت خلف امير المؤمنين عليه السلام فقال لي يا جويرية انه لم يهلك هؤلاء الحق إلا بخفق النعال خلفهم ما جاء بك ؟ قلت جئت أسألك عن ثلاث : عن الشرف وعن المروة وعن العقل ؟ قال : اما الشرف فمن شرفه السلطان واما المروة فاصلاح المعيشة واما العقل فمن اتق الله عقل » .

وما روى عن الرضا عن آبائه عن امير المؤمنين (عليهم السلام) (٢) قال : « قال رسول الله ﷺ ستة من المروة ثلاثة منها في الحضر وثلاثة منها في السفر ، فاما التي في الحضر فتلاوة كتاب الله وعمارة مساجد الله واتخاذ الاخوان في الله واما التي في السفر فبذل الزاد وحسن الخلق والمزاح في غير معاصي الله تعالى » .

وما رواه الصدوق في الفقيه في باب المروة في السفر عن الصادق عليه السلام (٣) حيث قال فيه : « المروة والله ان يضع الرجل خوانه بفناء داره ، والمروة مروتان مروة في الحضر ومروة في السفر ، فاما التي في الحضر فتلاوة القرآن ولزوم المساجد والمشي مع الاخوان في الحوائج والنعمة ترى على الخادم انها تسر الصديق وتكبت العدو ، واما التي في السفر فكثرة الزاد وطيبه وبذله لمن كان معك وكتماذك على القوم امرهم بعد مفارقتك ايام وكثرة المزاح في غير ما يسخط الله » .

ثم انه لا يخفى انه قد ورد في بعض الاخبار ما يدل على اعتبار المروة في العدالة لكن لا بالمعنى الذي ذكروه وهو ما روى عن ابي الحسن الرضا عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٤) قال : « قال رسول الله ﷺ من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو بمن كملت مروته وظهرت عدالته ووجبت اخوته وحرمت غيبته ، فان المروة هنا لم يعتبر فيها إلا الخصال الثلاث وهي واجبة بناء على وجوب الوفاء كما هو الظاهر ، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن

(١) ص ٢٤١ (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٩ من آداب السفر

(٤) الوسائل الباب ١١ من الشهادات

١٨ - ﴿ القول بان العدالة مجرد الاسلام وعدم ظهور الفسق ﴾ ج ١٠

الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني ، وقد نقل انه كتب رسالة شريفة في وجوب الوفاء بالوعد ولم اقف عليها . وما ذكره (قدس سره) هو ظاهر الآية الشريفة اعني قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » (١) .

ونقل شيخنا المشار اليه في رسالته الصلالية عن بعض معاصريه - وكتب في الحاشية انه المحقق المدقق الشيخ احمد بن محمد بن يوسف البحراني - انه استدل على اعتبار المروءة في معنى العدالة بقول الكاظم عليه السلام في حديث هشام بن الحكم المروي في الكافي (٢) « لا دين لمن لا مروءة له ولا مروءة لمن لا عقل له » واعتضه بانه خفي عليه ان استعمال المروءة بالمعنى الذي ذكره الأصحاب غير معروف في كلامهم (عليهم السلام) وحيث أن الظاهر حملها على بعض المعاني المروءة عنهم (عليهم السلام) في تفسيرها . وهو جيد ، وأشار بالمعاني المروءة عنهم (عليهم السلام) الى ما قدمنا ذكره من الأخبار الواردة بتفسيرها . ثم قال ، ويمكن حملها على كمال الانسانية وهو فعل ما يليق وترك ما لا يليق .

اقول : ويؤيده ان المروءة لا تعتبر في أصل الدين اجماعاً فلا بد ان يحمل نفي الدين عن من لا مروءة له على نفي الكمال فتحمل المروءة على كمال الانسانية كما فسرنا به بعض شارحي الكتاب .

(الثاني) - القول بانها عبارة عن مجرد الاسلام مع عدم ظهور الفسق ؛ ونقل هذا القول عن جماعة من المتقدمين كابن الجنييد والشيخ في الخلاف والشيخ المفيد في كتاب الاشراف بل ادعى في الخلاف الاجماع عليه ودلالة الأخبار ، وقال (٣) البحث عن عدالة الشهود ما كان في ايام النبي صلى الله عليه وآله ولا ايام الصحابة

(١) سورة الصف الآية ٢ و ٣

(٢) الاصول ج ١ ص ١٩ الطبع الحديث

(٣) في كتاب آداب القضاء من الخلاف ص ٢٣١

ج ١٠ (القول بان العدالة مجرد الاسلام وعدم ظهور الفسق) - ١٩ -

ولا ايام التابعين وانما هو شيء احدثه شريك بن عبدالله القاضي (١) ولو كان شرطاً لما أجمع أهل الأمصار على تركه. انتهى.

اقول : وعن انتصر لهذا القول وبلغ في ترجيحه الغاية الشهيد الثاني في المسالك وتبعه فيه جملة من تأخر عنه سيما سبطه السيد السند في المدارك والمحدث الكاشاني والفاضل الخراساني صاحب الذخيرة والكفاية .

اقول : وهذا القول وما قبله وقما على طرفي الافراط والتفريط في المقام لان العدالة بالمعنى الأول لا تكاد توجد إلا في المعصوم أو من قرب من مرتبته كما لا يخفى على ذوى الافهام ، مع انه لا يمكن الاطلاع عليها إلا بعد مدة مديدة ومخالطة أكيدة وتعمق شديد ولربما لا يتيسر ذلك وبه تنسد ابواب الامور المشروطة بالعدالة مثل الجمعيات والجماعات والفتاوى والشهادات ، واما العدالة بالمعنى الثاني فقد انجر الأمر فيها الى اثباتها للمخالفين واعداء الدين والنصاب الذين هم أشد نجاسة من الكلاب كما وردت به الرواية عن أهل بيت النبوة الأطياب (٢) وسيظهر ذلك في ما يأتي قريباً ان شاء الله تعالى في المقام .

وقال شيخنا المشار اليه في كتاب المسالك : اذا شهد عند الحاكم شهود فان عرف فسقمهم فلا خلاف في رد شهادتهم من غير احتياج الى بحث وان عرف عدالتهم قبل شهادتهم ولا حاجة الى التعديل وان لم يعرف حالهم في الفسق والعدالة فان لم يعرف اسلامهم وجب البحث ايضاً وهذا كله بما لا خلاف فيه ، وان عرف اسلامهم ولم يعرف شيئاً آخر من جرح ولا تعديل فهذا بما اختلف فيه الأصحاب والمشهور بينهم خصوصاً المتأخرين منهم انه يجب البحث عن عدالتهم ولا يجوز

(١) ذكر صاحب الوسائل في عنوان الباب ٦ من ابواب كيفية الحكم ان الحاكم اذا اشتبه عليه عدالة الشهود فسقمهم سأل عنهم حتى يعرفهم وذكر في الباب حديثاً عن تفسير الامام العسكري (ع) يتضمن ان رسول الله (ص) كان يبحث عن عدالة الشهود اذا لم يعرفهم .

(٢) ج ٥ ص ١٨٧

الاعتماد على ظاهر الإسلام . ثم أورد الآية (١) ورواية ابن أبي يعفور بطريق الشيخ في التهذيب (٢) دليلاً لهم وطعن في دلالة الآية وسند الرواية ، ثم نقل عن الشيخ في الخلاف وابن الجنيد والمفيد في كتاب الاشراف ظاهر أ الاكتفاء بمجرد الاسلام ثم قال : وباقي المتقدمين لم يصرحوا في عباراتهم باحد الأمرين بل كلامهم محتمل لهما ، ثم أود جملة من الروايات الدالة بظاهرها على مجرد الاكتفاء بظاهر الاسلام وسنقلها جميعاً ان شاء الله تعالى في المقام ، ثم قال : وهذا القول امتن دليلاً واكثر رواية وحال السلف يشهد به وبدونه لا تكاد تنتظم الأحكام للحكام خصوصاً في المدن الكبيرة والقاضي القادم إليها من بعد لكن المشهور الآن بل المذهب خلافه . انتهى ملخصاً اقول : فيه (اولاً) - ما اشرنا اليه آنفاً من أنه قد انجر الأمر بناء على هذا القول من هذا القائل ومن تبعه فيه الى الحكم بعدالة المخالفين والنصاب من ذوى الأذنان ؛ وهذا من البطلان أظهر من ان يخفى على أحد من ذوى الإيمان فضلاً عن العلماء الاعيان كما يأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى قريباً .

(ثانياً) - دلالة ظاهر الآية الشريفة على خلاف ما يدعيه اعنى قوله عز وجل « واشهدوا ذوى عدل منكم » (٣) فانها صريحة الدلالة في اعتبار أمر آخر وراء الاسلام لان الخطاب فيها للمسلمين وضمير « منكم » راجع اليهم فهي دالة على اسلام الشاهدين فيكون قوله « ذوى عدل » دالاً على العدالة بعد حصول الاسلام فهي امر زائد على مجرد الاسلام .

واما ما اجاب به (قدس سره) في المسالك - وان اقتفاء فيه من تبعه في ذلك من أن غاية ما تدل عليه الآية الاتصاف بامر زائد على مجرد الاسلام فنحمله على عدم ظهور الفسق -

ففيه انه لا ريب ان المتبادر من لفظ العدالة لغة وعرفاً وشرعاً - كما سيظهر

لك ان شاء الله تعالى من الأخبار - عبارة عن أمر وجودى وصفة ثبوتية ولا سيما صحيح ابن ابى يعفور فانه ظاهر في ذلك غاية الظهور لا مجرد أمر عدى ، فاذا قيل « فلان عدل أو ذو عدالة » فانما يراد به ان له اوصافاً وجودية توجب صدق هذا العنوان عليه وهو كونه معروفاً بالصلاح والتقوى والعفاف ونحو ذلك .

ويؤيد ما ذكرناه ما روى في تفسير الامام العسكري عليه السلام بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) قال في قوله تعالى : واستشهدوا شهيدين من رجالكم (٢) قال « ليكونا من المسلمين منكم فان الله تعالى انما شرف المسلمين العدول بقبول شهاداتهم وجعل ذلك من الشرف العاجل لهم ومن ثواب دنياهم » .

وعن امير المؤمنين عليه السلام (٣) في قوله عز وجل : بمن ترضون من الشهداء (٤) قال : « بمن ترضون دينه وامانته وصلاحه وعفته وتيقظه في ما يشهد به وتحصيله وتمييزه فما كل صالح يميز ولا كل محصل يميز » .

وبالجملة فاطلاق العدالة على مجرد عدم ظهور الفسق امر لا يفهم من حاق اللفظ ولا يتبادر الى فهم فاهم بالكلية فالحمل عليه انما هو من قبيل المعميات والالغاز الذى هو بعيد بمراحل عن الحقيقة بل المجاز ، ولو قامت هذه التأويلات السخيفة البعيدة في مقابلة الظواهر المتبادرة الى الافهام لم يبق دليل على حكم من الأحكام من اصول وفروع إذ لا لفظ إلا وهو قابل للاحتمال ولا قول إلا وللقاتل فيه مجال ، فهاذا يقيمون الحجج على المخالفين في الامامة بل منكرى التوحيد والنبوة اذا قامت مثل هذه التأويلات الغثة وعورض بها ما يتبادر من الأدلة ؟

و (ثالثاً) ان ما طعن به على الرواية المذكورة بضعف السند مردود - بناء على صحة هذا الاصطلاح - بانه وان كان السند كذلك في التهذيب إلا ان الرواية المذكورة في الفقيه (٥) صحيحة وهى صريحة في رد ما ذهب اليه فتكون

(١) و (٣) الوسائل الباب ٤١ من الشهادات

(٢) و (٤) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٥) ستانى ص ٢٥

من اقوى الحجج عليه .

و (رابعاً) ان ما نقله - من القول بالاسلام عن هؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم وان ما عداهم من المتقدمين لم يصرحوا في عباراتهم باحد الامرين - مردود بان هؤلاء الثلاثة وان صرحوا بما ذكره في هذه الكتب التي اشار اليها الا انهم صرحوا في غيرها بخلافه وقد تعارضت اقوالهم فتساقطت ، وإلا فانه كما يتمسك هو باقوالهم في هذه الكتب كذلك يتمسك خصمه باقوالهم التي بخلافها في غير هذه الكتب . ودعوى ان غيرهم لم يصرحوا باحد الامرين مردود بما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في البين .

وها نحن ننقل جملة من عبارات من وصل اليها كلامهم لتقف على حقيقة الحال وتكون ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

فقول : قال الشيخ في النهاية : العدل الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين وعليهم هو ان يكون ظاهره ظاهر الايمان ثم يعرف بالستر والصلاح والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي اوعده الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك الساتر لجميع عيوبه ويكون متعهداً للصلوات الخمس مواظباً عليهن حافظاً لمواقبتين متوفرأ على حضور جماعة المسلمين غير متخلف عنهم إلا لمرض او علة او عذر .

وقال الشيخ المفيد : العدل من كان معروفاً بالدين والورع عن محارم الله تعالى . وقال ابن البراج : العدالة معتبرة في صحة الشهادة على المسلم وتثبت في الانسان بشروط وهي البلوغ وكال العقل والحصول على ظاهر الايمان والستر والعفاف واجتناب القبائح ونفي التهمة والظنة والحسد والعداوة .

وقال ابو الصلاح : العدالة شرط في قبول الشهادة على المسلم ، يثبت حكمها بالبلوغ وكال العقل والايمان واجتناب القبائح اجمع وانتفاء الظنة بالعداوة والحسد والمنافسة وقال ابن الجنيدي : فاذا كان الشاهد حراً بالغاً مؤمناً عاقلاً بصيراً معروفاً بالنسب

مرضياً غير مشهور بكذب في شهادته ولا بارتكاب كبيرة ولا مقام على صغيرة حسن التيقظ عالماً بمعاني الأقوال عارفاً بأحكام الشهادة غير معروف بحيف على معامل ولا بتهاون بواجب من علم أو عمل ولا معروف بمباشرة أهل الباطل ولا الدخول في جملتهم ولا بالحرص على الدنيا ولا بساقط المروءة بريئاً من أقوال أهل البدع التي توجب على المؤمنين البراءة من أهلها فهو من أهل العدالة المقبولة شهادتهم .

وقال الشيخ في المبسوط : العدالة في اللغة أن يكون الانسان متعادلاً في الأحوال متساوياً ، وفي الشريعة هو من كان عدلاً في دينه عدلاً في مروءته عدلاً في أحكامه ، فالعدل في الدين أن يكون مسلماً لا يعرف منه شيء من أسباب الفسق ، وفي المروءة أن يكون مجتنباً للأمور التي تسقط المروءة مثل الاكل في الطرقات ومد الأرجل بين الناس ولبس الثياب المصبغة ، والعدل في الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً ، فمن كان عدلاً في جميع ذلك قبلت شهادته ومن لم يكن عدلاً لم تقبل شهادته .

نقل جميع هذه الأقوال العلامة في المختلف ، قال : والتحقيق ان العدالة كيفية نفسانية راسخة تبعث المتصف بها على ملازمة التقوى والمروءة وتحقيق باجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر . انتهى .

وانت خير بان هذه العبارات عداً عبارتي المبسوط والمختلف كلها ظاهرة الدلالة في القول الثالث الذي سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وهو المختار من بين هذه الأقوال ، وبه يظهر لك صحة ما ذكرناه من تعارض أقوال هؤلاء الثلاثة الذين تقدم النقل عنهم وتصريح جملة من غيرهم بما ذكرناه من العدالة التي هي امر زائد على مجرد الاسلام . و (خامساً) ان ما استند اليه من الأخبار معارض بما هو أوضح واصرح مع قبول ما ذكره للتأويل والرجوع الى الروايات الدالة على ما ادعيناها كما سيأتي ذكر ذلك ان شاء الله تعالى مشروحاً مبرهنأ .

(الثالث) من الأقوال في المسألة انها عبارة عن حسن الظاهر وهو قول اكثر متأخري المتأخرين مستندين فيه الى صحيح ابن ابي يعفور الآتي ان شاء الله تعالى (١)

٢٤ - (هل الاصل في المسلم العدالة أو الفسق أو التوقف؟) ج ١٠

إلا أنهم اكتفوا من حسن الظاهر بما هو القشر الظاهر ولم يعطوا التأمل حقه في الرواية المذكورة وما تدل عليه بما سنكشف عنه نقاب الابهام ان شاء الله تعالى لكل ناظر .

وظاهر كلامهم ان المراد بحسن الظاهر هو ان لا يظهر منه ما يوجب الفسق من ارتكاب الكبائر والاصرار على الصغائر . وانت خبير بان هذا المعنى لا يخرج عن القول الثاني فان القائلين بالاسلام اعتبروا عدم ظهور الفسق .

ومن العجب أنهم يستندون في هذا القول الى صحيح ابن ابي يعفور مع انه بالعمق في معناه - كما سنوضحه لك ان شاء الله تعالى - بعيد عن هذا المعنى الذي ذكره براحل .

ومن هذه الاقوال الثلاثة يظهر وجه الخلاف الذي ذكره في أن الاصل في المسلم هل هو العدالة أو الفسق أو التوقف ؟ فذهب بعضهم الى ان الاصل فيه العدالة ، وهذا مما يتفرع على تفسير العدالة بمجرد الاسلام كما هو القول الثاني ، ويعرف مستنده من الاخبار الواردة في ذلك وقد عرفت وستعرف ان شاء الله تعالى الجواب عنها ، وذهب آخرون الى ان الاصل فيه الفسق استناداً الى ان الاصل التكليف واشتغال الذمة بالعبادات والتكاليف ، والاصل عدم خروجه عن عهدها حتى يعلم قيامه بها ، وهذا مناسب للقول الاول لأن الاصل عدم حصول الملزمة المذكورة حتى يحصل الإطلاع عليها ولكنه بمحل من الضعف لدلالة الاخبار على حسن الظن بالمؤمن وحمل افعاله على الصحة والمشروعية .

والتحقيق في المسألة هو القول الثالث وهو التوقف حتى يعلم أحد الأمرين من عدالة أو فسق ، وهذا هو الأنسب بالقول الثالث الذي اخترناه .

وكيف كان فلنشتغل بنقل الاخبار الواردة في المقام ليظهر لك صحة ما ذكرناه من هذا الكلام فنقول :

المقام الثالث - في نقل الأخبار الواردة ، وها نحن ننقل ما وصل إلينا منها مبتدئين بما يدل على ما اخترناه وينادي بما قلناه عاطفين الكلام على نقل الأخبار التي استند إليها أولئك الأعلام مزيلين لها بما يقتضيه المقام من نقض وإبرام بتوفيق الملك العلام وبركة أهل البيت (عليهم السلام) :

ف نقول : من الأخبار الدالة على ما اخترناه صحيفة عبدالله بن أبي يعفور ، وهذه الرواية رواها الصدوق في الصحيح والشيخ في التهذيب بطريق غير صحيح (١) وفي المتن في الكتابين تفاوت بالزيادة والنقصان ونحن نقلها كما نقلها في الوافي (٢) عن الكتابين معلماً لموضع الاختصاص بعلامة وموضع الاشتراك بما يدل على ذلك :

فروياً بسنديهما عن عبدالله بن أبي يعفور قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم ؟ فقال ان تعرفوه بالستر والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان ، وتعرف باجتنب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك ، والدلالة على ذلك كله ان يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ويجب عليهم تزكيتهم وإظهار عدالته في الناس ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس اذا اطلب عليهم وحفظ موافقتهم بحضور جماعة من المسلمين وان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من علة (فقيه) فاذا كان كذلك لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا ما رأينا منه إلا خيراً مواظباً على الصلاة متعاهداً لاوقاتها في مصلاه فان ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين (ش) (٣) وذلك ان الصلاة ستر وكفارة للذنوب (فقيه) وليس يمكن الشهادة على الرجل بانه يصلي اذا كان لا يحضر مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين ، وانما جعل الجماعة والاجتماع الى الصلاة

لكي يعرف من يصلي ممن لا يصلي ومن يحفظ موافيت الصلاة ممن يضيع (ش) ولولا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على آخر بصلاح لأن من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين (يب) لأن الحكم جرى من الله تعالى ورسوله ﷺ بالحرق في جوف بيته (فقيه) فإن رسول الله ﷺ هم بأن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين وقد كان فيهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله ومن رسوله ﷺ فيه بالحرق في جوف بيته بالنار (ش) وقد كان ﷺ يقول لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة (يب) وقال رسول الله ﷺ لا غيبة إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه وإذا رفع إلى إمام المسلمين أذره وحذره فإن حضر جماعة المسلمين وإلا أحرق عليه بيته ومن لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم .

أقول : لا يخفى أن هذه الرواية قد اشتملت على شيئين في حصول العدالة وانها عبارة عنهما (الأول) - أنه لا بد في ثبوتها من معرفته بالستر والعفاف وكف البطن والفرج ... إلى آخره ، والعطف هنا من قبيل عطف الخاص على العام تفصيلاً للأجمال في المقام ، ولا ريب أن اشتراط معرفته بالسكف عن هذه الأشياء يتوقف على نوع معاشرة واختبار مطلع على باطن الأحوال ، وذلك أنك لا تقول « فلان معروف بالشجاعة » إلا بعد أن تعرف حاله في ميدان القتال ومنازلة الأبطال فإذا كان ممن يقتل الرجال ولا يولي الدبر في موضع النزال ويقاوم الشجعان ويصادم الفرسان صح وصفه بالشجاعة وإن تفاوتت أفرادها شدة وضعفاً وهكذا لا تقول « فلان معروف بالطب والحكمة في الأبدان » إلا إذا كان ممن علم تأثير أدويته وجودة قريحته في شفاء المرضى والإطلاع على معرفة العلل والأدواء ونحو ذلك ، وحيث فلا يقال فلان معروف بكف البطن والفرج واليد واللسان ونحو ذلك إلا بعد اختباره بالمعاملات والمحاورات الجارية بين الناس كما لو وقع في

يده مال لغيره امانة او تجارة أو نحو ذلك ، أو جرى بينه وبين غيره خصومة أو نزاع وان اعتدى عليه ، فان كان ممن لا يتعدى في ذلك الحدود الشرعية والنواميس المرعية فهو وإلا فلا ، واما من لم يحصل الاطلاع على باطن احواله بوجه وان رأى ملازماً على الصلاة أو الدرس أو التدريس والافتاء فضلاً عن ان يكون من الغشاء فهو من قبيل مجهول الحال لا يصدق عليه انه يعرف بذلك بل يحتمل أن يكون كذلك وان لا يكون ، وكما قد رأينا في زماننا من هو ملازم للصلاة والدعاء وسائر العبادات بل التصدر للتدريس والفتوى وامامة الجماعة حتى اذا صار بينه وبين أحد معاملة الدرهم والدينار أو وقع في يده مال طفل أو مسجد أو وقف أو نحو ذلك انقلب الى حالة اخرى وصار همه التوصل بالغلبة والاستيلاء بكل وجه ممكن وان تفاوتت في ذلك افراد الناس باعتبار تفاوت المقامات ، ونحو ذلك فيما اذا اعتدى عليه معتمد باللسان أو سلب المال فربما قابله بازيد بما اعتدى عليه وربما استسكف عن ذلك حياء من الناس في الظاهر ولكن يترصد به الغوائل وينصب له شباك العداوة ولو انه قابل بالصفح والحلم والعفو لكان هو هو .

وبالجملة فانه انما تعرف احوال الناس وما هم عليه من هذه الاشياء المذكورة في الخبر وحسن وقبح وعدالة وفسق بالإبتلاء والامتحان في المعاملات والمحاورات والخاصات ، فيجب ان ينظر حاله لو كان له على غيره مال في الاقتضاء ولو كان لغيره عليه مال في القضاء وكيف حاله في الغضب ان اعتدى احد عليه وما الذي يجرى منه لو اساء أحد اليه ونحو ذلك ، فان كان في جميع ذلك انما يقابل بالرضا والاقتضاء وحسن المعاملة في القضاء والاقتضاء والجرى على قواعد الشريعة المحمدية ولا يستفزه الغضب في الخروج عن تلك الطريقة العلية فهو هو وإلا فليس بذلك .

وهذا هو الذي لحظه عليه السلام في الخبر وبه تشهد رؤية العيان وعدول الوجدان ولا سيما في هذا الزمان ، وهذا هو الذي يتبادر من العبارة المذكورة اعني قولنا ان العدالة عبارة عن حسن الظاهر أي حسن ما يظهر منه بعد الإبتلاء والامتحان

والاختبار بما ذكرناه ونحوه . واما مجرد رؤية الرجل على ظاهر الايمان عالماً فاضلاً أو جاهلاً خاملاً وان لم يظهر منه ما يوجب الفسق فهو مجهول الحال ولم يظهر منه ما يوجب وصفه بالعدالة المذكورة في هذا الخبر ، فان عدم ظهور ما يوجب الفسق لا يدل على العدم والشرط كما عرفت من الرواية ظهور العدم لاعدم الظهور والفرق بين المقامين واضح .

وبما يؤيد ما ذكرناه من الفحص والمعاينة قوله عليه السلام : « فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته ... الى آخره » ، فانه صريح كما ترى في وجوب السؤال ، وتخصيص القبيلة والمحلة من حيث انهم أقرب الى الاطلاع على احواله بالمعاينة والمخالطة كما لا يخفى . (فان قيل) انه يصدق على من لم يظهر منه ما يوجب الفسق انه معروف بالتقوى والعفاف (قلنا) هذا كلام مجمل ، فان اريد من لم يظهر منه في موضع تقضى العادة الجارية بين الناس بالاطهار فهو عين ما نقوله فرحباً بالوفاق ، فان من اعتدى عليه بيد أو لسان أو سلب مال وكف لسانه ويده عن الاعتداء ولم يتجاوز الحدود الشرعية في الاقتضاء أو وقع في يده شيء من الحطام الحرام فكف نفسه عنه فهذا هو الذي ندعيه ، واما من لم يكن كذلك بان لم تصل يده الى شيء أو لم يحصل له من يعتدى عليه فلا يوصف بالكف لان الكف انما يقال في موضع يقتضي البسط ألا ترى انه لا يقال للزاهد في الدنيا من حيث انها زاهدة فيه انه زاهد حقيقة ويترتب عليه ما أعده الله للزاهدين وانما يقال لمن تمكن منها ووقع في يده فكف يده عنها ومنع نفسه من الدخول فيها والتعرض لها ؟ ثم ألا ترى ان شر خلق الله الكلاب والسباع وانت اذا قابلتها باللطف والاکرام تكون معك في تمام الآلفة والصحبة واذا قابلتها بالتعدي ترى ما يظهر منها من الشر والجراة ؟

(فان قيل) ان قوله عليه السلام في الخبر « والدلالة على ذلك أن يكون ساتراً لجميع عيوبه » ظاهر في انه يكفي في الحكم بعدالته انه يظهر من حاله انه ساتر لعيوبه بمعنى انه لم يظهر منه فسق كما أشار اليه في المدارك ، قال (قدس سره) في الكتاب

ج ١٠ ﴿ ما يستفاد من صحيحة ابن ابى يعفور ﴾ - ٢٩ -

المذكور بعد ذكر الرواية : ويستفاد من هذه الرواية انه يقدح في العدالة فعل الكبيرة التي اوعده الله عليها النار وانه يكتفي في الحكم بها ان يظهر من حال المكلف كونه ساتراً لعيوبه ملازماً لجماعة المسلمين . انتهى .

اقول : كما انه يستفاد من الرواية قدح فعل الكبيرة في العدالة كذلك يستفاد منها قدح فعل الصغيرة فلا وجه لتخصيص الكبيرة بالذكر بل ربما أوهم ان فعل الصغيرة غير مغل بالعدالة وهو وان وافق مذهبه في اكتفائه في معنى العدالة بمجرد الاسلام إلا ان الخبر ظاهر في ما قلناه من قدح فعل الصغيرة ، فان قوله « لا يفتى » ان تعرفوه بالستر والعفاف وكف البطن ... الى آخره ، راجع الى اجتناب الصغائر ثم عطف عليها اجتناب الكبائر ، وملخصه انه يجب ان يعرف بالتقوى والعفاف عن كل صغيرة وكبيرة ، ولا يخفى انه لا يمكن ذلك إلا بالمعاشرة والاطلاع على احواله كما قدمنا ذكره .

واما ما ذكره - بقوله « ويكتفي في الحكم بها ان يظهر من حال المكلف كونه ساتراً لعيوبه » اشارة الى ما يدعونه من ان حسن الظاهر عبارة عن ان لا يظهر منه عيب للناس ولا فسق - فقد عرفت ما فيه وانه كلام يحمل ولكنّه ليس هو المراد هنا من كلامه وانما كلامه « لا يفتى » هنا وقع من قبيل الإجمال بعد التفصيل ، فانه بعد أن فسر العدالة بانها عبارة عن ان يعرف بكذا وكذا الراجع الى انه لا بد من العلم بتقواه وكفه عن هذه الأشياء اجمل ذلك فقال: وبجمله ان لا يقف أحد على عيب يذم به بل يكون صلاحه وتقواه وما علم منه ساتراً لعيوبه بغلبته عليها واضمحلالها به فلا يجوز لهم بعد ذلك البحث والتفتيش عن انه هل له عثرات وعيوب أم لا ؟

وانت اذا اعطيت التأمل حقه في معنى هذه الرواية كما شرحناه ووضحناه وجدتها قريبة من القول المشهور بين المتأخرين وانه لا فرق بينها وبين ما ذهبوا اليه إلا من حيث اعتبارهم كون التقوى ملزمة وقد عرفت انه لا دليل عليه وإلا فاشتراط العلم بالصلاح والتقوى والعفاف وعدم الإخلال بالواجبات واجتناب

— ٣٠ — ﴿الأخبار الدالة على أن العدالة حسن الظاهر﴾ ج ١٠

المحررات بما لا شك فيه وهو الذي صرح به. أيضاً عبائر المتقدمين التي قدمنا نقلها الثاني - التعاهد للصلوات الخمس بالحضور مع جماعة المسلمين ، وهذا الشرط وإن لم يذكره أحد من الأصحاب بل ربما صرحوا بأن الإخلال بالمندوبات لا يقدر في وصف العدالة وأستثنى بعضهم ما إذا كان على وجه يؤذن بالتهاون وعدم المبالاة بكالات الشرع فجعله قادحاً ، إلا أن هذا الخبر كما عرفت قد تضمن هذا الشرط على ابلغ وجهه وأؤكد فيه فيجب القول به ويتعين العمل عليه ونحن تبع لاقوالهم (عليهم السلام) لا لاقوال الفقهاء إلا أن تعتضد بأخبارهم في المقام . وبذلك أيضاً صرح شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني (نور الله مرقده) في بعض اجوبته .

ثم إن الظاهر أنه عليه السلام إنما أثر الصلاة جماعة في كونها مظهرراً للعدالة ودليلاً عليها من حيث استغاضة الأخبار بان الصلاة عمود الدين (١) وإن بقبولها تقبل سائر الأعمال وإن كانت باطلة وبردها ترد سائر الأعمال وإن كانت صحيحة (٢) وإنها معيار الكفر والإيمان (٣) وإنها متى أتى بها في وقتها بمحدودها كانت كفارة للذنوب الواقعة في ذلك اليوم (٤) وإنها كما قال عز وجل : « تنهى عن الفحشاء والمنكر » (٥) واعتبار حضور الجماعة فيها ليعلم الإتيان بها ويمكن الحكم على الآتي بها بالعدالة كما صرح به في الخبر .

ومن الأخبار الدالة على ما اخترناه زيادة على هذه الصحيحة الصريحة في المراد العارية عن وصمة الاعتراض والإيراد ما ذكره الامام العسكري عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٦ و ٨ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٢) الوسائل الباب ٨ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٣) الوسائل الباب ١١ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٤) الوسائل الباب ٧ و ٧ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٥) سورة العنكبوت الآية ٤٤

في تفسيره (١) في تفسير قوله تعالى «من ترضون من الشهداء» (٢) قال : «يعني بمن ترضون دينه وامانته وصلاحه وعفته وتيقظه في ما يشهد به وتحصيله وتميزه فما كل صالح يميز ولا يحصل ولا كل محصل يميز صالح ، وان من عباد الله لمن هو أهل لصلاحه وعفته ولو شهد لم تقبل شهادته لقلة تميزه ، فاذا كان صالحاً عفيفاً يميزاً محصلاً مجانباً للعصية والهوى والميل والتحامل فذلك الرجل الفاضل ... الحديث ، وهو جار على ما تقدم في جملة من عبارات اصحابنا المتقدمين التي قدمناها والخبر المذكور ظاهر الدلالة واضح المقالة في ما ادعيناه .

ويعضد ذلك جملة من الآخبار وان لم تكن مثل هذين في الوضوح والظهور السالم من الانكار :

منها - ما رواه الشيخ الصدوق في الخصال عن الرضا عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو من كملت مروته وظهرت عدالته ووجبت اخوته وحرمت غيبته » .

وما رواه فيه ايضاً بسنده عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال « ثلاث من كن فيه أوجبته اربعاً على الناس : من اذا حدثهم لم يكذبهم واذا وعدهم لم يخلفهم واذا خالطهم لم يظلمهم ، وجب أن تظهر في الناس عدالته وتظهر فيهم مروته وان تحرم عليهم غيبته وان تجب عليهم اخوته » .

اقول : لا يخفى عليك ما في دلالة هذين الخبرين على ما ادعيناه زيادة على الصحيحة المتقدمة من اعتبار المعاشرة والمخالطة في معرفة العدالة لتصريحهما بان العدالة تثبت بهذه الامور المعدودة فيهما ومن الظاهر ان هذه الامور لا تحصل إلا

(١) تفسير الصافي في تفسير الآية وفي الوسائل في الباب ٤١ من الشهادات

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤١ من الشهادات

٣٢ - (الأخبار الدالة على ان العدالة حسن الظاهر) ج ١٠

بالمخالطة والمعاشرة حسبما قدمنا تحقيقه ، وبالجمله فانها واضحان كالتحريين السابقين في المراد عاريان عن وصمة الايراد إلا عند من اعمى الله بصر بصيرته بالعناد والداد . ومنها - ما رواه ابو بصير في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عفيفاً صائناً » .

ومنها - رواية العلاء بن سيابة عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « في المسكارى والملاح والجمال ؟ قال : وما بأس بهم تقبل شهادتهم اذا كانوا صلحاء » . ورواية عمار بن مروان (٣) « في الرجل يشهد لابنه والابن لايه والرجل لامرأته ؟ قال : لا بأس بذلك اذا كان خيراً » .

ورواية سماعة (٤) قال : « سألته عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير وصية وله خدم وماليك وعقد كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث ؟ قال ان قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس » . والتقريب فيها - كما ذكره الاصحاب - ان هذا من الامور الحسبية الراجعة الى الحاكم الشرعى او عدول المزمنين وهو عليه السلام قد ناط ذلك بالثقة خاصة لا من اتصف به مجرد الاسلام .

ورواية هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) في حديث في الوكالة قال عليه السلام « والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه او يشافه بالعزل عن الوكالة » والتقريب بنحو ما تقدم حيث ان الوكيل لا ينزل عن الوكالة إلا بعد العلم بالعزل كما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) وهو عليه السلام قد جعل خبر الثقة قائماً مقام المشافهة ، ولفظ الثقة هنا يساوق لفظ العدل في الأخبار المتقدمة فهي بمعنى العدل .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٤١ من الشهادات

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من الشهادات . و ابو عبدالله يروى عن ابي جعفر (ع)

(٤) الوسائل الباب ٨٨ من الوصايا . وفي نسخ الحدائق (رفاة)

(٥) الوسائل الباب ٢ من الوكالة

ج ١٠ ﴿ ترجيح الأخبار الدالة على ان العدالة حسن الظاهر ﴾ - ٣٣ -

وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « لو كان الأمر الينا لاجزنا شهادة الرجل اذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس » .
ورواية محمد بن مسلم (٢) قال : « قدم رجل الى امير المؤمنين عليه السلام بالكوفة فقال اني طلقت امرأتى بعد ما طهرت من حيضها قبل ان اجامعها ؟ فقال امير المؤمنين عليه السلام اشهدت رجلين ذوى عدل كما قال الله تعالى ؟ فقال : لا . فقال اذهب فان طلاقك ليس بشئ » .

ورواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « شهادة القابلة جائزة على انه استهل او برز ميثاً اذا سئل عنها فعدلت » .
الى غير ذلك من الأخبار الدالة على اعتبار عدالة الشاهد كما لا يخفى على من راجعها من مظانها مثل مسألة رؤية الهلال والطلاق والشهادات والدين ونحوها وان اختلفت في تأدية ذلك اجمالاً وتفصيلاً ، فرما عبر في بعضها بالشاهدين بقول مطلق وربما عبر بالعدلين وربما عبر بالاولصاف التي هي شرط في حصول العدالة اجمالاً او تفصيلاً .

ولا ريب ان ضم الأخبار بعضها الى بعض وحمل مطلقها على مقيدها وبجملها على مفصلها يقتضى ان العدالة أمر زائد على مجرد الاسلام او الايمان .
ولا يخفى ايضاً ان مقتضى العمل بتلك الأخبار التي استندوا في الاكتفاء بمجرد الاسلام اليها طرح هذه الأخبار مع اعتضادها بالآية الشريفة حسبما قدمناه وعمل جملة من متقدمي الأصحاب كما قدمنا من نقل عباراتهم ، على ان تلك الأخبار التي استندوا اليها غير واضحة الدلالة كما سنكشف عنه ان شاء الله تعالى نقاب الابهام في المقام بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر (عليهم السلام) .

(١) الوسائل الباب ١٤ من كيفية الحكم ٤١ من الشهادات

(٢) الوسائل الباب ١٠ من مقدمات الطلاق وشرايطه

(٣) الوسائل الباب ٢٤ و ٤١ من الشهادات

- ٣٤ - (اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها) ج ١٠

وها نحن نسوقها لك على التفصيل مزيلين لها بما لا يخفى صحتها وقوته على ذوى الفهم من ذوى التحصيل فنقول :

(الاولى والثانية) صحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام (١) « في اربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخران ؟ قال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعاً واقم الحد على الذى شهدوا عليه ، انما عليهم ان يشهدوا بما ابصروا وعلّموا وعلى الوالى ان يجيز شهادتهم إلا ان يكونوا معروفين بالفسق . »

وما رواه الصدوق فى كتاب المجالس باسناده عن صالح بن علقمة عن ابيه (٢) قال : « قال الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) وقد قلت له يا ابن رسول الله عليه السلام اخبرنى عن من تقبل شهادته ومن لا تقبل ؟ فقال يا علقمة كل من كان على فطرة الاسلام جازت شهادته . قال فقلت له تقبل شهادة المقررف للذنوب ؟ فقال يا علقمة لو لم تقبل شهادة المقررف للذنوب لما قبلت إلا شهادة الانبياء والارصياء لانهم هم المعصومون دون سائر الخلق ، فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً أو يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من أهل العدالة والستر وشهادته مقبولة وان كان فى نفسه مذنباً ... الحديث . »

وهذان الخبران اظهر ما استدل به للقول المذكور وانت خبير بان الخبر الثانى ضعيف باصطلاحهم فلا يصلح للاستدلال ولا يمكنهم الاحتجاج به إلا انه حيث كان الأمر عندنا خلاف ما اصطلاحوا عليه أوردناه دليلاً لهم وتكلفنا الجواب عنه حسباً لمادة الشبهة .

والجواب عنهما (اولاً) انها لا يبلغان قوة فى معارضة الأخبار التى قدمناها المترجمة بالآية المتقدمة ، وقد ورد عنهم (عليهم السلام) فى القواعد المقررة والضوابط المعتمدة التى قرروها انه مع اختلاف الأخبار يجب عرضها على كتاب

ج ١٠ ﴿ اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها ﴾ - ٣٥ -

الله تعالى والاخذ بما وافقه ورعى ما خالفه ، ولا ريب ان الروايات المتقدمة موافقة للآية في اشتراط العدالة التي هي امر زائد على مجرد الاسلام كما تقدم ايضاحه ، وهذان الخبران على خلاف ما دلت عليه الآية فيجب طرحها وردهما الى قائلها بمقتضى القاعدة المذكورة .

و (ثانياً) - بالحمل على التقية التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلية ، ويعضده ما ذكره بعض أصحابنا من أن بعض العامة يذهب الى ان الأصل في المسلم العدالة (١) ويعضده ايضاً ما ذكره الشيخ في الخلاف من ان البحث عن عدالة الشهود ما كان في ايام النبي ﷺ ولا أيام الصحابة ولا أيام التابعين وانما هو شيء أحدثه شريك بن عبدالله القاضي (٢) ولو كان شرطاً لما أجمع أهل الأمصار على تركه . فانه دال باوضح دلالة على ان قضاة العامة من وقت الصحابة الى وقت شريك المذكور كانوا على الحكم بالعدالة بمجرد الاسلام ، ومن الظاهر ان القضاء والحكم بعد موت النبي ﷺ إنما كان في ايديهم ومتى ثبت ذلك اتجه حمل ما دل من

(١) في المغنى ج ٩ ص ٦٤ في مسألة قبول شهادة مجهول الحال عن احمد ان ظاهر المسلمين العدالة فيحكم بشهادتهما اذا عرف اسلامهما بظاهر الحال ، وقال عمر . المسلمون عدول بعضهم على بعض . ثم ذكر ان اعرابياً جاء الى النبي ﷺ ، فشهد برؤية الهلال فقال له النبي ﷺ ، أتشهد ان لا اله الا الله ؟ فقال نعم . فقال أتشهد انى رسول الله ؟ قال نعم فصام وامر الناس بالصيام ثم اختار ابن قدامة كون العدالة شرطاً فيجب البحث عنها وبه قال الشافعى وابو يوسف ومحمد . وفي بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٧٠ ان ابا حنيفة يعتبر العدالة الظاهرة لا الحقيقية ودليله قوله تعالى . وكذلك جعلناكم امة وسطاً ، اى عدلاً فوصف سبحانه مؤمنى هذه الامة بالوساطة وهى العدالة وقال عمر . عدول بعضهم على بعض ، فصارت العدالة أصلاً في المؤمنين وزوالها بعارض . وفي البحر الرائق ج ٧ ص ٦٩ عن ابى حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله ﷺ ، الناس عدول بعضهم على بعض .

(٢) ارجع الى التعليقة ٣ ص ١٨ و ١٩ ص

— ٣٩ — ﴿ اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها ﴾ ج ١٠ .

اخبارنا على مجرد الاكتفاء بالاسلام على التقية . واما ما يوجد في كلام متأخرى علمائهم من تفسير العدالة بالملسكة فلعله حدث اخيراً من زمن شريك ونحوه كما حدث ذلك لمن تبعهم من متأخرى أصحابنا (رضوان الله عليهم) مع عدم وجوده في كلام متقدميهم .

و (ثالثاً) انه متى قيل بما دل عليه الخبران المذكوران ونحوهما من ان العدالة عبارة عن مجرد الاسلام فاللازم من ذلك طرح تلك الاخبار الصحيحة الصريحة في أن العدالة عبارة عن أمر زائد على مجرد الاسلام من التقوى والصالح والعفاف ونحو ذلك من تلك الأوصاف وكذا مخالفة الآية وهو بما لا يلتزمه محصل ، فالواجب حمل الخبرين المذكورين على ما ذكرناه من التقية وإلا فطرحهما بموجب تلك القاعدة المتقدمة الواضحة .

و (رابعاً) انه يحتمل تقييد الخبرين المذكورين بما قدمنا من الاخبار وذلك فان غاية هذين الخبرين أن يكونا مطلقين بالنسبة الى اشتراط العدالة وطريق الجمع في مثل هذا المقام حمل المطلق على المقيد ، والى ذلك يشير كلام المحدث الكاشاني في الوافي حيث انه نقل في اول الباب صحيحة ابن ابي يعفور المتقدمة (١) ثم نقل بعدها رواية اللاعب بالحمام المتضمنة لنفي الباس عن قبول شهادته اذا لم يعرف بفسق (٢) ثم نقل خبر حرير المذكور ومرسلة يونس الآتية ان شاء الله تعالى ثم قال ما صورته : والجمع بين هذه الاخبار يقتضى تقييد مطلقها بمقيدها اعنى تقييد ما سوى الاول بما في الاول من التعااهد للصلوات والمواظبة على الجماعات إلا من علة وانه الميزان في معرفة العدالة ... الخ .

(الثالثة) مرسلة يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « خمسة اشياء يجب على الناس ان يأخذوا فيها بظاهر الحكم : الولايات والتناكح والمواريث والذبايح والشهادات ، فاذا كان ظاهره ظاهراً مأموراً جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه » .

(١) ص ٢٥ (٢) الوسائل الباب ٤١ من الشهادات

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من كيفية الحكم

ج ١٠ ﴿ أخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها ﴾ - ٣٧ -

والجواب (اولا) بضعف السند الذى به يضعف عن معارضة ما قدما من الآية والأخبار .

و (ثانياً) بان قوله عليه السلام في آخر الخبر ، فاذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ، بالدلالة على ما ندعيه اشبه ، ولعله استدراك منه عليه السلام بالنسبة الى الشهادة دون تلك الأشياء المعنودة ، وذلك فانه انما يحكم على ظاهره بالمأمونية مع العلم بما يوجب ذلك من الصفات المتقدمة في تلك الروايات المسكنى بها عن العدالة وإلا فجهول الحال الذى انما روى حال الحضور عند الحاكم الشرعى للشهادة مثلاً كيف يوصف بكون ظاهره مأموناً وهو مجهول ، إذ مجرد الاسلام لا يكفي في المأمونية لأن الظاهر الذى يوجب الحكم عليه بالمأمونية إنما هو معرفته في عباداته ومعاملاته ونحو ذلك لا الظاهر الذى هو عبارة عن رؤية شخصه وكونه مسلماً .

ولو قيل : ان المراد إنما هو ظاهر الاسلام لان الأصل في المسلم الستر والعفاف (قلنا) هذا الأصل ممنوع وضرورة العيان وعدول الوجدان في ابناء نوع الانسان ولا سيما في هذه الازمان أعدل شاهد في البيان بل الأصل انما هو مجهولية الحال حتى يظهر أحد الأمرين من العدالة والفسق .

و (ثالثاً) ما ذكره المحدث الكاشاني في معنى الخبر المذكور حيث قال في كتاب الوافي بعد نقله ما صورته : بيان - يعنى ان المتولى لامور غيره اذا ادعى نيابته مثلاً أو وصايته والمباشر لامرأة اذا ادعى زواجها والمتصرف في تركة الميت اذا ادعى نسبه وبائع اللحم اذا ادعى تذكيتة والشاهد على امر اذا ادعى العلم به ولا معارض لاحد من هؤلاء تقبل اقوالهم ولا يفتش عن صدقهم حتى يظهر خلافه بشرط ان يكون مأموناً بحسب الظاهر . انتهى . وحاصله الرجوع الى قبول قول من ادعى شيئاً ولا معارض له وهى مسألة اخرى خارجة عن ما نحن فيه .

(الرابعة) موثقة عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكريم عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « تقبل شهادة المرأة والنسوة اذا كن مستورات من أهل البيوتات معروفات

— ٣٨ — (اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها) ج ١٠

بالستر والعفاف مطيعات للزواج تاركات للبذاء والتبرج الى الرجال في انديتهم .
والجواب ان هذه الرواية لما ندعيه أقرب وبما ذهبنا اليه انسب فانه عليه السلام
قد شرط في صحة شهادتهن اموراً زائدة على الاسلام لابد ان يعرف اتصافهن بها
وهي العفاف والتقوى وترك المعاصي والمحرمات التي ربما صدر منهن في تلك المقامات
(الخامسة والسادسة) رواية عبد الرحيم القصير (١) قال : « سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول اذا كان الرجل لا تعرفه يؤم الناس فقرأ القرآن فلا تقرأ خلفه
واعتد بصلاته » .

ومرسلة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) « في قوم خرجوا
من خراسان او بعض الجبال وكان يؤمهم رجل فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودى؟
قال لا يعيدون » .

والجواب ان هذين الخبرين معارضان عموماً بما تقدم من صحيحة ابن ابي يعفور
وغيرها الدالة على اشتراط العدالة وموردها وان كان الشاهد إلا ان الظاهر كما صرح
به جملة من الأصحاب ان العدالة المعتبرة باى معنى أخذت فانه لا فرق فيها بين
الشاهد والامام ونحوهما ، وخصوصاً بجملة من الأخبار : منها رواية ابي على بن
راشد ورواية خلف بن حماد ورواية ابراهيم بن على المرافقي وابي احمد عمرو بن الربيع
البصرى ونحوها من الروايات المتقدم جميع ذلك في المقام الأول .

وبالجملة فما ذكرناه من الروايات عموماً وخصوصاً ان لم يكن أرجح ولا سيما
مع اعتضاها بعمل الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً في الامامة فلا اقل أن يكون معارضاً
لها فلا يمكن التعلق بهما ، وحملهما على التقية أقرب قريب لاتفاق العامة على جواز
الصلاة خلف كل بر وفاجر (٣) فكيف المجهول الحال .

(١) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجماعة

(٣) في المغنى ج ٢ ص ١٨٩ « الجمع والاعياد تصلى خلف كل بر وفاجر وقد كان
احمد يشهدهما مع المعتزلة وكذلك العلماء الذين في عصره ، ولان هذه الصلاة من شعائر —

ج ١٠ (اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها) - ٣٩ -

وبهذين الخبرين مع رواية عمر بن يزيد الآتية ان شاء الله تعالى استدل شيخنا المحمّد الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني (قدس سره) في اجوبة المسائل الشوشترية على ما اختاره من أن العدالة عبارة عن حسن الظاهر ، وهو مؤذن بصحة ما قدمنا نقله عنهم من انهم انما جمدوا على القشر الظاهر من هذا اللفظ ولم يعطوا التأمل حقه كما لا يخفى على الخبير الماهر ، وان قولهم بذلك يرجع الى مذهب المفسرين للعدالة بمجرد الاسلام ، مع انهم زعموا كونه قولاً ثالثاً في المقام والحال كما ترى مما هو ظاهر لذوى الافهام ، على انه ايضاً يمكن تأويل رواية عبدالرحيم بن صلاة الناس خلفه بمنزلة الشهادة على عدالته سيما اذا كان فيهم من يعتقد عدالته وان كان ظاهر الأصحاب انه لا يجوز ذلك إلا بعد الفحص والسؤال وحمل رسالة ابن ابي عمير على ان ذلك اليهودى اظهر لهم الصلاح حتى حصل لهم الاعتقاد بعدالته .

(السابعة) رواية عمر بن يزيد (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام لا بأس به في جميع اموره عارف غير انه يسمع ابويه الكلام الغليظ الذي يغنيهما اقرأ خلفه ؟ قال لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً ، .

والجواب انه لا ريب ان هذا الخبر بظاهره دال على عدم ثبوت العقوق باسماع ابويه الكلام الغليظ الذي يغنيهما ولا شك ولا اشكال في ثبوت العقوق بذلك لان

- الاسلام الظاهرة وتليها الأئمة دون غيرهم فتركها خلفهم يفضى الى تركها بالنكالية ، وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ١٥٦ ، تجوز الصلاة خلف الفاسق في قول العامة لما روى من قوله « ص ، « صلوا خلف كل بر وفاجر ، والحديث وان ورد في الجمع والاعياد لتعلقها بالامراء واكثرهم فساق لكنه بظاهره حجة في ما نحن فيه اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وفي البداية لابن رشد ج ١ ص ١٢٣ طبع سنة ١٣٣٩ ، « اختلفوا في امامة الفاسق فردها قوم باطلاق واجلها قوم باطلاق و فرق قوم بين ان يكون فسقة مقطوعاً به أو غير مقطوع به ففي مقطوع الفسق تعاد الصلاة خلفه واستجبت الاعادة في مظنون الفسق في الوقت ... ، (١) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة

٤٠ - ﴿ اخبار الاكتفاء بمجرد الاسلام والجواب عنها ﴾ ج ١٠

الآية الشريفة (١) دلت على تحريم التأفيف الذي هو كناية عن مجرد التضجر ، وفي الخبر عنه عليه السلام « لو علم الله شيئاً هو أدنى من اف لنهى عنه » ، رواه في الكافي (٢) ورواه أيضاً بطريق آخر (٣) وزاد فيه « وهو من ادنى العقوق ومن العقوق ان ينظر الرجل الى والديه فيجد النظر اليهما » وروى فيه أيضاً عن ابى عبدالله عليه السلام (٤) قال « من نظر الى ابويه نظر ماقث وهما ظالمان له لم يقبل الله له صلاة » .

وحينئذ فيجب الحكم بفسق الامام المذكور ، وسيأتى ان شاء الله تعالى عد العقوق في الكبائر بل هو من اكبرها ، وبذلك يظهر ان الخبر المذكور على ظاهره لا يجوز الاعتماد عليه ولا الاستناد في حكم شرعي اليه . ويمكن تأويله بان يكون المراد بقوله عليه السلام « ما لم يكن عاقاً قاطعاً » بمعنى مصراً على ذلك من غير توبة الى ابويه وان يسترضيهما ويصلحهما ويعتذر اليهما بحيث يرضيان عنه . وبالجملة فان الخبر المذكور لما عرفت مطرح ولا بأس بارتكاب التأويل فيه وان بعد تفادياً من طرحه .

(الثامنة والتاسعة) ما رواه الصدوق باسناد ظاهره الصحة عن عبدالله بن المغيرة (٥) قال : « قلت للرضا عليه السلام رجل طلق امرأته واشهد شاهدين ناصيين ؟ قال كل من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته » .

وحسنة البرنطى عن ابى الحسن عليه السلام (٦) انه قال له « جعلت فداك كيف طلاق السنة ؟ فقال يطلقها اذا طهرت من حيضها قبل ان يغشاها بشاهدين عدلين كما قال الله في كتابه فان خالف ذلك رد الى كتاب الله . فقلت فان اشهد رجلين ناصيين على الطلاق

(١) « فلا تقل لهما اف » سورة بنى اسرائيل الآية ٢٤

(٢) الاصول باب العقوق ولفظه هكذا « ادنى العقوق اف ولو علم الله شيئاً أهون منه

لنهى عنه » وفي آخر « ايسر » بدل « أهون »

(٣) الاصول باب العقوق واللفظ كما ذكر في المتن

(٤) الاصول باب العقوق

(٥) الوسائل الباب ٤١ من الشهادات

(٦) الوسائل الباب ١٠ من مقدمات الطلاق وشرائطه

أَيكون طلاقاً ؟ فقال من ولد على الفطرة اجيزت شهادته على الطلاق بعد ان يعرف منه خير . .

قال في المسالك بعد ايراد الخبر الثاني في كتاب الطلاق : وهذه الرواية واضحة الاسناد والدلالة على الإكتفاء بشهادة المسلم في الطلاق . ولا يرد ان قوله « بعد ان يعرف منه خير » ينافي ذلك لأن الخير قد يعرف من المؤمن وغيره وهو نكرة في سياق الاثبات لا يقتضى العموم فلا ينفيه مع معرفة الخير منه بالذى اظهره من الشهادتين والصلاة والصيام وغيرها من اركان الاسلام ان يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح لصدق معرفة الخير منه معه . وفي الخبر - مع تصديره باشتراط شهادة العدلين ثم الاكتفاء بما ذكر - تنبيه على ان العدالة هي الاسلام فاذا اضيف الى ذلك أن لا يظهر الفسق كان اولى . انتهى .

واقترناه في هذه المقالة بسبطة السيد السند في شرح النافع فقال بعد نقل كلامه المذكور وذكر الرواية الأولى ما صورته : وهو جيد والرواية الأولى مع صحة سندها دالة على ذلك ايضاً فان الظاهر ان التعريف في قوله « يعرف » وعرف بالصلاح في نفسه ، للجنس لا للاستغراق ، وهاتان الروايتان مع صحتهما سالمتان من المعارض فينتجه العمل بهما . انتهى .

واقترناهما في ذلك المحدث الكاشاني في المفاتيح والفاضل الخراساني كما هي عادتهما غالباً .

اقول : وهذا ما اشرنا اليه آنفاً من انه قد انجز الأمر من القول بمجرد الاسلام الى الحكم بعدالة النصاب وذوى الاذئاب .

وكيف كان فهذا الكلام باطل ومردود من وجوه (الأول) ما قدمنا بيانه من الآية والخبار المتقدمة الدالة على ان العدالة امر زائد على مجرد الاسلام مع دلالة جملة منها على ان ذلك عبارة عن التقوى والصلاح والعفاف ونحوها . وبذلك يظهر لك ما في قول سبطه السيد السند انها سالمتان من المعارض فينتجه العمل بهما .

(الثاني) انه لا خلاف بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) من هؤلاء القائلين بهذا القول وغيرهم في كفر الناصب ونجاسته وحل دمه وماله وان حكمه حكم الكافر الحربي ، وانما الخلاف في المخالف الغير الناصب هل يحكم باسلامه كما هو المشهور بين المتأخرين ام بكفره كما هو المشهور بين المتقدمين ؟ والروايتان قد اشتملتا على السؤال عن شهادة الناصبيين على الطلاق فكيف يتم الحكم بالاسلام ثم صحة الطلاق فرعاً على ذلك مع الاتفاق نصاً وفتوى على الكفر كما عرفت ؟ إلا ان يريدوا بالاسلام مجرد الانتحال للاسلام وحيث قد تدخل فيه الخوارج والمجسمة والمشبهة فتكون ظلمات بعضها فوق بعض .

ثم لو تنزلنا عن ذلك وحملنا الناصب في الخبرين على المخالف كما ربما يدعيه الخصم حيث ان مذهبهم الحكم باسلام المخالفين فانا نقول ان قبول شهادة المخالف مخالف للدالة الشرعية ككتاباً وسنة الدالة على عدم قبول شهادة الفاسق والظالم (١) وای فسق وظلم أظهر من الخروج من الايمان والاصرار على ذلك الاعتقاد الفاسد المترتب عليه ما لا يخفى من المفاسد .

وأما ما أجاب به المحدث الكاشاني في المفاتيح تبعاً للمسالك - من أن الفسق إنما يتحقق بفعل المعصية مع اعتقاد كونها معصية لا مع اعتقاد كونها طاعة والظلم إنما يتحقق بمعاينة الحق مع العلم به - فهو مردود بأنه لو تم هذا الكلام المنحل الزمام المموه الفاسد الناشئ من عدم إعطاء التأمل حقه في هذه المقاصد لاقتضى قيام العذر للمخالفين وعدم استحقاق العذاب في الآخرة ولا اظن هؤلاء القائلين يلتزمون به ، وذلك فإن المكلف إذا بذل جده وجهده في طلب الحق وأتعب الفكر والنظر في ذلك وأداه نظره إلى ما كان باطلاً في الواقع لعروض الشبهة له فلا ريب في أنه يكون

(١) اما الكتاب فقوله تعالى في سورة الحجرات الآية ٦ «ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ...»
وقوله تعالى في سورة هود الآية ١١٥ «ولا تركنوا الى الذين ظلموا» واما السنة فيرجع
فيها الى الوسائل الباب ٣٠ من الشهادات .

معذورا عقلا ونقلا لعدم تقصيره في السعي لطلب الحق وتحصيله الذي امر به وكذا يقوم العذر لمنكرى النبوات وأهل الملل والاديان وهذا في البطلان اظهر من ان يحتاج الى بيان . وبالجمله فانه ان كان هذا الاعتقاد الذي جعله طاعة وعدم العلم بالحق الذي ذكره انما نشأ عن بحث ونظر يقوم بهما العذر شرعاً عند الله فلا مناص عن ما ذكرناه وإلا فلا معنى لكلامه بالكلية كما هو الظاهر لكل ذى عقل وروية .

(الثالث) انه قد استفاضت الروايات والاخبار عن الأئمة الابرار (عليهم السلام) - كما بسطنا عليه الكلام في كتاب الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب - بكفر المخالفين ونصبهم وشركهم وان الكلب واليهودى خير منهم (١) وهذا مما لا يجامع الاسلام البتة فضلا عن العدالة ، واستفاضت ايضا بانهم ليسوا من الخنيفية على شئ (٢) وانهم ليسوا إلا مثل الجدر المنصوبة (٣) وانه لم يبق في يدهم إلا مجرد استقبال القبلة (٤) واستفاضت بعرض الاخبار على مذهبهم والّاخذ بخلافه (٥) واستفاضت ايضا ببطلان اعمالهم (٦) وامثال ذلك من ما يدل على خروجهم عن الملة المحمدية والشرعية النبوية بالكلية والحكم بعد التهم لا يجامع شيئا من ذلك كما لا يخفى .

(الرابع) انه يلزم من ما ذكره - من ان الخير نكرة في سياق الاثبات فلا يعم وكذا قول سبطه : ان التعريف في قوله « يُطْلَقُ » وعرف بالصلاح في نفسه ، للجنس لا للاستغراق - دخول اكثر الفسقة والمردة في هذا التعريف إذ ما من فاسق في الغالب إلا وفيه صفة من صفات الخير فاذا جاز اجتماع العدالة مع فساد العقيدة

(١) ارجع الى ج ٥ ص ١٨٥ و ١٨٧

(٢) و (٥) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

(٣) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الجماعة

(٤) في الفصول المهمة للحر العاملى ص ٧٤ الباب ٢٩ عن ابى عبدالله « ع ، قال

« والله ما بقى في ايديهم شئ . من الحق الا استقبال القبلة » .

(٦) الوسائل الباب ٢٩ من مقدمة العبادات

جاز مع شرب الخمر والزنا واللواط ونحو ذلك بطريق أولى ، بل يدخل فى ذلك الخوارج والمرجئة وامثالهما من الفرق التى لا خلاف فى كفرها حيث ان الخير بهذا المعنى حاصل فيهم فتثبت عدالتهم بذلك وان كانوا فاسدى العقيدة نعوذ بالله من زلل الاقدام وطغيان الاقلام .

(الخامس) قوله « ان الخير يعرف من المؤمن ... الى قوله لصدق معرفة الخير منه » فان فيه زيادة على ما تقدم ان الاخبار الصحيحة الصريحة قد استفاضت بطلان عبادة المخالفين لاشتراط صحة العبادة بالاقرار بالولاية بل ورد عن الصادق عليه السلام (١) « سواء على الناصب صلى أم زنى » والمراد بالناصب هو مطلق المخالف كما حققناه فى كتاب الشهاب الناقب وحيث نذكر فى أعمال من قام الدليل على بطلانها وانها فى حكم العدم ، وكونها فى الظاهر بصورة العبادة لا يجدى نفعاً لأن خيرية الخير وشرية الشر انما هو باعتبار ما يترتب على كل منهما من النفع والضرر كما ينادى به الحديث النبوى (٢) « لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الذى ظهر لى فى معنى الخبرين المذكورين انهما انما خرجا مخرج التقية ، وتوضيح ذلك انه قد ظهر بما قدمناه من الوجوه ان المخالف ناصبياً كان بالمعنى الذى يدعونه أو غيره لا خير فيه بوجه من الوجوه فخرج من بين بذلك ، ولو حمل الخير فى الخبر على مطلق الخير كما ادعاه فى المسالك لجامع الفسق البتة إذ لا فاسق متى كان مسلماً إلا وفيه خير وهو باطل اجماعاً نصاً وفتوى لدلالة الآية (٣) والرواية (٤) على رد خبر القاسق ، فلا بد من حمل الخير على امر

(١) روضة الكافى ص ١٦٠ « لا يبالى الناصب صلى أم زنى » .

(٢) المفردات للراغب مادة « خير » . وفى تاج العروس مادة « خير » نقلاً من المفردات للراغب والبصائر لصاحب القاموس .

(٣) قوله تعالى فى سورة الحجرات الآية ٦ « ان جلمكم فاسق بنبا فتبينوا ... »

(٤) الوسائل الباب ٣٠ من الشهادات

زائد على مجرد الاسلام ، ووجه الاجمال فى هذه العبارة فى الخبرين انما هو التقية التى هى فى الاحكام الشرعية أصل كل بلية ، وذلك ان السائل فى الخبر الثانى لما سأل عن كيفية طلاق السنة اجاب عليه السلام بالحكم الشرعى الواضح وهو ان يطلقها اذا طهرت من حيضها قبل ان يغشاها بشاهدين عدلين كما قال الله عز وجل فى كتابه (١) فان خالف ذلك رد الى الكتاب بمعنى انه يبطل ما اتى به من الطلاق لمخالفته الكتاب ، ولا ريب ان الطلاق بشهادة الناصب باطل بمقتضى هذا التقرير عند كل ذى انس باخبار أهل البيت ومعرفة مذهبهم (عليهم السلام) وما يعتقدونه فى مخالفيتهم من الكفر والشرك والعداوة والنصب فيجب رد من أشهدهما على طلاق الى كتاب الله الدال على بطلان هذا الطلاق لاشتراط عدالة الشاهد بنص الكتاب لكن لما سأل السائل بعد ذلك عن خصوص ذلك وكان المقام لا يقتضى الانصاح بالجواب بـ «لا أو نعم» اجمل عليه السلام فى الجواب بما فيه اشارة الى انه لا يجوز ذلك بعبارة موهمة للجواز فقال عليه السلام «كل من ولد على الفطرة الاسلامية وعرف فيه خير جازت شهادته» وهذا فى بادى النظر يعطى ما توهمه هؤلاء من كون الناصب تجوز شهادته لانه ولد على فطرة الاسلام وفيه خير إلا انه لما كان الناصب بمقتضى مذهبهم (عليهم السلام) من أخبارهم وتتبع سيرهم لا خير فيه ولا صلاح بالكلية لما اسلفنا ذكره وجب اخراجه فى المقام وحمل العبارة المذكورة على من عداه . ومن ما ذكرنا يعلم الكلام فى الرواية الاولى . وبذلك يظهر لك زيادة على ما قدمناه ما فى كلام السيد السند وقوله ان الروايتين سالتان من المعارض .

وبالجملة فان الواجب فى الإستدلال بالخبر فى هذا الموضع وغيره النظر الى انطباق موضع الإستدلال على مقتضى القواعد المتبعة والقوانين المقررة فى الاخبار فمتى كان الخبر مخالفاً لها وخارجاً عنها وجب طرحه وامتنع الاستناد اليه وان كان صحيح السند صريح الدلالة لاستفاضة اخبارهم (عليهم السلام) بعرض

(١) قوله تعالى فى سورة الطلاق الآية ٢ «واشهدوا ذوى عدل منكم»

الأخبار على كتاب الله تعالى والسنة النبوية ولكن عادة أصحاب هذا الاصطلاح ولا سيما السيد صاحب المدارك الدوران مدار صحة السند فتى كان السند صحيحاً لم ينظر الى ما في متن الخبر من العلل كما قدمنا التنبيه عليه في غير موضع من ما تقدم . وبالمجمل فكللام هؤلاء الاعيان في هذا المكان اظهر في البطلان من أن يحتاج الى زيادة على ما ذكرنا من البيان . والله العالم .

(المقام الرابع) في الكبائر وعددها وانها عبارة عماذا وانه هل جميع الذنوب كبائر أو بعضها صغائر وبعضها كبائر ؟

والكلام هنا يقع في موضعين (الأول) في الكبائر وعددها ؛ اعلم انه قد اختلفت كلمة العلماء في تفسير الكبيرة على اقوال منتشرة ، فقال قوم هي كل ذنب توعد الله تعالى عليه بالعقاب في الكتاب العزيز ، وقال آخرون هي كل ذنب ترتب عليه الشارع حداً أو صرح بالوعيد ، وقال طائفة هي كل معصية تؤذن بقلة اكترات فاعلمها بالدين ، وقال جماعة هي كل ذنب علت حرمة بدليل قاطع ، وقيل كل ما توعد عليه توعداً شديداً في الكتاب او السنة ، وقيل هي ما نهى الله عنه في سورة النساء من أولها الى قوله تعالى « ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه ... الآية » (١) وقال قوم انها سبع : الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله وقذف المحصنة واكل مال اليتيم والربا والفرار من الزحف وعقوق الوالدين ، وقيل انها تسع بزيادة السحر والإلحاد في بيت الله أى الظلم فيه ، الى غير ذلك من الأقوال الكثيرة المنسوبة الى العامة (٢) .

والمختار من هذه الأقوال الأول والظاهر انه المشهور بين أصحابنا بل قال

(١) الآية ٣٥ . (٢) في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٦٨ « اختلف في ماهية الكبائر والصغائر فقال بعضهم ما فيه حد في كتاب الله فهو كبيرة وما ليس فيه حد فهو صغيرة ، وقال بعضهم ما يوجب الحد كبيرة وما لا يوجب صغيرة ، وقال بعضهم كل ما جاء مقرئاً بوعيد فهو كبيرة » .

بعض أفاضل متأخري المتأخرين بعد نسبة هذا القول الى الشهرة بينهم : ولم أجد في كلامهم اختيار قول آخر .

ويدل على هذا القول جملة من الأخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن الحسن بن محبوب (١) قال : « كتب معي بعض اصحابنا الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي وما هي ؟ فكتب الكبائر من اجتناب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته اذا كان مؤمناً ، والسبع الموجبات : قتل النفس الحرام وعقوق الوالدين واكل الربا والتعرب بعد الهجرة وقذف المحصنة واكل مال اليتيم والفرار من الزحف ، قال بعض مشايخنا المعاصرين قوله عليه السلام : « والسبع الموجبات ، معناه انها اكبر الكبائر واشدها حتى انها أوجبت النار لفاعلها ، ومن المستبين ان الايجاب والاحتم امر آخر فوق الإبعاد لا يتطرق اليه الإخلاف بخلاف الوعيد المطلق فان اخلافه حسن كما تقرر في الكلام ، فهذه السبع لعظمها كأنها أوجبت النار فلا يناق ما تضمنته صدر الخبر من تفسيرها بما وعد الله عليه النار .

ومنها - ما رواه في الكتاب المذكور عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) « في قول الله عز وجل : ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً ؟ قال : الكبائر التي أوجب الله عز وجل عليها النار ، ومثله في تفسير العياشي عن كثير النواء عن الباقر عليه السلام (٣) .

وما رواه في الفقيه عن عباد بن كثير النواء (٤) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الكبائر فقال كل ما أوعده الله عليه النار . »

(١) (٤١) الوسائل الباب ٤٥ من جهاد النفس

(٢) (٢) الوسائل الباب ٤٤ من جهاد النفس . وفي الطبعة القديمة ورد هذا الحديث بهذا اللفظ عن ابي جميلة ايضاً وهو تكرار له بهذا العنوان اذ لا حديث لابي جميلة في الكافي غير حديث الحلبي وانما يرويه ابو جميلة عن الحلبي

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٤٦ من جهاد النفس

ومنها - صحيحة ابن أبي يعفور المتقدمة (١) وقوله ﷺ فيها « وتعرف باجتنب الكبائر التي أوعده الله عليها النار من شرب الخمر ... الى آخر ما تقدم » .
وروى الثقة الجليل على بن جعفر عن اخيه موسى ﷺ (٢) قال : « سألت عن الكبائر التي قال الله عز وجل : ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً ؟ قال التي أوجب عليها النار » .

واما ما اشتمل على الحصر في عدد معين - مثل ما رواه في السكافي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ﷺ (٣) قال : « سمعته يقول الكبائر سبع : قتل المؤمن متعمداً وقذف المحصنة والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة وأكل مال اليتيم ظلماً وأكل الربا بعد البينة وكل ما أوجب الله تعالى عليه النار » .

وعن عبيد بن زرارة في الحسن (٤) قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ عن الكبائر فقال هن في كتاب علي ﷺ سبع : الكفر بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وأكل الربا بعد البينة وأكل مال اليتيم ظلماً والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة . قال فقلت فهذا أكبر المعاصي ؟ قال نعم . قلت فاكل درهم من مال اليتيم ظلماً أكبر ام ترك الصلاة ؟ قال ترك الصلاة . قلت : فما عددت ترك الصلاة في الكبائر ؟ فقال اى شئ اول ما قلت لك ؟ قال قلت الكفر . قال فان تارك الصلاة كافر يعنى من غير علة » .

وعن مسعدة بن صدقة (٥) قال : « سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول الكبائر القنوط من رحمة الله واليأس من روح الله والامن من مكر الله وقتل النفس التي حرم الله وعقوق الوالدين وأكل مال اليتيم ظلماً وأكل الربا بعد البينة والتعرب بعد الهجرة وقذف المحصنة والفرار من الزحف » .

اقول : هذا الخبر قد اشتمل على عشر من الكبائر واحتمل بعض المحدثين

ان عطف قوله : « اليأس » على القنوط عطف بيان ، قال : لعدم التغير بينهما في المعنى إذ لا فرق بين اليأس والقنوط ولا بين الروح والرحمة . انتهى .
وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول : الكبائر سبعة منها قتل النفس متعمداً والشرك بالله العظيم وقذف المحصنة وأكل الربا بعد البينة والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة وعقوق الوالدين وأكل مال اليتيم ظلماً قال : والتعرب والشرك واحد » .

اقول : قوله « والتعرب والشرك واحد » لعله اعتذار عن ما يترأى من المخالفة بين قوله « سبعة » والتفصيل لكونها ثمانية -
فيمكن دفع المناقاة بينه وبين ما تقدم بان مراتب الكبائر مختلفة وان السبع المذكورة في هذه الأخبار أكبر من ماعداها ، ولا ينافي ذلك ان كل ما أوعده الله عليه النار كبيرة . ويحتمل حمل هذه الأخبار الأخيرة على التمثيل لا الحصر ويؤيده اختلافها في بعض الأفراد المحدودة فيها .

ويؤيد ما قلنا من أن ذكر هذه السبع ونحوها إنما هو من حيث كونها أكبر ما رواه في التهذيب عن أبي الصامت عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « أكبر الكبائر سبع : الشرك بالله العظيم وقتل النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين وقذف المحصنات والفرار من الزحف وانكار ما أنزل الله عز وجل ، هذا ، وقد روى في الكافي والفقهاء عن عبد العظيم بن عبد الله الحسن (٣) قال : « حدثني أبو جعفر الثاني عليه السلام قال سمعت أبي عليه السلام يقول سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول : دخل عمرو بن عبيد على أبي عبد الله عليه السلام فلما سلم وجلس تلا هذه الآية « الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش » (٤) ثم أمسك فقال له أبو عبد الله عليه السلام ما أسكتك ؟ قال أحب ان أعرف الكبائر من كتاب الله تعالى فقال نعم يا عمرو أكبر الكبائر الاشرار بالله يقول الله تعالى « من يشرك بالله فقد حرم الله عليه

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٥ من جهاد النفس (٤) النجم الآية ٢٣

الجنة، (١) وبعده الإيأس من روح الله لان الله تعالى يقول : لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون، (٢) ثم الأمن لمكر الله لان الله تعالى يقول : فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون، (٣) ومنها عقوق الوالدين لان الله تعالى جعل العاق جباراً شقيماً (٤) وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق لان الله تعالى يقول : فجرأؤه جهنم خالداً فيها ... الى آخر الآية، (٥) وقذف المحصنة لان الله تعالى يقول : لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم، (٦) واكل مال اليتيم لان الله تعالى يقول : إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً، (٧) والفرار من الزحف لان الله تعالى يقول : ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير، (٨) واكل الربا لان الله تعالى يقول : الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، (٩) والسحر لان الله تعالى يقول : ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق، (١٠) والزنا لان الله تعالى يقول : ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً، (١١) واليمين الغموس الفاجرة لان الله تعالى يقول : الذين يشترون بعهدهم الله وايمانهم ثمناً قليلاً اولئك لا خلاق لهم في الآخرة، (١٢) والغلول لان الله تعالى يقول : ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة، (١٣) ومنع الزكاة المفروضة لان الله تعالى يقول : فتسكوى بها جبابهم وجنوبهم وظهورهم، (١٤)

(٢) سورة يوسف الآية ٨٧

(١) سورة المائدة الآية ٧٦

(٤) سورة مريم الآية ٣٣

(٣) سورة الاعراف الآية ٩٧

(٦) سورة النور الآية ٢٣

(٥) سورة النساء الآية ٩٥

(٨) سورة الانفال الآية ١٦

(٧) سورة النساء الآية ١١

(١٠) سورة البقرة الآية ٩٦

(٩) سورة البقرة الآية ٢٧٦

(٩٢) سورة آل عمران الآية ٧٨

(١١) سورة الفرقان الآية ٦٨ و ٦٩

(٩٤) سورة التوبة الآية ٣٥

(١٣) سورة آل عمران الآية ١٥٥

ج ١٠ ﴿ اطلاق الصغيرة على بعض المعاصي حقيقة أو مجاز ؟ ﴾ - ٥١ -

وشهادة الزور وكتمان الشهادة لان الله يقول « ومن يكتمها فانه آثم قلبه » (١) وشرب الخمر لان الله تعالى نهى عنها (٢) كما نهى عن عبادة الاوثان (٣) وترك الصلاة متعمداً أو شيئاً مما فرض الله تعالى لأن رسول الله ﷺ قال : « من ترك الصلاة متعمداً فقد برىء من ذمة الله وذمة رسول الله ﷺ » ، ونقض العهد وقطيعة الرحم لان الله تعالى يقول : « اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار » (٤) قال فخرج عمرو وله صراخ من بكائه وهو يقول هلك من قال برأيه ونازعكم في الفضل والعلم ، اقول : وهذه الرواية قد اشتملت من عدد الكبائر على احدى وعشرين والسكلام فيها ينبئ أن يكون على نحو ما قدمناه من أن الكبائر كثيرة وايتار هذه الاعداد بالذکر لكونها اكبر من البواقي أو يحمل على ان وقوعها اكثر فوقع الاهتمام بذكرها ليحترزوا عنها وان تفاوتت هذه الاعداد ايضاً في ذلك بالشدّة والضعف ، مع ان في اكثرها اشارة اجمالية الى غيرها لاشتراكها في العلة وهي الوعيد . ومن ما يعضده ما نقله جملة من اصحابنا عن ابن عباس ان الكبيرة ما نهى الله سبحانه عنه قيل ، هي سبع قال : هي الى السبعين اقرب . وفي رواية الى السبعمائة .

(الموضع الثاني) - قد اختلف اصحابنا (رضوان الله عليهم) في انه هل يكون كل معصية كبيرة وان اطلاق الصغيرة على بعضها انما هو مجاز بالاضافة الى ما فوقها أو انها حقيقة في القسمين فنما ما يكون كبيرة ومنها ما يكون صغيرة ؟ قولان ذهب الى الأول جمع من الاصحاب ونقل عن الشيخ المفيد وابن البراج وابن الصلاح والشيخ في العدة والشيخ ابى على الطبرسي وابن اديس ، فكل ذنب عندهم كبيرة لاشتراكها في مخالفة أمر الله تعالى إلا انه ربما أطلق الصغيرة على بعض الذنوب بالاضافة الى ما فوقه كالقبة مثلاً بالنسبة الى الزنا وان كانت كبيرة بالنسبة الى مجرد النظر .

(٢) سورة المائدة الآية ٩٢

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٣

(٤) سورة الرعد الآية ٢٥

(٣) سورة الحج الآية ٣١

— ٥٢ — (اطلاق الصغيرة على بعض المعاصي حقيقة أو مجاز ؟) ج ١٠

قال الشيخ ابو على المذكور في تفسيره بجمع البيان (١) بعد نقله هذا القول :
والى هذا ذهب أصحابنا فانهم قالوا المعاصي كلها كبيرة لكن بعضها اكبر من بعض
وليس في الذنوب صغيرة وانما يكون صغيرا بالإضافة الى ما هو اكبر منه ويستحق
العقاب عليه اكثر .

وظاهر عبارته ان ذلك اتفاق بين من تقدم عليه من أصحابنا وربما ظهر ذلك
ايضاً من كلام الشيخ في العدة وابن ادریس .

قال شيخنا الهماني (زاده الله بهاء وشرفا) في كتاب الأربعين بعد نقل ذلك
عنه : لا يخفى ان كلام الشيخ الطبرسي مشعر بان القول بان الذنوب كلها كبائر متفق
عليه بين الامامية وكفى بالشيخ ناقلاً :

« اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام »

قيل : ولهذا القول شواهد في الاخبار مثل ما دل على ان كل معصية شديدة (٢)
وما دل على ان كل معصية قد توجب لصاحبها النار (٣) وما دل على التحذير من
استحقاق الذنب واستصغاره (٤) وامثال ذلك .

ويؤيده ما رواه الكليني عن عبدالله بن سنان باسناد يحتمل الصحة عن
ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار » .
وما رواه ابن بابويه باسناد ضعيف عن النبي ﷺ (٦) قال : « لا تحتقروا
شيئاً من الشر وان صغر في اعينكم ولا تستكثروا شيئاً من الخير وان كثر في اعينكم
فانه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الاصرار » .

وجه التأييد ان المراد بالاصرار الاقامة على الذنب لعدم التوبة والاستغفار
كما قال جماعة من المفسرين في قوله تعالى : « ولم يصروا على ما فعلوا » (٧) .

(١) ج ٣ ص ٣٨ (٢) الوسائل الباب ٣٨ من جهاد النفس .

(٣) الوسائل الباب ٣٨ و ٣٩ من جهاد النفس

(٤) و (٦) الوسائل الباب ٤٢ من جهاد النفس

(٥) الوسائل الباب ٤٧ من جهاد النفس (٧) سورة آل عمران ١٢٩

ج ١٠ ﴿ إطلاق الصغيرة على بعض المعاصي حقيقة أو مجاز ؟ ﴾ - ٥٣ -

اقول : يمكن تطرق النظر الى ما ذكره بان يقال (اولا) ان ما ذكره من هذه الأدلة معارض بما سيأتى ان شاء الله تعالى فى أدلة القول الآخر بما هو أوضح دلالة .

و (ثانياً) انه يمكن ان يقال ان احتقار الذنب واستصغاره امر زائد على أصل الذنب فلعلة بانضمام ذلك الى أصل الذنب يكون كبيرة ، ويؤيده ما يظهر من كلام أهل اللغة ، قال الجوهرى « أصررت على الشيء أى اقمته ودمت » وقال ابن الاثير : « أصر على الشيء اصراراً اذا لزمه وداومه وثبت عليه » وفى القاموس « أصر على الأمر لزمه » فان ظاهر هذا الكلام ان الإصرار عبارة عن العزم على المعاودة والمداومة على ذلك الذنب .

وقال شيخنا الشهيد فى قواعده على ما نقله بعض الأصحاب بعد تقسيمه الاصرار الى فعلى وحكى : الفعلى هو الدوام على نوع واحد من الصغائر بلا توبة او الاكثار من جنسها بلا توبة والحكى هو العزم على تلك الصغيرة بعد الفراغ منها ، اما لو فعل الصغيرة ولم يخطر بباله بعدها توبة ولا عزم على فعلها فالظاهر انه غير مصر . انتهى . وهو ظاهر فى ما قلناه وواضح فى ما ادعيناه .

إلا انه قد روى فى الكافى عن جابر عن ابن جعفر عليه السلام (١) « فى قول الله تعالى : ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون (٢) قال الإصرار ان يذنب الذنب فلا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بتوبة فذلك الإصرار » .

فان ظاهره ان الإصرار يتحقق بالذنب مع عدم التوبة والاستغفار وهو ظاهر فى ان من لا يخطر بباله بعد الذنب توبة ولا عزم على فعلها يكون مصراً ، وحينئذ تكون كبيرة بمقتضى الأخبار الدالة على انه لا صغيرة مع الاصرار (٣) ويكون دليلاً ظاهراً لهذا القول .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٤٧ من جهاد النفس

(٢) سورة آل عمران الآية ١٢٩

— ٥٤ — (إطلاق الصغيرة على بعض المعاصي حقيقة أو مجاز ؟) ج ١٠

وفيه انه وان كان الأمر كذلك إلا انه مع ضعف سنده معارض بما سيأتي ان شاء الله تعالى من الأدلة الدالة على القول الآخر الظاهرة في الرجحان عليه .
هذا ، ولهم في تفسير الإصرار اقوال مختلفة ، فقليل انه عبارة عن الاكثار من الصغائر سواء كان من نوع واحد او من انواع مختلفة . وقليل انه عبارة عن المداومة على نوع واحد منها ، ونقل بعضهم قولاً بان المراد به عدم التوبة ، قال في البحار بعد نقله : وهو ضعيف . وقد تقدم في كلام شيخنا الشهيد في قواعد تقسيم الاصرار الى فعلي وحكمي ... الى آخر ما قدمناه من كلامه ، قال في البحار وارتضاه جماعة من المتأخرين . وانت خير بان النصوص خالية من بيان خصوص ذلك صريحاً إلا ما يفهم من رواية جابر وظاهر جملة من الأصحاب الاعراض عن ما دلت عليه والميل الى ما اخترناه من المعنى المذكور المأخوذ فيه العزم على العود .

قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين : وبالجمله ظاهر الجمع بين الروايات والآخبار الواردة في هذا الباب ان العدل واقعاً من يكون ارتكابه للمعاصي على سبيل الندرة بحيث يكون عامة او قامة متجانباً عنها بحيث ان صدر منه شيء تذكر واستغفر كما قال سبحانه « والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم » (١) لحينئذ ان صدر منه صغيرة ولو غير مرة وغفل عن توبته لا يضره ذلك ولم يصر بذلك مصراً . انتهى .

الثاني من القولين المذكورين هو ان الذنوب تنقسم الى كبائر وصغائر ، ونقل عن الشيخ في المبسوط وابن حمزة والفاضلين وجمهور المتأخرين ، والظاهر انه الأقرب ويشهد له قوله تعالى « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » (٢) فانها ظاهرة في ان اجتناب الكبائر مكفر للصغائر . واما على مذهب من ذهب الى ان الذنوب كلها كبائر فلا معنى الآية اذ ليس هنا ذنب غير الكبائر .
واجيب عن ذلك بان من عن له ذنبان أحدهما اكبر من الآخر ودعت نفسه

ج ١٠ ﴿ اطلاق الصغيرة على بعض المماضى حقيقة او مجاز ؟ ﴾ - ٥٥ -

اليهما بحيث لا يتمالك فترك الاكبر وفعل الاصغر فانه يكفر عنه الاصغر لما استحقه من الثواب على ترك الاكبر كمن عن له التقييل والنظر بشهوة فكف عن التقييل وارتكب النظر .

وهذا الجواب ذكره في كنز العرفان واورده البيضاوى في تفسيره ونقله شيخنا البهائى في كتاب الأربعين وأمر بالتأمل فيه ، ثم انه بين وجه التأمل في حاشية الكتاب بما هو ظاهر في بطلان هذا الجواب ، حيث قال : انه يلزم منه ان من كف نفسه عن قتل شخص وقطع يده مثلاً يكون مرتكباً للصغيرة وتكون مكفرة عنه ، اللهم إلا ان يراد بالاصغر ما لا أصغر منه وهو في هذا المثال أقل ما يصدق عليه الضرر لقطع اليد . وفيه ما فيه فليتأمل . انتهى . وهو جيد وجيه .

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الصدوق في الفقيه مرسل (١) قال : « قال الصادق عليه السلام من اجتنب الكبائر كفر الله عنه جميع ذنوبه وذلك قول الله عز وجل ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً » (٢) . ويشهد له أيضاً قوله تعالى : « الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش إلا اللثم » (٣) واللم عبارة عن الصغائر أو نوع خاص منها :

ففي السكاكى (٤) عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « هو الذنب يلم به الرجل فيمكث ما شاء الله ثم يلم به بعد » . وعنه عليه السلام (٥) في تفسير الآية المذكورة قال : « الهنة بعد الهنة اى الذنب بعد الذنب يلم به العبد » .

قال في كتاب مجمع البحرين ومطلع النيرين : قال ابن عرفة اللثم عند العرب ان يفعل الانسان الشيء في الحين لا يكون له عادة ، ويقال اللثم هو ما يلم به العبد من

(١) الوسائل الباب ٤٤ من جهاد النفس

(٢) سورة النساء الآية ٣٥ . (٣) سورة النجم الآية ٣٣

(٤) و(٥) الاصول ج ٢ ص ٤٤١ باب اللثم . والحديث «٥٥» عن احدهما «ع»

٥٦ - (هل يكفي في رجوع العدالة بمجرد اظهار التوبة ؟) ج ١٠

ذنوب صغار بجهالة ثم يندم ويستغفر ويتوب فيغفر له ، وفي الحديث (١) « اللسم ما بين الحدين حد الدنيا والآخرة » وفسر حد الدنيا بما فيه الحدود كالسرقة والزنا والقذف وحد الآخرة بما فيه العذاب كالقتل وعقوق الوالدين وأكل الربا ، فاراد ان اللسم ما لم يوجب عليه حداً ولا عذاباً ، قيل والاستثناء منقطع . ويجوز ان يكون إلا اللسم صفة أى كباثر الاثم والفواحش غير اللسم . انتهى كلامه زيد اكرامه .

ويدل على هذا القول ايضاً ما ورد في جملة من الاخبار في ثواب بعض الأعمال انه يكفر الذنوب ما عدا الكبائر ، وتشهد له ايضاً الاخبار الكثيرة الدالة على تفسير الكبائر وانها ما اوعده الله عليها النار وتفصيلها وعدّها في اشياء مخصوصة (٢) وما ورد عنه عليه السلام في حديث « انما شفاعتي لأهل الكبائر من امتي » رواه الصدوق في الفقيه (٣) مرسل عنه عليه السلام الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع . اذا عرفت ذلك فاعلم انه متى زالت العدالة بارتكاب بعض الذنوب فانه لا خلاف في انها تعود بالتوبة وكذا من حد في معصية ثم تاب فانه يرجع الى العدالة ونقل عن بعض الاصحاب دعوى الاجماع على ذلك .

وانما الخلاف في أن مجرد اظهار التوبة والندم هل يكفي في ذلك أم لا ؟ فالمشهور على ما نقله بعض الاصحاب انه لا يكفي في ذلك مجرد اظهار التوبة إذ لا يؤمن ان يكون له في الاظهار غرض فاسد بل لابد من الاختيار مدة يغلب معها الظن بانه أصلح سريره وانه صادق في توبته . وقيل انه يعتبر اصلاح العمل وانه يكفي في ذلك عمل صالح ولو ذكر او تسبيح ، وقيل انه يكفي في ذلك تكرير اظهار التوبة والندم ومجرد استمراره على التوبة .

وذهب الشيخ في المبسوط الى الاكتفاء في قبول الشهادة باظهار التوبة عقيب

(١) نهاية ابن الاثير مادة « لم »

(٢) الوسائل الباب ٤٥ من جهاد النفس

(٣) الوسائل الباب ٤٦ من جهاد النفس

ج ١٠ (هل يكفي في رجوع العدالة بمجرد اظهار التوبة ؟) — ٥٧ —

قول الحاكم له : تب أقبل شهادتك ، اصدق التوبة المقتضى لعود العدالة . ورد بان المقتضى لعود العدالة التوبة المعتبرة شرعاً لا مطلق التوبة .

اقول : الظاهر من الاخبار الواردة في المقام هو قوة ما ذكره الشيخ : منها - ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحدود ان تاب تقبل شهادته ؟ فقال اذا تاب - وتوبته ان يرجع من ما قال ويكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل - فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك » .

وعن ابى الصباح الكنانى بسند معتبر (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القاذف بعد ما يقام عليه الحد ما توبته ؟ قال يكذب نفسه . قلت أرأيت ان اكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته ؟ قال نعم » .

وما رواه الشيخ عن ابى الصباح ايضاً (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القاذف اذا اكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته ؟ قال نعم » .

وما رواه في التهذيب والكاظم عن يونس عن بعض اصحابه عن احدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « سألت عن الذى يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب ؟ قال نعم . قلت وما توبته ؟ قال يجيء فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افترت على فلانة ويتوب من ما قال » .

وبالجملة فان هذا القول هو الظاهر من هذه الاخبار كما ترى وان كان الاحتياط سيما بالنظر الى احوال ابناء الزمان هو القول المشهور . وقول ذلك القائل - في رد كلام الشيخ « ان المقتضى لعود العدالة التوبة المعتبرة شرعاً لا مجرد التوبة » مشيراً الى ان التوبة المعتبرة شرعاً هى ما ذكره في القول المشهور من انه لا بد من الاختبار مدة - جيد لو كان ما ذكره مستنداً الى دليل شرعى مع اننا لم نقف في الاخبار على

(١) الوسائل الباب ٣٧ من الشهادات

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٦ من الشهادات

٥٨ - (العدالة في الحاكم الشرعى أخص من العدالة في غيره) ج ١٠

ما يدل عليه بل الذى نقلناه من الأخبار بخلافه كما رأيت . والله العالم .

(المقام الخامس) - اعلم انه قد صرح جملة من اصحابنا : منهم - شيخنا العلامة المجلسى فى كتاب البحار وشيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البحرانى وتلميذه المحدث الشيخ عبدالله بن صالح البحرانى بان العدالة المشتركة فى الامامة والشهادة والقضاء والفتوى أمر واحد باى الاقوال الثلاثة المتقدمة فسرت كان جميع من ذكر مشتركين فيها ، وقد جرينا على هذا القول سابقاً فى جملة من زبرنا ورسائلنا ، والذى ظهر لنا الآن بعد التأمل فى الأخبار بعين الفكر والاعتبار ان العدالة فى الحاكم الشرعى من قاض ومفت أخص من ما ذكر من معنى العدالة باى المعانى المتقدمة اعتبرت لانه نائب عن الامام عليه السلام وجالس فى مجلس النبوة والامامة ومتصدر للقيام بتلك الرعاية فلا بد فيه من مناسبة للنبوة عنه بما يستحق به النيابة وذلك بان يكون متصفاً بعلم الاخلاق الذى هو السبب الكلى المقرب من الملك الخلاق وهو تحلية النفس بالفضائل وتخليتها من الرذائل وان كان هذا العلم الآن قد عفت مراحمه وانطمست فى هذه الازمنة معالمة وانما المدار بين الناس الآن على العلم بهذه العلوم الرسمية الجامعة للفسق فى جل من تسمى بها .

ويكفيك فى صحة ما ذكرناه قول امير المؤمنين عليه السلام لشریح (١) « يا شریح جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي » .

ويدل على ما ذكرناه جملة من الأخبار ، ومنها ما رواه الثقة الجليل ابو منصور احمد بن ابى طالب الطبرسى فى كتاب الاحتجاج (٢) بسنده الى الامام العسكري عليه السلام - وهو موجود ايضاً فى تفسيره - عن الرضا عليه السلام قال : « قال علي بن الحسين عليه السلام اذا رأيتم الرجل قد حسن سمته وهديه وتماوت فى منطقته وتخاضع فى حركاته فرويداً لا يغيركم فما اكثر من يعجزه تناول الدنيا وركوب المحارم منها لضعف

(١) الوسائل الباب ٣ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

ح ١٠ ﴿العدالة في الحاكم الشرعى اخص من العدالة في غيره﴾ - ٥٩ -

نيتة ومهانتة وجبن قلبه فينصب الدين نفا له فهو لا يزال يحتل الناس بظاهرة فان تمكن من حرام اقتحمه ، فاذا وجدتموه يعف عن الحرام فرويدا لا يغرنكم فان شهوات الخلق مختلفة فما اكثر من ينبو عن المال الحرام وان كثر ويحمل نفسه على شواء قبيحة فيأتى منها محرماً ، فاذا وجدتموه يعف عن ذلك فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا ما عقله فما اكثر من ترك ذلك اجمع ثم لا يرجع الى عقل متين فيكون ما يفسده بجم له اكثر من ما يصلحه بعقله . فاذا وجدتم عقله متيناً فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقله أم يكون مع عقله على هواه وكيف محبته للرياسات الباطلة وزهده فيها فان في الناس من خسر الدنيا والآخرة يترك الدنيا للدنيا ويرى ان لذة الرياسة الباطلة أفضل من لذة الأموال والنعم المباحة المحملة فيترك ذلك أجمع طلباً للرياسة حتى « اذا قيل له انق الله اخذته العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد » (١) فهو يخطب خطب عشواء يقوده اول باطل الى أبعد غايات الخسارة ويمده ربه بعد طلبه لما لا يقدر عليه في طغيانه فهو يحل ما حرم الله تعالى ويحرم ما أحل الله لا يبالي بما فات من دينه اذا سلمت له رياسته التي قد شق من أجلها « فاولئك الذين غضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم عذاباً مهيناً » (٢) ولكن الرجل كل الرجل نعم الرجل هو الذى جعل هواه تبعاً لأمر الله تعالى وقواه مبذولة في رضى الله يرى الذل مع الحق أقرب الى عز الأبد من العز في الباطل ويعلم ان قليل ما يحتمله من ضرائها يؤديه الى دوام النعيم في دار لا تبعد ولا تنفد وان كثير ما يلحقه من سرائها ان اتبع هواه يؤديه الى عذاب لا انقطاع له ولا زوال ، فذاكم الرجل نعم الرجل فيه فتمسكوا وبسنه فاقتدوا الى ربكم به فتوسلوا فانه لا ترد له دعوة ولا تخيب له طلبه . .

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٢

(٢) يمكن ان يكون من تطبيق الآية ٨٣ و ٨٤ من سورة البقرة عليه وهى قوله تعالى

ولما جاءهم كتاب من عند الله... الى قوله وللكاافرين عذاب مهين .

٦٠ - (العدالة في الحاكم الشرعي اخص من العدالة في غيره) ج ١٠

اقول : وقد اضطرب في التفصيص عن هذا الخبر شيخنا الشيخ سليمان وتلميذه المحدث المتقدم ذكرهما بناء على ما قدمنا نقله عنهما من حكمهما باتحاد معنى العدالة في كل من اشترط اتصافه بها ، فقال المحدث الصالح المذكور - في كتاب منية الممارسين في اجوبة الشيخ ياسين بعد الكلام في العدالة وما به تتحقق ونقل هذا الخبر - ما صورته : انه محمول على تعريف الامام والولي ومن يحذو حذوهما من خواص الصلحاء وخلص أهل الإيمان الذين لا تسمح الاعصار منهم إلا بافراد شاذة وآحاد نادرة ، ويرشد اليه قوله عليه السلام : « فذلكم الرجل نعم الرجل فبه فتمسكوا وبسنته فاقنوا ، بل لا يبعد أن يكون مراده الامام خاصة ، ويرشد اليه قوله في آخر الحديث « فانه لا ترد له دعوة ولا تخيب له طلبه » ويكون غرضه الرد على الزيدية ومن حذا حذوهم من القائلين بالإكتفاء في الامام بظهور الصلاح والورع ، كيف وما ذكر لا يتحقق إلا في الاولياء الكمل فلو اعتبر ذلك لعظم الخطب واختل النظام وانسد باب القضاء والفتيا والتقليد والشهادات والجمعة والجماعات والطلاق وغير ذلك . هكذا حققه شيخنا في الكتاب المذكور وهو متين جداً . اقول : اشار بذلك الى ما نقله في اثناء كلامه المتقدم في المسألة عن شيخه المذكور في كتابه العشرة الكاملة .

ثم قال (قدس سره) واقول : ان سياق الحديث دال بجملته على ان المراد تصعيب امر الامامة وتشديد أمرها وقرينة الرئاسة عليه شاهدة كما لا يخفى ، وإلا فلا يستقيم حمله على غيره أصلاً قطعاً لما تقدم في رواية ابن أبي يعفور (١) من المعارضة الصريحة من قوله عليه السلام « حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ويجب عليهم تزكيتة واظهار عدالته في الناس ، وما تقدم في رواية علقمة وغيرها بما هو صريح في المعارضة واضح في المناقضة ، ولا يجوز التعارض في كلامهم (عليهم السلام) ولا التناقض ، مع ان هذه الرواية شاذة فالترجيح للاكثر

ج ١٠ (العدالة في الحاكم الشرعى اخص من العدالة في غيره) - ٦١ -

المشهور بين الأصحاب المتلقاة بينهم بالقبول المعتمد عليها في الفتوى ، وقد اجمعوا على ترك العمل بظاهر هذه الرواية ، وقد قال الصادق (عليه السلام) (١) « خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ الذى ليس بمشهور فان المجمع عليه لا ريب فيه ، والله الهادى . انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : لا ريب ان الذى أوجب لها (نور الله مرقديهما) ارتكاب هذه التأويلات البعيدة والتحملات السخيفة الغير السديدة انما هو صعوبة المخرج من هذه الشروط المذكورة التى اشتمل عليها الخبر وعدم سهولة القيام بها كما امر سيما مع قولهم بعموم ذلك فى امام الجماعة والشاهد ، وإلا فمع تخصيص الخبر بالنائب عنهم (عليهم السلام) فى القضاء والفتوى لا استبعاد فيه عند من تأمل فى غيره من الأخبار المؤيدة له كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى . وصعوبة الأمر بالنسبة الى القضاء والفتوى اللذين هما من خواص النائب عنهم (عليهم السلام) لا يوجب طعناً فى الخبر فانه انما نشأ من المكلفين باخلاصهم بما أخذ عليهم فى المجلس الشريف والمحل المنيف فانه مقام خطير ومنصب كبير كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى واكد الشبهة المذكورة ما اشتهر بين الناس فى اكثر الأعصار والأمصار من ان النائب عنهم (عليهم السلام) هو كل من كانت له اليد الطولى والمرتبة العليا فى هذه العلوم الرسمية وان لم يتصف بشئ من علم الاخلاق سيما ان هذا العلم اندرست مراسمه وانظمست معاملته كما اشرنا اليه آنفاً .

والذى يدل على ما قلناه من خروج هذا الخبر بالنسبة الى النائب عنهم (عليهم السلام) (اولاً) ما ذكره الامام العسكرى (صلوات الله عليه) فى التفسير المتقدم ذكره من الكلام قبل هذا الخبر ثم صب عليه هذا الخبر وصاحب الاحتجاج انما أخذه من الكتاب المذكور :

(١) فى مقبولة عمر بن حنظلة الواردة فى الوسائل فى الباب ٩ من صفات القاضى

٦٢ - ﴿العدالة في الحاكم الشرعى اخص من العدالة في غيره﴾ ج ١٠

قال عليه السلام (١): «حدثني ابي عن جدى عن ابيه عن رسول الله ﷺ ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء فاذا لم ينزل عالم الى عالم يصرف عنه طلاب حطام الدنيا وحرامها وينعمون الحق أهله ويجهلون غير أهله واتخذ الناس رؤساء جهالا فستلوا فاقتوا بغير علم فضلوا واضلوا . وقال امير المؤمنين عليه السلام يا معشر شيعتنا المنتحلين لمودتنا اياكم واصحاب الرأى فانهم اعداء السنن تفلتت منهم الاحاديث ان يحفظوها واعيتهم السنة ان يعوها فاتخذوا عباد الله خولا وماله دولا فذلت لهم الرقاب واطاعهم الخلق اشباه الكلاب ونازعوا الحق أهله وتمثلوا بالائمة الصادقين (عليهم السلام) وهم من الكفار الملاحين فستلوا فانفوا ان يعترفوا بانهم لا يعلمون فعارضوا الدين بأرائهم فضلوا واضلوا ، اما لو كان الدين بالقياس لكان باطن الرجلين اولى بالمسح من ظاهرهما . وقال الرضا عليه السلام قال علي بن الحسين (عليهما السلام) : اذا رأيتم الرجل ... الحديث الى آخره .»

وهو كما ترى واضح في ما ادعيناه ، وسياق كلامه عليه السلام وان كان بالنسبة الى علماء العامة إلا انه شامل لمن حذا حذوهم في الإخلال بتلك الشروط سيما مع ما في الرواية المذكورة والدخول في هذا الأمر الخطير مع الاتصاف بتلك الامور المذكورة .

و (ثانياً) ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن ابي عبد الله عن امير المؤمنين (عليهما السلام) (٢) انه كان يقول « يا طالب العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فرأسه التواضع وعينه البراءة من الحسد واذنه الفهم ولسانه الصدق وحفظه الفحص وقلبه حسن التية وعقله معرفة الأشياء والامور ويده الرحمة ورجله زيارة العلماء وهمته السلامة وحكمته الورع ومستقره النجاة وقائده العافية ومركبه الوفاء وسلاحه لين الكلام وسيفه الرضا وقوسه المدارة وجيشه محاورة العلماء ومآله الادب وذخيرته اجتناب الذنوب وزاده المعروف ومأواه المودعة ودليله الهدى

(١) مستدرک الوسائل الباب ١٠ رقم ٦ والباب ٦ رقم ٣٣ من صفات القاضى

(٢) الاصول ج ١ ص ٤٨

ج ١٠ (العدالة في الحاكم الشرعي اخص من العدالة في غيره) - ٦٣ -

ورفيقه محبة الأخيار . .

اقول : انظر ايديك الله تعالى الى ما دل عليه هذا الخبر الشريف من جعله هذه الاخلاق الملوكوتية اجزاء من العلم وآلات له واسباباً واعواناً فكيف يكتفى في علم العالم والرجوع اليه والاعتماد في الأحكام الشرعية عليه بمجرد اتصافه بالعلوم الرسمية وعدم اتصافه بهذه الاخلاق الملوكوتية .

قال المحقق المدقق ملا محمد صالح المازندراني في شرحه على الكتاب ماصورته :
نبههم على ان العلم اذا لم تكن معه هذه الفضائل التي بها تظهر آثاره فهو ليس بعلم حقيقة ولا يعد صاحبه عالماً ... الى ان قال - بعد شرح الفضائل المذكورة - ما لفظه :
وهي اربعة وعشرون فضيلة من فضائل العلم ، فمن اتصف بالعلم واتصف عليه بهذه الفضائل فهو عالم رباني وعلمه نور إلهي متصل بنور الحق مشاهد لعالم التوحيد بعين اليقين ، ومن لم يتصف بالعلم أو اتصف به ولم يتصف عليه بشيء من هذه الفضائل فهو جاهل ظالم لنفسه بعيد عن عالم الحق وعلمه جهل وظلمة يردّه الى اسفل السافلين ، وما بينهما مراتب كثيرة متفاوتة بحسب تفاوت التركيبات في القلة والكثرة وبحسب ذلك يتفاوت قربهم وبعدهم عن الحق ، والكل في مشيئة الله تعالى ان شاء قربهم ورحمهم وان شاء طردهم وعذبهم . انتهى كلامه علت في الخلد اقدمه . وهو كما ترى صريح في ما قلناه واضح في ما ادعينا .

وروى في الكتاب المذكور (١) بسنده الى ابي عبد الله عليه السلام قال : « طلبه العلم ثلاثة فاعرفهم باعيانهم وصفاتهم : فمصنف يطلبه للجهل والمراء وصنف يطلبه للاستطالة والختل وصنف يطلبه للفقه والعقل ، فصاحب الجهل والمراء مؤذ عار متعرض للبقال في اندية الرجال يتذاكر العلم وصفة الحلم قد تسربل بالخشوع وتخلّى من الورع فدى الله تعالى من هذا خيشومه وقطع منه حيزومه ، وصاحب الاستطالة والختل ذو خب وملق يستطيل على مثله من اشباهه ويتواضع للاغنياء

ج ١٠ (العدالة في الحاكم الشرعي اخص من العدالة في غيره) - ٦٥ -

وتخليتها من الرذائل أحد افراد العلوم بل هو أصلها واساسها الذي عليه مدارها بل هو رأسها وهو الممدوح في الآيات والأخبار بقوله تعالى « انما يخشى الله من عباده العلماء » (١) وقوله « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم... الآية » (٢) فان الخشية والانذار إنما يترتب على علوم الآخرة لا هذه العلوم الرسمية وكذلك الاخبار ، وقد عرفت من الأخبار وكلام جملة من علمائنا الا برار ان من العلماء من هو خال من تلك العلوم أو متصف باضدادها مع تلبسه بلباس العلماء الا برار و اظهار الخشوع والخضوع والإنكسار وقد دلت الأخبار على الحث والتأكيد على المنع عن الركون الى هؤلاء والانخداع بما يظهرونه والإغترار فالواجب حينئذ هو البحث والفحص عن احوال العلماء والتمييز بين الفسقة منهم والابرار كما نص عليه الخبر المشار اليه وغيره من الأخبار الجارية في هذا المضمار . وايضاً فانه لا تتحقق نيابة هذا العالم وصحة تقليده ووجوب متابعتة إلا بوجود شروطها ومن جعلتها العلم باتصافه بتلك الصفات الجليلة والتخلي من كل منقصة ورذيلة والأخبار التي دلت على الاكتفاء في العدالة بحسن الظاهر كما هو الأظهر أو الاسلام انما موردها الشاهد والامام ولا دلالة فيها على التعرض للنائب عنهم (عليهم السلام) الذي هو محل البحث في المقام ، وحينئذ فلا معارض لهذا الخبر وامثاله في ما ادعيناه ولا مناتض له في ما قلناه .

وبذلك يظهر لك ما في كلام دينك الفاضلين من القصور لعدم اعطائهم التأمل حقه في الأخبار وما أطال ذلك الشيخ الصالح بعد نقل كلام استاذة من المعارضة بصحيفة عبد الله بن أبي يعفور ونحوها وطعته في الخبر المذكور بالشذوذ مع ما عرفت من تأييده بالأخبار الواضحة المنار وكلام جملة من علمائنا الا برار . ومن أراد الوقوف على صحة ما ذكرناه زيادة على ما رسمناه في هذا الكتاب فليرجع الى كتابنا الدر النجفية (٣) فانه قد احاط باطراف الكلام بابرام النقض ونقض

(١) سورة العاطر الآية ٢٥ (٢) سورة التوبة الآية ١٢٣

(٣) سيأتي في الاستدراكات ما يتعلق بالمقام ان شاء الله تعالى

— ٦٦ — ﴿ دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة ﴾ ج ١٠

الابرار في هذا المقام ونقل جملة وافرة من اخبارهم (عليهم السلام) وجملة من كلمات علمائنا الاعلام الجارية على وفق تلك الاخبار المذكورة في المقام . والله الهادي لمن يشاء .

(المقام السادس) اذا علم المكلف من نفسه الفسق مع كونه على ظاهر العدالة بين الناس فهل يجوز له الدخول في الامور المشروطة بالعدالة من الامامة في الجماعة والجماعة والشهادة والحكم بين الناس والفتوى ونحو ذلك أم لا ؟

ظاهر جملة من الاصحاب : منهم - شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الاول ، قال في الكتاب المذكور - في الكلام على شاهدي الطلاق بعد ان ذكر انه لا يقدح فسقها واقعاً مع ظهور عدالتها بالنسبة الى غيرهما - ما صورته : وهل يقدح فسقها في نفس الامر بالنسبة اليهما حتى انه لا يصح لاحدهما ان يتزوج بها أم لا نظراً الى حصول شرط الطلاق وهو العدالة ظاهراً ؟ وجهان ، وكذا لو علم الزوج فسقها مع ظهور عدالتها ففي الحكم بوقوع الطلاق بالنسبة اليه حتى تسقط عنه حقوق الزوجية ويستتبع اختها والخامسة وجهان ، والحكم بصحته فيها لا يخلو من قوة .

وظاهر شيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني موافقته في ذلك حيث انه في بعض اجوبة المسائل سئل عن ذلك فاجاب بعد الاستشكال وقال بالنسبة الى الحكم الاول الذي تقدم في عبارة المسالك : واما بالنسبة اليهما ففيه كلام والحكم بالصحة لا يخلو من قوة . وقال بعد الحكم الثاني : وللتوقف في المسألة مجال وان كانت الصحة غير بعيدة . وظاهر الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الكفاية موافقته في الاول دون الثاني .

وانت خبير بان مقتضى كلامهم هنا جواز الامامة في الجماعة والجماعة والفتوى والحكم وجواز اقتداء من علم الفسق مع ظهور العدالة لان الجميع من باب واحد . وظاهر المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح حيث انه من رؤوس الاخباريين

ج ١٠ ﴿ دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة ﴾ - ٩٧ -

التوقف في المقام حيث قال : ولو نواها - يعني الامامة - وعد نفسه من أحد الشاهدين وكان ثائباً عن المعاصي جاز له ذلك اما لو كان مصرأ على المعاصي مرتكباً للكبائر فاشكال وللاصحاب فيه قولان : أحدهما الجواز لان المدار انما هو على اعتقاد المؤتم أو المطلق وبناء الأمور على الظاهر دون الباطن ، ومن حيث انه اغراء بالقيح لانه عالم بفسق نفسه فكيف يتقصد ما ليس له خصوصاً في الجماعة الواجبة كالجمعة . والأحكام الشرعية انما جرت على الظاهر اذا لم يكن الإطلاع على الباطن وهو مطلع على حقيقة الأمر . والأول اوفق بالقواعد الاصولية إلا انه لما لم يكن نص في المسألة واعتقادنا ان لا مناط في الأحكام الشرعية سواء وجب الوقوف عن الحكم والعمل بالإحتياط في العلم والعمل ورد ما لم يأتنا به علم من أهل العصمة (عليهم السلام) لقول الصادق عليه السلام (١) « ارجه حتى تلقى امامك فان الوقوف عند الشبهات خير من الإقتحام في الهلكات » انتهى .

اقول - وبالله سبحانه الاستعانة ومنه التوفيق لبلوغ كل ما مول - لا يخفى ان ما ذكره (قدس الله اسرارهم) من جواز تقلد العالم بفسق نفسه للأمور المشروطة بالعدالة وان كان مما يترأى في بادى النظر صحته بناء على ما ذكره المحدث المذكور من ان المدار في الصحة والبطالان انما هو على اعتقاد المؤتم أو المطلق وان الأمور انما بنيت على الظاهر ، ويؤيده أيضاً تحريم أو كراهة اظهار الانسان عيوب نفسه للناس ووجوب أو استحباب سترها ووجوب ستر غيره عليه لو اطلع على معصية منه ، إلا ان الذى ظهر لى من التأمل في المقام ومراجعة اخبارهم (عليهم السلام) خلاف ذلك وتوضيح ذلك ان ظاهر الآية (٢) والأخبار الدالة على النهى عن قبول خبر الفاسق (٣) والنهى عن الصلاة خلفه (٤) انما هو من حيث الفسق لان التعليق على

(١) في مقبولة عمر بن حنظلة الواردة في الوسائل في الباب ٩ من صفات القاضي

(٢) قوله تعالى « ان جاءكم فاسق بنبأ ... » في سورة الحجرات الآية ٦

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من الشهادات (٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة

٦٨ - (دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة) ج ١٠

الوصف يشعر بالعلية وهو مشعر بان الفاسق ليس اهلا لهذا المقام ولا صالحاً لتقليد هذه الأحكام ، واذا كان الشارع لم يره أهلاً لذلك ولا صالحاً لسلوك هذه المسالك فهو في معنى منعه له عن ذلك فادخاله نفسه في ما لم يره الله اهلاً له وتعرضه له موجب لمخالفته له (عز وجل) ومجرد تدليس وتليبس حمله عليه ابليس . وجواز اقتداء الناس به وقبول شهادته من حيث عدم ظهور فسقه لهم لا يدل على جواز الدخول لان حكم الناس في ذلك على حدة وحكمه هو في نفسه على حدة والكلام انما هو في الثاني وأحدهما لا يستلزم الآخر . ونظيره في الأحكام الشرعية غير عزيز فان لحكم الميتة حكمه في حد ذاته الحرمة وعدم جواز أكله وبالنسبة الى من لا يعلم بكونه ميتة جواز أكله .

ويؤيد ما قلناه ظواهر جملة من الأخبار مثل صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال : المجذوم والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرابي ، ونحوها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وقد تقدمت (٢) .

والتقريب فيها ان ظاهرهما توجه النهي الى هؤلاء عن الامامة بالناس لانهم ليسوا من أهلها باعتبار ما هم عليه من الامور المذكورة المانعة من اهلية الامامة ، وبعض الأخبار وان ورد ايضاً في نهى الناس عن الإتيان بهم إلا انه انما يتوجه الى المؤمنين واما في هذين الخبرين الصحيحين فانما هو متوجه الى الامام بان لا يكون من أحد هؤلاء ، فلو فرضنا عدم علم الناس بما هم عليه من هذه الصفات المانعة من الإتيان مع اعتقادهم العدالة فيهم فانه يجوز لهم الاقتداء بهم بناء على الظاهر إلا انه بمقتضى هاتين الصحيحتين لا يجوز لهم الامامة لما هم عليه من الموانع المذكورة وان خفيت على الناس ، ولا اظن احداً يخالف في ما قلناه . وهذا بعينه جار في الفاسق الذي هو محل البحث بان كان عالماً بفسق نفسه وان خفي عن الناس .

ج ١٠ ﴿ دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة ﴾ - ٦٩ -

ويؤيد ما ذكرنا ما ورد في اخبار الفتوى والحكم مثل ما تقدم قريباً من قول امير المؤمنين عليه السلام (١) لشریح « يا شریح جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبی أو وصی نبی أو شقی » وقول ابی عبدالله عليه السلام (٢) « اتقوا الحكومة فان الحكومة انما هي للامام العالم بالقضاء العادل في المسلمين كنبی أو وصی نبی ، والأخبار المانعة من تقليد العلماء واتباعهم إلا بعد معرفة عدالتهم كحديث علي بن الحسين عليه السلام المتقدم ذكره (٣) ونحوه ، فان الجميع ظاهر في النهی عن من لم يكن مستكلاً لأسباب النيابة وشرائطها واهلية الحكم والفتوى ، ولا ريب ان من اعظم الأسباب المانعة الفسق فهي ظاهرة في منع الفاسق من الجلوس في هذا المقام وان كان ظاهر العدالة بين الأنام وعدم جواز تقلده للاحكام . وجواز تقليد الناس له من حيث عدم ظهور فسقه لهم لا يدل على جوازه له لانه عالم بان الشارع قد منع الناس من اتباع الفاسق وتقليده وليس الا من حيث فسقه ، فالفسق صفة مانعة من تقلد هذه الامور عند الله جل شأنه فكيف يجوز له مخالفة ذلك وتقلد الامور بناء على ظن الناس العدالة فيه ؟ وقد عرفت ان حكم الناس غير حكمه في حد ذاته .

وكلام من قدمنا كلامه وان كان مخصوصاً بمسألة الشهادة والامامة إلا ان الحكم في المواضع الثلاثة واحد ، فان مبنى الكلام هو انه هل يكتفي بظهور العدالة في جواز التقليد للامور المشروطة بها وان لم يكن كذلك واقعاً أم لا بد من ثبوتها واقعاً ؟ فالإشكال والكلام جار في جميع ما يشترط فيه العدالة وهذا احدها ، وحينئذ فما ذكرناه انما جرى مجرى التمثيل لا الحصر .

ومن اظهر الأدلة على ما قلناه ما رواه ابن ادریس في مستطربات السرائر نقلاً من كتاب النسيارى (٤) قال : « قلت لابی جعفر عليه السلام قوم من موالیک

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣ من صفات القاضی وما يجوز ان يقضى به

(٣) ص ٥٨ (٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجماعة

— ٧٠ — ﴿ دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة ﴾ ج ١٠

يجتمعون فتحضر الصلاة فيقدم بعضهم فيصلي بهم جماعة ؟ فقال ان كان الذي يؤم بهم ليس بينه وبين الله طلبية فليفعل .

وهو كما ترى ظاهر الدلالة صريح المقالة في انه لا يجوز الامامة لمن علم من نفسه الفسق حتى يتوب توبة نصوحا ويقطع عنه اقلاً صحيحاً . ومورد الخبر وان كان الامامة إلا انه جار في غيرها بالتقريب الذي تقدم ذكره .

(فان قلت) انكم قد فسرتم العدالة في ما سبق بحسن الظاهر المجامع للفسق باطناً وكلامكم هنا يشعر بان العدالة لا يجوز مجامعتها للفسق باطناً لمنعكم له من الدخول في الامور المشروطة بالعدالة اذا علم من نفسه الفسق ؟

(قلت) لا يخفى ان العدالة بالنسبة الى المكلف المتصف بها غيرها بالنسبة الى غيره ممن يتبعه ، فانها بالنسبة اليه عبارة عن عدم اتصافه بما يوجب الفسق والخروج عن العدالة وهو الذي اشار اليه صحيح ابن ابي يعفور من اتصافه بالستر والعفاف الى آخر تلك الأوصاف كما تقدم ايضاحه ، وبالنسبة الى غيره عبارة عن عدم ظهور ما يوجب الفسق منضمها الى معرفته بتلك الأوصاف المذكورة في الخبر ، وعلى هذا فن ظهر منه ذلك مع كونه واقعاً ليس كذلك يكون عدلاً في الظاهر يجوز قبول شهادته والإتيان به وامثال أوامره وأحكامه وفتاويه وان كان فاسقاً في الباطن يحرم عليه الدخول في تلك الامور ويأثم ويؤاخذ بالدخول فيها وان صح اتباع الناس له فهو له حكم في حد ذاته وللناس معه حكم آخر ، نظير من صلى بالناس على غير طهارة متعمداً مع اعتقاد الناس فيه العدالة فان صلاتهم تكون صحيحة لحصول شرطها المذكور وصلاته هو تكون باطلة لقوات شرطها بالنسبة اليه ، وصحة صلاتهم خلفه لا توجب له جواز الامامة بهم بناء على اعتقادهم فيه العدالة فكذلك ما نحن فيه . ومنشأ الوهم في كلام الجماعة المتقدم ذكرهم انهم رتبوا العدالة والاتصاف بها على اعتقاد الغير من مطلق مثلاً ومؤتم ومستفت ونحوهم وغفلوا عنها بالنسبة الى من يتصف بها ، وقد عرفت من ما حققناه ان لها اعتباراً بالنسبة الى من يتصف بها غيره

ج ١٠ ﴿ دخول من يعلم من نفسه الفسق في ما يشترط بالعدالة ﴾ - ٧١ -

بالنسبة الى غيره من هؤلاء المذكورين ونحوهم .

وعما يؤيد ما ذكرنا ايضاً صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع (١) قال : « مات رجل من اصحابنا ولم يوص فرفع امره الى قاضي الكوفة فصور عبد الحميد القيم بماله وكان الرجل خلف ورثة صغاراً ومتاعاً وجوارى فباع عبد الحميد المتاع فلما اراد بيع الجوارى ضعف قلبه في بيعهن اذ لم يكن الميت صير اليه وصية وكان قيامه بهذا بامر القاضي لانهن فروج ، قال فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام فقلت له يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص الى أحد ويخلف جوارى فيقيم القاضي رجلاً منا ليبيعهن أو قال يقوم بذلك رجل منا فيضعف قلبه لانهن فروج فما ترى في ذلك القيم ؟ فقال اذا كان القيم به مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس ، فان المراد منه المماثلة في الوثاقة والعدالة .

ورواية سماعة (٢) قال : « سألته عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير وصية وله خدام وماليك وعقد كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث ؟ قال ان قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس ، .

ولا ريب ان ما تضمنه هذان الخبران من جملة المواضع المشترط فيها العدالة باتفاق الاصحاب لان هذا من الامور الحسنية التي صرحوا بانها ترجع الى الفقيه الجامع للشرائط وهو النائب عنهم (عليهم السلام) ومع تعذره يقوم بها عدول المؤمنين ، وهما ظاهران في اشتراط عدالة القائم بذلك في نفسه وحق ذاته لا بالنظر الى الغير فانه انما رخص له الدخول بشرط اتصافه بذلك .

ويؤيد ذلك باوضح تأييد ويشيده برفع تشييد ان الظاهر المتبادر من الآية والاخبار المصرح فيها بالعدالة واشتراطها في الشاهد مثل قوله عز وجل « واشهدوا

(١) الوسائل الباب ١٦ من عقد البيع وشروطه

(٢) الوسائل الباب ٨٨ من الوصايا . والراوى في نسخ الحدائق (رفاعة) والصحيح

ما هنا كما تقدم في ص ٣٢ .

ذوى عدل منكم ، (١) وقولهم (عليهم السلام) (٢) « يطلقها بحضور عدلين » ، وه إذا شهد عدلين ، ونحو ذلك هو اتصاف الشاهد بالعدالة في حد نفسه وذاته لا بالنظر الى غيره ، اذ لا يخفى ان قولنا فلان عدل وفلان ثقة مثل قولنا فلان عالم وشجاع وجود ونحو ذلك ، ومن المعلوم ان المراد في جميع ذلك انما هو اتصافه بهذه الصفات في حد ذاته غاية الأمر انه قد يتطابق علم المكلف والواقع في ذلك وقد يختلفان بان يكون كذلك في نظر المكلف وان لم يكن واقعاً وحينئذ فيلزم كلا حكمه ، فيلزم من اعتقد عدالته بحسب ما يظهر من حاله جواز الاقتداء به مثلاً وقبول شهادته ويلزمه هو عدم جواز الدخول في ذلك وكذا يلزم من اطلع على فسقه عدم جواز الاقتداء به ، وحينئذ فاذا كان المراد من الآية والأخبار المشار اليها انما هو اتصافه في حد ذاته فكيف يجعل المناط في حصول العدالة باعتبار الغير كما توهموه وبنوا عليه ما بنوا من الفروع المذكورة ؟ ولا ريب انه متى كان ذلك انما هو بالنسبة اليه في حد ذاته فانه لا يجوز له الدخول في ما هو مشروط بالعدالة البتة .

وبذلك يظهر لك ما في كلام صاحب المسالك ومن تبعه من الوهن والقصور ولا سيما في فرضه الثانى وهو ما اذا علم الزوج فسقهما فطلق بحضورهما مع ظهور عدالتهما بين الناس فانه أو هن من بيت العنكبوت وانه لا وهن البيوت ، ومقتضى تجويزه الطلاق هنا جواز اقتداء من علم فسق الامام به في الصلاة مع ظهور عدالته بين الناس وهكذا قبول فتواه واحكامه ، والجميع في البطلان أوضح من أن يحتاج الى بيان عند ذوى الافهام والأذهان . والعجب من شيخنا الشيخ سليمان المتقدم ذكره في ترده اولا ثم ميله الى ما في المسالك من غير ايراد دليل معتمد ولا بيان مستند إلا مجرد التقليد لما في المسالك ، ونحوه الفاضل الآخر . وبالجملة فالطلاق في الصورتين المفروضتين بما لا اشكال في بطلانه ولا سيما الثانية . والله العالم بحقائق احكامه .

(المقصد الثانى) فى العدد ، لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم)

(١) سورة الطلاق الآية ٢ (٢) الوسائل الباب ١٠ من مقدمات الطلاق وشرائطه

— كما نقله غير واحد من معتمديهم — في اعتبار العدد واشتراطه في صحة صلاة الجمعة ووجوبها ، إنما الخلاف في أقله وفيه قولان (أحدهما) — وهو المشهور أنه خمسة الإمام وأربعة معه من المتصفين بالصفات الآتية إن شاء الله تعالى ، وهو قول الشيخ المفيد والمرتضى وابن الجنيّد وابن أبي عقيل وابن إدريس والمحقق والعلامة وغيرهم ، و (ثانيهما) — أنه سبعة في الوجوب العيني وخمسة في الوجوب التخييري ذهب إليه الشيخ وابن البراج وابن زهرة وهو المنقول عن الصدوق وإليه مال الشهيد في الذكرى .

واستدل للقول الأول بالآية (١) والتقريب فيها أن الأمر للوجوب ثبت الاشتراط بالخمسة بالاتفاق عليها والأخبار الكثيرة (٢) والزائد منتف لفقد الدليل وعندى أن الاستدلال بالآية في هذا المقام محل نظر ؛ فإن الآية مطلقة وليس فيها إشارة فضلاً عن التصريح باشتراط العدد ولا كيته ، وتقييدها بأخبار الخمسة يرجع إلى الاستدلال بأخبار الخمسة لا إلى الآية من حيث هي .

والتحقيق أن المرجع في الاستدلال إنما هو الأخبار وهي مختلفة أيضاً كما ستقف عليها إن شاء الله تعالى :

ومنها — ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد فإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم » .

وما رواه السكيني والشيخ في الصحيح أو الحسن عن زرارة (٤) قال : « كان أبو جعفر عليه السلام يقول : لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط : الإمام وأربعة » .

(١) قوله تعالى في سورة الجمعة الآية ٩ « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ... »

(٢) (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة

وما رواه الشيخ في الموثق عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « لا تكون الجمعة ما لم يكن القوم خمسة » .

وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب بهم جمعوا إذا كانوا خمسة نفر ... الحديث » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام (٣) قال في صلاة العيدين : « إذا كان القوم خمسة أو سبعة فإنهم يجمعون الصلاة كما يصنعون يوم الجمعة » وعن زرارة في الصحيح (٤) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام على من تجب الجمعة ؟ قال تجب على سبعة نفر من المسلمين ولا الجمعة لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا إمامهم بعضهم وخطبهم » .

وما رواه في الخصال في الصحيح عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام (٥) قال : « لا تكون الجمعة بأقل من خمسة » .

وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٦) قال : « تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقل منهم : الإمام وقاضيه والمدعى حقا والمدعى عليه والشاهدان والذي يضرب الحدود بين يدي الإمام » .

وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (٧) قال : « إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة » .

وما رواه الكشي في كتاب الرجال عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن محمد بن حكيم وغيره عن محمد بن مسلم عن محمد بن علي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله (٨) في الجمعة قال : « إذا اجتمع خمسة أحدهم الإمام فعليهم أن يجمعوا » .

اقول : الظاهر من مجموع هذه الأخبار باعتبار ضم بعضها إلى بعض هو ما ذهب
(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة

اليه الشيخ فانه الذى يجتمع عليه الأخبار ، واما العمل بالقول المشهور فهو موجب لطرح اخبار السبعة من البين مع ما يشير اليه بعضها من أن أخبار الخمسة انما اريد بها التخيير مثل قوله عليه السلام في رواية محمد بن مسلم « يجب على سبعة نفر ولا يجب على اقل منهم » ، يعنى انها يجب عيناً على السبعة ولا يجب عيناً على اقل منهم ، لان هذا المعنى هو الذى يجتمع به مع الاخبار المتقدمة الدالة على الخمسة ، وقوله في صحيحة زرارة « يجب على سبعة نفر ولا الجمعة لاقل من خمسة » ، فان التنى هنا متوجه الى كل من العيني والتخييري بمعنى ان الاقل من خمسة لا وجوب عليهم مطلقاً ومفهومه ان الخمسة يجب عليهم مع حكمه أولاً واخيراً بتخصيص الوجوب بالسبعة ولا وجه للجمع إلا باعتبار جعل الوجوب في جانب السبعة عينياً وفي جانب الخمسة تخييراً ، ونحو ذلك التخيير بين الخمسة والسبعة في صحيحة الحلبي فانه لا وجه له إلا باعتبار ما ذكرناه . وصحيحة عمر بن يزيد تمد اختصت بالسبعة ومفهوم الشرط فيها يدل على نفي الوجوب عن الاقل من سبعة مع دلالة الاخبار المتقدمة على الوجوب بالخمس ولا وجه للجمع إلا ما ذكرناه . ولو جعل شرط الوجوب الخمسة خاصة كما هو المشهور لكان ذكر السبعة في جميع هذه الاخبار لغواً بل مفسداً لمعنى الاخبار المذكورة ، على ان اخبار الخمسة لا ظهور فيها فضلاً عن الصراحة في الوجوب العيني كما لا يخفى .

قال المحقق (قدس سره) في المعتبر - بعد نقل رواية محمد بن مسلم دليلاً لقول الشيخ بالسبعة وصحيحة زرارة الاولى وموثقة ابن ابي يعفور دليلاً للقول المشهور - ما صورته : ونحن نرى العمل على الوجوب مع الخمسة لانها اكثر وروداً ونقله ومطابقة لدلالة القرآن . ولو قال - اخبار الخمسة لا تتضمن الوجوب وليس البحث في الجواز بل في الوجوب ورواية محمد بن مسلم تتضمن سقوط الوجوب عن من قل عددهم عن سبعة فكانت ادل على موضع النزاع - قلنا ما ذكرته وان كان ترجيحاً لكن روايتنا دالة على الجواز ومع الجواز يجب للآية فلو عمل

برواية محمد بن مسلم لزم تقييد الأمر المطلق المتيقن بخبر الواحد ولا كذا مع العمل بالأخبار التي اخترناها ، على أنه لا يمكن العمل برواية محمد بن مسلم لأنه خص السبعة بمن ليس حضورهم شرطاً فسقط اعتبارها . انتهى .

وانت خبير بما فيه بعد ما عرفت فان دليل السبعة غير منحصر في رواية محمد ابن مسلم المذكورة بل قد عرفت دلالة جملة من الروايات على ذلك بالتقريب الذي ذكرناه واللازم من ما ذهب اليه هو طرحها على كثرتها وصحة بعضها وهو بعيد عن جادة الإنصاف والصواب سيما مع امكان الجمع بين الجميع بما ذكرناه . واما دعواه مطابقة اخبار الخمسة لظاهر القرآن فهو ممنوع لان الآية كما عرفت لا اشعار فيها باشتراط عدد فضلا عن كونه خمسة وانما هي مطلقة ، وتقييدها بالأخبار يتوقف اولا على النظر في اخبار المسألة والجمع بينها على وجه يرفع التنافي بينها وتجتمع عليه في البين فيخصص بها اطلاق الآية حينئذ ، وإلا فكما انه يدعى تقييدها باخبار الخمسة فللخصم أن يقيدها باخبار السبعة على الوجه الذي يقوله وهو الحق الحقيقي بالاتباع لأنه هو الذي تجتمع عليه اخبار المسألة ويندفع به عنها التنافي والتدافع . واما طعنه في رواية محمد بن مسلم بانه خبر آحاد فهو وارد عليه في اخبار الخمسة ايضاً واما طعنه - بانه خص السبعة بمن ليس حضورهم شرطاً فسقط اعتبارها - فقد تقدم الجواب عنه بان ذكر هؤلاء انما وقع على سبيل التمثيل كما تقدم تحقيقه ، على ان ذلك ايضاً وارد عليه في استناده الى هذه الرواية في اشتراط الوجوب العيني بحضور الامام فانه أحد السبعة ايضاً كما تقدم تحقيقه .

واجاب العلامة عن قوله عليه السلام في الرواية « ولا تجب على أقل منهم » تارة بالحمل على ما كان اقل من خمسة ولا يخفى تعسفه ، وتارة باستضعاف السند بالحكم بن مسكين . والله العالم .

قال شيخنا في الذكرى - ونعم ما قال - بعد نقل رواية زرارة وصحيفة منصور الداليتين على القول المشهور برواية محمد بن مسلم الدالة على القول الآخر

ج ١٠ (اعتبار العدد انما هو في الابتداء لا في الاستدامة) — ٧٧ —

ما لفظه : وهذان الخبران كالمعارضين فجمع الشيخ ابو جعفر بن بابويه والشيخ ابو جعفر الطوسي بالحمل على الوجوب العيني في السبعة والوجوب التخيري في الخمسة وهو حمل حسن ويكون معنى قوله **بإجماع** « ولا تجب على أقل منهم » نفي الوجوب الخاص أى العيني لا مطلق الوجوب لئلا يتناقض الخبران المرويان بعدة اسانيد . والمحقق في المعتبر لحظ هذا ثم قال : هذا وان كان مرجحاً لكن روايتنا دالة على الجواز ومع الجواز تجب لقوله تعالى « فاسعوا الى ذكر الله ... » فلو عمل برواية محمد بن مسلم ... الى آخر ما قدمناه من عبارته . ثم قال (قدس سره) قلت : الجواز لا يستلزم الوجوب وإلا لوجب عيناً حال الغيبة ، والاحتجاج بعموم القرآن وارد فيه ، والأمر المطلق مسلم ولكن الإجماع على تقييده بعدد مخصوص حتى قال الشافعي واحمد اربعون وابو حنيفة أربعة أحدهم الامام (١) ومصير الأصحاب الى ذلك العدد مستند الى الخبر وهو من الطرفين في حين الأحاد فلا بد من التقييد به . (فان قال) - صاحب السبعة موافق على الخمسة فاتفقا على التقييد بها فيؤخذ المتفق عليه - (قلنا) هذا من باب الأخذ باقل ما قيل وقد توهم بعض الأصوليين انه حجة بل اجماع وقد بينا ضعفه في الأصول . انتهى . وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه .

فروع

(الاول) مذهب الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف ان اشتراط العدد انما هو في الابتداء لا في الاستدامة فلو احرموا جميعاً ثم انقضوا إلا الامام او احد العدد المعتبر اتما جمعة .

وعلاوه (اولاً) بالنهي عن قطع العمل . و (ثانياً) بان اشتراط استدامة العدد منفي بالأصل وانه لا يلزم من اشتراطه ابتداء اشتراطه استدامة كالجماعة

(١) المغنى لابن قدامة الحنبلي ج ٢ ص ٣٢٧ و ٣٢٨ والبحر الرائق لابن نجيم الحنفي

ج ٢ ص ١٥٠ .

- ٧٨ - (هل يكنى احرام الامام في وجوب الاتمام جمعة؟) ج ١٠

وكعدم الماء في حق المتيمم .

واعترف الشيخ في الخلاف بأنه لا نص لأصحابنا فيه ، قال لكنه قضية المذهب لأنه دخل في الجمعة وانعقدت بطريقة معلومة فلا يجوز إبطالها إلا بيقين .

اقول : لا ريب ان ما ذكره هو مقتضى الاحتياط فينبغي أن يجعل الدليل هو ذلك لا ما ذكره من هذه التعليقات الواهية التي لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية . وقد تقدم في مقدمات الكتاب ان الاحتياط في مثل هذا المقام واجب فانه دليل شرعى كما دلت عليه جملة من الأخبار مؤيداً بأخبار الاحتياط العامة وتام الاحتياط صلاة الظهر بعدها .

ثم ان ظاهر عبارة شيخنا في الذكرى اعتبار احرام الجميع من الامام والمأمومين فلو حصل التفرق والانفصاض بعد ذلك وجب الإتمام جمعة على من بقى وان كان واحداً ، وهو ظاهر كلام المحقق في الشرائع ايضاً ، وظاهره في المعتبر عدم اعتبار ذلك بل الاكتفاء باحرام الإمام حيث قال : لو أحرم فانفض العدد المعتبر اتم جمعة لا ظهراً . ثم استدل بان الصلاة انعقدت ووجب الإتمام لتحقق شرائط الوجوب ومنع اشتراط استدامة العدد . واليه مال في المدارك ، وهو جيد لانسحاب الدليل المتقدم في هذا الموضع ايضاً من ما ذكره (رضوان الله عليهم) وما ذكرناه .

واما اعتبار بقاء واحد مع الامام أو اثنين أو انفصاضهم بعد صلاة ركعة تامة في وجوب الإتمام أو اعتبار بقاء جميع العدد فهو منسوب الى الشافعى (١) إلا ان العلامة في التذكرة وافقه في اعتبار الركعة في وجوب الإتمام لقول النبي ﷺ (٢)

(١) المقتى ج ٢ ص ٣٣٣ وفتح البارى ج ٢ ص ٢٩٠ (٢) في سنن ابن ماجه

ج ١ ص ٣٤٦ قال رسول الله ﷺ من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى ، وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٠٤ اذا أدركت من الجمعة ركعة فاضف اليها اخرى ... ،

ج ١٠ (نقص العدد قبل الاحرام - تبدل الاشخاص بعد الاحرام) - ٧٩ -

« من أدرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى ، ورده جملة بمن تأخر عنه بانه لا دلالة له على المطلوب ، وهو جيد اذ لا دلالة فيه على ان من لم يدرك ركعة قبل انقضاء العدد يقطع الصلاة . نعم لا عبرة بانقضاء الزائد على العدد المعتبر مع بقاء ذلك العدد سواء شرعوا في الصلاة أم لا اتفاقاً .

(الثاني) لو انقضوا قبل تلبس الامام بالصلاة او انقض ما يسقط به العدد المعتبر سقطت الجمعة سقوطاً مراعى بعدم عودهم أو عدم حصول من تنعقد به سواء كان في اثناء الخطبة أو قبلها أو بعدها قبل الدخول في الصلاة ، فلو عادوا بعد انقضائهم والوقت باق وجبت . قالوا ولو انقضوا في حال الخطبة بنى الامام على ما تقدم منها واتمها اذا لم يطل الفصل ومعه في أحد الوجهين لحصول مسمى الخطبة واصالة عدم اشتراط الموالاة ، ولو اتى غيرهم ممن لم يسمع الخطبة اعاد الخطبة من رأس . واستشكله في الذكرى بانه لا يؤمن انقضائهم ثانياً لو اشتغل بالإعادة فيصير ذلك عذراً في ترك الجمعة .

(الثالث) قال في الذكرى : لو حضر عدد آخر بعد التحريمة فتحرموا ثم انقضا لأولون لم يضر لان الإنعقاد قد تم بالواردين . قاله في التذكرة ، ويشكل بان من جملة الأولين الامام فكيف تنعقد بدونه إلا أن يقال ينصبون الآن اماماً أو يكون قد انقض من عدا الامام أو يكون ذلك على القول باعتبار الركعة لانه لو لم تعتبر الركعة في بقاء الصحة كان بقاء الامام وحده كافياً في الصحة ولا يكون في حضور العدد الآخر فائدة تصحح الصلاة . انتهى .

اقول : لا يخفى ان هذا الإشكال انما يتجه لو قلنا بانه لو أحرم الامام مع العدد المعتبر ثم انقض الامام مع بعض العدد فانه لا يجب الإتمام جمعة لعدم الامام كما هو ظاهر الذكرى حيث قال في أول المسألة : العدد انما هو شرط في الابتداء لا في الاستدامة فلو تحرموا بها ثم انقضوا الا الامام اتمها جمعة للنهي عن ابطال العمل ... الى آخره . ونحوها عبارته في الدروس ، وربما كان فيه اشعار

— ٨٠ — ﴿ تصوير بقاء الوجوب بعد نقص العدد المعتبر في الوجوب ﴾ ج ١٠

بأنه لو انفصل الإمام مع بعض العدد فإنه لا يجب على الباقيين الإتمام جمعة كما هو صريح كلامه هنا والفرق بين العدد الأول والثاني لا يظهر له وجه هنا . والمحقق في الشرائع قد صرح بوجوب الإتمام جمعة بعد انقضاء العدد وإن لم يبق إلا واحد سواء كان اماماً أو مأموماً . وبالجملـة فإن استشكله هنا أن كان مبنياً على الفرق بين العديدين فلا عرف له وجهاً في البين ، وإن كان لما يشعر به كلامه الذي ذكرناه من تخصيص الإتمام بالإمام أو من بقي معه دون بعض المأمومين فهو محتمل إلا أن كلام المحقق في الشرائع كما ترى صريح في خلافه وكذا ظاهر كلامه في البيان ، وكذلك شيخنا الشهيد الثاني في المسالك صرح بأنه مع انقضاء الإمام وبقاء العدد كلاً أو بعضاً فإنهم يقدمون اماماً يتم بهم أن امكن والا تموا فرادى . وهو صريح في جواز الإتمام بغير امام مع تعذره .

قاعدة - يحسن التنبيه عليها في المقام بل هي من أهم المهام ، وهي أنه متى كان العدد المذكور شرطاً في وجوب الجمعة عيناً وبدونه لا يحصل الوجوب فاللازم من ذلك هو سقوط الجمعة رأساً لأنه بموجب ذلك لا يجب على هؤلاء الخمسة أو السبعة الجمعة لعدم حصول الشرط المذكور ومتى لم يجب عليهم لم يجب على غيرهم لأن الوجوب على غيرهم مشروط بحضورهم والحال أن الحضور غير واجب عليهم ، هذا خلف .

والجواب أنه لا شك أن الوجوب العيني مشروط بحضورهم موضع الجمعة ولكن حضور العدد المذكور واجب وجوباً كفاً على كافة المسلمين المتصفين بصفات المكلفين بوجوب الجمعة لا يختص به خمسة دون خمسة ولا سبعة دون سبعة فلو اخلوا جميعاً بالحضور شملهم الأثم واستحقوا العقاب بترك الواجب المذكور ثم أنه متى حضر العدد المذكور سقط بهم الوجوب الكفائي وتوجه الوجوب العيني إلى عامة المكلفين المتصفين بصفات التكليف بهذه الفريضة . وكذا القول في ما لو تعددت الأئمة فإنه يجب على واحد منهم الحضور في موضع إقامة الجمعة وجوباً كفاً مع بقية العدد فإن اخلوا جميعاً شملهم الأثم وإن حضر واحد منهم صار

الوجوب عينياً بالنسبة الى كافة المكلفين .

(المقصد الثالث) في الخطبتين ، وتحقيق الكلام في المقام يتوقف على بسطه في موارد (الأول) - اجمع الأصحاب (رضوان الله عليهم) وأكثر العامة (١) على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة ، قال في المدارك : لأن النبي ﷺ خطب خطبتين امثالاً للأمر المطلق فيكون بياناً له ، وقد ثبت في الأصول ان بيان الواجب واجب .

اقول : فيه (اولاً) انا لم نقف على هذا الأمر المطلق اذ ليس إلا القرآن العزيز وهو غير مشتمل على الأمر بالخطبة كما لا يخفى ، إلا أن يكون مراده الأمر بالسعي في الآية والمراد السعي الى الصلاة . وفيه ان دخول الخطبتين تحت الصلاة غير ظاهر واحتمال اطلاقها عليهما مجاز لا يترتب عليه البيان اذ البيان انما يرجع الى ما دل عليه اللفظ حقيقة ويتبادر منه فهمها .

والأظهر الإستدلال على ذلك بما رواه المحقق في المعتمد نقلاً من جامع البرنطى عن داود بن الحصين عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « لا جمعة إلا بخطبة وانما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين » .

و (ثانياً) ان هذا الكلام ينقض ما تقدم منه في باب الوضوء في مسألة وجوب غسل الوجه من الأعلى حيث قد ذهب الى الإستحباب ثمة مع دلالة الوضوءات البيانية واشتمالها على الغسل من الأعلى فهي مفسرة لاجمال الآية ومبينة له مع انه منع من ذلك ثمة ، وقد تقدم تحقيق الكلام معه في ذلك في المسألة المذكورة .

(١) في شرح النووي على صحيح مسلم ج ٦ ص ١٥٠ ، قال القاضي ذهب عامة العلماء الى اشتراط الخطبتين لصحة الجمعة وعن الحسن البصري واهل الظاهر ورواية ابن الماجشون عن مالك انها تصح بلا خطبة ، وفي المهذب للشيرازي الشافعي ج ١ ص ١٩٩ « ولا تصح الجمعة حتى يتقدما خطبتان » .

(٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجمعة

والتحقيق الرجوع في ذلك الى الأخبار فانها ظاهرة الدلالة واضحة المقالة في المطلوب ، ومنها الرواية المذكورة وهي صريحة في المطلوب ويعضدها ما تقدم في الروايات التي قدمناها دليلاً على وجوب صلاة الجمعة وهي الثالثة والخامسة والسادسة والثالثة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة (١) .

وقد صرح الأصحاب بأنه يجب فيهما أمور (الأول) التقديم على الصلاة فلو بدأ بالصلاة لم تصح الجمعة ، قال في المدارك : هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب بل قال في المنتهى انه لا يعرف فيه مخالفاً ، والمستند فيه فعل النبي ﷺ والآئمة (عليهم السلام) والصحابة والتابعين والأخبار المستفيضة الواردة بذلك كرواية ابي مريم عن ابي جعفر (٢) قال : « سألته عن خطبة رسول الله ﷺ أقبل الصلاة أو بعدها ؟ فقال قبل الصلاة ثم يصلى ، انتهى .

اقول : العجب منه ومن صاحب المنتهى في دعواهما عدم الخلاف في المسألة مع ان الصدوق قد صرح في جملة من كتبه مثل الفقيه وعيون الأخبار والعلل بالخلاف في ذلك فوجب تأخير الخطبة عن الصلاة وادعى ان تقديمها بدعة عثمانية . ومن كلامه في ذلك ما ذكره في كتاب عيون الأخبار (٣) بعد ان نقل حديث علل الفضل بن شاذان الدال على وجوب تقديمهما في الجمعة وتأخيرهما في العيدين وبيان العلة في ذلك حيث قال : قال مصنف هذا الكتاب جاء هذا الخبر هكذا ، والخطبة في الجمعة والعيدين بعد الصلاة لانها بمنزلة الركعتين الأخيرتين وأول من قدم الخطبتين عثمان بن عفان ... الى آخر كلامه .

وفي كتاب من لا يحضره الفقيه (٤) روى حديثاً عن الصادق (عليه السلام) بهذه الصورة قال : « قال ابو عبد الله (عليه السلام) اول من قدم الخطبة على الصلاة يوم الجمعة عثمان لانه كان اذا صلى لم يتفب الناس على خطبته وتفرقوا وقالوا ما نصنع بمواعظه

(١) ج ٩ ص ٤٠٩ الى ٤١٣ (٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجمعة

(٣) ص ٢٥٨ (٤) ج ١ ص ٢٧٨ وفي الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجمعة

وهو لا يتعظ بها وقد أحدث ما أحدث فلما رأى ذلك قدم الخطبتين على الصلاة .
وقال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقل هذا الخبر : كذا وجدنا الحديث في نسخ الفقيه وكأنه قد وقعت لفظة الجمعة مكان لفظة العيد سهواً ثم صار ذلك سبباً لا يراد الصدوق الحديث في باب الجمعة وزعمه وروده فيه كما يظهر من بعض تصانيفه الاخر ، وذلك لما ثبت وتقرر ان الخطبة في الجمعة قبل الصلاة وهذا من ما لم يختلف فيه أحد في ما أظن وقد مضت الاخبار في ذلك . وايضاً انما ورد حديث عثمان في العيدين كما مر في هذا الباب مرتين . انتهى .

وكيف كان فما ذكره الصدوق وهم صرف وغفلة محضة عن تدبر الاخبار المستفيضة بتقديمها في صلاة الجمعة .

ومنها زيادة على الروايتين المتقدمتين ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح وأوالحسن عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألته عن الجمعة فقال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر ثم يقعد الامام على المنبر قدر ما يقرأ قل هو الله أحد ثم يقوم فيفتتح خطبته ثم ينزل فيصلي بالناس ثم يقرأ بهم في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين » .

وما رواه ايضاً في الموثق عن سماعة (٢) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام ينبغي للامام الذي يخطب الناس يوم الجمعة أن يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويتردى ببرد يمني أو عدني ويخطب وهو قائم : يحمده الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى الله ويقرأ سورة من القرآن قصيرة ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على محمد وآله وصحبه وعلى أئمة المسلمين (عليهم السلام) ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، فاذا فرغ من هذا قام المؤذن فاقام فصلى بالناس ركعتين يقرأ في الاولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين » .

(١) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجمعة

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجمعة

وما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد أن يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين ان يقام للصلاة وان سمع القراءة ام لم يسمع اجزأه ، ونحوه صحيحة اخرى لمحمد بن مسلم بهذا المضمون (٢) .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة حين تزل الشمس قدر شرارك ويخطب في الظل الاول فيقول جبرئيل يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل فصل وانما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الامام » .

(الثاني) القيام حال الخطبة ، ولا خلاف في وجوبه مع الإمكان ونقل عليه في التذكرة الإجماع ، والمستند فيه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب (٤) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام ان أول من خطب وهو جالس معاوية واستأذن الناس في ذلك من وجع كان بركبته وكان يخطب خطبة وهو جالس وخطبة وهو قائم ثم يجلس بينهما . ثم قال : الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل ما بين الخطبتين » .

وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) في حديث قال : « وليعهد قعدة بين الخطبتين » .

وروى الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره في الصحيح عن ابن مسكان عن ابي بصير (٦) « انه سأل عن الجمعة كيف يخطب الامام ؟ قال يخطب قائماً ان الله تعالى يقول : وتركوك قائماً » (٧) .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجمعة

(٧) سورة الجمعة الآية ١١

ولو منعه مانع فالظاهر جواز الجلوس كما صرح به جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) وفي وجوب الاستنابة في هذه الحالة اشكال .

قالوا : ولو خطب جالساً مع القدرة بطلت صلاته وصلاة من علم بذلك من المأمومين ، اما من لم يعلم بذلك فقد قطعوا بصحة صلاته بناء على ان الظاهر من حال المسلم خصوصاً العدل أن يكون جلوسه في حال الخطبة لعذر ولم يفصلوا بين تجدد العلم بعد الصلاة وعدم تجدد . وجعلوه مثل صلاة الامام محدثاً فان صلاة من لم يعلم بحديثه صحيحة وان تجدد العلم بعد الصلاة . وفيه ان قيام الدليل في المحدث في صورة ما اذا علم المأموم بعد الصلاة على صحة الصلاة لا يستلزم الصحة في ما نحن فيه لعدم الدليل كما في المحدث .

قالوا : ويجب في القيام الطمأنينة كما في البذل لتوقف البراءة اليقينية عليه . وفيه إشكال .

وقال في المدارك : ويجب في القيام الطمأنينة للتأسي ولانها بدل من الركعتين . وفيه (اولاً) ما صرح به هو وغيره من المحققين من أن التأسي لا يصلح دليلاً للوجوب كما حققوه في الاصول لان فعلهم (عليهم السلام) أعم من ذلك .

و (ثانياً) ان البدلية على تقدير صحة الاستدلال بها لا تقتضي أن تكون من كل وجه ، وغاية ما يمكن أن يقال ان المسألة لما كانت عارية من النص فالإحتياط فيها واجب وهو لا يحصل إلا بما ذكره من الطمأنينة .

(الثالث) اتحاد الخطيب والامام على أظهر القولين وأشهرهما وهو اختيار الراوندي في أحكام القرآن ، وقواه العلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى واختاره السيد السند في المدارك ، ونقل عن العلامة في النهاية القول بجواز المغايرة معللاً بانفصال كل من العبادتين عن الاخرى ، وبان غاية الخطبتين أن يكونا كالركعتين ويجوز الاقتداء بامامين في صلاة واحدة .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ويتوجه على الأول منع الانفصال

شرعاً ، سلمنا الانفصال لكن ذلك لا يقتضى جواز الاختلاف اذا لم يرد فيه نقل على الخصوص لعدم تيقن البراءة مع الإتيان به . وعلى الثانى بعد تسليم الأصل انه قياس محض .

واستشكل فى الذخيرة فى هذا المقام فقال : والمسألة محل اشكال ينشأ من أن المنقول من فعل النبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام) الاتحاد فيجب عدم التعدى منه وقوفاً فى الوظائف الشرعية على القدر الثابت المتيقن ، ومن اطلاق الأمر بالصلاة فى الآية والأخبار والاشتراط يتقدر بقدر الدليل والدليل لا يقتضى الخصوصية المذكورة فى الخطبتين . والإحتياط واضح . انتهى .

اقول : اما ما ذكره فى الوجه الثانى من اطلاق الآية فسلم واما اطلاق الأخبار فممنوع فان بعضها وان كان مطلقاً كما ادعاه إلا ان جملة منها ظاهرة فى الاتحاد كالأخبار المتقدمة فى الأمر الأول ، ونحوها ايضاً صحيحة ان بصير المنقولة من تفسير على بن ابراهيم فانها قد اشتملت على ان الخطيب هو الامام وانه بعد الخطبة يصلى بالناس ، وحينئذ فما اطلق من الأخبار ان وجد يحمل على هذه الأخبار حمل المطلق على المقيد وبذلك يقيد اطلاق الآية ايضاً .

ويدل على ما ذكرناه ما سيأتى ان شاء الله تعالى من الأخبار الدالة على النهى عن الكلام والامام يخطب ونحوها ، فان المراد بالامام فيها هو امام الجماعة الذى يصلى بعد الخطبة وإلا فلا معنى للتعبير بلفظ الامام فى المقام لو كان الخطيب غيره . وحمله على امام فى الجملة وان لم يكن فى تلك الصلاة لا يرتكبه إلا من لم يكن له ذوق ولا روية فى فهم معانى الكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام . وبالجملة فان ما ذكره من الإستشكال من الأوهام السخيفة بلا اشكال .

(الرابع) الفصل بين الخطبتين بجملة خفيفة على الأشهر الأظهر ، واستدل عليه فى المدارك بالتأسي ، وقد عرفت ما فيه قريباً .

والأظهر الاستدلال على ذلك بالأخبار ، ومنها ما تقدم قريباً فى صحيحة

معاوية بن وهب (١) وهو قوله عليه السلام فيها « الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل ما بين الخطبتين » .
وتقدم أيضاً في صحيحة عمر بن يزيد (٢) قال : « وليقعد قعدة بين الخطبتين ، وتقدم في موثقة سماعة (٣) بعد ذكر الخطبة الأولى قال عليه السلام » ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله تعالى .

وفي صحيحة محمد بن مسلم المروية في الكافي في خطبة يوم الجمعة عن الباقر عليه السلام (٤) قال بعد ذكر الخطبة الأولى بطولها « ثم اقرأ سورة من القرآن وادع ربك وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وادع للمؤمنين والمؤمنات ثم تجلس قدر ما تمسك هنية ثم تقوم فتقول الحمد لله » ثم ساق الخطبة الثانية .

وفي صحيحة محمد بن النعمان أو غيره المروية في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) انه ذكر خطبة امير المؤمنين عليه السلام يوم الجمعة « الحمد لله اهل الحمد ... ثم ساق الخطبة الى أن قال : ثم جلس قليلاً ثم قام فقال الحمد لله » ثم ساق الخطبة الثانية .

وفي معناها ما رواه في الفقيه من خطبة امير المؤمنين عليه السلام (٦) وفيها بعد ذكر الخطبة الاولى « ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيقول الحمد لله ... الى آخر الخطبة » .
وهذه الاخبار ونحوها ما بين ما تضمن حكاية فعلهم (عليهم السلام) ذلك وما بين ما تضمن الأمر باللام وما تضمن الأمر بالجملة الفعلية وهو ظاهر في الوجوب واشتمال الاخبار على بعض المندوبات لا يقدر في الدلالة لان ما قام الدليل على استحبابه يجب ارتكاز التجوز في الأمر به وما لم يقيم على استحبابه دليل فيجب حمل الأمر به على ظاهره من الوجوب وبه يتم المطلوب .

واما ما ذكره المحقق في المعتبر من ما يؤذن بتردده في المقام - حيث قال : وهل الجلسة بين الخطبتين واجبة ؟ فيه تردد ، وجه الوجوب فعل النبي والآئمة

(١) (٢١١) ص ٨٤ (٣١) ص ٨٣ (٤) (٦٠) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجمعة

(٥) روضة الكافي ص ١٧٣ وفي الوافي باب خطبة صلاة الجمعة

(صلوات الله عليهم) بعده . وما روى عن أهل البيت (عليهم السلام) من طرق أحدها ما رواه معاوية بن وهب ، ثم ذكرها كما ذكرناه ، ثم قال ووجه الإستحباب أنه فصل بين ذكرين جعل للاستراحة فلا يتحقق فيه معنى الوجوب . ولأن فعل النبي ﷺ كما يحتمل أن يكون تكليفاً يحتمل أن يكون للاستراحة وليس فيه معنى التعبد ، ولأننا لا نعلم الوجه الذي أوقعه عليه فلا تجب المتابعة . انتهى .

ولا يخفى ما فيه من النظر الظاهر في كل من الوجهين ، أما الأول فرجعه الى التأسى وقد عرفت أنه ليس بدليل على الوجوب ، واليه اشار في آخر كلامه بقوله : ولأننا لا نعلم الوجه الذي أوقعه عليه معنى من وجوب واستحباب لأن الإتيان به أعم منهما .

وأما الثاني فيرجع الى العلة المستنبطة التي لا اعتماد عليها في الأحكام ، والوجه في الوجوب انما هو ورود الأمر بذلك في الاخبار المتقدمة ونحوها وان كان أمراً بالجملة الفعلية أو باللام ، فإن التحقيق أنه لا فرق بين الأمر بصيغة « افعل » ولا بين الصيغتين المذكورتين كما حققناه في مقدمات الكتاب وبه صرح جملة من محققي الأصحاب ، ويدل على ذلك أيضاً صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) وقوله فيها « يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ... الى آخره » فانه ظاهر في بيان الكيفية الواجبة ومن جملتها الجلوس بين الخطبتين .

قالوا : ويجب في الجلوس الطمأنينة وينبغي أن يكون بقدر قراءة سورة « قل هو الله أحد » كما تضمنته صحيحة محمد بن مسلم المذكورة .

قيل : ولو عجز عن القيام فخطب جالساً فصل بينهما بسكوت ، واحتمل العلامة في التذكرة الفصل بالإضطجاع .

وهل يجب السكوت حال الجلوس ؟ قيل نعم لما تقدم في صحيحة معاوية ابن وهب (٢) من قوله « جلسة لا يتكلم فيها » ورد باحتمال ان يكون المراد لا يتكلم فيها بشئ من الخطبة . والظاهر بعده .

ثم ان ههنا اشياء اخر وقع الخلاف فيها وجوبا واستحباباً في الخطبتين سيأتى ان شاء الله تعالى التنبيه عليها .

(المورد الثانى) اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى ما يجب اشتمال كل من الخطبتين عليه ، فقال الشيخ فى المبسوط : اقل ما تكون الخطبة أربعة أصناف : حمد الله تعالى والصلاة على النبى وآله ﷺ والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن . ومثله قال ابن حمزة .

وقال فى الخلاف : أقل ما تكون الخطبة ان يحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبى ﷺ ويقرأ شيئاً من القرآن ويعظ الناس . وابن ادریس وافق المبسوط فى موضع من كتابه ووجب السورة الخفيفة وخالفه فى آخر ، وقال فى وصف الخطبة : ويوشح خطبته بالقرآن ومواظمه وآدابه . ولم يذكر السورة .

وقال ابو الصلاح : لا تنعقد الصلاة إلا بإمام ... الى ان قال : وخطبة فى اول الوقت مقصورة على حمد الله تعالى والثناء عليه بما هو أهله والصلاة على محمد والمصطفين من آلہ (صلوات الله عليهم) ووعظ وزجر . ولم يتعرض لشيء من القرآن بالسكينة .

وقال الشيخ فى الإقتصاد : أقل ما يخطب به أربعة اشياء : الحمد والصلاة على النبى وآله ﷺ والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن بين الخطبتين . وقال فى النهاية : ينبغى ان يخطب الخطبتين ويفصل بينهما بجملة ويقرأ سورة خفيفة ويحمد الله تعالى فى خطبته ويصلى على النبى ﷺ ويدعو لأئمة المسلمين (عليهم السلام) ويدعو أيضاً للمؤمنين ويعظ ويذجر وينذر ويخوف . ومثله قال ابن البراج وابن زهرة .

وقال القطب الراوندى فى الرائع : الخطبة شرط فى صحة الجمعة واقل ما يكون أن يحمد الله تعالى ويصلى على النبى وآله ﷺ ويعظ الناس ويقرأ سورة قصيرة من

القرآن ، وقيل يقرأ شيئاً من القرآن .

وقال ابن الجنيـد عن الخطبة الاولى : ويوشحها بالقرآن . وعن الثانية : ان الله يأمر بالعدل والاحسان ... الى آخر الآية (١) .

وقال المرتضى في المصباح : يحمـد الله ويمجده ويثني عليه ويشهد لمحمد ﷺ بالرسالة ويوشح الخطبة بالقرآن ثم يفتتح الثانية بالحمد والاستغفار والصلاة على النبي ﷺ والدعاء لامة المسلمين .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الذي يظهر من كلام الفاضلين ان وجوب الحمد والصلاة على النبي وآله (صلوات الله عليهم) والوعظ موضع وفاق بين علمائنا واكثر العامة (٢) لعدم تحقق الخطبة عرفاً بدون ذلك ، واستدل عليه في المنتهى بامور واهية ليس في التعرض لها كثير فائدة .

وقد وقع الخلاف هنا في مواضع : (الاول) - هل تجب القراءة في الخطبتين كما هو المشهور أم لا كما هو مذهب ابي الصلاح ؟ (الثاني) - انه على تقدير الوجوب هل الواجب سورة كاملة أو آية تامة الفائدة ؟ (الثالث) - انه على الاول اعني السورة الكاملة هل الواجب سورة كاملة فيها أو في الاولى

(١) سورة النحل الآية ٩٢

(٢) في المغني ج ٢ ص ٣٠٤ يشترط لكل واحدة من الخطبتين حمد الله تعالى والصلاة على رسوله « ص » ويحتمل ان لا تجب الصلاة على النبي « ص » لان النبي « ص » لم يذكر في خطبته ذلك ، وفي ص ٣٠٥ وقال ابو حنيفة لو اتى بتسليحة واحدة اجزأ ، وفي شرح النووي على صحيح مسلم ج ٦ ص ١٥٠ « قال الشافعي لا تصح الخطبتان إلا بحمد الله والصلاة على رسول الله « ص » ، فيهما والوعظ وهذه الثلاثة واجبات في الخطبتين ، وقال مالك وابو حنيفة والجمهور يكفي من الخطبة ما يقع عليه الاسم وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومالك في رواية عنه تكفي في تحميدة أو تسليحة أو تهليلة وهذا ضعيف لانه لا يسمى خطبة « وفي المذهب ج ١ ص ١١١ « فرض الخطبة أربعة اشياء : يحمـد الله تعالى ويصلي على النبي « ص » والوصية بتقوى الله وقراءة آية من القرآن » .

خاصة ؟ وعلى الثاني اعني الآية التامة الفائدة فهل هي فيهما اوفى الاولى خاصة ؟
(الرابع) - هل يجب الشهادة لمحمد ﷺ بالرسالة في الاولى كما هو ظاهر المرتضى
أم لا ؟ (الخامس) - هل يجب الاستغفار والدعاء لآئمة المسلمين كما هو ظاهر
المرتضى ايضاً أم لا ؟ هذا ما وصل اليه من كلام متقدمي الأصحاب في الباب .

والواجب الرجوع الى الأخبار إلا ان الظاهر انه ليس في شيء منها تصريح
باقل الواجب كما وقع في عبارات الأصحاب بحيث لا يجرى ما دونه .

وكيف كان فمن تلك الأخبار موثقة سماعة (١) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام
ينبغي للامام الذي يخطب الناس يوم الجمعة ان يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويتردى
ببرديني أو عدني ويخطب وهو قائم : يحمده الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى الله
ويقرأ سورة من القرآن قصيرة ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ثم يصلي
على محمد ﷺ وعلى آئمة المسلمين (عليهم السلام) ويستغفر الله المؤمنين والمؤمنات
فاذا فرغ من هذا اقام المؤذن فصلي بالناس ركعتين ... الحديث » .

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي (٢) في الصحيح عن محمد بن مسلم
« ان ابا جعفر عليه السلام خطب خطبتين في الجمعة ، ثم نقلهما بتأملهما . والاولى منهما
قد اشتملت على حمد الله والشهادتين والصلاة على النبي وآله ﷺ والوعظ ، قال
ثم اقرأ سورة من القرآن وادع ربك وصل على النبي (صلى الله عليه وآله) وادع
للمؤمنين والمؤمنات ثم تجلس ... وتضمنت الثانية الحمد والشهادتين والوعظ والصلاة
على محمد ﷺ بقوله اللهم صل على محمد عبدك ورسولك سيد المرسلين وامام المتقين
ورسول رب العالمين .. قال : ثم تقول اللهم صل على امير المؤمنين ووصي رسول
رب العالمين ، ثم تسمى الآئمة (عليهم السلام) حتى تنتهي الى صاحبك ، ثم تقول
اللهم افتح له فتحاً يسيراً وانصره نصرأ عزيزاً اللهم اظهر به دينك وسنة نبيك حتى

(١) الوسائل الباب ٢٤ و ٢٥ من صلاة الجمعة

(٢) ج ١ ص ١١٧ وفي الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجمعة

لا يستخفى بشئ من الحق مخافة أحد من الخلق ... ثم ساق الدعاء لصاحب الأمر الى ان قال : ويكون آخر كلامه ان يقول ان الله يأمر بالعدل والاحسان ... وذكر الآية كلاً ، ثم قال ثم يقول اللهم اجعلنا ممن تذكر فتنتفه الذكرى ثم ينزل .

ومنها - ما رواه في الكافي (١) ايضاً في الصحيح أو الحسن عن الحسن بن محبوب عن محمد بن النعمان أو غيره عن ابي عبد الله عليه السلام انه ذكر هذه الخطبة لأمر المؤمنين يوم الجمعة ، والاولى منها طويلة مشتملة على التحميد والشهادتين والوعظ ثم سورة « العصر » ، ثم قال : ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ذكر الآية وارادها بمزيد الصلاة والدعاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ان قال : « ثم جلس قليلاً ثم قام فقال الحمد لله ... ، وذكر الخطبة الثانية وهي مشتملة على الحمد والاستعاذة وطلب العصمة من الذنوب ومساوى الأعمال ومكاره الآمال ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ومنها - ما رواه في الفقيه (٢) مرسل ، قال : « خطب أمير المؤمنين عليه السلام في الجمعة فقال ... ثم ساق الخطبة الأولى وهي مشتملة على التحميد والثناء على الله سبحانه والشهادتين والوعظ ثم سورة التوحيد أو قل يا ايها الكافرون ، أو « اذا زلزلت ، أو « الهاكم التكاثر ، أو « العصر » ، قال وكان من ما يدوم عليه « قل هو الله أحد » ، ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيقول ... ، ثم ذكر الخطبة الثانية وهي مشتملة على التحميد مختصراً وكذلك الشهادتان ثم الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم ثم الدعاء على أهل الكتاب ثم الدعاء بنصر جيوش المسلمين وسراياهم ثم الدعاء للمؤمنين ثم الآية . ان الله يأمر بالعدل والاحسان ... الى آخرها ، (٣) .

اقول : قد اتفقت هذه الأخبار بالنسبة الى الخطبة الاولى على اشتغالها على التحميد والوعظ وقراءة سورة كاملة وهي تمام ما اختصت به موثقة سماعة ،

(١) الروضة ص ١٧٣ وفي الوافي باب خطبة صلاة الجمعة

(٢) ج ١ ص ٧٥ وفي الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجمعة

(٣) سورة النحل الآية ٩٢

ج ١٠ (هل يعتبر في التحميد في الخطبتين صيغة خاصة؟) — ٩٣ —

واشتركت الروايات الثلاث التي بعدها في الإشتغال على الشهادتين زيادة على ذلك ،
وحيثنذ فيخص بها اطلاق موثقة سماعة ويجب تقييدها بها ، واختصت الرواية
الثانية بزيادة الصلاة على النبي ﷺ والاحوط اضافتها لذلك .

واما بالنسبة الى الخطبة الثانية فقد اتفق الجميع على التحميد خاصة واشترك
ما عدا الرواية الثالثة في اضافة الصلاة على النبي وآله (صلوات الله عليهم) واشتركت
الاولى والثانية في اضافة أئمة المسلمين الى الصلاة على النبي ﷺ اجمالا في الاولى
وتفصيلا في الثانية وبه يجب تقييد ما خلا ذلك من الأخبار المذكورة ، واشتركت
الرواية الثانية والرابعة في اضافة الآية المتقدمة في آخر الخطبة وبه يقيد اطلاق
الروايتين الخاليتين من ذلك ، واتفق الجميع في عدم ذكر الوعظ في الثانية (١) .

ثم انه لا يخفى ما بين ما دلت عليه هذه الأخبار وبين ما ذكره الاصحاب
(رضوان الله عليهم) في المقام من المناقاة وعدم الإلتزام ولا سيما بالنسبة الى ايجابهم
السورة في الخطبة الثانية كما هو ظاهر المشهور ، قال في الذكرى قال ابن الجنيد والمرتضى :
وليكن في الاخيرة قوله تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان ... الآية » (٢) .
واورده البرنطى في جامعهم . وبالنسبة الى ايجابهم الوعظ في الخطبة الثانية
وكذا بالنسبة الى عدم ذكرهم الشهادتين سوى المرتضى (رضى الله عنه) فانه ذكر
الشهادة بالرسالة ولم يذكر الشهادة بالتوحيد والأخبار قد اشتملت عليها ونحو
ذلك . إلا ان بعض الأخبار الواردة في ذكر الخطبة غير ما أشرنا اليه اشتمل
على الوعظ في الثانية ايضاً . والإحتياط لا يخفى .

وينبغي التنبيه على أمور

(الأول) قد صرح العلامة والشهيد وجماعة بانه يجب في الخطبتين التحميد
بصيغة « الحمد لله » ورده جملة عن تأخر عنهم بصدق الخطبة مع الإتيان بالتحميد
كيف اتفق .

(١) تقدم الوعظ فيها في الصحيحة ص ٩١ (٢) سورة النحل الآية ٩٢

أقول : لا ريب ان موثقة سماعة وان اشتملت على مطلق التحميد لقوله «يحمد الله ويثنى عليه» إلا ان الثلاث التي بعدها كلها قد اشتملت على لفظ «الحمد لله» في أول كل من الخطبتين فلا يبعد ان يحمل عليها اطلاق موثقة سماعة المذكورة وبه يظهر قوة ما ذكره الأولون .

(الثاني) ذكر جمع من الأصحاب انه يجب الترتيب في اجزاء الخطبة بتقديم الحمد ثم الصلاة ثم الوعظ ثم القراءة فلو خالف اعاد على ما يحصل به الترتيب ، قال في المدارك : وهو أحوط وان كان في تعينه نظر .

اقول : ما ذكروه (رضوان الله عليهم) مبنى على ما تكرر في عبارهم من ايجاب هذه الاربعة في كل من الخطبتين وقد عرفت ما بين كلامهم وبين الاخبار المتقدمة من المدافعة في البين ، والذي يتلخص من الاخبار بتقريب ما قدمنا ذكره من ضم بعضها الى بعض بالنسبة الى الخطبة الاولى هو الايتان بالتحميد أولاً ثم الشهادتين بالتوحيد أولاً ثم بالرسالة ثم اضافة الصلاة بعدهما احتياطاً ثم الوعظ ثم قراءة سورة كاملة ، واما بالنسبة الى الخطبة الثانية فالتحميد أولاً ثم الصلاة على النبي ﷺ ثم أئمة المسلمين تفصيلاً ثم الآية المتقدمة . واما ان ذلك على جهة الوجوب أو الإستحباب فاشكال ينشأ من أن هذه الكيفية التي ورد بها النص فيقين البراءة يتوقف عليها ومن احتمال خروجها مخرج الاتفاق سيما ان الخطب المذكورة مشتملة على تكرار وزيادة اشياء اخر فيها . وبالحمله فالاحتياط في الوقوف على ما دلت عليه الاخبار وان كان لا اشعار فيها بالوجوب .

(الثالث) المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) المنع من الخطبة بغير العربية للتأسي ، قال في المدارك : وهو حسن .

اقول : قد عرفت ان التأسي لا يصلح لان يكون دليلاً لحزمة ولا وجوب كما صرح به هو وغيره من المحققين ولكنه في امثال هذه المواضع يستسلقه وهو غير جيد . نعم يمكن ان يقال ان يقين البراءة موقوف على ذلك وانها عبادة

ج ١٠ (كلام المجلسي ورواية الصدوق في ما تشتمل عليه الخطبتان) - ٩٥ -

والعبادات توقفية يتبع فيها ما رسمه صاحب الشريعة ، وهذا هو الذي جاء عنهم (عليهم السلام) .

ولو لم يفهم العدد العربية ولا امكن التعلم قيل تجب العجمية لان مقصود الخطبة لا يتم بدون فهم معانيها . واحتمل في المدارك سقوط الجملة لعدم ثبوت مشروعتها على هذا الوجه .

اقول : والا قرب وجوب العربية في الصورة المذكورة ، والتعليل بان المقصود من الخطبة فهم العدد لمعانيها مع تسليم وروده لا يقتضى كونه كائناً فان علل الشرع ليست عللاً حقيقة يدور العلول مدارها وجوداً وعدمها وانما هي معرفات وتقريبات الى الاذهان كما لا يخفى على من راجع كتاب العلل وما اشتملت عليه اخباره من العلل . على ان البلدان التي فتحت من العجم والروم ونحوهما وعينت فيها الائمة للجمعات والجماعات لم ينقل انهم كانوا يترجمون لهم الخطب ولو وقع لنقل ومنه زمان خلافة امير المؤمنين عليه السلام وكيف كان فالاحوط الخطبة بالعربية وترجمة بعض الموارد التي متوقف عليها المقصود من الخطبة .

(الرابع) قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار : والاولى والاحوط ان يراعى الخطيب احوال الناس بحسب خوفهم ورجائهم فيعظم مناسبا لحالهم وللایام والشهور والوقائع الحادثة وامثال تلك الامور كما يومی اليه بعض الاخبار ويظهر من الخطب المنقولة . انتهى . وهو جيد .

(الخامس) روى الصدوق في كتاب العلل والعيون في علل الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (١) قال : « وانما جعلت خطبتين لتكون واحدة للشاء على الله تعالى والتمجيد والتقدیس لله عز وجل ، والاخرى للحوائج والاعذار والانذار والدعاء ولما يريدان يعلمهم من أمره ونهيه ما فيه الصلاح والفساد » . انتهى .

اقول : ظاهره ان احدي الخطبتين انما تشتمل على الثناء والتمجيد والتقدير

— ٩٦ — (هل يجب الاصغاء للخطبة ويحرم الكلام حالها؟) ج ١٠

الله عز وجل والاخرى لما ذكره ﷺ وانت خير بانه لا ينطبق على ما قدمناه من الاخبار ولا كلام الاصحاب وصاحبه ﷺ اعلم بذلك .

(المورد الثالث) اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب الاصغاء للخطبة والطهارة فيهما من الحدث أو منه ومن الخبث وفي تحريم الكلام حال الخطبة من المأمومين والامام وكذا في وجوب رفع الصوت لاستماع العدد . والكلام هنا يقع في مواضع (الاول) - في وجوب الاصغاء وعدمه بمن يمكن في حقه السماع والإصغاء والانصات لها والاستماع ، والمشهور وجوبه وذهب الشيخ في المبسوط والمحقق في المعتمد الى انه مستحب .

احتج الاولون بان فائدة الخطبة لا تحصل إلا به . قال في الذخيرة : وفيه منع واضح لمنع كون الفائدة منحصرة في استماع كل منهم جميع الخطبة ، قال : ولو قصد بهذا الاستدلال على وجوب اصغاء الزائد على العدد كان اخفى دلالة . انتهى . اقول : والأظهر الاستدلال على القول المشهور بالاخبار الدالة على النهي عن الكلام والامام يخطب (١) فانه لا وجه للنهي في المقام إلا من حيث وجوب الاصغاء للخطبة والاستماع لها ، ونقل غير واحد من أصحابنا عن البرزقي في جامعه (٢) انه قال : إذا قام الامام يخطب وجب على الناس الصمت ، وهو من قدماء الاصحاب واجلاء الثقات من أصحاب الرضا ﷺ .

والاصحاب ايضاً قد اختلفوا في تحريم الكلام ، فالمشهور التحريم فمنهم من عمم الحكم بالنسبة الى المستمعين والخطيب ومنهم من خصه بالمستمعين ، وذهب الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف والمحقق الى الكراهة ، وهو جار على نحو ما قدمناه عنهم من القول بعدم وجوب الاستماع ، والى القول بالكراهة مال الفاضل الخراساني في الذخيرة ايضاً .

والأظهر عندي هو القول المشهور من وجوب الاستماع وتحريم الكلام

ج ١٠ ﴿ هل يجب الاصغاء للخطبة ويحرم الكلام حالها ؟ ﴾ - ٩٧ -

للاخبار المشار اليها ، ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد أن يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة » .

ومنها - ما رواه في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام لا كلام والامام يخطب ولا التفات إلا كما يحل في الصلاة ، وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين جعلتا مكان الركعتين الاخيرتين فهي صلاة حتى ينزل الامام » .

وظاهر هذا الخبر كما ترى انه ما دام الامام يخطب فان الامام والحاضرين معه في صلاة حتى ينزل فلا يتكلم هو ولا هم ولا يلتفتون إلا كما يلتفتون حال الصلاة ، ومنه يفهم وجوب الطهارة ايضاً على الامام وعليهم من الحدث والخبث . هذا مقتضى ظاهر الخبر المذكور .

ومنها - ما رواه في الفقيه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « لا بأس ان يتكلم الرجل اذا فرغ الامام من الخطبة يوم الجمعة ما بينه وبين ان تقام الصلاة » فانه يشعر بالباس قبل الفراغ .

ومنها - ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن محمد بن مسلم (٤) قال : « سألت عن الجمعة فقال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر ... الحديث » فانه اذا امتنعت الصلاة التي هي عبادة امتنع الكلام الذي هو لغو غالباً .

ومنها - ما رواه الصدوق في كتاب المجالس عن بكر بن محمد (٥) ورواه ايضاً عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن بكر بن محمد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٦) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام الناس في الجمعة على ثلاثة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجمعة

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٥٨ من صلاة الجمعة

— ٩٨ — (هل يجب الاصغاء للخطبة ويحرم الكلام حالها؟) ج ١٠

منازل : رجل شهدها بانصات وسكون قبل الامام وذلك كفارة لذنوبه من الجمعة الى الجمعة الثانية وزيادة ثلاثة أيام لقوله تعالى « من جاء بالحسنة فله عشر امثالها » (١) ورجل شهدها بلفظ وملق وقلق فذلك حظه . ورجل شهدها والامام يخطب فقام يصلي فقد اخطأ السنة وذلك ممن اذا سأل الله عز وجل ان شاء اعطاه وان شاء حرمه .

وروى الصدوق في المجالس بسنده في مناهي النبي ﷺ (٢) « انه نهى عن الكلام يوم الجمعة والامام يخطب ومن فعل ذلك فقد لغى ومن لغى فلا جمعة له . »
وروى في كتاب قرب الاسناد عن السندي بن محمد عن ابي البختری عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٣) « ان علياً (عليه السلام) كان يكره رد السلام والامام يخطب . »

وفيه بهذا الاسناد عن علي بن ابي طالب (٤) قال : « يكره الكلام يوم الجمعة والامام يخطب وفي الفطر والأضحي والإستسقاء . »

قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد نقل هذين الخبرين : بيان - كراهة رد السلام لعله محمول على التقية إذ لا يكون حكمها أشد من الصلاة . ويمكن حمله على ما اذا رد غيره . قال العلامة في النهاية : ويجوز رد السلام بل يجب لانه كذلك في الصلاة في الخطبة اولى . وكذا يجوز تسميت العاطس ، وهل يستحب ؟ يحتل ذلك لمعوم الأمر به ، والعدم لان الإنصات أهم وانه واجب على الاقرب انتهى . والكراهة الواردة في الكلام غير صريحة في الكراهة المصطلحة لما عرفته مراراً . وظاهره شمول الحكم لمن لم يسمع الخطبة ايضاً . قال العلامة في النهاية : وهل يجب الإنصات على من لم يسمع الخطبة ؟ الاولى المنع لان غايته الإستماع فله ان

(١) سورة الانعام الآية ١٦١ .

(٢) ص ٢٥٥ ورواه في الفقيه ايضاً في المناهي ، راجع الوسائل الباب ١٤ من صلاة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجمعة

الجمعة

ج ١٠ (هل يجب الإصغاء للخطبة ويجرم الكلام حالها؟) - ٩٩ -

يشتغل بذكر وتلاوة . ويحتمل الوجوب لئلا يرتفع اللفظ ولا يتداعى الى منع السامعين من السماع . انتهى كلام شيخنا المذكور وهو ظاهر في اختياره القول المشهور ومنها - ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سألته عن الامام اذا خرج يوم الجمعة هل يقطع خروجه الصلاة أو يصلي الناس وهو يخطب ؟ قال لا تصلح الصلاة والامام يخطب إلا ان يكون قد صلى ركعة فيضيف اليها اخرى ولا يصلي حتى يفرغ الامام من خطبته » .

ومنها - ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي (٢) قال : « وقال امير المؤمنين عليه السلام لا كلام والامام يخطب يوم الجمعة ولا التفات وانما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين جعلتا مكان الركعتين الاخيرتين فهي صلاة حتى ينزل الامام » . وفي كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣) انه قال : « اذا قام الامام يخطب فقد وجب على الناس الصمت » .

وعن علي عليه السلام (٤) انه قال : « لا كلام والامام يخطب ولا التفات إلا كما يحل في الصلاة » .

وعن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٥) انه قال : « لا كلام حتى يفرغ الامام من الخطبة فاذا فرغ منها فتكلم ما بينك وبين افتتاح الصلاة ان شئت » .

وعن علي عليه السلام (٦) انه قال : « يستقبل الناس الامام عند الخطبة بوجوههم ويصغون اليه » .

وعن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٧) انه قال : « انما جعلت الخطبة

(١) الوسائل الباب ٥٨ من صلاة الجمعة .

(٢) ص ١١

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) مستدرک الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجمعة

(٧) مستدرک الوسائل الباب ٩ من صلاة الجمعة

عوضاً عن الركعتين اللتين اسقطتا من صلاة الظهر فهمى كالصلاة لا يحل فيها إلا ما يحل في الصلاة . .

اقول : ومن هذه الأخبار يظهر قوة القول المشهور وضعف ما ذكره في الذخيرة في الجواب عن صحيحة محمد بن مسلم الأولى (١) من أن لفظ « لا ينبغي » ظاهر في الكراهة ، فإن فيه أن ظهوره في الكراهة إنما هو باعتبار عرف الناس وأما باعتبار عرفهم (عليهم السلام) فإن ورود هذا اللفظ في التحريم ولفظ « ينبغي » في الوجوب مما لا يحصى كثرة في الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار ، فهو وإن كان في عرفهم (عليهم السلام) متشابهاً محتماً للامرين إلا أنه - بانضمام ما ذكرناه من الأخبار سيما ما دل على النهي وما دل على أنه في صلاة حتى ينزل الامام ونحو ذلك - يتحتم حمله على التحريم .

والظاهر تحريم الكلام أو كراهته على القولين المذكورين في ما بين الخطبتين لما تقدم في صحيح محمد بن مسلم وغيره (٢) من النهي حتى يفرغ من خطبته حتى إذا فرغ تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة ، والمراد من الفراغ من خطبته الفراغ من كلتا الخطبتين .

والظاهر أن غاية النهي عن الكلام التحريم على تقدير القول به لا بطلان الصلاة أو الخطبة فإنه لم يصرح أحد من القائلين بالتحريم بالبطلان في هذا الموضع في ما أعلم ، وبذلك أيضاً صرح بعض متأخري المتأخرين .

والظاهر أنه يجب الاصغاء ويحرم الكلام على من يمكن في حقه السماع فالبعيد الذي لا يسمع والاصم لا يجب عليهما ولا يحرم لعدم الفائدة ، وقد تقدم في عبارة النهاية احتمال الوجوب وهو الأحوط .

قيل : ولا يحرم غير الكلام من ما يحرم في الصلاة خلافاً للرتضى . اقول : ظاهر خبر الفقه الرضوي المتقدم نقله المانع من الإلتفات موافقة المرتضى (رضى الله

عنه) في ما ذهب اليه هنا ومثله اخبار كتاب دعائم الاسلام .
ولا فرق في تحريم الكلام بين الامام والمأموم لظاهر الخبرين المتقدمين اعني
صحيحة عبدالله بن سنان (١) ومرسلة الفقيه (٢) وربما فرق بينهما وخص التحريم
بغير الامام لتكلم النبي ﷺ حال الخطبة (٣) .

اقول : حديث تكلم النبي ﷺ حال الخطبة انما هو من طريق العامة كما
ذكره اصحابنا في مطولاتهم فلا يقوم حجة ولكنهم (رضوان الله عليهم) يستسلقون
امثال هذه الاحاديث ويستدلون بها في مقام المجازفة وهو غير جيد .

(الثاني) في وجوب الطهارة وعدمه ، اختلف اصحاب (رضوان الله عليهم)
في وجوب طهارة الخطيب من الحدث حال الخطبة فذهب الشيخ في المبسوط
والخلاف الى الوجوب ومنعه ابن ادريس والفاضلان .

وبالاول صرح شيخنا الشهيد الثاني في الروض ، وكذلك ظاهره القول بتحريم
الكلام على الخطيب والمأمومين . واحتج على الثاني بان فائدة الخطبة لا تتم إلا
بالإصغاء . وعلى الاول بصحيفة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام (٤) : انما جعلت
الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الامام ، قال فجعل ﷺ
الخطبتين صلاة وكل صلاة تجب فيها الطهارة ويحرم الكلام . ولا يرد ان ذلك
في الصلاة الشرعية وليس مرادة هنا بل اما المعنى اللغوي أو التشبيه بحذف ادائه
فلا تتم كاية الكبرى . ثم اجاب بان اللفظ يجب حمله على المعنى الشرعي ومع تعذره
يحمل على أقرب المجازات الى الحقيقة المتعذرة وهو يستلزم المطلوب فتجب مساواتهما
للصلاة في كل ما لا يدل على خلافه دليل يجب المصير اليه . وللتأسي في الطهارة

(١) و (٤) الوسائل الباب ٦ و ٨ من صلاة الجمعة (٢) ص ٩٧

(٣) في عمدة القاري ج ٣ ص ٣١٢ ذكر حديث جابر ان سليك الغطفاني دخل يوم
الجمعة المسجد ورسول الله ص ، على المنبر يخطب فقع سليك قبل ان يصلي وتحية المسجد ،
فقال له النبي ص ، أصليت ركعتين ؟ قال لا . فقال قم فاركعها .

— ١٠٢ — ﴿ هل يجب في الخطيب الطهارة من الحدث ؟ ﴾ ج ١٠

بالتبني والآثمة (صلوات الله عليهم) وهذا هو الأجود. انتهى .
وبما قرره من التقريب في الاستدلال بالرواية يندفع ما أجاب به سبطه
السيد السند عن الرواية المذكورة من أن وجوب التماثل بين الشيتين لا يستلزم أن
يكون من جميع الوجوه ، فان هذا الجواب لا يندفع به ما قرره جده . نعم يمكن
الجواب عنه بما ذكره الشهيد في شرح الإرشاد من أن المراد بالصلاة هنا الدعاء
لاشتمالها على الدعاء وهو أولى من حملها على المجاز الشرعي لان الحقيقة اللغوية خير
من المجاز الشرعي . انتهى .

واما ما أجاب به في الذخيرة عن الخبر المذكور - من أن المتبادر منه بقرائن
المقام أن الخطبة كالصلاة في وجوب الاتيان بها أو الثواب أو غير ذلك - فانه وان
تم له في صحيحة ابن سنان إلا أنه لا يتم في رواية الفقيه المتقدم نقلها وكذا في رواية
كتاب دعائم الاسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام المانعة من الإلتفات إلا كما يحل في
الصلاة معللاً ذلك بأن الخطبتين عوض عن الركعتين فهي صلاة ما دام الإمام يخطب
حسبما ذيلنا به الرواية المذكورة ، وبه يظهر قوة القول المشهور . وكيف كان
فاقتضاء الاحتياط له بوجوب الوقوف عليه .

قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : وقد علم من الدليل أن الطهارة من
الحدث والخبث شرط وبذلك صرح الشهيد في البيان ، وفي الذكرى والدروس خصها
بالحدثية لا غير ، ولعل الأقوال حينئذ ثلاثة . ومقتضى الدليل أيضاً وجوبها
على الإمام والمأموم لكن لم نقف على قائل بوجوبها على المأموم كما ذكروه في الكلام
فلذلك قيدناه بالخطيب انتهى .

اقول : لا يخفى أن خبر الفقيه المتقدم مشعر بالوجوب على المأموم لما دل
عليه من المنع عن الإلتفات إلا على نحو الصلاة ، فان منعه من الإلتفات من حيث
كونه في الصلاة ما دام الإمام يخطب ظاهر في أنه يجب أن يكون على طهارة بطريق
أولى . ونحوه الخبر الأخير من اخبار دعائم الاسلام .

ج ١٠ (وجوب الاسماع وعدمه - وقت الخطبة) - ١٠٣ -

(الثالث) في وجوب الاسماع وعدمه ، قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض وهل يجب اسماع من يمكن سماعه من غير مشقة وان زاد على العدد ؟ نظر من وجوب الإصغاء عليه كإسمائيل وهو لا يتم إلا بإسماعه ، ومن كون الوجوب بالنسبة الى الزائد عن العدد مشروطاً بإمكان السماع كإسمائيل فلا منافاة . وربما قيل بعدم وجوب الإسماع مطلقاً لاصالة البراءة وان وجب الاستماع لتغاير محل الوجوبين فلا يستلزم وجوب الإصغاء على المأموم وجوب الإسماع على الخطيب ، ولان وجوبه مشروط بإمكان السماع كما مر . ووجوب الإصغاء غير مختص بالعدد لعدم الاولوية نعم سماع العدد شرط في الصحة ولا منافاة بينهما فيأثم من زاد وان صححت الخطبة كما ان الكلام لا يطلها ايضاً وان حصل الأثم . انتهى .

وقال في المدارك بعد ذكر المصنف (قدس سره) التردد في المسألة : منشأ اصالة عدم الوجوب وان الغرض من الخطبة لا يحصل بدون الإسماع ، والوجوب اظهر للتأسي وعدم تحقق الخروج عن العهدة بدونه ، ويؤيده ما روى (١) وان النبي ﷺ كان اذا خطب يرفع صوته كأنه منذر جيش ، انتهى . وفيه ما لا يخفى فان غاية ما تدل عليه ادلته هو الاستحباب لا الوجوب والاحتياط لا يخفى .

(المورد الرابع) اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وقت الخطبة فذهب جملة : منهم - المرتضى وابن أبي عقيل وابو الصلاح الى ان وقتها بعد الزوال فلا يجوز تقديمها عليه واختاره العلامة ونسبه في الذكرى الى معظم الأصحاب واليه مال في المدارك . وقال الشيخ في الخلاف يجوز ان يخطب عند وقوف الشمس فاذا زالت صلى الفرض . وقال في النهاية والمبسوط : ينبغي للامام اذا قرب من الزوال ان يصعد المنبر ويأخذ في الخطبة بمقدار ما اذا خطب الخطبتين زالت

(١) في سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٠٦ عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ اذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش .

الشمس فاذا زالت نزل فصلى بالناس . واختاره ابن البراج . وذهب ابن حمزة الى وجوب صعود الامام المنبر بمقدار ما اذا خطب الخطبتين زالت الشمس وان يخطب قبل الزوال ، واختاره المحقق واليه ذهب في الذخيرة قال : ومال اليه الشهيدان استدلل القائلون بالاول بوجوه : منها - قوله تعالى : « اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » (١) فوجب السعي بعد النداء الذي هو عبارة عن الاذان اجماعاً فلا يجب السعي قبله .

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم أو حسنة (٢) قال : « سألته عن الجمعة فقال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلى الناس ما دام الامام على المنبر ... الحديث » .

قالوا : ويؤيده ان الخطبتين بدل الركعتين فكما لا يجوز ايقاع المبدل قبل الزوال فكذا البدل تحقيقاً للبدلية ، وانه يستحب صلاة ركعتين عند الزوال وانما يكون ذلك اذا وقعت الخطبة بعد الزوال لان الجمعة عقيب الخطبة فلو وقعت الخطبة قبل الزوال تبعثها صلاة الجمعة فينتفي استحباب صلاة ركعتين والحال هذه .

اقول : ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ في التهذيب عن عبدالله بن ميمون عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « كان رسول الله ﷺ اذا خرج الى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون » .

واجاب الفاضل الخراساني في الذخيرة عن هذه الأدلة ، قال : والجواب عن الأول انه موقوف على عدم جواز الاذان يوم الجمعة قبل الزوال وهو ممنوع (لا يقال) قد مر سابقاً ان عدم جواز ايقاع الاذان قبل دخول وقت الصلاة اتفاق بين علماء الاسلام (لانا نقول) الخطبتان بمنزلة بعض الصلاة فاذا دخل وقت

(١) سورة الجمعة الآية ٩

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجمعة

الخطبتين فكأنه دخل وقت الصلاة ، وبالجملة القدر المسلم حصول الاتفاق على عدم جواز الأذان قبل وقت الخطبتين لا وقت الصلاة ، على أن هذا لازم على المانعين أيضاً إذ على قولهم وقت الصلاة بعد الزوال بمقدار الخطبتين فإذا جاز الأذان في أول الزوال يلزم جوازه قبل دخول وقت الصلاة . وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الثاني ، على أن الخبر غير دال على وجوب ما اشتمل عليه بقريئة ذكر ما لا خلاف في استحبابه وأما الأخير ان فضعفها ظاهر لا يحتاج إلى الإطالة . انتهى .

اقول : لا يخفى ما في هذا الجواب من التحمل البعيد والتكليف الغير السديد (أما أولاً) فإن ما ادعاه من أن الخطبتين بمنزلة بعض الصلاة فسلم إلا أن ما ادعاه من أن لها وقتاً على حدة خارجاً عن الأوقات المحدودة شرعاً ممنوع أتم المنع ، لأن الأوقات ولا سيما وقت الظهر محدودة آية ورواية لقوله تعالى « اقم الصلاة لادلوك الشمس » (١) المفسر في صحيحة زرارة (٢) بزوالها الشامل ليوم الجمعة وغيره صليت فيه الجمعة أم لا ، ولو كان هنا وقت آخر للخطبة زائد على الأوقات المحدودة لوقعت الإشارة إليه في روايات الأوقات على كثرتها وتعددتها سيما مع تكرار صلاة الجمعة في جميع الأعصار والأمصار كالصلوات اليومية ، والاستناد في هذا الوقت إلى هذا الخبر معارض بالأخبار (٣) واتفاق الأصحاب على أنه لا يجوز الأذان إلا بعد دخول الوقت كما اعترف به ، والمراد بالوقت فيها هو الوقت المحدود آية ورواية وهو زوال الشمس بالنسبة إلى الظهر مثلاً ، فإنه هو المتبادر الذي ينساق إليه الإطلاق دون هذا الفرد النادر لو سلمنا وجود دليل عليه . وكون الخطبتين صلاة لا يقتضى أن يجعل لها وقت آخر بل المراد أنها يدخل وقتها بالزوال كما يدخل وقت الأربع الركعات لأن الخطبتين فيها بمنزلة الأخيرتين من الأربع كما اشارت

(١) سورة بني اسرائيل الآية ٨٠

(٢) الوسائل الباب ٢ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٣) الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

اليه الأخبار المستفيضة بان وقت صلاة الجمعة زوال الشمس (١) فان لفظ الصلاة هنا مراد به ما يعم الخطبتين ، لما عرفت بما قدمنا من الأخبار من انها صلاة ما دام الامام يخطب قد منع فيها ما منع في الصلاة من الامور المتقدم ذكرها في الأخبار (٢) وكلام الأصحاب . وما توهمه (قدس سره) - كما يشير اليه قوله « على ان هذا لازم على المانعين ايضاً ... الى آخره » من حمل لفظ الصلاة على مجرد الركعتين في هذه الأخبار - غلط محض ، فان صلاة الجمعة حينما اطلقت في مثل هذه الأخبار وكلام الأصحاب إنما يتبادر منها ما يعم الخطبتين إلا مع القرينة الصارفة عن ذلك كما لا يخفى على المتأمل المنصف .

و (اما ثانياً) فلما نقله ابن ادریس في كتاب السرائر (٣) عن البرنطی في كتاب النوادر قال بعد ذكر حديث يتضمن الركعتين اللتين قبل الزوال (٤) : قال صاحب الكتاب وهو احمد بن محمد بن ابی نصر صاحب الرضا عليه السلام : ومن اراد أن يصلي الجماعة فليأت بما وصفناه مما ينبغي للامام ان يفعل فاذا زالت الشمس قام المؤذن فاذن وخطب الامام وليكن من قوله في الخطبة ... واورد دعاء تركت ذكره . هذا كلام ابن ادریس في كتابه . وانت خبير بما فيه من الدلالة الظاهرة على صحة ما قلناه مما هو المعمول عليه عند كافة الأصحاب من ان الاذان في صلاة الجمعة وغيرها إنما هو بعد الزوال وكلام هذا الثقة الجليل لا يقصر عن خبر لما علم من عدم اعتياد أمثاله من ثقات الأصحاب واجلائهم في الفتوى إلا على قول المعصومين (عليهم السلام) .

وبالجملة فان كلام هذا الفاضل عندي بمحل سحيق عن التحقيق وان تبعه فيه شيخنا المجلسي في البحار كما هي عادته غالباً .

واستدل القائلون بالقول الثاني بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن

(١) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٢) ص ٩٦ الى ١٠٢ (٣) ص ٤٦٥

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة رقم ١٥

سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ويخطب في الظل الأول فيقول جبرئيل عليه السلام يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل فصل .

وجه الاستدلال ان المستفاد من الظل الأول ما كان قبل حدوث الفتي بقرينة قول جبرئيل : يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل ، وتحديد الزوال في اول الخبر بقدر الشراك بناء على انه مقدار قليل لا يكاد يحصل اليقين بالزوال قبل ذلك . كذا ذكره في الذخيرة .

وفيه انه كما يحتمل أن يكون الأمر في الخبر المذكور ما ذكره كذلك يحتمل أن يكون المعنى فيه ما صرح به السيد السند في المدارك حيث قال - بعد نقل تأويل العلامة في المختلف للخبر المذكور ورده بالبعد والمخالفة لمقتضى الظاهر - ما لفظه : نعم يمكن القدح فيها بان الأولية أمر اضافي يختلف باختلاف المضاف اليه فيمكن أن يراد به أول الظل وهو الفتي الحاصل بعد الزوال بغير فصل كما يدل عليه قوله عليه السلام : ان رسول الله ﷺ كان يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ، فان اتيانه بالصلاة بعد زوال الشمس عن دائرة نصف النهار قدر شراك يستدعي وقوع الخطبة أو شئ منها بعد الزوال فيكون معنى قول جبرئيل : يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل وصل ، انها قد زالت قدر الشراك فانزل وصل . وكيف كان فهذه الرواية بجملة المتن فلا تصلح معارضا لظاهر القرآن والأخبار المعتبرة . انتهى . وهو جيد وجيه .

وبالجملة فان الرواية المذكورة بالنظر الى ظاهر قوله عليه السلام : ويخطب في الظل الأول ، وقول جبرئيل عليه السلام : يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل ، ظاهرة الدلالة في ما ذهبوا اليه ومقتضاه ان الصلاة حينئذ تكون في اول الزوال كما يدعونه ايضاً ، إلا ان قوله عليه السلام في صدر الخبر : كان يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ،

ظاهر المنافرة للمعنى المتقدم ولهذا أرتكبوا التأويل في صدر الخبر وبالنظر الى صدر الخبر الظاهر في تأخير الصلاة عن أول الزوال بحيث تقع الخطبة أو بعض منها بعد الزوال يعضد القول الأول ومن ثم أرتكبوا التأويل في بقية الخبر . وكيف كان فهذه الرواية باعتبار ما هي عليه من هذا الاجمال وقبول الاحتمال لا تقوم بمعارضة ما قدمناه من الأدلة للقول الأول آية ورواية .

وما اجيب به عنها من جواز تقديم الاذان في صلاة الجمعة على الزوال يحتاج الى دليل قاطع لمخالفته لاتفاق الأصحاب والأخبار على انه لا يجوز الاذان قبل الوقت المحدود شرعاً إلا في صلاة الصبح خاصة كما تقدم في بحث الاوقات (١) ولو كان الاذان في صلاة الجمعة كذلك كما يدعيه هذا القائل لكان أولى بالذكر من اذان صلاة الصبح الذي تكاثرت به الأخبار مع انه لم ترد به اشارة فضلاً عن التصريح وبما ذكرنا يظهر لك قوة القول الأول مع تأييده بموافقة الاحتياط كما اعترف به أصحاب القول الثاني وجعلوه وجه الجمع بين الأخبار فحملوا ما دل على التأخير الى الزوال على الاولوية . وفيه منع ظاهر فانها صريحة في الوجوب آية ورواية . وفي حملهم الأخبار المذكورة على الاولوية اعتراف منهم بان الاذان فيها بعد الزوال رداً على ما تكلفه هذا الفاضل .

ولا يبعد عندي حمل هذه الرواية على التقية (٢) ومذهب العامة في المسألة

(١) ج ٧ ص ٣٩٤

(٢) في البحر الرائق ج ٢ ص ١٥٦ « الصحيح في المذهب ان الاذان الذي يجب ترك البيع به بعد الزوال اذ الاذان قبله ليس باذان » وفي عمدة القارى ج ٣ ص ٢٧٩ « أجمع العلماء على ان وقت الجمعة بعد زوال الشمس الا ما روى عن مجاهد يجوز فعلها وقت صلاة العيد لانها عيد . وقال أحمد يجوز قبل الزوال وقال الجرمي يجوز فعلها في الساعة السادسة ، وفي البداية ج ١ ص ١٤٤ « الجمهور على ان وقت الجمعة وقت الظهر اعني وقت الزوال وانها لا تجوز قبل الزوال » وقال أحمد تجوز قبل الزوال . واما الاذان لجمهور الفقهاء اتفقوا على ان وقته اذا جلس الامام على المنبر . »

ج ١٠ (حضور العدد في الخطبة - وقت اذان الجمعة) - ١٠٩ -

وان لم يكن معلوماً إلا ان شيخنا الشهيد في الذكرى نقل بعد نقل قول الشيخ والمحقق بالجواز قبل الزوال والاستدلال عليه بما رواه العامة عن انس (١) « ان النبي ﷺ كان يصلي اذا زالت الشمس » قال : وظهره ان الخطبة وقعت قبل ميلها . ثم اردفها بصحيفة عبدالله بن سنان المتقدمة (٢) . ونقل العلامة في المنتهى من اخبارهم ايضاً عن سلمة بن الاكوع (٣) قال : « كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ اذا زالت الشمس ثم نرجع نتبّع النبي » والمراد فصلى معه جماعة كما هو ظاهر اللفظ ، والصلاة معه اذا زالت الشمس مستلزمة لتقدم الخطبتين على الزوال .

والعلامة في المنتهى حيث اختار فيه القول المشهور حمل الرواية على ما يوافق ما اختاره اعتضاداً بها فقال : والجمعة انما هي الخطبتان والركعتان . والظاهر من اللفظ انما هو ما قلنا سيما مع اعتضاده بالرواية الاخرى . والله العالم

(المورد الخامس) في امور اخرى يجب التنبيه عليها : منها - انهم صرحوا بان حضور العدد شرط في صحة الخطبة كما هو شرط في صحة الصلاة ، قال في الخلاف : ومن شرطها العدد كما هو شرط في الصلاة فلو خطب من دونه ثم أحرم مع العدد لم يصح وبه قال الشافعي ولم يشترطه ابو حنيفة (٤) . وقال في الذكرى : ولم اقف على مخالف فيه منا وعليه عمل الناس في سائر الاعصار والامصار ، وخلاف ابى حنيفة (٥) هنا مسبوق بالإجماع وملحوق به اعنى الإجماع الفعلي بين المسلمين .

ومنها - ان المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان اذان المؤذن يكون عند صعود الامام المنبر وجلسه لرواية عبدالله بن ميمون المتقدمة في سابق هذا المورد (٦) وقوله ﷺ فيها « كان رسول الله ﷺ اذا خرج الى الجمعة قعد

(١) في صحيح البخارى باب وقت الجمعة اذا زالت الشمس عن انس « كان النبي «ص»

يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، (٢) ص ١٠٦ و ١٠٧

(٣) صحيح مسلم ج ٣ ص ٩ باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس

(٤) و (٥) المغنى ج ٢ ص ٣٢٢ والمهذب ج ١ ص ١١١ (٦) ص ١٠٤

على المنبر حتى يفرغ المؤذنون» .

وقال ابو الصلاح : اذا زالت الشمس أمر مؤذنيه بالاذان فاذا فرغوا منه صعد المنبر وخطب . وعليه تدل مضرة محمد بن مسلم المتقدمة ثمة (١) وقوله فيها « يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر ... » .

ويؤيد الرواية الاولى ما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) قال في حديث : « واذا صعد الامام جلس واذن المؤذنون بين يديه فاذا فرغوا من الاذان قام فخطب ... الحديث » .

ولم يحضرنى الآن وجه جمع بين الاخبار إلا القول بالتخير بين الأمرين أو حمل مضرة محمد بن مسلم على الرخصة وان كان السنة أن يكون الاذان بعد جلوس الامام على المنبر ، ويؤيده شهرة الحكم بذلك بين الخاصة والعامة (٣) .

ومنها - انه يستحب للخطيب السلام بعد ركوبه المنبر عند اكثر الاصحاب لما رواه الشيخ عن عمرو بن جميع رفعه عن علي عليه السلام (٤) انه قال : « من السنة اذا صعد الامام المنبر أن يسلم اذا استقبل الناس » قال في الذكرى : وعليه عمل الناس . ونقل عن الشيخ في الخلاف انه قال لا يستحب التسليم . قال في الذكرى : وكأنه لم يثبت عنده سند الحديث . وقال في الذخيرة : وكأنه نظر الى ضعف سند الرواية .

اقول : بل الظاهر انه لم تخطر الرواية المذكورة بخاطره يومئذ ولا فانه يتمسك في جملة من الأحكام بالروايات العامة فضلا عن مثل هذه الرواية ، وضعف السند بهذا الاصطلاح المحدث غير معمول عليه بين المتقدمين من الشيخ وغيره بل الاظهر هو ما ذكرناه .

(١) ص ١٠٤ (٢) مستدرك الوسائل الباب ٦ و ١٢ من صلاة الجمعة

(٣) المغنى ج ٢ ص ٢٩٦ و ٢٩٧ والبداية ج ١ ص ١٤٤

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجمعة .

ومنها - استحباب استقبال الناس بوجهه حال الخطبة واستقبال الناس له لما رواه في الكافي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قال رسول الله ﷺ كل واعظ قبة . يعني اذا خطب الامام الناس يوم الجمعة ينبغي للناس ان يستقبلوه ، وروى في الفقيه مرسلاً (٢) قال : « قال النبي ﷺ كل واعظ قبة وكل موعوظ قبة للواعظ . يعني في يوم الجمعة والعيد وصلاة الاستسقاء في الخطبة يستقبلهم الامام ويستقبلونه حتى يفرغ الامام من خطبته ، » .

ومنها - الاعتماد حال الخطبة على سيف أو قوس أو عصاً لما في صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) وفيها « وليلبس الامام البرد والعمامة ويتوكأ على قوس أو عصاً ... الحديث » .

ومنها - التعمم شتاء كان أو قيطاً والارتداء ببرديني أو عدني أو غيرهما لما تقدم في صحيحة عمر بن يزيد ، ولما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام (٤) في الموثق قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام ينبغي للامام الذي يخاطب الناس يوم الجمعة ان يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويتردى ببرديني أو عدني ... الحديث » .

ومنها - ان يقوم على مرتفع من منبر ونحوه لما تقدم في جملة من الاخبار (٥) ومنها - كونه بليغاً بمعنى جمعه بين الفصاحة التي هي خلوص الكلام من التعقيد وضعف التأليف ومن كونها غريبة وحشية وبين القدرة على تأليف الكلام المطابق لمقتضى الحال مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والتطويل الممل ليكون كلامه واقع في القلوب وبه يحصل الأثر المراد من الخطبة والمطلوب .

ومنها - مواظبته على الطاعات والانزجار عن المحرمات بل المكروهات

(١) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجمعة

(٥) ص ٩٧ و ٩٩ و ١٠٤ و ١١٠

— ١١٢ — (اشتراط الجماعة في الجمعة - لو بان ان الامام محدث) ج ١٠

ولا سيما المواظبة على الصلوات في اوقاتها والجماعات والجمعات واتصافه بما يأمر به وينهى عنه ليكون وعظه أبلغ تأثيراً في القلوب ، وقد قيل ان ما خرج من اللسان لا يتجاوز الأذان وما خرج من القلب فوقعه القلب .

(المقصد الرابع) - في الجماعة ، واشتراطها بالجماعة اجماعى نصاً وفتوى ، اما الثانى فلما نقله جملة من الاصحاب واما الأول فللاخبار المستفيضة : منها - قول أبى جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدمة (١) في عد الروايات الدالة على الوجوب العيني « منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ، وقول الصادق عليه السلام في صحيحة عمر بن يزيد (٢) « اذا كانوا سبعة فليصلوا في جماعة ، الى غير ذلك من الروايات المتقدمة ثمة ونحوها ، فلا يصح الانفراد بها وان حصل العدد بل لابد من الارتباط الحاصل من صلاة الامام والمؤمنين .

وتتحقق الجماعة بنية اقتداء المؤمنين بالامام فلو اخلوا بها أو بعضهم لم تتعقد الجماعة متى كان أحد العدد المعتبر لانه يعتبر في الانعقاد بنية العدد المعتبر ولم تصح صلاة المخل وان كان زائداً على العدد .

قالوا : وهل يجب على الامام هنا بنية الامامة ؟ نظر من حصول الامامة اذا اقتدى به ، ومن وجوب بنية كل واجب . انتهى . وهو ضعيف لما عرفت بما حققناه في معنى النية في غير مقام ، وكلامهم هنا - كما في غير هذا الموضع ايضاً - مبني على النية بالمعنى المشهور بينهم وهو الحديث النفسى والتصوير الفكرى وليس هو النية حقيقة كما عرفت .

ويجب التنبيه هنا على امور : الاول - قال شيخنا الشهيد في الذكرى : لو بان للعدد ان الامام محدث فان كان العدد لا يتم بدونه فالأقرب انه لا جمعة لهم لا انتفاء الشرط ، وان كان العدد حاصلًا من غيره صحت صلاتهم عندنا لما يأتى ان شاء الله تعالى في باب الجماعة . وربما افترق الحكم هنا وهناك لان الجماعة شرط في

الجمعة ولم يحصل في نفس الأمر بخلاف باقي الصلوات ، فان القدوة اذا فاتت فيها يكون قد صلى منفرداً وصلاة المنفرد هناك صحيحة بخلاف الجمعة .

وقال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : اقول انه لا يخفى ضعف هذا الفرق لمنع صحة الصلاة هناك على تقدير الإنفراد لعدم اتيان المأموم بالقراءة التي هي من وظائف المنفرد ، وبالجمله فالصلتان مشتركتان في الصحة ظاهراً وعدم استجاءهما للشرائط المعتمدة في نفس الأمر ، فذهب اليه أولاً من الصحة غير بعيد ، بل لو قيل بالصحة مطلقاً وان لم يكن العدد حاصلًا من غيره لا يمكن لصدق الامتثال واطلاق قول ابى جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة (١) « وقد سأله عن قوم صلى بهم امامهم وهو غير طاهر أتجزئ صلاتهم أم يعيدونها ؟ قال لا اعادة عليهم تمت صلاتهم وعليه هو الاعادة وليس عليه أن يعلمهم ، هذا عنه موضوع ، انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) جيد ، ويعضده ان الأحكام الشرعية من وجوب وتحريم وصحة وبطلان ونحوها إنما ينطت بنظر المكلف وعليه لا بالواقع ونفس الأمر كما تقدم تحقيقه في غير مقام ، لما علم عقلاً ونقلًا من ان الشارع لم يجعل نفس الأمر مناطاً للأحكام الشرعية وإلا لزم التكليف بما لا يطاق فان ذلك لا يعلمه إلا هو سبحانه والمناط إنما هو علم المكلف في تحليل أو تحريم أو صحة أو بطلان ونحو ذلك ، وبه يتجه الحكم بالصحة في الصورة التي حكم ببطلان الجمعة فيها وهو ما اذا كان العدد لا يتم بدونه فان الصلاة صحيحة بالنظر الى ظاهر الأمر وانتفاء الشرط بحسب الواقع غير ملتفت اليه لما عرفت ويخرج الخبر المذكور شاهداً على ذلك .

(الثاني) — لو عرض للامام عارض من موت أو اغناء أو حدث لم تبطل الصلاة وجاز للآمومين ان يقدموا من يتم بهم الصلاة ، أما الاول فلان الأصل صحة الصلاة والحكم بالابطال يتوقف على دليل شرعي وليس فليس ، وأما الثاني

١١٤ - ﴿ لو زوحم المأموم عن السجود في الركعة الاولى ﴾ ج ١٠

فثبت ذلك في مطلق الجماعة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب صلاة الجماعة .
وهل الإستخلاف هنا وجوباً أو استحباباً ؟ صرح العلامة في المنتهى
بالأول وجزم بطلان الصلاة بدونه محافظة على اعتبار الجماعة فيها استدامة
كما تعتبر ابتداء .

وفيه ان الظاهر ان الجماعة انما تعتبر ابتداء لا استدامة كما صرح به غير واحد
من الأصحاب ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في فروع المقصد الثاني في العدد .
وبه يعلم الوجه في الثاني وان كان الاحوط ما ذكره (قدس سره) .

ولم يتفق في الجماعة من هو بشروط الامامة اتموا فرادى جمعة لا ظهراً .
وهل يشترط مع الإستخلاف استئناف نية القدوة ؟ الأظهر ذلك لانتفاء
القدوة الأولى بما عرض للامام بما أوجب خروجه مع وجوب نية تعيين الامام
كما سيحكي ان شاء الله تعالى في باب الجماعة . وقيل لا يشترط لتزويل الخليفة منزلة
الأول . وفيه ما عرفت من وجوب نية التعيين .

(الثالث) - لو ركع مع الامام في الأولى وزوحم عن السجود فليس له
السجود على ظهر غيره بل ان أمكنه السجود بعد قيام الصفوف وسجد والتحق
بالامام في الركوع الثاني وجب واجزأه ، وما حصل من الإخلال بالمتابعة في
الركن مغتفر بالعذر كما سيأتي بيانه في محله ان شاء الله تعالى .

وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ثانياً فليس له الركوع معه لثلا يلزم
زيادة ركن في الصلاة فتبطل فاذا سجد سجد معه ونوى بسجديته الركعة الاولى ثم اتم
صلاته بعد تسليم الامام فان صلاته تصح اجماعاً .

ولم ينوب بسجديته الاولى بل نوى الثانية أو لم ينوشياً فاقوال : أحدها - بطلان
صلاته وعليه الشيخ في النهاية واكثر المتأخرين والظاهر انه المشهور ، والظاهر ان
وجهه - كما ذكره في المدارك - عدم الاعتداد بهما لعدم نيتيهما للاولى واستلزام اعادتهما
زيادة الركن في الصلاة .

ج ١٠ ﴿لو زوحم المأموم عن السجود في الركعة الاولى﴾ - ١١٥ -

وقال في المبسوط انه ان لم ينو بها الاولى لم يعتد بها ويستأنف بسجدين للركعة الاولى ثم يستأنف بعد ذلك ركعة اخرى وقد تمت جمعة ، قال وقد روى انه تبطل صلاته . ونحوه قال في الخلاف على ما نقل عنه ، وهو مذهب السيد المرتضى في المصباح .

وقال ابن ادریس انما تبطل اذا نوى انها للثانية لا بترك نية انها للاولى . ورد العلامة بان افعال المأموم تابعة لامامه فالاطلاق ينصرف الى ما نواه الامام وقد نوى الثانية فينصرف فعل المأموم اليه .

وقال المحقق في المعتمد بعد ذكر رواية حفص الآتية ان شاء الله تعالى وردھا بضعف السند وانه لا عبرة بها : فالاشبه ما ذكره في النهاية . وهو مؤذن باختيار مذهب الشيخ في النهاية من القول بالبطلان .

وفي المعتمد علل البطلان الذي ذهب اليه الشيخ في النهاية متى لم ينو بالسجدين الاولى بانه قد زاد ركناً وهو السجدة الثانية فتبطل صلاته كالمزيد ركعة ، قال : ويؤيد ذلك ما رواه زرارة وبكير ابنا اعين عن ابي جعفر (١) قال : « اذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا اذا كان قد استيقن يقيناً ، ثم نقل نحوها رواية ابي بصير (٢) وعلل في المدارك وجه البطلان بما قدمنا نقله عنه ، والظاهر ان المرجع الى امر واحد فانه متى كانتا غير معتد بهما لزم زيادة الركن .

وظاهر الشهيد في الذكرى اختيار القول بالصحة كما ذهب اليه الشيخ في المبسوط فانه بعد ان نقل عن المعتمد رد الرواية بضعف السند قال ما لفظه : قلت ليس يبعد العمل بهذه الرواية لاشتهارها بين الاصحاب وعدم وجود ما ينافيها ، وزيادة السجود مغتفرة في المأموم كالمزيد سجدة قبل امامه ، وهذا التخصيص يخرج الروايات الدالة على الابطال عن الدلالة . واما ضعف الراوى فلا يضر مع الاشتهار ، على

١١٦ - ﴿ لو زوحم المأموم عن السجود في الركعة الأولى ﴾ ج ١٠

ان الشيخ في الفهرست قال ان كتاب حفص معتد عليه . انتهى . وأشار بالروايات الدالة على الإبطال الى ما أورده المحقق (قدس سره) من الروايات الدالة على ابطال الصلاة بزيادة الركن فيها .

وقال في المدارك بعد أن رد الرواية بضعف السند وانه لا عبرة بها كما ذكره في المعتبر : والأصح البطلان ان نوى بهما الثانية كما اختاره المصنف اما مع الدهول عن قصد فتصرفان الى الأولى . انتهى . وهو راجع الى ما قدمنا نقله عن ابن ادریس .

وظاهر القائلين بالبطلان هو العموم بمعنى انه متى لم ينو بهما الأولى بطلت صلاته أعم من أن ينوى بهما الثانية أو لم ينو بهما شيئاً ، ولهذا اعترض العلامة على مذهب ابن ادریس بما قدمنا ذكره . والظاهر ان ما ادعاه كل منهما من الانصراف الى الأولى أو الثانية لا يخلو من نظر لما سيأتى ان شاء الله تعالى في المقام ، وحينئذ فتكون الأقوال في المسألة ثلاثة : البطلان مطلقاً والصحة مطلقاً والتفصيل الذي ذهب اليه ابن ادریس .

والرواية المشار اليها في المقام ما رواه الشيخ وابن بابويه عن حفص بن غياث (١) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس وكبر مع الامام وركع ولم يقدر على السجود وقام الامام والناس في الركعة الثانية وقام هذا معهم فركع الامام ولم يقدر هذا على الركوع في الركعة الثانية من الزحام وقدر على السجود كيف يصنع ؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام اما الركعة الأولى فهي الى عند الركوع تامة فلما لم يسجد لها حتى دخل في الركعة الثانية لم يكن له ذلك فلما سجد في الثانية فان كان نوى ان هذه السجدة هي للركعة الأولى فقد تمت له الأولى فاذا سلم الامام قام فصلى ركعة يسجد فيها ثم يتشهد ويسلم ، وان كان لم ينو ان تكون تلك السجدة للركعة الأولى لم تجزى عنه الأولى ولا الثانية وعليه ان يسجد بسجدةين

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجمعة .

ج ١٠ (لو زوحم المأموم عن السجود في الركعة الأولى) — ١١٧ —

وينوى أنها للركعة الأولى وعليه بعد ذلك ركعة ثانية يسجد فيها ، قال حفص :
وسألت عنها ابن أبي ليلى فما طعن فيها ولا قارب .

وانت خبير بان الرواية المذكورة لا معارض لها في البين واطراحها بمجرد ضعف السند بهذا الاصطلاح الغير المعتمد غير مرضى سيما مع ما ذكره شيخنا الشهيد من شهرة الرواية بين الأصحاب . إلا أن الرواية المذكورة غير صريحة الدلالة في ما يدعونه من الصحة مع زيادة سجدين آخرين وذلك فانه مبني على ان يكون قوله « وعليه أن يسجد سجدتين ... الخ » معطوفا على جواب الشرط بمعنى انه اذا لم ينو ان تكون تلك السجدة للركعة الأولى فانها لا تجزئ عن الأولى ولا عن الثانية والواجب عليه في الصورة المذكورة ان يسجد ... الى آخره ، وهذا المعنى غير متعين في الرواية بل من الممكن حمل قوله « وعليه أن يسجد ... الخ » على أن يكون كلاما مستأنفا مؤكدا لما تقدم ، ويكون حاصل المعنى انه اذا لم ينو ان تكون تلك السجدة التي يسجد بها للركعة الأولى فانها لا تجزئ عنه للأولى ولا للثانية بل الواجب عليه من اول الامر انه متى حصلت له فرصة للسجود في الركعة الثانية ان ينوى بها الأولى وعليه بعد ذلك ركعة ثانية . وبذلك يظهر لك ان الأقوى في المسألة هو القول بالبطلان كما هو المشهور بين المتأخرين .

فروع

(الاول) — قد تقدم النقل عن ابن ادریس وصاحب المدارك بانه لو سجد وذهل عن نية كونها للأولى أو الثانية فان ذلك ينصرف الى الأولى وعلى هذا تصح صلاته في الصورة المذكورة ، والى هذا القول مال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب روض الجنان ونقل أيضا عن المحقق الشيخ على .

وعله في الروض بحمل الاطلاق على ما في ذمته ، قال : فانه لا تجب لكل فعل من افعال الصلاة نية وان كان المصلي مسبوقا وانما يعتبر للمجموع النية اولها وقد تقدم النقل عن العلامة بانه اختار البطلان معللا بانصراف الاطلاق الى

- ١١٨ - (لو زوحم المأموم عن السجود في الركعة الأولى) ج ١٠

الركعة الثانية لأن أفعال المأموم تابعة لأفعال إمامه فالإطلاق ينصرف إلى ما نواه الإمام وقد نوى الثانية فينصرف فعل المأموم إليه .
ورد بان وجوب المتابعة لا يصير المنوى للإمام منوياً للمأموم كما في كل مسبوق ولا يصرف فعله عما في ذمته والأصل يقتضي الصحة .

أقول : لا يخفى أن التعليل الأول أيضاً لا يخلو من خدش فإن قوله - لا تجب لكل فعل من أفعال الصلاة نية - على إطلاقه ممنوع لأن هذا إنما يتم في مقام الاتيان بالفعل في محله على الترتيب الشرعي الذي وضعت عليه الصلاة ، أما في ما نحن فيه من هذه الصورة التي صار السجود فيها في غير مقامه صالحاً في حد ذاته لأن يكون للركعة الأولى أو الثانية وإن بطلت الصلاة على تقدير جعله للثانية فإنه لا يتعين لأحدهما إلا مع النية ، وانصراف الإطلاق إلى ما في ذمته لو تم إيراد عليهم إيجاب القيود في النية كما صرحوا به من وجوب نية الأداء والقضاء والوجوب والاستحباب وكونها ظهراً أو عصراً ونية الرفع في الطهارة والاستباحة ونحو ذلك ، فإنه بمقتضى هذا الكلام لو نوى « أصلي قربة إلى الله أو اتوضأ قربة إلى الله » صح ذلك وانصرف الإطلاق إلى ما في ذمته وهم لا يقولون به كما لا يخفى على من وقف على كلامهم في بحث النية .

هذا ، والمفهوم من الرواية المتقدمة - حيث دلت على أنه إذا لم ينو بتلك السجدة الركعة الأولى الذي هو أعم من نية الثانية وعدم النية بالكلية فإنها لا تجزئ للاولى ولا للثانية - هو البطلان في الصورة المذكورة ولكن الجماعة المذكورين حيث أطرحوا الرواية لضعف سندها اعرضوا عن العمل بما دلت عليه مطلقاً . والمتجه عندنا هو العمل بما دلت عليه لعدم تعويلنا على هذا الاصطلاح المحدث وعدم المعارض لها ، ولو سلمت من الاحتمال الذي قدمنا ذكره لحكمنا بالصحة في أصل المسألة كما ذهب إليه في المبسوط ولكنها غير ظاهرة فيه لما عرفت .

(الثاني) - لو سجد ولحق الإمام رآهما في الثانية وجب عليه المتابعة وأدرك

ج ١٠ ﴿ لو زوحم المأموم عن الركوع والسجود معاً ﴾ - ١١٩ -

الجمعة وأتم صلاته مع الإمام بلا إشكال ولا خلاف ، إنما الخلاف في ما لو أدركه رافعاً فقليل بوجوب الإنفراد حذراً من مخالفة الإمام في الأفعال لتعذر المتابعة ، وقيل بوجوب المتابعة وحذف الزائد كمن تقدم الإمام سهواً في ركوع أو سجود ، وقيل بالتخيير بين أن يجلس حتى يسجد الإمام ويسلم ثم ينهض إلى الثانية وبين أن يقعد يعدل إلى الإنفراد .

(الثالث) - لو لم يتمكن من السجود في ثانية الإمام أيضاً حتى قعد الإمام للتشهد في فوات الجمعة وعدمه اشكال من عدم أدراك الركعة الثانية ، ومن أدراكها حكماً . أقول : ويرجع الثاني إلى ما تقدم من أن الجماعة والعدد شرط في صحة صلاة الجمعة ابتداء لا استدامة . هذا إذا أتى بالسجود قبل تسليم الإمام أما لو لم يأت به إلا بعده فقد قال في المنتهى إن الوجه هنا فوات الجمعة قولاً واحداً لأن ما يفعله بعد التسليم لم يكن في حكم صلاة الإمام . وتنظر فيه بعض الأفاضل قال : لمنع اشتراط الجماعة في صحة صلاة الجمعة إلا في الابتداء .

ثم إن قلنا بفوات الجمعة فهل يعدل بنيته إلى الظهر أو يستأنف ؟ احتمالان وقرب العلامة الثاني ، وربما يوجه بأن كلا منهما صلاة منفردة عن الأخرى في الشرائط والأحكام والأصل عدم جواز العدول بالنية من فرض إلى آخر لقوله عليه السلام (١) « وإنما لكل امرئ ما نوى » وإن النية إنما تعتبر في أول العبادات لقوله عليه السلام (٢) : « إنما الأعمال بالنيات » . وربما يوجه الأول بأن الجمعة ظهر مقصورة فإذا جاز العدول من السابقة المغايرة فلهنا أولى .

وأنت خبير بما في هذه التحليلات والتوجيهات من عدم الصلاحية لتأسيس الأحكام الشرعية ، والمسألة لا تخلو من الإشكال لعدم الدليل في المقام .

(الرابع) - لو زوحم عن الركوع والسجود معاً صبر حتى يتمكن منها ثم يلتحق بالإمام ، لما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن

١٢٠ - (لو زوحم عن ركوع الاولى - تدرك الجمعة بادراك ركعة) ج ١٠

ابن الحسن عليه السلام (١) : « في رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام الجاه الناس الى جدار أو اسطوانة فلم يقدر على ان يركع ولا يسجد حتى رفع القوم رؤوسهم أركع ثم يسجد ثم يقوم في الصف ؟ قال لا بأس بذلك » .

وكذا الحكم في ما لو زوحم عن ركوع الأولى فانه يصبر حتى يلتحق بالامام في ركوع الثانية فانه يركع معه وتصير له الأولى ثم يأتي بالثانية بعد تسليم الامام . اما لو لم يدركه إلا بعد الرفع من الاخيرة ففي ادراك الجمعة بذلك وعدمه قولان ثانيهما للمحقق في المعتبر وأولهما لجمع من الاصحاب : منهم - الشهيد في الذكرى والمحقق الشيخ على استنادا الى عموم الرواية المذكورة .

قال في الذكرى : ولو لحقه بعد رفعه من الثانية فالأقرب الاجزاء لانه أدرك ركعة مع الامام حكما وان لم يكن فعلا والرواية تشمله ، ووجه المنع انه لم يلحق ركوعاً مع الامام . انتهى .

اقول : لا يخفى ضعف ما قرره ، اما التحليل الأول فليل كما لا يخفى ، واما الرواية فان ظاهر « ثم يقوم في الصف » هو ادراك الركعة الثانية كلاً والركوع مع الامام فيها . نعم يمكن توجيه ما ذكره بما تقدم من ان الجماعة شرط في الإبتداء لا في الاستدامة وحينئذ فيمكن الاستناد الى عموم ما دل على وجوب الجمعة وتعينها . والله العالم .

(الأمر الرابع) - انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في انه تدرك الجمعة بادراك ركعة مع الامام ، نقل الاتفاق على ذلك جملة منهم . ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن العزمي عن ابن عبد الله عليه السلام (٢) قال : « اذا أدركت الامام يوم الجمعة وقد سبقك بركعة فاضف اليها ركعة اخرى واجهر فيها ، وان ادركته وهو يتشهد فصل اربعا » .

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجمعة . ولفظ الرواية في الفقيه ج ١ ص ٢٧٠ هكذا « أركع ثم يسجد ويلحق بالصف وقد قام القوم أم كيف يصنع ؟ فقال يركع ويسجد ثم يقوم في الصف ولا بأس بذلك » . (٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجمعة

ج ١٠ ﴿ ما يتحقق به ادراك الركعة مع الامام ﴾ - ١٢١ -

وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح (١) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام من ادرك ركعة فقد ادرك الجمعة » .

وما رواه الكليني والشيخ عن الحلبي في الصحيح أو الحسن (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة فقال يصلي ركعتين فإن فاتته الصلاة فلم يدركها فليصل أربعاً » . وقال : « إذا أدركت الامام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد أدركت الصلاة وإن أنت أدركته بعد ما ركع فهي الظهر أربع ركعات » ، وما رواه الصدوق عن الحلبي في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) انه قال : « إذا أدركت الامام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد أدركت الجمعة وإن أدركته بعد ما ركع فهي أربع بمنزلة الظهر » .

وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « إذا أدرك الرجل ركعة فقد أدرك الجمعة وإن فاتته فليصل أربعاً » .

ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « لا تكون الجمعة إلا لمن أدرك الخطبتين » ، فانه محمول على الفضل والاستحباب جمعاً .

وبالجملة فالحكم المذكور اتفاق وانما الخلاف في ما به تدرك الركعة ، فالمشهور انه يتحقق بادراك الامام راعياً ، واليه ذهب الشيخ في الخلاف والمرضى وكافة

(١) و(٤) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجمعة

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجمعة . وفي نسخ الحدائق هكذا « عن من يدرك الجمعة » ، والصحيح ما هنا . وايضاً في الفروع ج ١ ص ١١٩ ، والتنذيب ج ١ ص ٢٢٢ اللفظ هكذا « فهي الظهر أربع » .

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجمعة . وفي الفقيه ج ١ ص ٢٧٠ هكذا « فقد أدركت الصلاة » .

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجمعة . وفي التنذيب ج ١ ص ٣٢٣ هكذا « الجمعة لا تكون » .

— ١٢٢ — (ما يتحقق به ادراك الركعة مع الامام) ج ١٠

المؤخرين ، وذهب الشيخان في المقنعة .والنهاية وكتاب الأخبار الى ان المعتبر إدراك تكبير الركوع .

والأظهر الأول ، ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) انه قال : « اذا أدركت الامام وقد ركع فكبرت قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع رأسه قبل أن ترقع فقد فاتتك الركعة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد (٢) ورواه الكليني في الصحيح أيضاً عن سليمان بن خالد (٣) قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام في الرجل اذا أدرك الامام وهو راكع فكبر وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة » ، وما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي اسامة (٤) « انه سأل عليه السلام عن رجل انتهى الى الامام وهو راكع ؟ قال اذا كبر واقام صلبه ثم ركع فقد أدرك » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « اذا دخلت المسجد والامام راكع فظننت انك ان مشيت اليه رفع رأسه قبل ان تدركه فكبر وارقع فاذا رفع رأسه فأسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصف وان جلس فاجلس مكانك فاذا قام فالحق بالصف » ، ورواه الشيخ عن عبد الرحمن بسند صحيح ايضاً (٦) .

(١) الوسائل الباب ٤٥ من صلاة الجماعة . وفيه هكذا « فكبرت وركعت » ، وفي الفقيه ج ١ ص ٢٥٤ كما هنا .

(٢) الوسائل الباب ٤٥ من الجماعة . واللفظ في التهذيب ج ١ ص ٢٥٨ ، كما هنا وفي روايته الاخرى ص ٣٣ اسقط لفظ الركعة .

(٣) الوسائل الباب ٤٥ من الجماعة . وفي الفروع ج ١ ص ١٠٦ باسقاط لفظ الركعة ايضاً . (٤) الوسائل الباب ٤٥ من صلاة الجماعة

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من الجماعة . وليس في الفقيه ج ١ ص ٢٥٤ « قبل ان تدركه » ، بعد قوله « رفع رأسه » ، وانما هو في روايته التهذيب ج ١ ص ٢٥٨ .

(٦) الوسائل الباب ٢٦ من الجماعة

ج ١٠ (ما يتحقق به ادراك الركعة مع الامام) - ١٢٣ -

وما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا جاء الرجل مبادراً والامام راكع اجزأته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع ، وعن جابر الجعفي (٢) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام اني اؤم قوماً فاركع فيدخل الناس وانا راكع فكم انتظر ؟ فقال ما أعجب ما تسأل عنه انتظر مثل ركوعك فان انقطعوا وإلا فارفع رأسك . »

وفي الفقيه (٣) « قال رجل لابي جعفر عليه السلام اني امام مسجد الحى فاركع بهم واسمع خفقان نعالهم وانا راكع ؟ فقال اصبر ركوعك ومثل ركوعك فان انقطعوا وإلا فانتصب قائماً . »

هذا ما حضرني من الروايات الدالة على المشهور .

واما ما يدل على القيل الثاني فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال قال لى : « ان لم تدرك القوم قبل أن يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة . »

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٥) قال قال : « لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الامام . »

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٦) قال : « اذا أدركت التكبيرة قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصلاة . »

وروى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (٧) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام اذا لم تدرك تكبيرة الركوع فلا تدخل في تلك الركعة . »

وروى الشيخ في التهذيب عن يونس الشيباني عن ابي عبدالله عليه السلام (٨) قال : « اذا

(١) الوسائل الباب ٤ من تكبيرة الاحرام ٥٥ من الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من الجماعة .

(٣) ج ١ ص ٢٥٥ وفي الوسائل الباب ٥٠ من الجماعة

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل الباب ٤٤ من الجماعة

(٨) الوسائل الباب ١٣ من الاذان والاقامة

— ١٢٤ — ﴿ ما يتحقق به ادراك الركعة مع الامام ﴾ ج ١٠

دخلت من باب المسجد فكبرت وانت مع امام عادل ثم مشيت الى الصلاة اجزأك ذلك واذا الامام كبر للركوع كنت معه في الركعة لانه اذا أدركته وهو راكع لم تترك التكبير لم تكن معه في الركوع . .

وجملة من الأصحاب جمعوا بين هذه الأخبار بحمل النهي في الصحيحة الاولى وعدم الاعتداد في الثانية على الكراهة وفقى الاعتداد في الفضيلة ويكون الغرض التحريض على كمال السعى في عدم التأخير . قالوا وانما حملنا هذه الأخبار على ذلك رعاية لقاعدة الجمع وبقاء للأخبار الكثيرة على ظاهرها فان هذه الأخبار الأصل فيها محمد بن مسلم وهو واحد بخلاف الأخبار الاولى .

وانت خبير بان مرجع هذا الجمع الى التأخير في الدخول بعد فوات التكبير وان الاولى عدمه لانه مكروه باعتبار النهي المتقدم ، وهذا انما يتم في غير الجمعة بما جاز للمكلف الاثنيان به جماعة وفرادى دون الجمعة التي قام الدليل على وجوبها عيناً كما هو المختار الذي عليه جل علمائنا الأبرار ، إلا ان تحمل هذه الأخبار بكلا طرفيها من الأخبار الدالة على ادراك الركعة حال الركوع والأخبار الدالة على عدمه إلا مع إدراك تكبيرة الإحرام على غير الجمعة ، وهو مشكل لانه يلزم منه بقاء حكم الجمعة مبهما في الصورة المذكورة .

ورجح بعض فضلاء متأخرى المتأخرين وجوب الدخول في الجمعة حال الركوع نظراً الى ان الأخبار السابقة الدالة على وجوب ادراك صلاة الجمعة المتحقق بالدخول معهم في الصلاة في الصورة المذكورة أخص مطلقاً من الأخبار المذكورة والخاص مقدم على العام .

وفيه - مع غموض ما ذكره - انه ان اراد دلالتها على وجوب الدخول حال الركوع فان ظاهر صحيحى الحلبي المتقدمتين (١) في عداد تلك الروايات انما هو العكس فان الظاهر من قوله فيها فيها ، فان أدركته بعد ما ركع فهي الظاهر ، انه متى ادركه

حال الركوع فهي الظاهر بمعنى عدم ادراك الركعة وفوات الجمعة بأدراكه حال الركوع ولهذا ان بعضهم احتمل اختصاص الجمعة بذلك نظراً الى هاتين الروايتين وان كان الحكم في غيرها ما دلت عليه تلك الأخبار من ادراك الركعة بأدراك الامام راعياً وان احتمل حمل الروايتين المذكورتين على الادراك بعد فوات الركوع . ويمكن ترجيح هذا المعنى بالنظر الى تلك الأخبار الكثيرة فتحمل هاتان الصحيحتان على ذلك جمعاً بينها وبين تلك الأخبار . ويؤيده ان قوله يُحْتَمَلُ ، اذا أدركت الامام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد أدركت الجمعة ، أعم من أن يكون الإدراك قبل تكبير الركوع أو بعده ومتى شمل الادراك بعده فانه لا ينطبق على القول الثاني .

وبالجملة فالأحوط في صلاة الجمعة انه متى لم يدرك تكبير الركوع ويدخل معه قبل الركوع هو الاتمام جمعة ثم الإعادة ظهراً لما عرفت من ظاهر الصحيحتين المذكورتين هذا ، وظاهر المحدث الكاشاني في الوافي - بعد نقل بعض الأخبار الدالة على ادراك الركعة بأدراك الركوع واخبار محمد بن مسلم الدالة على العدم إلا مع ادراك التكبير - هو موافقة الشيخ في الجمع بين الأخبار بما ذكره في التهذيبين حيث قال : ولا تنافي بين هذه الأخبار الأربعة والخبرين الأولين لجواز سماع التكبير من بعيد قبل بلوغ الصف . كذا في التهذيبين ، وتدلل عليه الأخبار الواردة في ركوع المسبوق وسجوده قبل لحوقه الصف كما مر في باب التقدم الى الصف والتأخر عنه . انتهى . وأشار بالأخبار الأربعة الى اخبار محمد بن مسلم .

وانت خبير بان حاصل هذا الجمع هو حمل ادراك تكبيرة الركوع في روايات محمد بن مسلم على مجرد سماعه وان دخل في الصلاة بعد ذلك حال الركوع لا توقف الدخول في الصلاة على كونه قبل تكبير الامام للركوع كما زعمه ذلك القائل ، وحيثئذ فتحمل الأخبار الاولى الدالة على ادراك الصلاة بأدراك الركوع على سماع تكبيرة الركوع قبل الدخول في الصلاة ، وعلى هذا فلوم يسمع تكبيرة الركوع امتنع دخوله في حال الركوع . ولا يخفى ما فيه من البعد .

— ١٢٦ — (ما يتحقق به ادراك الركعة مع الامام) ج ١٠

وما استند اليه من الاخبار التي احالها على الباب المذكور لا اشعار فيها بشيء مما ادعاه ، فان منها صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله المتقدمة (١) ومدلولها هو دخول المأموم والامام راكع وخاف من المشي اليه رفع رأسه من الركوع فانه يكبر في محله ثم يلحق بالصف ، وليس فيها كما ترى اشارة فضلا عن التصريح بسماع تكبيرة الركوع بل هي بالدلالة على العدم أنسب والى ذلك أقرب حيث دلت على انه دخل والامام راكع وذلك بعد تكبير الركوع البتة ، فظاهره انه لم يشهد تكبير الركوع كما لا يخفى .

ومن اخبار الباب المذكور بالنسبة الى هذه المسألة ما رواه في التهذيب والفقهاء عن اسحاق بن عمار (٢) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام أدخل المسجد وقد ركع الامام فاركع بركوعه وأنا وحدي واسجد فاذا رفعت رأسي أى شيء أصنع؟ فقال قم فاذهب اليهم فان كانوا قياماً فقم معهم وان كانوا جلوساً فاجلس معهم ، والتقريب فيها كما في سابقتها .

ومنها - ما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٣) انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة ؟ فقال يركع قبل أن يبلغ القوم ويمشي وهو راكع حتى يبلغهم ، وهي كما ترى بحملة محتملة للامرين .

وبالجملة فان هذه الاخبار التي زعم الاستناد اليها في هذا الجمع قد دلت على ما دلت عليه روايات القول المشهور ، وأنت خبير بان ظهور التدافع بين هذه الروايات وروايات محمد بن مسلم أمر ظاهر والتأويلات التي نقلناها عنهم قد عرفت ما فيها فلم يبق الا الترجيح بينها والظاهر كونه في جانب اخبار القول المشهور لكثرتها ، ومن جملة طرق الترجيح المروية في مقبولة عمر بن حنظلة (٤) الترجيح بالشهرة يعنى

(١) ص ١٢٢ (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٦ من الجماعة

(٤) الواردة في الوسائل في الباب ٩ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

في الرواية لقوله عليه السلام : « خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر ، وهي في جانب تلك الاخبار لتعدد روايتها وانحصار اخبار القول المقابل في محمد بن مسلم ويونس الشيباني ، وحينئذ فالواجب بمقتضى هذه القاعدة الشريفة هو العمل على تلك الاخبار وارجاء هذه الاخبار الى قائلها . والله العالم .

فرعان

(الأول) — اعلم انه قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان المعتبر على تقدير القول المشهور في ادراك الركعة حال الركوع هو اجتماعها في قوس الراكع بحيث يكبر ويركع ويجتمع في ذلك الحد ، وعليه تدل صحيحة سليمان بن خالد وصحيحة الحلبي المتقدمتان (١) .

وهل يقدر فيه شروع الامام في الرفع مع عدم تجاوز ذلك الحد ؟ وجهان للاول ظاهر قوله عليه السلام في صحيحة الحلبي المتقدمة (٢) : « اذا ادركت الامام وقد ركع فكبرت قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدركت الركعة » ونحوها صحيحة سليمان بن خالد المتقدمة (٣) أيضاً حيث أنه علق الحكم على رفع الرأس ، وللثاني حمل الرفع في الخبرين على كماله أو على ما يخرج به عن حده لان ما دونه في حد العدم . وظاهر السيد السند في المدارك استظهار الاول .

واشترط العلامة في التذكرة ذكر المأموم قبل رفع الامام ، هكذا نقله عنه في المدارك ثم قال : ولم نقف على مأخذه . والذي نقله عنه جده في الروض انما هو اشتراط ادراك ذكر الركوع ثم قال : ولا شاهد له . وكتاب التذكرة لا يحضرنى الآن لاحقق منه الحال (٤) .

(٤) قال في الفرع الرابع من فروع المسألة الثانية من مسائل البحث الرابع من مباحث صلاة الجمعة : لو كبر للاحرام والامام راكم ثم رفع الامام قبل ركوعه أو بعده قبل الذكر فقد فاتته تلك الركعة .

١٢٨ - (يعتبر في الجمعة أن لا تكون أخرى دون ثلاثة أميال) ج ١٠

ثم ان بما يدل على ما ذكره في التذكرة بناء على ما نقله في الروض ما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه (١) « انه كتب اليه يسأله عن الرجل يلحق الامام وهو راكع فيركع معه ويحتسب بتلك الركعة فان بعض أصحابنا قال ان لم يسمع تكبيرة الركوع فليس له أن يعتد بتلك الركعة ؟ فاجاب عليه اذا لحق مع الامام من تسبيح الركوع تسبيحة واحدة اعتد بتلك الركعة وان لم يسمع تكبيرة الركوع ، ونحوها رواية أخرى لا يحضرني الآن محلها (٢) .

(الثاني) - لو كبر وركع ثم شك هل كان الامام راكعاً أو رافعاً لم تكن له جمعة ووجب عليه صلاة الظهر ان كان ذلك في الركعة الثانية وإلا لجمعة ان كان في الركعة الأولى ، والوجه فيه أن الشرط ادراك الامام راكعاً ولم يحصل لمكان الشك ولتعارض اصلي عدم الادراك وعدم الرفع فيتساقطان ويبقى المكلف تحت عهدة التكليف وليس إلا الظهر لفوات الجمعة . والله العالم .

(المقصد الخامس) - في وحدة الجمعة بمعنى أن لا تكون هناك جمعة أخرى دون ثلاثة أميال وهو اجماعي بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) خلافاً لمخالفهم حيث لم يعتبروا ذلك (٣) وبه تظاهرت اخبارهم (عليهم السلام) :

(١) الوسائل الباب ٢٥ من الجماعة (٢) لم نعثر عليها بعد الفحص في مظانها (٣) في بدائع الصنائع ج ١ ص ١٦٠ اختلفوا في تعددها في المصر الواحد فعن محمد لا بأس باقامتها في موضعين أو ثلاثة ، وروى محمد عن أبي حنيفة انه يجوز الجمع في موضعين أو أكثر من ذلك ، وفي رواية عن أبي يوسف لا يجوز الا اذا كان بين الموضعين نهر عظيم كدجلة ليكون بمنزلة المصريين وكان أمر بقطع الجسر يوم الجمعة لينقطع الوصل وفي رواية يجوز في موضعين اذا كان المصر عظيماً ولا يجوز في ثلاثة واما ان كان بينهما نهر صغير فلا يجوز فان أدوها في موضعين فالجمعة لمن سبق منهما وعلى الآخرين ان يعيدوا الظهر ومع الشك لا تجوز صلاتهم . اقول : وفي ايام المعز البوهمى كانت تقام الجمعة في جامع الخليفة وجامع السلطان وجامع برائنا وجامع الحنابلة في بغداد .

ج ١٠ ﴿ لو اتفق وقوع جمعيتين في فرسخ وسبقت احدهما ﴾ - ١٢٩ -

ومنها - ما رواه ثقة الإسلام في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « يكون بين الجماعتين ثلاثة اميال يعني لا تكون جمعة إلا
في ما بينه وبين ثلاثة اميال وليس تكون جمعة إلا بخطبة ، قال فاذا كان بين الجماعتين
في الجمعة ثلاثة اميال فلا بأس ان يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء . »

وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الموثق عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال :
« اذا كان بين الجماعتين ثلاثة اميال فلا بأس أن يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء ولا يكون
بين الجماعتين أقل من ثلاثة اميال . »

وقد صرح بعض الأصحاب بأنه يعتبر الفرسخ من المسجد ان صليت فيه وإلا
فمن نهاية المصلين . ويشكل الحكم في ما لو لم يبلغ النصاب بين بعض المأمومين وبين
الجمعة الاخرى من كان زائداً على العدد المشترك في وجوب الجمعة ، فهل يختص
البطلان بهم لاستجماع صلاة من عداهم لشرائط الصحة واختصاص فوات الشرط
المذكور بهم أو تبطل صلاة الجميع لانتهاء الشرط المعتبر في صحة الجماعتين بناء على
أن المجموع جماعة واحدة ؟ وجهان ، استقرب في المدارك الأول وفي الذخيرة
الثاني ، والمسألة محل تردد وان كان ما اختاره في المدارك لا يخلو من قوة .

ولو اتفق وقوع جمعيتين في مسافة فرسخ فهنا صور : الأولى - ان تسبق
احدهما ولو بتكبيره الاحرام ولا ريب في صحة السابقة وبطلان اللاحقة لاستجماع
الأولى لشرائط الصحة بسبقها واختلال اللاحقة بفوات الشرط المذكور ، قال في
التذكرة ان ذلك - أي صحة السابقة وبطلان اللاحقة - مذهب علمائنا اجمع . وحينئذ
فيجب على اللاحقة الإعادة ظهرا ان لم تدرك الجمعة مع الفرقة الأولى أو التباعد بما
يصح به التعدد .

واعتبر شيخنا الشهيد الثاني في صحة صلاة الأولى عدم العلم بصلاة الاخرى
وإلا لم تصح صلاة كل منهما ، قال : ويشترط أيضاً عدم علم كل من الفريقين بصلاة

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجمعة

- ١٣٠ - ﴿ لو اتفق وقوع جمعيتين في فرسخ واقرنتا ﴾ ج ١٠

الآخرى وإلا لم يصح كل منهما للنهي عن الإفراد بالصلاة عن الآخرى المقتضى للفساد واعترضه سبطه في المدارك فقال بعد نقل ذلك عنه : ولما منع أن يمنع تعلق النهى بالسابقة مع العلم بالسبق ، اما مع احتمال السبق وعدمه فينتج ما ذكره لعدم جزم كل منهما بالنية لكون صلاته في معرض البطلان . انتهى . وهو جيد .

ويعضده ان النهى إنما وقع عن التعدد في مسافة الفرسخ وهو لا يحصل بالنسبة الى السابقة لانها حال وقوعها لم تقارنها جمعة في ذلك الوقت ليصح اطلاق التعدد عليها وانما حصل ذلك بعد انعقادها على الصحة وإنما يتجه التعدد بالنسبة الى اللاحقة ، نعم يجب ان يعتبر في السابقة العلم بالسبق كما هو المفروض أو الظن مع تعذره بأن يعلم أو يظن انتفاء جمعة اخرى مقارنة لها أو سابقة عليها إذ مع تساوى احتمال السبق وعدمه لا يحصل العلم بامتنال التكليف ، وهذا هو الذى يتجه فيه كلام شيخنا المتقدم ذكره لعدم جزم كل منهما بالنية لكون صلاته في معرض البطلان وهل يفرق في الحكم ببطلان اللاحقة بين علمهم بسبق الأولى وعدمه ؟ ظاهر عبارات الاصحاب العموم ، ويشكل باستحالة توجه النهى الى الغافل والاحكام الشرعية لم تجعل منوطة بالواقع ونفس الأمر وانما نيطت صحة ويطلاناً وتحليلاً وتحريماً ونحو ذلك بعلم المكلف ، فاذا كان المكلف حال اقامة الجمعة لا يعلم سبق جمعة عليه وان كان كذلك واقماً فكيف يحكم ببطلان جمعته ؟ على ان شرطية الوحدة على هذا الوجه غير معلوم .

(الثانية) - ان تقترنا وقد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بالبطلان فيهما لامتناع الحكم بصحتها من حيث الإخلال بالشرط المذكور ولا اولوية لإحداهما فيكون البطلان ثابتاً لهما . وثبوت الأولوية لإحداهما بناء على المشهور بين المتأخرين من اعتبار الإذن أو الفتية يتحقق بكون أحدهما مأذوناً له أو فقيهاً دون الآخر ، واما على ما اخترناه - كما عليه اكثر المتقدمين وجملة من متأخري المتأخرين من عدم اعتبار شئ من ذلك - فلا وجه لما ذكر من الأولوية . وبالجملة

ج ١٠ ﴿ لو اتفق وقوع جمعيتين في فرسخ واقترنتا ﴾ - ١٣١ -

فانه لا ريب ولا خلاف في الحكم ببطالانهما في الصورة المذكورة وحيث قد فتجب عليهما الجمعة مجتمعين أو متفرقين بالمسافة المذكورة ان بقي وقتها وإلا أعاداً ظهر أ. قالوا : ويتحقق الاقتران بتكبيرة الاحرام من الامامين دون غيرها من الافعال لان بها يحصل الدخول في الصلاة والتحريم بها . وهو جيد .

واما ما ذكره في الذخيرة - بعد ان نقل ذلك عن علمائنا واكثر العامة (١) من ان الروايات التي هي الأصل في هذا الحكم غير ناهضة باثبات هذا التحديد فاذن التحويل على الإجماع ان ثبت - ففيه ان الأمر وان كان كما ذكره لكن من الظاهر ان انعقاد الجمعة انما يتحقق بتكبيرة الاحرام والروايات قد دلت بمفهومها على النهي عن جمعيتين في فرسخ فبضم تلك المقدمة التي قدمناها الى مفهوم الاختيار المذكورة ينتج ان النهي انما يتوجه الى اللاحقة ان حصل السبق بها كما في الصورة الأولى واليهما ان حصل الاتفاق فيها دفعة واحدة ، فالاقتران والسبق انما يتحقق بها فان اتفقا فيها دفعة واحدة تحقق الاقتران وان تقدم أحدهما بها حصل السبق . نعم هنا اقوال اخر للعامة في اعتبار السبق والاقتران فبعضهم ناط ذلك بالخطبتين لقيامهما مقام ركعتين وبعضهم ناط ذلك بالفراغ فان تساوى فيه بطلنا وان تقدمت احدهما بالسلام صحت وبطلت الاخرية (٢) وبالجملة فما ذكره الأصحاب في المقام جيد لا تعترية شبهة الابهام .

قال في الذخيرة : واطلاق كلام الأصحاب وصريح بعضهم يقتضي عدم الفرق بين ما اذا علم كل فريق بالإحرام ام لا مع حصول العلم بالاقتران بعد الفراغ . ويشكل بان الاتيان بالمأمور به ثابت لكل من الفريقين لاستحالة تكليف الغافل وعدم ثبوت شرطية الوحدة على هذا الوجه . انتهى . وهو جيد وقد تقدم في آخر الصورة المتقدمة ما يؤكده .

وقال شيخنا في الروض بعد أن ذكر ان الاقتران يتحقق بتكبيرة الإحرام

ما لفظه : ويتحقق ذلك بشهادة عدلين ويتصور ذلك بكونهما غير مخاطبين بالجمعة وهما في مكان يسمعان التكبيرتين . اقول : لا يخفى ندرة هذا الفرض بل ربما يدعى عدم امكان وقوعه وبه يشكل ابتناء حكم شرعى عليه .

(الثالثة) — الاشتباه وله صورتان : الاولى — أن تكون الجمعة السابقة متحققة لكن حصل الإشتباه فيها سواء علم حصول الجمعة السابقة متعينة واشتبهت بان عرض له النسيان بعد العلم بالتميين أو علم حصول الجمعة السابقة في الجملة ولم تتعين ، والوجه في وجوب الاعادة في الصورتين المذكورتين وجود الشك في حصول شرائط الصحة وهو موجب لبقاء المكلف تحت عمدة التكليف حتى يتحقق الامتثال واختلف الأصحاب هنا في انه هل الواجب على الفرقتين صلاة الظهر أو الجمعة ؟ فالأكثر على الأول ، قالوا للعلم بوقوع الجمعة صحيحة فلا تشرع الجمعة اخرى عقيبها إلا انه حيث لم تكن متعينة في إحدى الفرقتين وجبت الظهر عليهما لعدم حصول البراءة بدون ذلك .

وذهب الشيخ في المبسوط الى انهم يصلون الجمعة مع اتساع الوقت والظهر مع تضيقه ، وعلمه بعض الأصحاب بان الحكم بوجوب الاعادة عليهما يقتضى عدم كون الصلاة الواقعة منها مقبولة في نظر الشارع .

قال في المدارك : وهذا متجه لان الأمر بصلاة الجمعة عام وسقوطها بهذه الصلاة التي ليست مبرئة للذمة غير معلوم .

وتوضيحه ان الذمة مشغولة بالجمعة ييقن إذ هي فرض المكلف فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين الاتيان بها ، قولهم — ان العلم حصل بوقوع الجمعة صحيحة فلا تشرع الجمعة اخرى — مسلم لو علمت وعلم موضعها في أى الفريقين واما مع جهل موضعها فلا . وبما ذكرناه يظهر قوة قول الشيخ (قدس سره) .

وعلى المشهور فلو تباعد الفريقان بالنصاب فان خرج أحدهما عن المصر واعادوا جميعاً الجمعة لم تصح لامكان كون من تأخرت جمعته هم المتخلفون في المصر فلا تسوغ فيه

جمعة اخرى ، اما لو خرجوا عنه جميعاً وتباعدوا بالنصاب مع سعة الوقت تعين عليهم فعل الجمعة قطعاً .

الثانية — ان لا تكون الجمعة السابقة متحققة لحصول الاشتباه بالسبق والاقتران ، واختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم هذه الصورة ايضاً فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه الى وجوب الاعداد الجمعة مع بقاء الوقت لعين ما تقدم في سابق هذه الصورة .

وذهب العلامة في جملة من كتبه الى وجوب الجمع بين الفرضين لأن الواقع ان كان الاقتران فالفرض الجمعة وان كان السبق فالظهر فلا يحصل يقين البراءة بدونها ويمكن خدشه بان ما ادعاه من أن السبق من حيث هو - يعنى بالنسبة الى الواقع - يقتضى وجوب الظهر بمنوع وإنما يقتضى ذلك مع العلم به فان الاحكام الشرعية كما عرفت إنما تبنى على علم المكلف لا على نفس الأمر والواقع ، وحيث قد فلو سبقت أحدهما مع جهل موضعها لم يسقط عنه وجوب الجمعة لما عرفت آنفاً .

واحتتمل العلامة في التذكرة وجوب الظهر خاصة لان الظاهر صحة أحدهما لدور الاقتران جداً فكان جارياً مجرى المعدوم ، وللشك في شرط صحة الجمعة وهو عدم سبق اخرى وهو يقتضى الشك في المشروط . وفيه انا لا نسلم ان شرط صحة الجمعة عدم سبق اخرى بل يكفي في الصحة عدم العلم بسبق اخرى . وبما ذكرنا يظهر قوة ما ذهب اليه الشيخ هنا ايضاً وان كان الاحتياط في ما ذكره من الجمع بين الفرضين . والله العالم .

(المقصد السادس) — في الوقت ، اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وقت الجمعة أولاً وآخراً ، فاما الأول فالأظهر الأشهر انه زوال الشمس ، وقال الشيخ في الخلاف : وفي أصحابنا من أجاز الفرض عند قيام الشمس ، قال واختاره علم الهدى . قال ابن ادريس بعد نقل ذلك عن الشيخ (قدس سره) ولعل شيخنا سمعه من المرتضى (قدس سره) مشافهة فان الموجود في مصنفات السيد موافق للمشهور من

عدم جواز إيقاعها قبل تحقق الزوال . اقول : ويدل على القول المشهور الأخبار المستفيضة الآتية ان شاء الله تعالى .

واما الآخر فالمشهور بين المتأخرين انه يمتد الى ان يصير ظل كل شيء مثله بل قال العلامة في المنتهى انه مذهب علمائنا أجمع . وقال ابو الصلاح اذا مضى مقدار الاذان والخطبة وركعتي الفريضة فقد فانت ولزم ادائها ظهراً . وقال الشيخ في المبسوط ان بقي من وقت الظهر قدر خطبتين وركعتين خفيفتين صحت الجمعة . وقال ابن ادریس يمتد وقتها بامتداد وقت الظهر ، واختاره الشهيد في الدروس والبيان . وقال الجعفي وقتها ساعة من النهار .

وانت خبير بما في جل هذه الأقوال من الإنحراف عن جادة الاعتدال ، أما القول المشهور فانا لم نقف له على دليل وبذلك اعترف في الذكرى فقال : انا لم نقف لهم على حجة إلا ان النبي ﷺ كان يصلي في هذا الوقت ، قال ولا دلالة فيه لان الوقت الذي كان يصلي فيه ينقص عن هذا المقدار غالباً ولم يقل أحد بالتوقيت بذلك الناقص . واما قول ابن ادریس فظاهر ضعفه لما فيه من اطراح الأخبار الصحاح الصراح الآتية ان شاء الله تعالى . واما عبارة الشيخ في المبسوط فهي غير خالية من الاجمال وتعدد الاحتمال ، فانه ان اراد بوقت الفريضة هو الوقت الاختياري لها بناء على مذهبه أو الفضيلة بناء على قول الأكثر فهو يرجع الى القول المشهور ، وان اراد الوقت الذي هو أعم فهو يرجع الى قول ابن ادریس وكيف كان فالواجب اولا نقل الأخبار المتعلقة بالمقام وبيان ما يظهر منها على وجه يكشف عن المسألة نقاب الابهام :

فنقول : من الأخبار المذكورة ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان من الامور اموراً مضيقة واموراً موسعة وان الوقت وقتان والصلاة مما فيه السعة فر بما عجل رسول الله ﷺ وربما اخر إلا

صلاة الجمعة فان صلاة الجمعة من الامور المضيقه (١) ائلا لها وقت واحد حين نزول وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام .
وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « وقت صلاة الجمعة عند الزوال ووقت العصر يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة ويستحب التبكير بها . »

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح (٣) قال : « لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة . »

وعن ذريح في الصحيح (٤) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام صل الجمعة باذان هؤلاء فانهم اشد شىء مواظبة على الوقت . »

وعن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (٥) قال : « سألته عن الزوال يوم الجمعة ما حده ؟ قال اذا قامت الشمس صل الركعتين فاذا زالت الشمس فصل الفريضة ، وما رواه الصدوق عن عبيدالله الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) انه قال : « وقت الجمعة زوال الشمس ووقت صلاة الظهر في السفر زوال الشمس ووقت العصر يوم الجمعة في الحضر نحو من وقت الظهر في غير يوم الجمعة . »

وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٧) قال : « وقت صلاة الجمعة

(١) اللفظ المذكور مطابق لما في الوافي باب (وقت صلاة الجمعة وعصرها) وفي التهذيب ج ١ ص ٢٤٩ والوسائل هكذا « من الامر المضيق . »

٢١. الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة . والراوي في بعض النسخ (ابن مسكان) راجع التهذيب الطبع الحديث ج ٣ ص ١٣ .

(٣) و (٦) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة .

(٤) الوسائل الباب ٣ من الاذان والاقامة

(٥) قرب الاسناد ص ٩٨ وفي الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٧) لم نقف في كتب الحديث على رواية لزراعة بهذا اللفظ وقد أوردها السبزواري في الذخيرة في هذه المسألة في أول مبحث صلاة الجمعة . وفي المقام صحيحة لرُبمى =

يؤم الجمعة ساعة تزول الشمس . .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن عجلان (١) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام اذا كنت شاكاً في الزوال فصل الركعتين واذا استيقنت الزوال فصل الفريضة . »

وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال نزل بها جبرئيل مضيقاً اذا زالت الشمس فصلها . قال قلت اذا زالت الشمس صليت ركعتين ثم صليتها قال فقال أبو عبدالله عليه السلام اما انا اذا زالت الشمس لم ابدأ بشيء قبل المكتوبة . قال القاسم (٣) وكان ابن بكير يصلي الركعتين وهو شاك في الزوال فاذا استيقن الزوال بدأ بالمكتوبة في يوم الجمعة . »

وعن ابن سنان (٤) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام اذا زالت الشمس يوم الجمعة فابدأوا بالمكتوبة . »

وعن الفضيل بن يسار في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٥) قال « ان من الاشياء اشياء موسعة واشياء مضيقة فالصلاة مما وسع فيها تقدم مرة وتؤخر اخرى والجمعة مما ضيق فيها فان وقتها يوم الجمعة ساعة تزول ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها . »

== وهو وثقة لساعة وردت في فروع الكافي ج ١ ص ١٠٧ والتهذيب ج ١ ص ٢٤٨ وفي الوسائل في الباب ٨ من صلاة الجمعة رقم ٨ و٩ ، باللفظ الآتي : « وقت الظهر يوم الجمعة حين تزول الشمس ، ولم يذكرها المصنف (قدس سره) في روايات المسألة فيمكن ان يكون قد حصل تصحيف في السند وتغيير في المتن فجاءت الرواية المذكورة باللفظ المذكور في المتن منسوبة الى زرارة كما في الذخيرة . ولا يخفى ان الرواية المذكورة قد رويت في الكافي مسندة الى ابي عبدالله (ز ع) من طريقين وفي التهذيب موقوفة على سماعة من طريقين ايضاً . وفي الباب روايات اخر دالة على المطلوب لم ينقلها راجع الوافي باب (وقت صلاة الجمعة وعصرها) والوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة رقم ٧ و٤ و٦ و٩ و١٠ وسينقل (قدس سره) الرواية رقم ٩ . (١) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٢) الفروع ج ١ ص ١١٧ وفي الوسائل في الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٣) وهو الراوى عن ابن ابي عمير

وما رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا (١) قال : « قال أبو جعفر عليه السلام وقت صلاة الجمعة يوم الجمعة ساعة تزول الشمس ووقتها في السفر والحضر واحد وهو من المضيق وصلاة العصر يوم الجمعة في وقت الأولى في سائر الأيام . »
وروى فيه أيضاً (٢) قال : « قال أبو جعفر عليه السلام أول وقت الجمعة ساعة تزول الشمس إلى أن تمضي ساعة لحافظ عليها ... الخبر . »

وعن سفيان بن السمط (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاة العصر يوم الجمعة فقال في مثل وقت الظهر في غير يوم الجمعة ، وقال في الفقه الرضوي (٤) : « وقت الجمعة زوال الشمس ووقت الظهر في السفر زوال الشمس ووقت العصر يوم الجمعة في الحضر نحو وقت الظهر في غير يوم الجمعة . »

وروى الشيخ في كتاب المتهجد عن محمد بن مسلم (٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الجمعة قال وقتها إذا زالت الشمس فصل الركعتين قبل الفريضة فإن أبطأت حتى يدخل الوقت هنيئة فابدأ بالفريضة ودع الركعتين حتى تصلبها بعد الفريضة . »

وعن اسماعيل بن عبد الخالق (٦) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الصلاة فقال جعل الله لكل صلاة وقتين إلا الجمعة في السفر والحضر فإنه قال وقتها إذا زالت الشمس وهي في ما سوى الجمعة لكل صلاة وقتان . . الحديث . »

وعن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٧) قال : « أول وقت الجمعة ساعة زول الشمس إلى أن تمضي ساعة لحافظ عليها فإن رسول الله ﷺ قال لا يسأل الله عهد فيها خيراً إلا أعطاه الله . »

وعن حريز (٨) قال : « سمعته يقول أما أنا إذا زالت الشمس يرمي الجمعة

(١) و(٢) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجمعة (٤) ص ١١

بدأت بالفريضة واخرت الركعتين اذا لم اكن صليتهما .

وانت خير بان هذه الاخبار على كثرتها واستفاضتها قد اشتركت في الدلالة على ان أول وقت الجمعة التي هي عبارة عن الخطبتين والركعتين كما تقدم تحقيقه هو الزوال وانه يجب المبادرة اليها فيه حتى ان الركعتين لا تراحمها بل تقدم في وقت الشك في الزوال ومتى تحقق بدىء بالواجب ، وان وقتها مضيق بهذا الوقت يعنى يجب الشروع فيها بعد تحقق الزوال بالانيان بالاذان ثم الخطبتين ثم الركعتين حتى يفرغ لا اتساع فيه كغيرها من الصلوات التي تقبل التأخير عن الأول ، وهي صريحة في بطلان قول الاكثر وابن ادريس فان وقت صلاة العصر في ذلك اليوم هو وقت الظهر في سائر الأيام يعنى بالنسبة الى التطوع ، وقد تكاثرت الاخبار وعليه بنيت هذه الاخبار بان وقت الظهر في سائر الأيام بعد القدمين وان اختزال القدمين من أول الظهر لمكان النافلة كما تقدم تحقيق جميع ذلك في مبحث الأوقات . وانت اذا ضمنت هذه الامور بعضها الى بعض ظهر لك ان وقت الجمعة من أول الزوال الى مضى قدمين ومتى خرج هذا المقدار خرج وقتها ووجب الاتيان بها ظهراً ، ومن هنا ثبت التضيق فيها وعدم الامتداد . ولا ينافى ذلك خبر الساعة فانها تطلق عرفاً على الزمان القليل وهو المراد هنا لا الساعة النجومية او الساعات التي ينقسم اليها النهار .

وظنى ان كلام ابى الصلاح والجعفى يرجعان الى معنى واحد وهو ما دلت عليه هذه الاخبار بالتقريب الذى أوضحناه ، وان ما اوردوه على ابى الصلاح في هذا المقام لا ورود له عليه .

واما ما ذكره المحقق - من أنه لو صح ما ذكره لما جاز التأخير عن الزوال بالنفس الواحد ، وبان النبي ﷺ كان يخطب في الظل الأول فيقول جبرئيل : يا محمد ﷺ قد زالت الشمس فانزل وصل ، وهو دليل على جواز تأخير الصلاة عن الزوال بقدر قول جبرئيل ﷺ ونزوله ودعائه امام الصلاة ولو كان مضيقاً لما

جاز ذلك - فضعفه أظهر من أن يحتاج الى بيان ، لان عبارته في المقام إنما خرجت مخرج التجوز والتوسع لا أن مراده الحصر الحقيقي في ما ذكره بحيث يخل به النفس أو قول جبرئيل ، ومثله في كلام البلغاء والفصحاء وكلام الأئمة (عليهم السلام) أكثر من أن يحصى .

نعم قال في الذخيرة - في رد كلام أبي الصلاح بعد رد كلام المحقق بالضعف - ما لفظه : نعم يمكن دفعه بالأخبار الدالة على جواز ركعتي الزوال بعد دخول وقت الفريضة .

وفيه ان أكثر الأخبار الواردة في ذلك - ومنها ما نقلناه هنا كرواية علي بن جعفر ورواية عبد الله بن عجلان ورواية ابن أبي عمير ورواية محمد بن مسلم ورواية حريز - قد صرحت بتأخير الركعتين متى يقعن الزوال ، مضافاً الى الأخبار الدالة على توقيت الجمعة بالزوال وان وقتها مضيق فيه ، وكذلك الأخبار الدالة على انه لا تطوع وقت الفريضة ، وحينئذ فما دل على جواز الركعتين بعد الزوال لابد من ارتكاب التأويل فيه ، ويمكن حملها على الرخصة في بعض الاوقات فلا ينافي توقيت الجمعة بالزوال كما في سائر الرخص لا ان ذلك يكون وقتاً للركعتين دائماً بحيث يجوز مزاحمة الفريضة بهما .

ومما يدل على ما قلناه ايضاً من عدم مزاحمتها للفريضة زيادة على ما قدناه من الأخبار ما رواه في التهذيب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سألته عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الأذان أو بعده ؟ فقال قبل الأذان » . وعن حسين بن عثمان عن ابن أبي عمير في الصحيح (٢) قال : « حدثني انه سأله عن الركعتين اللتين عند الزوال يوم الجمعة قال فقال اما انا فاذا زالت الشمس بدأت بالفريضة » .

(١) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

١٤٠ - (لو خرج وقت الجمعة وقد تلبس بها) ج ١٠

وبما حققناه في المقام وكشفنا عنه نقاب الابهام يظهر لك ضعف ما ذكره في المدارك ومثله في الذخيرة من أن المسألة قوية الإشكال فانه لا إشكال بحمد الله الملك المتعال بالنظر الى ما سردناه من الأخبار وأوضحناه من البيان الظاهر لاولي الالباب والأفكار .

بقى الكلام هنا في مواضع : الأول - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم - الشيخ وجماعة انه لو خرج الوقت وقد تلبس بها ولو بالتكبير فانه يجب اتمامها جمعة ، واحتجوا عليه بان الوجوب متحقق باستكمال الشرائط فيجب اتمامها . واورد عليه بان جملة الشرائط الوقت فما لم يتحقق لم يتحقق التكليف بالفعل فان التكليف بالفعل يستدعي زماناً يسعه . والظاهر انه لما ذكر اعتبر الشهيد ومن تأخر عنه ادراك ركعة من الوقت لقوله عليه السلام (١) « من أدرك من الوقت ركعة فكأنما أدرك الوقت » .

قال السيد السند في المدارك - بعد قول المصنف (قدس سره) ولو خرج الوقت وهو فيها اتمها جمعة اماماً كان أو مأموماً - اطلاق العبارة يقتضي وجوب اكملها بمجرد التلبس بها في الوقت ولو بالتكبير وبه صرح الشيخ وجماعة ، واحتج عليه في المختار بان الوجوب يتحقق باستكمال الشرائط فيجب اتمامها . ويتوجه عليه ان التكليف بفعل موقت يستدعي زماناً يسعه لامتناع التكليف بالمحال ولا يشرع

(١) لم نقف على الرواية بهذا اللفظ وانما المروى من طريق العامة عنه (ص) هكذا : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » وفي خصوص العصر ايضاً ، وقد ورد في خصوص الصبح ايضاً من الطريقين ، راجع الوسائل الباب ٣٠ من مواقيت الصلاة والحدائق ج ٦ ص ٤٧٥ و ٢٧٧ وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٢ باب (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) وفيه في بعض الطرق « من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة » وفي مجالس ابن الشيخ الطوسي عن ابي هريرة قال « قال رسول الله (ص) : اذا جئتم الى الصلاة ونحن في السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » راجع الوسائل الباب ٤١ من الجماعة .

فعله في خارجه إلا ان يثبت من الشارع شرعية فعله في خارج الوقت ، ومن ثم اعتبر العلامة ومن تأخر عنه ادراك الركعة في الوقت كاليومية لموم قوله « فإن » من ادرك من الوقت ركعة فكمن أدرك الوقت كله ، وهو أولى . انتهى . وحذا حذوه في الذخيرة واختار ما اختاره .

اقول : لا ينبغي ان ما ذكره (قدس سره) وان تبعه من تبعه فيه منظور فيه من وجهين : احدهما - قوله « ويتوجه عليه ان التكليف بفعل موقت ... الى آخره » فانه ينبغي ان يعلم ان هنا مقامين : (الأول) أن يدخل في الصلاة بانياً على امتداد الوقت وسعته ثم يظهر في الاثناء عدم ذلك . (والثاني) ان يعلم قبل الدخول في الصلاة عدم سعة الوقت فهل يجب عليه الدخول فيها والحال هذه أم لا ؟ والظاهر من كلام المصنف (قدس سره) في هذه المقالة انما هو الأول فانه قد صرح بالثاني في المقالة الآتية بعد ذلك ان شاء الله تعالى ، واعتراض الشارح عليه انما يتوجه بناء على الثاني وذلك فانه متى دخل في الصلاة بناء على سعة الوقت واستكمال شرائط الوجوب بحسب نظره كان دخوله مشروعاً غاية الأمر انه انكشف بعد ذلك ضيق الوقت عن اتمامها ، وهذا لا يصلح المانعية عن وجوب الاتمام كما في غير هذا الموضع ومنه ما لو دخل في صلاة الكسوف وصلى بعضاً ثم انجلى الكسوف فان صحيحة زرارة (١) قد صرحت بوجوب اتمام الصلاة وان كان المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو قصر الوقت عنها سقطت لاستحالة التكليف بشئ يقصر وقته عنه ، والجمع بين كلامهم وبين الرواية لا يحصل إلا بالفرق بين الابتداء والاستدامة بمعنى انه لا تكليف بذلك قبل الشروع في الفعل اما لو شرع بناء على سعة الوقت وامتداده ثم ظهر ضيقه عن الاتيان بالصلاة فانه يجب الاتمام كما دلت عليه الصحيحة المذكورة فكذا في ما نحن فيه - وحيث فيجب الاتمام . وقوله في الجواب - ان التكليف بفعل موقت يستدعي زماناً يسعه ... الى آخره - انما يتجه

— ١٤٢ — (لو تيقن أو ظن أن الوقت لا يسع الجمعة) ج ١٠

في ما لو علم ضيق الوقت قبل الدخول فإن التكليف بالدخول والحال كذلك يستلزم ما ذكره ، اما لو لم يعلم بل دخل بانياً على السعة فإنه لا يتوجه عليه هذا الجواب للفرق عندهم بين اصل الدخول وبين الاستدانة كما تقدم التصريح به في مسألة العدد في ما لو انقضض العدد بعد الدخول ولم يبق إلا واحد مثلاً فإنهم اوجبوا عليه الإتمام جمعة .

وثانيهما - قوله : « لعموم قوله من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت كله » فإنه ربما يتسارع الى الفهم أن هذا الخبر من جملة اخبارنا المروية في كتب الأخبار فيجوز الاستناد اليه في إثبات الأحكام الشرعية كما اختاره هنا بقوله بعد ذكر الخبر المذكور « وهو أولى » مع أننا قد قدمنا في مبحث الأوقات أن الظاهر أن هذا الخبر إنما هو من طريق المخالفين . واليه يشير أيضاً كلام السيد المذكور في شرح قول المصنف في مبحث الأوقات « ولو زال المانع فإن أدرك الطهارة وركعة من الفريضة لزمه ادائها » حيث أنه نقل هذا الخبر مرسلًا عن النبي ﷺ ثم آخر عنه ﷺ أيضاً (١) ثم قال ومن طريق الأصحاب ثم نقل رواية الأصابع بن نبانة وموثقة عمار الساباطي (٢) الدالتين على أن من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة ، وقد تقدم منا (٣) تحقيق الكلام في هذا المقام والبحث مع الأصحاب في تعميم الحكم مع اختصاص الأخبار المروية من طريقنا بصلاة الصبح نعم ظاهراً دعوى الاجماع على ما ذكرناه من العموم ، وبه يظهر أن المسألة هنا لا تخلو من الإشكال لعدم النص المعتمد عليه في هذا المجال . والله سبحانه وأولياؤه أعلم بحقيقة الحال .

الثاني - لو تيقن أو غلب على ظنه قبل الدخول أن الوقت لا يسع للجمعة وجبت صلاة الظهر ، صرح به جملة من الأصحاب : منهم المحقق في

(١) و (٣) ج ٦ ص ٢٧٥

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من مواقيت الصلاة

ج ١٠ ﴿ لو تيقن أو ظن ان الوقت لا يسع الجمعة ﴾ - ١٤٣ -

الشرائع وهو ما أشرنا إليه آنفاً من أن المصنف صرح بالثاني في المقالة الآتية .
والسيد السند هنا بناء على اعتراضه على العبارة المتقدمة قال هنا أيضاً بعد ذكره عبارة المصنف المذكورة : هذا بظاهره مناف لما سبق من أن من تلبس بالجمعة في الوقت يجب عليه إتمامها فانه يقتضى بإطلاقه جواز الشروع فيها مع ضيق الوقت واجيب عنه بان الشروع فيها انما يشرع اذا ظن ادراك جميعها ... الى أن قال : ومن ثم ذهب جمع من الأصحاب الى وجوب الدخول في الصلاة متى علم انه يدرك ركعة بعد الخطبتين لعموم « من ادرك ... » بل صرح العلامة في النهاية بوجوب الدخول في الصلاة مع ادراك الخطبتين وتكبيرة الإحرام خاصة وهو بعيد . انتهى أقول : قد قدمنا لك ان مراد المصنف بالعبارة الأولى انما هو من دخل في الصلاة بناء على سعة الوقت يقيناً أو ظناً ، وهذه العبارة صريحاً كما ترى انما هو من علم أو ظن قبل الدخول ضيق الوقت عن الجمعة فانه يجب عليه الصلاة ظهراً ، فموضوع تلك المسألة غير موضوع هذه المسألة ، ويشير الى ذلك كلامه في المعتبر الذي ذكره الشارح في المسألة المتقدمة ، وصورته بتامه هكذا : قال الشيخ اذا انعقدت الجمعة فخرج وقتها ولم يتم أتمها جمعة وبه قال مالك ، وقال الشافعي بقاء الوقت شرط فاذا خرج أتمها ظهراً ، وقال أبو حنيفة تبطل (١) لنا - ان الوجوب تحقق باستكمال الشرائط فيجب إتمامها . انتهى . فان هذا الخلاف انما يترتب على من تيقن له ضيق الوقت بعد الدخول بناء على سعته لا من علم بضيقه اولاً ثم دخل والحال هذه ، فدعوى الشارح منافاة هذا الكلام لما سبق - وان اطلاق عبارته الأولى يقتضى جواز الشروع فيه مع يقينه ضيق الوقت - ليس في محله . وكيف كان فحمل كلامه على ما يندفع به التنافي في عبارتيه أولى وأظهر سيما مع كونه وجهاً واضحاً صحيحاً .
بقى الكلام في ما ذكره المصنف في هذه المقالة - من انه لو تيقن أو ظن عدم سعة الوقت فانه لا يشرع له الجمعة بل يجب أن يصلي ظهراً ، وما أورده

الشارح عليه في ما طوينا ذكره من ان قوله ﷺ ، من أدرك ركعة من الوقت ،
 مصم الجميع ... الى آخر الكلام -

فان فيه (اولا) - ان ظاهر كلام الشارح في المقالة السابقة يعطى منع الدخول مع تيقن سعة الوقت أو ظننها وهو الذى رد به الخبر المذكور هنا حيث قال ثمة : ويشكل بان الواجب الموفت يعتبر وقوعه فى الوقت فمع الشك فيه لا يحصل يقين البراءة بالفعل ... الى آخره ، فانه ظاهر فى عدم جواز الدخول وان تيقن بقاء ركعة بل لا بد من وقت يسع الجميع كما هو ظاهر كلام الشافعى المتقدم .

وثانياً - ما اشرنا اليه آنفاً من ان هذا الخبر لم يثبت وروده من طريقنا (١) فلا يمكن الإعتماد عليه في هذا المحل ولا غيره وان كثر تناقله في كلامهم وتداوله على رؤوس اقلامهم ، وبه يظهر لك ما في هذا الكلام من تكرار هذا الخبر وما يتفرع عليه من الأحكام وما ذكره من التعارض في المقام بالنقض والابرام ، فانه بناء على ما عرفت نفخ في غير ضرام . وبه يتبين ان من ذهب الى وجوب الدخول في الصلاة متى علم إدراك ركعة من الوقت ان استند الى هذا الخبر فقد عرفت ما فيه ، وان استند الى الاجماع كما تقدم نقله عنهم في باب الأوقات فقد عرفت ايضاً ما في باطنه وخافئه .

الثالث - قال المحقق في الشرائع : ولو تيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة . قال السيد السند بعد نقل العبارة المذكورة : الضابط في ذلك تيقن اتساع الوقت للمقدار الواجب من الخطبتين والصلاة دون المسنون منها . قيل وكذا تجب الجمعة مع ظن اتساع الوقت أو الشك في السعة وعدمها لاصالة بقاء الوقت . ويشكل بان الواجب الموقت يعتبر وقوعه في الوقت فمع الشك فيه لا يحصل يقين البراءة بالفعل ، والاستصحاب هنا انما يفيد ظن البقاء وهو غير كاف في ذلك . انتهى .

اقول : العجب منه (قدس سره) وتناقض كلامه في هذا المقام واضطرابه على وجه لا يمكن الاصلاح فيه والالتئام . فان مقتضى كلامه هنا كما سمعت انه لا يشرع الدخول في الصلاة إلا مع تيقن سعة الوقت للخطبة والصلاة وان كانتا مخففتين وجعل ذلك ضابطاً كلياً وقانوناً جلياً ، مع انه صرح في شرح قول المصنف « ولو خرج الوقت وهو فيها اتمها جمعة » بالاكتفاء بادراك ركعة كما قدمنا نقله عنه عملاً بخبر « من أدرك من الوقت ركعة ، ومثله ايضاً في شرح قول المصنف « وان تيقن أو غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك » فانه قال في ما طوينا ذكره من كلامه : واجيب عنه بان المشروع فيها انما يشرع اذا ظن إدراك جميعها لانها لا يشرع فيها القضاء وانما وجب الإكمال مع التلبس بها في الوقت للنهي عن ابطال العمل . وأورد عليه ان قوله « من أدرك من الوقت ركعة » يعم الجميع . واجيب بان هذا الحديث مقيد بقيد يستفاد من خارج وهو كون الوقت صالحاً للفعل للقطع بان ما لا يصلح للفعل يمتنع وقوعه فيه . وفيه نظر فانه ان اريد بصلاحية الوقت للفعل امكان ايقاعه فيه فهو متحقق هنا وان اريد غير ذلك فلا دليل عليه ومن ثم ذهب جمع من الأصحاب ... الى آخر ما تقدم في الموضوع الثاني . وفيه - كما ترى - خروج عن ذلك الضابط الكلي الذي قرره سابقاً من انه لا بد من تيقن اتساع الوقت للمقدار الواجب في صحة الدخول وانه لا يكفي الظن حيث انه هنا بعد أن أجاب عن الخبر بتقييده بهذا الضابط تنظر في ذلك واكتفي بمجرد امكان اتساعه . وبالجمله فان اضطراب كلامه في هذه المقالات الثلاث لا يخفى على المتأمل . واما ما علل به هنا وجوب الاكمال مع التلبس بها في الوقت من النهي عن ابطال العمل فهو ضعيف والحق كما قدمناه وهو انه لا يشرع الدخول فيها إلا مع تيقن سعة الوقت أو ظنه . ثم انه لو ظهر الضيق بعد الدخول والحال هذه فوجوب الاتمام عليه انما هو من حيث ان اشتراط السعة انما هو في الابتداء لا في الاستدامة ، فتي دخل بناء على السعة وجب الاتمام وان كان خارج الوقت لعين ما تقدم في اشتراط العاد وما قدمناه من مسألة صلاة الكسوف ونحو ذلك .

هذا هو التحقيق في المقام وهو الذي يرجع اليه كلام المحقق وغيره من الاعلام فعليه اعتمد ودع عنك فضول الكلام . والله سبحانه واولياؤه اعلم بحقائق الأحكام .
الرابع - لو كان من تجب عليه الجمعة فصلى الظهر والحال هذه فالواجب عليه السعي الى الجمعة فان ادركها وإلا اعاد ظهره ولم يجزئه ما صنع أولاً ، لانه في تلك الحال قد اتى بغير ما هو الواجب عليه والمخاطب به فلا تبرأ ذمته بل يبقى تحت عهدة التكليف الى ان ياتي بالجمعة ان أمكن وإلا فالظهر لتعينها بعد فوات الجمعة . ولا فرق في ذلك بين العمد والنسيان ولا بين ان يظهر في نفس الامر عدم الوجوب ام لا . نعم لو صلى الظهر ناسياً وظهر عدم التمكن من الجمعة فاشكال وظاهر المدارك والذخيرة امكان القول بالاجزاء والصحة .

ولو لم تكن شرائط الجمعة بمجتمعة لكن يرجو اجتماعها قبل خروجه فهل يجوز له تعجيل الظهر والإجتزاء بها وان اقيمت الجمعة بعد ذلك أم يجب الصبر الى ان يظهر الحال ؟ وجهان واستجود في المدارك الثاني ، قال : لان الواجب بالأصل هو الجمعة وانما يشرع فعل الظهر اذا علم عدم التمكن من الجمعة في الوقت . ونحوه في الذخيرة ايضاً . ولقائل أن يقول ان هذا التحليل ربما امكن قلبه فيكون بالدلالة على الاول انسب ، وذلك لان اصاله الجمعة إنما يتم مع اجتماع شرائطها والحال انها حينئذ غير مجتمعة ومشروعية الظهر ظاهرة لانه مخاطب بها في ذلك الوقت فلو أوقعها فيه صححت لذلك وانتظار التمكن وعدمه الى آخر الوقت لا دليل عليه اذ لعله يخترمه الموت في تلك الحال فيكون قد ضيع فرضاً واجباً عليه . والله العالم .

(المطلب الثالث) - في من تجب عليه الجمعة ويراعى فيه شروط تسعة ، والأصل في هذه الشروط الأخبار المتكاثرة عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) :

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : ، ان الله عز وجل فرض في كل سبعة أيام خمساً

ج ١٠ ﴿الآخبار الواردة في من يجب عليه الجمعة﴾ - ١٤٧ -

وثلاثين صلاة : منها - صلاة واجبة على كل مسلم ان يشهدا إلا خمسة : المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي .

وما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام (١) انه قال : « انما فرض الله على الناس من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة : منها - صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ، ووضعها عن تسعة : عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والأعمى ومن كان على رأس فرسخين ، ورواه الكليني في الصحيح أو الحسن (٢) ورواه أيضاً الشيخ الفقيه أبو محمد جعفر بن أحمد ابن علي القمي في كتاب العروس بإسناده عن زرارة (٣) وقال بمعد نقله : وروى مكان « المجنون » « الأعرج » .

ومنها - ما رواه الشيخ عن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) في حديث قال : « الجمعة واجبة على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسة : المرأة والمملوك والمسافر والمريض والصبي » .

ومنها - ما في بعض خطب أمير المؤمنين عليه السلام المروية في الفقيه (٥) وفي المتجهد (٦) وفيها « الجمعة واجبة على كل مؤمن إلا على الصبي والمريض والمجنون والشيخ الكبير والأعمى والمسافر والمرأة والعبد المملوك ومن كان على رأس فرسخين ، أقول : وقد ظهر من هذه الآخبار باعتبار ضم بعضها الى بعض ان الشروط المعتبرة في التكليف بالجمعة تسعة وضم إليها أيضاً المطر لما سيأتي ان شاء الله تعالى فتكون عشرة :

(١) (٢١) و (٤١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة

(٢) مستدرک الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة

(٥) ج ١ ص ٢٧٦ وفي الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة

(٦) ص ٢٦٨ وفي مستدرک الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة . واللفظ فيه هكذا

« الجمعة واجبة على كل مؤمن إلا الصبي والمرأة والعبد والمريض » ، وقد أورد تمام الخطبة في المستدرک عن المصباح في الباب ١٩ من صلاة الجمعة .

١٤٨ - (اعتبار البلوغ والعقل والذكورة والحرية في وجوب الجمعة) ج ١٠

اولها وثانيها - البلوغ والعقل ويجمعهما التكليف . ولا ريب في اشتراطه في هذه الصلاة وغيرها اتفاقاً نصاً وفتوى فلا تجب على المجنون والصبي وان كان مميزاً نعم تصح من المميز تمريناً وتجزئة عن الظاهر . ولو أفاق المجنون في وقت الصلاة خوطب بها خطاباً مراعى ببقاء إلفاقه الى آخر الصلاة .

وثالثها - الذكورة وهي بما ادعى عليها الاجتماع حتى من العامة ايضاً (١) وعلى ذلك تدل الأخبار المتقدمة ، ويخرج بقيد الذكورة المرأة والخنثى .

ويمكن المناقشة في السقوط عن الخنثى لانتفاء ما يدل على اشتراط الذكورة وانما الموجود في الأخبار المتقدمة استثناء المرأة ممن تجب عليه الجمعة ، والخنثى لا يصدق عليها انها امرأة ومن ثم وقع الخلاف فيها ، فقليل بالسقوط عنها للشك في سبب الوجوب واختاره الشهيد ، وقيل بالوجوب عليها لعموم الأوامر خرج من ذلك المرأة بالأخبار المتقدمة فتبقى الخنثى تحت عموم الأوامر . وقربه الشهيد الثاني وربما أورد عليه بان دخول الخنثى في المستثنى منه مشكوك فيه بمعنى انه غير معلوم شمول عموم الأوامر لها .

ويمكن، توجيهه بان اطلاق الأخبار وعمومها انما ينصرف الى الأفراد المتكررة الوقوع الشائعة فانها هي المتبادر الى الذهن من الاطلاق والخنثى فرد نادر بل غايته مجرد القرض .

وبالجملة فظاهر الأخبار المذكورة حيث خص السقوط بالمرأة وهي غير داخله تحت هذا اللفظ هو الوجوب عليها إلا انه بالنظر الى ما ذكرنا من التقريب في عدم دخولها ايضاً في المستثنى منه يقرب السقوط عنها ، وبه يظهر ان المسألة غير خالية من شوب الإشكال .

ورابعها - الحرية فلا تجب على العبد باتفاق الاصحاب نقله جملة منهم كالحقق في المعبر والعلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى ، ولا فرق في ذلك بين القن

(١) المغنى ج ٢ ص ٣٢٧ والبدية ج ١ ص ١٤٣ والبدائع ج ١ ص ٢٦٢ .

والمدير والمكاتب الذى لم يؤد شيئاً لصديق المملوك على جميع هذه الأفراد .
وإنما الخلاف والإشكال فى المبعوض اذا هياه مولاة وافقة الجمعة فى نوبته
فالمشهور سقوط الوجوب عنه وذهب الشيخ فى المبسوط الى وجوبها عليه .

وهذا الخلاف راجع الى ما تقدم فى الخشى فان الأخبار هنا إنما دلت على
استثناء العبد والمملوك من تجب عليه الجمعة وهذا العنوان لا يصدق على المبعوض
وحينئذ فلا تسقط عنه الجمعة لدخوله تحت عموم الخطاب وعدم المسقط فى هذا
الباب . واشترائط الحرية غير معلوم من الأخبار ليقال بعدم حصول الشرط
المذكور فيه فيسقط عنه . وبه يظهر قوة مذهب الشيخ فى المبسوط ولذلك استحسنته
فى المدارك وكذا فى الذخيرة ، وهو كذلك لما عرفت .

وهل تجب الجمعة على المملوك لو أمره مولاة ؟ فيه إشكال ينشأ من اطلاق
الأخبار بالسقوط ، ومن ان الظاهر ان الوجه فى السقوط انما هو رعاية لحق مولاة
فتى أمره زال المانع .

وخامسها - الحضر فلا تجب الجمعة على المسافر اتفاقاً ، نقله الفاضلان والشهيد
والمشهور ان المراد به السفر الشرعى الموجب للقصر وعلى هذا فتجب الجمعة على
ناوى الإقامة عشرأ والمقيم فى بلد ثلاثين يوماً ، ونقل فى المنتهى الإجماع عليه . وكذا
تجب على كثير السفر والعاصى به كما صرح به الشهيد فى الذكرى وغيره فى غيره
وقال فى المنتهى : لم أقف على قول لعلنا باشرائط الطاعة فى السفر اسقوط الجمعة
ثم قرب الاشتراط ، قال بعض مشايخنا : والمسألة لا تخلو من الإشكال وان كان
ما قر به قريباً .

ومن حصل فى أحد مواضع التخير فالظاهر عدم وجوب الجمعة عليه كما
استظهره جملة من مشايخنا لعدم ادلة المسافر وشمولها له وان جاز له الاتمام بدليل
من خارج ، ونقل عن العلامة فى التذكرة القول بالوجوب ، وقيل بالتخير بين
الفعل وتركه وهو اختيار الشهيد فى الدروس .

١٥٠ - (اعتبار السلامة من العمى والمرض في وجوب الجمعة) ج ١٠

وسادسها وسابعها - السلامة من العمى والمرض ونقل الفاضلان وغيرهما عليه اتفاق الأصحاب مضافا الى ما دل على ذلك من الاخبار المتقدمة ، ولا ينافيه سقوط الأعمى من اخبار الخمسة لامكان دخوله في المريض المذكور فيها ، على ان غاية ما تدل عليه هو الإطلاق بالنسبة الى الوجوب عليه وعدمه وهو مقيد بالاخبار الاخر من قبيل حمل المطلق على المقيد .

واطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق في العمى والمرض بين ما يشق معها الحضور وعدمه ، وبهذا التعميم صرح العلامة في التذكرة على ما نقل عنه ، واعتبر شيخنا الشهيد الثانى فيهما تعذر الحضور او المشقة التى لا يتحمل مثلها عادة أو خوف زيادة المرض . وهو تقييد للنص بغير دليل .

واعلم ان الشيخ قد عد في جملة من كتبه العرج ايضا وجعله من جملة الاعذار المانعة من السعى الى الجمعة وكذا العلامة في بعض كتبه حتى انه قال في المنتهى انه مذهب علمائنا أجمع لأنه معذور بالعرج لحصول المشقة في حقه ولأنه مريض فسقطت عنه . ولا يخفى ما فى التعليلين المذكورين من الوهن . وقيدته في التذكرة بالعرج البالغ حد الاقعاد ونقل اجماع الأصحاب عليه .

ولم يذكره المفيد ولا المرتضى في جملة الاعذار إلا ان المرتضى في المصباح - على ما نقله عنه في الاعتبار والذكرى - قال : وقد روى ان العرج عذر .

قال في الاعتبار : فان كان يريد به المقعد فهو اعذر من المريض والكبير لانه ممنوع من السعى فلا يتناوله الأمر بالسعى وان لم يرد ذلك فهو في حيز المنع .

اقول : هذا الكلام من المحقق لا يخلو من غرابة فان المرتضى (قدس سره) انما نسب ذلك الى الرواية فتفصيله هذا وجعله ما عدا المقعد في حيز المنع ان قصد به الرد على المرتضى فهو ليس فى محله لان المرتضى لم يذكر ذلك فتوى منه ، وان قصد الرد على الرواية فهو يرجع الى الرد على الامام وهو كما ترى . نعم لو طعن في الخبر بالارسال وعدم ثبوته لكان فى محله .

ج ١٠ ﴿ اعتبار عدم الشيخوخة والمطر في وجوب الجمعة ﴾ - ١٥١ -

ويعضد ما ذكره المرتضى (قدس سره) من الرواية ما تقدم نقله من كتاب العروس من الرواية المرسلة ايضا (١) .
والظاهر - كما اختاره في التذكرة والذكرى - هو وجوب الحضور عليه مع الامكان لعموم ادلة الوجوب وعدم وجود ما يصلح للتخصيص سوى هاتين المرسلتين والظاهر انهما لا يملكان قوة في تخصيص الأدلة الدالة على شمول الوجوب لهذا الفرد سيما مع كونه الأوفق بالإحتياط .

وثانها - الكبير والشيخوخة والظاهر ان المراد من يشق عليه الحضور من جهة كبر السن وبلوغه حد الشيخوخة ، قال في المنتهى : ولا تجب على الشيخ الكبير وهو مذهب علمائنا . وقيد في القواعد بالبالغ حد العجز أو المشقة الشديدة ، ونحوه في الروض ايضا . وبعض الأصحاب عبر هنا بالهم كما في الشرائع وهو بكسر الهاء الشيخ الفاني ، وبعضهم عبر بالكبير المزمّن كما في الارشاد ، قال في الروض بحيث يعجز عن السعي اليها أو تحصل له مشقة لا تتحمل عادة . والكل تقييد للنص من غير دليل فان النصوص مطلقة مترتبة على صدق الكبر كما في صحيحة زرارة (٢) او باضافة الشيخوخة كما في رواية الخطبة .

وتاسعها - المطر قال في التذكرة انه لا خلاف فيه بين جملة العلماء . ويدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : لا بأس ان تترك الجمعة في المطر .

والحق العلامة ومن تأخر عنه بالمطر الوحل والحر والبرد الشديدين اذا خاف الضرر معها ، ولا بأس به تفصيلاً من لزوم الحرج المنفي بالآية والرواية (٤) واما ما لم يخف معه الضرر فيشكل الحاقه بالمطر لعدم صدقه عليهما .

(١) و (٢) ص ١٤٧

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجمعة . واللفظ في كتب الحديث تدع ، بدل

(٤) ج ١ ص ١٥١

« تترك » .

— ١٥٢ — ((اعتبار عدم البعد باكثر من فرسخين في وجوب الجمعة)) ج ١٠

والحق به في الروض احتراق الخبز وفساد الطعام وغيره ، قال في المدارك وينبغي تقييده بالمضر فوته . وعندى فيه نظر .
وبالجملة فالظاهر عدم الترك إلا بما ورد به النص من تلك الاعذار إلا مع خوف الضرر الشديد ولا سيما للامام .

وقال في المعتبر : قال علم الهدى وروى ان من يخاف على نفسه ظملاً أو ماله فهو معذور وكذا من كان متشاعلاً بجهاز ميت أو تحليل والد ومن يجرى مجراه من ذوى الحرمات الاكيدة يسعه التأخر .

وعاشرها - عدم البعد باكثر من فرسخين ، وقد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في تحديد البعد المقتضى لسقوط السعي الى الجمعة ، فالمشهور ان حده ان يكون ازيد من فرسخين واليه ذهب الشيوخ والسيد المرتضى وأبو الصلاح وسار وابن ادريس والفاضلان . وقال الشيخ أبو جعفر ابن بابويه في المنقح : وضعها الله تعالى عن تسعة ... الى ان قال ومن كان على رأس فرسخين . ورواه في من لا يحضره الفقيه (١) وذكره في كتاب الامالى في وصف دين الامامية ، وهو قول ابن حمزة . وهو ظاهر في السقوط عن من كان على رأس فرسخين فلا يجب إلا على من نقص عن الفرسخين ، والأول صريح في الوجوب على من كان على رأس فرسخين وانما تسقط بالزيادة عنهما فتدافع القولين ظاهر .

وقال ابن ابي عقيل : ومن كان خارجاً من مصر أو قرية اذا غدا من أهله بعد ما يصلي الغداة فيدرك الجمعة مع الامام فأتيا الجمعة عليه فرض وان لم يدركها اذا غدا اليها بعد صلاة الغداة فلا الجمعة عليه .

وقال ابن الجنيد : وجوب السعي اليها على من سمع النداء بها أو كان يصل الى منزله اذا راح منها قبل خروج نهار يومه . وهو يناسب قوله ابن ابي عقيل .
ويدل على الأول ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن عن محمد بن

ج ١٠ (اعتبار عدم البعد بالكثير من فرسخين في وجوب الجمعة) - ١٥٣ -

مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « تجب الجمعة على من كان منها على رأس فرسخين ، وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم أيضاً (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال تجب على كل من كان منها على رأس فرسخين فان زاد على ذلك فليس عليه شيء » ، وروى هذه الرواية في المعتبر (٣) والذكرى عن محمد بن مسلم وحريز عن الصادق عليه السلام .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (٤) انه قال : « تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين اذا كان الامام عدلاً » .

ويدل على الثاني ما تقدم في صحيحة زرارة ورواية خطبة امير المؤمنين عليه السلام (٥) حيث جعل فيها من كان على رأس فرسخين من الاعذار الموجبة لسقوطها .

ويدل على القولين الاخيرين صحيحة زرارة (٦) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام الجمعة واجبة على من اذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة ، وكان رسول الله ﷺ انما يصلي العصر في وقت الظهر في سائر الايام كي اذا قضاوا الصلاة مع رسول الله ﷺ رجعوا الى رحلهم قبل الليل وذلك سنة الى يوم القيامة » .

واجاب عن هذه الرواية في الذكرى بالحمل على الفرسخين جميعاً . واجاب الشيخ عنها بالحمل على الاستحباب . واليه مال في المدارك وتبعه جملة من تأخر عنه بقى الكلام في التعارض بين اخبار القولين المتقدمين ، وجملة من الاصحاب قد ذكروا للجمع بينهما وجهين (احدهما) ان يكون المراد بمن كان على رأس فرسخين في اخبار السقوط يعنى ازيد من فرسخين فاطلق رأس فرسخين على ما فيه زيادة يسيرة ، قيل : ويؤيده ان الغالب حصول العلم بكون المسافة فرسخين عند العلم بكونها ازيد من غير انفكاك بينهما فان العلم بمقدار الفرسخين من غير زيادة نادر جداً . و (ثانيهما) حمل الوجوب في ما دل على الوجوب في الفرسخين على الاستحباب

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة

(٣) ص ٢٠٥ وفي الذكرى التنبيه العاشر من تنبيهات الامر الرابع من الشرط الثالث

(٥) ص ١٤٧

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة

— ١٥٤ — (هل تجزى الجمعة من المكلف الذكر الذي لا تجب عليه؟) ج ١٠

المؤكد . قيل ويرجح الأول كثرة الأخبار والشهرة وعموم الآية .
أقول : لا يخفى أن هذا الخلاف قليل الجدوى فإن محل الخلاف هو الحصول على رأس فرسخين بلا زيادة ولا نقصان ولا ريب أنه نادر جداً . والاحتياط ظاهر .
وتمام تحقيق الكلام في هذا المطلب يتوقف على بسطه في مقامين :
المقام الأول - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن من لا تلزمه الجمعة من المكلفين المذكور إذا حضر موضع الجمعة جاز له فعلها تبعاً واجزأته عن الظهر ، واحتزوا بالمكلفين عن العصبى والمجنون فإنها لا تجب عليهما ولا تنعقد بهما لعدم التكليف في حقهما ، وبالذكر عن المرأة فلا تجب عليها أيضاً وإن حضرت وإنما الكلام هنا في ما عدا ذلك .

وظاهر كلامهم الإجماع على الحكم المذكور ، قال في المنتهى : لا خلاف في أن العبد والمسافر إذا صليا الجمعة اجزأتها عن الظهر . وحكى نحو ذلك في البعيد ، وقال في المريض : لو حضر وجبت عليه وانعقدت به وهو قول أكثر أهل العلم . وقال في الأعرج : لو حضر وجبت عليه وانعقدت به بلا خلاف . وعنه أيضاً في التذكرة أنه قال لو حضر المريض والمحبوس بعذر المطر والخوف وجبت عليهما وانعقدت بهما إجماعاً . وقال في النهاية من لا تلزمه الجمعة إذا حضرها وصلها وانعقدت جمعة واجزأته . وعالله بتعليل ضعيف .

ويدل على الحكم المذكور ما رواه الشيخ عن حفص بن غياث (١) قال : سمعت بعض مواليمهم يسأل ابن أبي ليلى عن الجمعة هل تجب على المرأة والعبد والمسافر؟ فقال ابن أبي ليلى لا تجب الجمعة على واحد منهم ولا الخائف . فقال الرجل فما تقول إن حضر واحد منهم الجمعة مع الإمام فصلها معه هل تجزئه تلك الصلاة عن ظهر يومه؟ فقال نعم . فقال له الرجل وكيف يجزى؟ ما لم يفرضه الله عليه عما فرضه الله عليه وقد قلت إن الجمعة لا تجب عليه ومن لم تجب الجمعة عليه فالفرض عليه

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٥١ وفي الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجمعة

ج ١٠ (هل تجزى الجمعة من المكلف الذكر الذي لا ثجب عليه؟) - ١٥٥ -

أن يصلي أربعاً ، ويلزمك فيه معنى أن الله فرض عليه أربعاً فكيف اجزأ عنه ركعتان؟ مع ما يلزمك أن من دخل في ما لم يفرضه الله عليه لم يجزى عنه بما فرض الله عليه؟ فما كان عند ابن أبي ليلى فيها جواب وطلب إليه أن يفسرها له فابى ثم سأله أنا عن ذلك ففسرها لي فقال : الجواب عن ذلك أن الله عز وجل فرض على جميع المؤمنين والمؤمنات ورخص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتوها فلما حضروها سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الأول فمن أجل ذلك اجزأ عنهم . فقلت عن من هذا؟ فقال عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام ، وهذه الرواية كما ترى صريحة في دخول المرأة في الحكم المذكور خلافا لما هو المتكرر في كلامهم والمشهور كما سيأتي تحقيقه .

ونحوها أيضاً صحيحة أبي همام عن أبي الحسن عليه السلام (١) أنه قال : « إذا صلت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها وإن صلت في المسجد أربعاً نقصت صلاتها ، لتصل في بيتها أربعاً أفضل » .

والتقريب فيها أن نقص الصلاة بالصاد المهملة يقتضي اجزائها في الجملة وكذا قوله « لتصل في بيتها أفضل » نعم لو كانت بالضاد المعجمة انتفت دلالتها على الإجزاء بل دلت على نقيضه .

وربما أشكل ذلك نظراً إلى ما دلت عليه الأخبار المتقدمة من سقوط الجمعة عن هؤلاء المعدودين وبها خصت الآية وعموم الأخبار الدالة على وجوب الجمعة عليهم لو لا هذه الأخبار ، فالقول بعود الوجوب عليهم بعد الحضور يحتاج إلى دليل قاطع ، والرواية الأولى من هاتين الروایتين ضعيفة السند بالراوى والمنقول عنه فلا تقوم حجة في تخصيص الأخبار المذكورة الدالة على السقوط ، والثانية وإن كانت صحيحة إلا أنها أخص من المدعى ، ومن ثم استشكل في المدارك ومثله الفاضل الخراساني في المسألة . نعم لو ثبت الإجماع المدعى في المقام تم البحث إلا

انك قد عرفت ما في دعوى هذه الاجماع من المجازفات .

لكن قد ورد ما يعضد هذين الخبرين بالنسبة الى المسافر ايضاً كما رواه الصدوق في كتاب الامالى في المجلس الثالث بسنده عن الباقر عليه السلام (١) قال : « اما مسافر صلى الجمعة رغبة فيها وجباً لها اعطاه الله اجر مائة جمعة للمقيم ، ورواه في كتاب ثواب الأعمال في الموثق عن سماعة عن الصادق عن ابيه (عليهما السلام) مثله (٢) وفيه تأييد ظاهر للقول بالوجوب وان كان اخص من المدعى ايضاً .

والاحتياط يقتضى اما عدم حضور هؤلاء موضع الجمعة أو الجمع بين الفرضين احتياطاً ان حضروا .

المقام الثانى - الظاهر انه لا خلاف بينهم في انعقاد الجمعة بما عدا المرأة والعبد والمسافر اما هؤلاء او واحد منهم لو كان من جملة العدد الذى هو شرط الوجوب وهو السبعة أو الخمسة فهل تنعقد الجمعة به ويحصل شرط الوجوب أم لا ؟ أما المرأة فالظاهر انه لا خلاف في عدم انعقاد الجمعة بها وانما الخلاف في الوجوب عليها لو حضرت وعدمه .

والذى يدل على الحكم الاول مضافاً الى الاجماع المذكور الاخبار ، ففي صحيحة زرارة أو حسنته (٣) « لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط ، والرهط - على ما في الصحاح - ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة وفي صحيحة منصور (٤) « يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة لا أقل ، والقوم - على ما ذكره في الصحاح - الرجال دون النساء .

وقوله عليه السلام في الثالثة (٥) « جمعوا اذا كانوا خمسة نفر ، قال في الصحاح :

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة وقوله « خمسة لا أقل » نقل بالمعنى كما يظهر

بالرجوع الى ص ٧٣ (٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة رقم ٦

ج ١٠ (هل يجب الجمعة على المرأة اذا حضرت موضعها؟) - ١٥٧ -

النفر بالتحريك عدة رجال من ثلاثة الى عشرة .
وهذه الاخبار كما ترى بالنظر الى ما نقلناه من كلام أهل اللغة متطابقة الدلالة على ان العدد المشترط في الجمعة لا بد أن يكونوا من الرجال .

وأما الكلام بالنسبة الى الحكم الثاني فظاهر الشيخين في المقنعة والنهاية هو الوجوب على المرأة لو حضرت ، قال في المقنعة : وهؤلاء الذين وضع الله عنهم الجمعة متى حضروها لزمهم الدخول فيها وان يصلوها كغيرهم ويلزمهم استماع الخطبة وصلاة ركعتين ، ومتى لم يحضروها لم يجب عليهم وكان عليهم الصلاة أربع ركعات كقصرهم في سائر الايام . ومقتضاه كما ترى وجوبها على الجميع مع الحضور من غير استثناء . واستدل عليه الشيخ في التهذيب برواية حفص المتقدمة ، ونحوه في النهاية . وبه صرح ابن ادریس فقال بوجوبها على المرأة عند الحضور غير انها لا تحسب من العدد ، وتدل عليه رواية حفص المتقدمة .

وقال في المبسوط : اقسام الناس في الجمعة خمسة : من يجب عليه وتنعقد به وهو الذكر الحر البالغ العاقل الصحيح السليم من العمى والعرج والشيخوخة التي لا حراك معها الحاضر ومن يحكمه ، ومن لا يجب عليه ولا تنعقد به وهو الصبي والمجنون والعبد والمسافر والمرأة لكن يجوز لهم فعلها إلا المجنون ، ومن تنعقد به ولا يجب عليه وهو المريض والاعمى والاعرج ومن كان على رأس اكثر من فرسخين ، ومن يجب عليه ولا تنعقد به وهو الكافر لانه مخاطب بالفروع عندنا . والظاهر كما ذكره بعض الاصحاب - ان مراده بنفي الوجوب في موضع جواز الفعل نفي الوجوب العيني لان الجمعة لا تقع مندوبة اجماعاً .

وقطع المحقق في المعتبر بعدم الوجوب على المرأة حيث قال : ان وجوب الجمعة عليها مخالف لما عليه اتفاق فقهاء الامصار . وطعن في رواية حفص المتقدمة بضعف حفص وجهالة المروي عنه . وظهره عدم جواز الفعل ايضاً .
قال في المدارك : وهو متجه لولا رواية ابن مام المتقدمة . ثم قال (قدس سره)

— ١٥٨ — (هل تنعقد الجمعة بالعبد والمسافر؟) ج ١٠

والحق ان الوجوب العيني منتف قطعاً بالنسبة الى كل من سقط عنه الحضور واما الوجوب التخييري فهو تابع لجواز الفعل فمضى ثبت الجواز ثبت الوجوب ومتى انتهى انتهى . انتهى .

أقول : لا يخفى ان ظاهر كلمة الاصحاب وكذا ظاهر رواية حفص المتقدمة انما هو الوجوب العيني بعد الحضور لان ظاهر الجميع هو ان الساقط عن هؤلاء انما هو السعي فمضى تكلفوه وحضروا صار الوجوب عينياً وتعين عليهم الصلاة جمعة ، وهذا الوجوب التخييري الذي اختاره لا اعرف له وجهاً ، نعم يبقى الكلام في الافراد المختلف فيها وهو امر آخر .

وبما ذكرنا ظهر أن حكم المرأة عدم انعقاد الجمعة بها وان وجبت عليها بالحضور كما ذكره الشيخان وابن ادریس .

ويعضد ذلك ما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام (١) قال : سألته عن النساء هل عليهن من صلاة العيدين وصلاة الجمعة ما على الرجال ؟ قال نعم ، والظاهر حمله على الحضور في موضع الجمعة جمعاً بينه وبين الأخبار الدالة على السقوط عنها .

وانت خير بان هذه الرواية مع ضمها الى روايتي حفص وابي همام المتقدمتين لا تقصر عن تخصيص تلك الأخبار الدالة على السقوط ، وتؤيدها رواية المجالس المتقدمة وان كانت بخصوص المسافر .

ولما العبد والمسافر لو حضرا فقال الشيخ في الخلاف والمحقق في المهتبر وابن ادریس انها تنعقد بهما لأن ما دل على اعتبار العدد مطلق فيتناولهما كما يتناول غيرهما . وهو جيد إلا انه لا يتم في ما اذا كان العدد منحصراً في المسافرين وان زعمه شيخنا الشهيد لما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في المقام .

وذهب جمع من الاصحاب : منهم - الشيخ في المبسوط كما تقدم في عبارته وابن

(١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجمعة

حمزة والعلامة في بعض كتبه الى انها لا تنعقد بهما ، لانها ليسا من أهل فرض الجمعة كالصبي ، ولان الجمعة انما تصح من المسافر تبعاً لغيره فكيف يكون متبوعاً ؟ ولانه لو جاز ذلك لجاز انعقادها بالمسافرين وان لم يكن معهم حاضر .

واجيب بان الفرق بينهما وبين الصبي عدم التكليف في الصبي دون المسافر والعبد ، وبمنع التبعية للحاضر ، والإلتزام بانعقادها بجماعة المسافرين .

وفيه نظر كما اشرنا اليه . نعم يمكن منع الملازمة بجواز ذلك مع المنع من انعقادها بجماعة المسافرين وهذا هو المفهوم من الاخبار . واما ما ذكره في الذكرى - من ان الظاهر ان الاتفاق واقع على صحتها بجماعة المسافرين واجزائها عن الظهر - فان ظاهر الاخبار منعه لاستفادتها بان المسافر فرضه في السفر انما هو الظهر دون الجمعة :

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قال لنا صلوا في السفر صلاة الجمعة جماعة بغير خطبة » .

وعنه في الصحيح ايضاً (٢) قال : « سألت عن صلاة الجمعة في السفر قال تصنعون كما تصنعون في الظهر ولا يجهر الامام فيها بالقراءة وانما يجهر اذا كانت خطبة » .

وعن جميل في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر قال تصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر ولا يجهر الامام انما يجهر اذا كانت خطبة » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن ربيع بن عبدالله وفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) انه قال : « ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اضحى ، ورواه البرقي في المحاسن بسنده عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) ورواه بسند آخر عن ربيع

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٧٣ من القراءة في الصلاة

(٤) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجمعة

(٥) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة

١٦٠ - (حرمة السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبل الصلاة) ج ١٠

عن أبي عبد الله عليه السلام (١).

الى غير ذلك من الأخبار الصريحة في أن فرض المسافر انما هو الظهر ، وحيث أن ادعاء من انعقادها بالمسافرين مردود بهذه الأخبار . نعم لما دل خبر حفص على أنه مع حضور المسافر لموضع الجمعة المنعقدة بالحاضرين تجب عليه صلاة الجمعة وكذا خبر كتاب المجالس وجب القول بالصحة في الموضع المذكور سواء كان الجاضر اماماً أو مأموماً فإنه تجب عليه الصلاة كذلك وتنعقد به على القول بذلك كما هو الأظهر .

وبما ذكرنا ظهر الوجوب على المرأة والعبد والمسافر لو حضروا وهو مورد رواية حفص المتقدمة ، فيكون الاجزاء في غيرهم بطريق أولى لأنه متى ثبت ذلك في محل الخلاف ففي ما لم يحصل فيه خلاف سبباً مع ادعاء العلامة في ما قدمنا نقله عنه الاجماع على الصحة والاجزاء عن الظهر بطريق أولى . وقد اشتمل النص المذكور على تعليل حكمة الوجوب بما يوجب اطراؤه في الباقي .

ثم انه مما يدل على بطلان ما نقله في الذكرى من الاتفاق على الانعقاد بجماعة المسافرين ما صرح به الشيخ في المبسوط حيث قال : والمسافر يجوز ان يصلي الجمعة بالمقيمين وان لم يكن واجباً عليه إلا انه لا يصح منه ذلك إلا اذا أتى بالخطبتين ويكون العدد قد تم بغيره . حيث انه اشترط في صحة صلاته مع كونه مسافراً ان يتم العدد بغيره من الحاضرين . وبالجملة فان كلام شيخنا المذكور المشار اليه هنا لا يخلو من غفلة . والله العالم .

(المطلب الرابع) في الواجب والكلام فيه ينتظم في مسائل (الأولى) الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في تحريم السفر يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة ، ونقل الاجماع على ذلك جماعة : منهم - العلامة في المنتهى والتذكرة واليه ذهب اكثر العامة (٢) .

ج ١٠ ﴿ حرمة السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبل الصلاة ﴾ — ١٦١ —

واستدل عليه في التذكرة بقوله عليه السلام (١) « من سافر من دار اقامته يوم الجمعة دعت عليه الملائكة لا يصحب في سفره ولا يعان على حاجته » قال : والوعيد لا يترتب على المباح .

اقول : لا يخفى على من راجع الأخبار ما وقع لهم (عليهم السلام) من التأكيد في المكروهات بما يكاد يلحقها بالمحرمات وفي المستحبات بما يكاد يدخلها في حيز الواجبات . هذا مع تسليم ثبوت الخبر المذكور .

ثم انهم استدلوا على ذلك ايضاً بان ذمته مشغولة بالفرض والسفر مستلزم للإخلال به فلا يكون سائغاً .

وفيه ان صحة هذا الدليل مبينة على ان الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص وهو بما لم يحم عليه دليل بل الأدلة على خلافه واضحة السبيل كما اوضحناه في بعض المباحث المتقدمة .

واورد عليه ايضاً انه على هذا التقدير يلزم من تحريم السفر عدم تحريمه وكل ما أدى وجوده الى عدمه فهو باطل ، اما الملازمة فلانه لا مقتضى لتحريم السفر إلا استلزامه لفوات الجمعة كما هو المفروض ، ومتى حرم السفر لم تسقط الجمعة كما تقدم فلا يحرم السفر لانتهاء المقتضى ، واما بطلان اللازم فظاهر . كذا ذكره في المدارك .

وفيه ان هذا الايراد يختص بصورة امكان الجمعة في الطريق كما ذكره جده في كتاب الروض لا تحريم السفر مطلقاً كما ذكره حيث قال في الروض : ولا فرق في التحريم بين أن يكون بين يديه جمعة اخرى يمكن ادراكها في الوقت وعدمه لاطلاق النهي مع احتمال عدم التحريم في الاول لحصول الغرض . ويضعف بان السفر ان ساغ أو جب القصر فتسقط الجمعة حينئذ فيؤدي الى سقوطها فيحرم فلا تسقط عنه فيؤدي التحريم الى عدمه وهو دور . انتهى .

— ١٦٢ — ﴿ حرمة السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبل الصلاة ﴾ ج ١٠

وبالجملة فان كلام السيد (قدس سره) وايراده ما ذكره على تحريم السفر مطلقاً خلاف ما صرح به غيره كما سمعت من كلام جده ، فانهم انما اوردوا ذلك على من جاز السفر اذا كان بين يدي المسافر جمعة يدركها قبل فوات الوقت كما هو ظاهر سوق الكلام المذكور ..

هذا وقد اجاب الفاضل الخراساني في الذخيرة عن الايراد المذكور باننا لانسلم ان علة حرمة السفر استلزام السفر للفوات ولا ان علتها حصول الفوات في الواقع أو على تقدير السفر بل علة حرمة السفر استلزام جوازه لجواز تفويت الواجب وجواز تفويت الواجب منتف فيكون ملزومه وهو جواز السفر منتفياً لحرمة السفر ليست مستلزومة لانتفاء العلة المقتضية لحرمة . انتهى .

وكلامه هذا متجه على تقدير ما اختاره في مسألة استلزام الأمر بالشئ النهي عن ضده الخاص من القول بذلك ، اما على ما اخترناه وهو اختيار جملة من المحققين : منهم - شيخنا الشهيد الثاني وسبطه صاحب المدارك وغيرهما فلا وجه له وبالجملة فان المسألة خالية من النص الصريح في ذلك والركون الى التعليقات العقلية قد عرفت ما فيه في غير موضع مما تقدم .

نعم يمكن الاستدلال على ذلك بفحوى قوله تعالى : « وذروا البيع » (١) والتقريب ان الظاهر ان النهي عن البيع انما وقع لمنافاته السعي الى الجمعة كما يشعر به التحليل المستفاد من قوله سبحانه : « ذلكم خير لكم » (٢) فيكون السفر المنافي كذلك ايضاً .

ويعضد ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « اذا أردت الشخص في يوم عيد فانفجر الصبح وانت في البلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد » واذا حرم السفر الموجب لتفويت صلاة العيد

(١) و (٢) سورة الجمعة الآية ٩ .

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة العيد

ج ١٠ ﴿ حرمة السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبل الصلاة ﴾ - ١٦٣ -

حرم السفر الموجب لتفويت صلاة الجمعة بطريق اولي .
ويؤكدده ايضاً قول امير المؤمنين عليه السلام في كتابه للحارث الهمداني على ما نقله
الرضي (قدس سره) في كتاب نهج البلاغة (١) : « لا تسافر في يوم الجمعة حتى تشهد
الصلاة إلا ناضلاً في سبيل الله أو في أمر تعذربه » وأصل المناضلة المراماة يقال
ناضله اذا راماه (٢) والمراد هنا الجهاد والحرب في سبيل الله .
وما رواه الكفعمي في كتاب المصباح (٣) عن الرضا عليه السلام قال : « ما يؤمن
من سافر يوم الجمعة قبل الصلاة ان لا يحفظه الله تعالى في سفره ولا يخلفه في أهله
ولا يرزقه من فضله » .

وما رواه في الفقيه والخصال عن السري عن ابي الحسن علي بن محمد (عليهما
السلام) (٤) قال : « يكره السفر والسعي في الحوائج يوم الجمعة بكرة من أجل الصلاة
فاما بعد الصلاة فجاز يتبرك به » بحمل الكراهة فيها على التحريم كما هو شائع في
الأخبار بقرينة خبري المصباح ونهج البلاغة ، والاطلاق في يوم الجمعة محمول
على ما بعد الزوال مع احتمال العموم ايضاً وان كان المشهور الكراهة بالمعنى
الاصطلاحي الاصولي في اليوم .

ومما يزيد ذلك تأكيداً ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في رسالة اكمال الجمعة كما
نقله عنه في كتاب البحار (٥) قال : وعن النبي صلى الله عليه وآله « من سافر يوم الجمعة دعا

(١) ج ٣ ص ١٤٣ مطبعة الاستقامة وبهامشه شرح محمد عبده .

(٢) قال المجلسي في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٧٢٦ بعد نقل الخبر : بيان - فاصلاً
أي شاخصاً قال تعالى « فلما فصلت العير » فضبطه بالفاء والصاد المهملة كما في نهج البلاغة
ج ٣ ص ١٤٣ المطبوع بمطبعة الاستقامة حيث ضبط كذلك وقال المعلق في الهامش :
أي خارجاً ذاهباً . (٣) ص ١٨٤

(٤) الوسائل الباب ٥٢ من صلاة الجمعة

(٥) ج ١٨ الصلاة ص ٧٣١ وفي المستدرک في الباب ٤٤ من صلاة الجمعة الى قوله :
« ولا تقضى له حاجة » .

— ١٦٤ — (هل يترخص المسافر الذي يفوت بسفره الاشتغال بالواجب؟) ج ١٠

عليه مسكاه ان لا يصاحب في سفره ولا تقضى له حاجة ، قال : وجاء رجل الى سعيد بن المسيب يوم الجمعة يودعه فقال لا تعجل حتى تصلى فقال اذن تقوتني اصحابي ثم عجل فكان سعيد يسأل عنه حتى قدم قوم فاخبروه ان رجله انكسرت فقال سعيد اني كنت لاظن ان يصيبه ذلك . وروى ان صياداً كان يخرج في يوم الجمعة لا يمنعه مكان الجمعة من الخروج نخسف به ويبخلته فخرج الناس وقد ذهبت بغلته في الأرض فلم يبق منها إلا اذناها وذنبها . وروى ان قوماً خرجوا في سفر حين حضرت الجمعة فاضطرم عليهم خباؤهم ناراً من غير نار يرونها . انتهى ما ذكره في الرسالة المذكورة .

وبالجملة فاجماع الأصحاب قديماً وحديثاً على الحكم المذكور - حيث لم ينقل فيه مخالف مع تأيده بما ذكرناه من هذه الأخبار واعتضاده بالاحتياط في الدين - دليل قوى متين كما لا يخفى على الحاذق المسكين ، فلا ضرورة الى ما ذكره من تلك التعليقات العلية مع ما عرفت فيها من المناقضات والمعارضات . والله العالم .

بقي في المقام فوائد يجب التنبيه عليها : (الاولى) قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : ومتى سافر بعد الوجوب كان عاصياً فلا يترخص حتى تفوت الجمعة فيبتدىء السفر من موضع تحقق الفوات ، قاله الأصحاب وهو يقتضى عدم ترخص المسافر الذي يفوت بسفره الاشتغال بالواجب من تعلم ونحوه او يحصل في حال الإقامة اكثر من حالة السفر لاستلزامه ترك الواجب المضيق فهو اولى من الجمعة خصوصاً مع سعة وقتها ورجاء حصول جمعة اخرى أو لا معه واستلزامه الحرج ، وكون اكثر المكلفين لا ينفكون عن وجوب التعلم فيلزم عدم تقصيرهم وفوات اغراضهم التي يتم بها نظام النوع غير ضائر والاستبعاد غير مسموع ، ولان الكلام في السفر الاختياري الذي لا يتعارض فيه وجوبان . انتهى .

واعترضه المحقق الاردبيلي على ما نقل عنه تليذه السيد السند في المدارك قال : واعترضه شيخنا المحقق بان هذا كله مبني على ان الأمر بالشئ يستلزم النهي عن

ج ١٠ (هل يترخص المسافر الذي يفوت بسفره الاشتغال بالواجب؟) - ١٦٥ -

ضده الخاص وهو لا يقول به بل يقول بطلانه . ثم أجاب عن هذا الاقتضاء مع تسليم تلك المقدمة بمنع منافاة السفر غالباً للتعلم إذ التعلم في السفر متيسر غالباً بل ربما كان أيسر من الحضر ، وبأنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على وجوب التعلم على الوجه الذي اعتبره المتأخرون بل الاستفادة منها خلاف ذلك كما يرشد إليه تيمم عمار (١) وطهارة أهل قبا (٢) ونحو ذلك ، ثم اطال الكلام في ذلك وقوى عدم الوجوب والاكتفاء في الاعتقادات الكلامية باصالة الحق كيف اتفق وإن لم يكن عن دليل . ثم قال في المدارك بعد نقله : وهو قوى متين .

وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقل ذلك عنهما ، وهو عند التأمل لا يوافق القواعد الصحيحة العدلية على ما اظن .

اقول : اما ما اعترض به المحقق المذكور - من ان كلام شيخنا المتقدم ذكره مبني على تلك القاعدة وهو لا يقول بها - فيمكن الجواب عنه بان هذا الكلام منه انما

(١) الوسائل الباب ١٩ من التيمم رقم ٢ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩

(٢) في الدر المنثور للسيوطي ج ٣ ص ٢٧٨ في تفسير قوله تعالى في سورة التوبة الآية ١٠٩ « لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق أن تقوم فيه فيه رجال يحجون أن يتطهروا والله يحب المطهرين » ذكر تسعة عشر حديثاً - عن أبي هريرة وابن عباس وجموع بن يعقوب بن جهم وعويم بن ساعدة الانصاري وعبدالله بن سلام والشعبي وابي امامة وعبدالله بن الحارث بن نوفل وعطاء وخزيمة بن ثابت وابي ايوب الانصاري وابن عمر وسهل الانصاري وقتادة - ان الطهور في هذه الآية الغسل بالماء من البول والغائط ، ونص الحديث ان رسول الله (ص) قال لأهل قبا ان الله قد اثني عليكم خيراً - وذكر الآية - فما هذا الطهور؟ فقالوا انا نغسل بالماء مخرج البول والغائط . وفي رواية ابي ايوب وجابر بن عبدالله وانس بن مالك قالوا له تنوضاً للصلاة ونغتسل من الجنابة . قال فهل مع ذلك غيره؟ قالوا لا غير ان أحدنا اذا خرج الى الغائط أحب أن يستنجي بالماء قال (ص) هو ذاك فعلمكموه . وذكر الشيخ الطوسي في التبيان ج ١ ص ٨٥٨ طبع ايران الرواية عن النبي (ص) وزاد عليه في جموع البيان انه مروى عن السيدين الباقر والصادق (عليهما السلام) .

— ١٦٦ — ﴿ هل يجوز السفر لو كان بين يديه جمعة أخرى؟ ﴾ ج ١٠

وقع الزاماً للأصحاب القائلين بذلك مع قولهم بهذه القاعدة فلا يرد عليه ما أورده .
وأما قوله في جواب منع السفر عن التعلم - بأن التعلم في السفر متيسر غالباً بل ربما
كان أيسر - فقيسه أنه ان أراد تيسره في السفر بل ربما كان أيسر حال الإشتغال
بالسفر والسير والسرى في الطريق فهو ممنوع كما هو ظاهر . وان أراد بعد الوصول
والاستقرار في البلدة التي قصدها فهو كما ذكره إلا ان مراد شيخنا المذكور إنما هو
الأول فلا يرد عليه ايضاً ما أورده . وأما قوله - انه ليس في الكتاب والسنة... الى
آخر ما ذكره مما يدل على الأكتفاء باصابة الحق كيف اتفق - فهو جيد . وقول
الفاضل الخراساني من انه عند التأمل لا يوافق القواعد الصحيحة العدلية مردود بما
حققناه في مقدمة الأوقات من هذا الكتاب في مسألة ما لو صلى جاهلاً بالوقت فانا
نقلنا كلامه في المسألة المذكورة وما أورده على المحقق المذكور مما يوضح ما ذكره
هنا من هذا الاجمال ويدنا ما فيه من الضعف والاختلال .

وبالجملة فان ثبوت العصيان بالسفر المذكور الموجب لعدم الترخيص انما يتم
بناء على ثبوت القاعدة المذكورة والحق عندى عدم ثبوتها كما تقدم تحقيقه في بعض
مباحث هذا الكتاب . والله العالم .

(الثانية) لو كان بين يدي المسافر جمعة أخرى يعلم ادراكها في محل الترخيص
فهل يكون السفر سائغاً أم لا ؟ قد تقدم في كلام شيخنا الشهيد في الروض ما يدل
على العدم لقوله : لا فرق في التحريم بين ان يكون بين يديه جمعة أخرى يمكن
إدراكها في الوقت وعدمه . ونحوه كلامه في المسالك ايضاً ، واختاره سبطه السيد
السند في المدارك . ونقل عن المحقق الشيخ على في شرح القواعد القول بالجواز . قال
لحصول الغرض وهو فعل الجمعة بناء على ان السفر الطارىء على الوجوب لا يسقطه
كما يجب الاتمام في الظهر على من خرج بعد الزوال . قال في المدارك : ويضعف
باطلاق الاخبار المتضمنة لسقوط الجمعة عن المسافر وبطلان القياس مع ان الحق
تعين القصر في صورة الخروج بعد الزوال كما سيجى بيانه ان شاء الله تعالى . انتهى

ج ١٠ (هل يجوز السفر لو كان بين يديه جمعة أخرى ؟) - ١٦٧ -

اقول : قد عرفت ان شيخنا الشهيد في الروض ومثله في المسالك ايضاً انما استند في تحريم السفر في هذه الصورة الى ما ذكره من لزوم توقف وجود الشيء على عدمه وان عبر عنه بالدور تجوزاً ، فان السفر ان ساغ أوجب القصر فتسقط الجمعة حينئذ لعدم وجوبها على المسافر ، وحاصل كلام المحقق الشيخ على يرجع الى منع هذه المقدمة اعنى قوله «اذا وجب القصر سقطت الجمعة، بتخصيص السقوط بما اذا لم يكن السفر طارئاً على الوجوب اما لو كان السفر طارئاً على الوجوب فلا كما في المثال الذي نظر به .

وأما ما أجاب به في المدارك - من الاستناد الى اطلاق الأخبار بسقوط الجمعة عن المسافر - فيمكن الجواب عنه بان الاطلاق انما ينصرف الى الافراد المتكررة المتكثرة الشائعة وهو السفر قبل حصول الوجوب دون هذا الفرد النادر الوقوع . وأما ما طعن به من بطلان القياس فالظاهر ان المحقق المذكور إنما قصد بذلك التنظير لدفع الإستبعاد . واما قوله - ان الحق تعين القصر في صورة الخروج بعد الزوال - ففيه انه وان كان ذلك هو الذي اختاره لكن الرواية الدالة عليه لا تخلو من العلة كما سيأتى توضيحه ان شاء الله تعالى في محله مع شهرة القول بما ذكره المحقق المذكور وتأيده بظواهر كثير من الأخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى بيان ذلك .

والى القول بالجواز كما ذهب اليه المحقق المذكور ذهب الفاضل الخراساني في الذخيرة ايضاً ونقله عن بعض الأصحاب غير المحقق المذكور آنفاً قال لنا - ان مقتضى التحريم تقوم الجمعة وهو غير لازم في صورة التمكن إذ لا مانع من اقامة الجمعة في السفر (فان قلت) فعلى هذا يلزم أن تكون الجمعة في السفر واجبة عليه مع انه خلاف النصوص (قلت) التخصيص لازم في النصوص الدالة على عدم وجوب الجمعة على المسافر بان تخص بمسافر لم يتوجه اليه التكليف قبل السفر ، بيان ذلك ان ههنا حكيمين عامين (أحدهما) ان كل حاضر يجب عليه صلاة الجمعة . و (ثانيهما) ان كل مسافر لا يجب عليه صلاة الجمعة ، والمكلف قبل انشاء السفر داخل في موضوع

— ١٦٨ — ﴿ هل يجب على المسافر في صوب الجمعة حضورها ؟ ﴾ ج ١٠

الحكم الأول ومقتضاه إيجاب الجمعة عليه سواء أوقعه في حال الحضور أو في حال السفر اذ لا تقييد بشئٍ منها فاذا تركها في حال الحضور ثم سافر وجب عليه الاتيان بها في هذه الحالة ، فالحكم الأول بعمومه يقتضى وجوب الجمعة عليه في حال السفر على أن يكون القيد قيداً للوجوب ، ومقتضى عموم الحكم الثانى عدم الوجوب عليه في الصورة المذكورة ، فلا بد من ابقاء احدهما على العموم والتخصيص فى الآخر ، والترجيح للتعميم الأول للاجماع على وجوب الجمعة على الحاضر مطلقاً من غير أن يكون مشروطاً بعدم صدق السفر عليه لاحقاً . انتهى .

اقول : ملخص كلامه قد رجع الى ما ادعاه من الإجماع على التعميم الأول مع أنه معارض بالإجماع أيضاً على التعميم الثانى كما عرفت مما قدمنا نقله عن الفاضلين والشهيد من دعوى الاجماع على اشتراط الحضر وانها لا تجب على المسافر ، وهو أعم من أن يدخل عليه وقت الوجوب فى الحضر أم لا ، بل قد اعترف هو بذلك فى صدر هذا الكلام حيث قال : ولو كان بين يدي المسافر جمعة اخرى يعلم إدراكها فى محل الترخّص جاز سفره كما ذهب اليه بعض الأصحاب واختاره المدقق الشيخ على ، وذهب جماعة الى عموم التحريم فى الصورتين ، والإجماع المنقول سابقاً يعم الجميع . ثم قال : لنا ... الى آخر ما قدمنا نقله . وبذلك يظهر لك ان ما اطال به الكلام تطويل بغير طائل وكلام لا يرجع الى حاصل .

ويبقى ما ذكره من تعارض العمومين المذكورين كتعارض الاجماعين المنقولين والأظهر فى الجواب انما هو ما قدمنا ذكره من منع شمول اطلاق الأخبار الدالة على سقوط الجمعة عن المسافر لهذا الفرد .

وكيف كان فالمسألة لخلوها عن النص الواضح لا تخلو من الإشكال والإحتياط فيها واجب على كل حال . والله العالم .

(الثالثة) لو كان بعيداً عن الجمعة بفرسخين فما دون فخرج مسافراً فى صوب الجمعة ، فقبل يجب عليه الحضور عيناً وان صار فى محل الترخّص ، لأنه لولاه

ج ١٠ (هل يجب على المسافر في صوب الجمعة حضورها؟) - ١٦٩ -

لحرم عليه السفر ، ولأن من هذا شأنه يجب عليه السعي قبل الزوال فيكون سبب الوجوب سابقاً على السفر كما في الإتمام لو خرج بعد الزوال .
واحتمل الشهيد في الذكرى عدم كون هذا المقدار محسوباً من المسافة لوجوب قطعه على كل تقدير ويجرى مجرى الملك في أثناء المسافة . ثم قال : ويلزم من هذا خروج قطعة من السفر عن اسمه بغير موجب مشهور .

قال في المدارك بعد نقله عنه ذلك : ويضعف بان وجوب قطعه على كل تقدير لا يخرج عنه كونه جزءاً من المسافة المقصودة . ثم قال : ولو قيل باختصاص تحريم السفر بما بعد الزوال وان وجوب السعي الى الجمعة قبله للبعد انما يثبت مع عدم انشاء المكلف سفراً مسقطاً للوجوب لم يكن بعيداً من الصواب . انتهى .
وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة : والظاهر عندي ان انشاء السفر اذا كان قبل زمان تعلق وجوب السعي وهو زمان لا يدرك الجمعة ان اخر السعي سقطت الجمعة وإلا وجبت عليه وان صدق عليه اسم المسافر ، ووجهه يعلم مما حققناه سابقاً . انتهى .

أقول . لا يخفى ان ظاهر القول الأول هو انه متى سافر قبل الزوال وجب عليه حضور الجمعة لما ذكره من التعليلين وهو راجع الى المسألة السابقة حتى بالغ في الذكرى في نفي السفر عنه ما دام في هذه المسافة .

وظاهر ما ذكره في المدارك اختصاص تحريم السفر بما بعد الزوال كما هو المفروض في أصل المسألة واما قبله فلا . واجاب عن التعليلين المذكورين في القول الأول بالمنع في هذه الصورة وتخصيص ذلك بما اذا لم ينشئ المكلف سفراً مسقطاً للوجوب دون ما نحن فيه من انشاء السفر المسقط . وفيه ان عموم الأدلة والروايات الواردة في وجوب الحضور على من كان على رأس فرسخين فما دون شامل لموضع البحث فانها أعم من ذلك كما اعترف به في المسألة المتقدمة .
وظاهر كلام الذخيرة انه ان انشأ السفر قبل زمان تعلق وجوب السعي

بالذمة وهو الزمان الذى يدرك فيه الجمعة بحيث لو اُخِر عنه فانت فانه يسقط عنه وجوب حضورها وان وقع فى ذلك الزمان وجب عليه الحضور . ووجهه بالنسبة الى الأول انه حال انشاء السفر غير مكلف ولا مخاطب بالجمعة فيكون سفره مشروعاً كما لو سافر قبل الزوال فى المسألة المتقدمة . ووجهه بالنسبة الى الثانى ما قدمنا نقله عنه من انه لا مانع من اقامة الجمعة فى السفر لانه قد تعلق به الخطاب فيجب عليه اقامتها وليس ثمة مانع إلا السفر وهو لا يمنع من ذلك بالتقريب الذى قدمه ، وقد عرفت ما فيه .

وبالجملة فان المسألة لما كانت عارية من النص كثرت فيها الإحتمالات ، وقد عرفت بما ذكرنا فى غير موضع مما تقدم عدم صلوح أمثال هذه التعليقات لتأسيس الأحكام الشرعية ، فالوقوف على جادة الإحتياط فى أمثال هذه المقامات عندنا من الواجبات . والله العالم .

(الرابعة) قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو كان السفر واجباً كالحج والغزو أو مضطراً اليه انتفى التحريم ، قال فى الروض : وانما يحرم مع الإختيار وعدم وجوبه فلو كان مضطراً اليه بحيث يؤدى تركه الى فوات الغرض أو التخلف عن الرفقة التى لا يستغنى عنها أو كان سفر حج أو غزو يفوت الغرض منها مع التأخر فلا يحرم . وعلى هذا المنوال كلام جملة منهم .

ويدل عليه ما قدمنا نقله (١) عن كتاب نهج البلاغة من قول امير المؤمنين عليه السلام فى كتابه للحارث الهمداني ، لا تسافر يوم الجمعة حتى تشهد الصلاة إلا ناضلاً (٢) فى سبيل الله أو فى أمر تعذر به .

واما ما ذكره فى الذخيرة هنا - حيث قال : لو كان السفر واجباً كالحج والغزو مع التضيق أو مضطراً اليه ارتفع التحريم على اشكال فى السفر الواجب . انتهى - فلعل الوجه فى هذا الاشكال الذى ذكره هو تعارض الواجبين من السفر والجمعة

فتقديم وجوب السفر على وجوب الجمعة يحتاج الى دليل .
(الخامسة) قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه يكره السفر يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ، والظاهر انه يجمع عليه بذهابهم بل واكثر العامة على ذلك أيضاً (١) كما نقل عن التذكرة ، وذكر فيها انه لا يكره ليلة الجمعة اجتماعاً .

ويدل عليه مضافاً الى الاتفاق المذكور ما قدمنا نقله (٢) من خبر السرى المنقول في الفقيه والخصال عن الهادي عليه السلام قال : « يكره السفر والسعي في الحوائج يوم الجمعة بكرة من أجل الصلاة فاما بعد الصلاة فجاز يتبرك به » مع احتمال حمل الكراهة فيه على التحريم كما قدمنا ذكره .

ولم اقف على من استدل على الحكم المذكور بهذا الخبر وانما استندوا فيه الى اطلاق الخبر النبوي الذي قدمنا نقله عن التذكرة (٣) ونبها على ان الظاهر انه عامى وهو قوله عليه السلام : « من سافر من دار اقامته يوم الجمعة دعت عليه الملائكة ... الخ » مع ان هذا الخبر الذي ذكرناه أوضح دلالة وسنداً .

واحتتمل المحدث الكاشاني في المفاتيح التحريم في هذا المقام وهو ظاهر اطلاق ما قدمناه من رواية مصباح الكفعمي عن الرضا عليه السلام وخبر الحارث الهمداني (٤) واحتمال حمل الكراهة على التحريم في الخبر المتقدم ، وتعضده الرواية التي قدمنا نقلها عن رسالة شيخنا الشهيد الثاني وان كان الظاهر انها من طرق العامة . وعلل الحكم المذكور في المفاتيح قال : لانه مأمور بالسعي الى الجمعة من فرسخين فكيف يسعى عنها . وبذلك يظهر ان ما احتمله (طاب ثراه) قريب لا استبعاد فيه إلا من حيث مخالفة

(١) في شرح الزرقاني على مختصر ابي الضياء في فقه مالك ج ٢ ص ٦٤ . يكره السفر يومها لمن تلزمه بعد الفجر وجاز قبله وحرم بالزوال قبل النداء ، ونقل النووي في نيل الأوطار ج ٣ ص ١٩٥ عن مالك واحمد والشافعي في القديم والاوزاعي جواز السفر من طلوع الفجر الى الزوال ، وحكاه ابن قدامة عن اكثر أهل العلم .

- ١٧٢ - ﴿ حرمة البيع بعد النداء - مبدأ حرمة البيع ﴾ ج ١٠

الشهرة وإلا فظواهر ما ذكرناه من الأدلة تقتضيه . والله العالم .
 المسألة الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في تحريم البيع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة بل نقل الإجماع عليه في المنتهى والتذكرة ويدل عليه قوله عز وجل : « اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع » (١) فان مفاده الأمر بترك البيع بعد النداء فيكون حراماً .

وروى في الفقيه مرسلاً (٢) قال : « وروى انه كان بالمدينة اذا اذن المؤذن يوم الجمعة نادى مناد : حرم البيع حرم البيع » لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ... الآية » .

والظاهر ان المراد بالبيع في الآية ما هو أهم منه ومن الشراء لاطلاقه شرعاً عليه ، وبذلك صرح جملة من الأصحاب .

وانما الخلاف والإشكال في هذا المقام في مواضع : الاول - المفهوم من كلام جملة من الأصحاب : منهم - العلامة في المنتهى والشيخ في الخلاف اناطة التحريم بالاذان وان تأخر عن الزوال اخذاً بظاهر الآية فالبيع بعد الزوال وقبل الأذان غير محرم ، قال في المنتهى : واذا صعد الخطيب المنبر ثم أذن المؤذن حرم البيع وهو مذهب علماء الامصار ... الى ان قال : ولا يحرم بزوال الشمس ذهب اليه علماءنا أجمع بل يكون مكروهاً . ونسبه الى جملة التابعين واكثر أهل العلم (٣)

(١) سورة الجمعة الآية ٩

(٢) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجمعة

(٣) في المغنى ج ٢ ص ٢٩٧ : النداء الذي كان على عهد رسول الله (ص) هو النداء عقيب جلوس الامام على المنبر فتعلق الحكم به دون غيره ، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الزوال أو بعده ، وفي عمدة القارئ ج ٣ ص ٢٨٢ قال صاحب الهداية : المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع هو الاذان الاصل الذي كان على عهد رسول الله (ص) بين يدي المنبر ، وفي فتاوى العتبات هو المختار وبه قال الشافعي واحمد واكثر فقهاء الامصار

ونسب الى مالك وأحمد تحريم البيع بعد الزوال (١). وظاهره كما ترى دعوى الإجماع على الحكم المذكور مع انه في الارشاد علق الحكم على الزوال .

وقال في الخلاف : يحرم البيع اذا جلس الامام على المنبر بعد الأذان ويكره بعد الزوال قبل الأذان . انتهى .

أقول : والأقرب عندي ما ذكره شيخنا في الروض من اناطة ذلك بالزوال فان الظاهر ان التعليق في الآية على الأذان انما خرج مخرج الغالب المتكرر من وقوع الأذان متى تحقق الزوال .

قال (قدس سره) بعد ذكر عبارة المصنف الدالة على تعليق الحكم على الزوال : وانما علقه المصنف على الزوال لأنه السبب الموجب للصلاة ، والنداء اعلام بدخول الوقت فالعبرة به فلو اتفق تأخير الأذان عن اول الوقت نادراً لم يؤثر في التحريم السابق لوجود العلة وجوب السعي المترتب على دخول الوقت وان كان في الآية مترتباً على الأذان ، إذ لو فرض عدم الأذان لم يسقط وجوب

(١) في المغني ج ٢ ص ٢٩٧ ، حكى القاضي رواية عن احمد ان البيع يحرم بزوال الشمس وان لم يجلس الامام على المنبر ، وحكاها في عمدة القاري ج ٣ ص ٢٧٢ عن الضحاك والحسن وعطاء ، وفي المدونة ج ١ ص ١٤٣ ، قال ابو القاسم قال مالك اذا قعد الامام يوم الجمعة على المنبر فاذن المؤذن فعند ذلك يكره البيع والشراء وان اشترى رجل أو باع في تلك الساعة فسخ ذلك البيع ، وفي ص ١٤٤ ، قال مالك اذا اذن المؤذن وقعد الامام على المنبر منع الناس من البيع والشراء ، وفي كفاية الطالب الرباني رسالة القيرواني في مذهب مالك ج ١ ص ٢٨٢ ، يحرم حين الاذان بين يدي الامام البيع بين اثنين تلزمهما الجمعة او احدهما فان وقع فسخ ، وفي تفسير القرطبي ج ١٨ ص ١٠٨ ، في وقت تحريم البيع قولان : الاول - من بعد الزوال الى الفراغ منها قاله الضحاك والحسن وعطاء . الثاني - من وقت اذان الخطبة الى وقت الصلاة قاله الشافعي ، ومذهب مالك أن يترك البيع اذا نودي للصلاة ويفسخ عنده ما وقع من البيع في ذلك الوقت ، فالقول المذكور لم ينسب الى مالك بل نسب اليه القول المشهور .

السعي فان المندوب لا يكون شرطاً للواجب ، واكثر الاصحاب علقوا التحريم على الأذان لظاهر الآية بل صرح بعضهم بالكراهة بعد الزوال قبل الأذان وهو أوضح دلالة وان كان ما هنا اجود . انتهى . وهو جيد .

ويميل اليه ايضاً كلام المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد حيث قال : والظاهر ان النداء كناية عن دخول الوقت فلم ينادي بحرم ايضاً ويجب السعي ، فقول المصنف «بعد الزوال» اشارة الى تفسير الآية أحسن من كلام غيره «بعد النداء» ، إذ دليل التحريم ظاهر الآية فانه اذا كان ترك البيع واجباً كما يدل عليه «وذروا» يكون الفعل حراماً لأن الأمر بالسعي للفور لترتبه على «اذاء» ... الى آخر كلامه زيد في مقامه وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال : ثم لا يخفى ان المذكور في عبارات الاصحاب تحريم البيع بعد الأذان حتى ان المصنف في المنتهى والنهاية نقل اجماع الاصحاب على عدم تحريم البيع قبل النداء ولو كان بعد الزوال . ثم نقل ما قدمنا نقله عن المنتهى الى أن قال فما اختاره في هذا الكتاب من إناطة التحريم بالزوال واختاره الشارح الفاضل محل تأمل . انتهى ، فان فيه انه لا مجال للتأمل هنا إلا ان كان باعتبار مخالفة الإجماع المنقول وفيه ما قد عرفت ولا سيما ما شرحناه آنفاً من أحوال هذه الإجماعات وبه صرح هو ايضاً في كتابه في غير موضع ، إلا أن مقتضى النظر في الأدلة وتحقيق ما هو الحق المستفاد منها إنما هو في ما ذكره هذان الفاضلان المحققان كما لا يخفى على من أعطى التأمل حقه في ما ذكرناه فانه جيد متين وجوه ثمين كما لا يخفى على الحاذق المكين .

الثاني - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في غير البيع من العقود والایقاعات كالصلح والاجارة والنكاح والطلاق ونحوها ، فالحقها العلامة (قدس سره) وجماعة بالبيع للمشاركة في العلة الموماً اليها في قوله سبحانه تعالى «ذلكم خير لكم» (١) وإنما خص البيع بالذكر لان فعله كان أكثرياً لأنهم كانوا يهبطون الى

ج ١٠ ﴿ هل يلحق غير البيع به في الحرمة ؟ ﴾ — ١٧٥ —

المدينة من سائر القرى لأجل البيع والشراء . وأيضاً فإن ظاهر الآية يقتضى وجوب السعى بعد النداء على الفور لا من جهة الأمر لعدم دلالة على الفورية كما تقرر فى الأصول بل من جهة أن الأمر بتزك البيع والسعى الى الصلاة قرينة ارادة المسارعة فيكون كل ما نافاها كذلك .

أقول : ويعضد ذلك رواية السرى المتقدمة (١) وان كانت بلفظ الكراهة إلا أنك قد عرفت أن حملها على التحريم غير بعيد وقد دلت على كراهة السعى فى الحوائج الذى هو أهم من العقود أيضاً كما ذهب اليه بعضهم فى المقام .

وقال المحقق فى المعتبر : وهل يحرم غير البيع من العقود ؟ الأشبه فى المذهب لا خلافا لطائفة من الجمهور (٢) لا اختصاص النهى بالبيع فلا يتعدى الى غيره واستشكله العلامة فى جملة من كتبه نظراً الى العلة الموما إليها فى الآية كما قدمنا ذكره ومن ثم مال فى جملة من كتبه الى الإلحاق بالبيع ، وظاهره فى المدارك الميل الى ذلك ، والظاهر أنه هو المشهور بين المتأخرين .

وقال فى الذكرى : ولو حملنا البيع على المعاوضة المطلقة الذى هو معناه الأصل كان مستفاداً من الآية تحريم غيره . ويمكن تعليل التحريم بان الأمر بالشئ يستلزم النهى عن ضده ولا ريب أن السعى مأثور به فيتحقق النهى عن كل ما ينافيه من بيع وغيره وهذا أولى ، وعلى هذا يحرم غير العقود من الشواغل عن السعى . انتهى وأورد عليه أما بالنسبة الى الاول فإن حمل البيع على مطلق المعاوضة على الأعيان والمنافع خلاف المعنى الشرعى والعرفى . وعلى الثانى أنه خلاف ما ذهب اليه فى مواضع من كتابه من أن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده الخاص . اقول : والحق فى المقام أن يقال ان المسألة لما كانت خالية من النص الصريح كان الإحتياط فيها واجبا وهو فى جانب القول بالتحريم ويخرج ما ذكرناه من الوجوه

(١) ص ١٦٣

(٢) المفتى ج ٢ ص ٢٩٨ وعمدة القارى ج ٢ ص ٤٨٢

١٧٦ - (هل تستلزم الحرمة في المقام الفساد؟) ج ١٠

المتقدمة الدالة على التحريم شاهداً . والله العالم .

الثالث - لو كان أحد المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعى في التحريم عليه خلاف فذهب جمع من المتأخرين الى التحريم وآخرون الى الجواز بالنسبة اليه وان حرم بالنسبة الى الآخر ، والى الثاني ذهب المحقق وفاقاً للشيخ حيث انه كرهه .
حجة الأولين انه معاونة على الحرام وقد نهى سبحانه عنها بقوله :
« ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (١) .

وقال في الذكرى : لو كان أحد المتبايعين ممن لا يخاطب بالسعى كان سائناً بالنظر اليه حراماً بالنظر الى من يجب عليه السعى ، وقال الشيخ : يكره للاول لانه اعانة على الفعل المحرم . وقال الفاضل التعليل يقتضى التحريم لقوله تعالى « ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (٢) ثم قوى التحريم عليه ايضاً وهو قوى . انتهى .
أقول : والكلام في هذه المسألة كما في سابقتها فانها عارية عن النص والإحتياط فيها مطلوب لما عرفت .

الرابع - لو أوقع البيع في الحال المنهى عنه فهل ينعقد البيع وان أثم أو يبطل ؟ قولان مبنيان على ان النهى في غير العبادات هل يقتضى الفساد أم لا ؟ فذهب العلامة وجملة من الأصحاب - والظاهر انه المشهور بين المتأخرين - الى انعقاده بناء على ما تقرر عندهم في الاصول من أن النهى في غير العبادات لا يقتضى الفساد ونقله الشيخ عن بعض الأصحاب ، وذهب جمع من الأصحاب : منهم - الشيخ في المبسوط والخلاف وابن الجنيد الى عدم الانعقاد بناء على ان النهى مفسد مطلقاً .

أقول : والتحقيق عندي في هذا المقام كما اودعناه في جملة من زبرنا سابقاً على هذا الكتاب هو أن يقال لا يخفى ان القاعدة التي بنوا عليها الكلام في المقام من ان النهى في غير العبادات لا يقتضى الفساد وان اشتهرت وتكررت في كلامهم وتداولتها رؤوس أعلامهم إلا انا نرى كثيراً من عقود المعاملات قد حكموا بطلانها

من حيث النهى الوارد عنها في الروايات ، ومن تنبىع كتاب البيع وكتاب النكاح عشر على كثير منها وذلك كبيع الخمر والخنزير والعذرة وبيع الغرر ونحو ذلك ، والعقد على اخت الزوجة وابنتها وامها ونحو ذلك ، وما ذكره من القاعدة المشار اليها اصطلاح اصولى لا تساعد عليه الاخبار بحيث يكون اصلاً كلياً وقاعدة مطردة بل المفهوم منها كون الأمر كذلك فى بعض وبخلافه فى آخر كما اشرنا اليه .

ويخطر بالبال فى الجمع بين الاخبار المتصادمة فى هذا المجال ان يقال ان النهى الواقع فى الاخبار ان كان باعتبار عدم قابلية المعقود عليه للدخول تحت مقتضى العقد فانه يبطل العقد رأساً كالأشياء التى ذكرناها ، فان الظاهر ان النهى عنها إنما وقع من حيث عدم قابليتها للانتقال الى ما اريد نقلها اليه . وان كان لا كذلك بل باعتبار أمر خارج من زمان أو مكان أو قيد خارج أو نحو ذلك بما لا مدخل له فى أصل العوضين فالحكم فيه ما ذكره من صحة العقد وان حصل الأثم باعتبار مخالفة النهى ، ومنه البيع وقت النداء فان النهى عنه وقع من حيث الزمان فيقال بصحة البيع حينئذ لعدم تعلق النهى بذات شئ من العوضين باعتبار عدم قابليته للعوضيه وإنما وقع باعتبار أمر خارج عن ذلك وان أثم باعتبار إيقاعه فى ذلك الزمان المنهى عن الإيقاع فيه .

ويؤيد هذا التفصيل بعد أن هجر بالفسكر الكليلة والذهن العليل ما وقفت عليه فى كلام شيخنا الشهيد الثانى (اعلى الله مرتبته ونور تربته) فى كتاب المسالك فى مسألة العقد على بذت الأخ أو الاحت وادخالها على العمه والخالة واختيارهما فى فسخته حيث انه قال : قيل فى المسألة المذكورة ببطلان العقد . وقيل بالصحة وان للعمه والخالة الخيار فى فسخته وعدمه . وقد استدلل القائل بالبطلان بالنهى عنه ورده فى المسالك بان النهى لا يدل على الفساد فى المعاملات . ثم قال بعد ذلك : (فان قيل) النهى فى المعاملات وان لم يدل على الفساد بنفسه لسكنه اذا دل على عدم صلاحية المعقود عليها للنكاح فهو دال على الفساد من هذه الجهة كالنهى عن

— ١٧٨ — ﴿ هل يحرم الأذان الثاني يوم الجمعة لكونه بدعة ؟ ﴾ ج ١٠

نكاح الأخت وكالنهى عن بيع الغرر ، والنهى فى محل النزاع من هذا القبيل (قلنا) لا نسلم دلالة هنا على عدم صلاحية المعقود عليها للنكاح فانها عند الخصم صالحة له ولهذا صلحت مع الاذن بخلاف الأخت وبيع الغرر فانها لا يصلحان أصلاً ، وصلاحية الأخت على بعض الوجوه كما لو فارق الأخت لا يقدر لانها حينئذ ليست أخت الزوجة بخلاف بنت الأخت ونحوها فانها صالحة للزوجة مع كونها بنت أخت الزوجة ، والاخبار قد دلت على النهى عن تزويجها وقد عرفت انه لا يدل على الفساد ، فصار النهى عن هذا التزويج من قبيل ما حرم لعارض كالبيع وقت النداء لا لذاته ، والعارض هو عدم رضا الكبيرة فاذا لحقه الرضا زال النهى . انتهى وقد ظهر منه ما ذكرناه من التفصيل باعتبار رجوع النهى تارة الى المعقود عليه من حيث عدم صلاحيته للدخول تحت مقتضى العقد فيكون العقد لذلك فاسداً وتارة من حيث أمر خارج فلا يلزم الفساد ، ومنه ما نحن فيه من مسألة البيع بعد النداء ومسألة بنت الأخ والأخت كما اختاره (قدس سره) فان النهى إنما وقع باعتبار أمر خارج وهو الزمان فى الأول وعدم رضا العمة والحالة فى الثانى ، وحينئذ فيكون العقد صحيحاً فى الأول وان أثم وفى الثانى صحيحاً مراعى بالرضا وعدمه . والله العالم .

(المسألة الثالثة) - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان الأذان الثانى يوم الجمعة بدعة .

وقد وقع الخلاف هنا فى موضعين : الأول - فى انه هل يكون حراماً لكونه بدعة أو مكروهاً ؟ فقال الشيخ فى المبسوط انه مكروه وتبعه المحقق فى المعتمد ، وذهب ابن ادریس الى الأول وهو المشهور بين المتأخرين .

احتج القائلون بالتحريم بان الاتفاق واقع على ان النبى ﷺ لم يفعله ولا أمر بفعله وهو عبادة يتوقف فعلها على المشروعية واذا لم يشرع كان بدعة كالآذان

ج ١٠ (هل يحرم الأذان الثاني يوم الجمعة لكونه بدعة؟) — ١٧٩ —

لنوافلة، وروى أن أول من فعله عثمان (١) ونقل عن الشافعي أنه قال ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر أحب إلى (٢) وقيل أن أول من فعله معاوية (٣). واحتجوا أيضاً برواية حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال: «الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة، وسمى ثالثاً بالنسبة إلى الأذان والاقامة الموظفين».

قال في المعبر: الأذان الثاني بدعة وبعض أصحابنا يسميه الثالث. لأن النبي ﷺ شرع للصلاة أذاناً واقامة فالزيادة ثالث على ترتيب الاتفاق، وسميها ثانياً لأنه يقع عقيب الأذان الأول وما بعده يكون اقامة والتفاوت لفظي، فن قال بأنه بدعة احتج برواية حفص بن غياث، ثم ذكر الرواية ثم قال لكن حفص المذكور ضعيف وتكرار الأذان غير محرم لأنه ذكر يتضمن التعظيم للرب لكن من حيث لم يفعله النبي ﷺ ولم يأمر به كان أحق بوصف الكراهية وبه قال الشيخ في المبسوط. وقيل أول

(١) في البخاري باب الأذان يوم الجمعة عن السائب بن يزيد «كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي (ص) وأبو بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء، وفي عمدة القاري ج ٣ ص ٢٩٠ عن سليمان بن موسى أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان وعن ابن عمر الأذان الأول بدعة وعن الزهري أول من أحدث الأذان الأول عثمان يؤذن لاهل السوق وعن معاذ بن عمر لما كانت خلافة عمر وكثر المسلمون أمر، وؤذنين أن يؤذنا للناس بالجمعة خارجاً عن المسجد حتى يسمع الناس الأذان وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان يفعل المؤذن بين يدي رسول الله (ص) وبين يدي أبي بكر. ثم قال عمر أما الأذان الأول فنحن ابتدعناه لكثرة المسلمين فهو سنة من رسول الله (ص) ماضية. وقيل أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد، وإنما سمي ثالثاً باعتبار عدد الاقامة لأنها اعلام مثله.

(٢) في الام للشافعي ج ١ ص ١٧٣ «الأمر الذي على عهد رسول الله (ص)، أحب إلى،

(٣) الام للشافعي ج ١ ص ١٧٣

(٤) الوسائل الباب ٩٩ من صلاة الجمعة

— ١٨٠ — (هل يحرم الأذان الثاني يوم الجمعة لكونه بدعة ؟) ج ١٠

من فعل ذلك عثمان ، وقال عطاء أول من فعله معاوية (١) قال الشافعي : ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر أحب إلى (٢) انتهى كلامه زيد مقامه .

وأنت خبير بما فيه من الوهن الذي لا يخفى على الفطن النبيه فان مجرد كون الأذان ذكراً يتضمن التعظيم لا يوجب المشروعية فان الصلاة ايضاً كذلك مع انه لو صلى انسان فريضة أو نافلة زائدة على الموظف شرعاً بقصد انها مستحبة او واجبة في هذا الزمان أو المكان أو على كيفية مخصوصة لم يرد بها الشرع فانه لا خلاف في البدعية والتشريع وانه فعل محرماً ، ولهذا خرجت الروايات بتحريم صلاة الضحى (٣) مع انها عبادة تتضمن التعظيم لسكن لما اقترنت بقصد التوظيف في هذا الوقت مع عدم ثبوته شرعاً حصلت البدعية والتحريم فيها ، وحينئذ فهذا الأذان الثاني كذلك ، وعدم فعل النبي ﷺ ولا أمره به بما يوجب التحريم كما قدمنا ذكره لا الكراهة ، وبالجملة فان كلامه (قدس سره) هنا غير موجه كما عرفت .

واما رده رواية حفص بضعف الراوى فقال في الذكرى بانه لا حاجة الى الطعن في السند مع قبول الرواية للتأويل وتلقى الاصحاب لها بالقبول ، بل الحق ان لفظ البدعة غير صريح في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد النبي ﷺ ثم تجدد بعده وهو ينقسم الى محرم ومكروه . انتهى .

وفيه ان الظاهر المتبادر من لفظ البدعة سيما بالنسبة الى العبادات إنما هو المحرم . ولما رواه الشيخ عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل عن الصادقين (عليهما السلام) (٤) « ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار » .

وبالجملة فالأظهر كما عرفت هو التحريم ، واما رواية حفص فانه يحتمل حمل الثالث فيها على الأذان الواقع للعصر كما ذكره بعض أفاضل متأخري المتأخرين .

(١) و (٢) الام للشافعي ج ١ ص ١٧٣

(٣) الوسائل الباب ٣١ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان

الثاني - في تفسير الاذان الثاني فقليل هو ما وقع ثانياً بالزمان بعد اذان آخر واقع في الوقت من مؤذن واحد أو قاصد كونه ثانياً سواء كان بين يدي الخطيب أو على المنارة أو غيرهما .

وقيل ما وقع ثانياً بالزمان والقصد لان الواقع أولاً هو المأمور به والمحكوم بصحته فيكون التحريم متوجهاً الى الثاني .

وقيل انه ما لم يكن بين يدي الخطيب لانه الثاني باعتبار الاحداث سواء وقع أولاً أو ثانياً بالزمان :

لما رواه الشيخ عن عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (١) قال :
 • كان رسول الله ﷺ اذا خرج الى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون .
 ورد بضعف سند الرواية ومعارضتها بحسنة محمد بن مسلم أو صحيحته (٢)
 قال : • سألته عن الجمعة فقال أذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر ...
 الحديث ، وهو صريح في استحباب الاذان قبل صعود الامام المنبر فيكون الحديث غيره .

وقال ابن ادريس الاذان الثاني ما يفعل بعد نزول الامام مضافاً الى الاذان الذي عند الزوال . وهو غريب فانه لم يقل أحد ولا ورد خبر بالاذان بعد نزول الامام
 اقول : قال شيخنا أمين الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان في تفسير قوله تعالى • اذا نودى ... (٣) أى اذا اذن لصلاة الجمعة وذلك اذا جلس الامام على المنبر يوم الجمعة ، وذلك لانه لم يكن على عهد رسول الله ﷺ نداء سواء ، قال السائب بن يزيد كان لرسول الله ﷺ مؤذن واحد بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل أقام للصلاة ثم كان أبو بكر وعمر كذلك حتى اذا كان

(١) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجمعة

(٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجمعة

(٣) سورة الجمعة الآية ٩ .

١٨٢ - (وظيفة المكلف عند عدم صحة الاقتداء بامام الجمعة) ج ١٠

عثمان وكثر الناس وتباعدت المنازل زاد اذا تأخر بالتأذين الأول على سطح دار له بالسوق يقال لها الزوراء وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر أذن مؤذنه فاذا نزل أقام للصلاة فلم يجب ذلك عليه (١) انتهى .

وفيه دلالة على ان المراد بالثاني هو ما لم يكن بين يدي الخطيب بعد صعوده المنبر لانه هو المسنون الموظف فما عداه قديم أو تأخر يكون بدعة كما هو القول الثالث من الأقوال المتقدمة .

واما الايراد عليه بمضمرة محمد بن مسلم وان رواية القداح ضعيفة ففيه ان اشتها الحكم بين الخاصة والعامة (٢) بمضمون الرواية المذكورة جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح المحدث . وأما مضمرة محمد بن مسلم فتحمل على الرخصة . والله العالم .

(المسألة الرابعة) اذا لم يكن امام الجمعة ممن يصح الاقتداء به تخير المكلف متى ألتأته التقية والضرورة الى الصلاة معه بين الصلاة قبل الفريضة ثم يصلي معه نافلة وبين أن يصلي معه ثم يتمها بركعتين بعد فراغه وفي الأفضل منها تردد .

وما يدل على الأول من الأخبار ما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي بكر الحضرمي (٣) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام كيف تصنع يوم الجمعة ؟ قال كيف تصنع أنت ؟ قلت أصلي في منزلي ثم أخرج فاصلي معهم . قال كذلك اصنع انا .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : ما من

(١) البخاري باب الأذان يوم الجمعة وباب التأذين عند الخطبة والام للشافعي ج ١ ص ١٧٢ وسنن أبي داود ج ١ ص ٢٨٥ وسنن النسائي ج ١ ص ٢٠٧ وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٣٤٨ وسنن البيهقي ج ١ ص ١٩٢ وفيها هكذا : ثبت الأمر على ذلك ، وفي بعضها : ثبت حتى الساعة ، وربما كان ذلك عليه ، نقلا بالمضمون .

(٢) ارجع الى التعليقة ٣ ص ١١٠ (٣) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة عن الصدوق

ج ١٠ (وظيفة المكلف عند عدم صحة الاقتداء بامام الجمعة) - ١٨٣ -

عبد يصلي في الوقت ويفرغ ثم يأتيهم ويصلي معهم وهو على وضوء إلا كتب الله له خمساً وعشرين درجة .

وبما يدل على الثاني ما رواه في الكافي عن حمran بن اعين (١) قال : دقلت لابي جعفر عليه السلام جعلت فداك انا نصلي مع هؤلاء يوم الجمعة وهم يصلون في الوقت فكيف نصنع ؟ فقال صلوا معهم . فخرج حمran الى زرارة فقال له قد أمرنا أن نصلي معهم بصلاتهم فقال زرارة ما يكون هذا إلا بتأويل . فقال له حمran قم حتى تسمع منه قال فدخلنا عليه فقال له زرارة جعلت فداك ان حمran زعم انك امرتنا ان نصلي معهم فانكرت ذلك ؟ فقال لنا : كان على بن الحسين (عليهما السلام) يصلي معهم الركعتين فاذا فرغوا قام فاضاف اليهما ركعتين .

وما رواه في التهذيب في الحسن أو الموثق عن زرارة عن حمran (٢) قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ، قال زرارة قلت له هذا ما لا يكون ، اتقاك ، عدو الله اقتدى به ؟ قال حمran كيف اتقاني وانا لم أسأله هو الذي ابتدأني وقال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم كيف يكون في هذا منه تقية ؟ قال قلت قد اتقاك وهذا بما لا يجوز حتى قضى انا اجتمعنا عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له حمran أصلحك الله حدثت هذا الحديث الذي حدثتني به ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم فقال هذا ما لا يكون ، عدو الله فاسق لا ينبغي لنا ان نفتدى به ولا نصلي معه . فقال ابو عبد الله عليه السلام في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا تقوم من مقعدك حتى تصلي ركعتين اخرين . قلت فاكون قد صليت اربعاً لنفسى لم اقتد به ؟ فقال نعم . فسكت وسكت صاحبي ورضينا .

وفي الصحيح أو الحسن عن زرارة (٣) قال : دقلت لابي جعفر عليه السلام ان

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٥٢ وفي الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة

اناساً رَوَوْا عن امير المؤمنين عليه السلام انه صلى أربع ركعات بعد الجمعة لم يفصل بينهن بتسليم ؟ فقال يا زرارَةَ ان امير المؤمنين عليه السلام صلى خلف فاسق فلما سلم وانصرف قام امير المؤمنين عليه السلام فصلى أربع ركعات لم يفصل بينهن بتسليم فقال له رجل الى جنبه يا أبا الحسن صليت أربع ركعات لم تفصل بينهن بتسليم فقال انهن أربع ركعات مشبهات فسكت ، فوالله ما عقل ما قال له ، وهذا الخبر يدل على وجه ثالث وهو الاتيان بالفرض بعد الصلاة معهم نافلة .

هذا ، وظاهر خبري حمران المذكورين الاشارة الى صحة القاعدة المشهورة في كلام الأصحاب من حمل المطلق على المقيّد وتقييده به ، حيث انه اخبره أولاً بما يدل على جواز الصلاة معهم مطلقاً وظاهره صحة الاقتداء بهم كما توهمه حمران ثم بعد المراجعة اخبرهم بالخصص وهو انه لا يقوم من مقامه حتى يضيف اليها ركعتين آخرين ، فدل على اختصاص جواز الصلاة معهم بهذا الوجه .

ونحو هذين الخبرين في ذلك ما رواه في الكافي والتهذيب عن الحسن بن الجهم (١) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات ... الى ان قال : قلت ما تقول في الصبي لأمه ان تحلل ؟ قال نعم ان كان لها ما ترضيه أو تعطيه . قلت فان لم يكن لها ؟ قال فلا . قلت فقد سمعتك تقول انه يجوز تحليلها ؟ فقال انما اعنى بذلك اذا كان لها ، ونحو ذلك في الاخبار كثير يقف عليه المتتبع . والله العالم .

(المسألة الخامسة) في آداب الجمعة وما يستحب في يومها ، ومنها - الغسل في هذا اليوم وقد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهارة في باب الأغسال منقحاً موضعاً . ومنها - التنفل في هذا اليوم وقد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) هنا لاختلاف الاخبار في مواضع :

الأول - في عدد النوافل فالمشهور انها عشرون ركعة . وقال ابن الجنيد انها اثنتان وعشرون ركعة ، وقال الصدوقان زيادة الاربع الركعات للتفريق فان قدمت

النوافل واخرتها فهي ست عشرة ركعة .

والواجب نقل الاخبار المتعلقة بذلك ليعلم بذلك مستند هذه الأقوال ، فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام (١) قال : « سألت عن التطوع في يوم الجمعة قال اذا أردت أن تتطوع في يوم الجمعة في غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار وست ركعات قبل نصف النهار وركعتين اذا زالت الشمس قبل الجمعة وست ركعات بعد الجمعة » .

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح عن محمد بن عبدالله (٢) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة فقال ست ركعات في صدر النهار وست ركعات قبل الزوال وركعتان اذا زالت وست ركعات بعد الجمعة ، فذلك عشرون ركعة سوى الفريضة » ورواه في الاستبصار (٣) عن ابن أبي نصر قال : « سألت أبا الحسن ... الحديث » .

واحتمال سقوط محمد بن عبدالله من هذا السند قائم كما ان احتمال زيادته في ذلك السند قائم أيضاً إلا ان الأمر في ذلك حين عندنا بل عند جملة من أهل هذا الإصطلاح حيث أن الطريق الى ابن أبي نصر صحيح مع كونه ممن اجتمعت العصاية على تصحيح ما يصح عنه وموافقة هذا الخبر لصحيح يعقوب المتقدم . وما رواه في الكافي عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر (٤) قال : « قال أبو الحسن

(١) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٣ وفي الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٣) ج ١ ص ٤١٠ الطبع الحديث وفيه « اذا زالت الشمس »

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة . ورواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٤٨٨

عن الكليني هكذا : « الصلاة النافلة يوم الجمعة ست ركعات صدر النهار وركعتان اذا زالت الشمس ثم صل الفريضة ثم صل بعدها ست ركعات » وفي الاستبصار ج ١ ص ٩٠٩ الطبع الحديث رواه هكذا : « الصلاة النافلة يوم الجمعة ست ركعات صدر النهار وست ركعات عند ارتفاعه وركعتان اذا زالت الشمس ثم تصلي الفريضة ثم صل بعدها ست ركعات » .

ﷺ صلاة النافلة يوم الجمعة ست ركعات بكرة وست ركعات صدر النهار وركعتان اذا زالت الشمس ثم صل الفريضة وصل بعدها ست ركعات ، وفي الفقيه (١) نسب مضمون هذا الحديث الى رسالة ابيه اليه ، وزاد : وفي نوافل أحمد بن محمد بن عيسى « وركعتين بعد العصر » .

وعن مراد بن خارجه (٢) قال : « قال ابو عبد الله ﷺ اما أنا فاذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس من المشرق بمقدارها من المغرب في وقت صلاة العصر صليت ست ركعات فاذا انتفخ النهار صليت ستاً فاذا زاغت أو زالت صليت ركعتين ثم صليت الظهر ثم صليت بعدها ستاً ، اقول : النفخ كناية عن ارتفاع النهار يعني وقت الضحى ، يقال انتفخ النهار اذا علا .

وروى ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب حرير (٣) قال : « قال ابو بصير قال ابو جعفر ﷺ ان قدرت يوم الجمعة أن تصلي عشرين ركعة فافعل ستاً بعد طلوع الشمس وستاً قبل الزوال اذا تعالت الشمس - وافصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم - وركعتين قبل الزوال وست ركعات بعد الجمعة » .

وروى الشيخ في كتاب المجالس بسنده عن زريق عن ابي عبد الله ﷺ (٤) قال : « كان ابو عبد الله ﷺ ربما يقدم عشرين ركعة يوم الجمعة في صدر النهار فاذا كان عند زوال الشمس اذن وجلس جلسة ثم أقام وصلى الظهر وكان لا يرى صلاة عند الزوال إلا الفريضة ولا يقدم صلاة بين يدي الفريضة اذا زالت الشمس وكان يقول هي أول صلاة فرضها الله تعالى على العباد صلاة الظهر يوم الجمعة مع الزوال .

(١) ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨

(٢) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة . وفي التهذيب ج ١ ص ٤٤٨ رواه عنه هكذا « ارتفع » بدل « انتفخ » . وفي الاستبصار ج ١ ص ٤١٠ الطبع الحديث والفروع ج ١ ص ١١٩ (فاذا زاغت الشمس ارزالت)

(٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجمعة

وقال رسول الله ﷺ لكل صلاة أول وآخر لعلته يشغل سوى صلاة الجمعة وصلاة المغرب وصلاة الفجر وصلاة العيدين فإنه لا يقدم بين يدي ذلك نافلة . قال وربما كان يصلى يوم الجمعة ست ركعات إذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات آخر وكان إذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن وصلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال ثم يقيم للصلاة فيصلى الظهر ويصلى بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن ويصلى ركعتين ثم يقيم ويصلى العصر .

أقول : ما اشتمل عليه هذا الخبر من تقديم الأذان على الزوال وصلاة ركعتين غريب مخالف للأخبار وكلام الأصحاب وكذا الأذان للعصر في يوم الجمعة . وروى الصدوق في كتاب العلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (١) قال : « إنما زيد في صلاة السنة يوم الجمعة أربع ركعات تعظيماً لذلك اليوم وتفرقة بينه وبين سائر الأيام » .

أقول : هذا ما وقفت عليه من الأخبار الدالة على العشرين كما هو القول المشهور .

وأما ما يدل على أنها ست عشرة فتمها ما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان ابن خالد (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام النافلة يوم الجمعة ؟ قال ست ركعات قبل زوال الشمس وركعتان عند زوالها ، والقراءة في الأولى بالجمعة وفي الثانية بالمناقين وبعد الفريضة ثمان ركعات » .

وعن سعيد الأعرج في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة يوم الجمعة فقال ست عشرة ركعة قبل العصر ثم قال وكان على علي عليه السلام يقول ما زاد فهو خير . وقال إن شاء رجل أن يجعل منها ست ركعات في صدر النهار وست ركعات نصف النهار ويصلى الظهر ويصلى معها أربعة ثم يصلى العصر » . وأما ما يدل على أنها اثنتان وعشرون ركعة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح

عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : « سألته عن الصلاة يوم الجمعة كم ركعة هي قبل الزوال ؟ قال ست ركعات بكرة وست بعد ذلك اثنتا عشرة ركعة ، وست ركعات بعد ذلك ، ثمان عشرة ركعة ، وركعتان بعد الزوال ، فهذه عشرون ركعة ، وركعتان بعد العصر ، فهذه اثنتان وعشرون ركعة » . قال في المعتبر : وهذه الرواية انفردت بزيادة ركعتين وهي نادرة . وقد تقدم كلام الفقيه نقلا عن نوادر احمد بن محمد بن عيسى بزيادة ركعتين بعد العصر زيادة على العشرين المذكورة في حديثه وهو مؤيد لهذه الرواية .

واما ما يدل على ما ذكره الصدوقان من التفصيل المتقدم نقله عنهما من أنه مع التفريق يصلى عشرين ومع الجمع في وقت واحد يصلى ست عشرة ركعة فهو مأخوذ بما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب النقه (٢) حيث قال : لا تصل يوم الجمعة بعد الزوال غير الفرضين والنوافل قبلهما أو بعدهما ... وفي نوافل يوم الجمعة زيادة أربع ركعات يتمها عشرين ركعة يجوز تقديمها في صدر النهار وتأخيرها الى بعد صلاة العصر ... فان استطعت أن تصل يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات واذا انبسطت ست ركعات وقبل المكتوبة ركعتين وبعد المكتوبة ست ركعات فافعل ، فان صليت نوافلك كلها يوم الجمعة قبل الزوال أو اخرتها الى بعد المكتوبة اجزأك وهي ست عشرة ركعة . وتأخيرها أفضل من تقديمها ، واذا زالت الشمس يوم الجمعة فلا تصل إلا المكتوبة .

بقى الكلام في الجمع بين هذه الأخبار المنقولة في المقام على وجه يحصل به الالتزام والانتظام ، والظاهر انه ليس إلا التخيير وحمل الزائد على الأقل على الفضل والاستحباب كما يشير اليه قوله عليه السلام في صحيحة سعيد الأعرج بعد ذكر الست عشرة ركعة « كان على عليه السلام يقول ما زاد فهو خير » .

الثاني - في وقت النوافل المذكورة فذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف

والمصباح والشيخ المفيد في المقنعة وتبعهما جملة من المتأخرين الى استحباب تقديم نوافل الجمعة كلها على الفريضة بان يصلي ستاً عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين بعد الزوال ، وقال المفيد حين نزول تستظهر بهما في تحقق الزوال ، والظاهر من كلام السيد وابن ابي عقيل وابن الجنيد استحباب ست منها بين الظهرين ، ونقل عن الصدوق استحباب تأخير الجميع وليس في كلامه ما يشير اليه كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى .

ولا بأس بنقل جملة من عبارات الاصحاب في الباب ليزول به الشك عن ما نقلناه والارتياب فنقول :

قال السيد المرتضى (قدس سره) : يصلي عند انبساط الشمس ست ركعات فاذا انتفخ النهار وارتفعت الشمس صلى ستاً فاذا زالت الشمس صلى ركعتين فاذا صلى الظهر صلى بعدها ستاً .

وقال الشيخ في النهاية : وتقدم نوافل الجمعة كلها قبل الزوال ، هذا هو الأفضل في يوم الجمعة خاصة ، وان صلى ست ركعات عند انبساط الشمس وست ركعات عند ارتفاعها وركعتين عند الزوال وست ركعات بين الظهر والعصر لم يكن ايضاً به بأس ، وان اخر جميع النوافل الى بعد العصر جاز له ذلك إلا ان الأفضل ما قدمناه ومتى زالت الشمس ولم يكن قد صلى من نوافله شيئاً اخرها الى بعد العصر . وقال في الخلاف : يستحب يوم الجمعة تقديم نوافل الظهر قبل الزوال .

وقال في المبسوط : تقديم النوافل يوم الجمعة خاصة قبل الزوال أفضل وفي غيرها من الأيام لا يجوز ، ويستحب أن يصلي ست ركعات عند انبساط الشمس وست ركعات عند ارتفاعها وست ركعات اذا قرب من الزوال وركعتين عند الزوال وان فصل بين الفرضين بست ركعات على ما ورد به بعض الروايات (١) كان ايضاً جائزاً ، وان اخر جميع النوافل الى بعد العصر جاز ايضاً غير ان الأفضل ما قلناه .

وقال الشيخ المفيد : وصل ست ركعات عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين حين تزول تستظهر بهما في تحقق الزوال . ثم قال في موضع آخر : وقت النوافل للجمعة في يوم الجمعة قبل الصلاة ولا بأس بتأخيرها الى بعد العصر .

وقال ابن ابي عقيل : واذا تعالت الشمس صلى ما بينها وبين الزوال اربع عشرة ركعة فاذا زالت الشمس فلا صلاة إلا الفريضة ثم يتنفل بعدها بست ركعات ثم يصلي العصر ، كذلك فعله رسول الله ﷺ (١) فان خاف الامام اذا تنفل أن يتأخر العصر عن وقت الظهر في سائر الأيام صلى العصر بعد الفراغ من الجمعة ثم يتنفل بعدها بست ركعات ، هكذا روى عن امير المؤمنين عليه السلام (٢) انه ربما كان يجمع بين صلاة الجمعة والعصر ويصلي يوم الجمعة بعد طلوع الشمس وبعد العصر .

وقال ابو الصلاح : يستحب لكل مسلم تقديم دخول المسجد لصلاة النوافل بعد الغسل ويلزم من حضره قبل الزوال ان يقدم النوافل عدا ركعتي الزوال فاذا زالت الشمس صلاهما .

وقال ابن الجنيدي : الذي يستحب عند أهل البيت (عليهم السلام) من نوافل الجمعة ست ركعات ضخمة النهار وست ركعات ما بين ذلك وبين انتصاف النهار وركعتا الزوال وبعد الفريضة ثمان ركعات منها ركعتان نافلة العصر .

وقال ابن البراج : يصلي ست ركعات عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين حين تزول الشمس استظهاراً للزوال .

وقال الشيخ علي بن بابويه : فان استطعت أن تصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات واذا انبسطت ست ركعات وقبل المكتوبة ركعتين وبعد المكتوبة ست ركعات فافعل ، فان قدمت نوافلك كلها في يوم الجمعة قبل الزوال أو اخرتها الى بعد المكتوبة فهي ست عشرة ركعة وتأخيرها أفضل من تقديمها . اقول : وهذه

(١) و(٢) لم تقف في الاخبار بعد الفحص في مظانها على ما يدل على هذه النسبة .

عين عبارة الفقه الرضوى التي قدمناها .

وقال ابنه في المقنع : ان استطعت أن تصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات واذا انبسطت ست ركعات وقبل المكتوبة ركعتين وبعد المكتوبة ست ركعات فافعل ، وان قدمت نوافلك كلها يوم الجمعة قبل الزوال او اخرتها الى بعد المكتوبة فهي ست عشرة ركعة ، وتأخيرها أفضل من تقديمها في رواية زرارة بن اعين ، وفي رواية ابى بصير (١) تقديمها أفضل من تأخيرها . وهو كما ترى يرجع الى ما قدمناه من عبارة كتاب الفقه الرضوى ايضاً إلا انه عليه السلام حكم في الكتاب بكون التأخير أفضل من التقديم وفي عبارة المقنع نسب أفضلية التأخير الى رواية زرارة وأفضلية التقديم الى رواية ابى بصير . وهاتان الروايتان وان لم تصلا إلينا ولكن كفى بنقله لهما لأنه هو الصدوق في ما يقول .

ومما يدل على أفضلية التأخير ما رواه الشيخ عن عقبة بن مصعب (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام فقلت ايما أفضل أقدم ركعات يوم الجمعة أو اصلها بعد الفريضة ؟ فقال لا بل تصلها بعد الفريضة » .

وعن سليمان بن خالد (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) أقدم يوم الجمعة شيئاً من الركعات ؟ قال نعم ست ركعات . قلت فايهما أفضل أقدم الركعات يوم الجمعة أم اصلها بعد الفريضة ؟ قال تصلها بعد الفريضة أفضل » .

ومما يدل على أفضلية التقديم زيادة على رواية ابى بصير التي أشار إليها في المقنع رواية زريق المتقدم نقلها عن كتاب مجالس الشيخ (٤) . وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين (٥) قال : « سألت أبا الحسن

(١) نقل في الوسائل هذه العبارة من المقنع في الباب ١٣ من صلاة الجمعة .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجمعة

(٤) ص ١٨٦

(٥) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(عليه السلام) عن النافلة التي تصلى يوم الجمعة قبل الجمعة أفضل أو بعدها ؟ قال قبل الصلاة .

والشيخ قد جمع بين هذه الأخبار بناء على ما ذهب إليه من أفضلية التقديم بحمل الخبرين الأولين على ما إذا أدركه الوقت ولم يصلها بعد ، وعلل الأفضلية في خبر علي بن يقطين بأنه لا يأمن أن يخطئ فيفوته ثواب النافلة . وهو جيد ، ويعضده استحباب الجمع بين الفرضين يوم الجمعة وعدم الفصل بالنافلة وكذا الأخبار الدالة على أن وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الأيام (١) .

الثالث - في وقت ركعتي الزوال هل هو حال الزوال كما تدل عليه التسمية أم لا بل يكون قبله أو بعده ؟ قولان ظاهر ما قدمناه من كلام السيد المرتضى وكلام الشيخ في النهاية والمبسوط وكلام ابن الجنييد وابن الصلاح هو الأول ، وظاهر كلام ابن أبي عقيل الثاني ، وظاهر كلام الشيخ المفيد وابن البراج الأول أيضاً مع احتمال الحمل على الثاني بأن تكون صلاة الركعتين في موضع الشك في الزوال وعدم تحققه .

ومما يدل على الأول من الروايات المتقدمة في المقام صحيحة يعقوب بن يقطين ورواية محمد بن عبدالله ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر ومراد بن خازجة وصحيحة سليمان بن خالد وصحيحة سعد بن سعد الأشعري .

وأما ما يدل على الثاني منها فرواية أبي بصير المنقولة من كتاب السرائر ورواية زريق المنقولة عن كتاب مجالس الشيخ وكلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي ومنها - صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال :

(١) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٢) تقدمت هذه الرواية ص ١٣٥ ولم يصفها بالصحة كما لم يصفها بذلك السبزواري في الذخيرة عندما أترض لها في وقت صلاة الجمعة في أول مبحث صلاة الجمعة وكذلك صاحب المدارك ، وقد تقدم في التعليقة ص ١٢٥ تخريجها من قرب الإسناد حيث لم نجد لها في الوافي

« سألته عن الزوال يوم الجمعة ما حده ؟ قال اذا قامت الشمس صل الركعتين فاذا زالت الشمس فصل الفريضة » .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن عجلان (١) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام اذا كنت شاكا في الزوال فصل الركعتين واذا استيقنت الزوال فصل الفريضة » .

وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال نزل بها جبرئيل عليه السلام مضيقا اذا زالت الشمس فصلها . قال قلت اذا زالت الشمس صليت ركعتين ثم صليتها قال فقال ابو عبدالله عليه السلام اما أنا اذا زالت الشمس لم ابدأ بشيء قبل المكتوبة ، قال القاسم : وكان ابن بكير يصلي الركعتين وهو شاك في الزوال فاذا استيقن الزوال بدأ بالمكتوبة في يوم الجمعة .

وعن ابن سنان (٣) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام اذا زالت الشمس يوم الجمعة فابدأ بالمكتوبة » .

ومنها - ما رواه الشيخ في المنتهجد عن محمد بن مسلم وما رواه فيه عن حريز (٤) وما رواه في التهذيب عن علي بن جعفر (٥) غير الرواية المتقدمة ، وما رواه عن ابن ابي عمير في الصحيح (٦) غير روايته المتقدمة ، والكل قد تقدم في المقصد السادس في الوقت من مقاصد المطلب الثاني .

== في مظانها وقد نقلنا في الوسائل في الباب ١١ من صلاة الجمعة من السرائر وقرب الاسناد ولم نقف على نقلها من التهذيب كما هو ظاهره (قدس سره) في ما يأتي وكما هو ظاهر صاحب الذخيرة حيث عدها في سياق روايات الشيخ .

(١) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة وفي التهذيب ج ١ ص ٢٤٨ والاستبصار

ج ١ ص ٤١٢ عبد الرحمن بدل عبدالله

(٢) الفروع ج ١ ص ١١٧ وفي الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجمعة (٤) ص ١٣٧

(٥) تقدمت ص ١٣٩ وظاهر كلامه ان الرواية المتقدمة من روايات التهذيب ويدل

عليه نقلها في ما يأتي من قرب الاسناد وقد تقدم في التعليقة ٢ ص ١٩٢ بيان خلاف ذلك .

(٦) تقدم ص ١٣٩

ومنها - ما رواه في كتاب قرب الاسناد (١) عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال : « سألته عن الزوال يوم الجمعة ما حده ؟ قال اذا قامت الشمس صل الركعتين فاذا زالت فصل الفريضة واذا زالت الشمس قبل ان تصلي الركعتين فلا تصلها وابدأ بالفريضة واقض الركعتين بعد الفريضة . قال : وسألته عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الاذان أو بعده ؟ قال قبل الاذان ، .

وما رواه في مستطرفات السرائر نقلا من جامع البرنطلي عن عبدالكريم بن عمرو عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قلت له ايما أفضل اقدم الركعتين يوم الجمعة او اصليهما بعد الفريضة ؟ قال تصليهما بعد الفريضة ، وذكر ايضا عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سألته عن الركعتين اللتين قبل الزوال يوم الجمعة قال اما انا فاذا زالت الشمس بدأت بالفريضة ، .

ويؤيد هذه الاخبار وجوه (احدها) صراحتها في المدعى كما لا يخفى على من، أمعن النظر في مضامينها بخلاف تلك الاخبار فانه من المحتمل قريبا حمل قولهم « وركعتين اذا زالت ، أي قارب زوالها وهو وقت قيامها أو الشك في الزوال فان باب المجاز واسع . و(ثانيها) الاخبار المتكاثرة بان وقت الجمعة ساعة تزول وانه مضيق و(ثالثها) الاخبار الدالة على المنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة وهي مستفيضة صحيحة صريحة كما قدمناها في بحث الاوقات (لا يقال) انه يجوز تخصيصها بهذه الاخبار الدالة على جواز هاتين الركعتين بعد الزوال (لانا نقول) التخصيص بها انما يتم لو سلت من المعارض ولا سيما مع ترجحه عليها بما ذكرنا . و(رابعها) انه الاوفق بالاحتياط في الدين .

وبالجملة فالأقرب عندي هو القول الثاني لما عرفت . والله العالم .
ومنها - المباكرة الى المسجد للامام وغيره لما رواه الكليني والشيخ في الصحيح

(١) ص ٩٨ وفي الوسائل الباب ٩٩ من صلاة الجمعة

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٩٩ من صلاة الجمعة

عن عبدالله بن سنان (١) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام فضل الله يوم الجمعة على غيره من الايام وان الجنان لتزخرف وتزين يوم الجمعة لمن اتاها واذكم تتسابقون الى الجنة على قدر سبقكم الى الجمعة وان ابواب السماء لتفتح اصعدوا اعمال العباد » .

وعن جابر (٢) قال : « كان ابو جعفر عليه السلام يكر الى المسجد يوم الجمعة حين تكون الشمس قدر رمح فاذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك ، وكان يقول ان جمع شهر رمضان على جمع سائر الشهور فضلا كفضل شهر رمضان على سائر الشهور » ،

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « اذا كان يوم الجمعة نزل الملائكة المقربون معهم قراطيس من فضة وأقلام من ذهب فيجلسون على ابواب المساجد على كراسي من نور فيكتبون الناس على منازلهم الاول والثاني حتى يخرج الامام فاذا خرج الامام طووا صحفهم ، ولا يهبطون في شيء من الايام الا في يوم الجمعة يعني الملائكة المقربين » ونحوه روى في الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام مرسل (٤) .

وما رواه الصدوق في كتاب الامالي بسنده عن امير المؤمنين عليه السلام (٥) انه قال : « اذا كان يوم الجمعة خرج احواف الشياطين يزبون أسواقهم ومعهم الرايات وتعد الملائكة على ابواب المساجد فيكتبون الناس على منازلهم حتى يخرج الامام ، فمن دنا الى الامام وانصت واستمع ولم يلغ كان له كفلان من الأجر ، ومن تباعد عنه فاستمع وانصت ولم يلغ كان له كفل من الأجر ، ومن دنا من الامام ولغى ولم يستمع كان عليه كفلان من الوزر ، ومن قال لصاحبه « صه » فقد تكلم ومن

(١) الوسائل الباب ٤٢ من صلاة الجمعة . والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجمعة . ونقل فيه ان الشيخ رواه عن الكليني

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجمعة الى قوله « طووا صحفهم » .

(٥) الوافي باب التكميل الى الجمعة فانه بعد نقل اخبار من الباب قال : « بيان - الاخبار

في فضل الجمعة اكثر من ان تحصى » ثم ذكر عدة اخبار من الامالي منها هذا الخبر .

— ١٩٦ — (استحباب التزين والصلاة على محمد وآله (ص) يوم الجمعة) ج ١٠

تكلّمه فلا جمعة له . ثم قال على عليه السلام هكذا سمعت نبيكم ﷺ .
وعن جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « قلت له قول الله تعالى :
« فاسمعوا الى ذكر الله ؟ » قال قال : اعملوا وعجلوا فانه يوم مضيق على المسلمين
فيه وثواب اعمال المسلمين فيه على قدر ما مضيق عليهم والحسنة والسيئة تضاعف
فيه . قال وقال ابو جعفر عليه السلام والله لقد بلغني ان اصحاب النبي ﷺ كانوا يتجهزون
للجمعة يوم الخميس لانه يوم مضيق على المسلمين ، الى غير ذلك من الاخبار .

ومنها - التطيب ولبس اغفر الثياب وتسريح اللحية وقلم الأظفار واخذ
الشارب والخروج على سكينة ووقار والدعاء حال الخروج الى الجمعة وكثرة الصلاة
على محمد وآله (صلوات الله عليهم) في ذلك اليوم :

روى ثقة الاسلام في الكافي عن هشام بن الحكم (٢) قال : « قال ابو عبد الله
عليه السلام ليتزين أحدكم يوم الجمعة : يغتسل ويتطيب ويسرح لحيته ويلبس انظف ثيابه
وليتهيأ للجمعة وليكن عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار وليحسن عبادة ربه وليفعل
الخير ما استطاع فان الله يطلع على الأرض ليضاعف الحسنات . »

وعن زرارة في الصحيح أو الحسن (٣) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام لا تدع
الغسل يوم الجمعة فانه سنة وشم الطيب والبس صالح ثيابك وليكن فراغك من الغسل
قبل الزوال فاذا زالت فقم عليك السكينة والوقار . »

وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٤) : « وعليكم بالسنن يوم الجمعة وهي
سبعة : اتيان النساء وغسل الرأس واللحية بالخطمي وأخذ الشارب وتقليم الأظفار
وتغيير الثياب ومس الطيب ، فمن أتى بواحدة من هذه السنن نابت عنهن وهي الغسل
وأفضل أوقاته قبل الزوال . »

وقد قدمنا جملة من الأخبار المتعلقة بالغسل يوم الجمعة في فصل الاغسال من

(١) الوسائل الباب ٣٩ من صلاة الجمعة . والرواية عن السكيني والشيخ

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجمعة (٤) ص ١١

ج ١٠ ﴿دعاء الخروج للجمعة - الصلاة على النبي (ص) يوم الجمعة﴾ - ١٩٧ -

كتاب الطهارة (١) وجملة من الأخبار في استحباب التطيب واخذ الشارب وتقليم الأظفار والنورة في آخر كتاب الطهارة (٢) .

وروى الشيخ في التهذيب (٣) عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال :
« ادع في العيدين ويوم الجمعة اذا تهيأت للخروج بهذا الدعاء : اللهم من تهيأ وتعباً واعدت واستعدت لو فادة الى مخلوق رجاء رفته وطلب نائله وجوائزته وفواضله ونوافله فاليك يا سيدي وفادتي وتهنيتي وتعبيتي واعسدادى واستعدادى رجاء رفدك وجوائزك ونوافلك فلا تخيب اليوم رجائى يا من لا يخيب عليه سائل ولا ينقصه نائل ، فانى لم آتاك اليوم بعمل صالح قدمته ولا شفاعتة مخلوق رجوته ولكن اتيتك مقرباً بالظلم والاسائة لا حجة لى ولا عذر فاسألك يا رب أن تعطينى . سألتى وتقبلنى برغبتى ولا تردنى مجبوها ولا خائباً يا عظيم يا عظيم يا عظيم ارجوك للعظيم اسألك يا عظيم ان تغفر لى العظيم لا إله إلا أنت اللهم صل على محمد وآل محمد وارزقنى خير هذا اليوم الذى شرفته وعظمته وتغسلنى فيه من جميع ذنوبى وخطاياى وزدنى من فضلك انك انت الوهاب . »

وروى فى الكافي عن عمر بن يزيد (٤) قال : « قال لى ابو عبدالله عليه السلام يا عمر انه اذا كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملائكة بعدد النذر فى ايديهم اقلام الذهب وقراطيس الفضة لا يكتبون الى ليلة السبت إلا الصلاة على محمد وآل محمد فاكثروا منها . وقال يا عمر ان من السنة ان تصلى على محمد وأهل بيته فى كل جمعة الف مرة وفى سائر الأيام مائة مرة . »

وروى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن عبدالله بن سنان عنه عليه السلام (٥) قال :
« اذا كانت عشية الخميس ليلة الجمعة نزلت ملائكة من السماء معها اقلام الذهب وصحف

(١) ج ٤ ص ٢١٧ (٢) ج ٥ ص ٥٤٠ الى ٥٧٦

(٣) ج ٣ ص ١٤٢ الطبع الحديث وفى الوافى باب التبكير الى الجمعة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤٣ من صلاة الجمعة

— ١٩٨ — (هل يستحب حلق الرأس يوم الجمعة؟) ج ١٠

الفضة لا يكتبون عشية الخميس وليلة الجمعة ويوم الجمعة الى ان تغيب الشمس إلا الصلاة على النبي ﷺ .

وروى في السكافي عن عبدالله بن ميمون القداح عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قال رسول الله ﷺ اكثروا من الصلاة على في الليلة الغراء واليوم الازهر ليلة الجمعة ويوم الجمعة . فسل الى كم الكثير ؟ فقال الى مائة ومازادت فهو افضل » .

وعن المفضل عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « ما من شيء يعبد الله به يوم الجمعة احب الى من الصلاة على محمد وآل محمد » .

وعن سهل رفعه (٣) قال قال : « اذا صليت يوم الجمعة فقل : اللهم صل على محمد وآل محمد الاوصياء المرضيين بافضل صلواتك وبارك عليهم بافضل بركاتك والسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته . فانه من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة الف حسنة ومحا عنه مائة الف سيئة وقضى له بها مائة الف حاجة ورفع له بها مائة الف درجة » .

وجملة من الاصحاب قد ذكروا في مستحبات يوم الجمعة حلق الرأس . وانكر جمع من تأخر عنهم الوقوف فيه على اثر ، وعلمه المحقق في المعتبر بانه يوم اجتماع الناس فيجتنب ما ينفر .

اقول : ويمكن الاستدلال على ذلك بما رواه في الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السلام (٤) قال : « اني لاحلق في كل جمعة في ما بين الطلوع الى الطلوع ، والتقريب فيه ان المتبادر من الحلق هو حلق الرأس ، والحمل على حلق العانة بعيد لان المستفاد من الاخبار انهم كانوا يطلونها بالنورة سيما مع ملازمتهم على النورة بعد ثلاثة ايام

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٣ من صلاة الجمعة

(٣) الفروع ج ١ ص ١١٩ وفي الوسائل الباب ٤٨ من صلاة الجمعة

(٤) الوسائل الباب ٩٠ من آداب الحمام

ونحوها كما تقدم في الاستطابة من آخر كتاب الطهارة (١) فتكون العانة داخلة في الطلية المذكورة في الخبر . والله العالم .

الفصل الثاني في صلاة العيدين

وهما اليومان المعلومان واحدهما عيد وياؤه منقلبة عن « واو » ، لأنه مأخوذ من العود إما لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده وأما لعود السرور والرحمة بعوده ، والجمع اعياد على غير القياس لان حق الجمع رد الشيء الى أصله ، قيل وانما فعلوا ذلك للزوم الياء في مفرده أو للفرق بين جمعه وجمع عود الخشب .
وتفصيل الكلام في هذا المقام يقع في بحوث : الأول - في وجوبها وما يتبعه وفيه مسائل :

الأولى - اجمع الأصحاب (رضوان الله عليهم) على وجوبها كما نقله جماعة : منهم - المحقق والعلامة في جملة من كتبه ، والأصل في ذلك مضافا الى الاجماع المذكور الكتاب والسنة ، قال الله عز وجل : « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى » (٢) فقد ذكر جمع من المفسرين في معنى هذه الآية ان المراد بالزكاة زكاة الفطرة والصلاة صلاة العيد .

ويدل عليه من الاخبار ما رواه في الفقيه مرسلا (٣) قال : « وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : « قد أفلح من تزكى » قال من اخرج الفطرة . فقيل له وذكر اسم ربه فصلى ؟ قال خرج الى الجبانة فصلى . »

وروى حماد بن عيسى عن حريز عن ابي بصير وزرارة (٤) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام ان من تمام الصوم اعطاء الزكاة يعنى الفطرة كما ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله من تمام الصلاة لانه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم له اذا تركها متعمدا ولا

(١) ج ٥ ص ٤٠ (٢) سورة الاعلى الآية ١٤ ، ١٥ .

(٣) الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد

(٤) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة

صلاة له اذا ترك الصلاة على النبي وآله (صلوات الله عليهم) ان الله عز وجل قد بدأ بها قبل الصلاة فقال : قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى .
وفى تفسير على بن ابراهيم (١) قوله : قد أفلح من تزكى ؟ قال زكاة الفطرة اذا اخرجها قبل صلاة العيد ، وذكر اسم ربه فصلى ؟ قال صلاة الفطر والاضحية .
واستدل جملة من الأصحاب : منهم - السيد السند في المدارك على ذلك بقوله عز وجل « فصل لربك وانحر » (٢) قال قيل هي صلاة العيد ونحر البدن للاضحية . وقال في المعتمد قال اكثر المفسرين المراد صلاة العيد وظاهر الامر الوجوب . وبنحو ما ذكره في المدارك صرح في الذكرى ايضا .

اقول : لم اقف في الاخبار على تفسير الآية بهذا المعنى وانما الذي ورد فيها التفسير بمطلق الصلاة والمراد بالنحر رفع اليدين حال التكبير حذاء الوجه ، وقد تقدمت الاخبار بذلك في المسألة الثالثة من الفصل الثاني في تكبيرة الاحرام من كتاب الصلاة (٣) .

واما السنة فمنها انه قد روى الصدوق والشيخ (عطر الله مرقديهما) في الصحيح عن جميل (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير في العيدين قال سبع وخمس . وقال صلاة العيدين فريضة . قال وسألته ما يقرأ فيها ؟ قال والشمس وضحاها وهل اناك حديث العاشية واشباههما » .

وعن جميل في الصحيح عن الصادق عليه السلام (٥) انه قال : « صلاة العيدين فريضة وصلاة الكسوف فريضة » .

(١) ص ٧٢١ (٢) سورة الكوثر الآية ٢ (٣) ج ٨ ص ٤٣

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة العيد ، واللفظ من اوله الى آخره للشيخ ولم يرو الصدوق منه إلا قوله « صلاة العيدين فريضة » كما سيأتي في الرواية الاخرى فانها للصدوق .

(٥) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد و ١ من صلاة الكسوف

وروى الشيخ في التهذيب عن أبي اسامة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال :
« صلاة العيدين فريضة وصلاة الكسوف فريضة » .

قال في الفقيه بعد نقل صحيحة جميل الثانية : يعنى انهما من صغار الفرائض
وصغار الفرائض سنن لرواية حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال :
« صلاة العيدين مع الامام سنة » . ومراده بهذا الجمع بين الخبرين بانه لا منافاة بين
كونها سنة وبين كونها فريضة . وفيه ما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى . والشيخ
في التهذيبين قد فسر السنة بما علم وجوبه بالسنة لثلاثين كونه فريضة يعنى واجبة .
وفي كل من الجمعين نظر ، أما ما ذكره الصدوق فانا لا نعرف له مستنداً لان
الفرض ان اريد به ما وجب بالكتاب ويقابله اطلاق السنة بمعنى ما وجب بالسنة
فانه لا فرق بين كبار الفرائض ولا صغارها في المعنى المذكور ، واطلاق السنة على
صغار الفرائض دون كبارها مع كون السنة بمعنى ما ثبت وجوبه بالسنة لا معنى له هنا
لان هذه الفريضة مما ثبت وجوبها بالكتاب كما عرفت من الاخبار المتقدمة بتفسير
قوله تعالى : « قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى » (٣) فلا معنى لوجوبها بالسنة .
واظهر منه بطلاناً حمل السنة على المتبادر منها وهو المستحب .

واما كلام الشيخ في دفعه دلالة الآية بمعونة الاخبار الواردة بتفسيرها بصلاة
العيدين ، وحينئذ فتكون الفريضة في خبر جميل بمعنى ما ثبت وجوبه بالكتاب
لا بمعنى الواجب المقابل بالسنة بمعنى المستحب .

والظاهر في الجمع بين الخبرين المذكورين - كما ذكره المحدث الكاشاني في
الوافي - انما هو حمل الفريضة في الخبر المذكور على معنى ما ثبت وجوبه بالكتاب
والسنة ، وفي خبر حريز عن زرارة انما اريد بها ان السنة في فرض هذه الصلاة ان

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد و ١ من صلاة الكسوف

(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد

(٣) سورة الاعلى الآية ١٤ و ١٥ .

٢٠٢ - (هل يشترط في وجوب صلاة العيد السلطان العادل أو منصوبه ؟) ج ١٠

تكون مع الامام فمن صلاها بدون الامام معتقداً وجوبها فقد خالف السنة كما تدل عليه الاخبار الآتية من انه لا صلاة إلا مع امام يعنى واجبة .

إلا ان لقائل ان يقول ان ما استدلل به من الآيتين المتقدمتين لا دلالة فيهما على الوجوب نصاً بل ولا ظاهراً ، اما الثانية فلعدم ورود نص فيها بما ذكره كما عرفت واما الأولى فان غاية ما تدل عليه هو مدح المزمك والمصلى بانه قد افلح وهذا لا ظهور له في الوجوب وان افهمه افهاماً ضعيفاً ، وحينئذ فيكون المراد بالفرض في الاخبار المتقدمة انما هو بمعنى الواجب كما هو أحد اطلاقه ، ويؤيده اضافة صلاة الكسوف وانها فريضة في صحيحة جميل الثانية ورواية ابى اسامة مع انها غير مذكورة في القرآن .

وقال في كتاب الفقه الرضوى (١) : ان الصلاة في العيدين واجبة ... الى ان قال : وان صلاة العيدين مع الامام مفروضة ولا تكون إلا بامام وخطبة ... الى ان قال ايضاً : وصلاة العيدين فريضة واجبة مثل صلاة يوم الجمعة إلا على خمسة ... الى آخر ما سيأتى من نقل تنمة العبارة المذكورة ان شاء الله تعالى .

(المسألة الثانية) - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) - بل نقل جملة منهم الاجماع عليه - انه يشترط في صلاة العيد ما يشترط في الجمعة من الشروط المتقدمة وقد تقدم انها خمسة ، إلا ان الخلاف هنا قد وقع في الخطبتين كما سيأتى ان شاء الله تعالى ذكره في المقام :

احدهما عندهم - السلطان العادل أو من نصبه ، وظاهر العلامة في المنتهى دعوى الاجماع على هذا الشرط .

واحتج عليه بصحيحة زرارة عن ابى جعفر (٢) قال : وليس في الفطر والاضحى اذان ولا اقامة ... الى ان قال : ومن لم يصل مع امام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه . .

ج ١ (هل يشترط في وجوب صلاة العيد السلطان العادل او منصوبه ؟) - ٢٠٣ -

وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألت عن الصلاة يوم الفطر والاضحى فقال ليس صلاة إلا مع امام » .

ورواية معمر بن يحيى عن ابى جعفر عليه السلام (٢) قال : « لا صلاة يوم الفطر والاضحى إلا مع امام » .

اقول : ومن الأخبار بهذا المعنى ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام (٣) قال : « من لم يصل مع امام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه » .

وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « لا صلاة يوم الفطر والاضحى إلا مع امام عادل » .

وعن سماعة في الموثق عن ابى عبدالله (عليه السلام) (٥) « لا صلاة في العيدين إلا مع امام وان صليت وحدك فلا بأس » ، ونحوه كلام المحقق وتبعهما جماعة ممن تأخر عنهما .

إلا ان جملة من متأخري المتأخرين الذين جرت عادتهم بدقة النظر في الاحكام والتأمل التام في اخبارهم (عليهم السلام) قد طعنوا في هذا الشرط فمنهم من استشكله وصارت المسألة عنده في قالب الإشكال ، ومنهم من خالفهم وجزم بمنع ما ذكره .

ومنشأ ذلك عند الأولين هو احتمال حمل الامام في الأخبار المذكورة على ما هو أعم من امام الاصل وامام الجماعة ، والى هذا ذهب المحدث الكاشاني في الوافي والمقاتبي فانه جعل هذه الأخبار متشابهة باعتبار احتمال ارادة المعصوم منها وليست محكمة في أحد المعنيين ، وعند الآخرين هو ان الظاهر منها انما هو امام الجماعة خاصة .

قال في المدارك بعد نقل الاستدلال عن العلامة بما قدمناه من الأخبار : وعندي في هذا الاستدلال نظر إذ الظاهر ان المراد بالامام هنا امام الجماعة لا امام

— ٢٠٤ — (هل يشترط في وجوب صلاة العيد السلطان العادل أو منصوبه ؟) ج ١٠

الأصل كما يظهر من تنكير الامام ولفظ الجماعة وقوله (عليه السلام) (١) في صحيحة ابن سنان « من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصل في الجماعة ، وفي موثقة سماعة (٢) « لا صلاة في العيدين إلا مع امام وان صليت وحدك فلا بأس ، قال جدي (قدس سره) في روض الجنان : ولا مدخل للفقهاء حال الغيبة في وجوبها في ظاهر الأصحاب وان كان ما في الجمعة من الدليل قد يتشبه هنا إلا انه يحتاج الى القائل ، ولعل السر في عدم وجوبها حال الغيبة مطلقاً بخلاف الجمعة ان الواجب الثابت في الجمعة انما هو التخيير كما مر اما العين فهو منتف بالاجماع والتخيير في العيد غير متصور اذ ليس معها فرد آخر يتخير بينها وبينه فلو وجبت لوجبت عيناً وهو خلاف الاجماع . قلت : الظاهر انه اراد بالدليل ما ذكره في الجمعة من ان الفقيه منصوب من قبله عموماً فكان كالتائب الخاص وقد بينا ضعفه في ما سبق . واما ما ذكره من السر فكلام ظاهري اذ لا منافاة بين كون الوجوب في الجمعة تخييراً وفي العيد عينياً اذا اقتضته الأدلة . وبالجملة فتخصيص الأدلة الدالة على الوجوب بمثل هذه الروايات لا يخلو من اشكال ، وما ادعوه من الاجماع فقير صالح للتخصيص ايضاً لما بيناه غير مرة من ان الاجماع انما يكون حجة مع العلم القطعي بدخول قول الامام في اقوال المجمعين وهو غير متحقق هنا ، ومع ذلك فالخروج من كلام الأصحاب مشكل واتباعهم بغير دليل اشكل . انتهى .

وقال في الذخيرة بعد ذكر نحو ما ذكره في المدارك اولاً : ويؤيد الوجوب ما دل على وجوب التأسي بالنبي ﷺ في ما علم كونه صدر عنه على جهة الوجوب وان كان لنا فيه نوع تأمل اذ الأمر ههنا كذلك فان وجوبها عليه ﷺ ثابت باجماع الأصحاب ، مع ان التمسك باصل عدم الوجوب في ما ثبت وجوبه عليه ﷺ محل اشكال ، فاذن القول بعدم الوجوب في غاية الاشكال والاجترأ على الحكم بالوجوب

(١) الوسائل الباب ٣ من صلاة العيد

(٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة العيد

ج ١٠ (هل يشترط في وجوب صلاة العيد السلطان العادل أو منصوبه؟) — ٢٠٥ —

مع عدم ظهور مصرح به من الأصحاب لا يخلو من اشكال . وطريق الاحتياط واضح وقال شيخنا المجلسي في كتاب البحار - بعد نقل كلام الفاضلين بالاشتراط واستدلهم بالإجماع وبعض الأخبار المتقدمة - ما نفضله : وفيه نظر اذ الظاهر ان المراد بالامام في هذه الأخبار امام الجماعة لا امام الاصل كما يشعر به تنكير الامام ولفظة الجماعة في بعض الأخبار ومقابلة « ان صليت وحدك » بما يعين هذا . وقوله « لا صلاة » يحتمل وكاملة كما هو الشائع في هذه العبارة ، وفي صحة عبد الله ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) « من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليقتل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصلي في الجماعة » ويؤيد الوجوب ما دل على وجوب التأسي بالنبي ﷺ في ما علم صدوره عنه على وجه الوجوب والأمر هنا كذلك قطعاً . وبالمجمل ترك هذه الفريضة بمحض الشهرة بين الأصحاب جرأة عظيمة مع انه لا ريب في رجحانه ، ونية الوجوب لا دليل عليها ولعل القرينة كافية في جميع العبادات كما عرفت سابقاً . انتهى .

اقول : معظم الإشكال عند هؤلاء بعد اجمال هذه الاخبار هو عدم تصريح أحد بمن ذهب الى الوجوب العيني في الجمعة زمان الغيبة بالوجوب ، العيني هنا ، وانت خير بان مقتضى حكمهم في العيدين بانها جارية على نحو صلاة الجمعة في شروط الوجوب هو تبعية صلاة العيدين لصلاة الجمعة كيف كانت ، فان هذا الكلام قد صرح به الجميع عن حكم بالوجوب التخييري في الجمعة زمان الغيبة أو التحريم أو الوجوب العيني ، وحيث ان اللازم من ذلك ان كل من اشترط في الجمعة شرطاً من حضور امام الاصل أو نائبه أو انعقادها امام الجماعة أو وجوبها عيناً به فانه يجريه في صلاة العيدين ، وبه يظهر ان كل من قال بالوجوب العيني زمان الغيبة في الجمعة فهو قائل به في العيدين ايضاً .

قال شيخنا المفيد في المقنعة في باب صلاة العيدين : وهذه الصلاة فرض

(١) الوسائل الباب ٣ من صلاة العيد

— ٢٠٦ — ﴿ هل يشترط في وجوب صلاة العيد السلطان العادل أو منصوبه؟ ﴾ ج ١٠

لازم لجميع من لزمته الجمعة على شرط حضور الامام سنة على الإنفراد عند عدم حضور الامام .

وهو كما ترى صريح في ما قلناه واضح في ما ادعينا فانه حكم بان صلاة العيدين فرض عيني لكل من لزمته الجمعة ، وقد عرفت مذهبه في الجمعة وشرطها عنده انما هو امام الجماعة وهي واجبة عينية عنده باجتماع شرائطها المتقدمة التي من جملتها امام الجماعة ، ومقتضى ذلك وجوب صلاة العيدين عيناً متى حصلت تلك الشروط وقوله هنا على شرط حضور الامام ... الى آخره ، اراد به بيان التفرقة بين الجمعة والعيدين بحصول الاستحباب في هذه دون تلك فجعل مدار الوجوب والإستحباب على حضور الامام وعدم حضوره فمتى صلى مع الامام فهي واجبة عيناً ومتى تعذر الصلاة معه فهي مستحبة فرادى بخلاف الجمعة فانه مع عدم الامام تسقط بالسكنية . والمراد بالامام في كلامه هو امام الجماعة الذي تقدم تصريحه به في صلاة الجمعة .

واما ما ذهب اليه بعض من الاستحباب جماعة فهو باطل كما سيحىء بيانه ان شاء الله تعالى بل هي اما واجبة عيناً ان وجد الامام وكلت باقى الشروط وإلا صليت فرادى استحباباً . وجميع ما ذكرنا بحمد الله سبحانه ظاهر لا خفاء عليه .

واما توهم حمل الأخبار المتقدمة على امام الأصل فقد عرفت ما فيه من كلام مشايخنا المذكورين (رضوان الله عليهم) فانه جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه . ويؤيد ما ذكرناه من عدم اشتراط امام الأصل في هذه الصلاة ما نقله في كتاب البحار (١) عن الصدوق في كتاب ثواب الأعمال حيث انه نقل فيه خبراً عن سلمان الفارسي (رضى الله عنه) عن رسول الله ﷺ في ثواب صلاة اربع ركعات على كيفية مخصوصة بعد صلاة العيد ، ثم قال (قدس سره) هذا لمن كان امامه مخالفاً لمذهبه فيصلّى معه تقية ثم يصلّى هذه الاربع ركعات للعيد فاما من كان

(١) ج ١٨ الصلاة ص ٨٦١ والعبارة فيها تلخيص ونقل بالمضمون

امامه موافقاً لمذهبه وان لم يكن مفروض الطاعة لم يكن له ان يصلي بعد ذلك حتى نزول الشمس . انتهى .

وهو صريح كما ترى في ان مذهبه (قدس سره) صحة الصلاة بامام الجماعة وعدم اشتراط امام الأصل ، وبه يظهر لك ما في دعوى الاجتماع على اشتراط هذه الصلاة بامام الأصل مع تصريح هذا العمدة الذي هو من أهل الصدر الأول الذين عليهم المعول بحوازاها مع امام الجماعة كما سمعت . واما اخمال الحمل على صلاة مستحبة فخير جيد لما سنيين ان شاء الله تعالى من انه لا مستند له ولا دليل عليه وان ذكره جملهم .

وبالجملة فان عدم ذكر قدماء اصحابنا للوجوب العيني في هذه الصلاة انما هو باعتبار احوالهم لاحكام هذه الصلاة على صلاة الجمعة فكل ما حكموا به في صلاة الجمعة فهو آت في هذه الصلاة ، فلا يتوهم من سكوتهم عن التصريح به هنا نفيه عن هذه الصلاة وان قالوا به في الجمعة فهو غلط محض كما أوضحناه لك في عبارة المقنعة .

ومما يؤيد ذلك الاخبار الآتية ان شاء الله تعالى الدالة على تعليم الأئمة (عليهم السلام) لاصحابهم كيفية الصلاة وآدابها وأحكامها وما يتعلق بالامام فيها فان جميع ذلك قرينة واضحة على انها يتأتى من اصحابهم ان يصلوها بغير المعصوم اذ مع الاختصاص بالمعصوم لا يظهر لهذا التعليم كثير فائدة كما لا يخفى على المتأمل المنصف .

وثانيها - العدد وقد أجمع الاصحاب (رضوان الله عليهم) على اعتباره هنا ، ويدل عليه صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال : « في صلاة العيدين اذا كان القوم خمسة أو سبعة فانهم يجمعون الصلاة كما يصنعون يوم الجمعة » وروى في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) انه قال : « في صلاة العيدين اذا كان القوم خمسة فصاعداً مع امام في مصر فعليهم ان

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة و ٣٩ من صلاة العيد

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٣١ من صلاة العيد

يجمعوا للجمعة والعيدين .

ونقل عن ابن أبي عقيل أنه ذهب الى اشتراط السبعة هنا مع انه اكتفى في الجمعة بخمسة . وردده بعض الاصحاب بعدم المستند .

اقول : الظاهر من كلام ابن أبي عقيل وصول المستند اليه بذلك وان لم يصل اليها حيث قال - على ما نقله عنه في المختلف - ولا عيد مع الامام ولا مع امرته في الامصار باقل من سبعة من المؤمنين فصاعداً ولا جمعة باقل من خمسة ، ولو كان الى القياس سبيل لسكانا جميعاً سواء ولكنه تعبد من الخالق سبحانه . وهو كما ترى ظاهر في وصول المستند اليه ،

وثالثها - الجماعة وقد تقدمت جملة من الاخبار الدالة على ذلك (١).

ورابعها - الوحدة قال في المدارك وظاهر الاصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراطها حيث أطلقوا مساواتها للجمعة في الشرائط ، ونقل عن الحلبيين التصريح بذلك محتجين بانه لم ينقل عن النبي ﷺ انه صلى في زمانه عيدان في بلد كما لم ينقل انه صلى في جمعتان ، وبما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : وقال الناس لامير المؤمنين (عليه السلام) ألا تخلف رجلاً يصلي في العيدين ؟ قال لا أخاف السنة ، وهما لا يدلان على المنع ومن ثم تروى العلامة في التذكرة والنهاية في اشتراط ذلك وهو في محله . انتهى .

اقول : الظاهر ان مرجع التعليل المنقول عن الحلبيين الى أن العبادات لما كانت توقيفية من الشارع وجوباً وندباً وتعدداً وانحاداً وكيفية ونحو ذلك فالواجب الوقوف على ما علم منهم (صلوات الله عليهم) بقول أو عمل ، وغاية ما يفهم من الاخبار هو جواز صلاة واحدة في المضر وتوابعه الى امتداد مسافة الفرسخ فثبت الثانية ومشروعيتها في هذه المسافة يتوقف على الدليل . وهذا الكلام موجه صحيح دال على المدعى باوضح دلالة كما لا يخفى وبه يقيد اطلاق الاخبار

الدالة على الوجوب فلا يمكن الاستناد اليها في المقام .
واما الرواية فلا اشكال في أن ظاهرها هو انه لما كان ﷺ يصح بصلاة العيدين كما هو السنة فيها قالوا له أن يخلف في المصر من يصلي العيدين بمن تخلف من الضعفة والعجزة عن الخروج فاجاب بان لا أخالف السنة ، والمراد بالسنة يعني وحدة الصلاة في الفرسخ فانه واجب بالسنة النبوية ، واطلاق السنة على ما وجب بالسنة شائع في الاخبار كما قدمنا ذكره في مسألة غسل الجمعة من كتاب الطهارة ، لا ان المراد بالسنة المستحب كما ربما يتوهم ، وعلى هذا المعنى بنى الاستدلال بالرواية وهو معنى واضح لا غبار عليه .

وبنحو هذه الرواية روى في كتاب دعائم الاسلام عن علي ﷺ (١) انه « قيل له يا امير المؤمنين ﷺ لو امرت من يصلي بضعفاء الناس يوم العيد في المسجد ؟ قال اكره أن أستن سنة لم يستنها رسول الله ﷺ » .

وروى شيخنا المجلسي في كتاب البحار (٢) نقلا من كتاب عاصم بن حميد عن محمد ابن مسلم قال : « سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول قال الناس لعلي ﷺ ألا تخلف رجلا يصلي بضعفة الناس في العيدين ؟ قال فقال لا اخالف السنة » .

ونحوه بهذا المضمون روى في المحاسن عن رفاعه (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله ﷺ ... الحديث » .

وعما يؤيد ذلك ما تقدم (٤) في صحيحة زرارة من ان « من لم يصل مع امام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه » ونحوه في صحيحته الاخرى (٥) وهو شامل باطلاقة لما لو لم يكن ثمة امام أو كان ولكن فاتته الصلاة معه . ومعنى « لا صلاة له » يعني وجوبا وإلا فالاستحباب لا ريب فيه نصاً وفتوى ، ففي الصحيح لابن سنان (٦)

(١) مستدرك الوسائل الباب ١٤ من صلاة العيد

(٢) ج ٨ ، الصلاة ص ٨٦٣ (٣) البحار ج ٨ ، الصلاة ٨٦٠

(٤) ص ٢٠٢ (٥) ص ٢٠٣ (٦) الوسائل الباب ٣ من صلاة العيد

— ٢١٠ — (هل يجب الخطبتان في صلاة العيد؟) ج ١٠

« من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده ، ونحوه غيره مما سيأتي ان شاء الله تعالى . »

والتقريب في هذه الاخبار انه لو شرعت الصلاة مرة اخرى في البلد لما حسن هذا الإطلاق في هذه الاخبار بان يقال « لا صلاة له ولا قضاء عليه » أو يقال : « فليصل وحده » ، لا مكان الاجتماع على جماعة اخرى كما لا يخفى .

وأما ما ذكره الشهيد ومن تأخر عنه - من أن هذا الشرط انما يعتبر مع وجوب الصلاتين فلو كانتا مندوبتين أو احدهما لم يمنع التعدد - ففيه انه لم يرق لنا دليل على استحباب الجماعة في العيدين كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في مسألة على حدة والى ذلك أشار في المدارك ايضاً حيث قال بعد نقل ذلك عن الشهيد : وليس في النصوص دلالة على شيء من ذلك . انتهى .

وقال في الذكرى : مذهب الشيخ في الخلاف ومختار صاحب المعتمد ان الامام لا يجوز له أن يخلف من يصلي بضعفة الناس في البلد . ثم أورد صحيحة ابن مسلم (١) ثم قال ونقل في الخلاف عن العامة « ان علياً عليه السلام (٢) خلف من يصلي بالضعفة ، وأهل البيت (عليهم السلام) أعرف . انتهى .

وخامسها - الخطبتان وقد اختلف فيهما كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) فقال الشيخ في المبسوط في باب صلاة العيدين : وشرائطها شرائط الجمعة سواء في العدد والخطبة وغير ذلك . وهو ظاهر في قوله بشرطيهما في العيدين ، وبه قال ابن ادريس والعلامة في المنتهى حيث قال : والخطبتان واجبتان كوجوبهما في الجمعة ولا نعرف خلافاً بين المسلمين في كونهما بعد الصلاة إلا من بنى أمية (٣) ثم ذكر ايضاً انه لا يجب حضورهما ولا استماعهما بغير خلاف . ونحو ذلك ذكر في التذكرة ايضاً .

وقال المحقق في المعتبر : والخطبتان مستحبتان فيهما بعد الصلاة ولا يجب حضورهما ولا استماعهما اما استحبابهما فعليه الإجماع .

وقال الشهيد في الذكرى : المشهور بين الأصحاب في ظاهر كلامهم استحباب الخطبتين في صلاة العيدين وصرح به في المعتبر وأوجبهما ابن أدریس والفاضل والروايات مطلقة . ونقل بعض الأخبار الدالة على الخطبة ثم قال والعمل بالوجوب أحوط نعم ليست شرطاً في صحة الصلاة بخلاف الجمعة .

وقال السيد في المدارك - في شرح قول المصنف : وهي واجبة مع وجود الامام ... الى آخره - ان الشيخ صرح في المبسوط باشتراطهما في هذه الصلاة فقال شرائطها شرائط الجمعة سواء في العدد والخطبة وغير ذلك . ثم ذكر انه الظاهر من عبارة الشرائع حيث اطلق مساواتها للجمعة في الشرائط . ثم ذكر ان العلامة جزم في جملة من كتبه بعدم اعتبار هذا الشرط هنا . ثم قال وهو كذلك تمسكاً بالأصل والتفتاً الى كونها متأخرتين عن الصلاة ولا يجب استماعهما اجماعاً فلا تكونان شرطاً فيها .

وقال في موضع آخر - في شرح قول المصنف : الثالثة الخطبتان في العيد بعد الصلاة وتقديمها بدعة - ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لبيان حال الخطبتين من حيث الوجوب والاستحباب ونقل عنه في المعتبر انه جزم بالاستحباب وادعى عليه الاجماع ، وقال العلامة في جملة من كتبه بالوجوب ، واحتج عليه في التذكرة بورود الأمر بهما وهو حقيقة في الوجوب . وكأنه أراد بالأمر ما يستفاد من الجملة الخبرية فانما لم نقف في ذلك على امر صريح . والمسألة محل تردد وكيف كان فيجب القطع بسقوطها حال الانفراد للأصل السالم من المعارض .

وقال ايضاً - في شرح قول المصنف : ولا يجب استماعهما بل يستحب - هذا الحكم يجمع عليه بين المسلمين حكاة في التذكرة والمنتهى مع تصريحه في الكتاين بوجوب الخطبتين وهو دليل قوى على الاستحباب وروى العامة عن عبدالله بن

٢١٢ - (الاستدلال لوجوب الخطبتين في صلاة العيد) ج ١٠

السائب (١) قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن احب أن يذهب فليذهب » ،
والى القول بالاستحباب مال الفاضل الخراساني في الذخيرة والمحدث الكاشاني في المفاتيح .

والأظهر عندى هو القول بالوجوب ، ويدل عليه قول الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الذى قد ظهر لك في غير موضع مما قدمنا وسيجىء امثاله اعتماد الصدوقين سيما الاول عليه وافتاؤهما بعبائر الكتاب كما كشفنا عنه النقاب في غير باب من الأبواب حيث قال عليه السلام (٢) « فان صلاة العيدين مع الامام فريضة ولا تكون إلا بامام وخطبة » .

وبما يعضد ذلك ويؤيده باوضح تأييد ما رواه الصدوق في كتاب العلل والعيون من علل الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٣) قال : « انما جعلت الخطبة يوم الجمعة قبل الصلاة وجعلت في العيدين بعد الصلاة لان الجمعة أمر دائم يكون في الشهر مراراً وفي السنة كثيراً فاذا كثرت على الناس ملوا وتركوه وتفرقوا عنه والعيد إنما هو في السنة مرتان والزحام فيه اكثر والناس فيه أرغب وان تفرق بعض الناس بقى عامتهم » .

والتقريب فيه انه لو كان ما يدعونه من الاستحباب حقاً لكان هو الاولى بان يذكر علة للفرق في الخبر بان يقال انما اخرجت لان استماعها غير واجب حيث انها مستحبة فمن شاء جلس لاستماعها ومن شاء انصرف ، وظاهر الخبر انما هو وجوبها في الصلاتين وان اختلفتا بالتقدم والتأخر للعلة المذكورة في الخبر . ويؤيده توقف يمين

(١) نيل الاوطار ج ٣ ص ٢٧٦ عن النسائي وابن ماجه وابي داود ونقله في الوسائل في الباب ٣ من صلاة العيد من مجالس ابن الشيخ عن عبد الله بن السائب باختلاف في اللفظ .
(٢) ص ١٢

(٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة العيد

البرامة عليه لانه المهود من فعلهم والمأثور من أوامرهم (عليهم السلام) .
وذكر الخطبتين في بيان كيفية الصلاة ايضاً ظاهر في ذلك إذ قضية الذكر في بيان كيفية الواجب الوجوب في جميع ما اشتملت عليه الكيفية وخروج بعض الافراد التي قام الدليل من خارج على استحبابها لا يقتضى خروج ما لم يقيم عليه دليل .

هذا ، وما ذكره في المدارك هنا لا يخلو من نوع تشويش واضطراب بل النظر الظاهر في ما ايد به ذلك من عدم وجوب استماعها بل الاستحباب .

أما الأول فلان مقتضى كلامه الأول هو اختيار الاستحباب صريحاً وظاهر الثاني بل صريحه التردد والتوقف في المسألة . وايضاً ظاهر كلامه الأول ان العلامة في جملة من كتبه جزم بالاستحباب وظاهر كلامه الثاني خلافه وانه جزم بالوجوب ثم أورد دليلاً ، ومقتضى الدليل الذي نقله لازم له حيث انه صرح في مواضع من كتابه بانه لا فرق في دلالة الأمر على الوجوب بين كونه بلفظ الأمر أو بالجملة الخبرية ، وحينئذ فالظاهر ان منشأ التردد عنده هو معارضة دعوى الاجماع الذي ذكره في المعتبر مع ما عرفت من طعنه في هذه الاجماع .

واما الثاني - وهو ما ذكره في كلامه الثالث من أن تصريح العلامة في الكتاتين بالاجماع على عدم وجوب استماع الخطبتين دليل قوى على الاستحباب - ففيه ان خطبة الجمعة مع الاتفاق على وجوبها وانها شرط في صحة الصلاة قد وقع الخلاف في وجوب استماعها فمن ذهب الى عدم وجوب استماعها الشيخ في المبسوط والمحقق في المعتبر مع قولها بوجوبها وشرطيتها في صحة الصلاة وتردد في الشرائع ، ولم نره في تلك المسألة بعد أن نقل قولها المذكور رد عليهما بانه يلزم منه المناقضة لان القول بالوجوب يستلزم القول بوجوب الاستماع وعدم وجوب الاستماع يستلزم الاستحباب كما ذكره هنا . وبالجملة فانه كما ان اصل وجوب الخطبة متوقف على الدليل كذلك وجوب الاستماع يتوقف عليه ولا ملازمة بينهما ؛ وما علل به وجوب الاستماع في خطبة الجمعة في مقام الرد على صاحب المعتبر من انتفاء فائدة الخطبة بدون الاستماع فهي علة مستنبطة ترجع الى مجرد الاستبعاد ، ومع فرض

- ٢١٤ - ﴿ تأييد وجوب الخطبتين في صلاة العيد ﴾ ج ١٠

وجودها في نص فانه يمكن الجواب عنها بان علل الشرع ليست عللا حقيقية يجب اطرادها كالعلل العقلية التي يدور المعلول مدارها وجوداً وعدمها وانما هي معارف وموضحات لنوع مناسبة أو بيان حكمة أو نحو ذلك كما لا يخفى على من احاط خبراً بالعلل المذكورة في اخبار علل الشرائع والاحكام .

واما ما ذكره في كلامه الثالث من الخبر العامى للتأييد به - ولعله من حيث ان الشيخ نقله في كتاب المجالس (١) - فضعفه أظهر من أن يمكن الاعتماد عليه في تأسيس حكم شرعى به .

وبالجملة فان مقتضى ظواهر الأخبار كما ذكره في التذكرة واعترف به في المدارك هو الوجوب مع اعتضاده بما ذكرناه من خبرى كتاب الفقه والعلل والعيون ، وليس في الأخبار ما يدل على الاستحباب ولا ما يشير اليه إلا ما ربما يتوهم من كونها بعد الصلاة وهو محض خيال قاصر .

واما دعوى عدم اشتراطهما في صحة الصلاة - وكذا دعوى ما يلزمه ويقتضيه من عدم وجوب حضورهما واستماعهما - فلم نقف له على دليل ازيد من دعوى الاجماع ، مع ما عرفت من دلالة ظاهر كلام الشيخ في المبسوط بل ظاهر كل من أطلق الحكم بكون شرائط العيد شرائط الجمعة من غير تعرض لعدم وجوب ما ذكره على خلاف هذا الاجماع .

قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين بعد ذكر نحو ما ذكرناه : انا لا نعرف لهم دليلاً سوى الاجماع المسبوق بخلاف الشيخ صريحاً بل سائر ارباب النصوص ايضاً حيث لم يتعرضوا لاستثناء هذا من شرائط الجمعة لا صريحاً ولا ضمناً سوى خبر عامى ضعيف السند نقله الشيخ اولاً من كتب المخالفين في مجالسه (٢) مع انه لم يعمل به على ما يظهر من كلامه ثم اشتهر بين من بعده فاستدلوا به من غير وجدان شاهد من روايات أهل البيت (عليهم السلام) ولا مؤيد : إذ لو كان

ج ١٠ (استحباب صلاة العيد مع اختلال شرائط الوجوب) - ٢١٥ -

لنقلوه قطعاً مع خلو الكتب عنه اليوم ايضاً ، والخبر ما رواه من طريق العامة عن عطاء عن عبد الله بن السائب ثم ساق الخبر كما قدمنا نقله من المدارك . ثم قال : والذي يظهر من فحوى كلام اصحابنا ان أصل مناط حكمهم في جميع ما ذكروا من نفي الاشتراط وعدم وجوب الحضور والاستماع بل أصل استحباب الخطبتين هذا الخبر فان عليه مبنى الاجماع الذي ذكروه . انتهى كلامه (زيد مقامه) وهو جيد متين كما لا يخفى على الحاذق المسكين .

المسألة الثالثة - قد اشتهر في كلام متأخري الاصحاب انه مع اختلال شرائط الوجوب أو بعضها فانه يستحب أن تصلي جماعة وفرادى ، قال في المعتبر : وتستحب مع عدم الشرائط أو بعضها جماعة وفرادى في السفر والحضر وتصلي كما تصلي في الجماعة . وقال القطب الراوندي من اصحابنا من ينكر الجماعة في صلاة العيد سنة بلا خطبتين لكن جمهور الامامية يصلون هاتين الصلاتين جماعة وعملهم حجة .

اقول : وتصريح المحقق ومن تأخر عنه بذلك معلوم من كتبهم وعليه العامة ايضاً فانهم بين قائل بتعين الاستحباب جماعة وقائل بالتخير بين الجماعة والإفراد وهو قول اكثرهم (١) .

وقال الشيخ المفيد بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه من انها فرض لجميع من لزمته الجمعة على شرط حضور الامام سنة على الإفراد مع عدم حضور الامام : ومن فاتته صلاة العيد جماعة صلاحها وحده كما يصل في الجماعة ندباً مستحباً .

وقال الشيخ في المبسوط : متى تأخر عن الحضور لعارض صلاحها في المنزل منفرداً سنة وفضيلة . ثم قال : ومن لا يجب عليه صلاة العيد من المسافر والعبد

(١) المذكور في المعتبر والتذكرة والمنتهى نسبة هذا القول الى الشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى لا تصلي إلا في جماعة وهو قول ابى حنيفة ، وازداد في المنتهى الحسن البصري الى الشافعي واحمد . راجع المذهب ج ١ ص ١٢٠ والانصاف ج ٢ ص ٤٦ وعمدة القارى ج ٣ ص ٣٩٩ والبحر الرائق ج ٢ ص ١٧٥ .

— ٢١٦ — (استحباب صلاة العيد مع اختلال شرائط الوجوب) ج ١٠

وغيرهما يجوز لهما اقامتها منفردين سنة .
وقال السيد المرتضى في المسائل الناصرية : هما سنة تصلى على الإنفراد عند فقد الامام أو اختلال بعض الشرائط .

وانت خبير بان ظاهر عبارة الشيخ المفيد والشيخ في المبسوط والمرتضى هنا هو استحباب الصلاة منفرداً بعد فوات الصلاة الواجبة ولم يتعرضوا للاستحباب جماعة .
وقال ابو الصلاح : فان اختل شرط من شرائط العيد سقط فرض الصلاة وقبح الجمع فيها مع الاختلال وكان كل مكلف مندوباً الى هذه الصلاة في منزله والاصحار بها أفضل .

وقال ابن ادریس : معنى قول اصحابنا « على الانفراد » ليس المراد بذلك أن يصلى كل واحد منهم منفرداً بل الجماعة ايضاً عند انفرادها من دون الشرائط مسنونة مستحبة ، قال ويشبهه على بعض المتفقهة هذا الموضع بان يقول على الإنفراد اراد مستحبة اذا صلاها كل واحد وحده قال لان الجمع في صلاة النوافل لا يجوز واذا اعدمت الشرائط صارت نافلة فلا يجوز الاجتماع فيها ، قال محمد بن ادریس وهذا قلة بصيرة من قائله بل مقصود اصحابنا على الانفراد ما ذكرناه من انفرادها عن الشرائط .

وقال العلامة في المختلف ونعم ما قال : وتأويل ابن ادریس بعيد مع انه روى النهي عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قلت له هل يؤم الرجل باهله في صلاة العيدين في السطح أو بيت ؟ قال لا يؤم بهن ولا يخرجن ، ولو كانت الجماعة مستحبة لاستحبت هنا إذ المستحب في حق الرجل مستحب في حق المرأة إلا ما خرج بالدليل ، إلا ان فعل الأصحاب في زماننا الجمع فيها . ثم نقل ملخص كلام الراوندى الذى قدمناه بتمامه .

وقال الشهيد في الذكرى : وتفارق الجمعة عند الأصحاب بانها مع عدم الشرائط تصلى سنة جماعة وهو أفضل وفرادى ، وكذلك يصليها من لم تجب عليه من المسافر

(١) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة العيد

— ٢١٨ — (الوارد في الأخبار إنما هو الانفراد عند عدم الصلاة مع الإمام) ج ١٠

وموثقة الحلبي (١) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يخرج في يوم الفطر والأضحي عليه صلاة وحده ؟ قال نعم » .

وعن سماعة في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت له متى يذبح ؟ قال إذا انصرف الإمام . قلت فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فاصلي بهم جماعة ؟ فقال إذا استقلت الشمس . وقال لا بأس أن تصلي وحدك ولا صلاة إلا مع إمام ، ومرسلة عبد الله بن المغيرة المتقدمة ، وقد عرفت أن المراد بقوله فيها « في جماعة ، إنما هو حال الوجوب وحينئذ يكون غير الجماعة عبارة عن الإفراد وهو المستحب وصحيفة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « مرض أبي يوم الأضحي فصلى في بيته ركعتين ثم ضحى » .

واحتمل في الوافي في هذا الخبر الوجوب مع اختصاص الحكم بالإمام وإيده بما رواه الشيخ عن الحلبي (٤) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الإمام لا يخرج يوم الفطر والأضحي عليه صلاة وحده ؟ قال نعم ، واحتمل الاستحباب مع عموم الحكم كما تقدم في الأخبار المذكورة .

وظنى أن ما ذكره من الإحتمال الأول بعيد ، وتوهم الوجوب من قوله عليه السلام في رواية الحلبي « عليه » معارض بما تقدم في موثقة الحلبي (٥) من قوله « الرجل لا يخرج في يوم الفطر والأضحي عليه صلاة وحده ؟ قال نعم » ، وحينئذ فالمراد بقوله « عليه » في كلتا الروايتين إنما هو مطلق الثبوت الشامل للوجوب والاستحباب ، على أن وجه الخصوصية هنا غير ظاهر ، وحينئذ فالرواية منتظمة مع ما ذكرناه من الأخبار .

ولا ينافي ذلك ما في رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) من قوله : « فقلت أ رأيت أن كان مريضاً لا يستطيع أن يخرج أ يصلى في بيته ؟ قال لا ، وفي رواية محمد بن قيس عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٧) قال : « إنما الصلاة

(١) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة العيد . والظاهر أن الرقم (٤) عين الرقم (١) ولفظ « الإمام » في الوافي (٢) و (٦) و (٧) الوسائل الباب ٢ من صلاة العيد

ج ١٠ (لادليل على الاستحباب جماعة مع اختلال شروط الوجوب) - ٢١٩ -

يوم العيد على من خرج الى الجبانة ومن لم يخرج فليس عليه صلاة .
وفي صحيحة زرارة (١) حيث قال عليه السلام : « ومن لم يصل مع امام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه ، فان الوجه فيها الحمل على نفي الوجوب جمعاً بين الاخبار .
وفي هذه الاخبار رد على ما نقل عن الصدوق في المقنع حيث قال : ولا يصلحان الا مع الامام جماعة . وابن ابي عقيل حيث قال : من فاتته الصلاة مع الامام لم يصلها وحده . ولعلها قد استندنا الى ما ذكرناه من هذه الروايات الاخيرة . إلا انه يمكن تأويل كلامها بما أولنا به الاخبار المذكورة إذ من البعيد عدم اطلاعها على الاخبار الدالة على الانفراد مع كثرتها وتعددتها وأبعد منه الإطلاع عليها وطرحها من البين .

إذا عرفت ذلك فاعلم اننا لم نقف لما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) من الاستحباب جماعة مع اختلال بعض شروط الوجوب على دليل .
وغاية ما استدل به في الذكرى كما تقدم رسالة عبد الله بن المغيرة وقد عرفت الجواب عنها ، مع معارضتها - لو سلمت من الإحتمال الذي ذكرناه - بموثقة عمار المتقدمة (٢) وان تأولها بالبعيد والاحتمال الغير السديد .

وغاية ما تعلق به الراوندي هو عمل جمهور الامامية وصلاتهم لها جماعة استحباباً حال الغيبة . ولا يخفى ما فيه إذ رب مشهور لا أصل له ورب متأصل ليس بمشهور ، سيما مع ورود الاخبار المتقدمة الدالة على التقييد بالوحدة والانفراد في الإتيان بها مع اختلال شرط الوجوب ، مع عدم وجود المعارض الصريح بل وجود المؤيد الفصيح كما عرفت من موثقة عمار ، فكيف يمكن التعلق بعملهم وفعلهم في مقابلة هذه الاخبار وخصوصاً مع موافقة ما يفعلونه للعامة كما تقدمت الإشارة اليه (٣) وأما إيقاع القدماء لها كذلك ان ثبت فعله بناء على الوجوب كما هو ظاهر ما تقدم من عدم الدليل على اشتراط امام الأصل في وجوبها فتوهم من اشترطه

— ٢٢٠ — (لادليل على الاستحباب جماعة مع اختلال شروط الوجوب) ج ١٠

ان فعلهم لها على جهة الاستحباب ، وسيأتى ما يؤيده .
وبالجملة فالظاهر هو انحصار الاستحباب فى الانفراد كما هو مفاد الاخبار
المتقدمة مع كونه خلاف جميع العامة .

وكيف كان فالاستحباب جماعة انما يتجه على ما هو المشهور من اشتراط وجوب
العدين وجوباً عينياً بامام الاصل ، ولا ريب ان هذا الشرط مختل زمان الغيبة ولهذا
نقل القطب الراوندى والعلامة فى المختلف - على ما قدمنا نقله عنهما - ان عمل الاصحاب
على الصلاة جماعة استحباباً زمان الغيبة ، إلا انك قد عرفت انه لا مستند له .

واما على ما هو الظاهر من كلام جملة من محققى متأخرى المتأخرين - وهو
الظاهر ايضا - من قال بالوجوب العينى حال الغيبة من المتقدمين حيث انهم يحملون
شرائط الجمعة ثابتة لصلاة العيد من أن صلاة العيد زمن الغيبة كصلاة الجمعة واجبة
عيناً والامام المشترط فيها انما هو امام الجماعة - فيشكل التعدد جماعة فيها فى مسافة
الفرسخ كما عليه علماء زماننا الآن فانهم يصلون جماعات عديدة فى البلد الواحد مع
ترجيحهم هذا القول الذى اشرنا اليه وقولهم باشتراط الوحدة فيها كما فى الجمعة ،
لانه متى صليت فى مسافة الفرسخ بناء على ما ذكرنا امتنعت الصلاة ثانياً لعين ما تقرر
فى صلاة الجمعة من عدم مشروعية الجمعة الثانية فى المسافة المذكورة .

وربما كان مستندهم فى جواز التعدد فى الصورة المذكورة ما تقدم نقله عن
شيخنا الشهيد من أن شرط الوحدة فى فرسخ انما يعتبر مع وجوب الصلاتين فلو
كالتا مندوبتين أو إحداهما لم يمتنع التعدد .

وفيه ان كلام شيخنا المذكور مبنى على اشتراط المعصوم فى الوجوب العينى
فهى الآن عنده مستحبة فلا يشترط فيها هذا الشرط إذ هو مخصوص بالواجبة ،
وأما من ثبت عنده الوجوب زمن الغيبة عملاً باطلاق الاخبار المتقدمة الدالة على
الوجوب من غير ما يصلح لتقييدها بوجود امام الاصل كما يدعونه وقد حصل باقى
الشروط فان الوجوب يكون عينياً عنده فلا بد من اعتبار الوحدة فيها كما فى الجمعة

ج ١٠ (سقوط صلاة العيد عن كل من تسقط عنه الجمعة) - ٢٢١ -

التي قد حملوها عليها ، على ان ما ادعاه الشهيد من مشروعية الجماعة وان كانت مستحبة محل المنع كما عرفت .

وبالجملة فان ما يفعله علماء زماننا كما حكينا عنهم مما لا اعرف له وجه صحة على كل من القولين ، اما على القول المشهور - من اشتراط الوجوب العيني بوجود امام الاصل فتكون في زمن الغيبة مستحبة - ففيه أنه مع تسليم ذلك فان غاية ما دلت عليه الاخبار هو استحبابها فرادى لا جماعة كما تقدم تحقيقه ، سيما مع دلالة الاخبار المتكاثرة على عدم مشروعية الجماعة في صلاة النافلة إلا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها ، واما على القول المختار - من وجوبها حال الغيبة عيناً وانعقادها بامام الجماعة حسبما مر في الجمعة - فانها باستكمال الشروط من وجود الامام وامكان الخطبة والعدد والجماعة والكون في فرسخ تكون واجبة عيناً فتى اقيمت وجب على كل من في مسافة الفرسخ السعي اليها والحضور فيها وكيف يتجه صلاتها ثانياً ندباً بناء على الحال المذكورة . ثم لو فرضنا تخلف بعض عن الحضور لعذر أو لغير عذر فذاية ما دلت عليه الاخبار انه يصلحها منفرداً .

وبالجملة فالحكم فيها كما في الجمعة إلا انها تزيد هنا باستحباب الصلاة فرادى مع عدم ادراك الجماعة أو تعذر حضورها ، وأما الصلاة جماعة فكما انه تحرم الجمعة الثانية بعد اقامتها أو لا كذلك تحرم صلاة العيد ثانياً جماعة بعد الاثنيان بها أولاً ، ولهذا انا نعجل الصلاة بها حال طلوع الشمس ليتوجه البطلان الى من صلى بعدنا . والله العالم

المسألة الرابعة - ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) الاتفاق على سقوط صلاة العيدين عن كل من تسقط عنه صلاة الجمعة ، قال في التذكرة انما تجب صلاة العيد على من تجب عليه الجمعة عند علمائنا أجمع . وقال في المنتهى لا نعرف فيه خلافاً .

قال في المدارك : ويدل عليه اصالة برائة الذمة من وجوب هذه الصلاة على من لا تجب عليه الجمعة السالبة عن ما يصلح للمعارضة لا تنفاه ما يدل على العموم في من تجب عليه .

وفيه نظر ظاهر وكيف لا والأخبار التي قدمناها في المسألة الأولى ظاهرة الدلالة في العموم فانه لا ريب ان الخطاب فيها راجع الى جميع المكلفين فان قولهم (عليهم السلام) (١) : « صلاة العيدين فريضة وصلاة الكسوف فريضة » يعنى على كل مكلف إلا ما خرج بدليل وارد عنهم (عليهم السلام) وإلا لزم مثله في صلاة الكسوف التي قرنها بها مع ان هذا القائل لا يلتزمه ؛ وحيثنذ فالواجب الوقوف على ما دل الدليل على خروجه من هذا العموم ويبقى ما عداه داخلا تحت خطاب التكليف .

والذى وقفت عليه في الأخبار من الافراد المستثناة عن الدخول منها المسافر لصحيفة زرارة عن احمدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « انما صلاة العيدين على المقيم ولا صلاة إلا بامام » .

وصحيفة ربيع والفضيل بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اضحى » .

وما رواه البرقي في كتاب المحاسن بسنده عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « ليس في السفر جمعة ولا اضحى ولا فطر » قال ورواه ابي عن خلف بن حماد عن ربيع عن ابي عبدالله عليه السلام مثله (٥) .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن علي عليه السلام (٦) انه قال : « ليس على المسافر جمعة ولا عيد » .

اقول : دلالة هذه الروايات على السقوط عن المسافر واضحة مضافاً الى الإجماع المتقدم نقله .

(١) الوسائل الباب ٩ من صلاة العيد و ٩ من صلاة الكسوف

(٢) و (٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة العيد

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجمعة رقم ٢٩

(٦) مستدرک الوسائل الباب ٥ من صلاة العيد

وأما ما رواه في التهذيب والفقهاء عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : « سألت عن المسافر إلى مكة وغيرها هل عليه صلاة العيدين الفطر والاضحى ؟ قال نعم إلا بمنى يوم النحر » فقد حمّله الشيخ على الاستحباب ، والظاهر - كما ذكره في الوافي - أن يقيد الاستحباب بما إذا شهد المسافر بلدة يصلي فيها العيد فإنه يستحب له حضوره كما في الجمعة لا أنه ينشئ صلاة العيد في سفره .

ونحو هذه الرواية أيضاً موثقة سماعة (٢) قال : « سألت عن صلاة العيد قال في الامصار كلها إلا في يوم الاضحى بمنى فإنه ليس يومئذ صلاة ولا تكبير » . وأنت خبير بأن هذه الرواية ليست نصاً في عدم السقوط عن المسافر بل ربما كان استثناء الاضحى بمنى مشعراً بالسقوط عن المسافر فتكون منطبقة على الأخبار المتقدمة .

ومنها - النساء لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « إنما رخص رسول الله ﷺ للنساء العواتق في الخروج في العيدين للعرض للرزق » .

وعن عمار بن موسى في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « قلت له هل يؤم الرجل باهله في صلاة العيدين في السطح أو بيت ؟ فقال لا يؤم بهن ولا يخرجن وإيس على النساء خروج . وقال اقلوا لهن من الهيئة حتى لا يسألن الخروج » ، وما رواه في كتاب معاني الأخبار عن محمد بن شريح (٥) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن خروج النساء في العيدين فقال لا إلا العجوز عليها منقلها يعني الخفين » .

ودلالة هذه الروايات أيضاً على السقوط عن النساء واضحة مضافاً إلى الإجماع المتقدم .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة العيد
(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة العيد

— ٢٢٤ — ﴿استحبابها لمن لا تجب عليه إلا الشواب وذوات الهيئته﴾ ج ١٠

إلا ان بازاء هذه الاخبار ما يدل بظاهره على وجوب الخروج عليهن مثل ما رواه في قرب الاسناد (١) عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال : « سألته عن النساء هل عليهن صلاة العيدين والتكبير ؟ قال نعم قال وسألته عن النساء هل عليهن من صلاة العيدين والجمعة ما على الرجال ؟ قال نعم . قال وسألته عن النساء هل عليهن من التطيب والتزين في الجمعة والعيدين ما على الرجال ؟ قال نعم » .

وما رواه في كتاب الذكرى (٢) قال روى ابن ابي عمير في الصحيح عن جماعة منهم حماد بن عثمان وهشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال : « لا بأس بان تخرج النساء في العيدين للتعرض للرزق » .

ومن الذكرى ايضاً (٣) قال روى ابراهيم بن محمد الثقفي في كتابه باسناده الى علي عليه السلام قال : « لا تجسوا النساء عن الخروج في العيدين فهو عليهن واجب ، وحملها الاصحاب على الاستحباب ، والمشهور استحباب صلاة العيد لكل من سقطت عنه إلا الشواب وذوات الهيئته من النساء فانه يكره لهن الخروج اليها .

قال في الذكرى : قال الشيخ لا بأس بخروج العجائز ومن لا هيئته لهن من النساء في صلاة الأعياد ليشهدن الصلاة ولا يجوز ذلك لذوات الهيئات منهن والجمال . وفي هذا الكلام أمران (احدهما) ان ظاهره عدم الوجوب عليهن ولعله لما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن جماعة ثم ساق الرواية كما تقدمت . ثم قال إلا انه لم يخص فيها العجائز وقد روى عبدالله بن سنان قال : انما رخص رسول الله ﷺ ثم ساق الخبر كما قدمناه (٤) ثم قال والعواتق الجوارى حين يدركن . ولكنه معارض بما رواه ابو اسحاق ابراهيم الثقفي في كتابه باسناده الى علي عليه السلام ثم ذكره كما تقدم ثم قال ولان الأدلة عامة للنساء (الأمر الثاني) ان الشيخ منع خروج ذوات الهيئات

(١) ص ١٠٠ وفي الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجمعة و٢٨ من صلاة العيد والثالث

في الباب ٤٧ من صلاة الجمعة .

(٤) ص ٢١٣

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة العيد

والجمال والحديث دال على جوازه للتعرض للرزق اللهم إلا ان يريد به المحصنات او المملكات كما هو ظاهر كلام ابن الجنيدي حيث قال : وتخرج اليها النساء العواتق والعجائز ونقله الثقفى عن نوح بن دراج من قدماء علمائنا . انتهى كلامه فى الذكرى ملخصاً .

ومنها - المريض لما رواه الشيخ والصدوق فى الحسن بل الصحيح عن هارون ابن حمزة الغنوى عن أبى عبدالله عليه السلام (١) قال : « الخروج يوم الفطر والاضحى الى الجبابة حسن لمن استطاع الخروج اليها . فقلت أرأيت ان كان مريضاً لا يستطيع أن يخرج أيسل فى بيته ؟ قال لا ، وقد تقدم ان المراد بقوله « لا » فى الوجوب لما عرفت سابقاً من استحبابها فرادى بالنصوص المتقدمة .

ومنها - العبد ويدل عليه وعلى الافراد المتقدمة ايضاً قول الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه (٢) « وصلاة العيدين فريضة واجبة مثل صلاة الجمعة إلا على خمسة : المريض والمرأة والمملوك والصبي والمسافر » .

هذا ما وقفت عليه من الأخبار الدالة على الاستثناء فى هذه الصلاة وبموجبه يبق ما عدا هؤلاء المذكورين داخلين تحت خطاب التكليف إلا ان يقال باستثنائها بالأدلة العامة كالأعمى والكبير السن لحصول الحرج والمشقة فى السعى عليهما .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قد صرح الأصحاب باستحباب الصلاة هؤلاء فرادى وجماعة بناء على ما يدعونه من مشروعية الجماعة استحباباً فى هذه الصلاة ، ويدل عليه فرادى بالنسبة الى المسافرين والمرأة ما تقدم من الأخبار المحمولة على الاستحباب وعلى المريض صحيحة منصور بن حازم المتقدمة (٣) فى حكاية الصادق عن ابيه (عليهما السلام) انه مرض يوم الاضحى فصلى فى بيته ركعتين ثم ضحى .

قال فى المذاكر : وقد حكم الأصحاب باستحبابها ايضاً لمن لا تجب عليه الجمعة كالسافر والعبد والمرأة ، وهو حسن وان أمكن المناقشة فيه بعدم الظفر بما يدل عليه بالخصوص . نعم روى سعد بن سعد الأشعرى فى الصحيح عن الرضا عليه السلام ثم ساق الرواية

كما تقدمت في المقام ثم قال : وهى محمولة على الإستحباب جمعاً بينها وبين قوله **لَا يُلَاحِظُ** في صحيحة زرارة (١) « إنما صلاة العيدين على المقيم ، انتهى كلامه زيد مقامه .

والعجب منه (قدس سره) انه مع اعترافه بعدم الظفر بما يدل عليه بالخصوص كيف حكم باستحسان ما ذكره الأصحاب وان كان بغير دليل مع مناقشاته للأصحاب في ما قامت الأدلة عليه بزعم انها ضميصة باصطلاحه وان كانت مجبورة بالشهرة بينهم فكيف يوافقهم هنا من غير دليل بالسكينة ؟ وربما أومر قوله : « ما يدل عليه بالخصوص » على وجود دليل بطريق العموم وليس كذلك .

وبالجملة فان الذى وقفنا عليه من أخبار المسألة هو ما ذكرناه إلا ان ثبوت الاستحباب بها فى المقام عندى لا يخلو من الإشكال لما أشرنا اليه فى غير موضع مما تقدم من أن الاستحباب حكم شرعى يتوقف على الدليل الواضح ، ومجرد اختلاف الأخبار ليس بدليل إذ مبنى القول بالإستحباب هنا على الجمع بين الأخبار وإلا فلو خيلنا وأدلة الثبوت لسكانت دالة على الوجوب إلا ان ضرورة الجمع بينها وبين الأخبار الدالة على السقوط أوجب حملها على الاستحباب . وأيضاً فان اخراج ما ظاهره الوجوب عن حقيقته يحتاج الى القرينة واختلاف الأخبار ليس من قرائن المجاز . ومحل الإشكال فى روايات النساء حيث أن ظاهر جملة منها الوجوب عليهن وإلا فروايات المسافرين لا إشكال فيها متى حملنا صحيحة سعد بن سعد على ما قدمنا ذكره من أن المراد بها صلاة المسافرين مع من يصلونها من الحاضرين دون أن ينشئ صلاة وحده أو جماعة مسافرين . وأما رواية سماعة فقد عرفت انها تغير ظاهرة الدلالة . ويمكن حمل ما دل على الوجوب فى النساء على العجائز منهن فلا ينحصر الجمع فى الاستحباب كما ادعوه . والله العالم .

المسألة الخامسة - أجمع الأصحاب (رضوان الله عليهم) - كما حكاها العلامة في التذكرة والنهاية - على أن وقت صلاة العيدين ما بين طلوع الشمس الى الزوال .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : ومستنده حسنة زرارة (١) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام ليس في الفطر والأضحى اذان ولا اقامة اذانها طلوع الشمس اذا طلعت خرجوا ، وموثقة سماعة (٢) قال : « سألته عن الغدو الى المصلى في الفطر والأضحى فقال بعد طلوع الشمس ، ثم نقل عن الشيخ في المبسوط ان وقتها اذا طلعت الشمس وارتفعت وانبسطت . ثم قال : وهو احوط . ومقتضى الرويتين ان وقت الخروج الى المصلى بعد طلوع الشمس ، وقال المفيد انه يخرج قبل طلوعها فاذا طلعت صبر هنيئة ثم صلى . انتهى .

اقول : لا يخفى ان المدعى في كلامهم هو امتداد الوقت من طلوع الشمس الى الزوال والخبران المذكوران اللذان جعلهما مستنداً لهذه الدعوى انما يدلان على التوقيت بطلوع الشمس بمعنى انه اذا طلعت الشمس خرجوا الى الصلاة ولادلالة فيها على ما يدعونه من الامتداد الى الزوال فيها غير منطبقين على المدعى بتامه .

وما يدل ايضاً على ما دل عليه الخبران المذكوران ما رواه السيد العابد الزاهد المجاهد رضی الله عن علي بن طاووس (قدس سره) في كتاب الاقبال (٣) باسناده الى يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ يخرج بعد طلوع الشمس ، .

وروى فيه (٤) بسنده الى محمد بن هارون بن موسى باسناده الى زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « لا تخرج من بيتك إلا بعد طلوع الشمس ، .

وفي حديث خروج الرضا (عليه السلام) الى صلاة العيد بتكليف المأمون المروى في كتابي الكافي وعيون أخبار الرضا (عليه السلام) (٥) « فلما طلعت الشمس قام فاغتسل وتعمم ، ثم ساق الخبر في كيفية خروجه (عليه السلام) .

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة العيد

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٨ من صلاة العيد

(٥) الوسائل الباب ١٩ من صلاة العيد

ولم أقف في الأخبار بعد التبع التام على ما يدل على الامتداد الى الزوال كما ذكره ولا اعرف لهم مستنداً غير الإجماع الذي ادعوه مع ظهور الخلاف من ظاهر عبارتي الشيخين المنقولتين .

والعجب من السيد السند (طاب ثراه) انه مع مناقشاته الأصحاب وعدوله عن ما عليه اتفاقهم في جملة من الأحكام كما لا يخفى على من له انس بكتابه مع قيام الأدلة على ما يدعونه بمناقشاته في أسانيد أدلتهم والجمود هنا على ما ذكره من غير دليل . وأعجب منه استدلاله لهم بهذين الخبرين والحال كما عرفت .

نعم ربما يشير الى ما ذكره من الامتداد صحيحة محمد بن قيس الدالة على قضاء صلاة العيد في الغد مع ثبوت الرؤية بعد الزوال (١) لقوله فيها « اذا شهد عند الامام شاهداً انهما رأيا اياماً اهللاً منذ ثلاثين يوماً أمر الامام بالإفطار في ذلك اليوم اذا كانا شهدا قبل زوال الشمس فان شهدا بعد زوال الشمس أمر الامام بإفطار ذلك اليوم و آخر الصلاة الى الغد » .

قال في الوافي : هكذا وجد في النسخ والظاهر سقوط « وصلى بهم » بعبد قوله « في ذلك اليوم » ، ولا يجوز انه قد اكتفى عنه بالظهور . انتهى .

اقول : أنت خير بانه مع تسليم صحة ما ذكره فغاية ما يدل عليه الخبر ثبوت الامتداد في هذه الصورة ولعله مقصور عليها من حيث الضرورة وعدم امكان الصلاة في ذلك الوقت المذكور في الأخبار لفواته فلا يثبت به الحكم كائناً وإلا فمن المحتمل قريباً في الخبر المذكور ان جملة « و آخر الصلاة الى الغد » مستأنفة لا معطوفة على الجملة الجزائية ، وحاصل الكلام انه أمر بالإفطار مع ثبوت الرؤية قبل الزوال او بعد الزوال وعلى كل منهما آخر الصلاة الى الغد لفوات وقتها .

ويؤيده اطلاق الخبر الذي معه وهو مرفوعة محمد بن احمد (٢) قال : « اذا

(١) الوسائل الباب ٩ من صلاة العيد . وتتم الرواية هكذا « فصلي بهم » ،

(٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة العيد

أصبح الناس صياماً ولم يروا الهلال وجاء قوم عدول يشهدون على الرؤية فليفتروا
وليخرجوا من الغد أول النهار الى عيدهم ، فانه كما ترى مطلق في كون ثبوت الرؤية
قبل الزوال أو بعده .

قال في الوافي بعد ذكر هذا الخبر ايضاً : يعني اذا شهدوا بعد فوات الوقت .
ومرادع يعني بعد الزوال الذي هو آخر الوقت بقرينة كلامه الأول .
ولا يخفى عليك ان صحة هذه التأويلات التي ذكرها في ذيل كل من هذين الخبرين
موقوفة على قيام الدليل على ما ادعوه من الإمتداد الى الزوال وقد عرفت انه لا
دليل عليه ، وحينئذ فلا ثمرة لهذه التأويلات واخراج الأخبار عن ظاهرها
من غير معارض .

ويعضد ما ذكرناه ما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن علي عليه السلام (١) ، في
القوم لا يرون الهلال فيصبحون صياماً حتى يمضي وقت صلاة العيد من أول النهار
فيشهد شهود عدول انهم رأوه من ليلتهم الماضية ؟ قال يفترون ويخرجون من
غد فيصلون صلاة العيد في أول النهار ، فانها كما ترى ظاهرة الدلالة في أن وقت صلاة
العيد أول النهار وهو بعد طلوع الشمس كما صرحنا به في الأخبار المتقدمة ، وان الشهود
اذا كانوا انما شهدوا بعد مضي ذلك الوقت افطر الناس واخروا صلاة العيد الى الغد
وبالجملة فانه لا يظهر لما ذكرناه (رضوان الله عليهم) دليل غير الاجماع الذي
ادعوه ، وطرح هذه الأخبار التي قدمناها مع صحة بعضها وصراحة الجميع في مقابلة هذا
الاجماع مما لا يتجشمه ذو دين سيما مع ظهور القدر في اجتماعاتهم كما تقدم في صلاة
الجمعة وفي هذا الاجماع بخصوصه بمخالفة الشيخين المذكورين كما اشرنا اليه . وحمل
تلك الأخبار على معنى تتفق به مع الاجماع المذكور غير ظاهر .

وانت خبير بان البحث في هذه المسألة نظير ما تقدم في وقت صلاة الجمعة
حيث ان اكثر الأصحاب على الامتداد فيه الى المثل ومنهم من زاد على ذلك وجعله

— ٢٣٠ — ﴿ هل تقضى صلاة العيد لو فاتت بالكلية ؟ ﴾ ج ١٠

امتدأ بامتداد وقت الظهر ومنهم من خصه بساعة الزوال ، وهذا هو المؤيد بالاجار كما قدمنا بيانه وشيدنا أركانه .

وظاهر صاحب المدارك في تلك المسألة الميل الى ما دلت عليه تلك الاخبار المخالفة للقول المشهور وهنا الميل الى القول المشهور مع عدم الدليل عليه بل قيام الدليل على خلافه ، وسؤال الفرق متجه . والله العالم .

المسألة السادسة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في قضاء صلاة العيد وعدمه لو زالت الشمس ولم تصل بالكلية وكذا لو صليت ولكن فات ذلك بعض المكلفين ، ثم على تقدير القول بالقضاء في الصورة الثانية فهل تقضى ركعتين أم أربعاً ؟

والكلام هنا يقع في مقامين : (الأول) في القضاء وعدمه لو لم تصل بالكلية قال في المختلف : لو لم تثبت رؤية الهلال إلا بعد الزوال أفطر وسقطت الصلاة فرضاً ونقلاً ، وقال ابن الجنيد ان تحققت الرؤية بعد الزوال افطروا وغدوا الى العيد ، لنا انه الوقت قد فات والاصل عدم القضاء فانه انما يجب بامر متجدد ولم يثبت بل قد ورد ان من فاتته مع الامام فلا قضاء عليه (١) ولان شرطها شرط الجمعة ومن شرائط الجمعة بقاء الوقت فكذا ما ساواها . احتج القائلون بالقضاء بما ورد من أن من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته (٢) والجواب المراد بذلك الصلاة اليومية لظهورها عند الإطلاق . انتهى .

وقال الشهيد في الذكري : لو ثبت الرؤية من الغد فان كان قبل الزوال صليت العيد وان كان بعده سقطت إلا على القول بالقضاء . وقال ابن الجنيد ان تحققت الرؤية بعد الزوال أفطروا وغدوا الى العيد لما روى عن النبي ﷺ (٣) انه قال : « فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون وعرفتكم يوم تعرفون » وروى (٤) « ان ركباً

(١) ص ٢٠٣ (٢) الوسائل، الباب ٦ من قضاء الصلوات

(٣) كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٢ والمهذب للشيرازي ج ١ ص ١٢١

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٤٩

ج ١٠ (هل تقضى صلاة العيد لو لم تدرك مع الجماعة ؟) - ٢٣١ -

شهدوا عنده ~~في~~ انهم رأوا الهلال فأمرهم ان يفتروا واذا أصبحوا أن يغدوا الى مصلاهم ، وهذه الاخبار لم تثبت من طرقنا . انتهى . وعلى هذا النهج كلام غيرهم من المتأخرين بل ظاهر العلامة في المنتهى كون ذلك متفقاً عليه عندنا .

أقول : العجب منهم (رضوان الله عليهم) في ما ذكروه في هذا المقام مع وجود الأدلة على القضاء في الصورة المذكورة وهو ما قدمناه في سابق هذه المسألة من صحيحة محمد بن قيس ومرفوعة محمد بن احمد ورواية كتاب الدعائم ، وظاهر الكليني والصدوق أيضاً القول بذلك حيث انه في الكافي (١) قال : « باب ما يجب على الناس اذا صح عندهم بالرؤية يوم الفطر بعد ما أصبحوا صائمين ، ثم أورد الخبرين المتقدمين . وأما الصدوق فانه قال أيضاً (٢) : « باب ما يجب على الناس الى آخر ما ذكره الكليني ثم أورد رواية محمد بن قيس ثم قال وفي خبر ثم أورد مرفوعة محمد بن أحمد المذكورة مؤيداً ذلك بما قدمه في صدر كتابه .

(الثاني) - في القضاء لو لم تدرك الصلاة مع الجماعة ، وقد اضطرب كلامهم في هذا المقام والمشهور عدم القضاء .

قال في المدارك بعد قول المصنف « ولو فاتت لم تقض » ما صورته : اطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق في الصلاة بين كونها فرضاً أو نفلاً وفي الفوات بين أن يكون عمداً أو نسياناً ، وبهذا التعميم صرح في التذكرة وقال ان سقوط القضاء مذهب اكثر الأصحاب . وقال الشيخ في التهذيب من فاتته الصلاة يوم العيد لا يجب عليه القضاء ويجوز أن يصلي ان شاء ركعتين وان شاء أربعاً من غير أن يقصد بها القضاء وقال ابن ادريس يستحب قضاؤها . وقال ابن حمزة اذا فاتت لا يلزم قضاؤها إلا اذا وصل في حال الخطبة وجلس مستمعاً لها . وقال ابن الجنيد من فاتته ولحق الخطبتين صلاها أربعاً مفصولات يعنى بتسليمتين . ونحوه قال علي بن بابويه إلا انه قال يصليها بتسليمة . والأصح السقوط مطلقاً . ثم استدل على ذلك بان القضاء

— ٢٣٢ — (هل تقضى صلاة العيد لو لم تدرك مع الجماعة؟) ج ١٠

فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة، وبصحيحة زرارة (١) الدالة على أن من لم يصل مع الامام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه. ثم نقل عن القائلين بأنها أربع الاحتجاج برواية ابن البخترى عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال: «من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً، ثم أجاب بالظن في السند وبمنع الدلالة فإن الأربع لا يتعين كونها قضاء. انتهى».

اقول: لا يخفى ما في كلامهم هنا من الإجمال بل الاختلال وذلك أنك قد عرفت في سابق هذه المسألة أنهم اجتمعوا على أن وقت صلاة العيد يمتد إلى الزوال وحينئذ فالقضاء الذي هو عبارة عن فعل العبادة في خارج وقتها لا يصدق إلا على ما كان بعد الزوال مع أن ظاهر كلامهم واختلافهم هنا يعطى أن المراد بالقضاء إنما هو ما بعد فوات الجماعة كما يعطيه مذهب ابن حمزة وابن الجنييد وابن بابويه من فرضهم المسألة في من لحق الخطبة واستمع لها فإنه يصلي بعدها ركعتين أو أربعاً على الخلاف، وهذا لا يسمى قضاء وإنما يرجع إلى ما قدمناه من أن من لم يدرك الجماعة أو كان له عذر عن حضورها فإنه يستحب له أن يصلي صلاة العيد ركعتين، وهذا هو الذي دلت عليه الأخبار المتقدمة واتفقت عليه كلمات الأصحاب، وإنما وقع الخلاف والإشكال في كون ذلك الاستحباب مخصوصاً بالفرادى أو يشمل الجماعة أيضاً، وحينئذ فذكر هذه المسألة هنا ونقل هذه الأقوال بما لا وجه له ولا معنى بالكلية إذ القضاء كما يدعونه غير متجه كما عرفت.

(فان قيل) يمكن حمل القضاء في كلامهم هنا على مجرد الاتيان بها فالقضاء بمعنى الفعل كما في قوله سبحانه وتعالى «فاذا قضيت الصلاة» (٣).

(قلنا) الحمل على هذا المعنى ينافيه مقابلة هذه الأقوال بسقوط القضاء الذي

(١) ص ٢٠٣

(٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة العيد. والسند هكذا «عن أبيه عن علي قال».

(٣) سورة الجمعة الآية ٩

ج ١٠ ﴿ توجيه ما دل على الصلاة أربع ركعات لولم تدرك مع الجماعة ﴾ - ٢٢٣ -

هو المشهور ، إذ ليس المراد بالقضاء هنا إلا الإتيان بها خارج الوقت كما عرفت من احتجاج صاحب المدارك ، مع أن المشهور استحباب الإتيان بها مع اختلال الشرائط فرادى وجماعة كما تقدم ، فلو كان مرادهم بالقضاء أنما هو مجرد الفعل لكان معنى القول المشهور بأنه لا قضاء يعنى لا تفعل بعد ذلك مع أن المشهور هو فعلها كما عرفت . وبالجمله فان كلامهم هنا لا يخلو من تشويش واجمال كما أوضحناه بحمد الملك المتعال .

نعم هذا الخلاف انما يتجه على ما اخترناه وصرحنا به آنفاً من أن وقت صلاة العيد هو طلوع الشمس الى أن يأتي بها جماعة فلو فات هذا الوقت وانقضت صلاة الجماعة فيه صدق القضاء لخروج الوقت الذى ذكرناه ، وهذا هو الذى دلت عليه صحيحة زرارة المذكورة (١) فاطلاق القضاء فيها مؤيد لما اخترناه من تخصيص الوقت بما قلناه ، ففيها تأييد ظاهر لما ذكرناه من الوقت وان خالف المشهور فان ذلك هو مقتضى الادلة كما عرفت وهذا الخبر من جملتها .

بقى الكلام هنا فى أشياء : أحدها - ان ظاهر كلام المدارك عدم وجود دليل لابن حمزة فى ما نقله عنه من تخصيصه وجوب القضاء بما اذا وصل حال الخطبة وجلس مستمعاً ، حيث ذكر الدليل للقول المشهور والمذهب ابن الجنيد وابن بابويه ولم يتعرض لدليل ابن حمزة ، وقد استدلل له فى المختلف برواية زرارة عن ابن عبد الله رضي الله عنه (٢) قال قال : « اذا ادركت الامام على الخطبة تجلس حتى يفرغ من خطبته ثم تقوم فتصلى ... الحديث ، وهى ظاهرة الدلالة على القول المذكور .

وثانيها - فى ما دل على الصلاة أربع ركعات والمروى فى كتب الأخبار المشهورة هو ما قدمناه من رواية ابن البختري ونحوها فى كتاب دعائم الاسلام حيث روى فيه عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣) « انه سئل عن الرجل لا يشهد العيد

(١) ص ٢١٩ (٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة العيد . والرواية كما فى المختلف ايضاً هكذا

قال : « قلت ادركت الامام على الخطبة ؟ قال تجلس حتى يفرغ من خطبته ثم تقوم فتصلى ،

(٣) مستدرك الوسائل الباب ٣ و ٣ من صلاة العيد

— ٢٣٤ — (توجيه ما دل على الصلاة أربع ركعات لو لم تدرك مع الجماعة) ج ١٠

هل عليه ان يصلي في بيته ؟ قال نعم ولا صلاة إلا مع امام عدل ، ومن لم يشهد من رجل أو امرأة صلى أربع ركعات ركعتين للعيد وركعتين للخطبة ، وكذلك من لم يشهد العيد من أهل البوادي يصلون لانفسهم أربعاً .

والأظهر عندى حمل ما دل على الأربع على التقية لما ذكره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين من ان جمعاً من العامة ذهبوا الى ذلك مع اختلافهم ايضاً في انها تقضى بسلام واحد أو سلامين ، ورووا عن ابن مسعود مضمون هذا الخبر (١) بل رووا عن علي عليه السلام ذلك في حديث هذه صورته (٢) « قيل لعلي عليه السلام

(١) في البداية لابن رشد ج ٩ ص ٢٠١ « اختلفوا في من نفوته صلاة العيد مع الامام فقال قوم يصلي اربعاً قال به احمد ، وقال قوم يقضيها على صفة صلاة الامام وبه قال الشافعي وابو ثور ، وقال قوم بل ركعتين لا يجهر فيهما ولا يكبر تكبيرة العيد ، وقال قوم ان صلى الامام في المصلي صلى ركعتين وان صلى في غير المصلي صلى أربع ركعات ، وقال قوم لا قضاء عليه وبه قال مالك واصحابه ، وفي المغني ج ٢ ص ٣٩٠ « من فاتته صلاة العيد فلا قضاء عليه لانها فرض كفاية وقام بها من حصلت به الكفاية فان احب قضاها فهو خير ان شاء صلاحاً أربعاً اما بسلام واحد ولما بسلامين ، روى هذا عن ابن مسعود وهو قول الثوري - ثم ذكر رواية هزيل بن شرحبيل انه قيل لعلي (ع) « لو امرت رجلاً يصلي بضعفة الناس هونا في المسجد الاكبر قال ان امرت رجلاً يصلي بهم امرت أن يصلي بهم أربعاً ، وروى انه استخلف أبا مسعود فصلى بهم في المسجد - وقال احمد انها قضاء صلاة عيد فساكن أربعاً كالجمعة ، وان شاء صلى ركعتين كصلاة التطوع وهذا قول الاوزاعي ، وان شاء صلاحاً على صفة صلاة العيد بتكبير ، نقل ذلك عن احمد واختاره الجوزجاني وهو قول النخعي ومالك والشافعي وابي ثور وابن المنذر ، وفي الانصاف في الفقه الحنبلي ج ٢ ص ٤٣٣ ذكر ان اشهر الروايات عن احمد قضاؤها على صفة صلاة العيد ، ثم ذكر رواية عنه ان يقضيها أربعاً بلا تكبير بسلام واحد ورواية اخرى قضاؤها أربعاً بلا تكبير بسلام أو سلامين .

(٢) المغني ج ٢ ص ٣٧٢ قال : وروينا عن علي انه قيل له ... ولم ينسبه الى مصدر من مصادر الحديث .

ج ١٠ (الجمع بين دليلي القضاء وعدمه - سبب التأخير الى الغد) - ٢٢٥ -

قد اجتمع في المسجد ضعفاء الناس وعميانهم فلو صليت بهم في المسجد فقال اخالف السنة اذن ولكن نخرج الى المصلى واستخلف من يصلي بهم في المسجد أربعاً ، وقد عرفت عما قدمناه (١) من أخبار أهل البيت (عليهم السلام) انكار استخلافه عليه السلام رداً لهذا الخبر .

وثالثها - ان الروايات المتقدمة في المقام الاول صريحة كما عرفت في وجوب القضاء لو فات وقت الصلاة ، وصحيحة. ذرارة المذكورة في هذا المقام صريحة في العدم والذي يظهر لي من الجمع بينهما هو حمل الروايات الاولى على فوات الصلاة من أصلها بحيث لم تصل بالكلية فانه يجب القضاء على عامة المكلفين بها اداء من الامام والمأمومين كما هو موردها ، والصحيحة المذكورة على الاتيان بالصلاة وفواتها بالنسبة الى بعض المكلفين كما هو موردها أيضاً ، فيحمل كل منهما على مورده .

ورابعها - انه مع وجوب القضاء كما دلت عليه الاخبار الاولى فما السبب في التأخير الى الغد ولم لا يقع في ذلك اليوم بعينه ؟ فان القضاء لا يختص بوقت بل ربما تعين ساعة الذكر كما تقدم في قضاء اليومية ، ولعل الوجه في ذلك هو تحصيل مثل الوقت الموظف الذي هو عبارة عن أول النهار من اليوم الثاني كما صرح به تلك الاخبار . وبالجملة فانه بعد ورود الاخبار عنهم (عليهم السلام) بذلك يجب القول بها ولا يجب علينا طلب العلة وهو مرجوع اليهم (عليهم السلام) .

وظاهر كلام شيخنا المجلسي في البحار كونها في الصورة المذكورة اداء ، قال وظاهر الروايات كونها اداء . اقول وعلى هذا يزول الاشكال . ثم نقل عن العامة انهم اختلفوا في ذلك فذهب بعضهم الى انه يأتي بها في الغد قضاء وبعضهم اداء وبعضهم نفوها مطلقاً (٢) ثم قال ولعل الاحوط اذا فعلها ان لا ينوي الاداء ولا

(١) ص ٢٠٨ و ٢٠٩

(٢) عمدة القارى ج ٣ ص ٣٩٩ ونيل الاوطار ج ٣ ص ٢٦٣ والانصاف ج ٢

القضاء . انتهى . والله العالم .

(المسألة السابعة) لو اتفق العيد والجمعة فقد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ذلك ، فقال الشيخ في جملة من كتبه أنه يتخير من صلى العيد في حضور الجمعة وعدمه ، ونحوه قال الشيخ المفيد في المقنعة ورواه ابن بابويه في كتابه ، واختاره ابن ادریس ، واليه ذهب أكثر المتأخرين بل نسبة العلامة في المنتهى الى من عدا ابن الصلاح وفي الذكرى الى الأكثر ، ونقل عن ابن الجنيدي في ظاهر كلامه اختصاص الترخيص بمن كان قاصي المنزل ، واختاره العلامة في بعض كتبه . وقال ابو الصلاح قد وردت الرواية اذا اجتمع عيد وجمعة ان المكلف يخير في حضور أيهما شاء ، والظاهر في المسألة وجوب عقد الصلاتين وحضورهما على من خوطب بذلك . وقريب منه كلام ابن البراج وابن زهرة .

والذي وقفت عليه من الأخبار في هذه المسألة ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن الحلبي (١) « انه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الفطر والأضحى اذا اجتمعا يوم الجمعة قال اجتمعا في زمان على عليه السلام فقال من شاء أن يأتي الجمعة فليأت ومن قعد فلا يضره وليصل الظهر . وخطب على عليه السلام خطبتين جمع فيهما خطبة العيد وخطبة الجمعة . »

وما رواه في الكافي عن سلبية عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « اجتمع عيدان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فخطب الناس فقال هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن أحب أن يجمع معناه فليفعل ومن لم يفعل فان له . رخصة يعني من كان متنجساً ، . »

وما رواه في التهذيب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٣) « ان علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول اذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فانه ينبغي للامام ان يقول للناس في خطبته الاولى انه قد اجتمع لكم

عيدان فانا اصليهما جميعاً فمن كان مكانه قاصياً فاحب - أن ينصرف عن الآخر
فقد أذنت له . .

وما رواه في كتاب دعائهم الاسلام عن علي عليه السلام (١) انه اجتمع في خلافته
عيدان في يوم واحد جمعة وعيد فصلى بالناس صلاة العيد ثم قال قد اذنت لمن كان
مكانه قاصياً - يعنى من أهل البوادي - أن ينصرف ثم صلى الجمعة بالناس في المسجد . .
واختار في المدارك القول الاول واستدل عليه بصحيفة الحلبي المذكورة ثم
نقل احتجاج ابن الجنيد برواية اسحاق بن عمار ونحوها رواية سليمة ، ثم قال
والجواب بعد تسليم السند منع الدلالة على اختصاص الرخصة بالنائي فان استحباب
اذن الامام في الخطبة للنائي في عدم الحضور لا يقتضى وجوب الحضور على غيره . .
ثم قال احتج القائلون بوجوب الصلاتين بان دليل الحضور فيهما قطعي وخبر الواحد
المتضمن لسقوط الجمعة والحال هذه انما يفيد الظن فلا يعارض القطع . وأجاب
عنه في الذكرى بان الخبر المتلقى بالقبول المعمول عليه عند معظم الاصحاب في قوة
المتواتر فيلحق بالقطعي ، وبان نفي الحرج والعسر يدل على ذلك ايضاً فيكون الخبر
معتزداً بالسكتاب العزيز . هذا كلامه (قدس سره) وفيه بحث طويل ليس هذا
محله . انتهى . أقول ومنه يعلم أدلة الأقوال في المقام وما يتعلق بها من النقض والابرار
والتحقيق عندى في هذه المسألة ان يقال لا ريب ان من يرى العمل بهذا
الإصطلاح فان الاظهر من هذه الأقوال عنده هو القول الاول للصحيحة المذكورة
وضعف ما عارضها من الروايات المذكورة ، وأما ما عارضها من الادلة الدالة على
وجوب الجمعة كتاباً وسنة فالظاهر انها تخصص بها كما وقع لهم في غير موضع من
تخصيص عموم أدلة الكتاب والسنة بالخبر الصحيح ، وأما من لا يرى العمل به
بل يحكم بصحة جميع الأخبار الواردة ولكن يحكم بالحاقه بالصحيح لشهرته بين
الاصحاب وتلقيه بالقبول كما سمعت من كلام الذكرى فانه يجب ان يكون الاظهر عنده

هو ما ذكره ابن الجنيدي .

وتوضيحه ان صحيحة الحلبي وان دلت باطلاقها على السقوط عن كل من حضر العيد من أهل مصر وغيرهم من أهل القرى إلا ان الروايات الاخر قد خصت الرخصة بالنائي من أهل القرى ، فيجب حمل اطلاق الصحيحة المذكورة على ما فصلته هذه الروايات حمل المطلق على المقيد كما هو القاعدة المسئلة بينهم . وأما قوله في المدارك - في منع دلالة الروايتين المذكورتين في كلامه : ان اذن الامام للنائي في عدم الحضور لا يقتضى وجوب الحضور على غيره - فهو مغالطة لان أحداً لا يدعى ذلك وانما الوجه في ذلك هو ان الأدلة من الكتاب والسنة قد دلت على وجوب الجمعة فسقوطها يحتاج الى دليل ، والروايات هنا مع صحتها كما هو المفروض قد دل بعضها على السقوط مطلقاً وبعضها على تخصيص السقوط بالنائي ، ومقتضى الجمع حمل مطلقها على مقيدها وبها حيثئذ يخص عموم الكتاب والسنة ، واللازم من ذلك هو ما قلناه من تخصيص الرخصة بالنائي خاصة .

وبذلك يظهر لك ضعف قول من ذهب الى السقوط مطلقاً كما هو القول الاول لما فيه من اطراح هذه الاخبار مع امكان الجمع بينها وبين الصحيحة المذكورة بما ذكرناه ، وضعف قول من ذهب الى الوجوب مطلقاً كما هو قول ابي الصلاح ومن معه لما ذكرنا من تخصيص تلك الأدلة بهذه الاخبار بعد جمعها على ذلك الوجه الواضح المنار وأما ما ذكره في الذكرى - من ان البعد والقرب من الامور الاضافية فيصدق القاصي على من بعد بادنى بعد فيدخل الجميع إلا من كان مجاوراً للمسجد ، وجعل هذا وجه جمع بين الاخبار ومن ثم قال بالقول الاول مع ما ذكره من الاعتماد على روايتي اسحاق وسلمة - فبعده اظهر من أن يخفى ، إذ المتبادر عرفاً من القاصي هنا انما هو من كان خارجاً عن المصر وهم أصحاب القرى الخارجة كما صرح به صاحب كتاب الدعائم ، وهذا هو المعنى الذى فهمه عامة الأصحاب لانه هو المتبادر المنساق إلى الفهم في هذا الباب ، وقد اعترف هو نفسه بذلك ايضاً فقال بعد ذكر

ج ١٠ (هل يجب حضور الامام لو قيل بتخير كل من صلى العيد؟) - ٢٣٩ -

ما قدمنا نقله عنه : وربما صار بعض الى تفسير القاصي باهل القرى دون أهل البلد لأنه المتعارف . انتهى . وتخصيصه بالبعوض المؤذن بوجود بعض آخر قائل بما ذهب اليه لا وجه له فان من أمعن النظر في كلام الأصحاب لا يخفى عليه ان ما ذكره (قدس سره) مخصوص به .

ثم على تقدير القول المشهور من تخيير الجميع المؤذن بسقوط الوجوب عنهم فهل يجب الحضور على الامام أم لا ؟ قطع جمع من الأصحاب : منهم - المرتضى في المصباح على ما نقل عنه بوجوب الحضور عليه فان اجتمع معه العدد صلى الجمعة وإلا سقطت وصلى الظهر .

قال في المدارك وربما ظهر من الشيخ في الخلاف تخيير الامام ايضاً ولا بأس به . انتهى .

اقول : لا يخفى ثبوت البأس في ما نفي عنه البأس (اما أولاً) فلاذلة العامة في وجوب الحضور للجمعة وهي قطعية لا معارض لها هنا .

و (اما ثانياً) فلقوله عليه السلام في خبر اسحاق بن عمار (١) « فانا اصيليهما جميعاً ، وقوله عليه السلام في خبر سلمة « ان يجمع معنا ، وفي خبر الدعائم (٢) « قد أذنت لمن كان مكانه قاصياً ، .

وبالجملة فان المفهوم من هذه الاخبار ان التخيير إنما هو للمؤمنين كما تشعر به الصحيحة المذكورة أو لخصوص القاصي كما تشعر به الروايات الاخر .

قال في الذكرى : تنبيه - ظاهر كلام الشيخ في الخلاف تخيير الامام ايضاً وصرح المرتضى بوجوب الحضور عليه وهو الأقرب لوجود المقتضى مع عدم المنافي ، ولما مر في خبر اسحاق « وانا اصيليهما جميعاً ، انتهى . وهو جيد .

ونقل في الذخيرة القول بالوجوب على الامام عن ابى الصلاح وابن البراج والمحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى وهو الحق في المسألة .

ثم انهم صرحوا بانه يستحب للامام الاعلام بذلك في الخطبة تأسيًا بامير المؤمنين عليه السلام (١) وهو جيد . وهو العالم .

البحث الثاني - في الكيفية وكيفيتها أن يكبر تكبيرة الاحرام ويقرأ الحمد وسورة ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ثم يقنت بالمرسوم حتى يكبر خمساً ثم يكبر ويركع فاذا سجد السجدين قام وقرأ الحمد وسورة ثم يكبر أربعاً ويقنت بعد كل تكبيرة ثم يكبر خامسة للركوع ويركع ، فيكون الزائد على المعتاد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية .

والأصل في هذه الكيفية الاخبار الواردة عن أهل العصمة (عليهم السلام) ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت عن صلاة العيدين فقال ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء . وليس فيها اذان ولا اقامة ، يكبر فيهما اثنتي عشرة تكبيرة : يبدأ فيكبر ويفتتح الصلاة ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقرأ « والشمس وضحاها » ثم يكبر خمس تكبيرات ثم يكبر ويركع فيكون ركع بالسابعة ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب و « هل اتاك حديث الغاشية » ثم يكبر أربع تكبيرات ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم . قال : وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخطبة بعد الصلاة وانما أحدث الخطبة قبل الصلاة عثمان ... الحديث » .

ومنها - ما رواه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في صلاة العيدين قال يكبر ثم يقرأ ثم يكبر خمساً ويقنت بين كل تكبيرتين ثم يكبر السابعة ويركع بها ، ثم يسجد ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً ويقنت بين كل تكبيرتين ثم يكبر ويركع بها » .

ومنها - ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (٤)

(١) كما دلت عليه صحيحة الحلبي ورواية سلة المتقدمان ص ٢٣٦

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٠ من صلاة العيد

قال : « التكبير في الفطر والأضحي اثنتا عشرة تكبيرة : يكبر في الاولى واحدة ثم يقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات والسابعة يركع بها ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً والخامسة يركع بها ... الحديث » .

وعن يعقوب بن يقطين في الصحيح (١) قال : « سألت العبد الصالح عليه السلام عن التكبير في العيدين أقبل القراءة أو بعدها ؟ وكم عدد التكبير في الاولى وفي الثانية والدعاء بينهما وهل فيها قنوت أم لا ؟ فقال تكبير العيدين للصلاة قبل الخطبة يكبر تكبيرة يفتتح بها الصلاة ثم يقرأ ويكبر خمساً ويدعو بينهما ثم يكبر اخرى ويركع بها فذلك سبع تكبيرات بالتى افتتح بها ، ثم يكبر في الثانية خمساً : يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعاً ويدعو بينهما ثم يكبر التكبيرة الخامسة » .

وعن اسماعيل الجعفي عن ابى جعفر عليه السلام (٢) « في صلاة العيدين قال يكبر واحدة يفتتح بها الصلاة ثم يقرأ ام الكتاب وسورة ثم يكبر خمساً يقنت بينهما ثم يكبر واحدة ويركع بها ، ثم يقوم فيقرأ ام القرآن وسورة ، يقرأ في الاولى « سبح اسم ربك الاعلى » وفي الثانية « والشمس وضحاها » ثم يكبر أربعاً ويقنت بينهما ثم يركع بالخامسة » .

وعن محمد بن مسلم (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير في الفطر والأضحي فقال ابدأ فكبر تكبيرة ثم تقرأ ثم تكبر بعد القراءة خمس تكبيرات ثم تركع بالسابعة ، ثم تقوم فتقرأ ثم تكبر أربع تكبيرات ثم تركع بالخامسة » .

وعن سماعة في الموثق (٤) قال : « سألته عن الصلاة يوم الفطر فقال ركعتين بغير اذان ولا اقامة . وينبغى للامام أن يصلى قبل الخطبة ، والتكبير في الركعة الاولى يكبر ستاً ثم يقرأ ثم يكبر السابعة ثم يركع بها فتلك سبع تكبيرات ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ فاذا فرغ من القراءة كبر أربعاً ثم يكبر الخامسة ويركع بها ... الحديث » الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

(٢) نيل الاوطار ج ٣ ص ٢٥٣ والبحر الرائق ج ٢ ص ١٦٠

صرحوا به في الاصول . نعم الاستدلال بظاهر الأمر جيد .
ثم ان مما يؤيد ما ذكره الشيخ من صحة زرارة ما رواه عن هارون بن حمزة
الغنوي عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته عن التكبير في الفطر والأضحية
قال خمس وأربع فلا يضرك اذا انصرفت على وتر ، قوله « خمس وأربع » يعني خمس
في الأولى وأربع في الثانية من غير اضافة تكبيرة الإحرام ولا تكبيرة الركوع .
وقوله « فلا يضرك اذا انصرفت على وتر » يعني ان السنة في التكبيرات هو ما ذكرنا
من التسع على الوجه المذكور إلا انه لا يضرك الاقتصار على ما دون ذلك مع كون
اتمام التكبير على وتر فيها معاً كما في الخبر ، أو في كل واحدة كما في صحة
زرارة المذكورة .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) بعد أن ذكر أولاً كيفية الصلاة على نحو
ما قدمناه في الأخبار : وروى ان امير المؤمنين عليه السلام صلى بالناس صلاة العيد
فكبر في الركعة الأولى بثلاث تكبيرات وفي الثانية بخمس تكبيرات وقرأ فيها
« سبح اسم ربك الأعلى وهل اتاك حديث العاشية » وروى انه كبر في الأولى بسبع
وكبر في الثانية بخمس وركع بالخمسة ، وقتت بين كل تكبيرتين .

وكيف كان فالأقرب هو القول المشهور مع تأييده بالإحتياط وتوقف الخروج
عن عهدة التكليف على الاتيان بذلك وتعين حمل ما خالفه على التقية (٣) كما صرح
به في الاستبصار . والله العالم .

الثنائي - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في التكبير في الركعتين هل
هو بعد القراءة فيها معاً أو في الثانية خاصة وأما الأولى فقبلها أو يفرق في الثانية
فتجعل واحدة قبل القراءة والباقي بعدها ؟ على أقوال ، والمشهور الأول ونقله في
المدارك عن معظم الأصحاب ، قال : ومنهم - الشيخ والمرقسي وابن بابويه وابن

(١) الوسائل الباب ١٠ من صلاة العيد

(٢) التعليقة ٣ ص ٢٤٢

(٣) ص ١٤

ابن عقيل وابن حمزة وابن ادريس ، وقال ابن الجنيد التكبير في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها ، وقال الشيخ المفيد يكبر للقيام الى الثانية قبل القراءة ثم يكبر بعد القراءة ثلاثاً ويقنت ثلاثاً . وهذا القول نقله في المختلف عن السيد المرتضى والشيخ المفيد وابي الصلاح وابن البراج وابن زهرة .

قال (قدس سره) في الكتاب المذكور : مسألة - قال الشيخ يبدأ بعد تكبيرة الاحرام بالقراءة ثم يكبر التكبيرات للقنوت في الركعة الاولى وفي الثانية يكبر ايضاً بعد القراءة ، وهو قول السيد المرتضى وابن ابي عقيل وابن حمزة وابن ادريس وابن بابويه والمفيد وابي الصلاح وابن البراج وابن زهرة ، إلا ان السيد المرتضى قال : فاذا نهض الى الثانية كبر وقرأ ثم كبر الباقي بعد القراءة . وكذا قال المفيد وأبو الصلاح وابن البراج وابن زهرة . والظاهر ان مرادهم بالتكبير السابق على القراءة في الركعة الثانية هو تكبيرة القيام اليها . ثم نقل مذهب ابن الجنيد .

اقول : وظاهره انه قول مشهور بين المتقدمين فاقتصره في المدارك على نقل ذلك عن الشيخ المفيد خاصة غفلة منه عن ملاحظة ما في المختلف بل عده ابن بابويه والمرتضى من جملة القائلين بالقول المشهور مع ان الأمر ليس كذلك ، أما المرتضى فلما عرفت من عبارة المختلف واما ابن بابويه فلما ذكره في الفقيه حيث قال : يبدأ الامام فيكبر واحدة ثم يقرأ الحمد وسبح اسم ربك الأعلى ، ثم يكبر خمساً يقنت بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة ويسجد بسجدة واحدة فاذا نهض الى الثانية كبر وقرأ الحمد والشمس وضحاها ، ثم كبر تمام أربع تكبيرات مع تكبيرة القيام ثم يركع بالخامسة .

بقى الكلام في مستند هذا القول حيث انه خلاف ما صرحت به اخبار المسألة بما تقدم وسيأتي ان شاء الله تعالى ، وعدم وصول المستند اليانا لا يدل على عدمه فان هؤلاء الاجلاء لا يقولون بذلك إلا مع وصول النص اليهم إلا اننا غير مكلفين به مع عدم وصوله اليانا . واما مستند القول المشهور فهو ما قدمناه من الاخبار .

وأما ما ذهب إليه ابن الجنيد فيدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « التكبير في العيدين في الأولى سبع قبل القراءة وفي الأخيرة خمس بعد القراءة ».

وعن اسماعيل بن سعد الأشعري في الصحيح عن الرضا عليه السلام (٢) قال : « سأله عن التكبير في العيدين قال التكبير في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات بعد القراءة ».

وعن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله وحامد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « في صلاة العيدين قال تصل القراءة بالقراءة ، وقال تبدأ بالتكبير في الأولى ثم تقرأ ثم تركع بالسابعة ».

وعن سماعة في الموثق (٤) قال : « سأله عن الصلاة يوم الفطر فقال ركعتين بغير اذان ولا اقامة ... الخبر ، وقد تقدم في صدر البحث .

ومنها - ما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي الصباح الكسكاني (٥) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التكبير في العيدين فقال اثنتا عشرة سبع في الأولى وخمس في الأخيرة ، فإذا قمت في الصلاة فكبر واحدة وتقول اشهد أن لا إله إلا الله ... ثم ساق التكبيرات والأدعية بعدها إلى أن قال وتقرأ الحمد وسبح اسم ربك الأعلى ، وتكبر السابعة وتركع وتسجد وتقوم وتقرأ الحمد والشمس وضحاها ، وتقول الله أكبر اشهد أن لا إله إلا الله ... ثم ساق التكبيرات وأدعيتها .

وأجاب الشيخ في التهذيب عن هذه الروايات بأنها موافقة لمذهب بعض العامة (٦) قال في المعبر بعد نقل ذلك عنه : وليس هذا التأويل بحسن فإن ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه بعد أن ذكر في خطبته أنه لا يودعه إلا ما هو حجة ، قال

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٠ من صلاة العيد

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة العيد

(٦) نيل الاوطار ج ٣ ص ٢٥٣

— ٢٤٦ — (محل التكبيرات الزائدة في صلاة العيد) ج ١٠

والأولى ان يقال فيه روايتان أشهرهما بين الأصحاب ما اختاره الشيخ . قال في المدارك بعد نقل ذلك : وهو حسن .
اقول - وبالله سبحانه التوفيق الى هدايته سواء الطريق - ما ذكره هذان
الفاضلان محل نظر عندى من وجوه :

الاول - انه لا يخفى على من تأمل كتاب من لا يحضره الفقيه ونظيره ولا حظه
بعين التدبر والتفكر انه لم يبق مصنفه على هذه القاعدة التى ذكرها فى صدر كتابه (١)
أو انه اراد بها معنى غير ما يتسارع اليه فهم الناظر فيها ، حيث انه اورد فى الكتاب
جملا من الأخبار الظاهرة التناقض من غير تعرض للجمع بينها وجملا من الاخبار
الشاذة النادرة الظاهرة فى الموافقة للعامة وجملا من الاخبار المخالفة لما عليه كافة علماء
الفرقة سلفاً وخلفاً ، مثل خبر الوضوء والغسل بماء الورد (٢) وخبر نقض الطهارة
بمجرد مس الذكر (٣) وخبر طهارة جلد الميتة (٤) وامثال ذلك مما مر بنا حال قراءة

(١) ج ١ ص ٦

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المضاف عن الكليني ورواها الشيخ فى التهذيب ج ١
ص ٦٢ عن الكليني وكذا فى الاستبصار ج ١ ص ١٤ والصدوق لم يورد ذلك فى الفقيه
بنحو الرواية وانما ذكره ج ١ ص ٦ بنحو الفتوى . هذا على تقدير ان تكون العبارة
- كما نقلها المصنف (قدس سره) ج ١ ص ٣٩٤ - هكذا ولا بأس بالوضوء والغسل من
الجنابة والاستياك بماء الورد ، واما على تقدير أن تكون العبارة - كما هى فى الفقيه - هكذا
ولا بأس بالوضوء منه والغسل من الجنابة والاستياك بماء الورد ، فلا دلالة لها على
جواز الوضوء والغسل بماء الورد اصلاً وانما تتعرض للاستياك بماء الورد فقط اذ هى
واردة عقيب خبر بلوغ الماء القلتين وانه لا ينجسه شئ ففى ناظرة الى جواز الوضوء
والغسل من الماء البالغ قلتين وضمير منه ، راجع اليه .

(٣) الوسائل الباب ٩ من نوافض الوضوء عن الشيخ ولم يورده فى الفقيه بنحو
الرواية وانما ذكره ج ١ ص ٣٩ بنحو الفتوى .
(٤) الوسائل الباب ٣٤ من النجاسات .

بعض الأخوان في الكتاب علينا . وبالجمله فانا قد صار الامر عندنا في عبارته المذكورة بناء على ما وقفنا عليه في كتابه مما لا شك في عدم العمل بها على ظاهرها كما يقف عليه المتتبع البصير ولا ينبئك مثل خبير .

الثاني - ان ما ذكره - من حجية ما ذكره ابن بابويه في كتابه بناء على ما قدمه في صدره - لا نراه يقفون عليه دائماً ولا يجعلونه كائناً وانما يدورون فيه مدار اغراضهم ومقاصدهم ، فتارة يحتجون بما في الكتاب بناء على القاعدة المذكورة في صدره وتارة يرمون اخباره بضعف السند اذا لم تكن صحيحة باصطلاحهم ويغمضون النظر عن هذه القاعدة ويلغون ما فيها من الفائدة كما لا يخفى على من تتبع كتاب المدارك في غير مقام . ومقتضى الوقوف على هذه القاعدة هو الجواب عن اخباره بغير ضعف السند كما لا يخفى .

الثالث - ان مرجع كلام هذا القائل الى التخيير ، وفيه انه لا يخفى ان التخيير حكم شرعي يتوقف على ثبوت الدليل الواضح كغيره من الاحكام الشرعية ، ومجرد اختلاف الاخبار لا يصلح لان يكون دليلاً على ذلك وإلا لكان ذلك قاعدة كلية في مواضع اختلاف الاخبار ولا اظن هذا القائل يلتزمه ، والاخبار المذكورة عارية عن الاشارة فضلاً عن الدلالة الظاهرة على ما ادعاه .

الرابع - ان الأئمة (عليهم السلام) قد قرروا لنا قواعد لاختلاف الاخبار وأمروا بالرجوع اليها في الترجيح بينها والاخذ بالراجح في هذا المضمار ومنها العرض على مذهب العامة والاخذ بخلافه (١) .

والعامة وان كانوا في هذه المسألة مختلفين ايضاً إلا ان جملة منهم - كما نقله في المنتهى - على التقديم مطلقاً وجملة منهم على التقديم على القراءة في الاولى والتأخير في الثانية كما هو مذهب ابن الجنيد ، ونقل الاول في المنتهى عن الشافعي قال : وهو المروي عن ابي هريرة والفقهاء السبعة وعمر بن عبدالعزيز والزهرى ومالك والليث

واحمد في احدى الروايتين ، ونقل الثاني عن احمد في الرواية الاخرى وابن مسعود وحذيفة وابى موسى والحسن وابن سيرين والثوري ، قال وبه قال اصحاب الراى (١) ومنه يظهر ان اخبار القول المشهور سالمة من تطرق احتمال التقية بالكلية حيث لا قاتل منهم بالتأخير في الركعتين معاً وهذه الاخبار موافقة لاهل القول الثاني الذين من جملتهم ابو حنيفة واتباعه وهم المشار اليهم باصحاب الراى ، ولا ريب ان مذهب ابى حنيفة في عصره كان في غاية القوة والشيوع كما لا يخفى على من لاحظ السير والاختار فستعين حملها على التقية .

ولكن بعض المتصليين من اصحاب هذا الاصطلاح كما أشرنا اليه في غير موضع مما تقدم يتهافون على صحة الاسانيد فاذا كان الخبر صحيحاً باصطلاحهم جمدوا عليه وان كان مضمونه مخالفاً للقواعد الشرعية ومشملاً على العمل الظاهرة غير الخفية ، ومتى كان الخبر ضعيفاً باصطلاحهم اعرضوا عنه وان اعتضد بموافقة الاصول والكتاب والشهرة بين الاصحاب إلا ان تلجئهم الحاجة اليه فيمضون عن ذلك .

وما يعضد ما ذكرناه اتفاق الأصحاب على العمل بمضمون ما قدمناه من الأخبار والإعراض عن هذه الأخبار قديماً وحديثاً سوى ابن الجنييد الذي قد طعنوا عليه بموافقته للعامة في جملة فتاواه بل عمله بالقياس الذي هو من أصول العامة . وبالجملة فالحق هو القول المشهور .

وقد وافقنا في هذا المقام الفاضل الخراساني في الذخيرة مع اقتفائه اثر صاحب المدارك في جل الاحكام والجهود على اقواله وأدلته وتشبيدها ، فقال بعد نقل الجمع بين الاخبار بحمل اخبار ابن الجنيد على التقية : وهو حسن . وقال بعد نقل كلام المعبر الذي استحسنته صاحب المدارك : وفيه تأمل لا يخفى على المتدبر . وبالجملة فالجمع بما ذكره الشيخ (قدس سره) بين الاخبار جيد لا يعترضه عند

الانصاف شبهة الانكار . والله العالم .

الثالث - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في القنوت بعد التكبيرات السبع هل هو واجب أو مستحب ؟ فالاكثر على الاول وهو الذى عليه المهور ونص المرتضى كما ذكره في الذكرى على انه مما انفرد به الامامية . وقال الشيخ في الخلاف انه مستحب لان الاصل براءة الذمة من الوجوب .

وظاهر صاحب المدارك الميل الى ذلك فانه بعد ان احتج للقول الاول بروايتي يعقوب بن يقطين واسماعيل بن جابر (١) نقل عن الشيخ في الخلاف القول بالاستحباب والاحتجاج عليه باصالة براءة الذمة من الوجوب . قال وجوابه ان الاصل يصار الى خلافه لدليل وقد بيناه . ثم قال : وقد يقال ان هاتين الروايتين لا تنهضان حجة في اثبات حكم مخالف للاصل خصوصاً مع معارضتهما بعدة اخبار واردة في مقام البيان خالية من ذكر القنوت .

وأنت خير بما فيه كما لا يخفى على الفطن النبيه (اما اولاً) فلانه قد حكم بصحة رواية يعقوب بن يقطين في صدر هذه المقالة في الاستدلال على بيان الكيفية والامر كذلك وان ذكرها هنا عارية عن وصف الصحة ، وحيث قد تمسكه بالأصل في مقابلة الخبر الصحيح الصريح الذى هو دليل شرعى عنده خروج عن قاعدته في هذا الكتاب بل القاعدة المتفق عليها بين الاصحاب .

و(أما ثانياً) فان الفصل بالقنوت والأمر به هنا ليس منحصرأ في هاتين الروايتين بل هو موجود في جملة من الاخبار :

ففي صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألته عن الكلام الذى يتكلم به في ما بين التكبيرتين في العيدين فقال ما شئت من الكلام الحسن » .

(١) ص ٢٤١

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة العيد

وفي رواية علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال في الركعة الأولى : « ثم يكبر خمساً ويقنت بين كل تكبيرتين ... إلى أن قال في الثانية : « ثم يكبر أربعاً فيقنت بين كل تكبيرتين » .

وفي رواية بشر بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « تقول في دعاء العيدين بين كل تكبيرتين : الله ربى ... إلى آخره » .

وفي رواية محمد بن عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « تقول بين كل تكبيرتين في صلاة العيدين : اللهم أهل الكبرياء ... » .

وفي رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا كبر في العيدين قال بين كل تكبيرتين : أشهد أن لا إله إلا الله ... إلى آخره » .

وفي وثيقة سماعة (٥) « وينبغي أن يتضرع بين كل تكبيرتين ويدعو الله ، ولفظ « ينبغي » في الأخبار كما قدمنا يئانه مشترك بين الوجوب والاستحباب .

وفي رواية الكنانى (٦) « فكبر واحدة وتقول أشهد أن لا إله إلا الله ... إلى آخره » ، ثم ساق التكبيرات والأدعية على أثرها .

وفي كتاب الفقه الرضوى (٧) « تكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات تقنت بين كل تكبيرتين ، والقنوت أن تقول ... إلى آخره » ،

و(أما ثالثاً) فإن ما ذكره - من المعارضة بعدة من الأخبار الواردة في مقام البيان خالية من ذكر القنوت - مردود بان غايتها أن تكون مطلقة بالنسبة إلى الاتيان بالقنوت وعدمه لا أنها دالة على نفيه ، ومقتضى الجمع بينها وبين ما ذكرنا من الأخبار هو حمل إطلاقها على هذه الأخبار المقيدة كما هو مقتضى القاعدة المطردة على أنه يمكن أن يقال - بل هو الظاهر لا على طريق الاحتمال - أن كون المقام في تلك الأخبار مقام البيان إنما هو بالنسبة إلى التكبيرات كما وكيفاً لاختلاف الأخبار

(١) و(٥) الوسائل الباب ١٠ من صلاة العيد

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة العيد (٧) ص ١٢

- كما عرفت آنفاً - في ذلك وكون بعضها انما خرج مخرج التقية كما قدمنا ذكره في روايات ابن الجنيد الدالة على ان التكبير في الاولى قبل القراءة (١) وكما تقدم نقله (٢) عن الشيخ في الاستبصار في الجواب عن رواية عبد الملك بن اعين الدالة في التكبير على التخيير ان شاء ثلاثاً وخمساً وان شاء خمساً وسبعاً بعد ان يلحق ذلك الى وتر ، ونحوها مما قدمنا ذكره ، وحينئذ فاذا كان الاختلاف في التكبير على هذا الوجه يكون الغرض من هذه الأخبار البيان بالنسبة الى الوجه المذكور لا بالنسبة الى كيفية الصلاة ، ويعضد ذلك ان هذه الروايات التي زعم ورودها في مقام البيان انما تضمنت التكبير خاصة دون غيره مما يتعلق بكيفية الصلاة .

ومن ذلك يظهر لك ان الظاهر هو القول المشهور من الوجوب في القنوت لوقوع الامر به في جملة من هذه الأخبار وان كان بالجملة الفعلية ، ويعضده توقف يقين البراءة عليه .

وبذلك يتبين لك ايضاً ما في كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث انه تبع صاحب المدارك في الاستناد الى مقام البيان في تلك الأخبار الحالية من ذكر القنوت كما هي عادته غالباً . والله العالم .

الرابع - أجمع الأصحاب (رضوان الله عليهم) على وجوب قراءة سورة بعد الحمد وانه لا يتعين في ذلك سورة مخصوصة قاله في التذكرة ، وانما اختلفوا في الأفضل ، فنقل عن الشيخ في الخلاف والمفيد والسيد المرتضى وابن الصلاح وابن البراج وابن زهرة انه الشمس في الاولى والناشئة في الثانية . وقال الشيخ في المبسوط والنهاية انه يقرأ في الاولى الأعلى وفي الثانية الشمس ، وهو قول ابن بابويه في المقنع ومن لا يحضره الفقيه .

وقال في الذكرى : يجب قراءة الحمد وسورة معها كسائر الفرائض ، ولا خلاف في عدم تعين سورة وانما الخلاف في الأفضل ، فذهب جماعة الى انه يقرأ

الأعلى في الأولى والشمس في الثانية ، وقال آخرون الشمس في الأولى والغاشية في الثانية ، وهذان القولان مشهوران ، وقال علي بن بابويه يقرأ في الأولى الغاشية وفي الثانية الأعلى ، وقال ابن أبي عقيل يقرأ في الأولى الغاشية وفي الثانية والشمس . وقال في المدارك بعد ذكر القول الأول : وعليه دلت صحيحة جميل (١) لانه قال : « وسألته ما يقرأ فيها ؟ قال والشمس وضحاها وهل اتاك حديث الغاشية واشباهها ، ثم نقل القول الثاني وذكر انه رواه اسماعيل بن جابر عن الباقر عليه السلام (٢) ثم رد الرواية بضعف السند وقال : والعمل على الأول لصحة مستنده . انتهى .

اقول : لا يخفى ان هذه الصحيحة التي نقلها دليلاً للقول الأول واختاره لاجلها لا دلالة فيها على ذلك إذ لا اشعار فيها فضلاً عن التصريح أو الظهور بما ذكره هؤلاء المشار اليهم ، فان المدعى في كلامهم هو أفضلية الشمس في الأولى والغاشية في الثانية ، وغاية ما تدل عليه هذه الرواية هو انه يقرأ في صلاة العيدين هاتين السورتين واشباههما في الطول من غير تعرض لأفضلية هاتين السورتين على غيرهما ولا تعرض لوظيفة الركعة الأولى والثانية من هذه السور ، وانما الدليل على هذا القول ما رواه في السكافي بطريق فيه محمد بن عيسى عن يونس عن معاوية ابن عمار وقد تقدمت في صدر البحث (٣) وهذه الرواية هي الرواية الصريحة في هذا القول وهي التي اعتمد عليها القائلون به ، والظاهر انه انما عدل عنها لضعف سندها ولم ير في هذا الباب رواية صحيحة السند إلا هذه الرواية فالتجأ الى الاستدلال بها على القول المذكور ، وهي عن الدلالة بمعزل لما عرفت من انها لا خصوصية فيها لهاتين السورتين بل هما وما شابههما ومن الظاهر دخول سورة الأعلى ونحوها في ذلك المشابه ، ولا تعرض فيها لبيان وظيفة كل ركعة والمدعى ذلك وهو محل الخلاف إذ لا خلاف ولا نزاع في اجزاء هذه السور كيف اتفق انما الخلاف في بيان الفضيلة في التوظيف وتخصيص كل ركعة بسورة فكيف تصلح هذه الرواية للمدعى والحال

كما عرفت ؟ ولكن ضيق الخناق في هذا الإصطلاح أوجب لهم الوقوع في امثال ما قلناه من المجازفات التي تتطرق اليها المناقشات ، والواجب بمقتضى العمل باصطلاحه هو ضرب الصنف عن الكلام في هذه المسألة وترجيح شئ من القولين لان اخبار القولين كلها ضعيفة باصطلاحه ، وهذا أحد مفاسد هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد أقرب من الصلاح .

وكيف كان فالذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذا المقام ما عرفته من رواية معاوية بن عمار (١) وفيها والشمس وضحاها في الأولى والغاشية في الثانية ، ورواية اسماعيل بن جابر (٢) وفيها سبع اسم ربك الأعلى في الركعة الأولى وفي الثانية والشمس وضحاها ، والأولى دليل القول الأول والثانية دليل القول الثاني كما عرفت ، ورواية أبي الصباح الكناني المتقدم نقلها عن الفقيه (٣) وفيها سبع اسم ربك الأعلى في الركعة الأولى والشمس وضحاها في الركعة الثانية وهي موافقة لرواية اسماعيل بن جابر فتكون دليلاً للقول الثاني .

وقال رحمه الله في كتاب الفقه الرضوي (٤) : وأقرأ في الركعة الأولى هل أتاك حديث الغاشية وفي الثانية والشمس وضحاها أو سبع اسم ربك الأعلى ... الى ان قال وروى ان امير المؤمنين رحمه الله صلى بالناس صلاة العيد فكبّر في الاولى بثلاث تكبيرات وفي الثانية بخمس تكبيرات وقرأ فيها بسبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية .

وفي صحيحة جميل المذكورة آنفاً ان الذي يقرأ فيها الشمس وضحاها وهل أتاك حديث الغاشية وأشباههما .

وانت خبير بانه من المحتمل قريباً ان تعيين بعض هذه السور في الركعة الاولى والثانية انما وقع على جهة التمثيل لا الاختصاص على جهة الأفضلية كما ادعوه فانه لا قرينة في شئ من هذه الاخبار تؤنس بهذه الأفضلية ولا اشعار بالسكينة وانما غاية ما تدل عليه انه يقرأ فيها سورة كذا ، ويعضد ذلك اطلاق صحيحة جميل واطلاق

ما نقله في كتاب الفقه عن امير المؤمنين عليه السلام ويشير اليه قوله عليه السلام في كتاب الفقه وفي الثانية والشمس وضحاها أو سبح اسم ربك الأعلى . ومن كلامه عليه السلام في الفقه يعلم مستند الشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل في ما تقدم نقله عنهما حيث انهما اتفقا على الغاشية في الاولى واختلفا في الثانية فاحدهما ذكر سورة الشمس والاخر سورة الأعلى ، والرواية المذكورة قد دلت على التخيير في الثانية بين هاتين السورتين . والله العالم .

الخامس - المشهور انه لا يتعين في القنوت لفظ مخصوص للاصل ، وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : سألته عن الكلام الذي يتكلم به في ما بين التكبيرتين في العيدين فقال ما شئت من الكلام الحسن ، ويعضده اختلاف الروايات في القنوت المرسوم عنهم (عليهم السلام) .

وربما ظهر من عبارة الشيخ أبي الصلاح قصر الوجوب بما ورد عنهم (عليهم السلام) فانه قال : فيلزمه أن يقتت بين كل تكبيرتين فيقول : اللهم أهل الكبرياء والعظمة ... الى آخره . قال في الذكرى فان أراد به الوجوب تخيراً والأفضلية حق وان أراد به الوجوب عيناً فممنوع . وهو جيد .

أقول : ومن الأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) في القنوت في هذه الصلاة ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « تقول بين كل تكبيرتين في صلاة العيدين : اللهم أهل الكبرياء والعظمة ، وأهل الجود والجبروت وأهل العفو والرحمة وأهل التقوى والمغفرة اسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد عليه السلام ذخراً ومزيداً أن تصلي على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت على عبد من عبادك وصل على ملائكتك ورسلك واغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات ، اللهم اني أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون واعوذ بك من شر ما عاذ بك

منه عبادك المرسلون .

وعن جابر عن ابي جعفر (١) قال : « كان امير المؤمنين عليه السلام اذا كبر في العيدين قال بين كل تكبيرتين : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله اللهم أهل الكبرياء ... » وذكر الدعاء المتقدم الى آخره وعن بشر بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « تقول في دعاء العيدين بين كل تكبيرتين : الله ربى أبدأ والاسلام ديني أبدأ ومحمد نبيي أبدأ والقرآن كتابي أبدأ والكعبة قبلتي أبدأ وعلى وليي أبدأ والاصياء أئمتي أبدأ - وتسميهم الى آخرهم - ولا أحد إلا الله . »

وما رواه في التهذيب والفقهاء عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير في العيدين فقال اثنتي عشرة سبع في الاولى وخمس في الاخيرة فاذا قمت في الصلاة فكبر واحدة وتقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله اللهم أنت أهل الكبرياء والعظمة وأهل الجود والجبروت والقدرة والسلطان والعزة اسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد صلى الله عليه وآله ذخراً ومزيداً أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تصلى على ملائكتك المقربين وانبيائك المرسلين وأن تغفر لنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والأموات ، اللهم اني أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك المخلصون ، الله اكبر أول كل شيء وآخره وبديع كل شيء ومنتهاه وعالم كل شيء ومعاده ومصير كل شيء ومرده ومدبر الامور وباعث من في القبور قابل الاعمال مبدى الخفيات معلى السرائر ، الله اكبر عظيم الملوك شديد الجبروت حى لا يموت دائم لا يزول اذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون ، الله اكبر خشعت لك الاصوات وعنت لك الوجوه وحارت دونك الابصار وكلت اللسان عن عظمتك

والنواصي كلها بيدك ومقادير الامور كلها اليك لا يقضي فيها غيرك ولا يتم منها شيء دونك ، الله اكبر أحاط بكل شيء حفظك وقهر كل شيء عزك ونفذ كل شيء أمرك وقام كل شيء بك وتواضع كل شيء لعظمتك وذل كل شيء لعزتك واستسلم كل شيء لقدرتك وخضع كل شيء للملك الله اكبر . وتقرأ الحمد وسبح اسم ربك الاعلى وتكبر السابعة وتركع وتسجد وتقوم وتقرأ الحمد والشمس وضحاها وتقول الله اكبر أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله ، اللهم أنت أهل الكبرياء والعظمة ... تتمه كاه كما قلت أول التكبير يكون هذا القول في كل تكبيرة حتى تتم خمس تكبيرات .

وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (١) «تقنت، بين كل تكبيرتين والقنوت ان تقول: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله اللهم أنت أهل الكبرياء والعظمة وأهل الجود والجبروت وأهل العفو والمغفرة وأهل التقوى والرحمة أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولحمد صلى الله عليه وآله ذخراً ومزيداً أن تصلى على محمد وآل محمد واسألك بهذا اليوم الذي شرفته وكرمته وعظمته وفضلته بمحمد صلى الله عليه وآله أن تغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات انك مجيب الدعوات يا ارحم الراحمين» .

وقال الشيخ في المتجدد (٢) في القنوت : ثم يرفع يديه بالتكبير فاذا كبر قال اللهم أهل الكبرياء والعظمة وأهل الجود والجبروت وأهل العفو والرحمة وأهل التقوى والمغفرة أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد ﷺ ذخراً ومزيداً أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تدخلني في كل خير أدخلت فيه محمد وآل محمد وأن تخرجني من كل سوء أخرجت منه محمد وآل محمد صلواتك عليه وعليهم اللهم اني أسألك خير ما سألك عبادك الصالحون واعوذ بك بما استعاذ منه عبادك الصالحون .

قال شيخنا المجلسي في البحار : واما ما ذكره الشيخ في المصباح فلم اراه في رواية والظاهر انه مأخوذ من رواية معتبرة عنده اختاره فيه اذ لا سبيل الى الاجتهاد في مثل ذلك . انتهى .

اقول : ويعضده ما ذكره السيد الزاهد العابد رضى الدين بن طاووس (عطر الله مرقده) في كتاب الإقبال حيث قال : واعلم انا وقفنا على عدة روايات في صفات صلاة العيد باسنادنا الى ابن ابي قره و الى ابي جعفر بن بابويه و الى ابي جعفر الطوسي وها نحن نذكر رواية واحدة ، ثم ذكر رواية المتجهدا كما ذكرنا من القنوت وغيره مما لم نذكره .
بقى الكلام هنا في فوائد تتعلق بالمقام وبها يتم ما يتعلق به من الأحكام :

الاولى - لا يخفى ان ظاهر الروايات المتقدمة ان القنوتات في الركعة الاولى انما هي أربعة وفي الثانية انما هي ثلاثة لنصها على ان القنوت بين التكبيرات وقضية اليينية انه لا قنوت بعد التكبير الخامس في الركعة الاولى ولا بعد الرابع في الركعة الثانية ، وبذلك عبر الشيخ في النهاية والمبسوط والصدوق في الفقيه وغيرهما ، والمعروف من كلام جل الأصحاب ان القنوت بعدد التكبيرات وانه بعد كل تكبير قنوت فتكون القنوتات في الاولى خمسة وفي الثانية أربعة ، وقد تقدم في كلام الشيخ المفيد ومن تبعه ان التكبيرات في الركعة الثانية بعد القراءة ثلاث ومعها ثلاثة قنوتات .

ويمكن حمل اليينية في الأخبار على الأغلب بمعنى انه لما كان اكثر القنوتات واقعاً بين التكبيرات - إذ لا يتخلف عن ذلك إلا القنوت الذي بعد التكبير الخامسة في الركعة الاولى والذي بعد الرابعة في الركعة الثانية - صح اطلاق اليينية على الجميع تجوزاً وباب المجاز واسع .

وعلى ذلك يحمل كلام من عبر بهذه العبارة من الأصحاب ، قال في المدارك بعد قول المصنف « ثم يكبر أربعاً ويقنت بينها أربعاً ، ما لفظه : واعلم ان في قول المصنف - ثم يكبر أربعاً ويقنت بينها أربعاً - تجوزاً لانه اذا كانت التكبيرات أربعاً لم يتحقق

٢٥٨ - (هل يستحب التوجه بالتكبيرات السبع في صلاة العيد؟) ج ١٠

كون القنوت بينها أربعاً بل ثلاثاً وكان الأظهر ان يقول بعد كل تكبيرة . ثم ذكر ان الاستفادة من الروايات سقوط القنوت بعد الخامسة والرابعة . إلا انه يمكن خدشه بان الحمل على خلاف الظاهر لا يصار اليه إلا مع المعارض ولا معارض هنا من الاخبار والمعارضة انما هي في كلام الاصحاب .

وربما يستعان على ما ذكرنا من الحمل المذكور برواية الكسناني المتقدمة (١) المشتملة على خمسة قنوتات بعد خمس تكبيرات في الركعة الاولى واربعة في الثانية وان كانت الرواية قد اشتملت على تقديم التكبيرات والقنوتات على القراءة كما تقدم ، واشتملت على تكبير سادس بعد التكبيرات الخمس وادعيتها والجميع خلاف ما عليه جل الاصحاب والاخبار إلا ان ذلك أمر خارج عن ما نحن فيه .

وبالجملة فالمسألة غير خالية من شوب الإشكال والاحوط هو الاينان بالقنوت الخامس والرابع من غير ان يعتقد به الوجوب .

الثانية - قال في الذكرى : يستحب التوجه بالتكبيرات المستحب تقديمها في اليومية ودعواتها سواء قلنا بان تكبير العيد قبل القراءة أو بعدها ، وربما خطر ل بعضهم سقوط دعاء التوجه ان قلنا بتقديم التكبير ، ولا ارى له وجهاً لعدم المنافاة بين التوجه والقنوت بعده . انتهى .

أقول : ما ذكره هنا من استحباب التكبيرات المستحبة للتوجه في اليومية في هذه الصلاة زيادة على التكبيرات الموظفة فيها لم اقف عليه في كلام غيره من الاصحاب بل ظاهر كلامهم وكذا ظاهر الاخبار الواردة في بيان الكيفية - كما قدمنا شطراً منها - انما هو انه يكبر تكبيرة الإحرام ثم يقرأ ثم يأتي بالتكبيرات الموظفة كما هو أحد القولين أو يأتي بعد تكبيرة الإحرام بالتكبيرات الموظفة لهذه الصلاة مقدمة على القراءة ثم يقرأ بعدها كما هو القول الآخر ، ففي رواية معاوية بن عمار المتقدمة في صدر البحث (٢) « يبدأ فيكبر ويفتح الصلاة ثم يقرأ فاتحة الكتاب ... »

ج ١٠ ﴿ هل يستحب التوجه بالتكبيرات السبع في صلاة العيد؟ ﴾ - ٢٥٩ -

وفي رواية علي بن أبي حمزة « يكبر ثم يقرأ ثم يكبر خمسا ، وفي رواية أبي بصير « يكبر في الأولى واحدة ثم يقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات ، وفي صحيحة يعقوب بن يقطين « يكبر تكبيرة يفتتح بها الصلاة ثم يقرأ ويكبر خمسا ، وفي رواية اسماعيل الجعفي « يكبر واحدة يفتتح بها الصلاة ثم يقرأ أم الكتاب وسورة ثم يكبر خمسا ، وعلى هذا النهج جملة روايات المسألة كما لا يخفى على من راجعها ، وهذه الروايات المذكورة كلها قد تقدمت في صدر البحث (١) ونحوها الروايات الواردة بتقديم التكبيرات على القراءة وهي متفقة في عدم ذكر هذه التكبيرات التي ادعى استحبابها في هذه الصلاة . نعم قد تقدم في الفصل الثاني في تكبيرة الإحرام من الباب الثاني في الصلوات اليومية (٢) أن من جملة الأقوال في استحباب هذه التكبيرات هو استحبابها في الفرائض مطلقاً وكذا في النوافل مطلقاً ولعله هنا بني على ذلك ونحن قد أوضحنا المسألة في المقام المشار إليه وبيننا أن الأخبار الواردة بهذه التكبيرات وإن كانت مطلقة إلا أن إطلاقها محمول على الفريضة اليومية لأنها المتبادرة من الإطلاق ، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك مستوفى .

وكيف كان فمن الظاهر بل الصريح في عدم استحباب هذه التكبيرات في هذه الصلاة ما رواه الصدوق في كتابي العلل والعيون عن عبد الواحد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٣) في العلل التي رواها عنه عليه السلام قال في الخبر : « فإن قال فلم جعل سبع في الأولى وخمس في الأخيرة ولم يسو بينهما ؟ قيل لأن السنة في صلاة الفريضة أن يستفتح بسبع تكبيرات فلذلك بدأ هنا بسبع تكبيرات وجعل في الثانية خمس تكبيرات لأن التحريم من التكبير في اليوم واليلة خمس تكبيرات وليكون التكبير في الركعتين جميعاً وترأ وترأ ... الحديث ، وهو ظاهر كما ترى في أن هذه السبع الموظفة في هذه الصلاة

(١) ج ٨ ص ٥٢

(٢) ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٣) الوسائل الباب ١٠ من صلاة العيد

— ٢٦٠ — ﴿ لو نسي التكبيرات أو بعضها في صلاة العيد ﴾ ج ١٠

انما جعلت سبعاً في الركعة الاولى عوضاً عن السبع الافتتاحية التي في الصلوات اليومية وقضية ذلك عدم الاتيان بتلك السبع الافتتاحية الموظفة في اليومية ، وإلا لزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ، فكيف يجمع بينهما كما ذكره (قدس سره) والمراد بالفريضة في هذا الخبر الصلاة اليومية ، وفيه اشعار بما قدمنا ذكره من ان اطلاق تلك الاخبار الدالة على استحباب التكبيرات الافتتاحية محمول على الصلوات اليومية . والله العالم .

الثالثة - يستحب رفع اليدين في كل تكبيرة كما في تكبيرات الصلاة اليومية وبه صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن يونس (١) قال : « سألت عن تكبير العيدين أرفع يده مع كل تكبيرة أم يحزته أن يرفع في اول تكبيرة ؟ فقال يرفع مع كل تكبيرة » .

الرابعة - قال في المدارك : لو نسي التكبيرات أو بعضها حتى ركع مضى في صلاته ولا شيء عليه لانها ليست اركاناً ولعموم قوله ﷺ في صحيحة زرارة (٢) « لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطمور والوقت والقبلة والركوع والسجود ، وهل تقضى بعد الصلاة ؟ أثبتته الشيخ لقوله ﷺ في صحيحة ابن سنان (٣) « اذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً ثم ذكرت فاصنع الذي فاتك سهواً ، ونفاه المصنف في المعتبر ومن تأخر عنه لانه ذكر تجاوز محله فيسقط للأصل السالم من المعارض . انتهى . وظاهره التوقف في المسألة حيث اقتصر على نقل القولين وما استدلل به كل منهما في البين ولم يرجح شيئاً منهما .

وقال في الذكرى : لو نسي التكبيرات أو بعضها حتى يركع مضى في صلاته

(١) الوسائل الباب ٣٠ من صلاة العيد

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من القراءة في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١٢ من الركوع و٢٣ و٢٦ من الخلل

ج ١٠ (لو نسي التكبيرات أو بعضها في صلاة العيد) — ٢٦١ —

ولا شيء عليه إذ ليست أركاناً ، وهل تقضى بعد الصلاة ؟ أثبتته الشيخ ولعله لما سبق من الرواية في باب السهو المتضمنة لقضاء الفائت من الصلاة بعدها ، ونفاه في المعبر وتبعه الفاضل لأنه ذكر تجاوز محله فيسقط بالنافي السليم من المعارض . وكأنه عني بالنافي دلالة الأصل على عدم القضاء وان الفائت لا يجب قضاؤه وعني بالمعارض الأمر الجديد الدال على القضاء فانه منق ، وللشيخ أن يبدى وجود المعارض وهي الرواية المشار إليها . انتهى .

اقول : ومنه يعلم ان ذكر صاحب المدارك صحيحة ابن سنان دليلاً للشيخ انما هو منه (قدس سره) لا ان الشيخ استدل بها كما يوهمه ظاهر كلامه ، ومنه يعلم ايضاً ان توقفه في المسألة كما حكيناه عنه لا وجه له بعد استدلاله بالصحيحة المذكورة والواجب عليه حينئذ أن يجيب عن كلام المحقق الذي نقله عنه - من سقوط القضاء بالأصل السالم من المعارض - بان المعارض موجود وهو هذه الصحيحة كما هو ظاهر كلام الذكرى .

هذا ، ويمكن أن يقال ان المحقق انما نفي وجوب القضاء هنا بنا على ما يختاره في هذه التكبيرات من الاستحباب كما تقدم نقله عنه في الموضع الاول وان كان تعليقه ربما أشعر بان ذلك بناء على القول بالوجوب .

وأما صحيحة ابن سنان التي استدلوا بها هنا للشيخ فقد تقدم الكلام عليها وعلى امثالها بما دل على ذلك ايضاً في المسألة الخامسة من المطلب الثاني في السهو من كتاب الصلاة (١) فان جميع الأخبار المشار إليها قد اشتركت في الدلالة على قضاء ما نسيه من الافعال كائناً ما كان وان كان ركناً ، ولم يقل به أحد منهم وانما أوجبوا قضاء أشياء معينة كالتشهد والسجدة الواحدة والقنوت بالأدلة الخاصة المتعلقة بذلك وأبطلوا الصلاة بنسيان الركن كالركوع والسجدين ، وبالجملة فانها على اطلاقها غير معمول عليها فلا يمكن الاستناد إليها ، ومن ذلك يعلم قوة ما ذهب اليه المحقق وغيره

— ٢٦٢ — (لونسى التكبير حتى قرأ - لو أدرك بعض التكبير مع الامام) ج ١٠

من عدم وجوب القضاء لعدم الدليل الواضح على ذلك مضافاً الى اصابة العدم . والله العالم
وهل تجب سجدة السهو لنسيان التكبير هناك لا أو بعضاً ؟ صرح ابن الجنييد
بذلك فقال على ما نقله عنه في المختلف : ولو نسى بعض التكبير رجع فتممه ما لم
يركع وان تجاوز الركوع وايقن بالترك سجد سجدتى السهو . انتهى . وجعله في
الذكرى احتمالاً فقال : ويحتمل ايضاً وجوب سجدتى السهو بناء على تناول أدلة
الوجوب في اليومية لهذه الصورة وهو قول ابن الجنييد . انتهى .

الخامسة - لو قلنا بتقديم التكبير على القراءة في الاولى كما هو أحد القولين
فنسى التكبير حتى قرأ قال في المعتمد : لم يعد اليه لفوات محله . وقال في الذكرى
وليس ببعيد وجوب استدراكه أو ندمه على اختلاف القولين لانه محل في الجملة
ولهذا كان التكبير في الثانية واقعاً فيه ، ولان الروايات المتضمنة لتأخره عن
القراءة في الركعتين أقل أحوالها ان يقتضى استدراكه اذا نسى . وفي التذكرة
أوجب استدراكه وتوقف في اعادة القراءة من حيث عدم وقوعها في محلها وصدق
القراءة . قال في الذكرى والاولى اعادتها ، ثم قال ولو ذكر في اثنائها قطعها واتى به
ثم استأنف القراءة ، ولا يقضى التكبير عندنا في الركوع لما فيه من تغيير هيئة الصلاة
واذا قلنا بقضاء التكبير أو استدراكه فالقنوت تابع . والظاهر وجوب الاستقبال
فيهما لانها جزءان مما يجب فيه الاستقبال وكذا يعتبر بقية شرائط الصلاة . انتهى
كلامه زيد مقامه .

السادسة - لو أدرك بعض التكبيرات مع الامام دخل معه فاذا ركع الامام
فان امكنه الاتيان به وبالقنوت مخففاً والحق بالامام في الركوع فلا اشكال ،
ولا فان قلنا بالاستحباب في التكبير والقنوت فانه يركع مع الامام حينئذ إذ لا يجوز
له ترك المتابعة الواجبة لاجل أمر مندوب ، وان قلنا بالوجوب فيها كما هو المختار
فعلى قول الشيخ بالقضاء في ما تقدم فانه يتابع هنا ويقضى بعد الفراغ . واما مع
عدم العمل بهذا القول فانه يحتمل المنع من الاقتداء في هذه الصورة اعنى اذا علم

ج ١٠ (ما يتحمله الإمام في صلاة العيد - لو شك في عدد التكبير والقنوت) - ٢٦٣ -

عدم اللحق به ، فلو اقتدى ولما يعلم ولم يمكنه الجمع بين المتابعة وبين التكبير فانه ينوى الانفراد . ويحتمل جواز الاقتداء ويسقط القنوت ويأتى بالتكبير ولاء . ويشكل بان الاصل عدم سقوط فرض المكلف بفعل غيره إلا في ما دل عليه الدليل . والعلامة مع قوله بوجوبها اسقطه مع عدم امكان الإتيان به ولم يوجب قضاءه بعد التسليم حتى لو أدرك الامام راعياً كبيراً ودخل معه واجتزأ بالركعة عنده ولا يجب القضاء .

وفيه ما عرفت ، ويعضده أيضاً ان المتابعة وان كانت واجبة إلا ان وجوبها ليس جزء من الصلاة من حيث هي صلاة بخلاف التكبير والقنوت فانها واجبان ومن جملة اجزاء الصلاة الواجبة لان كلامنا مبني على القول بالوجوب فكيف تصح الصلاة مع فوات بعض واجباتها عمداً ؟ وسقوطه بفعل الغير قد عرفت انه متوقف على الدليل . والمسألة لا تخلو من شوب الإشكال لعدم الدليل الواضح في هذا المجال . والله العالم .

السابعة - قال في الذكرى : لا يتحمل الامام هذا التكبير ولا القنوت وإنما يتحمل القراءة ، ويحتمل تحمل الدعاء ويكفي عن دعاء المأمومين ، وهذا لم أقف فيه على نص ولو قلنا بالتحمل فيه فدعا المأموم فلا بأس سواء كان بدعاء الامام أو غيره . وعدم تحمل الامام القنوت في اليومية يدل بطريق اولى على عدم تحمله هنا . انتهى .

اقول : قد عرفت آنفاً ان سقوط الواجب عن المكلف بفعل غيره يتوقف على الدليل وهو قد اعترف بعدم الوقوف هنا على نص ، فما ذكره من احتمال تحمل الامام القنوت بعيد جداً سيما مع ما ذكره من الأولوية في آخر كلامه .

الثامنة - قال في الذكرى أيضاً : لو شك في عدده بنى على الأقل لانه المتيقن ، وفي انسحاب الخلاف في الشك في الأولتين المبطل للصلاة هنا احتمال ان قيل بوجوبه ، ولو تذكر بعد فعله انه كان قد كبر لم يضر لعدم ركنيته . وكذا الشك في القنوت . انتهى .

٢٦٤ - (استحباب الاصحار بصلاة العيد إلا في مكة المعظمة) ج ١٠

وهو جيد إلا ان ما ذكره من الإحتمال في انسحاب الخلاف في الشك في الاولتين المبطل للصلاة هنا محل نظر ، لما قدمنا تحقيقه من أن الشك المبطل في الاولتين انما هو الشك في اعداد الركعات لا في سائر الواجبات ، وحيث فلا وجه لهذا الاحتمال في المقام . والله العالم .

البحث الثالث - في سنن هذه الصلاة وما يلحق بها ، فمنها الإصحار بها إلا في مكة المعظمة وعليه اجماع علمائنا واكثر العامة (١) .

ومستنده التأسى به عليه السلام فانه كان يصحر بها ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج حتى ينظر الى آفاق السماء وقال لا يصلين يومئذ على بساط ولا بارية » .

وما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « السنة على أهل الأمصار ان يبرزوا من امصارهم في العيدين إلا أهل مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام » ، ورواه في الفقيه عن حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) مثله (٤) .

وما رواه في الكافي عن ليث المرادي عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو يوم اضحى لو صليت في مسجدك ؟ فقال اني لاحب ان ابرز الى آفاق السماء » .

(١) الام للشافعي ج ١ ص ٢٠٧ والمغنى ج ٧ ص ٣٧٢ وعمدة القارىء ج ٣ ص ٣٧٠ والفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٣٩٣ ، وفي البحر الرائق ج ٢ ص ١٥٩ عن التجنيس ، الصحيح عند عامة المشايخ السنة في صلاة العيد الخروج الى الجبابة وان كان يسمهم المسجد الجامع ، ولم يستثن مكة .

(٢) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد

(٤) الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد . وفي النسخ هكذا ، عن حفص بن غياث عن ابيه عن جعفر عن ابيه ، وحيث ان كلمة « عن ابيه » الاولى زائدة حذفناها واللفظ في الفقيه ج ١ ص ٣٢١ هكذا ، وروى حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه .

ج ١٠ (استحباب السجود على الأرض في صلاة العيد) - ٢٦٥ -

وما رواه في الفقيه عن ابن رثاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « لا ينبغي أن تصلي صلاة العيدين في مسجد مسقف ولا في بيت إنما تصلي في الصحراء أو في مكان بارز » .

وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « أتى أبي بالخبرة يوم الفطر فامر بردها ثم قال : هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحب أن ينظر فيه إلى آفاق السماء ويضع جبهته على الأرض » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٣) « أنه كان إذا خرج يوم الفطر والاضحى أن يؤتى بطنفسة يصلي عليها يقول هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج فيه حتى يبرز لآفاق السماء ثم يضع جبهته على الأرض » .

وروى في كتاب الإقبال (٤) قال : روى محمد بن أبي قرعة في كتابه بإسناده إلى سليمان بن حفص عن الرجل عليه السلام قال : « الصلاة يوم الفطر بحيث لا يكون على المصلي سقف إلا السماء » .

وألق ابن الجنيد بمسجد مكة شرفها الله تعالى مسجد المدينة . وصحيفة معاوية ابن عمار وكذا رواية ليث المرادي (٥) وصحيفة الحلبي (٦) صريحة في رده . ولو كان هناك عذر من مطر أو خوف أو حل أو نحوها فلا بأس بصلاتها في المسجد دفعاً للمشقة اللازمة من الخروج .

ومنها - السجود على الأرض دون غيرها بما يصح السجود عليه اظهاراً لمزيد النذل فيها ، وعليه يدل ما تقدم من صحيفة الحلبي (٧) وصحيفة الفضيل (٨) . ويظهر من صحيفة معاوية بن عمار (٩) استحباب الصلاة على الأرض بحيث لا يكون تحته بساط ولا بارية ولا نحوهما بل يكون مباشراً للأرض في قيامه وجلسه

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد

— ٢٦٦ — (استحباب ان يقول المؤذن في صلاة العيد الصلاة (ثلاثاً)) ج ١٠

ونحوها ما رواه في الكافي عن معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام (١) في حديث
انه سأل عن صلاة العيد فقال ركعتان ... الى ان قال : ويخرج الى البرحيث ينظر
الى آفاق السماء ولا يصلي على حصير ولا يسجد عليه وقد كان رسول الله ﷺ
يخرج الى البقيع فيصلي بالناس .

وما رواه في كتاب الإقبال عن محمد بن الحسن بن الوليد باسناده عن
ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ان رسول الله ﷺ كان يخرج حتى ينظر الى آفاق
السماء ، وقال لا تصلين يومئذ على بارية أو بساط . يعني في صلاة العيدين . »
وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) « واذا أردت الصلاة فابرز تحت السماء وقم
على الأرض ولا تقم على غيرها ... الى آخره . »

وقل من نبه على هذا الحكم من أصحابنا (رضوان الله عليهم) .
ومنها - ان يقول المؤذن عوض الأذان . والاقامة - فانه لا أذان ولا اقامة
لغير الخس - الصلاة (ثلاثاً) .

ويدل على ذلك ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن اسماعيل بن جابر
عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « قلت له أريت صلاة العيد هل فيها اذان
واقامة ؟ قال ليس فيها اذان ولا اقامة ولكن ينادى الصلاة (ثلاث مرات)
وليس فيها منبر ، المنبر لا يحرك من موضعه ولكن يصنع للامام شبه المنبر من طين
فيقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل . »

والاخبار بانه ليس فيها اذان ولا اقامة كثيرة قد تقدم جملة منها .
قال في الذكرى : لا اذان لصلاة العيد بل يقول المؤذن الصلاة (ثلاثاً) ويجوز
رفعها باضمار خبر او مبتدأ ونصبها باضمار ، احضروا أو اتوا ، وقال ابن ابي عقيل
يقول « الصلاة جامعة » . ولم نقف على مستنده .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد (٣) صلاة البحار ص ٨٦٢

(٤) الفقيه ج ١ ص ٢٤٢ وفي الوسائل الباب ٧ و٣٣ من صلاة العيد

وظاهر الأصحاب كما ذكره في الذكرى ان النداء بذلك ليعلم الناس بالخروج الى المصلى ، لأنه أجرى مجرى الأذان الذي يحصل به الأعلام بالوقت ، ومقتضى ذلك أن يكون قبل القيام للصلاة بل في أول الخروج إليها ، ولا ينافي ذلك ما ورد في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام (١) من قوله : « ليس فيها اذان ولا اقامة اذانها طلوع الشمس فاذا طلعت خرجوا » لجواز الجمع بينهما بمحصل ذلك بكل من الأمرين استظهاراً ، وتعدد العلل الشرعية لمعلول واحد كثير في الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار حتى قال الصدوق في بعض تلك المواضع ان هذا مما يزيد تأكيداً وتقوية . ويحتمل ايضاً حمل خبر زرارة على من كان عالماً بان وقتها الذي يخرج فيه طلوع الشمس يعني عالماً بالوقت الشرعي لها وخبر اسماعيل بن جابر على من ليس كذلك ليحصل له العلم بالخروج لها .

ونقل عن أبي الصلاح ان محله بعد القيام الى الصلاة فاذا قال المؤذن ذلك كبر الامام تكبيرة الأحرار ودخل بهم في الصلاة ، والى هذا مال بعض محقق متأخري المتأخري .

ومنها - الخروج بعد الغسل متطيباً لابساً أحسن اثوابه متعمماً شتاء كان أو قيطاً .

أما الغسل فلما تقدم من الأخبار في باب الأغسال من كتاب الطهارة ، ومن ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى يصلّي قال ان كان في وقت فعليه ان يغتسل ويعيد الصلاة فان مضى الوقت فقد جازت صلاته » .

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة العيد . واللفظ - كما في الفرع ج ١ ص ١٢٨ والتهذيب ج ١ ص ٢٨٩ - هكذا « ليس في يوم الفطر والأضحى اذان ولا اقامة اذانها طلوع الشمس اذا طلعت خرجوا » .

(٢) الوسائل الباب ١٦ من الاغسال المستنونة .

ومن ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « من لم يشهد جماعة الناس يوم العيدن فليغتسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصلى في الجماعة ، وقال : خذوا زينتك عند كل مسجد (٢) قال العيدان والجمعة ، » .

وروى الفضل بن الحسن الطبرسى في كتاب مجمع البيان عن ابي جعفر عليه السلام (٣) في قوله تعالى : خذوا زينتك عند كل مسجد ، أى خذوا ثيابكم التى تزينون بها للصلاة في الجمعات والأعياد ، » .

وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٤) « واذا أصبحت يوم الفطر اغتسل وتطيب وتمشط والبس انظف ثيابك واطعم شيئاً قبل أن تخرج الى الجبانة فاذا اردت الصلاة فابرز تحت السماء وقم على الأرض ولا تقم على غيرها واكثر من ذكر الله تعالى ، » . ومنها - خروج الامام ماشياً حافياً مشمراً ثيابه داعياً بالمأثور عليه السكينة والوقار معتماً شاتياً كان أو قانظاً يبرد أو حلة .

ويدل على هذه الأحكام حديث خروج الرضا عليه السلام (٥) الى صلاة العيد بامر المأمون له عليه السلام وهو مشتمل على سنن عديدة وهو مروي في الكافي وغيره من كتب الصدوق وفيه « لما حضر العيد بعث المأمون الى الرضا عليه السلام يسأله ان يركب ويحضر العيد ويصلى ... الى أن قال فقال يا امير المؤمنين ان اعفيتني من ذلك فهو احب الىّ وان لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وامير المؤمنين عليه السلام فقال المأمون اخرج كيف شئت ، وأمر المأمون القواد والناس أن يركبوا (٦) الى باب ابي الحسن عليه السلام قال فحدثني ياسر الخادم انه قعد الناس لابي الحسن (عليه السلام) في الطرقات والسطوح الرجال والنساء والصبيان واجتمع القواد والجند على باب ابي الحسن

(١) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة العيد (٢) سورة الاعراف الآية ٢٩

(٤) صلاة البحار ص ٨٦٢ (٥) الاصول ج ١ ص ٤٨٩ وفي الوسائل الباب

١٩ من صلاة العيد (٦) ديكروا ، خ ل

(عليه السلام) فلما طلعت الشمس قام فاغتسل وتعمم بعمامة بيضاء من قطن التي طرفا منها على صدره وطرفا بين كتفيه وتشمّر ثم قال لجميع مواليه افعلوا مثل ما فعلت ثم أخذ بيده عكازاً ثم خرج ونحن بين يديه وهو حاف قد شمّر سراويله الى نصف الساق وعليه ثياب مشمرة فلما مشى ومشينا بين يديه رفع رأسه الى السماء وكبر أربع تكبيرات نخليل الينا ان السماء والحيطان تجاوبه ، والقواد والناس على الباب قد تهيأوا ولبسوا السلاح وتزينوا باحسن زينة ، فلما طلّعنا عليهم بهذه الصورة وطلع الرضا (عليه السلام) وقف على الباب وقفة ثم قال : الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله على ما أبلانا . نرفع بها أصواتنا ، قال ياسر فتزعزت مرو بالبكاء والضجيج والصياح لما نظروا الى ابي الحسن (عليه السلام) وسقط القواد عن دوابهم ورموا بخفافهم لما رأوا أبا الحسن (عليه السلام) حافياً وكان يمشى ويقف في كل عشر خطوات ويكبر ثلاث تكبيرات ، قال ياسر فتخيل الينا ان السماء والارض والجبال تجاوبه وصارت مرو ضجة واحدة من البكاء ، وبلغ المأمون ذلك فقال له الفضل بن سهل ذو الرياستين يا امير المؤمنين ان بلغ الرضا (عليه السلام) المصلي على هذا السيل افتتن به الناس والرأى أن تسأله أن يرجع فبعث اليه المأمون فسأله الرجوع فدعا ابو الحسن (عليه السلام) بخفه قلبسه وركب ورجع .

وفي هذا الخبر الشريف جملة من القوائد : منها - ان رسول الله ﷺ وعلياً (عليه السلام) كانا يخرجان بهذه الكيفية .

ومنها - استحباب التشمير للثياب والسراويل لكل من الإمام والمأموم والمشي حافياً لكل ايضاً والتعمم على النحو المذكور ، وهذا هو السنة في التعمم لا ما اشتهر من التحنك كما قدمنا تحقيقه في بحث اللباس من كتاب الصلاة (١) ومنها - أن تكون العمامة بيضاء من القطن .

ومنها - مشى الامام ويده عكاز وقد روى نحوه عن رسول الله ﷺ :
 روى في الفقيه عن اسماعيل بن مسلم عن الصادق عن ابيه (عليهما السلام) (١)
 قال : كانت لرسول الله ﷺ عنزة في أسفلها عكاز يتوكأ عليها ويخرجها في العيدين
 يصلي اليها .

وفي صحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) في حديث في
 احوال النبي ﷺ الى ان قال : وكان له عنزة يتكئ عليها ويخرجها في العيدين فيخطب بها
 والظاهر الاختصاص بالامام فقط وظاهر الخبرين استحباب العنزة مطلقاً .
 ومنها - الإشتغال بالتكبير والدعاء في طريقه بما ذكر هنا وغيره مما تقدم
 ويأتى ان شاء الله تعالى ، ومنها الوقوف حال التكبير .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣) انه
 قال : « وينبغي لمن خرج الى العيد أن يلبس أحسن ثيابه ويتطيب باحسن طيبه
 وقال عز وجل : يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » (٤) قال ذلك في العيدين
 والجمعة ، قال وينبغي للامام أن يلبس يوم العيد برداً وان يعتم شاتياً كان أو صائغاً .
 وعن علي (عليه السلام) انه كان يمشى في خمس مواطن حافياً ويعلق نعليه يمينه
 اليسرى وكان يقول انها مواطن لله تعالى واحب أن اكون فيها حافياً : يوم الفطر
 ويوم النحر ويوم الجمعة واذا عاد مريضاً واذا شهد جنازة ، انتهى ما نقلناه من
 كتاب الدعائم .

وفي صحيحة محمد بن مسلم (٥) « لابد من العمامة والبرد يوم الاضحى والفطر
 فاما الجمعة فانها تجزى بغير عمامة وبرد » .

وفي صحيحة الحلبي (٦) « قلت تجوز صلاة العيدين بغير عمامة ؟ قال نعم والعمامة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة العيد

(٢) مستدرك الوسائل الباب ١١ و ٨ و ١٥ من صلاة العيد

(٤) سورة الاعراف الآية ٢٩

ج ١٠ ﴿استحباب الذهاب الى المصلى من طريق والعود من آخر﴾ - ٢٧١ -

أحب الى ، وظاهره العموم للامام والمأموم .
وفي صحيحة معاوية (١) « وينبغي للامام أن يلبس يوم العيدين برداً ويعتم
شائياً كان أو قائظاً ، .

وفي تفسير العياشي بسنده عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) « في قول الله
تعالى : خنوا زينتك عند كل مسجد ؟ قال الارضية في العيدين والجمعة ، .
وفي صحيحة عبدالله بن سنان عنه عليه السلام (٣) قال : « سمعته يقول كان رسول الله
ﷺ يعتم في العيدين شائياً كان أو قائظاً ويلبس درعه وكذلك ينبغي للامام ، ويجهر
بالقراءة كما يجهر في الجمعة ، .

وفي صحيحة ابي بصير (٤) « ينبغي للامام أن يلبس حلة ويعتم ، ولعل المراد
بالحلة هنا الرداء حيث ان الحلة المشهورة لا تكون إلا من الحرير كما صرحوا به .
ومنها - الذهاب الى المصلى من طريق والعود منه من آخر ، بل الظاهر من
الأخبار الاستحباب مطلقاً :

روى الصدوق في الفقيه عن السكوني (٥) « ان النبي ﷺ كان اذا خرج الى
العيدين لم يرجع في الطريق الذي بدأ فيه ياخذ في طريق غيره ، .

وروى في السكافي عن موسى بن عمر بن بزيع (٦) قال : « قلت للرضا عليه السلام
ان الناس رويوا ان رسول الله ﷺ كان اذا أخذ في طريق رجع في غيره فهكذا
كان ؟ قال فقال . نعم فانا أفعله كثيراً ثم قال : أما انه ارزق لك .

وروى ابن طاووس في كتاب الإقبال باسناده عن ابي محمد هارون بن موسى
التلعكبري باسناده عن الرضا عليه السلام (٧) قال « قلت له يا سيدي انا نروي عن النبي

(١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة العيد

(٢) مستدرک الوسائل الباب ١١ من صلاة العيد

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة العيد

(٧) ص ٢٨٣ وفي الوسائل الباب ٣٦ من صلاة العيد

— ٢٧٢ — (استحباب الافطار في الفطر قبل الخروج وفي الاضحى بعده) ج ١٠

ﷺ انه كان اذا أخذ في طريق لم يرجع فيه وأخذ في غيره ، فقال هكذا كان نبي الله ﷺ يفعل وهكذا أفعل انا وهكذا كان ابي يفعل وهكذا فافعل فانه ارزق لك ؟ وكان النبي ﷺ يقول هذا ارزق للعباد .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن رسول الله ﷺ (١) « انه كان اذا انصرف من المصلي يوم العيد لم ينصرف على الطريق الذي خرج عليه .

ومنها - أن يطعم قبل خروجه يوم الفطر وبعد رجوعه في يوم الاضحى والافضل في الاول أن يكون افطاره على حلو والمروى التمر ، وفي الافطار على التربة الحسينية كلام ، والافضل في الثاني الأكل من أضحيته .

فهمنا مقامات : « الاول ، في الفرق بين العيدين بالإفطار في الاول قبل الخروج وفي الثاني بعد الرجوع .

ويدل عليه صحيحة حريز عن زرارة المروية في الفقيه عن ابي جعفر ﷺ (٢) قال : « لا تخرج يوم الفطر حتى تطعم شيئاً ولا تأكل يوم الاضحى الا من هديك وأضحيتك ان قويت عليه وان لم تقو فعدوز . قال وقال ابو جعفر ﷺ كان امير المؤمنين ﷺ لا يأكل يوم الاضحى شيئاً حتى يأكل من اضحيته ولا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويؤدى الفطرة . قال وكذلك نفعل نحن . »

وروى في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله ﷺ (٣) قال : « اطعم يوم الفطر قبل ان تخرج الى المصلي . »

وروى فيه وفي الفقيه عن جراح المدائني عن ابي عبدالله ﷺ (٤) قال : « اطعم يوم الفطر قبل أن تصلي ولا تطعم يوم الاضحى حتى ينصرف الامام . »
وروى في الفقيه مرسل (٥) قال « كان علي ﷺ يأكل يوم الفطر قبل ان يغدو

(١) مستدرک الوسائل الباب ٢٩ من صلاة العيد

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٢ من صلاة العيد

الى المصلى ولا يأكل يوم الاضحى حتى يذبح .
وروى في التهذيب في الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال :
« الأكل قبل الخروج يوم العيد وان لم تأكل فلا بأس » ، اقول : يعنى عيد الفطر كما
تقدم في الاخبار .

المقام الثانى - فى ما يستحب الإفطار عليه في الفطر ، فروى الشيخان فى الكافى
والفقيه عن على بن محمد النوفلى (٢) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام انى افطرت يوم
الفطر على طين وتمر ؟ فقال لى جمعت بركة وسنة » .

وقال فى كتاب الإقبال : روى ابن ابي قره باسناده عن الرجل عليه السلام (٣) قال :
« كل تمرات يوم الفطر فان حضرك قوم من المؤمنين فاطعمهم مثل ذلك » .

وفى كتاب الفقه الرضوى (٤) « والذى يستحب الإفطار عليه يوم الفطر
الزبيب والتمر ، واروى عن العالم عليه السلام الإفطار على السكر ، وروى أفضل ما يفطر عليه
طين قبر الحسين عليه السلام » .

قال فى المدارك : ويستحب يوم الفطر الإفطار على الحلو لما روى (٥) « ان
النبي صلى الله عليه وآله كان يأكل قبل خروجه تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أقل أو أكثر ،
ولا يجوز الإفطار على التربة الحسينية إلا بقصد الاستشفاء لمن كان به علة كغيره
من الأيام . انتهى » .

وقال فى الذكرى : قال كثير من الاصحاب يستحب الإفطار يوم الفطر على الحلو
لما روى (٦) « ان النبي صلى الله عليه وآله كان يأكل قبل خروجه فى الفطر تمرات ثلاثاً أو خمساً
أو سبعمائة أو أقل أو أكثر ، ولو افطر على التربة الحسينية (على مشرفها الصلاة والسلام)
لملة به فحسن وإلا فالأقرب التحريم ، والأفضل الإفطار على الحلاوة وأفضلها

(١) الوسائل الباب ١٢ من صلاة العيد

(٢) (٤) ص ٢٥

(٣) و (٢) الوسائل الباب ١٣ من صلاة العيد

(٤) و (٥) مستدرک الحاكم ج ١ ص ٢٩٤

— ٢٧٤ — (هل يجوز أكل التربة الحسينية للتبرك؟) ج ١٠

السكر ، وروى تربة الحسين عليه السلام والأول أظهر لشذوذ الرواية وتحريم الطين على الإطلاق إلا ما خرج بالدليل من التربة للاستشفاء . انتهى .

أقول : أما ما ذكره من الإفطار على الحلو بقول مطلق فلم أقف فيه على خبر والذي وقفت عليه ما قدمت من الأخبار الدالة على التمر وزاد في كتاب الفقه الزبيب ، وأما السكر فقد ذكره الشهيد كما عرفت ، ولعله استند فيه إلى رسالة علي بن الحسين ابن بابويه الذي قد عرفت أنه يفتي فيها غالباً بعبارة هذا الكتاب ، ولعله كان في الرسالة المذكورة أو أنه ذكره أحد من المتقدمين فذكره الشهيد كذلك ، وكيف كان فالمستند فيه هو هذا الكتاب وبه يظهر ما في اعتراض بعض متأخري المتأخرين على الشهيد بعدم وجود المستند فيه . ولعل من عبر بالحلو بقول مطلق حمل ما ذكر من التمر ونحوه هنا على التمثيل . وأما الرواية التي نقلوها عن النبي صلى الله عليه وآله فالظاهر أنها من طريق العامة التجأوا إلى الاستدلال بها حيث لم تحضرهم هذه الروايات التي ذكرناها فاني بعد التتبع لم أقف عليها في كتب أخبارنا ، وإيضاً فإن بعض نحقي متأخري أصحابنا (رضوان الله عليهم) اسندها إلى العامة (١) .

المقام الثالث - في الكلام على التربة الحسينية (على مشرفها أفضل الصلاة والتحية) والظاهر اتفاق الأصحاب (رضوان الله عليهم) على جواز الأكل منها لقصد الاستشفاء وعليه تدل جملة من الأخبار ، أما الخلاف في الأكل للتبرك فظاهر جملة من الأخبار المنع إلا أنه روى الجواز في العيد كما عرفت من رواية النوفلي المتقدمة ورواية كتاب الفقه (٢) وروى في افطار يوم عاشوراء أيضاً .

قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في كتاب البحار : وأما الأكل بمحض التبرك فالظاهر عدم الجواز للتصريح به في بعض الأخبار وعموم بعضها ، لكن ورد في بعض الأخبار جواز افطار العيد به وافطار يوم عاشوراء أيضاً وجوزه فيهما بعض الأصحاب (رضوان الله عليهم) ولا يخلو من قوة ، والاحتياط في الترك إلا

أن يكون به مرض يقصد الاستشفاء .

وقال المحقق الاردبيلي (قدس سره) بعد ذكر المسألة : ولا بد أن يكون بقصد الاستشفاء وإلا فيحرم ولم يحصل له الشفاء كما في رواية أبي يحيى (١) ويدل عليه غيرها أيضاً ، وقد نقل أكله يوم عاشوراء بعد العصر وكذا الإفطار به في يوم العيد ولم تثبت صحته فلا يؤكل إلا للشفاء .

وظاهر كلامه (قدس سره) رد خبري الجواز في هذين الموضعين لضعف السند بناء على هذا الإصطلاح حيث أنه (قدس سره) من القائلين به والعاكفين عليه ، وظاهر كلام شيخنا المجاسي (قدس سره) القول بمضمون الخبرين والظاهر أنه اسكونهما خاصين وتلك الأخبار مطلقة فاعمل بهما مقدم كما هو القاعدة ، وكلامه (قدس سره) مبني على إلغاء هذا الاصطلاح كما هو المعروف من طريقته .

والظاهر أن الرواية المشار إليها في الجواز يوم عاشوراء هو ما ذكره الشيخ في المتجدد (٢) قال : ويستحب صوم هذا العشر فإذا كان يوم عاشوراء أمسك عن الطعام والشراب إلى بعد العصر ثم يتناول شيئاً يسيراً من التربة . ولم يذكر شيخنا المجلسي في كتاب البحار دليلاً سواها في هذا الحكم .

ومن الأخبار الواردة في المسألة ما رواه في كتاب كامل الزيارات (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : قلت له ما نقول في طين قبر الحسين (عليه السلام) ؟ قال يحرم على الناس أكل لحومهم ويحل لهم أكل لحومنا ولكن الشيء اليسير منه مثل الحصة ، وظاهر الخبر الجواز بهذا المقدار وإن لم يكن بقصد الاستشفاء .

ومنها - ما رواه فيه أيضاً بسنده عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : كل طين حرام على بني آدم ما خلا طين قبر أبي عبد الله (عليه

(١) ص ٢٧٦ (٢) ص ٥٣٨

(٣) ص ٢٨٥ و ٢٨٦ وفي الوسائل الباب ٧٤ من المزار عن الشيخ عن ابن قولويه

(٤) الوسائل الباب ٥٩ من الاطعمة المحرمة

٢٧٦ - (هل يجوز أكل التربة الحسينية للتبرك ؟) ج ١٠

السلام) من أكله من وجع شفاه الله ، وظاهره يشير الى الجواز بقصد الشفاء إلا انه غير صريح بل ولا ظاهر في المنع من غيره .

ومنها - ما رواه في كتاب دعوات الراوندى عن سدير عن الصادق (عليه السلام) (١) انه قال ، من أكل من طين قبر الحسين (عليه السلام) غير مستشف به فكأنما أكل من لحومنا ، وهو صريح في التحريم إلا بقصد الاستشفاء ويمكن تقييده بالأخبار المتقدمة .

ومنها - ما رواه في كتاب العلل (٢) عن أبي يحيى الواسطي عن رجل قال : قال أبو عبد الله (عليه السلام) الطين حرام أكله كالحم الخنزير ومن أكله ثم مات فيه لم اصل عليه إلا طين القبر ، فمن أكله بشهوة لم يكن فيه شفاء . .
ورواه الكليني في السكافي (٣) وابن قولويه في كتاب كامل الزيارات (٤) عن الكليني وفيهما ، حرام أكله ... الى قوله إلا طين القبر فان فيه شفاء من كل داء ومن أكله بشهوة لم يكن فيه شفاء ، وليس فيه دلالة صريحة بل ولا ظاهرة على التحريم بقصد التبرك كما هو محل الخلاف .

والظاهر ان جملة ، فان فيه شفاء من كل داء ، سقطت من قلم صاحب العلل أو من بعض الرواة حيث انها الأنسب بسياق الخبر ورواية الشيخين المذكورين لها وهذه هي الرواية التي اشار اليها المحقق الاردبيلي (نور الله مرقده) وادعى دلالتها على التحريم إلا بقصد الاستشفاء والحال فيها كما ترى .

وبالجملة فالأخبار المدعى دلالتها على التحريم مطلقاً وان كان للتبرك لا بقصد الشفاء لا صراحة فيها ولا ظاهرية بذلك كما عرفت إلا رواية سدير وقد عرفت قيام الإحتمال بتقييدها . وروايتا النوفلي وكتاب الفقه الرضوي صريحتان

(١) البحار ج ١٤ ص ٣٢٣

(٢) في الوسائل الباب ٥٩ من الاطعمة المحرمة

(٣) الفروع ج ٢ ص ١٥٦ وفي الوسائل الباب ٥٩ من الاطعمة المحرمة

(٤) ص ٢٨٦ وفي الوسائل الباب ٥٩ من الاطعمة المحرمة

ج ١٠ (هل التكبير عقيب الصلوات في الفطر واجب ؟) — ٢٧٧ —

في الجواز للتبرك ورواية المصباح في يوم عاشوراء . وقضية الجمع بين اخبار المسألة تقييد ما يدعى دلالاته على التحريم باطلاقه وقصر الحكم بالتحريم على ما عدا المواضع الثلاثة المذكورة في ما قدمناه من الأخبار . والإحتياط لا يخفى . والله العالم ومنها - التكبير في الفطر عقيب أربع صلوات أولها المغرب وآخرها صلاة العيد، وضم الصدوق الى هذه الصلوات الأربع صلاة الظهرين ، وضم ابن الجنيد النوافل ايضاً ، وفي الأضحى عقيب خمس عشرة صلاة أولها ظهر يوم النحر لمن كان بمي وفي الامصار عقيب عشر صلوات أولها ما تقدم .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : (الاول) اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب هذا التكبير واستجابته في عيد الفطر فنقل عن المرتضى (رضى الله عنه) القول بالوجوب والمشهور الاستجاب .

ويدل على ما ذهب اليه المرتضى من الوجوب في الفطر الآية اعنى قوله عز وجل : « ولتكبروا الله على ما هداكم » (١).

وروى الصدوق (قدس سره) في كتاب الخصال باسناده عن الأعمش عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) في حديث شرائع الدين قال : « والتكبير في العيدين واجب أما في الفطر ففي خمس صلوات يبدأ به من صلاة المغرب ليلة الفطر الى صلاة العصر من يوم الفطر ، وهو ان يقال : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أبلانا . لقوله عز وجل واتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ... الحديث » .

والتقريب فيه انه قد فسر الآية بهذا التكبير الواقع في الفطر ، والأوامر القرآنية للوجوب اجمالاً إلا ما قام الدليل على خلافه ، ويمضه تصريح الخبر بالوجوب ايضاً .

(١) سورة البقرة الآية ١٨١

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة العيد

- ٢٧٨ - ﴿ هل التكبير عقيب الصلوات في الفطر واجب ؟ ﴾ ج ١٠

ونحوه ما رواه الصدوق في كتاب عيون الأخبار عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (١) أنه كتب إلى المأمون : والتكبير في العيد واجب في الفطر في دبر خمس صلوات ويبدأ به في دبر صلاة المغرب ليلة الفطر ، ورواه الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول مرسل (٢) .

وقال في المدارك - بعد نقل القول بالاستحباب عن أكثر الأصحاب والوجوب عن المرتضى - ما لفظه : والذي وقفت عليه في هذه المسألة رواية سعيد النقاش (٣) قال : قال أبو عبد الله عليه السلام أما إن في الفطر تكبيراً ولسكنه مسنون . قال قلت وابن هو ؟ قال في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة وفي صلاة الفجر وصلاة العيد ثم يقطع . قال قلت كيف أقول ؟ قال تقول : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا . وهو قول الله سبحانه : ولتكملا العدة ولتتكبرا الله على ما هداكم ، (٤) وهي صريحة في الاستحباب وينبغي العمل بها في كيفية التكبير وخله وإن ضعف سندها لأنها الأصل في هذا الحكم . انتهى .

ولا يخفى عليك ما فيه (أما أولاً) فلما أدعاه من أن الذي وقف عليه إنما هو هذه الرواية وأنها الأصل في هذا الحكم مع ما عرفت بما قدمناه من الروايتين في هذه المسألة .

ومن رواياتنا أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « تكبر ليلة الفطر وصبيحة الفطر كما تكبر في العشر » .

أقول : الظاهر أن المراد بالعشر يعني عشر صلوات في الأمصار في الأضحية والمراد استحباب التكبير أو وجوبه في هذا الموضع كما في ذلك الموضع ، ولا يلزم منه اتحاد الكيفية .

و (أما ثانياً) فإن ما ذكره - من أن هذه الرواية هي الأصل في هذا الحكم

(١) و (٢) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة العيد (٤) البقرة الآية ١٨١

ج ١٠ ﴿ هل التكبير عقيب الصلوات في الفطر واجب ؟ ﴾ - ٢٧٩ -

وانه ينبغي العمل بها وان ضعف سندها - اما الجأه اليه ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد أقرب من الصلاح ، وذلك فان الخبر الضعيف عنده ليس بدليل شرعي ومن عاداته وقاعدته رد الأخبار الضعيفة في كتابه ، وبموجب ذلك انه لا يصلح لتأسيس الأحكام الشرعية ولا يجوز بناؤها عليه ، ومن قاعدته تقديم العمل بالبراهة الأصلية على الأخبار الضعيفة ، فكيف خرج عن قاعدته هنا واحتج بهذه الحجة الواهية التي هي لبيت العنكبوت - وانه لاوهن البيوت - مضاهية ؟ على انك قد عرفت وجود الأخبار في الحكم المذكور غير هذه الرواية كرواية معاوية بن عمار ، فانها قد تضمنت الأمر بالتكبير وان لم تدل على كفيته ، ورواية الأعمش وان اشتملت على كفيته إلا ان في رواية الأعمش زيادة على ما نقله في رواية النقاش في آخر التكبير ، والحمد لله على ما أبلانا ، وهذه الزيادة ايضاً موجودة في رواية النقاش بنقل الصدوق لها في الفقيه (١) وأما على نقل الشيخ في التهذيب (٢) وهو الذي أخذ منه فهو كما نقله هنا . وبالجملة فهو معذور في ما ذكره حيث لم يعط التأمل حقه في تتبع الأخبار والوقوف عليها في مظانها وان لم يكن معذوراً حقيقة لما ذكرناه .

وكيف كان فان ظاهر رواية النقاش هو الاستحباب ، اذ الظاهر من قوله « مسنون » انما هو المستحب لا ما ثبت وجوبه بالسنة كما يدل عليه السياق ، وعلى ذلك تحمل الآية المذكورة في الخبر ، لانه لو اريد بها الوجوب لكان حق العبارة في الخبر ان يقال انه مفروض أى واجب بالكتاب ، ويؤيد ذلك ما يأتي في صحيحة على بن جعفر (٣) وأما لفظ الوجوب في الخبرين المتقدمين فقيه ما عرفت مما قدمناه في غير موضع من مباحث الكتاب من ان هذا اللفظ من الألفاظ المتشابهة ، فانه وان كان في اصطلاح ارباب الأصول بمعنى ما يترتب العقاب على تركه لكنه في الأخبار اعم

(١) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة العيد

(٣) ص ٢٨١

(٢) ج ١ ص ٢٩٠ عن الكليني

— ٢٨٠ — (هل التكبير عقيب الصلوات في الأضحى واجب؟) ج ١٠

من ذلك كما لا يخفى على من تدبر الأخبار وجاس خلال الديار .
الثاني - في وجوبه أو استحبابه في عيد الأضحى ، والمشهور الاستحباب
ايضاً ونقل عن المرتضى وابن الجنيد والشيخ في الاستبصار الوجوب .
قال في المدارك بعد ذكر المصنف تكبير الأضحى : المشهور بين الأصحاب ان
ذلك على سبيل الاستحباب ايضاً ، وقال المرتضى وابن الجنيد والشيخ في الاستبصار
بالوجوب لما رواه محمد بن مسلم في الحسن (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
قول الله عز وجل : واذكروا الله في أيام معدودات (٢) قال التكبير في أيام التشريق
من صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الفجر من اليوم الثالث ، وفي الأيام عشر
صلوات فاذا نفر الناس النفر الأول امسك أهل الأمصار ، انتهى . ثم نقل
الإختلاف في الكيفية .

اقول : ظاهر كلامه (زيد في مقامه) - حيث ذكر ان المشهور هو الاستحباب
ولم ينقل عليه دليلاً ثم نقل القول بالوجوب وأورد له دليلاً الحسنه المذكورة ثم
تجاوز عن المقام الى نقل الاختلاف في الكيفية ، ولم يرجح شيئاً من القولين ولم
يتكلم بشئ في البين - هو التوقف في الحكم بل ربما اشعر بالميل الى الوجوب حيث
نقل ما يدل عليه ولم يطعن فيه بشئ كما هي عادته اذا لم يرتض القول بالخبر ، مع عدم
تعرضه لنقل دليل مقابله .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسألة الحسنه التي ذكرها ، ولا يخفى
ان وصفه لها بالحسن انما هو بابراهيم بن هاشم الذي قد عرفت اضطراب كلامه فيه
ما بين ان يرد روايته بالضعف وما بين ان يصفها بالحسن كما هنا وما بين أن يصفها

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد . وفيه كما في الفروع ج ١ ص ٦٣ ، فاذا
نفر بعد الأولى ، وفي التهذيب ج ١ ص ٥٢٣ عن الكليني والوافي باب التكبير في أيام
التشريق من الحج كما هنا .

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٩

ج ١٠ ﴿ هل التكبير عقيب الصلوات في الأضحية واجب ؟ ﴾ - ٢٨١ -

بالصحة كما اشرنا اليه في الابحاث المتقدمة .
ومنها - موثقة عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « التكبير واجب في دبر كل صلاة فريضة أو نافلة ايام التشريق » .
ومنها - صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن التكبير ايام التشريق أو واجب هو ؟ قال يستحب وان نسي فلا شيء عليه ... الحديث » .
ومنها - صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) في قول الله عز وجل : « واذكروا الله في ايام معدودات » (٤) قال هي ايام التشريق كانوا اذا اقاموا بمنى بعد النحر تفاخروا فقال الرجل منهم كان اني يفعل كذا وكذا فقال الله عز وجل : فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله كذا كركم آباءكم أو أشد ذكراً (٥) قال والتكبير : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام » .
وجملة من الاخبار انما تضمن السؤال عنه أو بيان كيفيته من غير اشعار بوجوب أو استحباب .
وانت خبير بانه وان كان ظاهر ما عدا صحيحة علي بن جعفر من هذه الاخبار هو الوجوب إلا ان ظاهر الصحيحة المذكورة بل صريحها هو الإستحباب لانه لا مجال للتأويل هنا في لفظ الاستحباب فيها فيجب حمل ما عداها من الاخبار عليها ، وكذلك الآية المذكورة في حسنة محمد بن مسلم وصحيحة منصور .
وما يؤيد القول بالاستحباب صحيحة محمد بن مسلم عن احمدهما (عليهما السلام) (٦) قال : « سألته عن التكبير بعد كل صلاة فقال كم شئت انه ليس شيء »

(١) والوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد

(٢) والوسائل الباب ٢٠ و ٢٣ من صلاة العيد ١٤١ سورة البقرة الآية ١٩٩

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٦ « فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله .. »

(٦) والوسائل الباب ٢٤ من صلاة العيد

موقت . يعنى فى الكلام ، وظاهر هذه الرواية العموم لكل من تكبير الفطر والاضحى وأظهر منه قوله فى هذا الحديث على ما نقله فى مستطافات السرائر من جامع البزنطى بسند صحيح ايضاً (١) عوض هذه العبارة قال : « كم شئت انه ليس بمفروض ، ويشعر به ايضاً قوله عليه السلام فى موثقة عمار المتقدمة (٢) . واجب فى دبر كل صلاة فريضة او نافلة ، مع دلالة رواية داود بن فرقد (٣) على انه ليس فى النافلة تكبير . والله العالم .

الثالث - فى كيفيته وقد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى ذلك فقال ابن عقيلى ان كيفيته : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد . على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله ما أولانا . ولم يذكر تكبير الفطر .

وقال ابن الجنيدي فى كيفية تكبير الفطر : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد على ما هدانا . وفى الاضحى الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد . على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله على ما أولانا .

وروى الصدوق فى من لا يحضره الفقيه (٤) عن على عليه السلام انه كان يقول فى دبر كل صلاة فى عيد الاضحى : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد . ولم يذكر تكبير الفطر .

وفى المقنع (٥) فى صفة تكبير الاضحى : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد والله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا والله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام .

(١) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة العيد

(٢) ص ٢٨١ (٣) ص ٢٨٨

(٤) ج ١ ص ٣٤٨ وفى الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد

(٥) مستدرك الوسائل الباب ١٧ من صلاة العيد

وقال الشيخ المفيد في تكبير الفطر : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا . وفي الاضحى الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا . وقال الشيخ في النهاية في صفة تكبير الفطر : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا . وفي الاضحى كذلك إلا انه يزيد فيه : ورزقنا من بهيمة الانعام . وكذلك في المبسوط . وقال في الخلاف : صفة التكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد . ولم يفصل بين العيدين .

هذا ما وقفت عليه من الأقوال المنقولة في المختلف ، وأقول من تأخر عنه أيضاً مختلفة في ذلك كما لا يخفى على من راجعها .

وأما الاخبار الواردة في ذلك فاما بالنسبة الى عيد الفطر فالذي وقفت عليه ما تقدم في رواية الأعمش المنقولة من كتاب الخصال ورواية سعيد النقاش (١) .

والذي في الاولى : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما ابلانا .

والذي في الثانية برواية الصدوق (٢) مثل هذه الرواية ، وأما برواية الكليني والشيخ عنه (٣) فانهما اسقطا قوله في آخر الرواية : والحمد لله على ما ابلانا ، كما أشرنا اليه آنفاً .

وروى في كتاب الإقبال (٤) قال : روينا باسنادنا الى أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري باسناده الى معاوية بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ان في الفطر تكبيراً . قلت متى ؟ قال في المغرب ليلة الفطر والعشاء وصلاة الفجر وصلاة العيد ثم ينقطع وهو قول الله تعالى : واتكلموا العدة واتكبروا الله على ما هداكم (٥) والتكبير

(١) ص ٢٧٧ و ٢٧٨ (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة العيد

(٤) ص ٢٧١ (٥) سورة البقرة الآية ١٨١

— ٢٨٤ — (كيفية التكبير عقيب الصلوات في العيدين) ج ١٠

ان يقول : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد على ما هدانا
اقول : وهذه كيفية أخرى أيضاً . والعمل بالصورة التي اتفقت عليها رواية
الأعمش ورواية النقاش بناء على نقل الصدوق لها هو الأحوط وان كان القول
بالتخير بين ما ورد هو الوجه في الجمع بين الأخبار .

وانت خبير بان ما قدمنا نقله عن ابن الجنيد والشيخ المفيد وكذلك الشيخ
في النهاية والمبسوط من صورة تكبير الفطر مع اختلافه لا ينطبق شيء منه على ما دل
عليه الخبران المذكوران ، وحمله على وصول اخبار لهم بما ذكره كل منهم مع عدم
وصول شيء منها لنا وان امكن لسكنه بعيد ، وابعده منه أن يكون ما قاله كل منهم عن
اجتهاد في المسألة إذ لا مسرح للاجتهاد في مثل ذلك .

واما بالنسبة الى عيد الأضحى فالأخبار فيه اشد اختلافاً وابعدها اختلافاً ،
قال في المدارك : واختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في كيفية التكبير في
الأضحى والأجود العمل بما رواه معاوية بن عمار في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١)
قال : ، والتكبير ان يقول : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر
والله الحمد الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله
على ما أبلانا ، انتهى .

اقول : لا أعرف لهذه الاجودية وجهاً إلا من حيث صحة سند هذه
الرواية باصطلاحه ، وقد عرفت ان صحيحة منصور بن حازم المتقدمة (٢) قد تضمنت
التكبير في الأضحى بوجه آخر ، وفي صحيحة زرارة أو حسنة بابراهيم بن هاشم
الذي قدمنا قريباً عنه حديثه في الحسن عن أبي جعفر عليه السلام (٣) ، يقول فيه : الله
اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا
الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام ، وهذه أيضاً كيفية ثالثة .

وبذلك يظهر لك انه لا وجه لهذه الإاجودية وترجيح تلك الرواية لاجلها

إلا من حيث غفلته وقت التصنيف عن هاتين الروايتين كما يشعر به قوله في رواية النقاش « أنه لم يقف في تلك المسألة إلا عليها ، مع وجود الاخبار التي ذكرناها ثمة . ثم ان في صحيحة علي بن جعفر المروية في كتابه وهي مروية في كتاب قرب الاسناد (١) عن اخيه عليه السلام قال : « تقول الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام ، وهذه السكيفية مطابقة لما ورد في صحيحة زرارة أو حسنة المتقدمة (٢) . وفي رواية الاعمش المنقولة من كتاب الخصال التي قدمنا ذكرها في تكبير الفطر (٣) قال في آخرها « وبالأضحى في الامصار في دبر عشر صلوات ... الى ان قال ويزاد في هذا التكبير : والله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام ، وهذه ايضاً كيفية رابعة وما يأتي نقله من كتاب الفقه الرضوي وهي كيفية خامسة ايضاً . والعمل بكل ما ورد حسن ان شاء الله تعالى .

فائدة

قد تقدم في كلام ابن الجنيد ذكر التكبير في صدر التكبير المسنون في الاضحى ثلاث مرات والموجود في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) وكذا في الاخبار انما هو مرتان ، وأخبار المسألة على كثرتها وتعددتها في الكتب الاربعة وغيرها لم تشتمل إلا على المرتين ، قال المحقق في الشرائع بعد قوله الله اكبر مرتين : وفي الثالثة تردد . والظاهر انه اشارة الى ما نقلناه عن ابن الجنيد كما تقدم تصحيحه به في عبارته المتقدمة . وكيف كان فانه لا وجه لهذا التردد بمجرد وجود القائل بذلك مع عدم وجود ما يدل عليه من الاخبار ، اللهم إلا أن يكون وصل اليه دليل لم يصل إلينا وهو بعيد .

الرابع - ما تقدم نقله عن الصدوق من زيادة فريضتين على الاربعة المشهورة

قد صرح به في الممنوع حيث قال بأنه عقيب ست صلوات اخيرتها صلاة العصر يوم الفطر . والاصحاب لم يذكروا له مستنداً بل صرح الشهيد في الذكرى بعدم وقوفه على مأخذه .

قال بعض الاصحاب بعد نقل ذلك من الذكرى : الظاهر ان مأخذه ما اشار اليه في الفقيه عند نقل رواية سعيد (١) حيث قال : وفي غير رواية سعيد وفي الظهر والعصر أقول . بل الظاهر ان مأخذه انما هو كتاب الفقه الرضوي الذي قد عرفت في غير مقام مما تقدم اعتماده وكذا انه في الرسالة على أخذ عبارات هذا الكتاب والافتاء بها .

قال رحمته الله في الكتاب المذكور (٢) ، وكبر بعد المغرب والعشاء الآخرة والغداة وصلاة العيد والظهر والعصر كما تكبر أيام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا وابلانا والحمد لله بكرة واصيلاً .

وقد تقدم (٣) في رواية الأعمش المنقولة من الخصال انه في خمس صلوات يبدأ به من صلاة المغرب ليلة الفطر الى صلاة العصر . والظاهر ان مراده بالخمس مع لزوم كونها ستاً يعني من اليومية فلا ينافي كونها ستاً مع صلاة العيد . ويشير الى هذا القول ايضاً ما رواه في عيون الأخبار في حديث عن الفضل ابن شاذان عن الرضا رحمته الله (٤) في كتابه الى المأمون ، والتكبير في العيدين واجب في الفطر في دبر خمس صلوات ويبدأ به في دبر صلاة المغرب ليلة الفطر ، واجمال هذه الرواية يعلم من رواية الخصال .

ويدل على هذا القول ايضاً ما رواه العياشي في تفسيره عن سعيد ، والظاهر انه النقاش المتقدم حيث نقل عنه تلك الرواية المتقدمة في تفسيره (٥) ثم قال وعن

(١) و (٤) الوسائل الباب ٧ من صلاة العيد (٢) ص ٧٥ (٣) ص ٢٧٧

(٥) مسترك الوسائل الباب ١٩ من صلاة العيد

ج ١٠ (هل يستحب تكبير العيد عقيب النوافل ؟) — ٢٨٧ —

سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ان في الفطر تكبيراً . قال قلت ما تكبير إلا في يوم النحر ؟ قال فيه تكبير ولكنه مسنون : في المغرب والعشاء والفجر والظهر والعصر وركعتي العيد . »

وبذلك يظهر لك ما في كلام من رد على الصدوق هنا بعدم وجود المستند ، لعدم اعطاء التأمل حقه في تتبع الأخبار .

ولم أقف على من تعرض للجواب عن هذه الأخبار حيث إن الأكثر كما عرفت لم يطلعوا عليها بالسكينة ، وغاية ما أجاب به بعض محقق متأخرى المتأخرين بعد أن ذكر رواية الأعمش المنقولة في الخصال أن قال : ولا يخفى أن الاستناد إلى ما هو المنجبر بعمل الأصحاب والمروى في الكتب الأربعة أولى . ولا يخفى ما فيه سيما بعد ما عرفت من تعدد الرواية بذلك .

وأما ما ذكره ابن الجنيد من ضم النوافل فإن العلامة في المختلف نقل عنه القول بالوجوب عقيب الفرائض المذكورة والاستحباب عقيب النوافل ، ونقل عنه أنه احتج بأنه تكبير مستحب وذكر مندوب إليه فيكون مشروعاً ، ثم أجاب عنه بما حاصله أنا نعلم أن التكبير مستحب لكن من حيث أنه تكبير أما من حيث أنه تكبير العيد فنمنع مشروعيته .

وظاهره في المنتهى إنكار القول المذكور ونسبه للشافعي (٢) ونقل استدلاله عليه بما نقله في المختلف عن ابن الجنيد ثم رده بمثل ما رده في المختلف .

أقول : لا يخفى أن جملة من الروايات قد صرحت بالاستحباب بعد النوافل مثل

(١) مستدرک الوسائل الباب ١٦ من صلاة العيد

(٢) في المذهب للشيرازي الشافعي ج ١ ص ١٢٢ ، وهل يكبر خلف النوافل ؟ فيه طريقان ، من أصحابنا من قال يكبر قولاً واحداً لأنها صلاة راتبة فاشبهت الفرائض ، ومنهم من قال لا يكبر لأن النفل تابع للفرض والتابع لا يكون له تبع ، وفي الام ج ١ ص ٢١٤ . ويكبر خلف النوافل وخلف الفرائض وعلى كل حال ، وفي المغني ج ٢ ص ٣٩٥ . وقال الشافعي يكبر عقيب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة منفرداً أو في جماعة .

— ٢٨٨ — ﴿عموم استحباب تكبير العيد للرجال والنساء والجماعة والإفراد﴾ ج ١٠

ما في صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام (١) قال : « سألته عن التوافل أيام التشريق هل فيها تكبير ؟ قال نعم وإن نسي فلا بأس . »
وفي وثيقة عمار المتقدمة في الموضع الثاني (٢) « واجب في دبر كل صلاة فريضة أو نافلة أيام التشريق . »

وفي رواية حفص بن غياث بإسناده إلى علي عليه السلام الآتية قريباً إن شاء الله تعالى (٣) « وعلى من صلى تطوعاً . »

إلا أن في صحيحة داود بن فرقد (٤) - قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام التكبير في كل فريضة وليس في النافلة تكبير أياً . التشريق . » ما يدل على نفي ذلك .

والجمع بين هذه الصحيحة والروايات المتقدمة لا يخلو من اشكال إلا أن تحمل هذه الصحيحة على نفي الوجوب والأخبار المتقدمة على تأكيد الإستحباب إلا أن ذلك لا يوافق مراد الأصحاب (رضوان الله عليهم) حيث أن التكبير عندهم بعد الفريضة أو النافلة إنما هو على جهة الإستحباب وبوجهه يكون النفي في الصحيحة المذكورة متوجهاً إلى نفي التوظيف مطلقاً وإن كان ما ذكرناه من الجمع موافقاً لما نقله في المختلف عن ابن الجنيّد . وجملة من أصحابنا نقلوا الأخبار المذكورة مع ما هي عليه من التعارض ولم يتعرضوا لوجه الجمع بينها .

وبالجملة فالظاهر من الأخبار هو ما ذكره ابن الجنيّد من الإستحباب عقيب النافلة ، وحينئذ يحمل النفي في صحيحة داود بن فرقد على نفي تأكيد الإستحباب مثل الفريضة . وأما على القول المشهور من تخصيص الإستحباب بالفريضة فيشكل الجمع بين أخبار المسألة كما عرفت .

هذا ، والظاهر الاستحباب في هذا التكبير للرجال والنساء والمصلّي جماعة

(١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة العيد عن كتاب علي بن جعفر

(٢) ص ٢٨ (٣) ص ٢٨٩

(٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة العيد . .

أو منفرداً ، قال في الذكرى : هذا التكبير مستحب للمنفرد والجامع والحاضر والمسافر والبلدى والقروى والذكر والاثني والحر والعبد للعموم . انتهى . وهو كذلك .

ومن الأخبار المتعلقة بذلك ما رواه الشيخ في التهذيب عن حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (١) قال : « قال علي عليه السلام على الرجال والنساء أن يكبروا أيام التشريق في دبر الصلوات وعلى من صلى وحده وعلى من صلى تطوعاً ، وعن علي بن جعفر في الصحيح عن أخيه موسى عليه السلام (٢) قال : « سألت عن النساء هل عليهن التكبير أيام التشريق ؟ قال نعم ولا يجهرن . قال : وسألت عن الرجل يصلي وحده أيام التشريق هل عليه تكبير ؟ قال نعم وإن نسي فلا بأس . قال : وسألت عن التكبير أيام التشريق هل يرفع فيه اليدين أم لا ؟ قال يرفع يده شيئاً أو يحركها ، وروى هذا الخبر بكامله الحميري في قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الصحيح مثله (٣) .

ولو نسيه حتى قام من موضعه سقط الإتيان به لما رواه الشيخ في الموقئ عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « سألت عن الرجل ينسى أن يكبر أيام التشريق قال إن نسي حتى قام من موضعه فليس عليه شيء » ،

الخامس - المعروف من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) بحيث لم يظفر فيه بخالف أن أول التكبير في الأضحية ظهر يوم النحر إلى تمام خمس عشرة صلاة وهو غداة اليوم الثالث عشر لمن كان بمنى ناسكاً أو غير ناسك ، وعشر صلوات أخيرتها غداة اليوم الثاني عشر لمن كان من أهل الأمصار أو نفر اليوم الثاني عشر من منى .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة العيد

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة العيد عن كتاب علي بن جعفر السؤال الاول

نقله من التهذيب أيضاً في نفس الباب رقم (١)

(٤) التهذيب ج ٠ ص ٥٢٣ وفي الوسائل الباب ٢٣ من صلاة العيد

قال بعض محقق متأخري المتأخرين : هذا مما تقرر دنا به. أيضاً ولم يقل به أحد من العامة ، فان أحداً منهم لم يفرق بين من يبنى ومن يغيرها (١) ومع هذا أوله عند أكثرهم من صلاة الفجر يوم عرفة وآخره عند الشافعي وجماعة العصر من آخر أيام التشريق ، وعند أبي حنيفة وجمع منهم العصر من يوم النحر ، وفي قول آخر للشافعي يكبر من المغرب ليلة النحر الى الصبح من آخر أيام التشريق ، وقال جمع منهم من الظهر يوم النحر الى الظهر من يوم النفر ، ولهم اقوال اخر شاذة (٢) انتهى . وبالجملة فان المتفق عليه عندنا هو تحديد الوقت أولاً وآخرأ بما قدمنا ذكره إلا ان بعض الاخبار الواردة في المسألة ربما ظهر منه المناقاة فلا بأس بيسط اخبار المسألة الواردة في ذلك عنهم (عليهم السلام) ما كان موافقاً أو مخالفاً ليحصل به الوقوف على ما تضمنته من الأحكام فلا نحتاج الى اعادته في كتاب الحج وان كان هو الأنسب بالمقام فنقول :

من الاخبار الواردة في ذلك ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح أو الحسن عن زرارة (٣) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام التكبير أيام التشريق في دبر الصلوات ؟ فقال التكبير يبنى في دبر خمس عشرة صلاة وفي سائر الأمصار في دبر عشر صلوات ، وأول التكبير في دبر صلاة الظهر يوم النحر يقول فيه : الله اكبر ... الى آخر ما تقدم في الموضع الثالث . ثم قال عليه السلام وانما جعل في سائر الأمصار في دبر عشر صلوات لأنه اذا نفر الناس في النفر الأول أمسك أهل

(١) في عمدة القاري ج ٣ ص ٣٨٣ وحكي ابن المنذر عن ابن عبيدة واستحسنه احمد ان أهل منى يبدأون من ظهر يوم النحر وأهل الأمصار من صبح يوم عرفة واليه مال ابو ثور .

(٢) المغني ج ٢ ص ٢٩٣ وفتح الباري ج ٢ ص ٣١٦ وعمدة القاري ج ٣ ص ٢٨٣

(٣) الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد . والرواية عن ابي جعفر (ع) كما في الفروع

ج ١ ص ٣٠٦ والتهذيب ج ١ باب الرجوع الى منى والواني باب التكبير في العيدين ، إلا انها في الوسائل عن ابي عبدالله (ع) .

الأمصار عن التكبير وكبر أهل منى ما داموا بمنى إلى النفر الأخير . .
وما رواه ثقة الاسلام (عطر الله مرقده) في الكافي في الصحيح أو الحسن
عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل :
واذكروا الله في أيام معدودات (٢) قال التكبير في أيام التشريق من صلاة الظهر من
يوم النحر إلى صلاة الفجر من اليوم الثالث وفي الأمصار عشر صلوات ، فإذا نفر
الناس النفر الأول أمسك أهل الأمصار ومن أقام بمنى فصلى بها الظهر والعصر فليكبر ،
وهذه الرواية قد دلت على أنه من أقام بمنى في اليوم الثالث عشر وصلى بها
الظهر والعصر فليكبر ، وفيه زيادة فريضتين هي الظهر والعصر على الخمس عشرة المحدودة
وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله
عليه السلام (٣) قال : « التكبير أيام التشريق من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر
من آخر أيام التشريق إن أنت أقمته بمنى وإن أنت خرجت فليس عليك التكبير ،
والتكبير إن يقول الله أكبر ... الحديث ، وقد تقدم في الموضع الثالث في كلام
صاحب المدارك .

وهذه الرواية بهذه الصورة في الكافي (٤) والظاهر أن لفظ « الظهر » الأخير
تحريف الفجر كما هو الموجود في التهذيب (٥) ولهذا إن صاحب الوافي إنما نقلها (٦)
برواية التهذيب ، وعليه فلا إشكال في الخبر المذكور .

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد . وقوله « فإذا نفر الناس النفر الأول »
مطابق لرواية التهذيب ج ١ ص ٥٢٣ عن الكليني ، وفي الفروع ج ١ ص ٣٠٦ « فإذا نفر
بعد الأول » (٢) سورة البقرة الآية ١٩٩

(٣) الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد
(٤) الموجود في الكافي ج ١ ص ٣٠٦ هكذا « إلى صلاة العصر من آخر أيام
التشريق » ، وكذا في الوسائل (٥) ج ١ ص ٥٢٣
(٦) في باب التكبير أيام التشريق من أفعال العمرة والحج

وما رواه الشيخ في التهذيب عن غيلان (١) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن التكبير في أيام الحج من أي يوم يتبدى به وفي أي يوم يقطعه ؟ وهو بمنى وسائر الأمصار سواء . أو بمنى أكثر ؟ فقال التكبير بمنى يوم النحر عقيب صلاة الظهر إلى صلاة الغداة من يوم النفر فإن أقام الظهر كبر وإن أقام العصر كبر وإن أقام المغرب لم يكبر ، والتكبير بالأمصار يوم عرفة صلاة الغداة إلى النفر الأول صلاة الظهر وهو وسط أيام التشريق ،

وهذه الرواية فيها من الإشكال مثل ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم من زيادة فريضتين .

قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين في الجواب عن الخبرين المذكورين : يحتمل أن يكون المراد أن من نفر في النفر الأول من غير أن يصلي الظهر بمنى فخيرتها الفجر ، وإن أقام إلى أن صلاهما فليكبر بعدهما أيضاً ولا سيما إذا كان مراده البيتوتة الأخيرة . . ويحتمل أن يكون هذا في النفر الأخير أي من لم ينفر في الأخير إلى صلاة الظهرين فليكبر بعدهما أيضاً إما تقيّة لكونه مذهب جمع منهم وأما لاستحبابه بالنسبة إلى هذا واقعاً . انتهى .

أقول : والظاهر هو الحمل على التقيّة كما أشار إليه (قدس سره) فانه لا وجه لهذه المخالفة مع اتفاق الأصحاب (رضوان الله عليهم) على الحكم المذكور سلفاً وخلفاً كما تقدمت الإشارة إليه المعتضد بالأخبار الكثيرة إلا التقيّة ويؤيده التتمة التي في رواية غيلان « والتكبير بالأمصار يوم عرفة ... إلى آخره » فانه موافق لمذهب جمع من العامة (٢) ولهذا إن الشيخ (قدس سره) قال في الجواب عن هذا الخبر انه موافق للعامة ولسنا نعمل به .

السادس - قال بعض المحققين من مشايخنا من متأخري المتأخرين : واعلم أن

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة العيد

(٢) ارجع إلى التعليقة ١ ص ٢٩٠

ج ١٠ (كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها) — ٢٩٣ —

ظاهر ما رواه الصدوق عن علي عليه السلام ، انه كان اذا صلى كل صلاة يبدأ بهذا التكبير ، أى مقدماً على سائر التعقيب (١) وكذا يظهر من ما مر من تكبير علي عليه السلام في أول خطبته (٢) وكذا من ما نقل من حكاية الرضا عليه السلام من انه حين ما خرج من بيته نادى بالتكبير وكلما مشى عشر خطوات وقف فنادى بالتكبير (٣) وكذا يظهر من غيرهما ايضاً عدم اختصاص هذا التكبير بتعقيب الصلاة بل الظاهر استحبابه في ذينك الوقتين ايضاً ولا سيما وقت الذهاب الى المصلى . انتهى .

ولا يخفى ما فيه فانه وان أمكن احتماله إلا ان ظواهر الأخبار تعطى ان التكبير الذى وقع الاختلاف في كفيته نصاً وفتوى انما هو التكبير المخصوص باعقاب الصلوات ، وقد تقدم ان من جملة احكامه انه متى نسيه حتى قام من مكانه فلا قضاء عليه ، ولو كان التكبير المذكور انما هو الموقت كما زعمه (قدس سره) لما حسن نفي القضاء مع بقاء الوقت ، ومثله نفي البأس عن من نسى وقد صلى وحده كما تقدم في صحيحة علي بن جعفر (٤) فانه لو كان الإستحباب لهذا الوقت لما حسن نفي البأس عن من نسيه دبر الصلاة الى غير ذلك من المؤيدات لما ذكرناه كما لا يخفى على المتأمل . وجميع ما عده من المواضع المشتملة على تكبيرهم (عليهم السلام) فالظاهر انها وظائف آخر ومستحبات على حدة كما لا يخفى ، خصوصاً مع عدم انطباق التكبير في هذه المواضع التى ذكرها على شئ من الكيفيات الواردة في الأخبار المتضمنة لكيفية ذلك التكبير المخصوص وتفسيره ما في الآية الشريفة بهذه الكيفية الواردة عقب الصلوات . والله العالم .

ومنها - كراهة التنفل قبلها وبعدها الى الزوال إلا بمسجد النبي صلى الله عليه وآله فانه يصلى فيه ركعتين قبل خروجه الى المصلى .

والأصل في ذلك الأخبار المتكاثرة وقد مر طرف منها ، ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « صلاة العيدين مع

(١) و (٢) الفقيه ج ١ ص ٣٢٨ (٣) ص ٢٦٨ (٤) ص ٢٨٩

(٥) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد

— ٢٩٤ — ﴿كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها﴾ ج ١٠

الامام سنة وليس قبلها ولا بعدها صلاة ذلك اليوم الى الزوال .
وفي صحيحه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : « صلاة العيد ركعتان بلا اذان ولا اقامة ليس قبلها ولا بعدها شيء » .

وفي صحيحة حريز المروية في التهذيب عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال :
« لا تقض وتر ليلتك ان كان فانك حتى تصلي الزوال في يوم العيد » وفي الفقيه رواها عن حريز عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام مثله (٣) .

وروى الشيخ في التهذيب عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « صلاة العيد مع الامام سنة وليس قبلها ولا بعدها صلاة ذلك اليوم الى الزوال فان فانك الوتر في ليلتك قضيته بعد الزوال » ومطلق هذه الاخبار يحمل على مقيدها .
وروى الشيخان ثقة الاسلام والصدوق (عطر الله مرقديهما) في الكافي والفقيه عن محمد بن الفضل الهاشمي عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « ركعتان من السنة ليس تصليان في موضع إلا بالمدينة قال تصلي في مسجد رسول الله ﷺ في العيد قبل أن يخرج الى المصلى ليس ذلك إلا بالمدينة لان رسول الله ﷺ فعله » .

وقد وقع الخلاف هنا في مواضع (أحدها) ان المشهور كما عرفت هو الكراهة ونقل في الذكرى عن ابن زهرة وابن حمزة انها قالوا لا يجوز التنفل قبلها ولا بعدها . وظاهرهما التحريم كما ترى . وقال ابو الصلاح لا يجوز التطوع ولا القضاء قبل صلاة العيد ولا بعدها حتى تزول الشمس . وظاهره كما ترى التحريم ايضاً ، وربما أشعر بتحريم قضاء الفريضة ايضاً إلا ان يحمل على قضاء النافلة كما دل عليه الخبران المتقدمان .

(١) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٧ من صلاة العيد

(٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة العيد ، والسند مطابق للوافي باب آداب العيد ، وفي

التهذيب ج ١ ص ٢١٤ والوسائل عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر (ع)

(٤) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد

ج ١٠ (هل تستثنى الركعتان في مسجد النبي - تعميم ابن الجنيد الاستثناء) - ٢٩٥ -

وقال في المختلف بعد نقل العبارة المذكورة : وهذه عبارة ردية فانها توهم المنع من قضاء الفرائض إذ قضاء النوافل داخل تحت التطوع ، فان قصد بالتطوع ابتداء النوافل وبالقضاء ما يختص بقضاء النوافل فهو حق في الكراهة ، وان قصد المنع من قضاء الفرائض فليس كذلك وتصير المسألة خلافية . ثم احتج على وجوب القضاء في الفرائض بعموم الأمر بالقضاء وقوله ﷺ (١) « من فاتته صلاة فريضة فوقتها حين يذكرها ، ثم قال فان احتج بما رواه زرارة في الحسن عن الباقر ﷺ (٢) « وليس قبلها ولا بعدها صلاة ، اجبنا بان المراد بذلك النوافل جمعاً بين الأدلة ، وما أظنه يريد سوى ما قصدناه . انتهى . وهو جيد .

وثانيها - قد عرفت استثناء الركعتين في مسجد النبي ﷺ من الكراهة حيث انهما تستحبان فيه قبل الخروج ، وهو المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) ونقل في المختلف والذكرى عن الصدوق في المقنع والشيخ في الخلاف اطلاق الكراهة وعدم الاستثناء ، ونقل في الذكرى استنادهما الى حسنة زرارة المتقدمة ورده بان اطلاق الرواية المذكورة محمول على الروايات المقيدة الدالة على استثناء الركعتين في مسجد النبي ﷺ . وهو كذلك .

وثالثها - انه نقل في المختلف والذكرى عن ابن الجنيد انه قال : ولا يستحب التنفل قبل الصلاة ولا بعدها للبصلي في موضع التعبد ، فان كان الاجتياز بمكان شريف كمسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ فلا أحب اخلاءه من ركعتين قبل الصلاة وبعدها ، وقد روى عن ابي عبد الله ﷺ « ان رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك في البدأة والزجعة في مسجده ، انتهى .

وانت خبير بان كلامه هذا يشعر بالخالف في مقامين (احدهما) - في الحاق

(١) هذا المضمون يستفاد ما ورد من الاحاديث في الوسائل في الباب ٩٣ من مواقيت الصلاة ١٠ من قضاء الصلوات .

(٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة العيد

- ٢٩٦ - (تعارض دليل رجحان التحية وكراهة الصلاة يوم العيد) ج ١٠

المسجد الحرام وكل مكان شريف بمسجد النبي ﷺ وقد عرفت ان الاستثناء نصاً وفتوى مقصور على مسجد النبي ﷺ. و (ثانيهما) - استحباب الركعتين بعد الرجوع، والموجود في النص وعليه اتفقت كلمة الأصحاب انما هو قبل الخروج.

ونقل عنه في المختلف انه احتج بمساواة المسجد الحرام لمسجد الرسول ﷺ في اكثر الأحكام فيساويه في هذا الحكم، والابتداء كالرجوع فيساويان. ثم اجاب عنه بالمنع من التساوي في المقامين للحديث. وأشار بالحدث الى ما تقدمه من رواية محمد بن الفضل الهاشمي التي ذكرناها.

اقول: الظاهر ان ما ذكره من مستند ابن الجنييد انما هو من كلامه كما هي قاعدته في الكتاب المذكور غالباً، والذي يقرب عندي ان مستنده بالنسبة الى الإلحاق انما هو شرف المسكن كما يشير اليه قوله: «الإجتياز بمكان شريف»، وفيه ان هذه العلة مستنبطة فالعمل بها قياس محض، وبالنسبة الى استحباب الركعتين بعد انما هو الخبر الذي نقله عن ابي عبد الله عليه السلام من أن رسول الله ﷺ كان يفعل في البداية والرجعة في مسجده، وحينئذ فان ثبت الخبر المذكور فلا اعتراض عليه في ذلك ويبقى محل الإيراد على كلامه بالنسبة الى الأول.

ورابعها - ما ذكره في الذكري عن الفاضلين من جواز صلاة التحية اذا صليت في مسجد لعموم الأمر بالتحية، ثم أجاب عنه بان الخصوص مقدم على العموم.

اقول: التحقيق ان هنا عمومين قد تعارضا وهو صلاة التحية فان ظاهر النصوص استحبابها مطلقاً في يوم العيد وغيره، وكراهية الصلاة يوم العيد قبل صلاة العيد وبعدها أعم من أن تصلى في مسجد أو غيره، فقول شيخنا المذكور ان الخصوص مقدم على العموم لا أعرف له وجهاً، فانه كما يحتمل العمل بعموم الأمر بالتحية الشامل ليوم العيد وغيره وتقييد الكراهة في العيدين بما عدا صلاة التحية كما ذكره الفاضلان يمكن أيضاً العمل بعموم ما دل على كراهية التنفل يوم العيد الشامل لصلاة التحية وغيرها وتخصيص عموم صلاة التحية بغير يوم العيد. وبالجملة تخصيص

أحد العامين بالآخر يحتاج الى دليل من خارج وإلا فالإحتمال قائم من الطرفين كما عرفت .

وخامسها - ما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب ثواب الاعمال عن محمد بن ابراهيم عن عثمان بن محمد وابن يعقوب القزاز معاً عن محمد بن يوسف عن محمد بن شعيب عن عاصم بن عبدالله عن اسماعيل بن ابي زياد عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن سليمان (رضي الله عنه) (١) قال « قال رسول الله ﷺ من صلى اربع ركعات يوم الفطر بعد صلاة الامام يقرأ في أولاهن « سبح اسم ربك الاعلى ، فكأنما قرأ جميع الكتب كل كتاب انزله الله تعالى ، وفي الركعة الثانية « والشمس وضحاها ، فله من الثواب ما طلعت عليه الشمس ، وفي الثالثة « والضحي ، فله من الثواب كمن أشبع جميع المساكين ودهنهم ونظفهم ، وفي الرابعة « قل هو الله احد ، ثلاثين مرة غفر الله له ذنوب خمسين سنة مستقبلة وخمسين سنة مستدبرة » .

وهذا الخبر كما ترى مخالف لما تكاثرت به الاخبار واجتمعت عليه كلمة جل الاصحاب (رضوان الله عليهم) من عدم الصلاة في هذا الوقت ، ولهذا قال الصدوق (قدس سره) في الكتاب المذكور بعد نقله ما صورته : اقول - وبالله التوفيق - ان هذا الثواب هو لمن كان امامه مخالفاً لمذهبه فيصلّى معه تقيّة ثم يصلّى هذه الاربع ركعات للعيد ولا يعتد بما صلى خلف مخالفه ، فاما من كان امامه يوم العيد إماماً من الله تعالى عز وجل واجب الطاعة على العباد فصلّى خلفه صلاة العيد لم يكن له ان يصلّى بعد ذلك صلاة حتى تزول الشمس ، وكذا من كان امامه موافقاً لمذهبه وان لم يكن مفروض الطاعة وصلّى معه العيد لم يكن له ان يصلّى بعد ذلك صلاة حتى تزول الشمس . انتهى .

وانت خبير بما فيه من البعد عن سياق الخبر المذكور سيما مع ما قدمناه من أن استحباب الاتيان بها مع اختلال الشرائط انما هو بالاتيان بركعتين كما تصلّى في

(١) الوسائل الباب ٦ من صلاة العيد . وفيه « شيب ، بدل « شعيب » .

— ٢٩٨ — (كراهة نقل المنبر والخروج للصلاة بالسلاح يوم العيد) ج ١٠

الجماعة لا ياربوع كما دل عليه الخبر المذكور وان كان قد قيل بالأربع ايضاً ودل عليه بعض الأخبار الضعيفة التي قدمنا ان الاظهر حملها على التقية ، ولو صح سند الخبر المذكور لا يمكن تخصيص تلك الأخبار به إلا انه لضوئه وشذوذه وندوره لا يمكن التعلق به ، ولا اعرف جواباً عنه إلا الارجاء فيه الى قائله لو ثبت عنه عليه السلام إلا ان الظاهر ان الخبر عامي ورجاله انما هم من العامة وحينئذ فلا حاجة الى تكلف الجواب عنه .

واما ما ذكره الصدوق من الجواب عنه فبعيد إلا ان مذهبه في القضاء مع اختلال الشروط هو الصلاة اربعاً كما ذكره في الهداية ، ومن أجل ذلك حمل الأربع المذكورة هنا على انها صلاة العيد المقضية بعد فوات شرطها ، والله العالم .
ومنها - كراهة نقل المنبر من المسجد بل يعمل له شبه المنبر من طين ، ونقل عليه في الذكرى الاجماع :

ويدل عليه ما رواه الصدوق عن اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : قلت له رأيت صلاة العيد هل فيها اذان واقامة ؟ قال ليس فيها اذان ولا اقامة ولكن ينادى : الصلاة ثلاث مرات ، وليس فيها منبر ، المنبر لا يحرك من موضعه ولكن يصنع للامام شئ شبه المنبر من طين فيقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل .

ومنها - كراهة الخروج بالسلاح ، قال في الذكرى : لمنافاته الخنوع والاستكانة ، ولو خاف عدواً لم يكره لما روى عن السكوني عن الصادق عن الباقر عليهما السلام (٢) انه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله ان يخرج السلاح في العيدن إلا أن يكون عدو ظاهر .

ومنها - كراهة السفر بعد الفجر من يوم العيد ، وتردد المحقق في الشرائع في

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة العيد

(٢) الوسائل الباب ١٦ من صلاة العيد .

التحريم ثم قال الأشبه الجواز .

قال في المدارك : منشأ التردد أصالة الجواز السالبة عن معارضة الإخلال بالواجب ، وقوله رحمه الله في رواية أبي بصير (١) « إذا أردت الشخص في يوم عيد فانفجر الصبح وأنت بالبلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد ، قال في الذكرى : ولما لم يثبت الوجوب حمل ، النهي عن السفر على الكراهة . ويشكل بعدم المناقاة بين الأمرين حتى يتوجه الحمل لسكن الراوى وهـ أبو بصير مشترك بين الثقة والضعيف فلا يصح التعلق بروايته والخروج بها عن مقتضى الأصل . انتهى ما ذكره في المدارك .

اقول : لا إشكال في أن ظاهر النهي في الرواية المذكورة هو التحريم ، وجواب صاحب الذكرى - بأنه لما لم يدخل وقت الصلاة ولم يتحقق وجوبها والخطاب بها يحمل النهي على الكراهة - فيه ما ذكره السيد (قدس سره) من أن التحريم لا يتوقف على دخول وقتها إذ لا مناقاة بين التحريم وبين عدم وجوبها إذ يجوز أن يكون التحريم لأمر آخر .

وجواب صاحب المدارك بضعف الرواية مردود بان الراوى عن أبي بصير هنا عاصم بن حميد ، وقد تقرر في كلامهم أنه متى كان الراوى عن أبي بصير عاصم بن حميد أو عبادة بن مسكان فهو ليث المرادى الثقة الجليل القدر ، والراوى هنا عنه عاصم بن حميد فتكون الرواية صحيحة ، ولهذا إن صاحب الذخيرة وصفها بالصحة ولكن أجاب عنها بعدم انتهاض الدلالة على التحريم خصوصاً إذا لم يكن القول بذلك مشهوراً بين الأصحاب . ولا يخفى ما فيه إذ لا أعرف لهذا الجواب وجهاً إلا من حيث ما تكرر في كلامه - كما نبهنا عليه في غير مقام - من أن الأوامر والنواهي عنده في الأخبار لا تدل على الوجوب والتحريم إلا باعتبار اعتضاها بالشهرة بين الأصحاب . وقد أوضحنا ما فيه من الوهن والبطلان في غير مقام مما تقدم .

٣٠٠ - (وجوب الصلاة بالكسوف والخسوف والزلزلة) ج ١٠

وبالجملة فانه لا خلاف كما ذكره في التذكرة في جواز السفر قبل الفجر ، ولا خلاف ايضاً بينهم في ما اعلم في التحريم بعد طلوع الشمس ، والبحث هنا يجرى على حسب ما تقدم في تحريم السفر بعد الزوال يوم الجمعة على من وجبت عليه الجمعة وانما الإشكال في ما بعد الفجر وقبل طلوع الشمس ، وقد عرفت الكلام في ذلك والإحتياط لا يخفى .

الفصل الثالث

في صلاة الآيات

والكلام فيها يقع في بيان سببها وكيفيتها واحكامها فهنا بحث ثلاثة :
الاول - في السبب وفيه مسائل (الأولى) اجمع علماؤنا (رضوان الله عليهم) على وجوب الصلاة بكسوف الشمس وخسوف القمر ، حكاها الفاضلان في المعتبر والمنتهى ، و اضاف في التذكرة الزلزلة فادعى دخولها تحت الإجماع المذكور ، ونقل المحدث الكاشاني في المفاتيح انه قيل باستحبابها في الزلزلة ، ولم نقف على قائل بذلك بل صريح عبارة التذكرة كما ذكرنا دعوى الإجماع على وجوب الصلاة لها ، وقريب منه عبارة المحقق في المعتبر حيث نسبته الى الأصحاب ، نعم ذكر في المختلف ان أبا الصلاح لم يتعرض لغير الكسوفين ، وقال في الذكرى ان ابن الجنيد لم يصرح بالوجوب هنا ولكن ظاهر كلامه ذلك حيث قال : تلزم الصلاة عند كل مخوف سماوي وكذا ابن زهرة . ولعل المحدث المذكور بني على ذلك .

ومن الأخبار الدالة على وجوب هذه الصلاة ما رواه الصدوق في الصحيح عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « صلاة العيدين فريضة وصلاة الكسوف فريضة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة العيد و ١٠ من صلاة الكسوف

(٢) الوسائل الباب ٤ و ١٠ من صلاة الكسوف

ج ١٠ (هل تجب الصلاة للاخاويف السماوية ؟) — ٣٠١ —

« وقت صلاة الكسوف في الساعة التي تنكسف ... الى ان قال : وقال ابو عبدالله عليه السلام هي فريضة » .

وروى الشيخ المفيد في المقنعة مرسل (١) قال : « وروى عن رسول الله ﷺ انه قال صلاة الكسوف فريضة » .

وروى الشيخ عن محمد بن حمران في حديث صلاة الكسوف (٢) قال : « وقال ابو عبدالله عليه السلام هي فريضة » وباسناده عن ابي اسامة عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « صلاة الكسوف فريضة » وباسناده عن جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « صلاة الكسوف فريضة » .

وروى في الكافي عن علي بن عبدالله (٥) قال : « سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام يقول انه لما قبض ابراهيم بن رسول الله ﷺ جرت فيه ثلاث سنن ، أما واحدة فانه لما مات انكسفت الشمس فقال الناس انكسفت الشمس لفقد ابن رسول الله ﷺ فصعد رسول الله ﷺ المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال : يا ايها الناس ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى يجريان بامرهم مطيعان له لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا انكسفتا أو واحدة منهما فصلوا ثم نزل ف صلى بالناس صلاة الكسوف » .

وروى الصدوق عن سليمان الديلمي عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) قال : « اذا اراد الله ان يزلزل الأرض أمر الملك ان يحرك عروقتها فتحرك باهلها . قلت فاذا كان ذلك فما اصنع ؟ قال صل صلاة الكسوف » ونحو ذلك ما سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى في صحيحة الرهط .

واما غير هذه الأسباب الثلاثة المتقدمة فان المشهور هو الوجوب لجميع الاخاويف السماوية وبه قال الشيخ في الخلاف والمفيد والمرتضى وابن الجنيد وابن

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١ من صلاة الكسوف

(٦) الفقيه ج ١ ص ٣٤٣ والملل ص ١٨٦ وفي الوسائل الباب ١٣٠٢ من صلاة الكسوف

ابي عقيل وابنا بابويه وسلار وابن البراج وابن اذريس وجمهور المتأخرين ، ونقل الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة عليه .

وقال الشيخ في النهاية : صلاة الكسوف والزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة فرض واجب لا يجوز تركها على حال . ونحوه قال في المبسوط . وقال في كتاب الجمل : صلاة الكسوف فريضة في أربعة مواضع : عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلازل والرياح السوداء المظلمة . ونحوه قال ابن حمزة . وقد تقدم النقل عن ابي الصلاح انه لم يتعرض لغير الكسوفين .

وقال المحقق في الشرائع بعد ذكر كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة : وهل تجب لما عدا ذلك من ريح مظلمة وغيرها من أخايف السماء ؟ قيل نعم وهو المروى ، وقيل لا بل تستحب ، وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب . انتهى .

وقال في المعتبر بعد ذكر الكسوفين والزلزلة : وهل تصلى لاخايف السماء كالظلمة الشديدة والصيحة والرياح ؟ قال الشيخ في الخلاف نعم وبه قال علم الهدى وابن الجنيد والمفيد وسلار ، واقتصر الشيخ على الرياح الشديدة والظلم الشديدة . وقال في الذكري بعد ذكر الكسوفين والاستدلال عليهما بالاجماع والأخبار : واما باقى الآيات فلها صور تجب الصلاة ايضاً للزلزلة نص عليه الأصحاب ، وابن الجنيد لم يصرح به ولكن ظاهر كلامه ذلك حيث قال تلزم الصلاة عند كل خوف سماوى وكذا ابن زهرة ، وأما ابو الصلاح فلم يتعرض لغير الكسوفين ، لنا فتوى الأصحاب وصحاح الأخبار كرواية عمر بن أذينة عن رهط ثم ساق الرواية كما ستأتى (١) ان شاء الله تعالى ، الى ان قال : (الثانية) - الرجفة وقد تضمنته الرواية وصرح به ابن ابي عقيل وهو ظاهر الأصحاب أجمعين (الثالثة) - الرياح المخوفة ومنهم من قال الرياح العظيمة ، وقال المرتضى الرياح العواصف ، واحلق المفيد الرياح

ج ١٠ (هل تجب الصلاة للاخايف السماوية ؟) - ٣٠٣ -

(الرابعة) - الظلة الشديدة ذكره الشيخ وابن البراج وابن ادریس . (الخامسة) الحمرة الشديدة ذكرها الشيخ في الخلاف . (السادسة) - باقى الآيات المخوفة ذكره الشيخ والمرضى في ظاهر كلامه ، وصرح ابن ابى عقيل بجميع الآيات وابن الجنيد على ما نقلناه عنه وابن البراج وابن ادریس وهو ظاهر المفيد ، ودليل الوجوب فى جميع ما قلناه - مع فتوى المحترمين من الأصحاب - ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم ... ثم ساق الرواية كما سنذكره ان شاء الله تعالى (١) .

اقول : ومن هذه العبارات التي نقلناها يظهر ان ما نقله في الشرائع من القول بالاستحباب في ما عدا الكسوفين والزلزلة - من الريح المظلمة والاخاويف السماوية أو تخصيص الوجوب بالريح المخوفة والظلمة الشديدة وان ما عداها يستحب الصلاة فيه - انما نشأ من حيث عام عد هذه الاشياء في ما تجب له الصلاة كما وقع للشيخ في النهاية حيث اقتصر على عد الكسوفين والزلزلة والريح المخوفة والظلمة الشديدة ، وهو الذي أشار اليه في عبارته في الشرائع بقوله : وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب . يعني زيادة على الكسوفين والزلزلة . واليه أشار في المختبر بقوله : واقتصر الشيخ على الرياح الشديدة . وكما وقع لابي الصلاح من حيث الإقتصار على الكسوفين ولم يتعرض لغيرهما .

وَأنت خير بان مجرد ذكر بعض الأسباب وعدم ذكر غيرها لا يستلزم القول بالإنحصار لا سيما مع التصريح الذى وقع منه فى الخلاف مقروناً بدعوى الإجماع كما عرفت ، فإنا لم نجد قولاً صريحاً بالاستحباب ولا مصرحاً بالإنحصار اللازم منه ذلك بل ولا مستنداً لشيء مما هنا لك ، فالقول بالاستحباب فى تلك المواضع بمجرد ذلك لا يحل من مسأحة .

وعما ذكرنا يظهر أن ما ذكره المحدث الكاشاني في المفاتيح - تبعاً لظاهر عبارة الشرائع مما يومئ الناظر وجود القول بالاستحباب صريحاً - مما لا ينبغي .

— ٣٠٤ — ﴿ هل تجب الصلاة للاخاويف السماوية ؟ ﴾ ج ١٠

وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراقدهم) في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم (١) قالوا : « قلنا لابي جعفر عليه السلام رأيت هذه الرياح والظلم التي تكون هل يصلي لها ؟ فقال كل اخاويف السماء من ظلمة أو ريح أو فزع فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن ، وما رواه في الفقيه في الصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله (٢) « انه سأل الصادق عليه السلام عن الريح والظلمة تكون في السماء والكسوف ؟ فقال الصادق عليه السلام صلاتهما سواء . »

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عمر بن اذينة عن رهط عن كليهما (عليهما السلام) ومنهم من رواه عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) « ان صلاة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلزلة عشر ركعات ... الخبر ، كما سيأتي ان شاء الله تعالى تمامه قريباً (٤) الى أن قال في آخر الخبر : والرهط الذين روه الفضيل وزرارة وبريد ومحمد بن مسلم .

وعن محمد بن مسلم وبريد بن معاوية في الصحيح عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٥) قالوا : « اذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلها ما لم تتخوف ان يذهب وقت الفريضة . »

وفي كتاب الفقه الرضوي (٦) « واذا هبت ريح صفراء أو سوداء أو حمراء فصل لها صلاة الكسوف ، وكذلك اذا زلزلت الأرض فصل صلاة الكسوف . »

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٧) قال : « يصلي في الرجفة والزلزلة والريح العظيمة والظلمة والآية تحدث وما كان

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة الكسوف

(٣) الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف (٤) في ادل البحث الثاني في الكيفية

(٥) الوسائل الباب ٥ من صلاة الكسوف (٦) ص ١٢

(٧) مستدرك الوسائل الباب ٢ من صلاة العيد

ج ١٠ (المراد بالأخاوييف - اول وقت الصلاة في الكسوفين) - ٣٠٥ -

مثل ذلك كما يصلى في صلاة كسوف الشمس والقمر سواء .
وقال في الذخيرة : والأمر وان لم يكن واضح الدلالة على الوجوب في اخبارنا
إلا ان عمل الأصحاب وفهمهم مما يعيننا على الحكم به .

اقول : قد عرفت في غير موضع مما تقدم ما في مثل هذا الكلام الواهى
الذى هو لبث العنكبوت - وانه لأوهن البيوت - مضاهى ، فانه مؤذن بان اعتماده
في الأحكام الشرعية إنما هو على تقليد الأصحاب حيث ان الأدلة قاصرة عنده
اثبات الأحكام في جميع الأبواب . وحينئذ فلا معنى لمناقشاته لهم في جملة من
المواضع ورده عليهم كما لا يخفى على من راجع الكتاب .

والظاهر ان المراد بالأخاوييف يعنى ما يحصل منه الخوف لعامة الناس ، قال في
المدارك : ولو كسف بعض الكواكب أو كسف بعض الكواكب لأحد النيرين
كما يقال ان الزهرة رؤيت في جرم الشمس كاسفة لها فقد استقرب العلامة في التذكرة
والشهيد في البيان عدم وجوب الصلاة بذلك ، لان الموجب لها الآية المخوفة لعامة
الناس واغلبهم لا يشعرون بذلك ، واحتمل في الذكرى الوجوب لانها من الأخاوييف
والأجود إناطة الوجوب بما يحصل منه الخوف كما تضمنته الرواية . انتهى . وهو
جيد ، وأشار بالرواية الى صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (١).

المسألة الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في
أن أول وقت هذه الصلاة في الكسوفين هو ابتداءه بل قال في المنتهى انه قول
علماء الاسلام .

ومستنده من الأخبار قول الصادق عليه السلام في صحيحة جميل المتقدمة (٢) : وقت
صلاة الكسوف في الساعة التي تنكسف عند طلوع الشمس وعند غروبها ...
الحديث كما تقدم .

ويدل عليه جملة من الأخبار الدالة على تعليق الوجوب على حصول الانكساف

مثل قولها (عليها السلام) في صحيحة محمد بن مسلم وبريد (١) ، اذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلها .

وقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيحة أبي بصير (٢) ، اذا انكسف القمر والشمس فافزعوا الى مساجدكم .

وقوله عليه السلام في رواية ابن أبي يعفور (٣) ، اذا انكسفت الشمس والقمر فانكسف كلها فانه ينبغي للناس أن يفزعوا الى امام يصلي بهم ، ونحوها غيرها .
وانما الخلاف في آخره والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) الأخذ في الإنجلاء ، واليه ذهب الشيخان وابن حمزة وابن ادریس والمحقق في النافع والعلامة في جملة من كتبه .

وذهب المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى الى ان آخره تمام الإنجلاء ، واختاره الشهيد والسيد في المدارك ونقل أيضاً عن ظاهر المرتضى وابن أبي عقيل وسلاح وهو الظاهر من الأخبار فانه وان لم يرد التصريح فيها بالتحديد أولاً وآخرأ إلا ان مقتضى ما قدمنا ذكره من تعليق الوجوب في الأخبار على وجود الكسوف انه يمتد بامتداده وثابت بثبوته . ودعوى كونه يفوت الوجوب بمجرد الأخذ في الإنجلاء تخصيص للأخبار المذكورة من غير مخصص فيستمر الى تمام الإنجلاء .

ويعضده ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال قال : ، ان صليت الكسوف الى أن يذهب الكسوف عن الشمس والقمر وتطول في صلاتك فان ذلك أفضل وان احببت أن تهلي فتفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز .

والتقريب فيه انه دل على التخيير بين أن يطول في صلاته بقدر مدة الكسوف ويفرغ بانجلائه كلاً وهو أفضل وبين ان يفرغ قبل الإنجلاء ، وقضية جعل الغاية

(٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الكسوف

(١) ص ٣٠٤

(٣) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الكسوف (٤) الوسائل الباب ٨ من صلاة الكسوف

الذهاب الذي هو عبارة عن الإنجلاء التام هو كون ما قبله وقتاً للصلاة الذي من جملته الأخذ في الإنجلاء وما بعده الى ان ينجلي بتمامه .

ويزيده تأييداً ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال :
« قال ابو عبدالله عليه السلام صلاة الكسوف اذا فرغت قبل أن ينجلي فاعد ، ولو خرج الوقت بالآخذ في الإنجلاء كما ادعوه لما استحبت الاعادة كما هو المشهور كما انها لا تستحب بعد تمام الإنجلاء او وجبت كما هو القول الآخر ، وهو في غاية الوضوح والظهور .

ولم اقف للقول الآخر على دليل غير مجرد الشهرة ، وجملة من المتأخرين تكلفوا له الإستدلال بما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ذكروا عنده انكساف الشمس وما يلقي الناس من شدته فقال اذا انجلي منه شيء فقد انجلي ، .

قال في المعتمد : فان احتج الشيخ بما رواه حماد ... ثم ساق الرواية المذكورة الى أن قال : فلا حجة في ذلك لاحتمال ان يكون اراد تساوى الحالين في زوال الشدة لا بيان الوقت . انتهى .

قالوا : وتظهر الفائدة في نية القضاء أو الاداء لو شرع في الإنجلاء ، وكذا في ضرب زمان التكليف الذي يسع الصلاة وفي ادراك ركعة .

(١) الوسائل الباب ٨ من صلاة الكسوف

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الكسوف . والرواية في التهذيب ج ٣ ص ٢٩١ الطبع الحديث هكذا « ذكرنا انكساف القمر وما يلقي الناس من شدته قال فقال ابو عبدالله عليه السلام ، ع ، اذا انجلي منه شيء فقد انجلي ، وفي الفقيه ج ١ ص ٣٤٧ هكذا « ذكرنا عنده انكساف القمر وما يلقي الناس من شدته فقال ، ع ، اذا انجلي منه شيء فقد انجلي ، راجع الوافي ايضاً باب فرض صلاة الكسوف .

فرع

قالوا: لو غابت الشمس أو القمر بعد الكسوف وقبل الإنجلاء وجبت الصلاة اداء الى أن يتحقق الإنجلاء ، وكذا لو سترها غيم أو طلعت الشمس على القمر ، صرح بذلك جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) وهو كذلك عملا باطلاق الأمر وعدم العلم بانقضاء الوقت المقتضى لفوات الاداء . وعلمه في الذكرى بالعمل بالاستصحاب ، والظاهر ان مرجعه الى ما ذكرنا من استصحاب عموم الدليل الى أن يقوم الرفع .

وقال في الذكرى : ولو اتفق اخبار رصدين عدلين بمدة المكث أمكن العود اليهما ، ولو اخبرا بالكسوف في وقت مترقب فالأقرب انهما ومن اخبراه بمثابة العالم ، وكذا لو اتفق العلم بخبر الواحد للقرائن . وقال في المدارك بعد نقله عنه : ولا ريب في الوجوب حيث يحصل العلم للسامع أو يستند اخبار العدلين اليه .

المسألة الثالثة - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو لم يتسع وقت الكسوف للصلاة ولو اخف صلاة لم تجب الصلاة لاستحالة التكليف بعبادة موقته في وقت لا يسمها . كذا قال في المدارك وتبعه غيره في ذلك . ومقتضى ذلك ان المكلف لو اتفق شروعه في الصلاة في ابتداء الوقت فتبين ضيقه عنها وجب القطع لانكشاف عدم الوجوب .

وعندى في كل من الحكمين اشكال ، أما الأول ففيه (أولا) ان ما ذكره من القاعدة التي بنوا عليها في هذا الموضع وغيره مما لم يقيم عليه دليل شرعي وان كانت هذه القاعدة عندهم من الأدلة العقلية التي يوجبون تقديمها على الأدلة السمعية إلا ان الأمر عندنا بالعكس ، وبالجمله فالإعتداد على هذه القواعد الاصولية سيما مع معارضة الاخبار لها كما سيظهر لك في هذا المقام مما لا معول عليه عندنا .

(ثانياً) - انه ان تم ما ذكره فانه انما يتم في التكليف بالوقت ، وكون ما ذكره غير الزلزلة لا سيما ما سوى الكسوفين من قبيل الوقت لتلك الصلاة ممنوع ، لاحتمال

ج ١٠ (هل الكسوف وغيره من الآيات من قبيل الاوقات أو الاسباب؟) - ٣٠٩ -

كون ما سوى الكسوفين بل هما أيضاً من قبيل السبب كالزلزلة عندهم فتكون الصلاة حينئذ واجبة وان قصر الوقت .

وبالجملة فالظاهر هو الرجوع الى ما يستفاد من الأخبار الواردة في المقام من هذا المكان وغيره من الأحكام ، ولعل ظاهر الأخبار حيث وردت بوجوب الصلاة بالكسوف على الإطلاق من غير تقييد بقصر المدة وطولها مشعر بكون الكسوف سبباً للإيجاب لا وقتاً ، وغيره بالطريق الأولى لا سيما مع اشتراكها معه في إطلاق أخبارها أيضاً .

ومن تأمل في مضامين الأخبار التي قدمناها لا يخفى عليه قوة ما ذكرناه ، مثل قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم وبريد (١) : « اذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلها ... الحديث » ونحوها غيرها بما علق فيه وجوب الصلاة على مجرد حصول تلك الآية من غير تقييد فيها بقصر ولا طول .

والى ما اخترناه من عدم التوقيت في سائر الآيات غير الكسوفين مال الشهيد في الدروس بل جزم به واختاره العلامة في جملة من كتبه نظراً الى إطلاق الأمر . وتردد المحقق في الاعتبار هنا والظاهر ان وجهه ما ذكر من القاعدة المذكورة ومن إطلاق الأخبار المذكورة في المقام .

ويميل الى ما اخترناه كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال : « والظاهر ان الأدلة غير دالة على التوقيت بل ظاهرها سببية الكسوف لايجاب الصلاة . انتهى وأما ما ربما يدل على التوقيت واليه استند القائل بذلك - من قوله عليه السلام في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة (٢) : « كل أخاويف السماء من ظلمة أو ريج أو فزع فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن » بناء على ان « حتى » هنا إما أن تكون لانتهاء الغاية أو للتعليل ، وعلى الأول يثبت التوقيت صريحاً وعلى الثاني يلزم التوقيت أيضاً لاستلزام انتفاء العلة انتفاء المعلول -

٣١٠ - (هل الكسوف وغيره من الآيات من قبيل الاوقات او الاسباب؟) ج ١٠

فيمكن الجواب عنه بان محل النزاع هو التوقيت الذي يقتضى السقوط بقصر الوقت لا ما يقتضى لزوم الإطالة والتكرار اذا طال والفرق بين الأمرين ظاهر للناظر المنصف .

وبذلك يظهر ما في كلامه في المدارك حيث قال - بعد ذكر الخلاف في الرياح والأخايف وانه هل يترتب وجوبها على سعة الآية للصلاة أم لا ، ونقل القول بالثاني عن الشهيد في الدروس والعلامة في جملة من كتبه كما قدمنا ذكره - ما لفظه : والأصح الأول لقوله ﷺ : « كل أخايف السماء ... » الى آخر ما قدمناه من الرواية وبيان وجه الدلالة ، وقد عرفت ما فيه .

وبالجملة فان ما ذكرناه من اطلاق الأوامر بذلك ظاهر لا ينكر وبه يتم الإستدلال على الوجه الأظهر . والرواية المذكورة قاصرة عن افادة الدلالة على ما ادعوه لما بيناه في معناها . والله العالم .

واما الثاني فانه لا يخفى انه قد روى زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر ﷺ في حديث يأتي بكلامه ان شاء الله تعالى في المقام الآتي (١) قال : « فان انجلي قبل أن تفرغ من صلاتك فاتم ما بقي ، وهذا كما ترى ظاهر في رد ما ذكروه من هذا التفريع ، وبذلك صرح العلامة في المنتهى ايضاً حسماً دلت عليه الصحيحة المذكورة .

وبعضه ايضاً قول الرضا ﷺ في كتاب الفقه الرضوي (٢) « وان انجلي وأنت في الصلاة تخفف ، .

وعلى هذا فيمكن الفرق بين ما اذا تبين ضيق الوقت قبل الشروع في الصلاة وبين ما اذا دخل بانياً على اتساعه وتبين الضيق في الاثناء ويخص كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) بالأول بل الظاهر انه هو مرادهم ، وحينئذ فلا منافاة في الصحيحة المذكورة لما صرحوا به لان موردها تبين ذلك في الاثناء . وبالجملة فانه

(١) البحث الثاني في الكيفية وفي الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف (٢) ص ١٢

ج ١٠ (هل الكسوف وغيره من الآيات من قبيل الاوقات أو الاسباب؟) - ٣١١ -

يفرق بين الابتداء والاستدامة فسعة الوقت انما تكون شرطاً في الابتداء لا في الاستدامة ، وقد مر نظائره في فصل صلاة الجمعة .

وبما ذكرنا يظهر عدم صحة هذا التفريع الذي ذكره السيد السند وان تبعه فيه غيره كما هي عادتهم غالباً .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قال في المعتمد : الخامس - لو ضاق وقت الكسوف عن ادراك ركعة لم يجب ، وفي وجوبها مع قصور الوقت عن اخف صلاة تردد . ونحوه في المنتهى حيث قال : الخامس - لو تضيق وقت الكسوف حتى لا يدرك ركعة لم يجب ، ولو ادركها فالوجه الوجوب لأن ادراك الركعة بمنزلة ادراك الصلاة . ثم قال : السادس - لو قصر الوقت عن أقل صلاة يمكن لم يجب على اشكال .

اقول : لا يخفى ان ما ذكرناه (عطر الله مرقدها) من التردد كما في عبارة المعتمد والاشكال كما في عبارة المنتهى فان الظاهر ان وجهه هو ما أشرنا اليه آنفاً من أن هذه الآيات من كسوف وغيره هل هي من قبيل الاوقات فيعتبر فيها ما يعتبر في الوقت من سعته لا يقاع الفريضة أم من قبيل الاسباب فيكفي وجوده في الجملة ؟ وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المتقدمة بناء على الأول عدم الوجوب ومقتضى اطلاق الاخبار بناء على الثاني الوجوب ، فلحصول التعارض بين القاعدة المذكورة واطلاق الاخبار حصل التردد والإشكال . إلا ان قولها بوجوبها بادراك ركعة وعدمه مع عدم ادراكها انما يتجه على القول بالتوقيت وصريح كلامهما في المقام التردد والتوقف في ذلك كما أوضحناه ، والجمع بين هذين الكلامين لا يخلو من غفلة . على ان ما ذكرناه من التعليق على ادراك ركعة استناداً الى ما اشتهر بينهم من قوله عليه السلام « من أدرك ركعة فقد أدرك الوقت » مع الاغماض عن المناقشة في صحته وثبوته كما تقدم الكلام فيه (١) انما ينصرف الى الصلاة اليومية كما هو مورد الخبر المذكور ، وانسحابه الى غيرها لا يخلو من الإشكال . والله العالم .

٣١٢ - (الاشكال على الفقهاء في حكم الزلزلة - جواب الشيخ على) ج ١٠

المسألة الرابعة - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن وقت الزلزلة مدة العمر وأنه يصليها اداء وان سكنت وهو قول المعظم منهم ، وحكى الشهيد في البيان قولاً بأنها تصلى بعد سكونها بيته القضاء .

وللأول اطلاق الأمر الخالي من التقييد الدال على أن مجرد حصولها سبب لوجوب الفعل من غير أن يكون موقتها بزمانها . وبذلك يظهر ما في شك العلامة في ذلك على ما نقله عنه في الذكرى حيث قال : وشك فيه الفاضل لمنافاته للقواعد الأصولية من امتناع التكليف بفعل في زمان لا يسهه . فان هذا الشك إنما يتجه لو قلنا بأن الزلزلة وقت للصلاة واما على تقدير جعلها سبباً كما هو الظاهر من كلامهم فلا وجه له .

قال في المدارك : وألحق العلامة في التذكرة بالزلزلة الصبيحة ثم قال : وبالجمله كل آية يقصر وقتها عن العبادة يكون وقتها دائماً اما ما ينقص عن فعلها وقتاً دون وقت فان وقتها مدة الفعل فان قصر لم تصل .

ثم أورد عليه بأنه يشكل بأنه لا يلزم من عدم قصور زمان الآية عن مقدار الصلاة كونها موقته بل الحق أن التوقيت إنما يثبت اذا ورد التصريح بتحديد زمان الفعل وبدونه يكون وقته العمر . انتهى . وهو جيد .

وبه يظهر ان كلماتهم في هذه المسألة لا تخلو من نوع غفلة أو تساهل ، ومنه ما قدمنا نقله عنهم من قولهم ان وقت الزلزلة العمر ويصليها اداء وان سكنت ، فان مقتضى كون وقتها العمر ان الزلزلة إنما هي من قبيل الأسباب فتى حصلت طالت أو قصرت وجب الاتيان بها واشتغلت الذمة بها الى ان يأتي بها لا تقدير لها بوقت ولا تحديد لها بمجد ، ومقتضى قولهم يصليها اداء وان سكنت انها من قبيل الاوقات لان الاداء والقضاء إنما يطلقان في مقام التوقيت فتى أتى بالفريضة في الوقت سمي اداء وفي خارجه قضاء ، فصدر العبارة وعجزها لا يخلو من مدافعة .

وأجاب المحقق الشيخ على (قدس سره) عن ذلك في بعض حواشيه بما يحقق

ج ١٠ ﴿ جواب الشيخ على عن الإشكال على الفقهاء في حكم الزلزلة ﴾ - ٣١٣ -

ما ذكرناه من المقال بل يزيد في الإشكال ، فقال : وإنما كانت هذه الصلاة اداء لان الإجماع وافق على كون هذه الصلاة موقته والتوقيت يوجب نية الاداء ، ولما كان وقتها لا يسعها وامتنع فعلها فيه وجب المصير الى كون ما بعده صالحاً لا يقاها فيه حذراً من التكليف بالمحال وبقي حكم الاداء مستصحباً لانتفاء الناقل عنه ، وروى فيها الفورية من حيث ان فعلها خارج وقت السبب انما كان بحسب الضرورة فاقصر في التأخير على قدرها . وفي ذلك جمع بين القواعد المتضادة وهي نوقيت هذه الصلاة مع قصر وقتها واعتبار سعة الوقت لفعل العبادة . انتهى .

وليت شعري باي دليل ثبت التوقيت في هذه الصلاة وأي خبر دل عليه ؟ بل اطلاق الاخبار كما عرفت على خلافه ، فانه مؤذن بالسببية وان الزلزلة من قبيل الأسباب لهذه الصلاة كما عرفت مما قدمناه . واجب من ذلك دعواه الإجماع على التوقيت مع اتفاقهم على انها تمتد بامتداد العمر .

والاعتذار بما ذكره من هذا الكلام المنحل الزمام لا يسمن ولا يفنى من جوع ، فان ظاهره ان الغرض من ارتكاب هذا التكلف هو الجمع بين القواعد المتضادة ، وقد عرفت انه لا مستند لهذه القواعد إلا مجرد اصطلاحهم على ذلك في الاصول التي بنوا عليها ودونوها ، فان ما ذكره من قاعدة توقيت هذه الصلاة مع قصر وقتها لا دليل عليه بل الدليل واضح في خلافه كما أشرنا اليه آنفاً ، اذ ظاهر اطلاق الاخبار انما هو السببية دون التوقيت . وما ذكره من قاعدة اعتبار سعة الوقت بناء على ما ذكره من امتناع التكليف في زمان لا يسعه فقد عرفت ايضاً انه لا دليل عليه .

ونظير هذه القاعدة مسألة من استطاع الحج ثم بادر في عام الاستطاعة ومات في الطريق ، فان المشهور بينهم سقوط القضاء لعدم استقرار الحج في ذمته وظهور كون هذا الزمان الذي بادر فيه الى ان مات لا يسع الحج ولا يصح وقوع التكليف فيه لذلك ، فهو راجع الى هذه المسألة ، مع ان ظواهر الاخبار - وبه قال الشيخان

٣١٤ - (لو لم يعلم بالآية المخوفة غير الكسوف إلا بعد انقضائها) ج ١٠

وغيرهما - هو وجوب القضاء ، وهم إنما منعوا القضاء استناداً الى هذه القاعدة العقلية مع ان النصوص على خلافها واضحة جلية ، وهو مؤيد لما ذكرناه من عدم جواز الاعتماد على هذه القواعد الأصولية وإنما المدار على النصوص المعصومية والسنة النبوية وان كان المشهور بينهم تقديم الأدلة العقلية على الأدلة السمعية كما نقلناه في مقدمات الكتاب . والله الهادي الى جادة الصواب .

وقال الشهيد في الذكرى : وحكم الأصحاب بان الزلزلة تصلى اداء طول العمر لا بمعنى التوسعة فان الظاهر كون الأمر هنا على الفور بل على معنى نية الاداء وان أخل بالفورية لعذر أو غيره . انتهى .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : وما ذكره احوط وان امكن المناقشة فيه بانتفاء ما يدل على الفورية هنا على الخصوص ، والأمر المطلق لا يقتضى الفورية كما بيناه مراراً . انتهى .

اقول : والتحقيق ان النزاع في كونها تصلى بنية الاداء أو القضاء لا ثمرة فيه لعدم قيام دليل على ذلك كما سلف مراراً في بحث نية الوضوء من كتاب الطهارة وغيره ، وأما الفورية فالأمر فيها على ما ذكره السيد السند (قدس سره) والله العالم .

المسألة الخامسة - لو لم يعلم بالآية المخوفة إلا بعد انقضائها لم يجب القضاء إلا في الكسوف اذا احترق القرص كله ، وأما مع العلم فان ترك عامداً أو ناسياً وجب القضاء ، فهنا مقامات ثلاثه :

المقام الأول - ان لا يعلم بتلك الآية المخوفة التي هي غير الكسوف إلا بعد انقضائها وخروج وقتها ، والظاهر انه لا خلاف في سقوط القضاء .

قال في المدارك بعد ذكر الحكم المذكور : وهذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ، ثم قال ويدل عليه ما اسلفناه مراراً من ان القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدليل وبدونه يكون منقياً بالأصل ، وتشهد له الروايات المتضمنة لسقوط

ج ١٠ (لو لم يعلم بالآية المخوفة غير الكسوف إلا بعد انقضائها) - ٣١٥ -

القضاء في الكسوف اذا لم يستوعب الاحتراق (١) مع انه أقوى للاجماع على انه موجب للصلاة واستفاضة النصوص به . انتهى .

اقول : ما ذكره من الدليل الأول جيد ، واما الاستشهاد بالروايات التي ذكرها بالتقريب المذكور فلا يخفى ما فيه كما قدمناه في غير مقام من ان بناء الأحكام الشرعية على مثل هذه التعليقات عليل .

واحتمل شيخنا الشهيد الثاني في الروض وجوب القضاء هنا لوجود السبب وعموم قوله لا يفسد (٢) « من فاتته فريضة ... » .

قال في المدارك : وهو ضعيف لان السبب انما وجد في الأداء خاصة وقد سقط بفوات محله ، والفريضة لا عموم فيها بحيث يتناول موضع النزاع بل المتبادر منها اليومية اقول : قد عرفت بما قدمنا تحقيقه ان الظاهر من اطلاق الاخبار بالنسبة الى جملة الآيات حتى الكسوفين انما هو السببية دون التوقيت وان كلامهم هنا والتعبير بالأداء والقضاء مشعر بالتوقيت ، فمن المحتمل قريباً ان يكون مراد شيخنا الشهيد الثاني بالقضاء هنا مجرد الفعل وان هذه الآيات من قبيل الأسباب لا الاوقات كما يشير اليه قوله : لوجود السبب ، وحاصل كلامه انه متى وجد السبب ثبت الفعل لعين ما ذكرناه في الزلولة . وبالجملة فانه على تقدير القول بانها أسباب كما هو ظاهر اطلاق الاخبار فانه يجب الصلاة مطلقاً من غير تقييد بوقت لوجود السبب ، إلا ان دليله الثاني ربما نافر ما قلناه . وكيف كان فما ذكرناه جيد بالنظر الى الاخبار واما بالنظر الى كلامهم وهو الذي بنى الايراد عليه في المدارك فالأمر فيه كما ذكره . وأما منع العموم في الفريضة ودعوى تبادر اليومية فلا يخلو من الإشكال .

وقال في المدارك في شرح قول المصنف وفي غير الكسوف لا يجب القضاء :

(١) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الكسوف

(٢) هذا مضمون ما دل على وجوب القضاء وقد ورد في الوسائل في الباب ١ و ٢ و ٣

من قضاء الصلوات

— ٣١٦ — ﴿ لو لم يعلم بالآية المخوفة غير الكسوف إلا بعد انقضائها ﴾ ج ١٠

واعلم انه ليس في العبارة دلالة على حكم صلاة الزلزلة اذا لم يعلم المكلف بحصولها حتى انقضت . وقد صرح العلامة في التذكرة بسقوطها فقال : أما جاهل غير الكسوف مثل الزلزلة والرياح والظلمة الشديدة فالوجه سقوطها عنه عملاً بالأصل السالم من المعارض . وهو غير بعيد وان كان الإتيان بالصلاة هنا أحوط . انتهى .

اقول : ما ذكره - من انه ليس في العبارة دلالة على حكم صلاة الزلزلة - فيه ان اطلاق العبارة وقوله « غير الكسوف » شامل للزلزلة كغيرها ، والعبارة ظاهرة بالنظر الى ما قلناه في سقوط القضاء مع الجهل بالزلزلة ، ولا فرق بين هذه العبارة وما نقله عن العلامة في التذكرة إلا باعتبار الاتيان بالامثلة لهذا الإطلاق في عبارة العلامة وعدم الاتيان بها في هذه العبارة ، بل عبارة العلامة وتمثله بهذه الأشياء قرينة ظاهرة في العموم كما ادعيناه ، اذ لو لم تكن العبارة بمقتضى اطلاقها عامة لما صح التمثيل .

وفي الذخيرة اعترض كلام التذكرة هنا فقال : وفيه نظر لأن المعارض موجود وهو عموم ما دل على وجوب الصلاة للزلزلة من غير توقيت ولا تقييد بالعلم المقارن لحصولها ، ولهذا قال في النهاية : ويحتمل في الزلزلة قويا الاتيان بها لان وقتها العمر . انتهى كلامه .

اقول : فيه ان ما ذكره من هذه المعارضة في الزلزلة جار ايضاً في غيرها ، فان أدلة الآيات والأخبار الواردة بها كذلك مطلقة غير مقيدة بوقت ولا بالعلم للمقارن لحصولها مثل قولها (عليهما السلام) في صحيحة محمد بن مسلم وبريد (١) « اذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلها ما لم تتخوف ان يذهب وقت الفريضة » ، وما تقدم من عبارة كتاب الفقه الرضوي وغيرها مما هو مطلق كما ذكرناه ، فالواجب عليه حينئذ القول بوجوب القضاء في جميع الآيات بالتقريب الذي ذكره .

وبالجملة كان كلماتهم في هذه المقامات لا تخلو من التشويش والاضطراب

(١) الوسائل الباب ٥ من صلاة الكسوف

ج ١٠ (لولا لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت) — ٣١٧ —

والتحقيق كما عرفته انه ان قلنا بالتوقيت وان هذه الآيات من قبيل الاوقات اتجه ما ذكره هنا من سقوط القضاء مطلقاً في الزلزلة وغيرها ، إلا أن تستثنى الزلزلة من ذلك بناء على ظاهر اتفاقهم على الخروج من قاعدة التوقيت فيها كما عرفت ، وان قلنا فيها بالسببية كما هو ظاهر اطلاق الاخبار فالواجب هو الصلاة متى حصلت الآية ولفظ الاداء والقضاء في كلامهم هنا لا معنى له بناء على ذلك ، لكن توجه الخطاب الى الجاهل بعد العلم لا يخلو من اشكال . والله العالم .

المقام الثاني - ان لا يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت وزال السبب ، والحكم فيه انه ان لم يستوعب الإحتراق بالحكم فيه كما تقدم من عدم القضاء وان احترق القرص كله وجب القضاء .

قال في المدارك : هذا قول معظم الأصحاب (رضوان الله عليهم) بل قال في التذكرة انه مذهب الأصحاب عدا المفيد (قدس سره) انتهى .

اقول : تخصيص الخلاف بالشيخ المفيد مؤذن بعدم المخالف سواء والحال ان الخلاف في ذلك منقول عن جمع من مشاهير المتقدمين : منهم - الشيخ علي ابن بابويه في الرسالة وابنه في المقنع والسيد المرتضى في الجمل واجوبة المسائل المصرية وابو الصلاح .

قال شيخنا المفيد (عطر الله مرقده) في المقنعة : اذا احترق القرص كله ولم تكن علمت به حتى أصبحت صليت صلاة الكسوف جماعة ، وان احترق بعضه ولم تعلم به حتى أصبحت صليت القضاء فرادى . قال في المدارك : ولم نقف لهذا التفصيل على مستند . انتهى .

وقال الشيخ علي بن بابويه (نور الله ضريحه) على ما نقله عنه في الذكرى بعد نقل كلام الشيخ المفيد المذكور : اذا انكسفت الشمس أو القمر ولم تعلم فعليكم ان تصلوها اذا علمت به ، وان تركتها معتمداً حتى تصبح فاغتسل وصلها ، وان لم يحترق كله فاقضها ولا تغتسل . ثم قال في الذكرى : وكذا قال ابنه في المقنع . ثم قال

— ٣١٨ — ﴿ لو لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت ﴾ ج ١٠

(قدس سره) وظاهر هؤلاء وجوب القضاء على الجاهل وان لم يحترق جميع القرص ولعله لرواية لم تنفك عليها . ومثل ذلك نقل في المختلف عن المرتضى وابي الصلاح وتحقيق الكلام هنا يقع في موضعين : الاول - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) عدم وجوب القضاء على الجاهل بالكسوف إلا مع الإحترق فانه يجب ، وذهب هؤلاء الفضلاء الى القضاء مع عدم إحترق القرص كله ، وقد اعترضهم جملة ممن تأخر عنهم بعدم الوقوف على دليله بل دلالة الأخبار على خلافه وفيه ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى من الدليل على القول المذكور .

والذي يدل على ما هو المشهور من وجوب القضاء مع الإحترق كلاً وعدمه مع عدمه ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « اذا انكسفت الشمس كلها واحترقت ولم تعلم وعلمت بعد ذلك فعليك القضاء وان لم يحترق كلها فليس عليك قضاء » .

قال في الكافي (٢) بعد نقل هذه الرواية : وفي رواية اخرى « اذا علم بالكسوف ونسى ان يصلي فعليه القضاء وان لم يعلم به فلا قضاء عليه هذا اذا لم يحترق كله » . وما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار في الصحيح (٣) « انهما قالوا قلنا لابي جعفر عليه السلام أيقضى صلاة الكسوف من اذا أصبح فعمل واذا امسى فعمل ؟ قال ان كان القرصان احترقا كليهما قضيت وان كان احترق بعضها فليس عليك قضاؤه » .

وما رواه الشيخ عن حرير (٤) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام اذا انكسف القمر ولم تعلم به حتى أصبحت ثم بلغك فان كان احترق كله فعليك القضاء وان لم يكن احترق كله فلا قضاء عليك » .

واما ما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٥) - قال « انكسفت الشمس وانا في الحمام فعلمت بعد ما خرجت فلم اقض » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الكسوف

ج ١٠ (لو لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت) - ٣١٩ -

وعن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة الكسوف تقضى اذا فاتتنا ؟ قال ليس فيها قضاء ، وقد كان في ايدينا انها تقضى ، »
وعن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في الصحيح (٢) قال : « سألت عن صلاة الكسوف هل على من تركها قضاء ؟ قال اذا فاتتك فليس عليك قضاء ، »
ورواها علي بن جعفر في كتاب المسائل والحيرى في قرب الاسناد عنه عن اخيه عليه السلام (٣) وابن ادريس في مستطرفات السرائر عن جامع البزنطي عن الرضا عليه السلام (٤) .

وما رواه الشيخ عن حريز عن من اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غد وليقض الصلاة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل ، »
فهي محمولة على ما تقدم من التفصيل في الروايات المتقدمة ، فاما الثلاث الاولى فهي محمولة على عدم استيعاب الإحتراق القرص والرابعة على الاستيعاب .
واما ما يدل على القول الآخر فهو ما وقفت عليه في كتاب الفقه الرضوى ولا يخفى ان عبارة الشيخ علي بن بابويه التي ذكرها في الذكرى كما قدمنا ذكره ومثله العلامة في المختلف عين عبارة الفقه الرضوى ، وبه يظهر ان دليله في المسألة انما هو الكتاب المذكور على ما عرفت سابقاً في غير مقام وستعرف امثاله ان شاء الله تعالى في جملة من الأحكام .

إلا ان كلامه عليه السلام في الكتاب في هذا المقام غير خال من الإشكال ، وذلك فانه عليه السلام صرح قبل هذه العبارة بيسير بما يدل على عدم القضاء في الصورة المذكورة وهذه العبارة التي نقلوها عن الشيخ علي بن بابويه قبلها كلام يمكن ارتباطها به وبه تفتنى دلالتها على ما ذكره .

وها أنا اسوق لك عبارة الكتاب المتعلقة بالمقام قال عليه السلام (٦) : « وان علمت

— ٣٢٠ — (لو لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت) ج ١٠

بالكسوف فلم يتيسر لك الصلاة فاقض متى شئت ، وان انت لم تعلم بالكسوف في وقته ثم علمت بعد ذلك فلا شيء عليك ولا قضاء . ثم ذكر عليه السلام كلاماً آخر اجنبياً لا تعلق له بالمسألة الى ان قال : واذا احترق القرص كله فاغتسل ، وان انكسفت الشمس او القمر ولم تعلم به فعليك ان تصلبها اذا علمت ، فان تركتها متعمداً حتى تصبح فاغتسل وصل ، وان لم يحترق القرص فاقضها ولا تغتسل . انتهى .

وصدر كلامه عليه السلام كما ترى ظاهر في عدم القضاء مع عدم العلم ، وهو وان كان مطلقاً بالنسبة الى الاحتراق وعدمه إلا انه يجب حمله على عدم الاحتراق بقريضة العبارة الاخيرة ، والظاهر ان معنى العبارة الثانية هو انه متى احترق القرص كله فعليه الغسل وانه مع الإنكساف في صورة الإحتراق وعدم العلم عليه القضاء متى علم ، وان علم وتركها حينئذ متعمداً مع الإحتراق حتى يصبح اغتسل وصلى ، وان تركها عمداً والحال انه لم يحترق القرص فعليه القضاء بغير غسل ، وحينئذ فقوله : وان لم يحترق القرص ، راجع الى الترك عمداً يعني ان الترك عمداً موجب للقضاء لكن مع الإحتراق يضم اليه الغسل ومع عدم الإحتراق لا يضم اليه .

وعلى هذا فلا منافاة في العبارة لما تقدم من كلامه عليه السلام ولا دلالة فيها على ما نقلوه عن ابن بابويه ، لان صدر العبارة التي نقلوها مبنى على قوله عليه السلام قبل ذلك : واذا احترق القرص كله فاغتسل ، وهم لم ينقلوا عن ابن بابويه هذه الجملة المتقدمة ومن حذفها نشأ الإشكال ، ولو اعتبر انقطاع العبارة عن هذه الجملة المتقدمة كما هو ظاهر نقلهم للزم المنافاة والمناقضة في كلامه عليه السلام لان صدر هذا الكلام الذي نقلوه يدل بظاهره على وجوب القضاء مع عدم العلم احترق أم لم يحترق ، والكلام الأول الذي نقلناه يدل على عدم وجوب القضاء في صورة الجهل احترق أو لم يحترق ، والجمع بين الكلامين لا يتم إلا بما ذكرناه من ارتباط هذه الجملة بالعبارة التي نقلوها .

ولا ادري ان حذف هذه الجملة وقع من الشيخ المذكور أو من نقل عنه حيث اقتطع هذه العبارة من كلامه بناء على ظن استقلالها وتامها كما يتراءى في بادى النظر

ج ١٠ ﴿ لو علم بالآية الموجبة وترك الصلاة عمداً أو نسياً ﴾ - ٣٢١ -

ورسالة الشيخ المذكور غير موجودة الآن ، إلا ان الأقرب ان ذلك انما وقع من نقل كلامه حيث ان عبارات رسالته عين عبارات الكتاب غالباً في كل مقام . وبما ذكرنا يتأكد كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) في عدم الوقوف على مستند هذا القول . والله العالم .

الموضع الثاني - ان ما نقل عن الشيخ المفيد (قدس سره) - من التفصيل مع عدم العلم بين احتراق القرص فيصلى جماعة وعدم الإحتراق فيصلى فرادى - الظاهر انه مبنى على وجوب القضاء على الجاهل ، وحينئذ فيرجع الى مذهب ابني بابويه المنقول عنهما في الذكرى والمختلف من انه اذا احترق القرص كله صلى في جماعة وان احترق بعضه صلاها فرادى .

واستدل لهم في المختلف برواية ابن ابني يعفور عن الصادق عليه السلام (١) قال : « اذا انكسفت الشمس والقمر فانكسف كلهما فانه ينبغي للناس ان يفرعوا الى امام يصلى بهم وايهما كسف بعضه فانه يحزى الرجل أن يصلى وحده ، وستأتى تمة الكلام في هذه المسألة في استحباب الجماعة في هذه الفريضة .

والظاهر ان الشيخ المفيد (قدس سره) وكلامه في القضاء انما مبنى على ما بين عليه ابنا بابويه وان كان كلامهما في الاداء من الرواية المذكورة أو غيرها لا من حيث خصوصية الجاهل في الصورة المذكورة ، ومرجع الجميع الى ان صلاة الكسوف مع وجوبها اداء أو قضاء تصلى جماعة في صورة الإحتراق والإستيعاب وفرادى مع عدم ذلك .

المقام الثالث - ان يعلم الآية الموجبة للصلاة ويترك الصلاة عمداً أو ناسياً والمشهور وجوب القضاء عليه ، وقال الشيخ في النهاية والمبسوط لا يقضى الناسى ما لم يستوعب الإحتراق وهو اختيار ابن حمزة وابن البراج ، ونقل عن ظاهر المرتضى في المصباح عدم وجوب القضاء ما لم يستوعب وان تعمد الترك ، وعن

(١) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الكسوف

— ٣٢٢ — ((لو علم بالآية الموجبة وتركت الصلاة عمداً أو نسياناً)) ج ١٠

ابن ادريس ايجاب القضاء مع احتراق القرص وعدمه عند احتراق البعض ، وهو يرجع الى قول السيد .

احتج الاولون بوجوه : منها - الاخبار الدالة على قضاء ما فات من الصلوات من غير استفعال .

ومن هذه الاخبار قول ابى جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة (١) « اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك متى ذكرتها اديتها ... الحديث » . وقوله عليه السلام في صحيحة اخرى لزراعة (٢) « وقد سألته عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلاة أو نام عنها : يقضيها اذا ذكرها » .

واعترض هذه الروايات في المدارك بانه لا عموم لها على وجه يتناول صورة النزاع ، قال ولهذا لم يحتج بها الأصحاب (رضوان الله عليهم) على وجوب القضاء مع انتفاء العلم بالسبب . ومرجع كلامه الى ما ذكرناه في غير موضع مما تقدم من ان اطلاق الاخبار انما ينصرف الى الافراد الشائعة المتكررة دون الافراد النادرة الوقوع سيما اذا لم يكن العموم مستنداً الى الاداة الموضوعه له .

ومنها - رسالة حرير وقد تقدمت في سابق هذا المقام (٣) وموثقة عمار الساباطي عن ابى عبدالله عليه السلام (٤) قال : « وان اعليك أحد وأنت نائم فعلت ثم غلبتك عينك فلم تصل فعليك قضاؤها » .

ورد في المدارك الاولى بانها قاصرة بالإرسال واطباق الاكثر على ترك العمل بظاهرها ، واما رواية عمار فباشتمالها على جماعة من الفطحية . ثم قال ومن ذلك يظهر قوة ما ذهب اليه الشيخ من عدم وجوب القضاء على الناسى اذا لم يستوعب الإحتراق بل رجحان ما ذهب اليه المرتضى (قدس سره) من عدم وجوب القضاء

(١) الوسائل الباب ٢ من قضاء الصلوات

(٢) الوسائل الباب ١ و ٢ من قضاء الصلوات

(٤) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الكسوف

ج ١٠ (لو علم بالآية الموجبة وترك الصلاة عمداً أو نسياناً) - ٣٢٣ -

مطلقاً إلا مع الإستيعاب ، ويدل عليه مضافاً الى الأصل ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر ، انه سأل أخاه موسى عليه السلام ... الخبر ، وقد تقدم في سابق هذا المقام (١) ثم قال بعدها : دلت الرواية على سقوط قضاء صلاة الكسوف مع القوات مطلقاً خرج من ذلك ما اذا استوعب الإحتراق فانه يجب القضاء بالنصوص الصحيحة فيبقى الباقي مندرجاً في الاطلاق . انتهى .

اقول : لما كان نظر السيد السند (قدس سره) في الإستدلال مقصوراً على صحاح الأخبار اختار هنا مذهب السيد المرتضى (رضي الله عنه) لدلالة ظاهر صحيحة على بن جعفر المذكورة عليه .

ومثلها ما رواه البنزطي صاحب الرضا عليه السلام على ما نقله ابن ادریس في مستطرفات السرائر (٢) قال : « سألته عن صلاة الكسوف هل علي من تركها قضاء ؟ قال اذا فاتتك فليس عليك قضاء » .

ويدل على هذا القول ايضاً رواية الحلبي (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة الكسوف تقضى اذا فاتتنا ؟ قال ليس فيها قضاء ، وقد كان في ايدينا انها تقضى » .

وما رواه في كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٤) « انه سئل عن الكسوف والرجل نائم ولم يدربه أو اشتغل عن الصلاة في وقته هل عليه أن يقضيها ؟ قال لا قضاء في ذلك وانما الصلاة في وقته فاذا انجلي لم تكن صلاة » .

وما يدل على القول المشهور موثقة عمار الساباطي المذكورة (٥) وما في كتاب الفقه الرضوي (٦) من قوله عليه السلام « وان علمت بالكسوف فلم يتيسر لك الصلاة

(١) ص ٣١٩ (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الكسوف

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٩ من صلاة الكسوف

(٥) ص ٣٢٢ (٦) ص ١٢

— ٣٢٤ — (لو علم بالآية الموجبة وترك الصلاة عمداً أو نسياناً) ج ١٠

فاقضى متى شئت ، وقال ايضاً : ، اذا احترق القرص كله فاغتسل ... الى آخر ما تقدم ، (١) فانه واضح الدلالة في وجوب القضاء في الصورة المذكورة .
وأما الاستدلال للقول المشهور بمرسلة حريز (٢) كما ذكره جملة من الاصحاب فظني بعده ، اذ الأقرب حمل هذه الرواية على صورة الإحترق الموجب للقضاء مطلقاً علم او لم يعلم وانه مع العلم والتفريط يضم الغسل الى القضاء ومع عدم العلم يقضى بلا غسل .

وانت خبير بان من يحكم بصحة الأخبار كملا ولا يلتفت الى هذا الاصطلاح فالواجب عنده الجمع بين هذه الأخبار ، وذلك بتقييد اطلاق الأخبار الدالة على نفي القضاء بصورة عدم العلم مع عدم الاستيعاب فانه لا قضاء في هذه الصورة كما دريت من الأخبار المتقدمة المفصلة ، وبالمجلة فان رواية عمار ورواية كتاب الفقه مفصلة وتلك الروايات بمجلة والمفصل يحكم على المجمل ، ولعل في عدوله ^{في صحيحه} في صحيحتي على بن جعفر والبرزطي المتقدمين عن لفظ الراوي في سؤاله الى التعبير بلفظ القوات اشعاراً بما ذكرنا .

وأما الجمع بين الأخبار - بحمل ما دل على القضاء على الاستحباب وابقاء تلك الأخبار على اطلاقها كما احتمله بعض فضلاء الاصحاب -

ففيه (أولاً) ان مقتضى القاعدة المشهورة انما هو ما قلناه من حمل المطلق على المقيد والمجمل على المفصل ، والى هذه القاعدة تشير جملة من الأخبار ايضاً وبها صرح الصدوق في كتاب الاعتقادات .

و (ثانياً) - ما قدمناه في غير مقام من أن هذه القاعدة وان اشتهرت بينهم وعكف عليها أولهم وآخرهم إلا انه لا مستند لها من سنة ولا كتاب بل ظواهر الأدلة ردها وابطالها ، فان الحمل على الاستحباب مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة واختلاف الأخبار ليس من قرائن المجاز الموجبة لاجراء اللفظ عن حقيقته .

وعما يؤيد القول المشهور هو انه قد علم اشتغال الذممة بيقين للعلم بالسبب وإهمال المكلف، ومن هنا استدل الأصحاب بالأخبار العامة في وجوب القضاء، ويقين البراءة لا يحصل إلا بالقضاء. والله العالم.

البحث الثاني - في الكيفية وهي ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ الحمد وسورة ثم يركع، يفعل هكذا خمس مرات، ثم يسجد بعد القيام من الركوع الخامس بسجدة ثم يقوم فيصلي الركعة الثانية كذلك ويتشهد ويسلم، ويجوز أن يقرأ بعد الحمد بعض سورة فيقوم من الركوع ويتم تلك السورة بغير قراءة الحمد، وان شاء وزع السورة على الركعات أو بعضها.

والمستند في هذه الكيفية جملة من النصوص: منها - ما رواه الشيخ عن عمر بن أذينة عن رهط في الصحيح عن الباقر والصادق، ومنهم من رواه عن أحدهما (عليهما السلام) (١) «ان صلاة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلزلة عشر ركعات واربع سجعات صلاها رسول الله ﷺ والناس خلفه في كسوف الشمس ففرغ حين فرغ وقد انجلي كسوفها، ورووا أن الصلاة في هذه الآيات كلها سواء وأشدّها وأطولها كسوف الشمس: تبدأ فتكبر بافتتاح الصلاة ثم تقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الثانية ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الثالثة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الرابعة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع الخامسة فاذا رفعت رأسك قلت «سمع الله لمن حمده، ثم تنجز ساجداً فتسجد بسجدة، ثم تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الأولى. قال قلت وان هو قرأ سورة واحدة في الخمس ركعات ففرقها بينها؟ قال اجزأه أم القرآن في أول مرة، وان قرأ خمس سور فمع كل سورة أم الكتاب. والقنوت في الركعة الثانية قبل الركوع اذا فرغت من القراءة ثم تقنت

— ٣٢٦ — ﴿الآخبار الواردة في كيفية صلاة الآيات﴾ ج ١٠

في الرابعة مثل ذلك ثم في السادسة ثم في الثامنة ثم في العاشرة ، وإرطه الذين روه .
الفضيل وزدارة وبريد بن معاوية ومحمد بن مسلم .

ومنها - ما رواه في الكافي في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم (١) قال :
« سألنا أبا حمزة عليه السلام عن صلاة الكسوف كم هي ركعة وكيف فصلها ؟ فقال هي
عشر ركعات وأربع سجعات : تفتتح الصلاة بتكبيرة وتركع بتكبيرة وترفع رأسك
بتكبيرة إلا في الخامسة التي تسجد فيها وتقول « سمع الله لمن حمده » ، وتقف في كل
ركعتين قبل الركوع وتطيل القنوت والركوع على قدر القراءة والركوع والسجود
فإن فرغت قبل أن ينجلي فاقعد وأدع الله حتى ينجلي ، فإن انجلي قبل أن تفرغ من
صلاتك فاتم ما بقي ، وتجهز بالقراءة . قال قلت كيف القراءة فيها ؟ فقال إن قرأت
سورة في كل ركعة فاقرا فاتحة الكتاب وإن نقصت من السورة شيئاً فاقرا من حيث
نقصت ولا تقرا فاتحة الكتاب . قال وكان يستحب أن يقرأ فيها الكهف والحجر
إلا أن يكون اماماً يشق على من خلفه . وإن استطعت أن تكون صلاتك بارزاً
لا يحبك بيت فافعل . وصلاة كسوف الشمس أطول من صلاة كسوف القمر وهما
سواء في القراءة والركوع والسجود .

ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح (٢) قال : « سأل الحلبي أبا عبد الله عليه السلام
عن صلاة الكسوف كسوف الشمس والقمر قال عشر ركعات وأربع سجعات :
تركع خمساً ثم تسجد في الخامسة ثم تركع خمساً ثم تسجد في العاشرة ، وإن شئت
قرأت سورة في كل ركعة وإن شئت قرأت نصف سورة في كل ركعة ، فإذا قرأت
سورة في كل ركعة فاقرا فاتحة الكتاب ، وإن قرأت نصف سورة اجزأك أن
لا تقرا فاتحة الكتاب إلا في أول ركعة حتى تستأنف أخرى ، ولا تقل « سمع
الله لمن حمده » في رفع رأسك من الركوع إلا في الركعة التي تريد أن تسجد فيها .
قال في الفقيه (٣) وروى عمر بن اذينة أن القنوت في الركعة الثانية قبل الركوع

ثم في الرابعة ثم في السادسة ثم في الثامنة ثم في العاشرة . ثم قال (١) وان لم تقنت إلا في الخامسة والعاشرة فهو جائز لورود الخبر به .

وما رواه الشيخ عن أبي بصير (٢) قال : « سأله عن صلاة الكسوف فقال عشر ركعات واربع سجعات : تقرأ في كل ركعة منها مثل ياسين والنور ويكون ركوعك مثل قراءتك وسجودك مثل ركوعك . قلت فن لم يحسن ياسين وأشباهها ؟ قال فليقرأ ستين آية في كل ركعة فإذا رفع رأسه من الركوع فلا يقرأ بفاتحة الكتاب . قال فان أغفلها أو كان نائماً فليقضها . »

ومنها - ما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٣) قال : « اعلم يرحمك الله ان صلاة الكسوف عشر ركعات بربع سجعات : تفتتح الصلاة بتكبير واحدة ثم تقرأ الفاتحة وسوراً طويلاً وطولاً في القراءة والركوع والسجود ما قدرت فإذا فرغت من القراءة ركعت ثم رفعت رأسك بتكبير ولا تقول « سمع الله لمن حمده » تفعل ذلك خمس مرات ثم تسجد بسجدة ، ثم تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الركعة الأولى ، ولا تقرأ سورة الحمد إلا إذا انقضت السورة فإذا بدأت بالسورة بدأت بالحمد ، وتقنت بين كل ركعتين وتقول في القنوت : ان الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم لا تعذبنا بعذابك ولا تسخط بسخطك علينا ولا تهلكنا بغضبك ولا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا واعف عنا واغفر لنا واصرف عنا البلاء يا ذا المن والطول . ولا تقول « سمع الله لمن حمده » إلا في الركعة التي تريد أن تسجد فيها . وتطول الصلاة حتى ينجلي ، وان انجلي وانت في الصلاة تخفف ، وان صليت وبعد لم ينجل فعليك الاعادة أو الدعاء والثناء على الله وأنت مستقبل القبلة . »

ومنها - ما رواه في كتاب دعائم الاسلام (۱) قال : وعن جعفر بن محمد عليه السلام قال : صلاة الكسوف في الشمس والقمر وعند الآيات واحدة وهي عشر ركعات واربع سجعات : يفتتح الصلاة بتكبيرة الإحرام ويقرأ بفاتحة الكتاب وسورة طويلة ويحجر فيها بالقراءة ثم يركع ويلبث راکعاً مثل ما قرأ ثم يرفع رأسه ويقول عند رفعه : الله اكبر ، ثم يقرأ كذلك فاتحة الكتاب وسورة طويلة ثم كبر وركع الثانية (۲) فاقام راکعاً مثل ما قرأ ثم رفع رأسه وقال الله اكبر ثم قرأ بفاتحة الكتاب وسورة طويلة ثم كبر وركع الثالثة فاقام راکعاً مثل ما قرأ ثم رفع رأسه وقال : الله اكبر ، ثم قرأ بفاتحة الكتاب وسورة طويلة فاذا فرغ منها قنت ثم كبر وركع الرابعة فاقام راکعاً مثل ما قرأ ثم رفع رأسه وقال الله اكبر ثم قرأ فاتحة الكتاب وسورة طويلة فاذا فرغ منها كبر وركع الخامسة فاقام مثل ما قرأ فاذا رفع رأسه منها قال : سميع الله لمن حمده ، ثم يكبر ويسجد فيقيم ساجداً مثل ما ركع ثم يرفع رأسه فيكبر ويجلس شيئاً بين السجدين يدعو ثم يكبر ويسجد سجدة ثانية يقيم فيها ساجداً مثل ما أقام في الأولى ، ثم ينهض قائماً ويصلي اخرى على نحو الأولى يركع فيها خمس ركعات ويسجد سجدتين ويتشهد تشهداً طويلاً ، والقنوت بعد كل ركعتين كما ذكرنا في الثانية والرابعة والسادسة والثامنة والعاشر ولا يقول :

(۱) مستدرك الوسائل الباب ۶ من صلاة الكسوف

(۲) كتب في هامش الطبعة القديمة في هذا الموضع هكذا : وكذا في بعض النسخ وفي بعضها الثالثة ، بدل الثانية ، وكذا وجدنا الرواية في البحار ولم يحضرن كتاب دعائم الاسلام حتى اراجعه لكن الظاهر انه سقط بعد لفظ ، الثانية ، بيان القيام بعد الركوع الثاني والركوع الثالث والله العالم ، اقول : العبارة في البحار ج ۱۸ الصلاة ص ۹۰۸ كما ذكر المعلق وهكذا هي ايضاً في مستدرك الوسائل ولكنها في دعائم الاسلام ج ۱ ص ۲۴۰ طبعة مصر تامة وقد جرينا في هذه الطبعة على ذلك ، إلا ان بين المستدرك وكتاب الدعائم المطبوع بمصر اختلافاً في بعض الفاظ هذا الحديث في غير المورد الساقط من المستدرك وقد اوردناها على طبق المستدرك إلا في ما نرى خلافه مناسباً .

«سمع الله لمن حمده» إلا في الركعتين اللتين يسجد عنهما وما سوى ذلك يكبر كما ذكرنا . فهذا معنى قول أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) في صلاة الكسوف في روايات شتى عنه عليه السلام حذفنا ذكرها اختصاراً . وإن قرأ في صلاة الكسوف بطوال المفصل ورتل القرآن فذلك أحسن وإن قرأ بغير ذلك فليس فيه توقيت ولا يجزئ غيره ، وقد روينا عن علي عليه السلام (١) أنه قرأ في الكسوف سورة المثنائي وسورة الكهف وسورة الروم وسورة ياسين وسورة والشمس وضحاها . وروينا عن علي عليه السلام (٢) أنه صلى صلاة الكسوف فانصرف قبل أن ينجلي فجلس في مصلاه يدعو ويذكر الله وجلس الناس كذلك يدعون ويذكرون حتى انجلت .

وأما ما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي البختري عن أبي عبد الله عليه السلام - (٣) «أن علياً عليه السلام صلى في كسوف الشمس ركعتين في أربع سجعات وأربع ركعات : قام فقرأ ثم ركع ثم رفع رأسه فقرأ ثم ركع ثم قام فدعا مثل ركعته ثم سجد سجدتين ثم قام ففعل مثل ما فعل في الأولى في قراءته وقيامه وركوعه وسجوده .» وعن يونس بن يعقوب (٤) قال : «قال أبو عبد الله عليه السلام انكسف القمر فخرج أبي وخرجت معه إلى المسجد الحرام فصلى ثمان ركعات كما يصلي ركعة وسجدتين .» فقد حملها الشيخ على التقية قال لموافقتها لمذهب بعض العامة (٥) .

(١) مستدرک الوسائل الباب ٨ من صلاة الكسوف

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف

(٥) في عمدة القاري ج ٣ ص ٤٦٨ أول باب الكسوف «عند الليث بن سعد ومالك والشافعي واحد وأبي ثور صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجودان فتكون الجملة أربع ركعات وأربع سجعات في ركعتين . وعند طاروس وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك بن جريج ركعتان في كل ركعة أربع ركعات وسجدتان فتكون الجملة ثمان ركعات وأربع سجعات ويحكى هذا عن علي وابن عباس . وعند قتادة وعطاء بن

— ٣٣٠ — ﴿الاخبار الواردة في كيفية صلاة الآيات﴾ ج ١٠

وروى الشيخ في التهذيب عن روح بن عبد الرحيم (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة الكسوف تصلي جماعة ؟ قال جماعة وغير جماعة » .
وعن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « إذا انكسفت الشمس والقمر فانكسف كلهما فانه ينبغي للناس ان يفزعوا الى امام يصلي بهم وايهما كسف بعضه فانه يحزى الرجل ان يصلي وحده ... الحديث » .

وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر نقلا من جامع البرنطی صاحب الرضا عليه السلام (٣) قال : « سألته عن القراءة في صلاة الكسوف قال تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب . قال وإذا ختمت سورة وبدأت بأخرى فاقرا فاتحة الكتاب وان قرأت سورة في ركعتين أو ثلاث فلا تقرأ فاتحة الكتاب حتى تختم السورة ...
ابن رباح واسحاق وابن المنذر ركعتان في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان فتكون الجملة ست ركوعات واربع سجعات . وعند سعيد بن جبیر واسحاق بن راهويه في رواية ومحمد بن جریر الطبري وبعض الشافعية لا توقيت فيها بل يطيل ابدأ ويسجد الى ان تنجلي الشمس . وعند ابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ركعتان في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان كسائر صلاة التطوع . ويروى عن ابی حنيفة ان شاءوا صلوا ركعتين وان شاءوا اربعاً ، وفي البدائع وان شاءوا اكثر من ذلك . وعند الظاهرية ان كسفت الشمس ما بين طلوعها الى صلاة الظهر صلاها ركعتين وما بين الظهر الى الغروب صلاها اربعاً وفي خسوف القمر ان كان بعد صلاة المغرب الى العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كالمغرب وان كان بعد العشاء الى الصبح صلى اربعاً ، وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٢١ نقل رواية عائشة المتضمنة ان رسول الله (ص) صلى ركعتين جملتها اربع ركوعات واربع سجعات . وفي ص ٣١٥ نقل رواية جابر المتضمنة انه (ص) صلى ركعتين جملتهما ست ركوعات واربع سجعات وفي ص ٣٢٩ نقل رواية ابی بن كعب المتضمنة : انه (ص) صلى ركعتين في كل ركعة خمس ركوعات وسجدتان . ثم نقل عن الحسن البصري ان علياً (ع) صلى في كسوف الشمس خمس ركعات واربع سجعات . وفي ص ٣٣٠ نقل رواية حنث بن ربيعة المتضمنة ان علياً (ع) صلى ركعتين في ثمان ركوعات واربع سجعات (١) و ٢ ، الوسائل الباب ١٢ من صلاة الكسوف (٣) الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف

ج ١٠ ﴿تفريق السورة على القيّامات - هل تجب الفاتحة عند تمام السورة؟﴾ - ٣٣١ -

ولا تقل ، سمع الله لمن حمده ، في شئ من ركوعك إلا الركعة التي تسجد فيها .
وعن علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام مثله (١) ونحوه في قرب
الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام (٢) .

اقول : الكلام في هذه الأخبار وما اشتملت عليه من الأحكام يقع في مواضع:
الأول - المستفاد من هذه الأخبار التخيير بين قراءة سورة كاملة بعد الحمد في
كل قيام وبين تفريق سورتين على العشر بان يكون في كل خمس سورة وان كانت
الأول أفضل وان يفرق سورتين على الخمس . وكيف كان فانه متى أتم السورة وجب
قراءة الحمد ، وهذا هو المشهور بين الأصحاب .

وقال ابن ادریس انه يستحب له قراءة الحمد في الصورة المذكورة محتجاً بان
الركعات ركعة واحدة .

واعترضه المحقق في المعتبر بانه خلاف فتوى الاصحاب والمنقول عن أهل
البيت (عليهم السلام) . وهو جيد .

وقال الشهيد في الذكري (٣): فان احتج ابن ادریس برواية عبد الله بن سنان عن
الصادق عليه السلام - قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فصلى
ركعتين قام في الأولى فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة
ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه
فقرأ سورة ثم ركع ، فعل ذلك خمس مرات قبل أن يسجد ثم يسجد بسجدة ، ثم قام في
الثانية ففعل مثل ذلك ، فكان له عشر ركعات واربع سجعات ، والتوفيق بينها وبين
باقى الروايات بالحمل على استحباب قراءة الفاتحة مع الاكمال - فالجواب ان تلك
الروايات اكثر وأشهر وعمل الأصحاب بمضمونها فتحمل هذه الرواية على ان
الراوي ترك ذكر الحمد للعلم به لتوافق تلك الروايات الاخرى . انتهى . وهو جيد .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة الكسوف

(٣) في النظر الثاني من صلاة الآيات في الإشارة الى المداير

— ٢٣٢ — (الذى يظهر من الأخبار من حد التبويض) ج ١٠

أقول : لم أقف على هذه الرواية إلا في كتاب الذكرى فانه لم ينقلها صاحب الوافي الجامع لأخبار السكتب الأربعة ولا صاحب الوسائل مع جمعه لما زاد عنها ولا شيخنا المجلسي في البحار مع تصديده فيه لنقل جملة الأخبار ، والظاهر انه غفل عنها وإلا لنقلها عن الذكرى كما هو مقتضى قاعدته من التصدي لنقل جميع الأخبار وان كانت من كتب الفروع .

ويظهر من اطلاق صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة (١) جواز التفريق بان يبعث سورة واحدة في احدى الركعتين ويقرأ في الاخرى خمساً والجمع في الركعة الواحدة بين الاتمام والتبويض بان يتم سورة مثلاً في القيام الأول ويبعث سورة في الأربعة الباقية ، وعلى ذلك تدل صحيحة البرنطلي المنقولة في مستطربات السرائر ونحوها صحيحة على بن جعفر المتقدمتان (٢) ايضاً . وبالجملة فالذي يظهر من الأخبار هو جواز التبويض في القيامات الخمسة أو بعضها مع الاتمام في بعض وانه يتخير في ذلك وان كان الأفضل قراءة خمس سور في كل ركعة .

وأما ما ذكره في المدارك - من قوله : ولا ريب ان الإحتياط يقتضي الاقتصار على قراءة خمس سور في كل ركعة أو تفريق سورة على الخمس - فالظاهر انه بنى على ما احتمله الشهيد في الذكرى هنا حيث قال : ويحتمل ان ينحصر المجزئ في سورة واحدة أو خمس سور لانها ان كانت ركعة وجبت الواحدة وان كانت خمساً فالخمس فيمكن استناد ذلك الى تجويز الأمرين وليس بين ذينك واسطة . انتهى .

أقول : انت خبير بانه لا وجه له بعد ما عرفت من دلالة صحيحة البرنطلي وعلى بن جعفر (٣) على جواز التفريق في ركعتين أو في ثلاث ، إلا انه يمكن الاعتذار عنها بعدم وقوفها على الخبرين المذكورين ، على ان اطلاق غيرهما من الأخبار المتقدمة ظاهر في ذلك ايضاً سيما قوله في صحيحته الحلبي ، وان شئت قرأت

ج ١٠ ﴿ السجود قبل تمام السورة - هل تجب الفاتحة حينئذ؟ ﴾ - ٢٣٣ -

سورة في كل ركعة وان شئت قرأت نصف سورة في كل ركعة ... الحديث ،
وقد تقدم (١) .

وظاهر الأخبار وكلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب اتمام سورة
في الخمس لصيرورتها بمنزلة ركعة فتجب الحمد وسورة .

بقي الكلام في ما لو جمع في ركعة بين الاتمام والتبويض فاقم في القيام
الأول مثلاً وبعض في البواقي فهل يجوز أن يسجد قبل اتمام السورة ؟ فيه وجهان ،
قال في الذخيرة : ولعل الأقرب الجواز .

اقول : يمكن توجيه الأقربى باطلاق الأخبار المتقدمة الدالة على جواز
التبويض اعم من أن يتم السورة في ركعة واحدة أم لا .

وقال العلامة : الأقرب انه يجوز أن يقرأ في الخمس سورة وبعض أخرى فاذا
قام في الثانية فالأقرب وجوب الابتداء بالحمد لانه قيام من سجد فوجب فيه الفاتحة
قال : ويحتمل ضعيفاً أن يقرأ من الموضع الذي انتهى اليه أولاً من غير أن يقرأ
الفاتحة لكن يجب أن يقرأ الحمد في الثانية بحيث لا يجوز الاكتفاء بالحمد مرة
في الركعتين . انتهى .

اقول : ويمكن ترجيح ما استضعفه بقوله رحمته في صحيحة زرارة ومحمد بن
سلم (٢) « وان نقصت من السورة شيئاً فاقراً من حيث نقصت ولا تقرأ فاتحة
الكتاب ، وقوله رحمته في كتاب الفقه الرضوي (٣) « ولا تقرأ سورة الحمد إلا اذا انقضت
السورة ، وقوله رحمته في صحيحة البرنطلي وعلي بن جعفر (٤) « فلا تقرأ فاتحة الكتاب
حتى تختم السورة ، فان الجميع كما ترى ظاهر في انه ما لم يتم السورة التي بعضها فلا يقرأ
فاتحة الكتاب وانه يجب القراءة من موضع القطع ، والأخبار المذكورة بعمومها
شاملة لموضع المسألة .

وذكر الشهيدان (طاب ثراهما) انه متى ركع عن بعض سورة تخير في القيام

— ٢٣٤ — ﴿الوظيفة عند الفراغ من الصلاة قبل الانجلاء﴾ ج ١٠

بعده بين القراءة من موضع القطع وبين القراءة من أى موضع شاء من السورة متقدماً أو متأخراً وبين رفضها وقراءة غيرها .

واحتمل في الذكرى امرأ رابعاً وهو ان له اعادة البعض الذى قرأه من السورة بعينه ، قال فحينئذ هل يجب قراءة الحمد ؟ يحتمل ذلك لابتدائه بسورة ويحتمل عدمه لان قراءة بعضها مجزئى فقرأه جميعها أولى ، هذا ان قرأ جميعها وان قرأ بعضها فاشد إشكالا .

قال فى المدارك بعد نقل ذلك : اقول ان فى اكثر هذه الصور اشكالا ، فان مقتضى قوله لا يقرأ فان نقصت من السورة شيئاً فاقراً من حيث نقصت ، تعين القراءة من موضع القطع فلا يكون العدول الى غيره من السورة والقراءة من غيرها جائزاً . انتهى . وهو جيد لما عرفت من الاخبار . والله العالم .

الثانى - قد تضمنت صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (١) الامر بالجلوس والدعاء حتى ينجلي الكسوف متى فرغ من الصلاة ولم ينجل ، وعبارة كتاب الفقه (٢) الاعداء او الدعاء فى الصورة المذكورة ، ورواية كتاب دعائم الاسلام (٣) الجلوس والدعاء وقد روى الشيخ فى الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام صلاة الكسوف اذا فرغت قبل أن ينجلي فاعد .

والمستفاد من هذه الاخبار بعد ضم بعضها الى بعض هو وجوب الجلوس والدعاء او الاعداء حتى ينجلي بخيراً بينهما وهو صريح عبارة كتاب الفقه .

والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى هذا المقام انه يستحب له الاعداء متى فرغ ولم ينجل ، ونقل عن ظاهر المرتضى وابى الصلاح وسلاح وجوب الاعداء ، وعن ابن ادریس انه منع الاعداء وجوباً واستحباً .

قال فى المدارك : لنا على الاستحباب ما رواه الشيخ فى الصحيح عن معاوية ابن عمار ... ثم ساق الرواية المذكورة الى ان قال : ولنا على انتفاء الوجوب قوله لا يقرأ

(٣) ص ٢٢٨

(٢) ص ٢٢٧

(١) ص ٢٢٦

(٤) الوسائل الباب ٨ من صلاة الكسوف

ج ١٠ (الوظيفة عند الفراغ من الصلاة قبل الانجلاء) — ٣٣٥ —

في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (١) « وان فرغت قبل أن ينجلي فاقعد وادع الله حتى ينجلي ، وقد يقال ان الجمع بين الروايات يقتضى القول بوجوب الاعادة والدعاء تخييراً إلا انى لا اعلم به قائل . انتهى . وتبعه في الذخيرة في هذا المقام .

وانت خبير بان ظاهر كلام الصدوق في الفقيه هو القول بالوجوب فيهما تخييراً حيث قال : واذا فرغ الرجل من صلاة الكسوف ولم تكن انجلت فليعد الصلاة وان شاء قعد ومجد الله تعالى حتى ينجلي . انتهى .

ثم انه لا يخفى عليك ما في استدلاله بصحيحة معاوية بن عمار على الاستحباب وان كان قد جرى على هذه الطريقة في غير باب ، فان الرواية قد تضمنت الامر بالإعادة وهو حقيقة في الوجوب كما صرح به في غير موضع من هذا الكتاب فكيف تكون دالة على الاستحباب ؟ وكان الأولى في التعبير ان يحمل مستند الاستحباب الجمع بين الروايتين المذكورتين .

وزاد في الذخيرة بعد اختيار الاستحباب كما ذكره في المدارك التأييد بموثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ان صليت الكسوف الى ان يذهب الكسوف عن الشمس والقمر وتطول في صلاتك فان ذلك أفضل ، وان أحبيت أن تصلي فتفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز ، .

وانت خبير بان غاية ما تدل عليه الرواية هو اطلاق جواز الفراغ قبل الانجلاء ، ولا ينافيه وجوب الإعادة او الجلوس حتى يحصل تمام الانجلاء حسبما دلت عليه الأخبار المتقدمة .

وبالجملة فعبارة كتاب الفقه صريحة في الوجوب تخييراً والظاهر انها مستند الصدوق كما عرفت في غير مقام ، ورواية كتاب الدعائم المروية عن علي عليه السلام أيضاً ظاهرة في وجوب الجلوس ، والصحيحان الآخرتان (٣) لا وجه للجمع بينهما إلا بما

(١) ص ٣٢٦

(٣) ص ٢٣٤

(٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة الكسوف

— ٣٣٦ — ﴿ استحبّ تطويل صلاة الآيات إلا إذا شق على المأمومين ﴾ ج ١٠

ذكرناه من الوجوب تخييراً ، فردهذه الروايات - على ما هي عليه من الصحة والصرحة في بعض الظاهرية في آخر بهذه الرواية مع قبولها التأويل بما ذكرناه - بما لا يلتزمه محصل . والله العالم .

الثالث - ما ذكره رحمته الله في كتاب الفقه الرضوي (١) من قوله « وتطول الصلاة حتى ينجلي ، مما يصلح لأن يكون مستنداً للاصحاب (رضوان الله عليهم) حيث صرحوا بان من جملة مستحبات هذه الصلاة ان يطول بقدر الكسوف وهم قد استدلوا على ذلك بموثقة عمار المتقدمة (٢) ويمكن الإستدلال عليه ايضاً بقوله رحمته الله في صحيحة الرهط المتقدمة (٣) في حكاية صلاته عليه السلام : « ففرغ حين فرغ وقت ، انجلي كسوفها ، » .

وقيل ان الإستدلال بهذا الخبر لا يخلو من شوب التأمل لجواز ان يكون ذلك من باب الاتفاق . وفيه ان الظاهر من نقله رحمته الله ذلك انما هو العمل بما تضمنه النقل إذ لا معنى لنقل الامور الاتفاقية مع عدم ترتب شيء عليها من الأحكام الشرعية ، ويمكن استناد ذلك الى علمه عليه السلام بوقت تمام الإنجلاء فاطال الصلاة على حسب علمه وفرغ بتمام الإنجلاء .

بقي هنا شيء وهو ان الحكم باستحباب الاطالة على الوجه المذكور لا يتم إلا مع العلم بذلك أو الظن الحاصل باخبار رصدي اما بدونه فلا ، وحينئذ فلا يبعد ان يكون التخفيف في الصلاة اولى وجبت الاعادة أو الجلوس لو فرغ قبل الإنجلاء على أحد القولين أو استحبت على القول المشهور حذراً من خروج الوقت قبل الاتمام . كذا قيل وهو مبني على انه مع خروج الوقت قبل الاتمام يجب القطع وقد بينا سابقاً ضعفه وان الواجب هو الإتمام في الصورة المذكورة . والله العالم .

الرابع - ظاهر قوله رحمته الله في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٤) « وكان يستحب ان يقرأ فيها الكهف والحجر إلا أن يكون اماماً يشق على من خلفه ، استحباب التطويل في الصلاة بقراءة السور الطوال إلا في الجماعة اذا كان يشق ذلك

ج ١٠ (استحباب تطويل صلاة الآيات إلا إذا شق على المأمومين) - ٣٣٧ -

على من خلفه ، وبكل من الحكيم صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) .
أما الأول فيدل عليه مضافاً الى هذا الخبر ما تقدم من كلام الرضا عليه السلام في كتاب الفقه ورواية كتاب دعائم الاسلام ورواية ابى بصير المتقدم ذلك كله (١) وقد دلت رواية ابى بصير المذكورة ايضاً على استحباب التطويل في ركوعه مثل قراءته وسجوده مثل ركوعه ، واليه يشير ايضاً قوله عليه السلام في كتاب الفقه ، وطول في القراءة والركوع والسجود ما قدرت ، ونحوه في رواية كتاب الدعائم . وينبغي تقييد ذلك بسعة الوقت كما صرح به بعضهم ايضاً .

وأما الثاني فيدل عليه مضافاً الى الرواية المذكورة اخبار صلاة الجماعة فانه استفاضت بالامر بالتخفيف والإسراع رعاية لحال المأمومين فان فيهم الضعيف وصاحب الحاجة ونحوهما (٢) .

إلا انه قد روى الصدوق في الفقيه مرسل (٣) قال : « انكسفت الشمس على عهد امير المؤمنين عليه السلام فصلى بهم حتى كان الرجل ينظر الى الرجل قد ابتلت قدمه من عرقه » .

وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن القداح عن جعفر عن ابيه عن آباءه (عليهم السلام) (٤) قال : « انكسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناس ركعتين وطول حتى غشى على بعض القوم من كان وراءه من طول القيام » . وظاهر المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل العمل بهذين الخبرين حيث قال : باب استحباب اطالة الكسوف بقدره حتى للإمام (٥) ثم أورد الخبرين المذكورين ولم يجب عن صحبة زرارة ومحمد بن مسلم بشئ بل لم ينقل منها الموضوع المتعلق بهذا الحكم في كتابه بالسكينة وانما ذكر منها ما يتعلق بكيفية الصلاة في باب كيفية صلاة الكسوف (٦) وهو غفلة منه (طاب ثراه) .

(١) ص ٣٢٧ و ٣٠٨ (٢) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجماعة

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٩ من صلاة الكسوف (٦) ذكرها هناك بتامها

— ٣٣٨ — ﴿التكبير بالرفع من الركوع - القنوتات الخمسة - الجهر بالقراءة﴾ ج ١٠

وبالجملة فالجمع بين الروايات هنا لا يخلو من اشكال سيما مع اعتضاد صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم باخبار الجماعة المستفيضة بالأمر بالتخفيف وعدم الاطالة رعاية لحال المأمومين ، إلا أن يقال باختصاص ذلك بهما (صلوات الله عليهما) في هذه الصلاة بخصوصها لأجل بسطها على مقدار زمان الكسوف . وفيه ما فيه . والله العالم الخامس - انه يستفاد من الأخبار المتقدمة استحباب التكبير عند الرفع من كل ركوع إلا الخامس والعاشر فانه يقول : سمع الله لمن حمده ، وهذا التكبير من خصوصيات هذه الصلاة ، وانه يقنت خمس قنوتات ، والجميع بما لا خلاف فيه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) .

إلا ان الشهيد في البيان قال انه يجزى القنوت على الخامس والعاشر واقله على العاشر . قال في المدارك ولم نقف على مأخذه .

اقول : ان كان مراده انه لم يقف على مأخذه ولو بالنسبة الى الخامس والعاشر ففيه ما قدمنا نقله عن الصدوق من قوله : وان لم تقنت إلا في الخامسة والعاشرة فهو جائز لورود الخبر به ، وان اراد من حيث الاكتفاء بالعاشر خاصة فهو كذلك واهله لمجرد اعتبار كون هذه الصلاة في الحقيقة ركعتين فالقنوت انما هو في الثانية . ومن مستحبات هذه الصلاة ايضاً الجهر بالقراءة ، قال في المنتهى انه مذهب علمائنا واكثر العامة (١) وقد تقدم ذلك في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٢)

(١) في عمدة القارى ج ٣ ص ٥٠٩ حكى الترمذي عن مالك والشافعي واحداً واسحاق الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وفي شرح مسلم للنووي مذهبنا ومذهب مالك وابي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء انه يسر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر . وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن واحداً واسحاق يجهر فيهما . وحكى الرافعي عن الصيدلاني مثله عند ابى حنيفة . وقال محمد بن جرير الطبري الجهر والاسرار سواء . قال العيني وما حكاه النووي عن مالك هو المشهور عنه ، وقال ابن العربي روى المصريون عنه انه يسر وروى المدنيون عنه انه يجهر والجهر عندي اولى .

(٢) ص ٣١٦

ج ١٠ (الفرع الى المساجد - صلاة الكسوف هي صلاة الآيات) - ٣٣٩ -

ومن مستحباتها ايضاً أن يكون بارزاً تحت السماء لما في الصحيحة المشار اليها من قوله عليه السلام ، فان استطعت أن تكون صلاتك بارزاً لا يحنك بيت فافعل ، .
إلا ان جملة من الأخبار قد دلت على الفرع الى المساجد كما في صحيح أبي بصير (١)
قال : ، انكسف القمر وأنا عند أبي عبدالله عليه السلام في شهر رمضان فوثب وقال انه كان يقال اذا انكسف القمر والشمس فافزعوا الى مساجدكم ، .
وفي كتاب المجالس باسناده عن محمد بن عمار عن أبيه عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) (٢) قال : ، ان الزلازل والكسوفين والرياح الهائلة من علامات الساعة فاذا رأيتم شيئاً من ذلك فتذكروا قيام الساعة وافزعوا الى مساجدكم ، .
ويمكن الجمع بان الفرع الى المساجد لا يستلزم الصلاة تحت سقوف المساجد بل يمكن أن يصلى على سطوح المساجد وفي فضاءها البارز من غير سقف ، هذا اذا كانت مسقفة كما هو الآن صار معمولاً واما على ما هو السنة في المساجد من جعلها مكشوفة فلا اشكال .

وينبغي أن يعلم ان جملة هذه الأحكام وان كان موردها صلاة الكسوف إلا ان المفهوم من الأخبار ان صلاة الكسوف هي الصلاة في سائر الآيات لجميع الأحكام المترتبة على صلاة الكسوف تترتب على الصلاة لغير الكسوف من الآيات إلا التطويل فان ظاهر الأخبار اختصاصه بالكسوفين كما مر .

ومما يدل على ان صلاة الآيات هي صلاة الكسوف صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٣) قالوا قلنا لأبي جعفر عليه السلام رأيت هذه الرياح والظلم التي تكون هل يصلى لها ؟ فقال كل اخاويف السماء من ظلمة أو ريح أو فزع فصل لها صلاة الكسوف حتى تسكن ، .

وروى في كتاب الدعائم عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٤) انه قال :

(١) الوسائل الباب ٦ من صلاة الكسوف

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الكسوف

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٢ من صلاة الكسوف

« يصل في الرجفة والزلزلة والريح العظيمة والظلمة والآية تحدث وما كان مثل ذلك كما يصل في صلاة كسوف الشمس والقمر سواء » .

ومن مستحبات هذه الصلاة ايضاً الجماعة ، قال في التذكرة انه قول علمائنا اجمع ويدل عليه ما تقدم (١) في صحيحة الرهط من قوله ﷺ « صلاها رسول الله ﷺ والناس خلفه » .

وما تقدم (٢) في الموضع الرابع من خبري الصدوق والقداح في صلاة رسول الله ﷺ وعلى ﷺ بالناس وقد غشى على بعض القوم وابتلت اقدامهم من العرق .

وقد تقدمت (٣) رواية روح بن عبد الرحيم الدالة على انها تصلى جماعة وغير جماعة .

ونحوها رواية محمد بن يحيى الساباطي عن الرضا ﷺ (٤) قال : « سألت عن صلاة الكسوف تصلى جماعة أو فرادى ؟ قال اى ذلك شئت » .
وقد دلت رواية ابن ابي يعفور المتقدمة (٥) على تأكيد استحباب الجماعة مع الإحتراق .

وقال الصدوقان : اذا احترق القرص كله فصلها في جماعة وان احترق بعضه فصلها فرادى . ويمكن حمل كلامهما على ما حملت عليه رواية ابن ابي يعفور من تأكيد الجماعة مع الإحتراق وعدمه مع العدم .

قال في الذكرى : انها ان ارادا نبي تأكد الاستحباب مع احتراق البعض فرحاً بالوافق ، وان ارادا نبي استحباب الجماعة وترجيح الفرادى طولها بدليل المنع وصرح الشهيد في البيان بجواز اقتداء المفترض بالمتفعل في هذه الصلاة وبالعكس كاليومية . قال في المدارك ومثله في الذخيرة : وهو حسن .

(٣) و (٥) ص ٣٣٠

(٢) ص ٣٢٧

(١) ص ٣٢٥

(٤) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الكسوف

ج ١٠ ﴿ لو أدرك المأموم الامام بعد الرفع من الركوع الاول ﴾ - ٣٤١ -

اقول : الظاهر ان مرادهم اجراء حكم اليومية في ما لو صليت فرادى فانه يستحب اعادتها جماعة لو وجدت الجماعة اماماً كان أو مأموماً في هذه الصلاة ، فانها هي الصورة التي يمكن فيها اقتداء المفترض بالمتنفل وبالعكس .

وانت خير بانه مع قطع النظر عن القاعدة المشهورة في كلامهم - من ان اطلاق الأخبار انما ينصرف الى الافراد المتكثرة المتكررة دون النادرة ، وصلاة الآيات بالنسبة الى الصلاة اليومية من هذا القبيل - فان لقائل أن يقول ان جملة من اخبار تلك المسألة ظاهرة في اليومية بخصوصها مثل صحيحة سليمان بن خالد (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد وافتتح الصلاة فبينما هو قائم يصلي إذ اذن المؤذن وأقام الصلاة قال فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الامام ... الحديث ، وفي جملة من تلك الأخبار « تقام الصلاة ، و « اقيمت الصلاة ، والاقامة انما تكون في اليومية . وبالجملة فسياق اكثر تلك الأخبار ظاهر في اليومية وحمل ما اطلق على الباقي يمكن ، وبه يظهر ان دعوى شمولها لهذه الصلاة لا يتخلو من اشكال .

تفريع

لو أدرك المأموم الامام قبل الركوع الأول أو في اثنا أدرك الركعة بغير اشكال .

انما الإشكال في ما لو لم يدركه حتى رفع رأسه من الركوع الأول ، والذي صرح به جمع من الأصحاب : منهم - المحقق في المعبر والعلامة في جملة من كتبه والشهيد في الذكرى هو فوات تلك الركعة المشتملة على الركعات الخمسة فلا يجوز له الدخول فيها بل يصبر الى ان يسجد ويقوم ويدخل معه في اول قيامه ، والوجه في ذلك هو لزوم أحد محذورين مع الدخول بعد فوات الركوع الأول . وهو إما تخلف المأموم عن الامام ان تدارك الركوع بعد سجود الامام واما تحمل الامام الركوع ان رفض الركوع وسجد بسجود الامام .

(١) الوسائل الباب ٥٦ من صلاة الجماعة . وهي اجنبية عن المورد

— ٢٤٢ — ﴿ هل يجوز التخلف عن الامام لغير بركن أو ركنين ؟ ﴾ ج ١٠

ونقل عن العلامة انه احتمل في التذكرة جواز الدخول معه في هذه الحالة فاذا سجد الامام لم يسجد هو بل ينتظر الامام الى أن يقوم فاذا ركع الامام اول الثانية ركع معه عن ركعات الأولى فاذا انتهى الى الخامس بالنسبة اليه سجد ثم لحق بالامام ويتم الركعات قبل سجود الثانية .

قال في المدارك : ويشكل بان فيه تخلف المأموم عن الامام في ركن وهو السجدة ثان من غير ضرورة ولا دليل على جوازه .

أقول : لا يخفى على من تأمل كلامهم ما وقع لهم فيه من النقض والإبرام وما هو عليه من الاختلاف والتناقض الظاهر لذوى الافهام .

والتحقيق ان الكلام في هذه المسألة وجواز الدخول في الصورة المفروضة وعدمه مبني على مسألة اخرى وهو انه هل يجوز للمأموم التخلف عن الامام لغير عذر بركن أو ركنين أم لا يجوز ذلك ؟ والذي صرح به جملة منهم في باب صلاة الجماعة هو الجواز .

ومن صرح بذلك الشهيد في الذكرى حيث قال : ولا يتحقق فوات القدوة بفوات ركن ولا اكثر عندنا ، وفي التذكرة توقف في بطلان القدوة بالتأخير بركن ، والمروى بقاء القدوة رواه عبدالرحمان عن ابى الحسن عليه السلام (١) في من لم يركع ساهياً حتى انحط الامام للسجود انه يركع ويلحق به . انتهى ومثل ذلك كلامه في الدروس . وظاهر قوله « عندنا » مؤذن بدعوى الاتفاق على الحكم المذكور .

وقال المحقق الشيخ على في رسالته الجعفرية : ولو تخلف المأموم بركن أو اكثر لم تنقطع القدوة . وقال الشارح الجواد - في شرح الرسالة المذكورة تعليلاً للحكم المذكور - ما لفظه : لثبوتها وان زوالها بعد ذلك يحتاج الى دليل والأصل عدمه ولرواية عبدالرحمان ... ثم ساق الرواية المذكورة ثم نقل التوقف عن العلامة في التذكرة واستبعده بناء على ما ذكره من الدليل .

(١) الوسائل الباب ٦٤ من صلاة الجماعة

ج ١٠ (هل يجوز التخلف عن الامام لغير عذر بركن أو ركنين؟) - ٣٤٣ -

وانت خبير بانه يأتي على ما ذكره هؤلاء ان المأموم يجوز له الدخول في صلاة الكسوف بعد مضى ركوع بل ركوعين أو أكثر ثم يتابع الامام حتى اذا بعد الامام اتم ما بقى عليه من الركوعات وان فاتته المتابعة في السجود ثم يلتحق به في الركعة الثانية بعد السجود ، وكذا يفعل في الركعة الثانية اذا فاتته شئ من ركعاتها .
والسيد السند في المدارك لما كان مذهبه عدم جواز التخلف عن الامام بركن منع هنا من الدخول فيها في الصورة المذكورة إلا انه انما علل ذلك بعدم الدليل على جواز التخلف ، وللخصم ان يقابله بان الأصل الجواز وعدم الإبطال بالتخلف حتى يقوم دليل على خلافه كما سمعت من كلام الشارح الجواد في شرح الرسالة .
والأظهر عندي في المسألة المفرع عليها هو وجوب المتابعة وعدم جواز التخلف بركن لغير عذر فضلاً عن الأكثر .

(أما أولاً) - فلان الرواية التي استندوا اليها موردّها العذر وهو سهو المأموم وهذا غير محل النزاع ، فالاستناد اليها في عموم الحكم لا يخلو من مجازفة .
و (أما ثانياً) - فان صحيحة زرارة - (١) الواردة في حكم المسبوق وانه يقرأ في كل ركعة بما أدرك بام الكتاب وسورة فان لم يدرك السورة تامة اجزأتها ام الكتاب . وصحيحة معاوية بن وهب (٢) في من أدرك الامام في آخر صلاته وهي اول صلاة الرجل فلا يمله حتى يقرأ هل يقضى القراءة في آخر صلاته؟ قال نعم - تمنع ما ذكره فانها ظاهرتان في وجوب المتابعة وعدم جواز التخلف عن الركوع وان كان للاشتغال بواجب كالقراءة المفروضة فيها ، فان الاجتزاء بام الكتاب كما تضمنته الرواية الاولى وعدم امهال الامام كما تضمنته الثانية انما هو لخوف رفع الامام رأسه من الركوع قبل اتمام القراءة والدخول معه في الركوع ، والثانية قد تضمنت انه يترك القراءة بالكلية ويقضيها في آخر الصلاة محافظة على ادراك الركوع معه ، وحيث أن الامتناع بالتخلف وان كان لاجل الاشتغال بواجب

(١) و (٢) الرسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة

- ٣٤٤ - (هل يجوز التخلف عن الامام لغير عذر بركن أو ركنين؟) ج ١٠

فكيف يجوز ذلك مطلقاً كما ادعوه؟ وبذلك يظهر ان ما ذكره لا يخلو من غفلة عن اعطاء التأمل حقه في ملاحظة الأدلة .

و (أما ثالثاً) فان شيخنا الشهيد قد خالف قوله وناقض نفسه في ما قدمنا نقله عنه بما ظاهره دعوى الإجماع عليه كما أشرنا اليه آنفاً في باب الجماعة بما ذكره هنا في صلاة الآيات ، حيث صرح بالمنع من الدخول تبعاً للفاضلين كما قدمنا ذكره في الصورة المفروضة حذراً من لزوم التخلف عن الامام بركن أو اكثر . فقال بعد ذكر صورة المسألة ما ملخصه : فان قلنا بالتابعة فالأصح عدم سلامة الاقتداء لاستلزامه محذورين اما التخلف عن الامام او تحمل الامام الركوع ، لانه ان اتى بما بقي عليه قبل أن يسجد مع الامام لزم المحذور الأول ، وان رفض الركوعات وسجد بسجود الامام لزم الثاني ... الى ان قال (فان قيل) لم لا يأتي المأموم بما بقي عليه ثم يسجد ثم يلحق الامام في ما بقي من الركوعات ؟ وليس في هذا الا تخلف عن الامام لعارض وهو غير قادح في الاقتداء لما سيأتي (قلنا) ان من قال ان التخلف عن الامام يقدر فيه فوات الركن فعلى مذهبه لا يتم هذا ومن اغتفر ذلك فانما يكون عند الضرورة كالمزاحة ولا ضرورة هنا فينبذ يستأنف المأموم النية ... الى آخر كلامه فانظر الى صراحته في المخالفة لما قدمنا نقله عنه من كلامه في باب الجماعة الدال على جواز التخلف بركن أو اكثر وان كان لا لعذر ، وقوله هنا ان التخلف بركن منحصر في قوانين اما الجواز مع الضرورة أو البطلان .

وأشار بالمزاحة الى ما ورد في صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن (١) في رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام الجاه الناس الى جدار او اسطوانة فلم يقدر على أن يركع ولا أن يسجد حتى رفع القوم رؤوسهم أركع ثم يسجد ثم

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجمعة . واللفظ في الفقيه ج ١ ص ٢٧٠ هكذا . أركع ثم يسجد ويلحق بالصف وقد قام القوم أم كيف يصنع ؟ فقال يركع ويسجد ثم يقوم في الصف ولا بأس بذلك .

ج ١٠ ﴿ اذا حصل الكسوف في وقت فريضة واتسع الوقتان ﴾ - ٢٤٥ -

يقوم في الصف ؟ قال لا بأس ، وهذه كما ترى مثل صحيحته المتقدمة في ان موردها العذر وبما أوضحناه في المقام وكشفنا عنه نقاب الابهام بما لم يسبق اليه سابق من علمائنا الأعلام ظهر انه لا يجوز الدخول مع الامام بعد فوات شيء من الركوعات في الركعة الأولى خوفاً من الوقوع في المحذور المذكور بل يصبر الى أن يسجد ويقوم للركعة الثانية . ولو أدركه كذلك في الثانية لم يدخل معه وعُدل الى الإفراد . والله العالم .

البحث الثالث - في الأحكام وما يتبعها في المقام . أقول : قد قدمنا أكثر الأحكام في البحثين المتقدمين وبقى الكلام في ما يتعلق بهذه الصلاة في مواضع :
الأول - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه اذا حصل الكسوف في وقت فريضة حاضرة ، فان تضيق وقت إحداها تعينت للاداء اجماعاً ثم يصلى بعدها ما اتسع وقتها ، وان تضيقاً معها قدمت الحاضرة ، قالوا لانها أهم في نظر الشارع ، وقال في الذكرى انه لا خلاف فيه ، وان اتسع الوقتان فالمشهور انه بخير في الاتيان بابهما شاء .

وقال في من لا يحضره الفقيه : لا يجوز ان يصليها في وقت فريضة حتى يصلى الفريضة ، واذا كان في صلاة الكسوف ودخل عليه وقت الفريضة فليقطعها وليصل الفريضة ثم يبنى على ما فعل من صلاة الكسوف . انتهى .

وهو ظاهر اختيار الشيخ في النهاية حيث قال : ان بدأ بصلاة الكسوف ودخل عليه وقت الفريضة قطعها وصلى الفريضة ثم رجع وتمم صلاته . ومثله في المبسوط إلا انه قال فيه باستئناف صلاة الكسوف ، كذا نقله في المختلف ، ونقل هذا القول فيه عن ابني بابويه وابن البراج .

واختار في المدارك القول المشهور قال : لنا انهما واجبان اجتماعاً ووقتياً موسعاً فيتخير المكلف بينهما . ولنا ايضاً ان فيه جمعاً بين ما تضمن الامر بتقديم

— ٣٤٦ — (إذا حصل الكسوف في وقت فريضة واتسع الوقتان) ج ١٠

الفريضة الحاضرة كصحبة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة فقال ابدأ بالفريضة ، وبين ما تضمن الأمر بتقاييم الكسوف كصحبة محمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (٢) قال : « إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات صليتما ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة فإن تخوفت فابدأ بالفريضة واقطع ما كنت فيه من صلاة الكسوف فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت واجتنب بما مضى ، انتهى .

أقول : لا يخفى أن ما قدمناه من عبارة الصدوق في من لا يحضره الفقيه مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي وإن كان بادئ تغيير في اللفظ حيث قال رحمه الله (٣) « ولا نصلها في وقت الفريضة حتى تصلي الفريضة فإذا كنت فيها ودخل عليك وقت الفريضة فاقطعها وصل الفريضة ثم ابن على ما صليت من صلاة الكسوف ، ومن ذلك يعلم أن مستند الصدوق وكذا أبوه في الرسالة إنما هو الكتاب المذكور على ما عرفت سابقاً وستعرف أمثاله لاحقاً إن شاء الله تعالى .

ومن أخبار المسألة زيادة على ما ذكرنا قوله في صحبة محمد بن مسلم المتقدم نقلها عن صاحب المدارك تنمة لما ذكره منها : « فقل له في وقت صلاة الليل فقال صل صلاة الكسوف قبل صلاة الليل ، .

ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان عن أبي عبد الله رحمه الله (٤) قال : « سألته عن صلاة الكسوف قبل أن تغيب الشمس ونحشى فوت الفريضة فقال اقطعوها وصلوا الفريضة وعودوا إلى صلاتكم ، .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله رحمه الله جعلت فداك ربما ابتلينا بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء الآخرة فإن صلينا الكسوف

(١) د (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٥ من صلاة الكسوف

(٣) ص ١٢

ج ١٠ (إذا حصل الكسوف في وقت فريضة واتسع الوقتان) - ٣٤٧ -

خشينا ان نفوتنا الفريضة ؟ فقال اذا خشيت ذلك فاقطع صلاتك واقض فريضتك ثم عد فيها . قلت فاذا كان الكسوف آخر الليل فصلينا صلاة الكسوف فاتنا صلاة الليل فبأيتهما نبدأ ؟ فقال صل صلاة الكسوف واقض صلاة الليل حين تصبح ، وقال في كتاب دعائم الاسلام : وعن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) انه قال : ، في من وقف في صلاة الكسوف حتى دخل عليه وقت الصلاة ؟ قال يؤخرها ويمضي في صلاة الكسوف حتى يصير الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت قطعها وصلى الفريضة . وكذلك اذا انكسفت الشمس او انكسف القمر في وقت صلاة الفريضة بدأ بصلاة الفريضة قبل صلاة الكسوف .

اقول : ويستنبط من هذه الاخبار احكام : منها - انه لا يخفى ان ظاهر صحيحة محمد بن مسلم الاولى هو وجوب تقديم الفريضة في حال سعة الوقت ، وكذا ظاهر كلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي حيث نهى اولا عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة ووجب قطعها متى دخل عليه وقت الفريضة وهو فيها وان يصلي الفريضة اولا وهو عين مذهب الصدوق كما علمت ، وظاهر صحيحة محمد بن مسلم وبريد بن معاوية هو تقديم صلاة الكسوف في حال سعة الوقتين الى ان يتضيق وقت الحاضرة .

والعجب ان الصدوق قد نقل هذه الصحيحة في كتابه ثم عقبها بهذه الفتوى ووجه التدافع بينهما ظاهر ، ولم يجب عن الرواية المذكورة بشئ مع ظهورها في خلاف ما اقي به .

ولهذا ان صاحب المدارك اعترضه في هذا المقام فقال بعد نقل كلامه : ومقتضاه جواز القطع بل وجوبه اذا دخل وقت الفريضة وهو بدا . جداً ، فان الرواية التي اوردها في كتابه في هذا المعنى عن بريد ومحمد بن مسلم صريحة في الامر بصلاة الكسوف ما لم يتخوف ان يذهب وقت الفريضة ، واذا جاز ابتداء صلاة

(١) مستدرک الوسائل الباب ٤ من صلاة الكسوف

— ٢٤٨ — ﴿ اذا حصل الكسوف في وقت فريضة واتسع الوقتان ﴾ ج ١٠

الكسوف والحال هذه فلا وجه لوجوب قطعها بدخول الوقت بل ولا لجوازه .
اقول : قد عرفت ان مستند الصدوق (قدس سره) في هذه الفتوى انما هو
كتاب الفقه الرضوي ، نعم جمعه في كتابه بين هذه الفتوى وهذه الرواية مع ما عرفت
لا يخلو من مدافعة لما قرره في صدر كتابه من القاعدة .

ويخطر بالبال العليل والفكر الكليل في الجمع بين هذه الاخبار على وجه تندفع
به هذه المناقضة عن الصدوق (قدس سره) ويزول به التنافي بين اخبار المقام ان
يقال لا ريب في دلالة صحيحة محمد بن مسلم وعبارة كتاب الفقه الرضوي على
ما ذهب اليه الصدوق من وجوب تقديم الحاضرة في حال السعة ، واما صحيحة
محمد بن مسلم الاخرية وصحيحة ابى ايوب فظاهرهما انه مع خوف فوات فضيلة اول
الوقت يقطع صلاة الكسوف لو شرع فيها ويبدأ بالفريضة ، وهو ظاهر في تأييد
ما دللت عليه صحيحة محمد بن مسلم الاولى وعبارة كتاب الفقه الرضوي .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد ايراد هذين الخبرين الاخيرين اعنى خبري
محمد بن مسلم وابى ايوب : ولعل الجماعة يتمسكون بهاتين الروايتين على التقديم مع
السعة وعلى القطع مع دخول الوقت والبناء ، وشما صحيحتان إلا ان دلالتهما على
ذلك غير صريحة . انتهى .

أقول : بل متمسك الجماعة خصوصاً الصدوقين (قدس سرهما) انما هو
عبارة كتاب الفقه الصريحة بل هي عين عبارة الصدوقين كما عرفت .

وكيف كان فان كلا منها مؤذن بما ذكرنا من التأييد وان لم تكونا صريحتين
في الحكم المذكور إلا ان رواية محمد بن مسلم الاولى وعبارة كتاب الفقه صريحتان في
ذلك ، وحيث لم يبق في المقام إلا صحيحة محمد بن مسلم ويريد لانهصار المخالفة
ظاهراً فيها ، وتطبيقها على هذه الاخبار يمكن بحمل وقت الفريضة فيها على وقت
الفضيلة كما صرح به صحيحته الثانية وصحيحة ابى ايوب جمعاً بين الاخبار ،
ووجهه ما قدمنا بيانه وشيدنا اركانه وبنيناه في مبحث الأوقات من اطلاق الوقت

ج ١٠ ﴿ لو رجع الى صلاة الفريضة فهل يبني أو يعيد من رأس ؟ ﴾ - ٣٤٩ -

في كثير من الأخبار عني وقت الفضيلة خاصة لا ما يشمل وقت الإجزاء .

وبالجملة فإن عبارة كتاب الفقه الرضوي قد صرحت بالنهي عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة حتى يصلي الفريضة والنهي حقيقة في التحريم ، وصحيفة محمد بن مسلم الأولى قد صرحت بالأمر بالبداة بالفريضة في الصورة المذكورة والأمر حقيقة في الوجوب ، وايد ذلك الصحيحتان الاخرتان لدالتهما على قطع صلاة الكسوف محافظة على تحصيل فضيلة أول الوقت بلفظ الأمر الظاهر في الوجوب ، فحمل هذه الصحيفة الباقية على ما ذكرنا لتجتمع به مع باقي أخبار المسألة على معنى واحد ليس ببعيد بل هو أقرب قريب ، والاستبعاد في ذلك ان حصل فأنما هو من حيث الالف بالمشهورات وإلا فما ذكرنا في مقام الجمع بين الأخبار شائع ذائع في كلامهم . وبه يظهر قوة ما ذهب اليه الصدوق ومن حدا حذوه في المقام وتزول عنه غشاوة الإشكال والابهام .

ومنها - ان ما تضمنته صحيفة محمد بن مسلم الأولى من الأمر بتقديم صلاة الكسوف على صلاة الليل فهو بما لا خلاف فيه ، قال في المنتهى انه قول علمائنا أجمع . ويدل عليه زيادة على هذه الصحيفة صحيفته الاخرى مع بريد بن معاوية المتقدمة ايضاً . وفي معنى صلاة الليل غيرها من النوافل المرتبة .

قال في الذكري : لو كانت صلاة الليل منذورة فكالفريضة الحاضرة في التفصيل السالف ، وهل ينسحب فيها قول البناء وكذا في كل صلاة منذورة تراحم صلاة الكسوف ؟ الظاهر لا اقتصاراً على موضع النص مع المخالفة للاصل . انتهى .

أقول : لا يخفى ان لفظ الفريضة في أخبار الكسوف المتقدمة انما ينصرف الى اليومية إذ هي المتبادرة من الإطلاق لا كل واجب ، وحينئذ فكون صلاة الليل المنذورة أو غيرها من الصلوات المنذورة كالفريضة الحاضرة محل اشكال كما لا يخفى لعدم الدليل في المقام زيادة على الأخبار المذكورة التي قد عرفت اختصاصها باليومية ومنها - انه مع القطع والرجوع الى صلاة الفريضة فهل يبني على ما قطع

٣٥٠ - (لو رجع الى صلاة الفريضة فهل يبنى أو يعيد من رأس ؟) ج ١٠

ويتم ما مضى من صلاة الكسوف أو يعيد صلاة الكسوف من رأس ؟ قولان المشهور الأول وعليه تدل الأخبار المتقدمة كصحيفة محمد بن مسلم وبريد وصحيفة محمد بن مسلم الثانية وصحيفة ابى ايوب وعبارة كتاب الفقه الرضوى (١) .

وذهب الشيخ في المبسوط الى ان من قطع صلاة الكسوف لخوف فوات الفريضة وجب عليه استئنافها من رأس ، واختاره في الذكرى قال لأن البناء بعد تخلل الصلاة الأجنبية لم يعهد من الشارع تجويزه في غير هذا الموضع . والاعتذار - بان الفعل الكثير مقتدر هنا لعدم منافاته للصلاة - بعيد فانا لم نبطلها بالذم الكثير بل بحكم الشارع بالابطال والشروع في الحاضرة فاذا فرع منها فقد اتى بما يخل بنظم صلاة الكسوف فيجب اعادتها من رأس تحصيلا ليقين البراءة . انتهى .

وظاهر المحقق في المعتبر التردد في ذلك ، وهو اجتهاد محض في مقابلة النصوص وهو غير جيد سيما منها على الخصوص .

وفيه زيادة على ما قلناه انه قد تقدم في المسألة الثالثة من المطلب الثاني في السهو من كتاب الصلاة (٢) رواية عبدالله بن جعفر الحميري عن الناحية المقدسة صاحبة على صاحبها افضل الصلاة والسلام والتحية ، انه سأل عن رجل صلى الظهر ودخل في صلاة العصر فلما ان صلى من صلاته العصر ركعتين استيقن انه صلى الظهر ركعتين كيف يصنع ؟ فاجاب عليه السلام ان كان أحدث بين الصلاتين حادثة يقطع بها الصلاتين اعاد الصلاتين ، وان لم يكن أحدث حادثة جعل الركعتين الاخيرتين تامة لصلاة الظهر وصلى العصر بعد ذلك ، وقد قدمنا في المسألة المذكورة ان جمعا من الاصحاب ذهبوا الى القول بمضمون الخبر المذكور ومنهم الشهيد وكذلك الشهيد الثاني (عطر الله مرقديهما) .

وانت خبير بان ما أورده في هذا المقام جار في العمل بمضمون هذا الخبر بل العمل بمضمون هذا الخبر اشكل والأمر فيه أشد واعضل ، فان القطع والبناء في

ج ١٠ ﴿ لو اشتغل بالحاضرة في ضيق الوقت فأنجل الكسوف ﴾ - ٣٥١ -

صلاة الكسوف في الصورة المذكورة مستند الى الأخبار الصحيحة الصريحة السالمة عن المعارض ، والعمل بهذا الخبر - مع استلزامه لتخلل الركعتين المشتملتين على عدة من الأركان المتفق على إبطالها الصلاة عمداً وسهواً من النية وتكبيرة الأحرام والركوع والسجود - معارض بالأخبار الكثيرة الدالة على أن الحكم في مثل ذلك إنما هو النقل الى الظهر بأن ينوى بالركعتين الأوليين الظهر ويتم الركعتين الباقيتين بهذه النية ثم يصلى العصر ، ولم يعهد من الشارع اغتفار زيادة هذه الأركان المتعددة في أثناء الصلاة الواحدة .

وبالجملة فإنه لا مستمسك لما ذكره إلا مجرد الإستبعاد وهو مردود بهذه الرواية التي ذهب هو نفسه الى القول بمضمونها ، ولا فرق بين الصورتين إلا أن الشارع حكم في تلك الصورة بالإبطال ثم العود وفي هذه الصورة بالإبطال ايضاً متحقق في ما أتى به من الظهر ركعتين اذ لا خلاف ولا إشكال في بطلانها ، مع أنه $\frac{1}{2}$ جوز اتمامها بما بقى عليه من ركعتي العصر التي ذكر النقصان في اثنائها ، فرجع الصورتين الى أمر واحد كما لا يخفى . والله العالم .

ومنها - أن ما دلت عليه رواية كتاب الدعائم - من أن من وقف في صلاة الكسوف حتى دخل عليه وقت صلاة فإنه يتم صلاة الكسوف أولاً الى أن يضيق وقت الفريضة - وأن وافق كلام جمهور الأصحاب وصحيفة محمد بن مسلم وبريد المتقدمة إلا أنه خلاف ظاهر باقي أخبار المسألة ، والتأويل الذي ذكرناه في صحيفة محمد بن مسلم وبريد بعيد في هذه الرواية ، وكيف كان فهي لا تبلغ قوة في معارضة ما ذكرناه من الأخبار مع ما عرفت آنفاً من عدم صلوح أخبار هذا الكتاب لتأسيس الأحكام وإن صلحت للتأييد .

الموضع الثاني - قال في المعتبر : لو اشتغل بالحاضرة مع ضيق وقتها فأنجل الكسوف ولم يحصل تفريط فالأشبه أنه لا قضاء لعدم استقرار الوجوب . انتهى أقول : الظاهر أن مراده أنه لو وقع تأخير الفريضة الى آخر وقتها وانفق

- ٣٥٢ - (لو اجتمعت صلاة الآيات وصلاة العيد) ج ١٠

الكسوف في ذلك الوقت وانجلى مدة اشتغاله بالفريضة ، فان كان تأخير الفريضة الى آخر وقتها لم ينشأ من تفريط واممال في تأخيرها بل كان ذلك لعذر شرعى من حيض أو اغماء أو جنون أو نحو ذلك من الأعذار فلا قضاء لصلاة الكسوف لعدم استقرار الوجوب ، وإن كان عن تفريط فالاشبهه القضاء لاستناد الفوات الى تفريطه بتأخير الفريضة الى آخر وقتها .

وفيه أنه يمكن ان يقال ان التأخير الى ذلك الوقت كان مباحاً له ثم تعين عليه بسبب التنضيق ولزم من ذلك الفوات ، فهو في هذه الحال غير متمكن من فعل الكسوف فلا يجب الاداء لعدم التمكن ولا القضاء لعدم الاستقرار ، لأنه لم يمض عليه بعد وقوع الكسوف زمان يمكن الاداء فيه ليحصل به استقرار الوجوب .

وتؤيده الاخبار المتقدمة الدالة على انه بعد زوال السبب فلا قضاء مثل رواية الحلبي (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الكسوف تقضى اذا فاتنا ؟ قال ليس فيها قضاء ، ونحوها صحيحة البرنطى المنقولة في السرائر ورواية كتاب دعائم الاسلام المتقدم جميعه في المقام الثالث من المسألة الخامسة من البحث الأول (٢) ونحوها صحيحة على بن جعفر المتقدمة في المقام الثاني (٣) .

إلا انه قد تقدم حمل هذه الروايات على صورة الجهل بالكسوف وعدم استيعاب الاحتراق جمعاً بينها وبين ما دل على الأمر بالقضاء . وكيف كان فالقضاء هو الأحوط سيما مع ما قدمناه من حمل الاخبار على السببية دون التوقيت .

الثالث - قال في الذكري : لو جامعت صلاة العيد بان تجب بسبب الآيات المطلقة أو بالكسوفين نظراً الى قدرة الله تعالى وإن لم يكن معتاداً ، على انه قد اشتهر ان الشمس كسفت يوم عاشوراء لما قتل الحسين عليه السلام كسفة بدت الكواكب نصف

(١) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الكسوف

(٣) ص ٣١٩

(٢) ص ٢٢٣

ج ١٠ (لو اجتمعت آيتان فصاعداً في وقت واحد) - ٣٥٣ -

النهار فيها ، رواه البيهقي وغيره (١) وقد قدمنا (٢) ان الشمس كسفت يوم مات ابراهيم ابن النبي ﷺ وروى الزبير بن بكار في كتاب الانساب انه توفي في العاشر من شهر ربيع الأول (٣) وروى الأصحاب ان من علامات المهدى ﷺ كسوف الشمس في النصف الأول من شهر رمضان (٤) فحيث اذا اجتمع الكسوف والعيد فان كانت صلاة العيد نافذة قدم الكسوف وان كانت فريضة فكما مر من التفصيل في الفرائض . نعم تقدم على خطبة العيد ان قلنا باستحبابها كما هو المشهور . انتهى الرابع - قال في الذكرى ايضاً : هل يشترط في وجوب صلاة الكسوف اتساع الوقت لجميها أم يكفي ركعة بسجديها أم يكفي مسمى الركوع لأنه يسمى ركعة لغة وشرعاً في هذه الصلاة أم لا ؟ احتمالات ، من تغليب السبب فلا يشترط شيء من ذلك فتكون كالزلزلة . إلا ان هذا الاحتمال مرفوض بين الأصحاب ، ومن اجرائها مجرى اليومية فتعتبر الركعة ، ومن خروج اليومية بالنصر فلا يتعدى الى غيرها . انتهى أقول : لا يخفى ان الإحتمال الأخير وان كان مرفوضاً بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) إلا انه هو الظاهر من اطلاق اخبار الباب كما تقدم نبذة من الكلام فيه في المسألة الثالثة من البحث الأول (٥) .

الخامس - قال في الذكرى ايضاً : لو اجتمعت آيتان فصاعداً في وقت واحد كالكسوف والزلزلة والريج المظلمة فان اتسع الوقت للجميع تخير في التقديم ، ويمكن وجوب تقديم الكسوف على الآيات لشك بعض الأصحاب في وجوبها ،

(١) في مجمع الروائد ج ٩ ص ١٩٧ ، لما قتل الحسين بن علي (ع) انكسفت الشمس حتى بدت الكواكب نصف النهار وظننا انها هي . .

(٢) تقدم ص ٣٠١

(٣) في عمدة القاري ج ٣ ص ٤٧٢ ، كانت وفاة ابراهيم (ع) يوم الثلاثاء لعشر خلون من ربيع الأول سنة ١٠ ودفن بالبقيع ، وفي المواهب اللدنية كما في شرحها للزرقاني ج ٣ ص ٢١٢ نحوه

(٤) البحار ج ١٣ ص ١٦١ و ١٦٢ (٥) ص ٣٠٨

وتقديم الزلزلة على الباقي لان دليل وجوبها أقوى . ولو اتسع اصلاتين فصاعداً وكانت الصلوات اكثر مما يتسع له احتمال قوياً هنا تقديم الكسوف ثم الزلزلة ثم يتخير في باقي الآيات ، ولا يقضى ما لا يتسع له إلا على احتمال عدم اشتراط سعة الوقت للصلاة في الآيات . ولو وسع واحدة لا غير فالأقرب تقديم الكسوف للاجماع عليه ، وفي وجوب صلاة الزلزلة هنا اداء وقضاء وجهان ، وعلى قول الأصحاب بان اتساع الوقت ليس بشرط يصلحها من بعد قطعاً . وكذا الكلام في باقي الآيات . انتهى .

فائدة بها التمام والختام

قال في من لا يحضره الفقيه في العمل التي ذكرها الفضل بن شاذان النيسابوري عن الرضا عليه السلام (١) قال : « انما جعلت للكسوف صلاة لانه من آيات الله تعالى لا يدري الرحمة ظهرت أم لعذاب ؟ فاحب النبي ﷺ ان تفرع امته الى خالقها وراحمها عند ذلك ليصرف عنهم شرها ويقبض مكر وهما كما صرف عن قوم يونس عليه السلام حين تضرعوا الى الله عز وجل ، وانما جعلت عشر ركعات لأن أصل الصلاة التي نزل فرضها من السماء أولاً في اليوم واللييلة انما هي عشر ركعات فجمعت تلك الركعات ههنا ، وانما جعل فيها السجود لانه لا تكون صلاة فيها ركوع إلا وفيها سجود ولان يختتموا صلاتهم ايضاً بالسجود والخضوع ، وانما جعلت اربع سجود لان كل صلاة نقص سجودها من اربع سجود لا تكون صلاة ، لأن أقل الفرض من السجود في الصلاة لا يكون إلا اربع سجود ، وانما لم يجعل بدل الركوع سجود لأن الصلاة قائماً أفضل من الصلاة قاعداً ، ولان القائم يرى الكسوف والاعلى والساجد لا يرى ، وانما غيرت عن أصل الصلاة التي افترضها الله لأنها تصلح لعدة تغير أمر من الأمور وهو الكسوف فلما تغيرت العلة تغير المعلول ، .

ج ١٠ (حديث منشأ الكسوف والخسوف وكيفية تحققهما) - ٣٥٥ -

وروى ثقة الاسلام في الكافي والصدوق في الفقيه والشيخ علي بن ابراهيم في تفسيره (١) باسانيدهم عن علي بن الحسين عليه السلام قال : « ان من الاوقات التي قدرها الله للناس بما يحتاجون اليه البحر الذي خلقه الله بين السماء والارض ، قال وان الله قد قدر فيها مجارى الشمس والقمر والنجوم والكواكب وقدر ذلك كله على الفلك ثم وكل بالفلك ملكا معه سبعون الف ملك فهم يدرون الفلك فاذا أداروه دارت الشمس والقمر والنجوم والكواكب معه فزلات في منازلها التي قدرها الله تعالى فيها ليومها وليلتها ، فاذا كثرت ذنوب العباد واراد الله ان يستعذبهم بآية من آياته أمر الملك الموكل بالفلك أن يزيل الفلك الذي عليه مجارى الشمس والقمر والنجوم والكواكب فيأمر الملك اواملك السبعين الف ملك أن يزيلوه عن مجاريه فيزيلونه فتصير الشمس في ذلك البحر الذي يجرى في الفلك ، قال فيطمس ضوءها ويتغير لونها ، فاذا أراد الله أن يعظم الآية طمس الشمس في البحر على ما يجب الله ان يخوف خلقه بالآية . قال وذلك عند انكساف الشمس ، قال وكذلك يفعل بالقمر ، قال فاذا أراد الله ان يجليها أو يردها الى مجراها أمر الملك الموكل بالفلك ان يرد الفلك الى مجراه فيرد الفلك فترجع الشمس الى مجراها . قال فتخرج من الماء وهي كدرة ، قال والقمر مثل ذلك ، قال ثم قال علي بن الحسين عليه السلام اما انه لا يفرع لها ولا يرهب بهاتين الايتين إلا من كان من شيعتنا ، فاذا كان كذلك فافزعوا الى الله تعالى ثم ارجعوا اليه . »

والصاحب الوافي هنا كلام بعد ذكر هذا الخبر في كتاب الروضة يجرى على مذاقه ومذاق امثاله من أراد فليراجعه .

ولله در شيخنا المجلسي (قدس سره) حيث أشار اليه معرضاً عنه بقوله في كتاب البحار : وربما يأول البحر بكل الأرض والقمر والأحوط في أمثاله ترك

(١) الروضة ص ٨٣ والفتية ج ١ ص ٣٤٠ وفيه الآيات ، بدل ، الاوقات ، وفي الروضة ، الاوقات ، وفي الوسائل الباب ١ رقم ٤ من صلاة الكسوف .

٣٥٦ - (كلام الصدوق والمجسسين في الكسوفين) ج ١٠

الخوض فيها وعدم انكارها ورد عليها اليهم (عليهم السلام) كما ورد ذلك في اخبار كثيرة . انتهى .

وقال الصدوق في الفقيه بعد نقل خبر علي بن الحسين عليه السلام : ان الذي يخبر به المنجمون من الكسوف فيتفق كما يذكرونه ليس من هذا الكسوف في شيء وانما يجب الفرع الى المساجد والصلاة عند رؤيته لانه مثله في المنظر وشبهه له في المشاهدة كما ان الكسوف الواقع بما ذكره سيد العابدين عليه السلام انما وجب الفرع فيه الى المساجد والصلاة لانه آية تشبه آيات الساعة ، وكذلك الزلازل والرياح والظلم وهي آيات تشبه آيات الساعة فامرنا بتذكر القيامة عند مشاهدتها والرجوع الى الله تعالى ذكره . انتهى .

قال شيخنا المجلسي في البحار بعد نقل ذلك عنه : وما ذكره متين اذا رئي وقوع الكسوفين غير الوقت الذي يمكن وقوعها عند المنجمين كالكسوف والخسوف في يوم شهادة الحسين عليه السلام وليلته ، وما روى انه يقع عند ظهور القائم عليه السلام من الكسوفين في غير اوانها (١) ويحتمل ايضاً أن يتفق عندما يخبره المنجمون ما ورد في الخبر .

ونحو قول والده (طاب ثراه) في حاشيته على الفقيه حيث قال : يحتمل ان يكون غيره كما يقع في بعض الاوقات على خلاف قول المنجمين وشاهدناه مراراً . ويحتمل أن يكون ما ذكره عليه السلام هو ما ذكره المنجمون ، ولا استبعاد في أن يقدر الله حركتهما بحيث تصير الشمس تجتمع مع القمر عاذاة والقمر مع الأرض ويحصل الكسوف والخسوف ليخاف العباد ويرجعوا الى ربهم ويتذكروا بها آيات الساعة كما قال الله تعالى : اذا الشمس كورت واذا النجوم انكدرت ، (٢) انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) من مشاهدة الكسوف والخسوف مراراً على خلاف قول المنجمين لا يخلو من غرابة فانه لم ينقل مثل ذلك إلا في مقام

(١) ارجع الى التعليقة ١ و ٤ ص ٣٥٢ (٢) سورة التكوين الآية ٣ و ٤

المعاجز الغريبة كشهادة الحسين عليه السلام (١) وقيام القائم عليه السلام (٢) ونحوهما كما وقع في كلام ابنه وتقدم في كلام الشهيد في الذكرى . والله العالم .

وروى في السكافي عن عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : إن الحوت الذي يحمل الأرض أسر في نفسه أنه إنما يحمل الأرض بقوته فارسل الله إليه حوتاً أصغر من شير وأكبر من قتر (٤) فدخل في خياشيمه فصعق فشكك بذلك أربعين يوماً ثم إن الله تعالى رؤف به ورحمه وخرج ، فإذا أراد الله تعالى بارض زلزلة بعث ذلك الحوت إلى ذلك الحوت فإذا رآه اضطرب فتزلزلت الأرض . .

وروى في الفقيه (٥) مرسلًا قال : قال الصادق عليه السلام : إن الله خلق الأرض فامر الحوت لحملتها فقالت حملتها بقوتي فبعث الله إليها حوتاً قد قدر قتر فدخلت في منخرها فاضطربت أربعين صباحاً ، فإذا أراد الله تعالى أن يزلزل أرضاً تراءت لها تلك الحوتة الصغيرة فتزلزلت الأرض خوفاً . .

وروى الصدوق في الفقيه (٦) مرسلًا قال : قال الصادق عليه السلام : إن إذا القرنين لما انتهى إلى السد جاوزه فدخل في الظلمات فإذا بملك قائم على جبل طوله خمسمائة ذراع فقال له الملك يا ذا القرنين أما كان خلفك مسلك ؟ فقال له ذو القرنين من أنت ؟ فقال أنا ملك من ملائكة الرحمان موكل بهذا الجبل وليس من جبل خلقه الله تعالى إلا وله عرق متصل بهذا الجبل فإذا أراد الله عز وجل أن يزلزل مدينة أوحى إلى فزلاتها . .

ورواه الشيخ في التهذيب عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (٧) قال : سألته

(١) أراجع إلى التعليقة ١ ص ٣٥٣ (٢) أراجع إلى التعليقة ٤ ص ٣٥٣

(٣) الروضة ص ٢٥٥

(٤) القتر : ما بين السبابة والاهام إذا فتحتهما .

(٥) ج ١ ص ٣٤٧ وفيه دفرقا ، بدل د خوفاً ،

(٦) ج ٣ ص ٢٩٠ الطبع الحديث

(٧) ج ١ ص ٣٤٢

عن الزلزلة قال اخبرني ابي عبد الله (عليه السلام) قال قال رسول الله ﷺ ... الحديث . .

وروى في الفقيه (١) مرسلاً قال : قال الصادق عليه السلام ان الله تبارك وتعالى أمر الحوت بحمل الأرض وكل بلد من البلدان على فلس من فلو سد فإذا أراد الله تعالى ان يزلزل أرضاً أمر الحوت ان يحرك ذلك الفلس فيحركه وله رفع الفلس لانقلبت الأرض باذن الله تعالى . .

وروى فيه (٢) قال : وسأل سليمان الديلمي أبا عبد الله عليه السلام عن الزلزلة ما هي ؟ فقال آية . فقال وما سببها ؟ قال ان الله تعالى وكل بعروق الأرض ملصكا فإذا أراد الله أن يزلزل أرضاً أوحى الى ذلك الملك ان حرك عرق كذا وكذا قال فيحرك ذلك الملك عرق تلك الأرض التي أمر الله تعالى فتتحرك باهلها . قال قلت فإذا كان ذلك فما اصنع ؟ قال صل صلاة الكسوف فإذا فرغت خربت لله ساجداً وتقول في سجودك : يا من يمسك السماوات والأرض أن تزولا وأنت زالما ان أمسكهما من أحد من بعده انه كان حليماً غفوراً يا من يمسك السماء ان تقع على الأرض إلا باذنه أمسك عنا السوء انك على شئ قدير . .

قال في الفقيه (٣) بعد نقل هذه الأخبار : والزلزلة تكون من هذه الوجوه الثلاثة وليست هذه الأخبار مختلفة .

وقال شيخنا المجلسي في البحار بعد نقل جملة من هذه الأخبار : يمكن الجمع بين هذه الأخبار باجتماع تلك العلل عند الزلزلة أو بانها تكون على هذه الوجوه مرة لعة ومرة اخرى لاخرى كما ذكره في الفقيه . ويمكن أن يكون ترأى الحوت للزلزلة الشاملة لجميع الأرض ورفع الفلس للزلزلة الشديدة الخاصة ببعض البلاد وتحريك العرق للخاصة الغير الشديدة .

ج ١٠ ﴿تجب الصلاة على المؤمن ولا تجب على الخوارج ونحوهم﴾ - ٣٥٩ -

وقال والده (طاب ثراه) في شرحه على الفقيه : اعلم ان الصدوق ذكر طرق هذه الاخبار وفيها جهالة وارسال ولما كانت مختلفة ظاهراً جمع بينها بان الزلزلة تكون لهذه الاسباب حتى لا تكون بينها منافاة . ويمكن الجمع بينها على تقدير صحتها بوجه آخر بان تكون عروق البلدان بيد الملك الذي على جبل قاف المحيط بجميع الارض ويكون كل بلد على فلس من فلوس الحوت الحامل لها بقدرة الله تعالى واذا اراد الله تعالى أن يزلزل أرضاً أمر الملك أن يحرك عرق تلك الأرض وأمر الحوتة الصغيرة أن تتراءى للحوت الكبير حتى يفرع لها فيحرك الفلس الذي وقعت عليه الأرض التي أراد الله زلزلتها . انتهى .

وروى في الفقيه (١) عن علي بن مهزيار قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام وشكوت اليه كثرة الزلازل في الأهواز وقلت ترى لي التحويل عنها؟ فكتب لا تتحولوا عنها وصوموا الاربعة والخميس والجمعة واغتسلوا واطهروا ثيابكم وبرزوا يوم الجمعة وادعوا الله تعالى فانه يرفع عنكم . قال ففعلنا فسكنت الزلازل .

الفصل الرابع

في صلاة الاموات

والبحث في من يصلي عليه ومن يصلي والكيفية والاحكام المتعلقة بالمقام ، وحينئذ فتتحقيق الكلام في هذا الفصل يتوقف على بسطه في مطالب اربعة :
المطلب الأول - في من يصلي عليه وفيه مسائل (الاولى) لا خلاف في وجوب الصلاة على المؤمن وهو المسلم المعتقد لامامة الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) كما انه لا خلاف ولا إشكال في عدم الوجوب بل عدم الجواز إلا للتقية على الخوارج والنواصب والغلاة والزيدية ونحوها ممن يعتقد خلاف ما علم من الدين ضرورة .

(١) ج ١ ص ٣٤٣ وفي الوسائل الباب ١٣ من صلاة الكسوف

وانما الخلاف في غير من ذكرنا من المخالفين الذين قد اشتهر بين متأخري أصحابنا الحكم باسلامهم ، فقال الشيخ في جملة من كتبه وابن الجنيد والمحقق واكثر المتأخرين بالوجوب .

وقال الشيخ المفيد (قدس سره) : ولا يجوز لاحد من أهل الايمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ولا يصلى عليه إلا ان تدعو ضرورة الى ذلك من جهة التقية . وظاهر الشيخ في التهذيب موافقته في ذلك حيث انه احتج له بان المخالف لأهل البيت كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل ، واذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب أن يكون غسل المخالف ايضاً غير جائز . وأما الصلاة عليه فتكون على حد ما كان يصلى النبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام) على المنافقين .

والى هذا القول ذهب ابو الصلاح وابن ادريس وسلاح ، وهو الحق الظاهر بل الصريح من الأخبار لاستفاضتها وتكاثرها بكفر المخالف ونصبه وشركه وحل ماله ودمه كما بسطنا عليه الكلام بما لا يحوم حوله شبهة النقض والإبرام في كتاب الشهاب الثائب في بيان معنى الناصب وما يترتب عليه من المطالب .

والقول بالكفر هو المشهور بين الأصحاب من علمائنا المتقدمين (رضوان الله عليهم اجمعين) كما نقله الشيخ ابن توبخت من متقدمي أصحابنا في كتابه فص الياقوت حيث قال : دافعوا النص كفرة عند جمهور أصحابنا ، ومن أصحابنا من يحكم بفسقهم ... الى آخره . وقال العلامة في شرحه على الكتاب المذكور المسمى بانوار الملوكوت : اما دافعوا النص على امير المؤمنين عليه السلام بالامامة فقد ذهب اكثر أصحابنا الى كفرهم لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد ﷺ فيكون ضرورياً أى معلوماً من دينه ﷺ بالضرورة فجا حده يكون كافراً كمن يحدد وجوب الصلاة وصوم رمضان . ثم نقل الأقوال الاخر . وبذلك صرح في باب الزكاة من كتاب المنتهى وهو ظاهر الكليني في الكافي والمرضى واختاره جملة من افاضل متأخري المتأخرين

ولا بأس بذكر جملة من الأخبار الدالة على ما ادعيناه من الكفر والنصب والشرك وحل المال والدم ليعلم ان ما ذهب اليه المتأخرون - من الحكم باسلامهم حتى فرعوا عليه هنا وجوب الصلاة عليهم ونحوه من أحكام الإسلام - نفخ في غير ضرام وغفلة عن النظر بعين التحقيق في اخبارهم (عليهم السلام) .

فن ذلك ما رواه ابن ادریس في مستطرفات السرائر (١) في ما استطرفه من كتاب مسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا أبي الحسن الهادي عليه السلام في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى قال : كتبت اليه اسأله عن الناصب هل أحتاج في امتحانه الى أكثر من تقديمه الجبث والطاغوت واعتقاده بامامتها ؟ فرجع الجواب : من كان على هذا فهو ناصب .

ومعنى الخبر هو انه لما استفاضت الأخبار عنهم (عليهم السلام) بكفر الناصب وشركه ونجاسته وحل ماله ودمه كتب اليه يسأله عن معنى الناصب ومظهر النصب بما يعرف حتى ترتب عليه الأحكام المذكورة وانه هل يحتاج الى شيء زائد على مجرد تقديم الجبث والطاغوت واعتقاده امامتها ؟ فرجع الجواب ان مظهر النصب والعداوة لأهل البيت (عليهم السلام) هو مجرد التقديم والقول بامامة الاوین . وهو ظاهر الدلالة في الرد على ما اشتهر بين متأخري اصحابنا من جعلهم الناصب اخص من المخالف . نعم يجب أن يستثنى من عموم هذا الخبر المستضعف الذي دلت الأخبار على اسلامه ووجوب اجراء احكام الإسلام عليه في دار الدنيا وانه في الآخرة من المرجأين لامر الله تعالى .

ومنها - ما رواه الصدوق في كتاب العلل (٢) بسنده عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت (عليهم السلام) لانك لا تجد رجلاً يقول انا ابغض محمداً وآل محمد عليهم السلام لكن الناصب من نصب لكم

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخس ٢٨٨ من القصاص في النفس

وهو يعلم انكم تتولونا وانكم من شيعتنا .

ومنها - ما رواه في كتاب معاني الأخبار بسند معتبر عن المعلى بن خنيس (١) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت (عليهم السلام) لانك لا تجد أحداً يقول أنا ابنه محمد أو آل محمد عليه السلام ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولونا وتبترأون من أعدائنا . »

وحاصل معنى الخبرين انه لا ينحصر الناصب في من أظهر بغضنا بلسانه وجاهر بعداوتنا لأنه لو كان كذلك لم يوجد ناصب بالكلية لأنك لا تجد أحداً يتظاهر بعداوتنا ويعلم بغضنا وإنما الناصب لنا والعدو هو من ابغضكم وهو يعلم انكم من شيعتنا تتولونا وتبترأون من أعدائنا ، وعلى هذا فالنصب والعداوة للشيعة من حيث التشيع مظهر للنصب لهم (عليهم السلام) .

ويدل على ذلك باوضح دلالة ما رواه الصدوق في كتاب الامالي (٢) عن امير المؤمنين عليه السلام قال : « من سره أن يعلم أحب لنا أم مبغض فليمتحن قلبه فان كان يحب ولياً لنا فليس بمبغض لنا وان كان يبغض ولياً لنا فليس بمحب لنا ... الحديث » ونحوه اخبار عديدة .

ومن هذه الاخبار يعلم ان مظهر النصب والعداوة لهم (عليهم السلام) منحصر في امرين : تقديم الجبوت والطاغوت واظهار العداوة للشيعة .

وقد وافقنا في هذا المقام من متأخري علمائنا الاعلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض في باب السؤر حيث قال - بعد قول المصنف وسؤر الكافر والناصب - ما هذا لفظه : والناصب من نصب العداوة لأهل البيت (عليهم السلام) أو لأحدهم وأظهر البغضاء لهم صريحاً أو لزوماً ككرهه ذكرهم ونشر فضائلهم والاعراض عن منافيتهم من حيث انها منافيتهم والعداوة لمحبيهم من حيث محبتهم ، وروى الصدوق ابن بابويه عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ثم سابق الخبر الأول ثم قال وفي بعض الاخبار

(١) الوسائل الباب ٦٨ من القصاص في النفس (٢) ارجع الى الاستدراكات

ان كل من قدم الجبوت والطاغوت فهو ناصب . واختاره بعض الأصحاب إذ لا عداوة أكثر من قدم المنحط عن مراتب السكال وفضل المتخبط في سلك الأغبياء والجهال على من تسنم أوج الجلال حتى شك في انه الله المتعال . انتهى كلامه (زيد مقامه) وهو الحق الذي لا تعتريه شبهة ولا اشكال وان خلفه في مواضع من كلامه في امثال هذا المجال .

ومنها - ما رواه في السكافي عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : ان الله تعالى نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً ومن انكره كان كافراً ومن جملة كان ضالاً ، وبهذا المضمون أخبار عديدة في السكتاب المذكور وغيره .

ونحوه ما رواه في السكافي ايضاً عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : اهل الشام شر من اهل الروم واهل المدينة شر من اهل مكة واهل مكة يكفرون بالله جهرة ، وعنه عليه السلام (٣) : ان اهل مكة ليكفرون بالله جهرة وان اهل المدينة اخبث من اهل مكة اخبث منهم سبعة من ضعفاء .

وعن ابي مسروق (٤) قال : سألني ابو عبد الله عليه السلام عن اهل البصرة فقلت مرجئة وقدرية وحرورية . فقال لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء ، الى غير ذلك من الاخبار .

وقد ساعدتها على ذلك جملة من الآيات القرآنية وما ورد في تفسيرها عن الائمة المعصومين (عليهم السلام) بتفسير الكفر فيها بانكار ولاية علي عليه السلام رواها في السكافي (٥) .

ومنها - ما رواه الصدوق في كتاب العلل في الموثق عن عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام (٦) في حديث قال فيه بعد ان ذكر اليهودي والنصراني

(١) الاصول ج ١ ص ٤٣٧ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ٦ من حد المرتد

(٢) و(٤) الاصول ج ٢ ص ٤٠٩ الطبع الحديث

(٣) الاصول ج ٢ ص ٤١٠ الطبع الحديث (٥) باب فيه نكتة وتنف من التنزيل

في الولاية من كتاب الحجج (٦) الوسائل الباب ١١ من الماء المضاف

- ٣٦٤ - (حجة من أوجب الصلاة على المخالف للحق) ج ١٠

والمجوسى قال : « والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم ان الله لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب وان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه ، وفي معناه اخبار عديدة تقدمت في باب النجاسات من كتاب الطهارة (١) .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع اليها الخس ، .

وما رواه عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) في حديث قال : « ولولا انا تخاف عليكم ان يقتل رجل منكم برجل منهم - ورجل منكم خير من الف رجل منهم ومائة الف منهم - لامرناكم بالقتل لهم ولكن ذلك الى الامام . .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن بريد بن معاوية العجلي (٤) قال : « سألت ابا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل ناصباً معروفاً بالنصب على دينه غضباً لله ورسوله عليه السلام أيقتل به ؟ قال أما هؤلاء فيقتلونه به ولو رفع الى امام عادل ظاهر لم يقتله . قلت فيطل دمه ؟ قال لا ولكن ان كان له ورثة فعلى الامام أن يعطيهم الدية من بيت المال لأن قاتله انما قتله غضباً لله ولا امام المسلمين ، وفي معناه غيره . ومن أراد استقصاء الوقوف على جملة هذه الاخبار وما يتعلق بها من البحث والنقض والإبرام فليرجع الى كتابنا الشهاب الثاقب المتقدم ذكره فانه شاف واف بالمراد عار عن تطرق وصمة النقض والإيراد . والله الهادي الى الرشاد .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان من أوجب الصلاة على هؤلاء بناء على الحكم باسلامهم احتج على ذلك بما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه (عليهما السلام) (٥) قال : « صل على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله ، .

(١) ج ٥ ص ١٨٧ (٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخس

(٣) الوسائل الباب ٩٥ من ما يكتسب به

(٤) الوسائل الباب ٦٨ من القصاص في النفس . ويرجع اليه الى الاستدراكات

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنائز

ج ١٠ (كلام صاحب المدارك في المقام والنظر فيه) — ٣٦٥ —

وما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (١) قال : قال رسول الله ﷺ صلوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي لا ندعوا أحداً من امتي بلا صلاة .

والجواب عن ذلك - مع الانحياز عن ضعفهما وعدم قيامهما بالمعارضة لايسر يسير بما قدمناه من الأخبار بما ذكرناه وما لم نذكره - ان هذا المستدل لا يقول بهما على إطلاقهما اشمولهما للفرق التي قدمنا سابقاً الاتفاق على كفرها فلا بد من تخصيصهما بغيرهم ، وليس تخصيصهما بما ذكرناه من الأدلة الدالة على كفر تلك الفرق أولى من تخصيصهما بما قدمنا ذكر بعضه من الأخبار الدالة على نصب المخالف وكفره وشركه ونحو ذلك ، واعتقال الخروج مخرج التقية فيهما ظاهر لا ينكر إلا من صد عن قبول الحق في ما ذكرناه من الاختيار واستكبر .

قال في المدارك في هذا المقام - بعد نقل القول المشهور والاستدلال له بالروايتين المذكورتين ثم نقل قول الشيخ المفيد ومن تبعه - ما لفظه : وهو غير بعيد لان الإجماع انما انعقد على وجوب الصلاة على المؤمن ، والروايات التي استدلت بها على العموم لا تخلو من ضعف في سند أو قصور في دلالة ، والواجب التمسك بمقتضى الأصل الى ان يقوم على الوجوب دليل يعتد به . انتهى .

اقول : قد سبق له نظير هذا الكلام المنحل الزمام في مسألة غسل الميت من كتاب الطهارة حيث قال بعد نقل كلام الشيخ المفيد المنقول هنا : والمسألة قوية الإشكال وان كان الأظهر عدم وجوب تغسيل غير المؤمن . انتهى .

وفيه (أولاً) ان مقتضى الحكم باسلامهم كما هو مذهبه في المسألة تبعاً لجده والمحقق قبله وامثالهم هو ترتيب احكام الاسلام واجراؤها عليهم بما يتعلق بالحياة والممات ، فكما يجوز الحكم بمناختهم وموارثتهم وطهارتهم وحقق دنائهم واموالهم بل عدائهم كما عرفت مما تقدم في مسألة العدالة من باب صلاة الجمعة المترتب لجميع ذلك على الاسلام ، فكذا يجب الحاكم بفصلهم والصلاة عليهم فان جميع ذلك من

(١) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنائز

— ٣٦٦ — ﴿ حديث الصلاة على القاتل نفسه ﴾ ج ١٠

توايع الإسلام واحكامه المترتبة عليه ، وتوقفه هنا على الدليل بخصوص هذين الحكمين لا معنى له ، لان تلك الأحكام التي أجروها عليهم في حال الحياة إنما أجروها تبعاً للإسلام وتفرعاً عليه لا لخصوص أدلة دلت عليها بالنسبة الى المخالف وان زعموا ورود ذلك في بعض هذه الأشياء المعدودة ، والذي دلت عليه هذه الأدلة الواردة عنهم (عليهم السلام) إنما هو خلاف ما يدعونه من تلك الأحكام .

(و ثانياً) - ان الأصحاب في هذه المسألة على قولين (أحدهما) القول بالكفر وعدم جواز تغسيلهم والصلاة عليهم ، (و ثانيهما) القول بالإسلام وجوب الحكمين المذكورين ، والقول بالإسلام وعدم جواز الحكمين المذكورين خرق للإجماع المركب ، وقد عرفت انه في غير موضع من كتابه يراعى الإجماع وينتسب به وان خالف نفسه في مواضع آخر . وظاهر قوله هنا - ان الإجماع إنما انعقد على وجوب الصلاة على المؤمن - هو الاعتماد على الإجماع فكيف يخرج عنه باحداث القول بإسلامهم بل عدالتهم مع عدم جواز تغسيلهم والصلاة عليهم ؟

وبالجملة فالبناء لما كان على غير اساس تطرق اليه الانتقاض والإنطاس فان كفرهم من المشهورات في أخبارهم (عليهم السلام) بل وربما يدعى انه من ضروريات مذهبهم كما لا يخفى على من إطلع على ما أوردناه في كتابنا المشار اليه آنفاً من الأخبار وجاس خلال الديار ، والله الهادي لمن يشاء .

بقي الكلام في ما دل عليه خبر السكوني (١) من حيث تضمنه الصلاة على القاتل نفسه مع ما ورد في جملة من الأخبار انه من أهل النار (٢) ويمكن أن يقال انه يقتل نفسه لا يخرج عن الإسلام بل غايته أن يكون من أهل الكبائر المستحقين للنار ايضاً ، وقد دل صحيح هشام بن سالم المروي في الفقيه (٣) على ان شارب

(١) ص ٣٦٥

(٢) الوسائل الباب ٥ من القصاص في النفس

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنائز . ورواه في التهذيب ج ١ ص ٣٤٥

الخمر والزاني والسارق يصلى عليهم اذا ماتوا . وبالجملة من حيث عدم الخروج عن الإيمان تدركهم الشفاعة ويكونون بذلك من أهل الجنة كما دل عليه قوله ﷺ (١) ، انما شفاعتى لأهل الكبائر من امتى ، هذا مع عدم حصول التوبة وإلا فيسقط البحث . والله العالم .

المسألة الثانية - اختلف الأصحاب (رصوان الله عليهم) فى الحد الذى يجب فيه الصلاة على الطفل ، فالأشهر الأظهر هو بلوغ ست سنين ، ذهب اليه الشيخ وابن البراج وابن حمزة وابن زهرة وسلاسل والمتأخرون ونقل المرتضى فيه الإجماع وكذا العلامة فى المنتهى ، وقال الشيخ المفيد فى المقنعة لا يصلى على الصبي حتى يعقل الصلاة . ونحوه قال الجمع والصدوق فى المقنع ، والظاهر ان هذا القول يرجع الى الأول . وقال ابن الجنيد تجب على المستهل يعنى من رفع صوته بالبكاء . وقال ابن ابى عقيل لا تجب الصلاة على الصبي حتى يبلغ .

ويدل على القول الأول وهو المختار ما رواه ثقة الإسلام فى الصحيح عن زرارة (٢) قال : مات ابن لابی جعفر عليه السلام فأخبر بموته فأمر به فغسل وكفن ومشى معه وصلى عليه وطرح خمره فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه ثم انصرف وانصرف معه حتى اتى لامشى معه فقال اما انه لم يكن يصلى على مثل هذا . وكان ابن ثلاث سنين - كان على عليه السلام يأمر به فيدفن ولا يصلى عليه ولكن الناس صنعوا شيئاً (٣) فنحن نصنع مثله . قال قلت فتنى تجب عليه الصلاة ؟ فقال

(١) الوسائل الباب ٤٧ من جهاد النفس

(٢) الوسائل الباب ٩٣ من صلاة الجنائز

(٣) فى المغنى ج ٢ ص ٥٢٢ ، السقط وهو الولد تضعه المرأة ميتاً أو لغير تمام فاما ان خرج حياً واستهل فانه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف ، وقال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان الطفل اذا عرفت حياته واستهل يصلى عليه وان لم يستهل قال احمد اذا اتى له اربعة اشهر غسل وصلى عليه وهذا قول سعيد بن المسيب وابن سيرين واسحاق ، وصلى ابن عمر على ابن لابنته ولد ميتا ، وقال الحسن وابراهيم والحكم وحامد ومالك والاوزاعي =

- ٣٦٨ - (الحد الذي يجب فيه الصلاة على الطفل) ج ١٠

إذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين ... الحديث .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبيد الله الحلبي وثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلي عليه ؟ فقال إذا عقل الصلاة . قلت متى يجب الصلاة عليه ؟ قال إذا كان ابن ست سنين والصيام إذا أطاقه .

قلت : والمراد بالوجوب هنا ليس المعنى الشرعي بل مجرد الثبوت فان صلاة الصبي مستحبة تمريناً ، والمعنى انه متى يعقل الصلاة بحيث يؤمر بها تمريناً ؟ فقال إذا كان ابن ست سنين .

والذي يكشف عن هذا المعنى ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) : في الصبي متى يصلي عليه ؟ قال إذا عقل الصلاة . قلت متى يعقل الصلاة وتجب عليه ؟ قال لست سنين .

أقول : ومن هذه الروايات علم صحة ما حملنا عليه كلام الشيخ المفيد من رجوعه الى القول المشهور خلافاً لمن زعم المغايرة فعده في مقابلة القول المشهور وعده قولاً برأسه .

وروى الصدوق في الفقيه مرسل (٣) قال : صلى أبو جعفر عليه السلام على ابن له صبي صغير له ثلاث سنين ثم قال لولا ان الناس يقولون ان بني هاشم لا يصلون على

== واصحاب الرأي لا يصلون عليه حتى يستهل ، وللشافعي قولان كالمذهبين . وأما من لم يأت له أربعة أشهر فانه لا يغسل ولا يصلي عليه ويغفر له خرقه ويرقن ولا أعلم فيه خلافاً إلا عن ابن سيرين فانه قال يصلي عليه اذا علم انه نفخ فيه الروح ، وحديث الصادق المصدق يدل على انه لا ينفخ فيه إلا بعد أربعة أشهر وقبل ذلك لا يكون نسمة ، ونحو ذلك في البدائع ج ١ ص ٣٠٢ والمهذب ج ١ ص ٣٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٢ والمدونة ج ١ ص ١٦٢ .

(١) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجنائز

(٢) الوسائل الباب ٣ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٣) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجنائز

ج ١٠ (الحد الذي تجب فيه الصلاة على الطفل) ٣٦٩ -

الصغار من اولادهم ما صليت عليه ، قال (١) : « وسئل رحمه الله متى تجب الصلاة عليه ؟ قال اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين » .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى رحمه الله (٢) قال : « سألت عن الصبي ايصلي عليه اذا مات وهو ابن خمس سنين ؟ قال اذا عقل الصلاة صلى عليه » .

اقول : قد عرفت من الاخبار السابقة ما يكشف اجمال هذا الخبر فانها قد فسرت من يعقل الصلاة بانه من كان ابن ست سنين .

وقال الرضا في كتاب الفقه (٣) : « واعلم ان الطفل لا يصلي عليه حتى يعقل الصلاة ، ويدل على ما ذهب اليه ابن الجنيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله رحمه الله (٤) قال : « لا يصلي على المنفوس وهو المولود الذي لم يستهل ولم يصح ولم يورث من الدية ولا من غيرها ، واذا استهل فصل عليه وورثه » ، وعن علي بن يقطين في الصحيح (٥) قال : « سألت ابا الحسن رحمه الله لکم يصلي على الصبي اذا بلغ من السنين والشهور ؟ قال يصلي عليه على كل حال إلا ان يسقط لغير تمام » .

وعن احمد بن محمد عن رجل عن ابي الحسن الماضي رحمه الله (٦) قال : قلت لکم يصلي على الصبي ؟ ... الحديث مثله .

وعن السكوني عن جعفر عن آباءه (عليهم السلام) (٧) قال : « يورث الصبي ويصلي عليه اذا سقط من بطن امه فاستهل صارخا واذا لم يستهل صارخا لم يورث ولم يصلي عليه » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجنائز

(٣) ص ١٩

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجنائز

— ٣٧٠ — ﴿ الحد الذي تجب فيه الصلاة على الطفل ﴾ ج ١٠

وأجاب الشيخ ومن تبعه من الأصحاب عن هذه الأخبار بالحمل على الاستحباب أو التقية (١).

وفي الأول ما عرفت في غير مقام ، مع انه لا وجه للحمل على ذلك بعد قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة السابقة صدر الأخبار ، اما انه لم يكن يصلي على مثل هذا وان علياً عليه السلام كان يأمر به فيدفن ولا يصلي عليه .

ويدل على ذلك ايضاً ما رواه ثقة الاسلام في الصحيحين أو الحسن عن زرارة (٢) قال : رأيت ابناً لابن عبدالله عليه السلام في حياة أبي جعفر عليه السلام يقال له عبد الله فطيم قد درج فقلت له يا غلام من ذا الذي الى جنبك ؟ لمولى لهم فقال هذا مولاي فقال له المولى يمازحه لست لك بمولى . فقال ذلك شرك . فطمع في جنان الغلام (٣) فمات فاخرج في سبط الى البقيع ، فخرج ابو جعفر عليه السلام وعليه جبة خز صفراء وعمامة خز صفراء ومطرف خز اصفر فانطلق يمشي الى البقيع وهو معتمد على الناس يعزونه على ابن ابنه فلما انتهى الى البقيع تقدم ابو جعفر عليه السلام فصلى عليه وكبر عليه أربعاً ثم أمر به فدفن ، ثم أخذ بيدي فتحنى بي ثم قال انه لم يكن يصلي على الأطفال انما كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر بهم فيدفنون من وراء ولا يصلي عليهم وانما صليت عليه من أجل أهل المدينة كراهية أن يقولوا لا يصلون على أطفالهم (٤).

والعجب انه مع صراحة الخبرين في التقية وعدم مجال للحمل على هذا الاستحباب

(١) و (٤) ارجع الى التعليقة ٣ ص ٣٦٧

(٢) الفروع ج ١ ص ٥٦ وفي الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجنائز

(٣) كذا في التهذيب ج ١ ص ٣١١ والوافي ج ١٣ ص ٧٥ ، وفي فروع الكافي

ج ١ ص ٥٦ والاستبصار ج ١ ص ٤٧٩ الطبع الحديث هكذا ، فطمع في جنازة الغلام ، وفي هامش الكافي المطبوع بإيران هكذا : قوله ، فمات ، تفسير لقوله ، فطمع في جنازة الغلام ، والعرب تقول طعن فلان في جنازته ورعى في جنازته اذا مات (المغرب) .

يحملونه هنا جرياً على قاعدتهم في جميع الابواب وحرصاً عليه مع ما عرفت انه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب .

وزيد ذلك تأكيداً ما زواه في الكافي عن علي بن عبدالله (١) قال : سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام يقول لما قبض ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله جرت فيه ثلاث سنن ، أما واحدة فانه لما مات انكسفت الشمس فقال الناس انكسفت الشمس لقد ابن رسول الله صلى الله عليه وآله فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر فحمد الله واثى عليه ثم قال يا ايها الناس ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجران بامرهم مطيعان لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا انكسفتا أو واحدة منهما فصلوا ثم نزل عن المنبر فصلى بالناس صلاة الكسوف فلما سلم قال يا علي قم فقمز ابني فقام علي عليه السلام فغسل ابراهيم وحنطه وكفنه ثم خرج به ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله حتى انتهى به الى قبره فقال الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله نسي أن يصلى على ابراهيم لما دخله من الجزع عليه فاتصب قائماً ثم قال يا ايها الناس اناني جبرئيل بما قلتم زعمتم اني نسيت أن اصلى على ابني لما دخلني من الجزع ألا وانه ليس كما ظننتم واسكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات وجعل لموتاكم من كل صلاة تكبيرة وامرني أن لا اصلى إلا على من صلى ... الحديث .

قال في المدارك - بعد ايراد اخبار ابن الجنيد وصحيفة زراراة الواردة في موت ابن ابي جعفر عليه السلام ورواية موت ابراهيم - والمسألة محل اشكال إلا ان المقام مقام استحباب والأمر فيه هين .

اقول : قد عرفت انه لا إشكال بحمد الملك المتعال بعد ما عرفت من حمل اخبار ابن الجنيد على التقية ووضوح صحیحته زواراة في ذلك ، وقد عرفت ان من القواعد المأثورة التي استفاضت بها الاخبار عرض الاخبار في مقام الاختلاف على مذهب العامة والأخذ بخلافه . وحيث فإشكال يبقى في هذا المجال ؟ والظاهر ان منشأ هذا الإشكال عنده انما هو من حيث صحة مستند ابن الجنيد في ما ذهب اليه

— ٣٧٣ — (الحد الذي يجب فيه الصلاة على الطفل) ج ١٠

وهو بناء على شدة تمسكه بهذا الاصطلاح المحدث يحوم حول الاسانيد ويدور مدارها صحة وضعفاً ولا ينظر الى متن الخبر ومخالفته القواعد الشرعية والسنة المحمدية أم لا ؟ وأما قوله - إلا ان المقام مقام استحباب والأمر فيه هين - فانه ليس في محله لان الاستحباب انما صاروا اليه جمعاً بين الأخبار بزعمهم وإلا فذهب ابن الجنيد انما هو القول بالوجوب وأخباره ظاهرة في الوجوب وهي صحيحة صريحة فكيف يكون المقام مقام استحباب والأمر فيه هين ؟ على انه لا منافاة بين صحة الخبر عنهم (عليهم السلام) وخروجه بخبر التقية حتى يحصل الإشكال عنده ، فانهم انما وضعوا هذا الاصطلاح للتحرز من العمل بالأخبار المكذوبة بزعمهم ، ومتى ثبت كون سندها صحيحاً علم انها صدق ، وحينئذ فصحة الأخبار انما تنافي كونها مكذوبة لا كونها خرجت بخبر التقية . وبالجملة فكلامه (قدس سره) هنا لا اعرف له وجه استقامة .

والذي يدل على ما ذهب اليه ابن ابي عقيل على ما نقل عنه ان الصلاة استغفار للبيت ودعاء له ومن لم يبلغ لا حاجة له الى ذلك .

وما رواه عمار في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه سئل عن المولود مالم يجر عليه القلم هل يصلى عليه ؟ قال لا انما الصلاة على الرجل والمرأة اذا جرى عليهما القلم .

قال في المدارك : واجيب عن الاول بالمنع من كون الصلاة لاجل الدعاء للبيت او لحاجته الى الشفاعة لوجوبها على النبي صلى الله عليه وآله والأئمة (عليهم السلام) ونحن محتاجون الى شفاعتهم . وعن الرواية بالطعن في السند باشتماله على جماعة من الفطحية ولا تنهض حجة في معارضة الأخبار الصحيحة ، قال في الذكرى : ويمكن أن يراد بجرى القلم مطلق الخطاب الشرعي والتمرين خطاب شرعي . انتهى .

اقول : وما يدل على هذا القول زيادة على الموثقة المذكورة ما رواه في

ج ١٠ (الحد الذي تجب فيه الصلاة على الطفل) - ٣٧٣ -

الكافي عن هشام (١) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان الناس يكلمونا ويردون علينا قولنا انه لا يصلى على الطفل لانه لم يصل ، فيقولون لا يصلى إلا على من صلى ؟ فنقول نعم . فيقولون أرايتم لو أن رجلاً نصرانياً أو يهودياً أسلم ثم مات من ساعته فما الجواب فيه ؟ فقال قولوا لهم أرايتم لو أن هذا الذي أسلم الساعة افتري على إنسان ما كان يجب عليه في فريته ؟ فانهم سيقولون يجب عليه الحد فاذا قالوا هذا قيل لهم فلو أن هذا الصبي الذي لم يصل افتري على إنسان هل كان يجب عليه الحد ؟ فانهم سيقولون لا فيقال لهم صدقتم إنما يجب أن يصلى على من وجبت عليه الصلاة والحدود ولا يصلى على من لم تجب عليه الصلاة ولا الحدود ، وظاهر الخبر المذكور شهرة الحكم بما تضمنه يومئذ حتى عند المخالفين حيث أن ظاهره أنهم كانوا يطعنون على الشيعة بذلك .

وجمع المحدث الكاشاني في الوافي بين هذين الخبرين وبين اخبار القول المشهور بحمل تلك الاخبار على الاستحباب ، قال في الكتاب المذكور بعد ذكر هذا الخبر : لا منافاة بين هذا الخبر والذي قبله لان الأول محمول على جواز الصلاة واستحبابها على من عقلها والثاني على حتمها ووجوبها على من أدرك ، فتى تستحب الصلاة للصبي تستحب عليه ومتى تجب تجب ومتى لا يعقلها لا تجب عليه ولا تستحب . انتهى . ولا يخفى بعده إلا أن الظاهر انه لا مندوحة عنه في هذا المقام حيث أن هذين الخبرين كالصريحين في التخصيص بالبلوغ .

وأما حمل مروة عمار على بلوغ ست سنين - وأن المراد بجرى القلم يعنى جريه بالتكليف التمرين كما نقله في المدارك عن الذكرى وعليه جمه في المختلف وتبعهما صاحب الوسائل - فظني بعده بل عدم صحته ، لانه عليه السلام عبر بالحصر في الرجل والمرأة وانه لا يصلى عليهما إلا اذا جرى عليهما القلم ، ولا يخفى أن المفهوم من تتبع الاخبار وعليه يساعد العرف أن الرجل والمرأة لا يطلقان إلا على البالغ ، وعلى

(١) الوسائل الباب ١٥ من صلاة الجنائز

— ٣٧٤ — (ما هي الوظيفة من ناحية الصلاة لو وجد بعض الميت ؟) ج ١٠

هذا فقوله « اذا جرى عليهما القلم ، بعد ذكر الرجل والمرأة إما احتراز عن المجنون بعد البلوغ حيث انه مرفوع عنه القلم أو يكون في مقام البدل من الرجل والمرأة . وبالجملة فإن من يعمل على هذا الإصطلاح المحدث فلا ريب ولا اشكال عنده في ترجيح القول المشهور وأما من لا يعمل عليه فالحكم لا يخلو عنده من الاشكال والإحتياط فيه مطلوب على كل حال .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد روى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبد الله ابن بكير عن قدامة بن زائدة (١) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ابنه ابراهيم فكبر عليه خمساً ، .

ولا يخفى ما فيه من المدافعة للأخبار المتقدمة الدالة على القول المشهور ولا سيما رواية علي بن عبد الله (٢) الواردة في موت ابراهيم صريحة في انه عليه السلام يصل عليه . وحمل هذه الرواية على التقية كما حملنا عليها روايات ابن الجنيد غير ممكن هنا لعدم جواز التقية في حقه عليه السلام مع منافاة التكبير خمساً لذلك ، والحمل على التقية في النقل وان امكن لكن ذكر التكبير خمساً في الخبر ينافر ذلك .

وأما ما ذكره في الوسائل من الإحتمالات في الجمع بين الخبرين المذكورين - من انه يحتمل في الخبر الأول نفي الوجوب ويحتمل النسخ وانه عليه السلام صلى بعد قولهم أو لعله صلى عليه غيره بامرهم ولم يصل عليه هو فيصدق النفي حقيقة والاثبات مجازاً عقلياً - فلا يخفى ما فيه لان الخبرين تصادما في وقوع الصلاة وعدمها لا في الأمر حتى يحتمل نفي الوجوب والنسخ .

وبالجملة فوجه الجمع عندي غير ظاهر والأول منهما هو المعتضد بالأخبار الكثيرة مضافاً الى اتفاق جمهور الأصحاب على القول بها ، وإنما يبقى الإشكال في هذا الخبر الأخير وهو مردود الى قائله وهو أعلم بما قال . والله العالم .

(المسألة الثالثة) - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو

٣٧٦ - ﴿ ما هي الوظيفة من ناحية الصلاة لو وجد بعض الميت ؟ ﴾ ج ١٠

انها مجموع بدن الميت كما تنفيده اضافة الجمع - الاحكام الاربعة المذكورة . واما الصدر فلم يتعرض فيه إلا الى الصلاة ، والدفن وان لم يذكر إلا انه معلوم من الاخبار الاخر ومنها - حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « اذا قتل قتيل فلم يوجد إلا اللحم بلا عظم لم يصل عليه وان وجد عظم بلا لحم صلى عليه ، وظاهرها انه يصل على العظم مجرداً مطلقاً ولا قائل به ومن أجل ذلك حملت على الإستحباب والأظهر عندي هو حمل هذه الرواية على سابقتها بمعنى انه ان وجد من هذا القتل بعد قتله جميع لحمه إلا انه لا عظم فيه فانه لا يصل علىه ، وان وجدت عظامه كلاً خالية من اللحم صلى عليها ، وبه تنطبق على الرواية المتقدمة . ولا استبعاد في ذلك إلا من حيث اطلاق العظم على المجموع ومثله في باب التجوز الواسع كثير .

ومنها - رواية عبدالله بن الحسين عن بعض أصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « اذا وسط الرجل نصفين صلى على الذي فيه القلب ، هكذا في رواية الكليني . وفي الفقيه (٣) عن الصادق عليه السلام قال : « اذا وسط الرجل بنصفين صلى على النصف الذي فيه القلب وان لم يوجد منه إلا الرأس لم يصل عليه ، وهذه الزيادة قد رواها في الكافي مرسل (٤) بعد نقل حسنة محمد بن مسلم فقال : « وروى انه لا يصل على الرأس اذا افرد من الجسد ،

وهذه الرواية مثل روايتي الفضل الاعور وعلي بن جعفر المتقدمين في الدلالة على وجوب الصلاة على الصدر أو ما فيه الصدر من غير تعرض فيه لغير الصلاة .

ومنها - رواية محمد بن خالد عن من ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « اذا

(١) و ١٤ الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز

(٢) الفروع ج ١ ص ٥٨ وفي الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجنائز

(٣) ج ١ ص ١٠٤ وفي الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز

(٥) الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز . والسند هكذا : « عن بعض اصحابه

عن ابي عبدالله ع ،

ج ١٠ ﴿ما هي الوظيفة من ناحية الصلاة لو وجد بعض الميت؟﴾ - ٢٧٧ -

وجد الرجل قتيلاً فان وجد له عضو تام صلى عليه ودفن وان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن ، وهذه الرواية نقلها في الكافي مسندة كما ذكرنا ، وروى في الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السلام مثله (١) .

وهذه الرواية بالنظر الى ظاهرها لم يقل بها أحد إلا الصدوق بناء على قاعدته المذكورة في صدر كتابه . وربما حمل العضو هنا على ما فيه القلب ، وبعده ظاهر وبعض القائلين بالقول المشهور اطرح هذا الخبر وبعض حملة على الاستحباب وهو الاحوط .

ومنها - رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عن ابيه (عليهما السلام) (٢) : ان علياً عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعت ثم صلى عليها ثم دفنت ، رواها الصدوق والشيخ ، ويمكن تقييد اطلاقها بوجود العضو الذي فيه القلب في جملة تلك القطع .

ومنها - ما رواه في الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السلام (٣) : انه سئل عن رجل قتل ووجد اعضاؤه متفرقة كيف يصل على قلبه ؟ قال يصل على الذي فيه قلبه .

ويمكن الاستدلال بهذا الخبر للقول المشهور من وجوب الصلاة على الصدر لانه محل القلب فيكون هو العضو الذي فيه القلب . ومنه يظهر التأييد لما احتملناه في سابق هذا الخبر .

ومنها - رواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : لا تصل على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً فاذا كان البدن فصل عليه وان كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل .

وجوب الصلاة على البدن وان لم تكن معه هذه الاعضاء ظاهر بعد ما عرفت من تصريح الاخبار بوجوب الصلاة على ما فيه القلب . واما النهي عن الصلاة على

(١) الفقيه ج ١ ص ١٠٤ وفي الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز

(٤) التهذيب ج ١ ص ٣٤٥ وفي الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجنائز .

٣٧٨ - (ما هي الوظيفة من ناحية الصلاة لو وجد بعض الميت ؟) ج ١٠

تلك الأعضاء منفردة فهو المعروف بين الأصحاب إلا أنه ينافيه ما تقدم من رواية محمد بن خالد (١) وما يأتي من رواية ابن المغيرة (٢) .
ومنها - ما رواه المحقق في المختبر نقلاً من جامع البزنطي عن أحمد بن محمد بن عيسى عن بعض أصحابه رفعه (٣) قال : « المقتول إذا قطع أعضاؤه يصل على العضو الذي فيه القلب » .

وهذا الخبر ظاهر في القول المشهور لأن العضو الذي فيه القلب هو الصدر أعم من أن يكون معه أعضاء أخرى من رأس ويد ونحو ذلك أم لا ، ومنه يعلم - وكذا من رسالة عبدالله بن الحسين المتقدم نقلها عن صاحب الكافي ومثلها رسالة الفقيه - أن ذكر اليد في رواية الفضل بن عثمان الأعور مع كونها في كلام السائل لا توجب تقييداً بأنه لا بد في الصلاة على الصدر من كون اليد معه كما توهمه صاحب المختبر وغيره .

ومنها - ما رواه في الكتاب المذكور أيضاً عن ابن المغيرة (٤) قال : « بلغني عن أبي جعفر عليه السلام أنه يصل على كل عضو رجلاً كان أو يداً أو الرأس جزءاً فإذا نقص عن رأس أو يد أو رجل لم يصل عليه » .

وهذا الخبر بما يوافق ظاهر رواية محمد بن خالد المتقدمة من الصلاة على العضو التام ، قال الذكري ، بعد نقلها : « وهذا الخبران مطروحان مع إرسالهما . وقد قدمنا أن حملهما على الاستحباب طريق الإحتياط ، إلا أن رواية طلحة بن زيد المتقدمة قد دلت على النهي عن الصلاة على هذه الأعضاء الثلاثة ، وإيدها بالنسبة إلى الرأس رواية الصدوق ومرسلة الكافي المتقدمتان في أنه لو لم يوجد إلا الرأس فلا يصل عليه ، وبه يشكل الحكم بالاستحباب إذا قل مراتب النهي الكراهة وهي لا تجتمع الاستحباب ، وأما مجرد الجواز فلا وجه له في العبادات .

(١) ص ٣٧٦ و ٣٧٧

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجنائز

ج ١٠ ﴿ لو اشتبه المسلم بالكافر - هل يصلى على ولد الزنا ؟ ﴾ - ٣٧٩ -

وقد تلخص مما ذكرنا ذيل هذه الأخبار ان الواجب الصلاة على العظام كلها كما تضمنته صحيحة علي بن جعفر وكذا على النصف الذي فيه القلب ، والقول بوجوب الصلاة على الصدر كما هو المشهور ليس يبعد ايضاً كما اشرنا اليه آنفاً . واما الرأس واليد والرجل كل منها على حدة فقد عرفت تصادم الأخبار فيها على وجه لا يمكن الجمع بينها . والله العالم .

فروع

الأول - قال في الذكرى : اذا صلى على الصدر أو قلنا بالصلاة على العضو التام فالشرط فيه موت صاحبه اجتماعاً ، وهل ينوى الصلاة عليه خاصة أو على الجملة ؟ قضية المذهب الصلاة عليه خاصة إذ لا صلاة على الغائب ، فلو وجد الباقي وجهت الصلاة على ما لم يصل عليه . انتهى .

الثاني - قال في الذكرى ايضاً : لو اشتبه المسلم بالكافر فالأقرب الصلاة على الجميع بنية الصلاة على المسلمين لتوقف الواجب عليه ، وروى حماد بن يحيى عن الصادق عليه السلام (١) « ان النبي صلى الله عليه وآله في يوم بدر أسر بمواراة كيش الذكر اى صغيره وقال انه لا يكون إلا في كرام الناس » واورده الشيخ في الخلاف (٢) والمبسوط عن علي عليه السلام حينئذ يمكن العمل به في الصلاة في كل مشتبه لعدم تعقل معنى في اختصاص الشهيد . وفي المبسوط أورد الرواية في اشتباه قتل المسلمين بالمشركين وبني عليها الصلاة ثم قوى ما قلناه أولاً واحتاط بان يصلى على كل واحد واحد بشرط اسلامه قال في المعتبر : ولو قيل بمواراة الجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم كان محسباً . وهذا فيه طرح للرؤية لضعفها والصلاة على الجميع حينئذ بطريق الأولى .

الثالث - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في الصلاة على ولد الزنا تقريراً على الخلاف في اسلامه وكفره ، فكل من حكم بالاسلام كالشيخ واتباعه - وهو المشهور بين المتأخرين - أوجبوا الصلاة عليه ، ونقل الشيخ فيه في الخلاف

الإجماع ، واحتجوا بقوله عليه السلام (١) « صلوا على من قال لا إله إلا الله » وبرواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام المتقدمة في المسألة الأولى (٢) .

ومنع ابن ادریس من الصلاة عليه واحتج بأنه كافر بالإجماع . وردده في المختلف بأنه اى اجماع حصل على كفر ولد الزنا بل أى دليل دل على ذلك ؟

قال في الذكرى بعد نقل قول الشيخ في الخلاف ودعواه الإجماع : ويشكل قبل بلوغه إذ لا إلحاق له باحد الأبوين ، ويمكن تبعية الاسلام هنا للغة كالتجريم ، ويؤيد الاسلام تبعية الفطرة .

اقول : ونحن قد اشبعنا الكلام في مسألة ابن الزنا في الفصل السابع من المقصد الأول في النجاسات من كتاب الطهارة (٣) وذكرنا ان جملة من الأصحاب كالمرتضى والصدوق قالوا بكفره ، وقضية القول بالكفر المنع من الصلاة كما صرح

(١) في كنز العمال ج ٨ ص ٨٣ عن حلبة الاولياء والطبراني عن ابن عمر عنه (ص) « صلوا على من قال لا إله إلا الله وصلوا وراء من قال لا إله إلا الله » ورواه في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٧ عن الطبراني في الكبير ثم قال فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو كذاب . وفي سنن البيهقي ج ٤ ص ١٩ « قال الشيخ قد روى في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال لا إله إلا الله أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف » وفي نيل الارطار ج ٣ ص ١٣٩ حديث « صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وصلوا على من قال لا إله إلا الله » أخرجه الدارقطني وفي استاده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضاً من وجه آخر عنه وفي استاده خالد بن اسماعيل وهو متروك ورواه أيضاً من وجه آخر عنه وفي استاده ابو الوليد الخزومي وقد خفي حاله على الضياء المقدسي وتابعه ابو البختري وهب بن وهب وهو كذاب . ورواه أيضاً والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وله طريق آخر عند ابن عمر وفيه عثمان بن عبد الله بن العاص وقد رماه ابن عدى بالوضع . انتهى وهذا الحديث استدلل به ابن قدامة في المغني ج ٢ ص ٥٥٩ في الصلاة على سائر المسلمين من أهل الكباثر والمرجوم في الزنا وغيره . ونحوه في بداية المجتهد ج ١ ص ٢١٩ والمحلى ج ٥ ص ١٧١

به ان ادريس ، إلا انى لم اقف على مذهبيهم فى هذه المسألة .
وقد حققنا ثمة ان المستفاد من الأخبار الواردة فيه ان له حالة غير حالتى
الايمان والكفر الحقيقيين ، لانه بالنسبة الى احكامه فى الدنيا - من الحكم بنجاسته
وكون ديته دية اليهود والنصارى وعدم قبول شهادته وعدم جواز امامته فى الصلاة
كما دلت على جميع ذلك الأخبار - لا يمكن الحكم بايمانه لأن سلب هذه الاحكام عنه
لا يجمع الايمان ، ولا يمكن الحكم بكفره بالنظر الى انه متدين بظاهر الايمان كما
هو المفروض ، ومن ذلك يعلم أن الحكم بوجوب الصلاة عليه لا يخلو من الإشكال
لعدم الوقوف على خبر نفي أو اثباتاً فى ذلك يتضح به الحال .

الرابع - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يلحق بالمسلم
الواجب الصلاة عليه الطفل البالغ ست سنين ، ولا خلاف ولا اشكال فيه اذا
كان متولداً من مسلم كما تقدم الكلام فيه .

فاما اذا كان لقيطاً فى دار الاسلام أو دار الكفر وفيها مسلم يمكن تولده منه
ذكر أكان الملحق بالمسلم أو انى حراً كان أو عبداً فظاهر كلام الأصحاب انه كذلك
ايضاً تغليباً للاسلام . بل صرح جملة منهم بالحق الطفل المسي المتولد من كافر بالسبب
اذا كان مسلماً فيتبعه فى الطهارة والحكم بالإسلام ، ومقتضاه وجوب الصلاة عليه ايضاً
وقد قدمنا فى آخر المسألة الثالثة من المسائل الملحقة بالفصل السابع فى الكافر
من المقصد الأول فى النجاسات من كتاب الطهارة ضعف ما ذهبوا اليه من الحكم
بالطهارة والاسلام بالنسبة الى المسي ولحوقه بالسبب .

وأما حكم اللقيط فى دار الاسلام أو دار الحرب وفيها من يمكن تولده منه
من المسلمين فلا يحضرنى الآن دليل من الأخبار يدل عليه ، والشهيدان فى الذكرى
والروض انما علاه بتغليب الاسلام ، وانت خير بما فى هذا التعليل العليل من عدم
الصلاح لتأسيس الأحكام . والله العالم .

المطلب الثانى - فى من يصلى والكلام فيه يقع ايضاً فى مسائل : الأولى - لا خلاف

٣٨٢ - ﴿أولى الناس بالميت - كلام صاحب المدارك ورده﴾ ج ١٠

بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما اعلم في أن أولى الناس بالميت يعني الاحق بالمقيام باحكامه من غسل وصلاة ونحوهما أولا ثم بميراثه يعني ان من يرث من الأقرباء أولى ممن لا يرث بالسكينة ، وأما تقديم بعض الورثة على بعض فسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى .

قال في المدارك : وهذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب وظاهره انه مجمع عليه ، واستدلوا عليه بقوله تعالى « واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض » (١) وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « يصلى على الجنائز أولى الناس بها أو يأمر من يحب ، وعن احمد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « يصلى على الجنائز أولى الناس بها أو يأمر من يحب ، وفي الجميع نظر اما الآية الشريفة فلا تنفاه العموم فيها على وجه يتناول موضع النزاع . واما الروايتان فضعيفتا السند بالارسال واشتغال الثانية على سهل بن زياد وهو عامي ، ومع ذلك فليس فيها تصريح بان المراد الأولوية في الميراث ، مع ان مقتضى ما ذكره من تقديم بعض الوراث على بعض كالأب على الابن وان كان أقل نصيباً منه كون المراد بالاولى ذلك البعض لا مطلق الوارث . ولو قيل ان المراد بالاولى هنا امس الناس بالميت رحماً وأشدهم به علاقة من غير اعتبار لجانب الميراث لم يكن بعيداً . انتهى .

اقول : فيه (اولاً) انه قد تقدم منه نظير هذا الكلام في مسألة غسل الميت في كتاب الطهارة وقد قدمنا ثمة (٤) تحقيق الكلام في المقام وبيننا ضعف ما توهمه وان تبعه فيه جملة من الاعلام ، وملخصه ان المراد بالاولى في جميع احكام الميت من غسل وصلاة وتلقين وقضاء عبادات ونحوها انما هو الولي المالك للتصرف والتدبير كولي الطفل وليس المراد به الجري على صيغة التفضيل كما توهمه ، واما

(١) سورة الاقوال الآية ٧٦

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٧٣ من صلاة الجنائز (٤) ج ٣ ص ٣٧٨

كون الولي المشار اليه هو من كان أولى بالميراث فقد دلت عليه صحيحة حفص التي قدمناها ثمة (١) ومن اراد تحقيق الحال في صحة ما ذكرنا من المقال فليرجع الى الموضوع المشار اليه من كتاب الطهارة .

ثم ان من قبيل الروايتين المذكورتين قول الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه (٢) « ويصلى عليه أولى الناس به » .

وثانياً - ان ما ذكره من عدم العموم في الآية على وجه يتناول موضع النزاع ممنوع لو كان المراد من الآية العموم كما توهمه إلا ان الأمر ليس كذلك بل الذي دلت عليه اخبار أهل البيت (عليهم السلام) - الذي نزل ذلك القرآن فيه فهم أعرف الناس بباطنه وخافيه - ان مورد الآية انما هو بالنسبة الى الميراث بمعنى ان من كان أقرب الى الميت في النسب فهو أولى بميراثه ، وقد عرفت مما قدمناه سابقاً من التحقيق وأشرنا اليه هنا ان ولي الميت المالك للتصرف في اموره هو الاولى بميراثه فتكون الآية بمعونة الاخبار الدالة على ما ذكرناه دالة ايضاً على الاولوية في الاحكام المذكورة وان كان بطريق الاشعار والفحوى ، لانها قد دلت على ان الأقرب من أولى الارحام هو الاولى بالميراث وكل من كان أولى بالميراث فهو الاولى بالميت في جميع احكامه بالاخبار المشار اليها .

وأما الاخبار الواردة في معنى الآية فنمنا - ما رواه في الكافي عن الصادق عليه السلام (٣) قال : « كان علي (صلوات الله عليه) اذا مات مولى له وترك ذا قرابة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول : واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض » (٤) .

وما رواه فيه عن محمد بن قيس عن ابي جعفر (عليه السلام) (٥) قال : « قضى امير المؤمنين عليه السلام في حالة جاءت تخاصم في مولى رجل فقراً هذه الآية : واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » (٦) .

(١) ج ٣ ص ٣٧٨ (٢) ص ٢٠ (٣) و (٥) الوسائل الباب ١ من ميراث ولأه العتق

(٤) و (٦) سورة الاقوال الآية ٧٦

وفي تفسير العياشي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « الخال والحالة يرثون إذا لم يكن معهم أحد غيرهم أن الله يقول ، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » (٢) إذا التقت القرابات فالسابق أحق بالميراث من قرابته ، والمراد بالسابق يعني الأقرب إليه .

وروى فيه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٣) وفي قول الله عز وجل : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (٤) أن بعضهم أولى بالميراث من بعض لأن أقربهم إليه رحماً أولى به .

وفي تفسير الثقة الجليل علي بن إبراهيم بن هاشم (٥) أن هذه الآية نسخت قوله تعالى : والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم ، (٦) .

وبمثل ذلك صرح شيخنا أمين الإسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان (٧) ونقله عن ابن عباس والحسن وجماعة من المفسرين ، قال : قالوا صار ذلك نسخاً لما قبله من التوارث بالمعاقدة والهجرة وغير ذلك من الأسباب فقد كانوا يتوارثون بالموأخاة وإن النبي صلى الله عليه وآله كان أخى بين المهاجرين والأنصار . انتهى .

وما يزيد ذلك إيضاحاً وتأكيداً أن ثبوت الميراث بالقرابة وهم غير أصحاب الفروض إنما استندوا فيه إلى هذه الآية باجماع الأصحاب والأخبار التي ذكرنا بعضها في أصل المسألة .

ويمكن أن يقال أن المراد بالآية إنما هو العموم وورود هذا الفرد في هذه الأخبار لا يقتضي قصر الحكم عليه إذ لا دلالة في شيء منها على ذلك وإنما غايتها الدلالة على دخول هذا الفرد تحت هذه الآية .

(١) الوسائل الباب ٥ من ميراث الأعمام والأخوال

(٢) سورة الأنفال الآية ٧٦

(٣) الوسائل الباب ٨ من موجبات الإرث (٥) تفسير الصافي عنه ص ١٧١

(٦) سورة النساء الآية ٣٧ (٧) ج ٣ - ٤ ص ٥٦٣

ج ١٠ ﴿ حديث الكناسى فى الاولى بالميت - تنمة رد المدارك ﴾ - ٣٨٥ -

ويؤيد ما قلناه ورود بعض الاخبار فى استدلال على ﷺ على استحقاق الامامة وراثه من ابراهيم (على نبينا وآله وعليه السلام) فى مقام الرد على معاوية كما نقلناه فى كتابنا سلاسل الحديد فى تقييد ابن ابى الحديد .

وبما يزيد ما ذكرناه فى أصل المسألة تأييداً ويعلى مناره تشييداً ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن بريد السكناسى عن ابى جعفر ﷺ (١) قال : «ابنك اولى بك من ابن ابنك وابن ابنك اولى بك من اخيك . قال واخوك لايبك وامك اولى بك من اخيك لايبك . قال واخوك لايبك اولى بك من اخيك لاامك . قال وابن اخيك لايبك وامك اولى بك من ابن اخيك لايبك . قال وابن اخيك من ايبك اولى بك من عمك . قال وعمك اخو ايبك من ابيه وامه اولى بك من عمك اخى ايبك من ابيه قال وعمك اخو ايبك لايبه اولى بك من عمك اخى ايبك لامه . قال وابن عمك اخى ايبك من ابيه وامه اولى بك من ابن عمك اخى ايبك لايبه . قال وابن عمك اخى ايبك من ابيه اولى بك من ابن عمك اخى ايبك لامه ، فان الاولوية فى الخبر كما ترى دائرة مدار الارث فمن كان الوارث فهو الاولى من غير الوارث . وفيه دلالة ايضاً على ان الاكثر إراثاً اولى من الاقل كما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) .

و (ثالثاً) ان ما طعن به على الخبرين المذكورين لا يقوم حجة على المتقدمين من لا أصل لهذا الإصطلاح عندهم ولا على من لا يقول به من المتأخرين بل ولا على من قال به منهم ايضاً حيث ان ضعفهما مجبور بالاتفاق الذى قد حكاه فى ما قدمناه من كلامه ، على انه قد وافقهم فى مواضع عديدة مما تقدم فى العمل بالاخبار الضعيفة المجبورة باتفاق الاصحاب كما نبهنا عليه ثمة ، بل تبهم فى بعض المواضع

(١) الوسائل الباب ١ من موجبات الارث والباب ١٣ من ميراث الاخوة والاجداد

و من ميراث الاعمام والاخوال ، ويرجع فى ضبط اسم الراوى الى ج ١ ص ٨٢

— ٣٨٦ — (اجتماع الوجوب الكفائي في احكام الميت مع اناطتها بالولى) ج ١٠

مع اعترافه بعدم الدليل لهم وقال انه لا خروج عن ما عليه الأصحاب ، واسكنه (رضوان الله عليه) ليس له قاعدة يقف عليها ولا قاعدة يرجع اليها .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد قال شيخنا الشهيد الثانى فى الروض : واعلم ان ظاهر الأصحاب ان اذن الولى انما تتوقف عليها الجماعة لا أصل الصلاة لوجوبها على الكفاية فلا تناط برأى أحد من المكلفين فلو صلوا فرادى بغير اذن اجزأ .

وقال فى المدارك بعد نقل ذلك : وقد يقال انه لا منافاة بين كون الوجوب كفايياً وبين اناطته برأى بعض المكلفين على معنى انه ان قام به سقط الفرض عن غيره ، وكذا ان اذن لغيره وقام به ذلك الغير ، وإلا سقط اعتباره وانعدمت الصلاة جماعة وفرادى بغير اذنه ، ومع ذلك فلا بأس بالمصير الى ما ذكره قصراً لما خالف الأصل على موضع الوفاق ان تم وحملاً للصلاة فى قوله بإحدى (١) ، يصلى على الجنارة أولى الناس بها ، على الجماعة لانه المتبادر . انتهى .

اقول : حيث قد اشتهر فى كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف أن احكام الميت واجبة كفاية على كافة المسلمين ممن علم بالموت وظاهر الخبرين المتقدمين اعنى بهما رسالة ابن ابى عمير والبرزنطى (٢) اختصاص ولاية الصلاة بالولى حصل هذا الإشكال فى المقام واحتيج الى التفصى فى الجواب عن ذلك ، وظاهر كلام شيخنا الشهيد الثانى فى الروض الجمع بين الأخبار بتخصيص اخبار الولى ومن يأمره بالامامة خاصة لا أصل الصلاة ، وظاهر كلام السيد السند هو تخصيص الوجوب كفاية بالولى بمعنى انه يجب على الولى أو من يأمره القيام بذلك ، فان قام به سقط الفرض عن الغير وإلا سقط اعتبار الولى ووجب على الكافة صلاة كان أو غيرها .

وأنت خير بان منشأ الإشكال كما عرفت من دعوى كون احكام الميت واجبة كفاية على جميع من علم بذلك ، وهذه الدعوى لم نجد لها مستنداً فى الأخبار كما

ج ١٠ ﴿ احكام الميت واجبة على الجميع أو توجهة الى الولي اولا ﴾ - ٣٨٧ -

قدمنا ذكره واوسعنا نشره في مسألة غسل الميت من كتاب الطهارة سوى ما يظهر من كلامهم من الاتفاق على هذا الحكم حتى من متأخري المتأخرين الذين عادتهم المناقشة في طلب الدليل ، فانه لم يناقش أحد منهم في هذا الحكم بل تلقوه بالقبول والتسليم ، والمفهوم من الاخبار الواردة في احكام الاموات هو توجه الخطاب الى الولي من غسل وصلاة وتكفين وتلقين ونحوها ، ولو كان الامر على ما ذكره من الوجوب كفاً على كافة المسلمين فكيف تخرج الاخبار في هذه الاحكام بما ذكرناه ؟ وهم لما نظروا الى هذين الخبرين في مسألة الصلاة الدالين على اختصاص الولي بها أوردوا هذا الإشكال وأجابوا عنه بما عرفت ، والحال ان الامر ليس مختصاً بالصلاة كما لا يخفى على المتتبع بل هو عام بجملة احكام الميت وحيث نقول شيخنا الشهيد الثاني في الجواب هنا بما ذكره وان تم بالنسبة الى الصلاة إلا انه لا يحجبهم مادة الإشكال بالنسبة الى غيرها من الاحكام التي ورد الخطاب فيها للولي خاصة ، وما ذكره السيد السند جيد لو قام الدليل على الوجوب الكفائي الذي يدعونه .

نعم يمكن أن يقال بالوجوب على سائر المسلمين كفاية مع تعذر الولي أو اخلاله بالقيام بذلك كما تدل عليه اخبار العروة الذين مروا بميت قذفه البحر الى الساحل فانهم امروا بالصلاة عليه ودفنه (١) ونحوها ما تقدم في صحيحة على بن جعفر في اكيل السبع تبقى عظامه (٢) قال : « يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن » فانها تدل باطلاقها على ذلك ، وقوله عليه السلام (٣) « لا تدعوا أحداً من امتي بغير صلاة » وقول الباقر عليه السلام (٤) « صل على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله تعالى » . ثم انه مع وجود الولي فان كان متصفاً بشرائط الامامة جاز له التقدم والاستنابة وإلا تعين عليه الاستنابة وليس لاحد أن يتقدم بدون اذنه .

بقي هنا شيء وهو ان ظاهر الاصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراط العدالة في امام

(١) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجنائز

(٢) ص ٣٧٥ (٣) في رواية السكوني ص ٣٦٥ (٤) في رواية طليحة ص ٣٦٤

هذه الصلاة كالأصلاة اليومية وغيرها من الصلوات ، ويظهر من العلامة في المنتهى الاتفاق على ذلك .

وقال في الذخيرة : ولولا ذلك - يعني دعوى الاتفاق - لكان المنازعة فيه مجال لعموم النص وعدم كونها صلاة حقيقة فلا يعتبر فيها ما يعتبر في الصلاة الحقيقية كما يستفاد من بعض الأخبار السابقة . انتهى .

اقول : وما ذكره لا يخلو من قرب لما تكرر في الأخبار من قولهم (عليهم السلام) (١) « انما هو تكبير وتسبيح كما تسبح في بيتك من غير طهر » ونحو ذلك مضافا الى عدم ما يدل على ما ذكره في شيء من أخبار هذه الصلاة ، وكأنهم نظروا الى مجرد صدق الصلاة عليها .

المسألة الثانية - قد صرح جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان الاب أولى من الابن ، والوالد أولى من الجد والاخ والعم ، والاخ من الاب والام أولى ممن يتقرب باحدهما .

والاول متفق عليه كما نقله في المدارك ، واستدل عليه بان الاب اشفق على الميت من الابن وارق عليه فيكون دعاؤه اقرب الى الاجابة . ورد بان ذلك انما يصلح توجيهاً للنص لا دليلاً برأسه . وعلل الثاني بما تقدم من الاولوية في الميراث ونقل عن ابن الجنيد انه جعل الجد هنا أولى من الاب والابن محتجاً بان منصب الامامة ألبق بالآب من الولد والجد اب الآب فكان أولى من الآب . ورده في المختلف بان الأولى بالميراث أولى لعموم الآية (٢) .

قال في المدارك بعد نقل كلام المختلف : وقد عرفت ما فيه . وعلى ما احتملناه من معنى الاولوية يقرب ما ذكره ابن الجنيد .

اقول : قد عرفت بما قدمناه صحة الاستدلال بالآية على ما ذكره الاصحاب

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنازة

(٢) « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ، سورة الاقال الآية ٢٦ »

(رضوان الله عليهم) بمهونة الاخبار المتقدمة ، وقد عرفت ان ما احتمله في معنى الاولى ساقط لا اعتماد عليه ، وان ما ذكره الاصحاب من أن الولي هو الأولي بالميراث هو الظاهر من الاخبار . على ان ما احتمله لا ينطبق على مذهب ابن الجنييد لانه فسر الأولي - كما تقدم - بمن كان امس الناس بالميت رحماً وأشدهم به علاقة ، ولا ريب ان ابا الميت أشد به علاقة وامس به رحماً .

وعلى تقديم الاخ من الابوين على الاخ من الأب خاصة بانه لا يرث معه واما على الأخ من الام فعليه في المنتهى بانه اكثر نصيباً في الميراث ، وبأن الام لا ولاية لها في الصلاة فمن يتقرب بها أولى .

اقول : والوجه هو التعليل الأول كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في المقام والثاني وان قال في المدارك انه لا بأس به فالباس فيه أظهر من أن يخفى على ذوى الأفهام ، فان ما ذكره من الأولوية لا وجه له مع عدم صحة بناء الأحكام الشرعية على امثال هذه التعليلات العلية .

ونقل في المعتبر عن الشيخ في المبسوط انه قال : الأب أولى الأقارب ثم الولد ثم ولد الولد ثم الجد من قبل الأب ثم الأخ من قبل الأب والام ثم الأخ من قبل الأب ثم الأخ من قبل الام ثم العم ثم الخال ثم ابن العم ثم ابن الخال ، ثم قال وبالجمله من كان أولى بميراثه كان أولى بالصلاة عليه .

قال في المدارك : ومقتضى ذلك ان ترتب الاولياء على هذا الوجه لأولوية الارث وهو مشكل ، فانه ان اراد بالاولوية ان من يرث أولى بمن لا يرث لم يلزم منه اولوية بعض الورثة على بعض كالأب على الابن والجد على الأخ والعم على الخال ، وان اراد بها كثرة النصيب انتقض بالأب فانه أولى من الابن مع انه اقل نصيباً منه ، وكذا الجد فانه أولى من الاخ مع تساويهما في الاستحقاق . إلا ان يقال ان التخلف في هاتين الصورتين اعارض وهو قوة جانب الاب والجد باختصاصهما بزيادة الخنو والشفقة وحصول النسل منهما ، لكن في ذلك خروج

عن اعتبار الارث . ولو حمل الاولى هنا على المعنى الذى ذكرناه وجب الرجوع فى تحقيق الاولوية الى العرف وسقط جانب الارث مطلقاً . انتهى كلامه (زيد مقامه) اقول : لا يخفى على من تأمل فى ما حققناه فى المقام بما دلت عليه اخبارهم (عليهم السلام) ولا سيما صحيحة بريد الكناسي (١) ان ولى الميت هو الاولى بميراثه بمعنى من يرث دون من لا يرث .

ويستفاد من صحيحة بريد المذكورة انه مع تعدد الوارث فمن كان اكثر نصيباً فهو الولى كما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) وبه صرح فى المنتهى فى ما قدمنا نقله عنه ، واشيرنا الى انه هو الوجه فى ما علل به الحكم المتقدم لهذه الصحيحة الصريحة فى ذلك .

وامامع تساوى الورثة فى الميراث فالمفهوم من صحيحة محمد بن الحسن الصفار المروية بطرق المشايخ الثلاثة (٢) - قال : كتبت الى ابي محمد الحسن عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعاً خمسة ايام أحد الولين وخمسة ايام الآخر ؟ فوقع عليه السلام : يقضى عنه اكبر وليه عشرة ايام ولأه ان شاء الله تعالى ، ونحوه قول الرضا عليه السلام فى كتاب الفقه الرضوى (٣) : واذا كان للبيت وليان فعلى اكبرهما من الرجلين أن يقضى عنه فان لم يكن له ولى من الرجال قضى عنه وليه من النساء ، - ان الولى شرعاً هو الاكبر . كما انه مع تعدد ذكورة وانوثة فالولاية للذكر دون الانثى كما تشعر به صحيحة حفص الواردة فى القضاء ايضاً (٤) لقوله فيها : قلت ان كان أولى الناس به امرأة

(١) ص ٣٨٥

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان . وفى الفروع ج ١ ص ١٩٧ والتهذيب ج ١ ص ٢٤٩ كما فى الوسائل ، ايضاً هكذا كتبت الى الاخير ، نعم فى النقيه ج ٢ ص ٩٨ التصريح بالاسم المبارك .

(٣) ص ٢٥

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

ج ١٠ (الزوج أولى بزوجه - مناقشة صاحب المدارك في ذلك) - ٣٩١ -

يقال لا إلا الرجال ، فانها شاملة باطلاقها لما لو اختصت بالولاية أو شاركها رجل ،
والتقريب فيها ان ولي الميت المخاطب بوجوب القضاء عنه هو الذى جعل اليه احكام
الميت من غسل وتكفين وتلقين وصلاة ونحوها كما تقدم تحقيقه .

” بقی الإشكال فی ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) من ضرورة اجتماع
الأب والابن فانهم جزموا بان الولاية للأب إلا انهم لم يأتوا عليه بدليل سوى
ما عرفت من ذلك التخریج العلیل ، وهو كما ترى مخالف لمقتضى القاعدة المستفادة من
الصحيحة المتقدمة (١) من حيث انه يفهم منها ان الأكثر نصيباً من الوراثة هو الولي
للبيت وبموجبه تكون الولاية للولد دون الأب . وبالجملة فانه لا مستند لهذا الحكم
مع مخالفته لظاهر الصحيحة المذكورة إلا مجرد كلام الأصحاب وفيه ما لا يخفى على
ذوى الافهام والألباب . ويعضد ما ذكرناه تصريح النص بسقوط ولاية الاب مع
الزوج وعليه الأصحاب من غير خلاف يعرف ، فيمكن أن يكون مع الولد
كذلك . والله العالم .

المسألة الثالثة - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن الزوج
أولى بزوجه من جميع قراباتها ، قال في الذكرى لا أعرف فيه مخالفاً من
الأصحاب . وقال في المدارك : هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب .
اقول : والذي يدل عليه من الاخبار ما رواه المشايخ الثلاثة في الكتب
الثلاثة عن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قلت له المرأة تموت من
أحق الناس بالصلاة عليها ؟ قال زوجها . قلت الزوج أحق من الأب والولد والاخت ؟
قال نعم ويفسها » .

ويعضد هذه الرواية ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن ابى عبدالله
عليه السلام (٣) قال : « الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها » .
واعترض في المدارك هنا بان الرواية ضعيفة السند لا شراك راويها وهو

— ٣٩٢ — (الجواب عن مناقشة صاحب المدارك في المقام) ج ١٠

ابو بصير بين الثقة والضعيف ، بل الظاهر انه الضعيف الضرير بقريظة ان الراوى عنه قائده وهو على بن ابى حمزة البطائنى ، وقال النجاشى انه كان أحد عمد الواقفية ، وفى الطريق القاسم بن محمد وهو واقفى ايضاً ، قال وروى الشيخ فى الصحيح عن حفص ابن البختري عن ابى عبدالله عليه السلام (١) : فى المرأة تموت ومعها اخوها وزوجها ايها يصلى عليها ؟ فقال اخوها أحق بالصلاة عليها ، وعن عبد الرحمان بن ابى عبدالله (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة على المرأة الزوج احق بها او الاخ ؟ قال الاخ ، ثم اجاب عنهما بالحمل على التقية (٣) وهو يتوقف على وجود المعارض . انتهى اقول : لا يخفى ان المعارض عند الشيخ وامثاله من المتقدمين ممن لا يرى العمل بهذا الاصطلاح موجود ، وكذا عند من يعمل به بالنظر الى جبر الخبر باتفاق الاصحاب على العمل بمضمونه ، ولا سيما ان الرواية قد رواها المشايخ الثلاثة باسانيد عديدة ، وهو من اقوى المرجحات لصحتها وثبوتها ولا سيما صاحب الفقيه بناء على ما قدمه فى صدر كتابه من القاعدة التى قد احتج بها السيد المذكور فى جملة من المواضع لجبر الخبر الضعيف الذى يتمسك به ، وما تضمنته الرواية متفق عليه بين الاصحاب سلفاً وخلفاً كما يشير اليه كلامه المتقدم نقله ، ولكنه لما رأى صحة سند رواية حفص المذكورة جمد عليها كما هى عادته من دورانه مدار صحة السند وان اشتمل المتن على خلل وعلل ، وقد تقدم منه فى مسألة غسل الميت من كتاب الطهارة المناقشة فى ذلك ايضاً استناداً الى الصحيحة المذكورة بعد أن أورد دليلاً للقول المشهور رواية اسحاق بن عمار المتقدمة ثم نقل عن المعتبر ان مضمون الرواية متفق عليه . ثم قال : قلت ان كانت المسألة اجماعية فلا بحث وإلا أمكن المناقشة فيها بضعف السند . ونحن قد قدمنا فى غير مقام ان هذه المناقشات الواهية لا تقوم حجة على المتقدمين لعدم الدليل على هذا الاصطلاح ، واما المتأخرون فضعف هذه الاخبار عندهم مجبور بالاتفاق على القول بمضمونها ، والحكم بما دلت

(١) (٢١) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجنائز (٣) ارجع الى التعليقة ١ ص ٣٩٣

ج ١٠ (لو حضر امام الاصل فهو اولى بالصلاة على الميت) - ٣٩٣ -

عليه الصحيحة التي جمد عليها معمول عليه عند العامة (١) وقد تقرر في القاعدة المنصوصة عن أهل البيت (عليهم السلام) عرض الأخبار على مذهبهم والأخذ بخلافه (٢) ومقتضاه حمل الصحيحة المذكورة على التتية كما ذكره الشيخ .

وكيف كان فاطلاق الأخبار التي هي مستند الحكم المذكور دال على أنه لا فرق بين الدائم والمستمتع بها ولا بين الحرة والمملوكة ، فعلى هذا يكون الزوج أولى من سيد المملوكة لو كانت لغيره .

ولا يلحق بالزوج الزوجة في هذا الحكم لعدم النص . وذهب بعض الأصحاب إلى مساواتها للزوج لشمول اسم الزوج لها لغة كما قال الله تعالى « واصلحنا له زوجته » (٣) ويضعف بان ذلك إنما يتم مع اطلاق ولاية الزوج لا مع التصريح بأنه أحق بامرأته كما تضمنه الخبران اللذان هما مستند الحكم المذكور (٤) .

المسألة الرابعة - لو حضر امام الاصل فانه أولى من الولي كائناً من كان لقيامه مقام النبي ﷺ الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم (٥) .

وقوله ﷺ (٦) في خطبة الغدير « ألسن أولى بكم من أنفسكم ؟ » قالوا بلى

(١) في الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٤٨١ ، عند الحنفية والحنابلة الزوج يتأخر في الصلاة على الميت عن ذوي الارحام ، وعند الشافعية يتقدم الاولى فالاولى في الميراث وعند المالكية بعد ان ذكر الترتيب في من يصلى عليه من السلطان وغيره قال لاحق لزواج الميت في التقدم ، وفي المغني ج ٢ ص ٤٨٣ ، اما زوج المرأة وعصبتها فظاهر كلام الخرقى تقديم العصبات وهو اكثر الروايات عن احمد وهو قول سعيد بن المسيب وزهري وبكير ابن الاشج ومذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي إلا ان ابى حنيفة يقدم زوج المرأة على ابنها ، وروى عن احمد تقديم زوج المرأة على العصبات لان ابى بكره صلى على امرأته ولم يستأذن اخوتها . (٢) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يقضى به

(٣) سورة الانبياء الآية ٩ (٤) ص ٣٩١

(٥) لقوله تعالى في سورة الاحزاب الآية ٦ : « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم »

(٦) الغدير الآية الله الابن ج ١ ص ١١ و ص ٢٩٤ الى ٣١٣

٣٩٤ - (هل تتوقف صلاة امام الاصل على اذن الولي؟) ج ١٠

يا رسول الله ﷺ قال من كنت مولاه فعلي مولاه .
وما رواه في الكافي والتهذيب عن طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام (١) قال:
« اذا حضر الامام الجنائزة فهو أحق الناس بالصلاة عليها . »
وما رواه الشيخ في التهذيب عن السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن
آبائه (عليهم السلام) (٢) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام اذا حضر سلطان من
سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها ان قدمه ولي الميت وإلا فهو غاصب ،
فان الظاهر ان المراد بالسلطان هنا هو الامام المعصوم لان سلطنته من جهة الله تعالى
على عباده سلطنة حقيقية . »

وظاهر اطلاق الخبر الأول عدم التوقف على اذن الولي ، وهو ظاهر ابي الصلاح
حيث قال : الامام أولى فان تعذر حضوره واذنه فولي الميت . إلا ان ظاهر الخبر
الثاني التوقف على الاذن فان لم يأذن له الولي فانه يكون غاصباً لحق الامام عليه السلام وهذا
هو المنقول عن الشيخ في المبسوط استناداً الى الخبر المذكور وبه صرح العلامة
في المنتهى .

وظاهر الشهيد في الذكرى العمل على الخبر الأول وتناول الخبر الثاني بالحل
على غير امام الأصل ، قال لان تنكيره مشعر بالكثرة وفيه اشعار باستحباب
تقديم الولي اياه . انتهى .

والظاهر بعده فان نسبة السلطنة الى كونها من الله عز وجل لا تنبأ إلا الى
امام الأصل ، والأخبار المتقدمة قد عرفت صراحتها مع كثرتها واستفاضتها في
أن الأولى بالميت هو الأولى بميراثه من غير تقييد إلا ان قضية أولويته عليه السلام مطلقاً
بالناس من انفسهم تمنع من توقف تقديمه على الاذن . وبذلك يظهر ان المسألة
لا تحلو من شوب الإشكال .

وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض عدم التوقف على اذن الولي في الصورة

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجنائزة

ج ١٠ (هل يجب تقديم الهاشمي لو حضر الصلاة على الميت؟) - ٣٩٥ -

المذكورة كما اختاره في الذكرى .

وكيف كان فالكلام في هذه المسألة تكلف مستغنى عنه الآن الى ان يظهر صاحب الزمان عجل الله فرجه .

ونقل عن ابن الجنيد ان الاولى الامام ثم خلفاؤه ثم امام القبيلة كباقي الصلوات اقول : وفي هذا اسقاط لولاية الولي المنصوص عليه إلا ان يخص بفقده أو طفوليته وعدم لياقته للصلاة والاذن فيها .

المسألة الخامسة - قال الشيخ المفيد : اذا حضر الصلاة رجل من بني هاشم كان اولى بالتقديم للصلاة عليه بتقديم وليه له ، ويجب على الولي تقديمه وان لم يقدمه لم يحز له التقدم .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عند : فان اراد المفيد (قدس سره) بالرجل الذي اشار اليه امام الاصل فهو حق وإلا فهو ممنوع بل الاولى للولي التقديم اما الوجوب فلا ، لنا عموم الآية (١) انتهى .

وقال في الذكرى : قال ابن بابويه والشيخان والجعني واتباعهم الهاشمي اولى وبالغ المفيد (قدس سره) فاوجب تقديمه ، وربما حمل كلامه على امام الاصل وهو بعيد لانه قال : « وان حضر رجل من فضلاء بني هاشم ، وهو صريح في كل واحد من فضلائهم ، ولم اتف على مستنده ، والصدوق عزاه الى ابيه في رسالته ، ولم يذكر في التهذيب عليه دليلا ، وفي المعبر احتج بما روى عن النبي ﷺ (٢) « قدموا

(١) « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله » سورة الانفال الآية ٧٦

(٢) في الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٨٥ عن ابن هريرة عن النبي (ص) « قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعلموها ، وفيه عن عبدالله بن السائب « قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا من قريش ولا تعلموها ، ولولا ان تطر قريش لآخبرتها ما لخيرها عند الله تعالى ، وفيه عن علي (ع) « قدموا قريشاً ولا تقدموها ولولا ان تطر قريش لآخبرتها بما لها عند الله تعالى » قال المناوي في شرح الجامع الصغير ج ٤ ص ٥١٢ استدلل بهذه الاحاديث على تقديم قول الشافعي على غيره ورده عياض بان =

قريشاً ولا تقدموها ، ولم نستثبته في رواياتنا مع انه اعم من المدعى . انتهى .
 اقول : قال الصدوق في الفقيه : وقال ابى في رسالته الى : لعلم يا بنى ان
 أولى الناس بالصلاة على الميت من يقدمه ولى الميت ، فان كان في القوم رجل من
 بنى هاشم فهو أحق بالصلاة عليه اذا قدمه ولى الميت فان تقدم من غير أن يقدمه
 ولى الميت فهو غاصب . انتهى .

وهذه العبارة عين عبارة كتاب الفقه الرضوى بتغيير ما حيث قال عليه السلام (١)
 واعلم ان أولى الناس بالصلاة على الميت الولي أو من قدمه الولي ، فان كان في القوم
 رجل من بنى هاشم فهو أحق بالصلاة عليه اذا قدمه الولي فان تقدم من غير ان يقدمه
 الولي فهو غاصب . انتهى .

ومن ذلك علم ان مستند الشيخ على بن بابويه في ما ذكره في الرسالة والشيخ
 المفيد في ما تقدم نقله عنه انما هو هذا الكتاب كما اشرنا اليه في غير مقام ، إلا ان
 الكتاب المذكور حيث لم يصل الى المناشرين انكروا الوقوف على المستند .

ولعل السبب في عدم اشتهار هذا الكتاب ووصوله الى الشيخ الطوسي (قدس
 سره) ومن كان في عصره هو ان نسخة الكتاب في الصدر الاول لعلها كانت عزيزة
 الوجود ولم تصل إلا الى الشيخ على بن بابويه وابنه الصدوق ، ولما كان كل منهما
 قد أخذ عبارات الكتاب وافق بها كما حكيناها في غير موضع مما تقدم وسيأتي في
 هذا الكتاب وفي كتاب الزكاة والحج والصوم ونحو ذلك ايضاً اخفيا الكتاب فلم
 ينتشر ولم يشتهر الى هذا العصر الاخير كما ذكره شيخنا غواص بحار الأنوار
 في مقدمة كتاب البحار وكذا ابوه (قدس سره) كما وجدته بخطه من حكاية أصل
 الوقوف على الكتاب المذكور ، ولذا لم تر لنقل عبارته والاستدلال بها اثرأ في غير
 كلام الصدوقين وان وجد قليلا في عبارات الشيخ المفيد (قدس سره) ايضاً ، ولعله

== المراد منها الخلافة وقد قدم النبي ﷺ ، ابن حذيفة في الصلاة وخلفه قريش .

ج ١٠ (هل تنفذ وصية الميت بصلاة شخص معين عليه ؟) - ٣٩٧ -

للاخذ عنهما . والله العالم .

المسألة السادسة - لو اوصى الميت الى شخص بان يصلي عليه فالمنقول عن ابن الجنيد وجوب تقديمه ، قال في المختلف : قال ابن الجنيد الموصى اليه اولى بالصلاة من القرابات . ولم يعتبر علمائنا ذلك ، لنا عموم قوله تعالى « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض » (١) احتج بعموم قوله « فمن بدله بعد ما سمعه » (٢) والجواب الوجوب مختص بالحقوق لقوله « ان ترك خيراً » انتهى .

ونقل عنه في الذكرى الاستدلال باشتهار ذلك بين السلف كوصية الاول بصلاة الثاني ووصية الثاني بصلاة صهيب ووصية عائشة بصلاة ابى هريرة ووصية ابن مسعود بصلاة الزبير ووصية ابن جبير بصلاة انس ووصية ابى شريجة بصلاة زيد ابن ارقم فجاء عمرو بن حريث امير الكوفة ليتقدم فاعلمه بوصيته فقدم زيدا (٣) ولان ايصاه اليه لظنه فيه مزية فلا ينبغي منعه منها . ثم قال في الذكرى : والفاضل (قدس سره) قال الوارث اولى وهو اقرب للآية والخبر (٤) وفعل المذكورين ليس حجة وجاز أن يكون برضاء الوارث ونحن لا نمنعه اذا رضى بل يستحب له انفاذه مع الأهلية . انتهى . وهو جيد .

والأظهر التمسك في ذلك بالأخبار الدالة على اختصاص الصلاة بمن هو الأول بالميراث كما تقدم تحقيقه في المسألة الاولى ، وتخصيصها بحتاج الى دليل واضح . وعموم آية « فمن بدله بعد ما سمعه » (٥) معارض بعموم « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض » (٦) .

(١) و(٦) سورة الانفال الآية ٧٦ وسورة الاحزاب الآية ٦

(٢) و(٥) سورة البقرة الآية ١٧٧

(٣) ذكر ذلك كله في المغنى ج ٢ ص ٤٨

(٤) اما الآية فقوله تعالى « واولوا لارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله » في

سورة الانفال الآية ٧٦ ، واما الخبر فروايتا ابن ابى عمير والبرزنى المتقدمتان ص ٣٨٢

وشيخنا الشهيد الثانى فى الروض اقتصر على نقل القولين ودليلهما ولم يرجع شيئاً فى البين .

المسألة السابعة - لو تساوى الاولياء فى مرتبة الولاية قال الشيخ فى المبسوط والخلاف يقدم الاقرأ فالأفقه فالأسن ، وتبعه الفاضلان فى المعبر والتذكرة لعموم قوله عليه السلام (١) « يؤمكم اقروكم » وزاد فى المبسوط بعد الأسن قال : فان تساوا اقرع بينهم .

وقال فيه ايضاً ان الحر أولى من العبد والذكر أولى من الاثني اذا كان بمن يعقل الصلاة . وتبعه ابن ادریس . وهو يشعر بان التمييز كاف فى الامامة كما اقرى به فى المبسوط والخلاف فى جماعة اليومية .

اقول : أما أولوية الذكر على الاثني فقد صرح به جملة منهم (رضوان الله عليهم) بل قال فى المنتهى انه لا خلاف فيه ، وحكى بعض المتأخرين قولاً باشتراك الورثة فى الولاية .

واستدل فى المدارك للقول الاول قال وربما كان مستنده قوله عليه السلام (٢) « يصل على الجنازة أولى الناس بها ، ومع وجود الذكر يصدق كونه أولى فيتعلق به الحكم . وفيه ان ما ذكره نوع مصادرة فانه عين الدعوى ، فان أراد باعتبار كون الذكر اكثر ميراثاً فهو لا يتم كلياً لتخلفه فى ما لو انحصرت الولاية فى الاخ من قبل الام مع الاخنت من قبل الابوين فانها اكثر ميراثاً وبموجبه تكون الولاية لها دونه . نعم يمكن استفادة ما ذكره من صحیحة حفص بالتقریب الذى ذكرناه فيها كما تقدم فى المسألة الثانية (٣) .

هذا اذا كانت الاثني فى طبقة الذكر كما هو المفروض وان كانت جملة من عبائر الاصحاب مطلقة فى ذلك .

أما لو لم يكن فى طبقتها ذكر فالظاهر اختصاصها بالولاية لما رواه الصدوق

(١) فى سنن ابى داود ج ١ ص ٥٩ . عنه « من » يؤم القوم اقروهم (كتاب الله ،

(٣) ص ٣٩٠

(٢) ص ٣٨٢

ج ١٠ (كيفية وقوف المأموم في صلاة الجنازة) - ٣٩٩ -

والشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « قلت المرأة تقوم النساء ؟ قال لا الأعلى الميت اذا لم يكن احد اولي منها ، تقوم وسطهن في الصف فتكبر ويكبرن ، ورواه الشيخ بسند آخر في الموثق وبسند ثالث في الضعيف (٢) .

وأما أولوية الحر على العبد وان كان العبد أقرب فالظاهر انه لا خلاف فيه لانه لا يرث مع الحر ، ويعضده انه محجور من التصرف في نفسه فكذا في غيره .
وأما ما ذكره - من تقديم الأقرأ فالأفقه فالأسن كما قدمناه وهو خيرة الأكثر أو تقديم الأفقه ثم الأقرأ ثم الأسن كما هو خيرة العلامة في القواعد والتحرير والمحقق في الشرائع - فلم نقف له على نص في هذا المقام ، وكأنهم بنوا الحكم هنا على ما ذكره في جماعة اليرمية .

قال في الذكري بعد ذكر نحو ما ذكرنا : ولم نقف لهم على ما أخذ ذلك في خصوصية الجنازة ، وظاهرهم إلحاقها بجماعة المكتوبة وهي مرجحة بهذه الأوصاف كلها ، ولكن ذكر العبد هنا مشكل لانه لا يرث له فيخرج عن الولاية . والمحقق في الشرائع قدم الأفقه على الأقرأ ، وهو متوجه لان القراءة هنا ساقطة إلا انه خلاف فتوى الأصحاب بتقديم الأقرأ في الجماعة على الإطلاق وخلاف فتواه وفتوى الشيخ في هذه المسألة . انتهى .

وما علل به توجه تقديم الأفقه على الأقرأ من أن القراءة هنا ساقطة قد أورد عليه بآراء مرجحات القراءة معتبرة في الدعاء ولولا ذلك لسقط الترجيح بالقراءة مطلقاً ، وانتقل جماعة : منهم - الشيخ الى القرعة بعد التساوي في السن كما تقدم ذكره ، واعتبر بعضهم بعد الأسن الأقدم هجرة ثم الأصح وجهاً ، لما سياتي ان شاء الله تعالى في باب الجماعة منقحاً موضعاً .

المسألة الثامنة - قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو كان المؤتم في صلاة الجنازة واحداً وقف خلف الامام ولم يقف الى جنبه كما في جماعة اليومية ،

٤٠٠ - ﴿ كيفية وقوف المأموم في صلاة الجنازة ﴾ ج ١٠

واذا اقتدى النساء بالرجل وقفن خلفه ولو كان فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً ، ولو اجتمع الرجال والنساء وقفن النساء خلف الرجال .

والذي يدل على الحكم الأول ما رواه ثقة الاسلام والصدوق عن اليسع بن عبدالله القمي (١) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يصلي على الجنازة وحده؟ قال نعم . قلت فائنان يصليان عليها ؟ قال نعم ولكن يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم بجنبه » .

وعلى الحكم الثاني ما سيأتي في باب الجماعة من أن مواقف النساء خلف الرجال وعدم جواز محاذاة المرأة للرجل .

وعلى الحكم الثالث ما رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن مسلم (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الحائض تصلي على الجنازة ؟ قال نعم ولا تقف معهم وتقف مفردة » .

وعلى الحكم الرابع ما رواه الكليني عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ خير الصفوف في الصلاة المقدم وخير الصفوف في الجنائز المؤخر . قيل يا رسول الله ﷺ ولم ؟ قال صار سترة للنساء » .

اقول : ما دلت عليه هذه الرواية بظاهرها - من ان أفضل الصفوف في صلاة الجماعة اليومية الصف الأول وهو الأقرب الى القبلة وفي صفوف صلاة الجنائز هو الصف الأخير - هو الذي عليه جملة الأصحاب استناداً الى هذه الرواية . إلا ان شيخنا المجلسي في كتاب البحار قد استظهر من الخبر معنى آخر وطعن في المعنى المشهور بوجوه ذكرها ثمة .

قال : والذي يفهم من الرواية وهو الظاهر منها لفظاً ومعنى ان المراد بالصفوف

(١) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجنازة

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجنازة

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجنازة

ج ١٠ (كيفية وقوف المأموم في صلاة الجنازة) — ٤٠١ —

في الصلاة صفوف جميع الصلوات الشاملة لصلاة الجنازة وغيرها ، والمراد بصفوف الجنائز انما هو الجنائز المختلفة اذا وضعت بين يدي الامام للصلاة عليها ، وان المراد خير الصفوف في الصلاة الصف المقدم أى ما كان أقرب الى القبلة وخير الصفوف في الجنائز المؤخر أى ما كان أبعد من القبلة وأقرب الى الامام ، ولما كان الاشرف في جميع المواضع متعلقاً بالرجال صار كل من الحكيم سبياً لستره النساء لان تأخرهن في الصفوف ستره لهن وتأخر جنائزهن لكونه سبياً لبعدهن عن الرجال المصلين ستره لهن ، فاستقام التعليل في الجزئين وسلم الكلام عن ارتكاب الحذف والمجاز وصار الحكم مطابقاً لما دلت عليه الأخبار . والعجب من الاصحاب كيف غفلوا عن هذا الاحتمال الظاهر وذهبوا الى ما يحتاج الى تلك التكاليف البعيدة الركيكة ، فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين . انتهى . وهو جيد كما لا يخفى على الفطن النبيه .

إلا انه قال رحمه الله في كتاب الفقه الرضوى (١) : وأفضل المواضع في الصلاة على الميت الصف الاخير ، وهو كما ترى موافق لما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) وفهموه من خبر السكوني .

وقال الصدوق في الفقيه : وأفضل المواضع في الصلاة على الميت الصف الاخير والعلة في ذلك ان النساء كن يحتلطن بالرجال في الصلاة على الجنائز فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أفضل المواضع في الصلاة على الميت الصف الاخير ، فتأخرن الى الصف الاخير فبقى فضله على ما ذكره رحمه الله . وصدر عبارته كما ترى عين عبارة كتاب الفقه . ومن الظاهر ان العلة التي ذكرها انما أخذها من نص وصل اليه بذلك لانه من أرباب النصوص الذين لا يعولون إلا عليها بالخصوص دون التخریجات العقلية وحيثنذ فتكون هذه رواية ثانية مطابقة لما في كتاب الفقه ، وما ذكره شيخنا المشار اليه وان تم في رواية السكوني إلا انه لا يتم في هذين الخبرين .

ويمكن الجمع بين ما ذكره وذكرناه بان ما ذكره المتقدمون من هذا الحكم لا ينحصر دليله في الرواية المذكورة ، لما عرفت في غير موضع انه كثير أ ما يذكر ون الأحكام التي لم تصل أدلتها الى المتأخرين فيعتبرضونهم تارة بعدم وجود الدليل - ودليله موجود في هذا الكتاب كما مر بيانه في غير مقام - وربما يتكلفون لهم الاستدلال بخبر أو دليل عقلي ، ومن المحتمل ان الأمر هنا من هذا القبيل فان المتأخرين حيث لم يصل اليهم إلا هذا الخبر استدلوا به ظناً منهم انه الدليل والحال ان الدليل شيء غيره مما ذكرناه ، والخبر المذكور انما خرج على الوجه الذي ذكره شيخنا المشار اليه . والله العالم .

المطلب الثالث - في الكيفية وهي على ما تضمنه كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان يكبر تكبيرة الإحرام ثم ينشهد عقبيها الشهادتين ثم يكبر ثانية ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يكبر ثالثة ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر رابعة ويدعو للميت ان كان مؤمناً ثم خامسة وينصرف .

والمستند في هذه الكيفية ما رواه ثقة الإسلام في الكافي عن محمد بن مهاجر عن امه ام سلمة (١) قالت : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الأنبياء ودعا ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر وانصرف ، فلما نهى الله عن الصلاة على المنافقين كبر وتشهد ثم كبر وصلى على النبيين ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة وانصرف ، ورواه الصدوق في العلل (٢) بوجه أبسط وفيه في التكبير الثاني على المؤمن « فصل على النبي ﷺ » عوض قوله في رواية الكافي « على الأنبياء » ومثلها في الصلاة على المنافق . وفي الفقيه (٣) نقل متن الخبر قال : وكان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت ... وساق الخبر ، وفيه في التكبير الثاني في الموضعين « ثم كبر

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجنازة . وفي آخر الرواية هكذا ولم يدع للميت ،

(٣) ج ١ ص ١٠٠

(٢) ص ١٠٩

ج ١٠ ﴿ هل يجب الدعاء بين التكبيرات في صلاة الميت ؟ ﴾ - ٤٠٣ -

فصل على النبي ﷺ .

وفي معنى هذه الرواية ما رواه الشيخ في التهذيب عن اسماعيل بن همام عن
ابن الحسن (١) قال : قال ابو عبد الله ﷺ صلى رسول الله ﷺ على جنازة
فكبر عليه خمسا وصلى على آخر فكبر عليه اربعا ، فاما الذي كبر عليه خمسا فحمد
الله ومجده في التكبيرة الاولى ودعا في الثانية للنبي ﷺ ودعا في الثالثة للمؤمنين
والمؤمنات ودعا في الرابعة للميت وانصرف في الخامسة . واما الذي كبر عليه
اربعا فحمد الله ومجده في التكبيرة الاولى ودعا لنفسه وأهل بيته ﷺ في الثانية ودعا
للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة وانصرف في الرابعة ولم يدع له لأنه كان منافقا .

وتحقيق الكلام في هذا المقام يقع في مواضع : (الاول) المشهور بين
الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب الدعاء بين التكبيرات ، بل قال في الذكرى
ان الأصحاب باجمعهم يذكرون ذلك في كيفية الصلاة كابن بابويه والجمعني والشيخين
وابنائهم وابن اديس ولم يصرح أحد منهم بنسب الأذكار ، والمذكور في بيان
الواجب ظاهره الوجوب . وذهب المحقق في الشرائع صريحا وفي النافع ظاهرا
الى الاستحباب .

والأظهر الأول لوقوع الأمر به في الأخبار المتكاثرة الآتية في المقام
ووقوع ذلك في بيان كيفية الواجب كما في رواية ابن بصير (٢) . انها خمس تكبيرات
بينهن أربع صلوات .

ولم نقف لما ذكره المحقق على مستند واضح إلا انه قال السيد السند في المدارك :
وربما كان مستنده اطلاق الروايات المتضمنة لان الصلاة على الميت خمس تكبيرات
الواردة في مقام البيان الدالة بظاهرها على عدم وجوب ما عدا ذلك . انتهى .
اقول : ومن الأخبار المشار اليها ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجنازة

(٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنازة رقم ١٢

— ٤٠٤ — ﴿ هل يتعين في الدعاء شيء مخصوص على القول بالوجوب ؟ ﴾ ج ١٠

ابن عبد الله رحمته الله (١) قال : « التكبير على الميت خمس تكبيرات ، وفي معناها غيرها . وانت خير بان اطلاق هذه الاخبار يجب تقييده بما اشرنا اليه من تلك الاخبار حملاً للمطلق على المقيد كما هي القاعدة المسلبة بينهم . وما ذكره من كون هذه الاخبار واردة في مقام البيان يمكن أن يجاب عنه بعد الاغماض عما ذكرنا بانه من الجائز ان المراد انما هو بيان كمية التكبير لوقوع الاختلاف فيه بين الخاصة والعامة (٢) لا بيان كيفية الصلاة كما ادعاه . وظاهر صاحب المدارك حيث نقل الحجة المذكورة للمحقق ولم يطعن فيها بشيء الجمود عليها ، وفيه ما عرفت .

الثاني - انه على تقدير القول بالوجوب فهل يتعين فيها شيء مخصوص أم لا ؟
ظاهر المشهور بين المتأخرين الاول ، فانه قد صرح العلامة ومن تأخر عنه

(١) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنائز .

(٢) في بدائع الصنائع ج ١ ص ٣١٢ « اختلفت الروايات في فعل رسول الله (ص) فروى عنه الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك إلا ان آخر فعله « ص » ، كان اربع تكبيرات ، وعمر جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبير وقال انكم اختلفتم في عدد التكبير ومن يأتي بعدكم يكون اشد منكم اختلافاً فانظروا آخر صلاة صلاها رسول الله (ص) على جنازة فخذوا به فوجدوه انه « ص » ، صلى على امرأة فكبر أربعاً فانفقوا على ذلك فكان هذا دليلاً على كون التكبيرات في صلاة الجنائز أربعاً ، وفي شرح صحيح مسلم للنووي على هامش ارشاد الساري ج ٤ ص ٢٨٤ « كان النبي (ص) يكبر أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً وثبت على ذلك . واختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع ، وروى عن علي « ع » ، انه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى سائر الصحابة خمساً وعلى غيرهم أربعاً . وانعقد الاجماع بعد ذلك على الاربع ، ولا نعلم أحداً من فقهاء الامصار يخمس إلا ابن ابي ليلى ، وفي عمدة القاري ج ٤ ص ٢٦ « فرقة تكبر سبعاً وفرقة تكبر ثلاثاً وقيل ست ، وقال القاصي ابو محمد اكثره سبع تكبيرات واقوله ثلاث . وذهبت الشيعة وابن ابي ليلى وزيد بن ارقم الى الخمس وقبهم الظاهرية وابو يوسف من اصحاب ابي حنيفة ، ؛

ج ١٠ (لا يتعين في الاذكار الأربعة لفظ مخصوص على القول بالوجوب) — ٤٠٥ —

بوجوب التشهد في الأولى والصلاة على النبي وآله ﷺ في الثانية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة والدعاء للميت في الرابعة .

ونقل عن ابن الجنيّد أنه ليس في الدعاء بين التكبيرات شئٌ موقت لا يجوز غيره ، وإلى هذا مال جماعة من متأخري المتأخرين ، وهو ظاهر الشهيد في الذكرى أيضاً ، وهو الأظهر .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم وزيارة في الصحيح (١) « أنها سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت إلا أن تدعو بما بدا لك ، وأحقّ الاموات أن يدعى له أن يبدأ بالصلاة على النبي ﷺ » . وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم وزيارة ومعمّر ابن يحيى وإسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت تدعو بما بدا لك ، وأحقّ الموتى أن يدعى له المؤمن وإن يبدأ بالصلاة على رسول الله ﷺ » .

ويؤيده ما رواه الشيخ عن يونس بن يعقوب في الموثق (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنّزة أيسلّي عليها على غير وضوء ؟ فقال نعم إنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل ... الحديث » .

الثالث - أنه على تقدير القول المشهور من وجوب الاذكار الأربعة المتقدمة لا يتعين فيها لفظ مخصوص وبه صرح كثير من الأصحاب ، قال شيخنا الشهيد في الذكرى : والمشهور توزيع الاذكار على ما مر ونقل الشيخ فيه الإجماع . ولا ريب أنه كلام الجماعة إلا ابن أبي عقيل والجعفي فانهما أوردوا الاذكار الأربعة عقيب كل تكبيرة وإن تخالفا في الالفاظ ، قال الفاضل وكلاهما جائز . قلت لا اشتغال ذلك على الواجب والريادة غير منافية مع ورود الروايات بها وإن كان العمل بالمشهور أولى ، وينبغي

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجنّزة

(٣) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنّزة . والرواية للكليني والشيخ يرويه عنه

٤٠٦ - (الآخبار المشتملة على الأذكار في صلاة الميت) ج ١٠

مراجعة هذه الالفاظ تبعاً بما ورد عنهم (عليهم السلام) . انتهى .
 اقول : والآخبار الواردة في المسألة مع كثرتها وتعددتها لا تجد فيها خبراً
 يوافق الآخر في تعيين الأذكار وتشخيصها ، ولنورد منها جملة في المقام لتحيط خبراً
 بما اشتملت عليه من الكلام :

فمنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي ولاد ورواه ثقة الاسلام باسنادين
 أحدهما من الصحيح او الحسن عنه (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التكبير
 على الميت فقال خمس : تقول في اولاهن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 اللهم صل على محمد وآل محمد . ثم تقول : اللهم ان هذا المسحوق قد امانا غيبك وابن عبدك
 وقد قبضت روحه اليك وقد احتاج الى رحمتك وانت غني عن عذابه اللهم انا لا نعلم من
 ظاهره إلا خيراً وأنت أعلم بسريره اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان
 مسيئاً فتجاوز عن سيئاته . ثم تكبر الثانية وتقول ذلك في كل تكبيرة . »

ومنها - ما رواه في الكافي عن الحلبي في الصحيح او الحسن عن أبي عبدالله
عليه السلام (٢) قال : « تكبر ثم تشهد ثم تقول انا لله وانا اليه راجعون الحمد لله رب
 العالمين رب الموت والحياة صل على محمد وأهل بيته جزى الله عنا محمداً عليه السلام خير
 الجزاء بما صنع بامته وبما بلغ من رسالات ربه . ثم تقول اللهم عبدك ابن عبدك
 ابن امتك ناصيته بيدك خلا من الدنيا واحتاج الى رحمتك وانت غني عن عذابه
 اللهم انا لا نعلم منه إلا خيراً وانت أعلم به منا ، اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه
 وتقبل منه وان كان مسيئاً فاغفر له ذنبه وارحمه وتجاوز عنه برحمتك ، اللهم الحق
 بنبيك وثبته بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، اللهم اسلك بنا وبه سبيل
 الهدى واهدنا واياه صراطك المستقيم اللهم عفوك عفوك . ثم تكبر الثانية وتقول
 مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات . »

ومنها - ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن زرارة عن أبي عبدالله

- ٤٠٨ - (الأخبار المشتملة على الاذكار في صلاة الميت) ج ١٠

أو بما يأتي بعد الثانية بل الثالثة والرابعة حتى تتم الدعاء . وقوله يُكَبِّرُ ، تقول اللهم، أى تقول هذا بعد ذلك سواء قطع عليك باحد المعنيين أو لم يقطع ، وفي التهذيب « فقل ، بدل » تقول ، وقوله في آخر الحديث « تقول هذا ، يعنى تكرر المجموع أو هذا الاخير ما بين كل تكبيرتين . وفي التهذيب « حين تفرغ ، مكان » حتى تفرغ، وعلى هذا يكون معناه أن تأتى بالدعاء الاخير بعد الفراغ من الخمس . وفيه بعد والظاهر انه تصحيف . والتسليم شاذ ولهذا ترك في الكافي ما تضمنه من الاخبار رأساً ولم يورده في هذا الخبر ، وحمله في التهذيب على التقية (١) وينافيه ذكر الخمس في عدد التكبيرات . انتهى .

ومنها - ما رواه في التهذيب عن كليب الأسدي (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال بيده : خمساً . قلت كيف أقول اذا صليت عليه؟ قال تقول : اللهم عبدك احتاج الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فاغفر له . »

أقول : الظاهر ان المراد هو الايتان بهذا الدعاء بين كل تكبيرتين وأما احتمال انه بعد الرابعة بالخصوص بعد الايتان بما هو الموظف في روايتي أم سلمة واسماعيل بن همام (٣) فالظاهر بعده .

ومنها - ما رواه في التهذيب في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « سألته عن الصلاة على الميت فقال تكبر ثم تقول انا لله وانا اليه راجعون ، ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا

(١) في المذهب ج ١ ص ١٣٣ ، في الام يكبر في الرابعة ويسلم مثل تسليم الصلاة ، وهل يسلم تسليمه أو تسليمتين؟ على ما ذكرناه في الصلاة ، وفي المغني ج ٢ ص ٤٩١ « يسلم تسليمه واحدة عن يمينه بعد التكبير للرابعة ، وفي البدائع ج ١ ص ٣٩٣ ، يكبر للرابعة ويسلم تسليمتين . »

(٢) و(٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجنائز (٣) ص ٤٠٣

ج ١٠ ﴿الأخبار المشتمة على الأذكار في صلاة الميت﴾ - ٤٠٩ -

تسليماً ، اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم صل على محمد وعلى أئمة المسلمين اللهم صل على محمد وعلى إمام المسلمين ، اللهم عبدك فلان وأنت أعلم به اللهم ألحقه بنبية محمد ﷺ وافسح له في قبره ونور له فيه وصعد روحه ولقنه حجته واجعل ما عندك خيراً له وارجمه إلى خير مما كان فيه ، اللهم عندك نحتسبه فلا نحرمنه أجره ولا تفتنا بعده ، اللهم عفوك عفوك . تقول هذا كله في التكبيرة الأولى ثم تكبر الثانية وتقول : اللهم عبدك فلان اللهم ألحقه بنبية محمد ﷺ وافسح له في قبره ونور له فيه وصعد روحه ولقنه حجته واجعل ما عندك خيراً له وارجمه إلى خير مما كان فيه ، اللهم عندك نحتسبه فلا نحرمنه أجره ولا تفتنا بعده ، اللهم عفوك اللهم عفوك . تقول هذا في الثانية والثالثة والرابعة فإذا كبرت الخامسة قل : اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والوف بين قلوبهم وتوفني على ملة رسولك ﷺ اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ، اللهم عفوك اللهم عفوك . وتسلم .

قال في الوافي في ذيل هذا الخبر : وما ذكر من الدعاء بعد الخامسة والتسليم شاذ وكذا في الخبر الآتي كما أشرنا إليه من قبل .

ومنها - ما رواه في التهذيب عن يونس عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « الصلاة على الجنائز التكبيرة الأولى استفتاح الصلاة والثانية يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ والثالثة الصلاة على النبي ﷺ وعلى أهل بيته والثناء على الله تعالى والرابعة له والخامسة يسلم ويقف مقدار ما بين التكبيرتين ولا يبرح حتى يحمل السرير من بين يديه » .

ومنها - ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام (٢) : « وارفع يديك

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجنائز

(٢) ص ١٩

٤١٠ - (الأخبار المشتملة على الأذكار في صلاة الميت) ج ١٠

بالتكبير الأول وقل : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن الموت حق والجنة حق والنار حق والبعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور . ثم تكبر الثانية وقل : اللهم صل على محمد وآل محمد أفضل ما صليت وباركت ورحمت وترحمت وسلمت على إبراهيم وآل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد . ثم تكبر الثالثة وتقول : اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات تابع اللهم بيننا وبينهم في الخيرات انك مجيب الدعوات وولي الحسنات يا ارحم الراحمين . ثم تكبر الرابعة وتقول : اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك وابن امك نزل بساحتك وأنت خير منزل به اللهم انا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا ، اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته واغفر لنا وله ، اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه وابعده عن يتبرأه ويغضنه ، اللهم ألحقه بنبيك وعرف بينه وبينه وارحمنا اذا توفيتنا يا إله العالمين . ثم تكبر الخامسة وتقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . ولا تسلم ولا تبرح من مكانك حتى ترى الجنازة على ايدي الرجال .

وقال عليه السلام في موضع آخر (١) : اذا أردت أن تصلي على الميت فكبر عليه خمس تكبيرات ، يقوم الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة ، يرفع اليد بالتكبير الأول ويقنت بين كل تكبيرتين . والقنوت ذكر الله والشهادتان والصلاة على محمد وآله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، هذا في تكبيرة بغير رفع اليدين ولا تسليم لان الصلاة على الميت انما هو دعاء وتسبيح واستغفار ... وساق الكلام الى ان قال : وتقول في التكبيرة الأولى في الصلاة على الميت : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمداً عبده ورسوله انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين رب الموت والحياة وصلى الله على محمد وعلى أهل بيته وجزى الله محمداً

عنا خير الجزاء بما صنع لامته وما بلغ من رسالات ربه . ثم تقول : اللهم عبدك وابن عبدك وابن اهلك ناصيته بيدك تخلى من الدنيا واحتاج الى ما عندك نزل بك وأنت خير منزل به وافترق الى رحمتك وأنت غنى من عذابه ، اللهم انا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وتقبل منه وان كان مسيئاً فاغفر له ذنبه وارحمه وتجاوز عنه برحمتك ، اللهم ألحقه ببنيك وثبته بالقول الثابت في الدنيا والآخرة ، اللهم اسلك بنا وبه سبيل الهدى واهدنا وإياه صراطك المستقيم اللهم عفوك عفوك . ثم تكبر الثانية وتقول مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات . وقال ليس فيها تسليم ... الى آخره .

وقال ايضاً في الكتاب المذكور (١) : باب آخر في الصلاة على الميت قال : تكبر ثم تصلي على النبي ﷺ وأهل بيته ، ثم تقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن اهلك لا اعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به ، اللهم ان كان محسناً فافسح له في قبره واجعله من رفقاء محمد ﷺ . ثم تكبر الثانية فقل : اللهم ان كان زاكياً فزكه وان كان خاطئاً فاغفر له . ثم تكبر الثالثة فقل : اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده . ثم تكبر الرابعة وقل : اللهم اكتبه عندك في عليين واخلف على أهله في الغابرين واجعله من رفقاء محمد ﷺ . ثم تكبر الخامسة وتنصرف .

اقول : ما ذكره في هذا الباب الاخير هو رواية زرارة المتقدم نقلها عن الكافي وهي الثالثة من الروايات المتقدمة ، وما ذكره في سابق هذه السكيفية هو مضمون حسنة الحلبي المتقدم نقلها عن الكافي ايضاً وهي الثانية بتغيير يسير ، واعلم من قلم النساخ في احدى النسختين . واما الاولى بما ذكره فهو من خصوصيات الكتاب وهي راجعة الى الرواية المشهورة إلا ان تلك بحجة وهذه منفصلة فتكون مؤيدة لها وعاضدة لما دلت عليه من التوزيع على النحو المخصوص . وذكره هذه السكيفيات الثلاث مشعر بان الأمر في ذلك موسع وانه ليس فيه

٤١٢ - ﴿الأفضل من الكيفيات الواردة في اذكار صلاة الميت﴾ ج ١٠

تعيين لفظ مخصوص ولا ترتيب مخصوص كما يفهم من الروايات الاخر التي سردناها ايضاً وان كان الأفضل العمل بالرواية المشهورة المعتضدة بعمل الأصحاب بمضمونها سلفاً وخلفاً. وبذلك يظهر لك ما في كلام صاحب المدارك هنا حيث قال بعد ان نقل عن المصنف ان أفضل ما يقال في صلاة الجنائز ما رواه محمد بن مهاجر عن ابيه امه سلمة (١) : وكان وجه الدلالة على أفضلية ما تضمنته الرواية قوله عليه السلام : وكان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبر وتشهد ، فان لفظ « كان » يشعر بالدوام واقل مراتب مواظبة النبي ﷺ على ذلك الرجحان ... الى ان قال : والاولى والأفضل اعتماد ما تضمنته الروايات المعتمدة عن أئمة الهدى (عليهم السلام) ثم نقل صحيحة ابي ولاد وحسنة الحلبي وحسنة زرارة .

اقول : لا يخفى ان وجه هذه الأفضلية عنده انما نشأت من حيث اعتبار اسانيد هذه الأخبار باصطلاحه فان فيها الصحيح والحسن بخلاف رواية ابن المهاجر المعتضدة برواية اسماعيل بن همام حيث انها ضعيفتا السند باصطلاحه .

وفيه انها وان ضعف سندهما بهذا الإصطلاح إلا ان عمل الطائفة سلفاً وخلفاً بما اشتملتا عليه هو المرجح لهما ، فانه لم ينقل عن أحد القول بما دلت عليه هذه الأخبار التي نوه بها وان صح سندها حتى من أصحاب هذا الإصطلاح بل الكل متفقون على القول بمضمون الروايتين المذكورتين ، وكما من رواية صحيحة قد اعرض عنها الأصحاب حتى مثل هذا القائل اذا اعوزتهم الحيلة فيها ، ومنه يعلم انه ليس المدار على الصحة بهذا المعنى المحدث وانما المدار على الصحة بالمعنى القديم المعمول عليه بين جمهور القدماء الذين ليس لهذا الإصطلاح عندهم اثر . على ان هذه الأخبار التي استند اليها غير متفقة على نمط واحد بل هي مختلفة كما عرفت .

وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور وحمل هذه الأخبار على الرخصة والتوسعة كإشير اليه ايراده عليه السلام في كتاب الفقه هذه الكيفيات الثلاث . والله العالم .

الرابع - ظاهر خبرى ام سلمة واسماعيل بن همام المتقدمين (١) انه عليه السلام في صلاته على المنافق انصرف بعد التكبير الرابع ولم يدع له ولا عليه ، وعلى هذا فالمراد بقوله عليه السلام في حديث أم سلمة « فلما نهاه الله عن الصلاة على المنافقين ، انما هو بمعنى الدعاء لهم لا ان النهى عن أصل الصلاة ، لان الخبرين صريحان في انه عليه السلام صلى عليهم بعد النهى وانما ترك الدعاء لهم بعد الرابعة خاصة . وبالجملة فظاهر الخبرين المذكورين انه ينصرف بمجرد التكبير الرابع في الصلاة على المنافق كما ينصرف بالخامس في الصلاة على المؤمن .

وما احتمله بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين - من أن المراد الإنصراف باتمام دعاء الرابعة جمعاً بينه وبين ما دل على الدعاء على المنافق كما سيأتى في الأخبار - فلا يخفى بعده وركا كته بالنظر الى ظاهر سياق الخبرين المذكورين .

وبما ذكرنا صرح شيخنا الشهيد في الذكرى فقال : والظاهر ان الدعاء على هذا القسم غير واجب لان التكبير عليه اربع وبها يخرج من الصلاة . قال في المدارك : وهو غير جيد فان الدعاء للميت أو عليه لا يتعين وقوعه بعد الرابعة كما بيناه .

أقول : أشار بما بينه الى ما اختاره - كما قدمنا نقله عنه - من العمل بتلك الروايات الصحيح بعضها والحسن بطرح روائى ام سلمة واسماعيل بن همام . وفيه ان كلام شيخنا الشهيد مبنى على العمل بهذين الخبرين الذين هما مستند الأصحاب في تفريق الادعية وتوزيعها على التكبيرات كما هو القول المشهور بين كافة الأصحاب سلفاً وخلفاً . والأخبار التي أشار اليها لم يقل بها أحد سواه ومن تبعه ، ولا ريب ان الخبرين المذكورين واضحا الدلالة في ما ذكره الشهيد من الإنصراف بمجرد التكبير الرابع وعدم الدعاء مطلقاً .

نعم يتقى الكلام في الجمع بين هذين الخبرين وبين الأخبار الدالة على الدعاء على المنافق كما عليه الأصحاب (رضوان الله عليهم) وقد عرفت بعد ما احتمله بعض

المحققين في الجمع بين هذه الأخبار كما أشرنا إليه آنفاً .

ويمكن التوفيق بينها بان يقال لا يخفى ان ما دل على الإنصراف بعد الرابعة انما ورد في صلته ﷺ على منافق زمانه وحكاية صلته عليهم ، وما ورد في الدعاء عليهم انما ورد في الصلاة على النصاب والمخالفين من أهل السنة وان عبر عنهم بالمنافقين ايضاً في بعض الأخبار .

وها انا أسوق ما وقفت عليه من الأخبار في ذلك لتطلع على صحة ما هنالك ، فمن ذلك ما رواه في الكافي عن عامر بن السبط عن ابي عبدالله ﷺ (١) : ان رجلاً من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي (عليهما السلام) يمشي معه فلقبه مولى له فقال له الحسين ﷺ أين تذهب يا فلان ؟ فقال له مولاه افر من جنارة هذا المنافق أن اصلي عليها . فقال له الحسين ﷺ انظر ان تقوم على يميني فما تسمعي اقول فقل مثله . فلما ان كبر عليه وليه قال الحسين ﷺ : الله اكبر العن فلاناً عبدك الف لعنة مؤتلفة غسير مختلفة اللهم أخز عبدك وبلادك واصله سر نارك واذقه أشد عذابك فانه كان يتولى اعدائك ويهادى أوليائك ويغض أهل بيت نبيك ﷺ . وما رواه في الكافي والفقيد في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله ﷺ (٢) قال : اذا صليت على عدو الله فقل : اللهم ان فلاناً لا نعلم منه إلا انه عدو لك ولرسولك ﷺ اللهم فاحش قبره ناراً واحش جوفه ناراً وعجل به الى النار فانه كان يتولى اعدائك ويهادى أوليائك ويغض أهل بيت نبيك اللهم ضيق عليه قبره . واذا رفع فقل اللهم لا ترفعه ولا تزكّه .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) قال : ان كان جاحداً للحق فقل : اللهم املاً جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب وذلك قاله ابو جعفر ﷺ لامرأة سوء من بني امية صلي عليها ابني ، وقال هذه المقالة : واجعل الشيطان لها قريناً .

وقال في كتاب الفقه الرضوى (١) في تنمة العبارة الأولى بما قدمنا نقله عنه :
 وإذا كان الميت مخالفاً فقل في تكبيرك الرابعة : اللهم اخز عبدك وابن عبدك هذا اللهم
 اصله حر نارك اللهم اذقه اليم عذابك وشديد عقوبتك وأورده ناراً واملاً جوفه ناراً
 وضيق عليه لحدّه فانه كان معادياً لا ولياً لك ومتوالياً لا عدائك . اللهم لا تحفف عنه
 العذاب واصبب عليه العذاب صباً . فاذا رفع جنازته فقل اللهم لا ترفعه ولا تزكه . .
 وهذه الروايات كلها كما ترى ظاهرة في المخالف من أهل السنة . . .
 فيجب ان يقصر كل من هذه الاخبار والخبرين المتقدمين على مورده .

ولا ينافي ذلك ما ورد في حديث عبدالله بن ابي وهو ما رواه في السكافي في
 الصحيح أو الحسن عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : لما مات عبدالله بن ابي بن سلول حضر

(١) ص ١٩

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجنائز . وقد ورد مضمون هذا الحديث في روايات
 العامة . ففي البخاري باب السكفن في القميص . ان ابنه عبدالله جاء الى النبي (ص) وطلب
 منه قميصه والصلاة عليه والاستغفار له فاجابه رسول الله (ص) الى ما اراد فلما قام ليصلي
 عليه جذبه عمر وقال ايس نهاك الله ان تصلي على المنافقين ؟ فقال انا بين خيرتين قال : واستغفر
 لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم فصلى عليه . وفي تفسير
 ابن كثير ج ٤ ص ٢٧٨ . قال عمر بن الخطاب لما قام النبي (ص) ليصلي عليه تحولات
 حتى قامت في صدره وقلت أعلى عدو الله القاتل يوم كذا وكذا تصلي ؟ ورسول الله (ص)
 يتبسم حتى اذا اكثرت عليه قال اخر عني يا عمر اني خيرت فاخترت ولو أعلم اني زدت
 على السبعين يغفر له لفعلت . ثم صلى عليه ومشى معه وقام على قبره حتى فرغ منه . قال عمر
 فعمدت من جرأتى على رسول الله (ص) والله ورسوله أعلم . وفي تفسير السراج المنير
 ج ١ ص ١١٢ للخطيب الشربيني واسباب النزول للواحدي ص ١٩٣ وروح المعاني
 للآلوسي ج ١٠ ص ١٥٤ . لما اكثرت عليه عمر بن الخطاب قال له رسول الله (ص) ان قميصي
 لا يغني عنه من الله شيئاً وانى اؤمل ان يدخل في الاسلام بسببه كثير . فيروى انه اسلم
 الف من الخزرج . وقد أوردوا هذه القصة في تفاسيرهم في تفسير قوله تعالى في سورة
 التوبة الآية ٨٥ . ولا تصل على أحد منهم . .

النبي ﷺ جنازته فقال عمر لرسول الله يا رسول الله ﷺ ألم ينهك الله أن تقوم على قبره ؟ فسكت فقال يا رسول الله ﷺ ألم ينهك الله أن تقوم على قبره ؟ فقال له ويلك وما يدريك ما قلت ؟ ائني قلت : اللهم احش جوفه ناراً واولاً قبره ناراً واصله ناراً . قال ابو عبد الله عليه السلام فابدى من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما كان يكرهه ، فانه يمكن تخصيص الخبر به حيث انه كان رأس النفاق (١) على ان الخبر غير ظاهر في كونه (صلى الله عليه وآله) صلى عليه وانما فيه انه حضر جنازته ومجرد الحضور لا يستلزم الصلاة .

وما يعضد الاول اعني تخصيص الخبر به ما صرح به شيخنا المفيد (عطر الله مرقدته) في كتاب المقتعة (٢) حيث قال : روى عن الصادقين (عليهم السلام) انهم قالوا : كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي على المؤمنين ويكبر خمساً ويصلي على أهل النفاق سوى من ورد النهي عن الصلاة عليهم فيكبر اربعاً ، فانه يدل على

(١) في تفسير الخازن ج ٣ ص ١٠٨ نقلاً عن شرح مسلم للقرطبي : كان ابن ابي راسا في المنافقين واعظمهم نفاقاً واشدهم وكان المنافقون كثيرين بلغوا ثلثمائة رجل ومائة وسبعين امرأة وانتهت اليه رئاسة الخزرج فلما ظفر النبي (ص) وانصرف الخزرج اليه حسد رسول الله (ص) ، وبالنسبة في العداوة له . وكان ولده عبد الله من خيار الصحابة واصدقهم اسلاماً واكثرهم عادة واشرحهم صدرأ بارأ بابهم مع كفره ونفاقه ، قال للنبي (ص) انك لتعلم اني ابر الناس بابي وان امرتني لآقبك برأسه فعلت واخشى ان تأمر أحداً بقتله فلا تدعني نفسي ان انظر الى قاتل اني فاقتله فاكون قد قتلت مؤمناً بكافر ؟ فقال نبي الحنان (ص) لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل اصحابه بل احسن صحبته وبر به ورفق به ما صحبنا ، وفي اسد الغابة ج ٣ ص ١٩٧ : ان الخزرج اجتمعوا على ان يتوجوه ويملأوه أمرهم قبل الاسلام فلما جاء (ص) رجعوا عن ذلك فحسد رسول الله (ص) ، واخذ به العزة واضمر النفاق وهو القاتل في غزوة بني المصطلق ، اثن رجعنا الى المدينة ليخرجنا الاعز منها الاذل ، سورة المنافقين الآية ٨

(٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنائز

ج ١٠ ﴿ السر في الخلاف بين العامة والخاصة في تكبيرات صلاة الميت ﴾ - ٤١٧ -

ان انتهى انما هو عن اناس مخصوصين ، ولا ريب ان رأس المنافقين الذي نزلت فيه سورة المنافقين هو عبدالله المذكور .

على ان حديث الحسين عليه السلام غير صريح ولا ظاهر في كونه صلى عليه الصلاة الممهودة وانما تضمن انه دعا عليه ، فان قوله : فلما ان كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام اكبر اللهم العن فلاناً ... الى آخره ، ظاهر في انه دعا عليه في أول تكبيرة ثم لم يزل يكرر ذلك في كل تكبيرة .

وبالجملة فانك قد عرفت عما قدمنا ذكره في المطلب الأول ان المخالف لا يصل عليه إلا ان تلجئ " التقيّة الى ذلك ، وحينئذ فتصلي عليه فهو خير بين الدعاء عليه بعد كل تكبيرة - كما هو ظاهر خبر الحسين عليه السلام بالتقريب الذي ذكرناه ، وعليه يحمل ما بعده ايضاً من خبري الحلبي ومحمد بن مسلم فانهما ظاهران في الاطلاق - وبين الدعاء بعد الرابعة كما هو صريح عبارة كتاب الفقه الرضوي . وأما روايتنا ام سلمة واسماعيل بن همام (١) فقد عرفت انها مخصوصتان بمنافق أهل زمانه عليه السلام لأجل تألف الناس ، مع ان الخبرين ليس فيهما دعاء له ولا عليه . والله العالم .

الخامس - روى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابي بصير (٢) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام لاى علة تكبير على الميت خمس تكبيرات ويكبر مخالفونا اربع تكبيرات ؟ قال لأن الدعاءم التي بنى عليها الاسلام خمس : الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية لنا أهل البيت ، فجعل الله للميت من كل دعامة تكبيرة ، وانكم اقررتهم بالخمس كلها وافر مخالفوكم باربع وانكروا واحدة ، فمن ذلك يكبرون على موتاهم أربع تكبيرات وتكبرون خمساً ، .

وروى في كتاب عيون الاخبار بسنده عن الحسن بن النضر (٣) قال : « قال الرضا عليه السلام ما العلة في التكبير على الميت خمس تكبيرات ؟ قلت رووا انها

(١) ص ٤٠٢ و ٤٠٣

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنائز

- ٤١٨ - (الموجب لترك العامة التكبير الخامس في صلاة الميت) ج ١٠

اشتقت من خمس صلوات . فقال هذا ظاهر الحديث فاما في وجه آخر فان الله فرض على العباد خمس فرائض : الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ، فجعل الميت من كل فريضة تكبيرة واحدة ، فمن قبل الولاية كبر خمسا ومن لم يقبل الولاية كبر اربعا ، فمن أجل ذلك تكبرون خمسا ومن خالفكم يكبر اربعا .

اقول : المعنى في هذين الخبرين ان العلة في فرض الله سبحانه خمس تكبيرات في الصلاة على الميت المؤثر من هو فرض هذه الفرائض الخمس عليه في حال الحياة فجعل له بعد الموت من كل فريضة تكبيرة ، ولما كانت الشيعة الامامية ممن وفق في الحياة للقيام بالفرائض المذكورة كان الواجب عندهم في التكبير على الميت هذا العدد فحصل لهم التوفيق بالفرضين حياة وموتا ، والمخالف لما سلب التوفيق للقيام بالفريضة الخامسة وهي الولاية في الحياة سلب التوفيق لتكبيرها بعد الموت ، فحصل لهم من الشبهة في الحالين الناشئة عن الخذلان وسلب التوفيق ما أوجب لهم ترك الولاية في الحياة وترك التكبير بعد الموت .

ولعل الشبهة الموجبة لتركهم التكبير الخامس ما ورد في بعض الأخبار عنه عليه السلام انه كان يكبر اربعا على بعض الأموات ولم يتفقوا الى ان ذلك انما هو في ما اذا كان الميت منافقا كما صرح به أخبار أهل البيت (عليهم السلام) من انه عليه السلام كان يصلي على بعض خمس تكبيرات وعلى اناس اربعا وانه اذا كبر اربع تكبيرات اتهم بالنفاق .

وربما اكد ذلك عندهم اصرار الشيعة على الخمس حيث انهم يتعمدون مخالفتهم وان اعترفوا بان السنة النبوية في ما عليه الشيعة ، بل قد صرح بهذا الوجه بعض شراح صحيح مسلم على ما نقله بعض اصحابنا (رضوان الله عليهم) حيث قال نقلا عنه : انما ترك القول بالتكبيرات الخمس في صلاة الجنائز لانه صار علما للتشيع . وقال عبدالله المالبي المغربي في كتابه المسمى بفوائد مسلم (١) - كما نقله بعض اصحابنا (١) لم نثر على هذين الكتابين ولكنه غير بعيد بعد ما ذكر الغزالي في الوجيز ج ١ =

ج ١٠ ﴿الواجب في الصلاة على الميت المؤمن خمس تكبيرات﴾ - ٤١٩ -

ايضاً - ان زيدا كبر خمساً على جنازة ، قال وكان رسول الله ﷺ يكبرها ، وهذا المذهب الآن متروك لانه صار علماً على القول بالرفض . وقد أوردنا في كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن ابي الحديد جملة من مخالفاتهم التي من هذا القبيل .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى يجب فيها خمس تكبيرات لخبر زيد بن ارقم انه كبر على جنازة خمساً وقال كان رسول الله ﷺ يكبرها ، أوردته مسلم (١) واكثر المسانيد ، ولفظ «كان» يشعر بالدوام ، والأربع وان رويت فلا ثبات مقدم على النفي وجاز أن يكون راوى الأربع لم يسمع الخامسة أو نسيها ، قال بعض العامة الزيادة ثابتة عن رسول الله ﷺ والاختلافات المنقولة في العدد من جملة الاختلاف في المباح والكل شائع . وفي كلام بعض شراح مسلم انما ترك القول بالخمس لانه صار علماً للقول بالتشيع وهذا عجيب . انتهى .

هذا ، وأما الأخبار الدالة على انه ﷺ كان يكبر على المنافقين أربعاً فانه لا منافاة فيها لهذه العلة المذكورة في هذين الخبرين ، لان هذه العلة انما ذكرت بالنسبة الى من دخل في الاسلام وصدق به ودان به من الانام دون من لم يصدق به من المنافقين في زمنه (صلى الله عليه وآله) وحيث ان فصلاته عليهم أربعاً الظاهر انها وقعت للتمييز بينهم وبين المؤمنين واطهار بغضهم ونفاقهم بين العالمين ، والمخالفون لخذلانهم وسلب توفيقهم للولاية قد دخلوا في زميرتهم والتحقوا بهم . والله العالم .

السادس - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن الواجب في الصلاة على الميت المؤمن خمس تكبيرات وبه استفاضت الأخبار عنهم (عليهم السلام)

== ص ٤٧ ان تسنيم القبور افضل من التسطيط مخالفة لشعار الرافض . وفي المذهب ج ١ ص ١٠٧ « قال ابو علي الطبري في زماننا يستم القبر لان التسطيط من شعار الرافضة » ويرجع في ذلك الى التعليق ٢ ص ٤٦٦ ج ٨ .

(١) ج ١ ص ٣٥٢ باب الصلاة على القبر من كتاب الجنائز ، وأورده البيهقي في السنن وابن ماجة والنسائي وأبو داود ،

— ٤٢٠ — ﴿الواجب في الصلاة على الميت المؤمن خمس تكبيرات﴾ ج ١٠

وقد مر جملة منها في المباحث المتقدمة ولا سيما الأخبار المتضمنة لعلة الخمس المذكورة
وهيها - ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن
ابي عبدالله عليه السلام (١) انه قال : « لما مات آدم فبلغ الى الصلاة عليه فقال هبة الله
لجبرئيل تقدم يا رسول الله فصل على نبي الله فقال جبرئيل ان الله أمرنا بالسجود
لابيك فلسنا نتقدم ابرار ولده وانت من أبرهم فتقدم فكبر عليه خمسا عدة الصلوات
التي فرضها الله على امة محمد (صلى الله عليه وآله) وهي من السنة الجارية في ولده
الى يوم القيامة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٢)
قال : « التكبير على الميت خمس تكبيرات » .

وعن اسماعيل بن سعد الأشعري في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (٣)
قال : « سألته عن الصلاة على الميت فقال أما المؤمن فخمس تكبيرات وأما المنافق
فأربع ، ولا سلام فيها » .

وعن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « كبر رسول الله (صلى الله
عليه وآله) خمسا » .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « التكبير على الميت خمس
تكبيرات » .

وما رواه في الكافي عن ابي بكر الحضرمي (٦) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام
يا أبا بكر هل تدري كم الصلاة على الميت ؟ قلت لا . قال خمس تكبيرات . فتدري
من اين اخذت الخمس ؟ قلت لا . قال اخذت الخمس تكبيرات من الخمس صلوات
من كل صلاة تكبيرة » .

وعن سليمان بن جعفر الجعفري عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام (٧) قال « قال

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنائز

ج ١٠ (ما دل على عدم تحديد تكبيرات صلاة الميت بالخمس) - ٤٢١ -

رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان الله فرض الصلاة خمساً وجعل للميت من كل صلاة تكبيرة .

وما رواه الشيخ عن قدامة بن زائدة (١) قال : « سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى على ابنه ابراهيم فكبر عليه خمساً ، الى غير ذلك من الأخبار .

ومقتضى ذلك انه لا يجوز الزيادة على ذلك بقصد انها من الصلاة لانه تشريع محض . وهل تبطل الصلاة بالزيادة ؟ قيل لا لخروجه بالخامسة من الصلاة . ولا يجوز النقيصة عن ذلك إلا مع امكان التدارك .

واما ما يدل على خلاف ذلك - مثل ما رواه الشيخ عن جابر (٢) قال : « سألت ابا جعفر عليه السلام عن التكبير على الجنازة هل فيه شيء موقت ؟ فقال لا كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) احد عشر وتسعاً وسبعاً وخمساً وستاً واربعاً . - فقد أجاب الشيخ عنه فقال : ما تضمن هذا الخبر من زيادة التكبير على الخمس مرات متروك بالإجماع ، ويجوز أن يكون عليه السلام اخبر عن فعل النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك لانه كان يكبر على جنازة واحدة أو اثنتين فكان يجاء بجنازة اخرى فيبتدىء من حيث انتهى خمس تكبيرات فاذا اضيف الى ما كان كبر زاد على الخمس تكبيرات ، وذلك جائز على ما سنبينه في ما بعد ان شاء الله تعالى . واما ما يتضمن من الأربع تكبيرات فمحمول على التقية لانه مذهب المخالفين (٣) أو يكون اخبر عن فعل النبي (صلى الله عليه وآله) مع المخالفين والمتهمين بالاسلام لانه (صلى الله عليه وآله) كذا كان يفعل . انتهى .

وربما حمله بعض الأصحاب على الاستحباب اذا التمس اهل الميت ذلك وفي

(١) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجنازة

(٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنازة .

(٣) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٤٠٤

٤٢٢ - (يجب استقبال المصلي في صلاة الميت القبلة مع الامكان) ج ١٠

بعض الاخبار اشارة اليه . وبالجملة فالمفهوم من الاخبار هو وجوب الخس في الصلاة على المؤمن وأما المناق والمخالف فالأربع كما تقدم . والله العالم .

السابع - لا يخفى ان هذه الصلاة واجبات ومندوبات ، وتحقيق الكلام في ذلك يقع في مقامين (الأول) في ما يجب فيها :

ومنها - النية وهى قصد الفعل طاعة لله ، قالوا : ولا يجب فيها التعرض للوجه ولا للاداء والقضاء .

اقول : والأمر في النية - كما عرفت في المباحث المتقدمة - مفروغ عنه عندنا ونعنى بها النية الحقيقية لا هذه النية الافتعالية كما تقدم تحقيقه .

ومنها - وجوب الاستقبال من المصلي ولا خلاف فيه ، واستدلوا على ذلك بأنه هو المنقول عن النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) فيجب تحصيل البراءة اليقينية لعدم ثبوت شرعيتها على وجه آخر .

ومثل هذا التعليل وان جرت لهم فيه مناقشات في غير هذا الموضع إلا انه في هذا الموضع مسلم الثبوت بين اصحاب تلك المناقشات .

قال في الذكرى : يجب فيها استقبال المصلي الحاقاً لها بسائر الصلوات . ولا يخفى ما فيه وكيف كان فيقين البراءة يقتضيه .

نعم انما يجب ذلك مع الامكان فلو تعذر من المصلي أو الجنائز كالمصلوب الذى يتعذر انزاله سقط الوجوب .

وروى الكليني في الصحيح الى ابى هاشم الجعفرى (١) قال : سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب فقال اما علمت ان جدى صلى على عمه ؟ قلت أعلم ذلك ولكنى لا أفهمه ميئاً . قال اينه لك : ان كان وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبه الايمن وان كان قفاه الى القبلة فقم على منكبه الايسر فان بين المشرق والمغرب قبلة وان كان منكبه الايسر الى القبلة فقم على منكبه الايمن وان كان منكبه الايمن الى القبلة

(١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاة الجنائز

ج ١٠ ﴿ اعتبار القيام في صلاة الميت - هل تكفي صلاة العاجز ؟ ﴾ - ٤٢٣ -

قم على منكبه الأيسر ، وكيف كان منحرفاً فلا تزايل مناكبه وليكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب ولا تستقبله ولا تستدبره البتة . قال ابو هاشم وقد فهمته ان شاء الله تعالى فهمته والله .

قال في الذكرى : وهذه الرواية وان كانت غريبة نادرة كما قال الصدوق واكثر الاصحاب لم يذكرها مضمونها في كتبهم إلا انه ليس لها معارض ولا راد ، وقد قال ابو الصلاح وابن زهرة يصلى على المصلوب ولا يستقبل وجهه الامام في التوجه فكأنهما عاملان بها ، وكذا صاحب الجامع الشيخ نجيب الدين بن سعيد ، والفاضل في المختلف قال ان عمل بها فلا بأس ، وابن ادريس نقل عن بعض الاصحاب انه ان صلى عليه وهو على خشبة استقبل بوجهه وجه المصلى عليه ويكون هو مستدبر القبلة ، ثم حكم بان الأظهر انزاله بعد الثلاثة والصلاة عليه . قلت هذا النقل لم اظفر به وانزاله قد يتعذر كما في قضية زيد عليه السلام . انتهى .

وقال في المختلف بعد ذكر الحكم المذكور : ويحمل الصلب على من وجب عليه قوداً وفي حق المحارب اذا قتل فانه يقتل ويصلب بعد ان يؤمر بالنسل والكفن . ومنها - القيام مع القدرة اجماعاً ومع العجز يصلى بحسب الامكان ، قال في الذكرى بعد دعوى الإجماع على وجوبه : بل هو الركن الأظهر لان النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) والصحابة صلوا عليها قياماً والتأسي واجب خصوصاً في الصلاة لقول النبي (صلى الله عليه وآله) (١) ، صلوا كما رأيتموني أصلي . ولان الأصل بعد شغل الذمة عدم البراءة إلا بالقيام فيتعين . انتهى . والكلام فيه كما عرفت في الاول لانه مسلم الصحة بينهم لاراد ولا مناقش فيه .

وفي الاكتفاء بصلاة العاجز مع وجود من يمكنه القيام اشكال ، من صدق الصلاة الواجبة بالنسبة الى ذلك المصلى ، ومن نقصها ووجود من يأتي بالصلاة الكاملة . ورجح في المديرك الثاني معللاً بان الأصل عدم السقوط بغير الصلاة الكاملة

٤٢٤ - (هل يجب الستر في صلاة الميت؟ هل تجب ازالة الخبث فيها؟) ج ١٠

وجعل الأول احتيالا . وظهره في الذكرى وكذا الفاضل الخراساني في الذخيرة التوقف ، وهو كذلك لعدم الدليل الواضح في المقام . ومنها - وجوب الستر مع الامكان على خلاف فيه ، فجزم العلامة (قدس سره) بعدم اعتباره ، قال لانه دعاء . وقال في الذكرى : الأقرب وجوب ستر العورة مع الامكان الحاقاً لها بسائر الصلوات وبحكم التأسى . ثم قال : وقال الفاضل ليس الستر شرطاً في صلاة الجنائز لانها دعاء . ثم أجاب عنه وقال : قلت لا ريب انها تسمى صلاة وان اشتملت على الدعاء فتدخل تحت عموم الصلاة ، ويعارض بوجود القيام والإستقبال فيها . انتهى .

اقول : لا يخفى ما في كلامه (قدس سره) من الوهن وتطرق المناقشة اليه بان الاطلاق أعم من الحقيقة ، والإستدلال على الوجوب باللاحاق بسائر الصلوات والتأسى مجازفة محضة في الأحكام الشرعية المطلوب فيها الثبوت بالأدلة القطعية دون مجرد التخمينات الظنية وإلا كان قولاً على الله بغير علم ، وقد استفاضت الآيات والروايات بالنهي عنه ، ومن ذلك يظهر لك ان لا مستند لهم في جميع هذه الأحكام أزيد من الاتفاق والإجماع الذي يدعونه ، فان جميع ما ذكره من هذه التعليقات العلية وان جرى الخلاف فيها على ما جرى عليه السلف لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية ، وايسر في المقام دليل شرعي يمكن التمسك به سوى الإحتياط فانه في مواضع الإشتباه واجب كما قدمنا تحقيقه في غير مقام .

قال في الذكرى : وفي وجوب ازالة الخبث عنه وعن ثوبه نظر من الأصل وانها دعاء واخفية الخبث بالنسبة الى الحدث ومن ثم صحت الصلاة مع الخبث لا مع بقاء حكم الحدث ، ومن اطلاق التسمية بالصلاة التي يشترط فيها ذلك والإحتياط . ولم اقف في هذا على نص ولا فتوى . انتهى .

اقول : ضعف الوجه الثاني أظهر من أن يحتاج الى بيان ، سيما بعد ما عرفت في ما قدمناه عما ظاهرهم الاتفاق عليه في هذا المكان ، ويزيده تأييداً ما في موثقة

ج ١٠ (الاستقبال بالميت - الصلاة بعد الغسل والكفن إلا اذا تعذر) - ٤٢٥ -

يونس بن يعقوب (١) « في الصلاة على الجنازة من غير وضوء ؟ قال نعم انما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك ، وما في صحيحة الحلبي الواردة في جواز الصلاة حين تنيب الشمس وحين تطلع (٢) قال « انما هو استغفار ، .

ومنها - وجوب الاستقبال بالميت بان يوضع رأسه عن يمين المصلي مستلقياً ورجلاه الى يسار المصلي ، قال ابن حمزة بحيث لو اضطجع على يمينه لكان بازاء القبلة وعلوه بالتأسي بالنبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام) وعدم يقين الخروج من العهدة بدونه .

والأظهر الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) « انه سئل عن ميت صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه قال : يسوى وتعاد الصلاة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن فان دفن فقد مضت الصلاة ولا يصلى عليه وهو مدفون ، .

والحكم المذكور مما لا خلاف فيه بينهم ، لكن ينبغي أن يعلم ان ذلك انما يعتبر بالنسبة الى غير المأموم ولا بد ايضاً من تقييده بصورة الامكان ، فلو تضرر كالمصاب الذي يتعذر انزاله سقط كما تقدم (٤) في صلاة الصادق عليه السلام على عمه زيد مصلوباً .

ومنها - انهم صرحوا بانه لا يجوز الصلاة عليه إلا بعد تغسيله وتكفينه إلا ان يتعذر الكفن فانه يجعل في قبره وتستتر عورته ويصلى عليه .

والحكم الأول مما ظاهرهم الاتفاق عليه ، قال في المدارك : هذا قول العلماء كافة لان النبي ﷺ هكذا فعل وهكذا الصحابة والتابعون فيكون الإتيان بخلافه تشريعاً محرماً .

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنازة

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجنازة

(٣) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجنازة (٤) في حديث ابي هاشم ص ٤٢٢

— ٤٢٦ — ﴿ إذا تعذر التكفن صلى عليه بعد وضعه في القبر وستر عورته ﴾ ج ١٠

والأظهر في الاستدلال على عدم الجواز في الصورة المذكورة هو وجوب الإحتياط في مقام الإشتباه « حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك » (١) والحكم الشرعي في الشبهات هو الوقوف عن الفتوى والعمل بالإحتياط في مقام العمل وفعل ذلك السئ ، « حيثئذ فالأحوط وجوباً أن لا يصلى عليه إلا بعد الغسل والتكفين واما الحكم الثاني فيدل عليه ما رواه الشيخ والصدوق في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي (٢) قال : « قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون على ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر وهم عراة وليس عليهم إلا ازار كيف يصلون عليه وهو عريان وليس معهم فضل ثوب يكفونونه به ؟ قال يحفر له ويوضع في لحده ويوضع اللبن على عورته فتستر عورته باللبن وبالخجر ثم يصلى عليه ثم يدفن . قلت فلا يصلى عليه اذا دفن ... الحديث » .

وما رواه في التهذيب عن محمد بن اسلم عن رجل من أهل الجزيرة (٣) قال : « قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام قوم كسر بهم مركب في بحر فخرجوا يمشون على الشط فاذا هم برجل ميت عريان والقوم ليس عليهم إلا مناديل متزرين بها وليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل فكيف يصلون عليه وهو عريان ؟ فقال اذا لم يقدروا على ثوب يوارون به عورته فليحفروا قبره ويضعوه في لحده ويوارون عورته بلبن أو أحجار أو تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره . قلت ولا يصلون عليه وهو مدفون بعد ما يدفن ؟ قال لا لو جاز ذلك لاحد لجاز لرسول الله ﷺ فلا يصلى على المدفون ولا على العريان ، ومقتضى اطلاق الأمر بالاستتر عدم اناطته بوجود الناظر .

وذكر الشهيد في الذكرى انه ان امكن ستره بثوب صلى عليه قبل الوضع في اللحد وتبعه الشهيد الثاني مصرحاً بالوجوب ، والرواية الثانية دالة عليه وان كان اطلاق

(١) الوسائل الباب ٤٢ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجنازة

ج ١٠ (كيفية وقوف الامام - عدم اعتبار الطهارة في صلاة الميت) - ٤٢٧ -

الأولى يدفعه والظاهر انه كذلك . قال في المدارك بعد نقل كلام الذكرى : ولا ريب في الجواز نعم يمكن المناقشة في الوجوب .

المقام الثاني في المستحبات : ومنها - ان يقف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة على المشهور ، وقال الشيخ في الاستبصار انه يقف عند رأس المرأة وصدر الرجل .

ويدل على الاول ما رواه الشيخ في الحسن عن عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (١) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) من صلى على امرأة فلا يقوم في وسطها ويكون مما يلي صدرها واذا صلى على الرجل فليقم في وسطه » . وعن جابر عن ابي جعفر (٢) قال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوم من الرجل بيمين السرة ومن النساء ادون من ذلك قبل الصدر » .

ويدل على ما ذهب اليه الشيخ ما رواه هو وقبلة الكليني عن موسى بن بكر عن ابي الحسن (٣) قال : « اذا صليت على المرأة فقم عند رأسها واذا صليت على الرجل فقم عند صدره » ، والشيخ في التهذيب حمل الصدر في هذا الخبر على الوسط والرأس على الصدر ، قال لانه يعبر عن الشيء باسم ما يجاوره . والظاهر الجمع بين الاخبار بالتخيير .

ومنها - استحباب الطهارة والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في عدم اشتراط الطهارة من الحدث في الصلاة على الميت ، نقل اتفاقهم عليه العلامة في التذكرة .

ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « سألت عن الرجل تفجأ الجنابة وهو على غير طهر ؟ قال فليكبّر معهم » .

وما رواه الكليني والشيخ في الموثق وابن بابويه باسناد فيه ضعف عن يونس

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجنابة

(٤) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنابة

— ٤٢٨ — (عدم اعتبار الطهارة في صلاة الميت) ج ١٠

ابن يعقوب (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنائز أصلي عليها على غير وضوء ؟ فقال نعم إنما هو تكبير وتسييح وتحميد وتهليل كما تسبح وتكبر في بيتك على غير وضوء . . »

وعن محمد بن مسلم في الصحيح أو الحسن (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تصلي على الجنائز ؟ قال نعم ولا تقف معهم تقف مفردة ، كذا في التهذيب ، وفي الكافي (٣) « ولا تصف معهم » .

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « قلت تصلي الحائض على الجنائز ؟ قال نعم ولا تصف معهم وتقوم مفردة » .
وما رواه الشيخ عن سماعة في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) « عن المرأة الطامث إذا حضرت الجنائز ؟ قال تتيمم وتصلي عليها وتقوم وحدها بارزة عن الصف » .

وعن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : « سألت عن الحائض تصلي على الجنائز ؟ فقال نعم . ولا تقف معهم والجنب يصلي على الجنائز » وقال عليه السلام في الفقه الرضوي (٧) : « ولا بأس أن يصلي الجنب على الجنائز والرجل على غير وضوء والحائض إلا أن الحائض تقف ناحية ولا تختلط بالرجال وإن كنت جنباً وتقدمت للصلاة عليها فتيمم أو توضع وصل عليها ، وقد أكره أن يتوضأ إنسان عمداً للجنائز لأنه ليس بالصلاة إنما هو التكبير ، والصلاة هي التي فيها الركوع والسجود . انتهى » .

أقول : ما دل عليه جملة من هذه الاخبار من تأخر الحائض يحتمل أن يكون المراد تأخرها ولو عن من تكون بصفها من النساء كما هو ظاهر الأصحاب ، قال في

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنائز

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجنائز

(٧) ص ١٩

ج ١٠ ﴿استحباب الطهارة في صلاة الميت - جواز التيمم لها﴾ - ٤٢٩ -

التذكرة : وإذا صلوا جماعة ينبغي أن يتقدم الامام والمؤتمنون خلفه صفوفاً ، وان كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف ، وان كان فيهم حائض انفردت بارزة عنهم وعنهن . ونحوه قال في المنتهى .

ويحتمل أن يكون المراد تأخرها عن صف الرجال فلا اختصاص له بالحائض بل هذا حكم مطلق للنساء ، ويؤيده لفظ الرجال في عبارته كتاب الفقه الرضوي وتذكير ضمير « معهم » في الروايات المتقدمة ، ومن ثم قال في الذكرى : وفي انفرد الحائض هنا نظر ، من خبر محمد بن مسلم فان الضمير يدل على الرجال واطلاق الانفراد يشمل النساء ، وبه قطع في المبسوط وتبعه ابن ادريس والمحقق . انتهى . والاستدلال بهذه الاخبار على تأخرها عن النساء كما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) لا يخلو من الإشكال ولم أقف على غيرها في هذا المجال .

وأما ما اشتملت عليه عبارة كتاب الفقه الرضوي من الوضوء للجنب فلم أقف عليه إلا في السكتاب دون غيره من الاخبار وكلام الاصحاب وانما المذكور التيمم للمحدث وان امكن الغسل والوضوء . واما قوله : « واكره أن يتوضأ انسان عمداً للجنابة » فالظاهر ان المراد بقوله « عمداً » يعني بنية الوجوب اذ لا خلاف في الاستحباب نصاً وفتوى . والله العالم .

واما ما يدل على الحكم الأول فانه ما رواه الكليني والشيخ عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الحميد بن سعد (١) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام الجنابة يخرج بها ولست على وضوء فان ذهبت اتوضأ فأتني الصلاة أيجزئني أن أصلي عليها وانا على غير وضوء ؟ قال تكون على طهر احب الى » .

وقد تقدم في باب التيمم جوازه مع وجود الماء في صلاة الجنابة اذا خاف فوت الصلاة محافظة على الطهارة بالممكن .

— ٤٣٠ — ﴿ استحباب نزع النعلين حال صلاة الميت ﴾ ج ١٠

ويدل عليه ما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن (١) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنائز وهو على غير وضوء ، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها ؟ قال يتييم ويصلي » .

وأطلق الشيخ وجماعة جواز التيمم لصلاة الجنائز مع وجود الماء لموثقة سماعة (٢) قال : « سألت عن رجل مرت به جنازة وهو على غير وضوء كيف يصنع ؟ قال يضرب يديه على حائط اللبن فيتيمم » .

أقول : يمكن تقييد إطلاقها بما دلت عليه رواية الحلبي المذكورة من خوف فوت الصلاة فلا يحتاج إلى الطعن فيها بضمف السند كما ذكره في المدارك .
ومنها - استحباب نزع النعلين حال الصلاة وهو مذهب الأصحاب (رضوان الله عليهم) لا يعلم فيه مخالف كما ذكره غير واحد منهم .

والأصل فيه ما رواه الشيخ عن سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « لا يصلي على الجنائز بحذاء ولا بأس بالخف » وهو مؤذن بتخصيص النهي بالنعل خاصة كما هو المصرح به في كلام الأصحاب لأن الحذاء هو النعل ، قال في النهاية الحذاء بالماء النعل .

واستحب المحقق في الاعتبار الحفاء ، قال لأنه موضع اتعاظ فتناسب التذلل بالحفاء ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (٤) « من اغبرت قدماءه في سبيل الله حرمها الله على النار » وقال الصدوق في الفقيه : وقال أبي في رسالته إلى « لا تصل على الجنائز بنعل حذو ولا تجعل ميتين على جنازة » .

أقول : هذه العبارة عين كلام الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي وكذا

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنائز . والراوى هو الحلبي

(٢) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجنائز

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجنائز

(٤) الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ١٦٤

ج ١٠ ﴿استحباب نزع النعلين حال صلاة الميت﴾ - ٤٣١ -

ما ذكره في الفقيه بعدها ايضاً حيث قال عليه السلام : ولا تصل على الجنازة بنعل حذو ولا تجعل ميتين على جنازة واحدة ... الى آخره .

قيل اراد عليه السلام بالنعل الانتعال وهو لبس النعل ، وفي الصحاح : نعلت وتعلت اذا احتذيت . و اضافته الى الحذو لعله بمعنى الحذاء للتوضيح . وقيل يحتمل أن يكون مرادهم بنعل الحذو والحذاء غير العربية من النعال الهندية والعجمية الساترة لظهر القدم او اكثره بغير ساق .

وقال الصدوق في المقنع على ما نقله في الذكرى : وروى انه لا يجوز للرجل أن يصلي على الجنازة بنعل حذو ، وكان محمد بن الحسن يقول : كيف تجوز صلاة الفريضة ولا تجوز صلاة الجنازة . وكان يقول لا نعرف النهي عن ذلك إلا من رواية محمد بن موسى الهمداني (١) وكان كذاباً ، وقال الصدوق : وصدق في ذلك إلا اني لا اعرف عن غيره رخصة واعرف النهي وان كان من غير ثقة ولا يرد الخبر بغير خبر معارض . قال في الذكرى بعد نقل ذلك : قلت : وروى الكليني عن عدة عن سهل ابن زياد عن اسماعيل بن مهران عن سيف بن عميرة ما قلناه (٢) وهذا طريق غير طريق الهمداني إلا ان يفرق بين الحذاء ونعل الحذو . انتهى .

اقول : لا يخفى ان ظاهر كلام الصدوق في عدوله عن مذهب شيخه هنا ان الخبر وان كان ضعيفاً عنده فانه يعمل به اذا لم يكن معارض اقوى وأما مع وجود المعارض الأقوى فانه يطرح ولا يجب تحصيل وجه يحمل عليه ، وهو خلاف ما عليه ظاهر الاصحاب قديماً وحديثاً ، فان الظاهر من كلامهم - كما دلت عليه الآية والرواية (٣) - ان خبر الفاسق من كذاب وغيره لا يثبت به حكم شرعي فكيف

(١) الرواية المشار اليها لم تقف عليها في كتب الحديث . والعبارة المنقولة عن المقنع

لم نجدها في المقنع المطبوع في مظانها . (٢) ص ٤٣٠

(٣) اما الآية فقوله تعالى في سورة الحجرات الآية ٦ « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوه

واما الرواية فممكن أن يستفاد ذلك من ما ورد في الباب ١١ من صفات القاضى وما يجوز =

— ٤٣٢ — (ترتيب الجنائز متى تعددت - الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة) ج ١٠

يتوقف رده على خبر معارض؟ وأعجب من ذلك عدم نفيه شيخنا الشهيد (قدس سره) لما قلناه .

والعجب أيضاً من شيخنا الصدوق ان عبارة ابيه في الرسالة اليه المأخوذة كما عرفت من كتاب الفقه الرضوي الذي اعتمد عليه هو وابوه في جميع ابواب الفقه مما عرفت وستعرف ان شاء الله تعالى قد دلت على النهي عن ذلك فكيف لم يستند الى ذلك واستند الى رواية الهمداني مع اعترافه بان راويها كذاب . اللهم إلا ان يقال ان عبارة كتاب الفقه لا صراحة فيها في الدلالة على التحريم كما هو ظاهر عبارته في المقنع من قوله « لا يجوز » والكلام انما هو في التحريم كما تؤذن به هذه العبارة وحينئذ يكون هذا بجنأ آخر خارجاً عن ظاهر كلام الأصحاب . والله العالم .

ومنها - استجباب ترتيب الجنائز متى تعددت بالذكر والاثوثة والصغر والكبر والحرية والمملوكية .

وينبغي أن يعلم أولاً انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كما نقله في المنتهى في جواز الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة . واستشكل جمع من الأصحاب الصلاة الواحدة في صورة اجتماع الصبي الذي لم يبلغ الست مع غيره ممن يجب الصلاة عليه لاختلاف الوجه ، والحق انه لا اشكال بحمد الملك المتعال كما سيأتي بيانه في المقام ان شاء الله تعالى .

وقد صرح جملة من الأصحاب بان الافضل التفريق بان يصلى على كل جنازة على حياها ، قال في الذكرى : والتفريق أفضل ولو كان على كل طائفة لما فيه من تكرار ذكر الله وتخصيص الدعاء الذي هو أبلغ من التعميم ، إلا أن يخاف حدوث أمر على الميت فالصلاة الواحدة أولى فيستحب اذا اجتمع الرجل والمرأة محاذاة

== ان يقضى به من الوسائل من الاحاديث الظاهرة في اناطة أخذ الحكم من الراوى بكونه ثقة ومأموناً ، وتمعنه الاخبار الواردة في عدم قبول شهادة الفاسق في الباب ٣٠ من الشهادات من الوسائل .

ج ١٠ ﴿الإشكال في كفاية الصلاة الواحدة على الطفل وغيره﴾ - ٤٣٣ -

صدرها لوسطه ليقف الامام موقف الفضيلة وان يلى الرجل الامام ثم الصبي لست ثم العبد ثم الخنثى ثم المرأة ثم الطفل لدون ست ثم الطفلة ، وجعل ابن الجنيد الخصى بين الرجل والخنثى ، ونقل في الخلاف الإجماع على تقديم الصبي الذى يجب عليه الصلاة الى الامام على المرأة ، ثم قال : واطلق الصدوقان تقديم الصبي الى الامام . وفي النهاية اطلق تقديم الصبي الى القبلة . انتهى .

اقول : ما ذكره من تقييد الطفل بكونه لدون ست سنين مبنى على ما قدمنا نقله عنهم مما اشتهر بينهم انه يستحب الصلاة عليه حيث انهم جعلوا ذلك وجه جمع بين اخبار المسألة ، ومن أجل ذلك استشكل بعضهم - كما قدمنا ذكره - في الصلاة الواحدة في هذه الحال لاختلاف الوجه .

قال في المدارك - بعد قول المصنف ولو كان طفلا جعل وراء المرأة - ما لفظه المراد بالطفل هنا من لا يجب الصلاة عليه كما نص عليه في المعتبر ، واستدل على استحباب جعله وراء المرأة بان الصلاة لا يجب عليه ويجب على المرأة ومراعاة الواجب أولى فتكون مرتبتها أقرب الى الامام . وقال ابنا بابويه يجعل الصبي الى الامام والمرأة الى القبلة واسنده المصنف في المعتبر الى الشافعى (١) واستحسنه لما رواه الشيخ عن ابن بكير عن بعض أصحابه عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : «توضع النساء مما يلى القبلة والصبيان دونهن والرجال دون ذلك» ، قال : وهذه الرواية وان كانت ضعيفة لكنها سليمة من المعارض ولا بأس به . واستشكل جمع من الأصحاب الاجتزاء بالصلاة الواحدة هنا لاختلاف الوجه ، وصرح العلامة في التذكرة بعدم

(١) في الام ج ١ ص ٢٤٤ « اذا اجتمعت جناز رجال ونساء وصبيان وخنثاى جعل الرجال بما يلى الامام وقدم الى الامام أفضلهم ثم الصبيان يلونهم ثم الخنثاى يلونهم ثم النساء خلفهم مما يلى القبلة » ، وفي الوجيز ج ١ ص ٤٦ « اذا اجتمعت الجناز يقرب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة » .

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من صلاة الجنائز

— ٤٣٤ — ﴿ منشأ الاشكال في كفاية الصلاة الواحدة على الطفل وغيره ﴾ ج ١٠

جواز جمع الجميع بنية واحدة متحدة الوجه . ثم قال ولو قيل باجزاء الواحدة المشتملة على الوجهين بالتقسيط امكن . وهو مشكل لان الفعل الواحد الشخصى لا يتصف بوصفين متنافيين . وقال في الذكرى انه يمكن الاكتفاء بنية الوجوب لزيادة النذب تأكيداً . وهو مشكل ايضاً لان الوجوب مضاد للنذب فلا يكون مؤكداً له . والحق انه ان لم يثبت الإجزاء بالصلاة الواحدة بنص أو اجماع وجب نفيه لان العبادة كيفية متلقاة من الشارع فيقف اثباتها على النقل ، وان ثبت الإجزاء بذلك كان الإشكال مندفعاً بالنصر كما في تداخل الأغسال الواجبة والمستحبة ، وعلى هذا فيكون المراد ان الغرض المطلوب من الصلاة على الطفل يتأدى بالصلاة الواجبة على هذا الوجه كما تتأدى وظيفة غسل الجمعة بايقاع غسل الجنابة في ذلك اليوم . انتهى .

وانما اطلنا الكلام بنقله بالتمام لتطلع بذلك على كلامهم في المقام وما وقع لهم من النقض والإبرام وان كان نفخاً في غير ضرام كما لا يخفى على من أعطى التأمل حقه في اخبارهم (عليهم السلام) .

وذلك ان منشأ الشبهة التي أوجبت لهم هذا الاضطراب والوقوع في هذا الإشكال الذي اختلفت في المخرج عنه كلمة الأصحاب هو الأخبار الدالة على مذهب ابن الجنيد وهو وجوب الصلاة على من استهل وان لم يبلغ ست سنين ، وهم قد جمعوا بينها وبين الأخبار المقيدة للوجوب بست سنين بالحمل على الإستحباب كما هي القاعدة عندهم في جميع الأبواب ، ونحن قد أوضحنا في ما تقدم (١) خروجها مخرج التقية بغير شك ولا ارباب ، والصبيان الذين قد تضمنتهم رسالة ابن بكير المذكورة انما اريد بهم من تجب الصلاة عليه من بلغ ست سنين فصاعداً لا الاطفال الذين لم يبلغوا ذلك . ومع فرض التصريح بالاطفال الذين لم يبلغوا هذا المبلغ فانه يجب حمل الرواية على التقية لو كان الأمر كذلك كما حملت عليه تلك الأخبار .

وأما ما نقله عن ابن بابويه من قوله : « يجعل الصبي الى الامام والمرأة الى

(١) ارجع الى التعليقة ٣ ص ٣٦٧ وص ٣٧٠

ثم انه مما يدل على تقديم الرجل الى الامام وتأخير المرأة اخبار عديدة منها
صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٥) قال : « سألته عن الرجال

(١) (٢) ص ٣٦٧ و ٣٦٨

(٤) ارجع الى التعليقة ٣ ص ٣٦٧

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجنازة

والنساء كيف يصلى عليهم ؟ قال الرجال امام النساء مما يلي الامام يصف بعضهم على إثر بعض .

وصحيفة زرارة والحلي عن ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « في الرجل والمرأة كيف يصلى عليهما ؟ قال يجعل الرجل والمرأة ويكون الرجل مما يلي الامام ، .
وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : فاذا اجتمع جنازة رجل وامرأة و غلام ومملوك فقدم المرأة الى القبلة واجعل المملوك بعدها واجعل الغلام بعد المملوك بعدها والرجل بعد الغلام مما يلي الامام ويقف الامام خلف الرجل في وسطه ويصلى عليهم جميعاً صلاة واحدة .

ومما يدل على تقديم الحر على العبد والكبير على الصغير رواية طلحة بن زيد عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : « كان اذا صلى على المرأة والرجل قدم المرأة وأخر الرجل ، واذا صلى على العبد والحر قدم العبد وأخر الحر ، واذا صلى على الصغير والكبير قدم الصغير وأخر الكبير ، بجمل التقديم فيها على التقديم الى القبلة جمعاً بينها وبين الاخبار المتقدمة .

ويحتمل أن يكون هذا الخبر على وجه الجواز والتخيير بين الأمرين ، ويؤيده ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبيد الله الحلبي (٤) قال : « سألته عن الرجل والمرأة يصلى عليهما قال يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل مما يلي يساره ويكون رأسها ايضاً مما يلي يسار الامام ورأس الرجل مما يلي يمين الامام ، فان هذا الخبر كما ترى ظاهر بل صريح في خلاف الصورة المتقدمة ، ولا طريق الى الجمع بينه وبين ما قدمناه من الاخبار إلا بالقول بالتخيير كما هو ظاهر الشيخ في الاستبصار .

ومما يدل على كون الترتيب المذكور على وجه الاستحباب دون الوجوب صحيفة هشام بن سالم عن ابى عبدالله عليه السلام (٥) قال : « لا بأس بان يقدم الرجل

وتؤخر المرأة ويؤخر الرجل وتقدم المرأة يعني في الصلاة على الميت ، ويحتمل ما عرفت من التأخير ايضاً ، وبالأول قال في التهذيب وبالثاني في الإستبصار ، والظاهر انه الأقرب لما عرفت من صحة عبيد الله الحلبي المذكورة .

ثم ان اطلاق اكثر الأخبار الواردة في المقام دال على وضع الجنائز مع الاختلاف قدام الامام بان تكون في صف واحد الى جهة القبلة كل ميت بجانب الآخر ، إلا انه يقدم من حقه التقديم الى الامام ويؤخر من حقه التأخير على ما تقدم في عبارة الذكرى .

وظاهر موثقة عمار انه متى تعددت الجنائز جعلت صفاً واحداً مثل الدرج بحيث يجعل رأس الثاني عند الية الأول ، ولو كان فيها جنائز النساء جعلت في الصف ايضاً ولكن بعد تمام صف الرجال فيجعل رأس المرأة عند الية الرجل الاخير وهكذا ، وان الامام يقوم وسط الرجال .

وهي ما رواه في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (١) « في الرجل يصلي على ميتين أو ثلاثة موتى كيف يصلي عليهم ؟ قال عليه السلام ان كان ثلاثة أو اثنين أو عشرة أو اكثر من ذلك فليصل عليهم صلاة واحدة ، يكبر عليهم خمس تكبيرات كما يصلي على ميت واحد وقد صلى عليهم جميعاً : يضع ميتاً واحداً ثم يجعل الآخر الى الية الأول ثم يجعل رأس الثالث الى الية الثاني شبه المدرج حتى يفرغ منهم كلهم ما كانوا ، فاذا سواهم هكذا قام في الوسط فكبر خمس تكبيرات يفعل كما يفعل اذا صلى على ميت واحد سئل فان كان الموتى رجالاً ونساء ؟ قال يبدأ بالرجال فيجعل رأس الثاني الى الية الأول حتى يفرغ من الرجال كلهم ثم يجعل رأس المرأة الى الية الرجل الاخير ثم يجعل رأس المرأة الاخرى الى الية المرأة الأولى حتى يفرغ منهم كلهم ، فاذا سوى هكذا قام في الوسط وسط الرجال فكبر وصلى عليهم كما يصلي على ميت واحد ، » .

قال في الذكرى : لو اجتمع الرجال صفوا مدرجا يجعل رأس الثاني الى

— ٤٣٨ — (استحباب كثرة المصاين على الميت) ج ١٠

الاية الأولى وهكذا ثم يقوم الامام في الوسط ، ولو كان معهم نساء جعل رأس المرأة الأولى الى الية الرجل الاخير ثم الثانية الى الية الأولى وهكذا ، ثم يقوم الامام في وسط الرجال ويصلي عليهم صلاة واحدة ، روى ذلك كاه عمار عن الصادق عليه السلام (١) . انتهى .

اقول : رواية عمار قد رواها الكليني في الكافي (٢) والشيخ في التهذيب (٣) وهي في الكافي كما نقلناه وذكره شيخنا المذكور ، وأما في التهذيب فان فيه « ثم يجعل رأس المرأة الاخرى الى رأس المرأة الأولى ، ومثله في المنتهى ، والظاهر انه اخذه من التهذيب ، ولا يبعد انه سهو من قلم الشيخ فان الموافق لسياق الرواية انما هو ما في الكافي . وظاهر كلام شيخنا الشهيد في الذكرى تخصيص اطلاق تلك الروايات بهذه الرواية .

وكيف كان فعندى في العمل برواية عمار اشكال ، فانه متى طال الصف وقام الامام في وسط الرجال فان قرب الامام الى الجنائزة التي يقوم بجذائها كما هو السنة في الصلاة على الجنائزة لم تأخر ميمنة الصف خلفه وان بعد على وجه تكون الميمنة قدامة لم خلاف السنة في الصلاة . ولم أر من تعرض لهذا الإشكال في هذا المجال . والله العالم .

ومنها - استحباب كثرة المصلين ، قال في الذكرى : يستحب كثرة المصلين لرجاء مجاب الدعوة فيهم وفي الاربعين بلاغ ، ففي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٤) « ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه » وروينا عن عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام (٥) « اذا مات المؤمن لحضر جنازته

(١) الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجنائزة .

(٢) الفروع ج ١ ص ٤٨ (٣) ج ١ ص ٣٤٤

(٤) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥١ وسنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠

(٥) الوسائل الباب ٩٠ من الدفن

أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا : اللهم انا لا نعلم منه إلا خيراً وانت اعلم به منا قال الله تعالى فقد اجزت شهادتكم وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون ، والمائة أبلغ لما في الصحاح عن النبي ﷺ (١) « ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين يبلغون مائة كماهم يشفعون له إلا شفعوا فيه » .

أقول : وما يدل على ذلك من طريقنا ما نقله شيخنا المجلسي (قدس سره) في البحار (٢) عن كتاب الزهد للحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن سعد الاسكاف عن ابي جعفر عليه السلام قال : « كان في بني اسرائيل عابد فاعجب به داود عليه السلام فاوحى الله تعالى اليه لا يعجبك شيء من امره فانه مرأه ، قال فأتى الرجل فأتى داود عليه السلام فقبل له مات الرجل فقال ادفنوا صاحبكم قال فانكرت ذلك بنو اسرائيل وقالوا كيف لم يحضره ؟ قال فلما غسل قام خمسون رجلاً فشهدوا بالله ما يعلمون إلا خيراً فلما صلوا عليه قام خمسون رجلاً فشهدوا بالله انهم ما يعلمون إلا خيراً قال فاوحى الله عز وجل الى داود عليه السلام ما منعك أن تشهد فلاناً ؟ قال الذي اطلعتني عليه من امره ، قال انه كان كذلك ولكن شهد قوم من الاحبار والرهبان فشهدوا انهم ما يعلمون إلا خيراً فاجزت شهادتهم عليه وغفرت له مع علي فيه » .

ثم قال شيخنا المذكور في تنمة كلامه المتقدم : وأقل الفضل اثنان لما في الصحاح عنه عليه السلام (٣) « ايمان مؤمن شهد له اربعة بخير أدخله الله الجنة . قلنا وثلاثة ؟ قال وثلاثة . قلنا واثنان ؟ قال واثنان . ثم لم نسأله عن الواحد ، وعنه عليه السلام من الصحاح (٤) « انهم مروا بجنائز فأتوا عليها خيراً فقال النبي ﷺ وجبت ثم مروا باخرى فأتوا عليها شراً فقال وجبت فقبل له عليه السلام ما وجبت ؟ فقال هذا اثنتان عليه خيراً فوجبت له » .

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٠ وسنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠

(٢) ج ١٨ الطهارة ص ٢٨٠

(٣) صحيح البخاري باب ثناء الناس على الميت كتاب الجنائز

(٤) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥١ باب من يثنى عليه خير او شر

— ٤٤٠ — ﴿استحباب رفع اليدين في تكبيرات صلاة الميت﴾ ج ١٠

الجنة وهذا اثبت عليه شرأ فوجب له النار ، المؤمنون شهداء الله في الأرض ، قال
الفاضل : وليكونوا ثلاثة صفوف لما روى عن النبي ﷺ (١) « من صلى عليه ثلاثة
صفوف فقد أوجب » قلت : الخبر عامي ولكن فضائل الأعمال ربما تثبت بالخبر
الضعيف . انتهى .

أقول : لا يخفى ما في اعتراضه على الفاضل بأن الخبر عامي مع ان جل
اخباره التي أوردها في المقام عامية ، والاعتذار الذي ذكره بما لا يضمن ولا يغني من
جوع كما تقدم تحقيقه . والله العالم .

ومنها - استحباب رفع اليدين بالتكبيرات كلها ، أما استحباب الرفع في
التكبير الأول فهو مجمع عليه كما نقله غير واحد من الأصحاب وإنما الخلاف في
البواقي والأظهر انه كذلك ، وهو اختيار الفاضلين وظاهر الشيخ في كتابي الأخبار
واليه يميل كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة ، والمشهور العدم وانه غير مستحب
وذهب اليه الشيخ المفيد والمرتضى والشيخ في النهاية والمبسوط وابن ادریس وغيرهم
ويدل على الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن الهرزمي عن
ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام على جنازة فكبر خمسا
يرفع يده في كل تكبيرة » .

وعن يونس (٣) قال : « سألت الرضا عليه السلام قلت جعلت فداك ان الناس
يرفعون أيديهم في التكبير على الميت في التكبيرة الأولى ولا يرفعون في ما بعد ذلك
فاقتصر على التكبيرة الأولى كما يفعلون أو ارفع يدي في كل تكبيرة ؟ فقال ارفع
يدك في كل تكبيرة » .

وعن محمد بن عبدالله بن خالد مولى بني الصيداء (٤) « انه صلى خلف جعفر بن
محمد عليه السلام على جنازة فرآه يرفع يديه في كل تكبيرة » .

(١) سنن ابي داود ج ٢ ص ٢٠٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الجنازة

ج ١٠ (استحباب رفع اليدين في تكبيرات صلاة الميت) — ٤٤١ —

ويدل على الثاني ما رواه الشيخ عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عن علي (عليهما السلام) (١) : انه كان لا يرفع يده في الجنائز إلا مرة واحدة يعني في التكبير، وعن اسماعيل بن اسحاق بن ابان الوراق عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٢) قال : « كان امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام يرفع يده في أول التكبير على الجنائز ثم لا يعود حتى ينصرف » .

وحملها الشيخ في التهذيبين تارة على الجواز ورفع الوجوب واخرى على التقية ، قال لموافقة لمذهب كثير من العامة (٣) . اقول : واليه يشير قوله في رواية يونس : « ان الناس يرفعون ايديهم في التكبير على الميت في التكبير الأولى » . وقال المحقق في المختار بعد ايراد اخبار الطرفين : ما دل على الزيادة أولى ولأن رفع اليدين مراد الله في أول التكبير وهو دليل الرجحان فيسوغ في الباقي تحصيلاً للأرجحية ، ولأنه فعل مستحب فجاز ان يفعل مرة ويخل به اخرى فلذلك اختلفت الروايات فيه .

واعترضه في الذكرى فقال بعد نقل كلامه : قلت رواية النقيصة تدل على نفي الزائد صريحاً فهما متعارضان في الإثبات والثاني مرغوب عنه ، والثالث لا بأس به لولا ان « كان » ، تشير بالدوام . ثم قال ولو حملت رواية عدم الرفع على التقية كما قاله الشيخ امكن لان بعض العامة يرى ذلك (٤) وبالجمله الخروج عن جمهور الأصحاب بخبر الواحد فيه ما فيه . انتهى .

ولا يخفى ما فيه فان ترجيح العمل بالشبهة التي هي عبارة عن الشهرة في

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الجنائز

(٣) و (٤) في المغني ج ٢ ص ٤٩٠ « اجمع أهل العلم على ان المصلي على الجنائز يرفع يديه في أول تكبيرة يكبرها ، وكان يرفع عند كل تكبيرة ابن عمر وسالم وعمر بن عبدالعزيز وعطاء وقيس بن ابي حازم والزهرى واسحاق وابن المنذر والأوزاعي والشافعي ، وقال مالك والثوري وابو حنيفة لا يرفع يده إلا في الأولى لان كل تكبيرة مقام ركعة ولا ترفع الايدي في جميع الركعات » .

— ٤٤٢ — (استحباب ان لا يبرح من مكانه حتى ترفع الجنازة) ج ١٠

الفتوى لم يقيم عليه دليل ، والمرجحات المنصوصة عن اصحاب العصمة (عليهم السلام) وان تضمنت الترجيح بها لكن المراد اما هو الشهرة في الرواية ، وهو في جانب الروايات الدالة على الاستحباب في الجميع لا سيما مع صحة سند الرواية الاولى ، مضافا الى الترجيح بالعرض على مذهب العامة والعامة وان كانوا هنا على قولين ايضا إلا ان عدم مذهب ابى حنيفة ومالك والثوري (١) ولا يخفى قوة مذهب ابى حنيفة وشيوعه في الصدر الاول والى ذلك تشير رواية يونس كما عرفت . وايضا فان من القواعد المنصوصة (٢) - وان كان الاصحاب قد اعرضوا عنها كملا كما نبهنا عليه في غير مقام مما تقدم - انه متى ورد خبر عن أولهم (عليهم السلام) وخبر عن آخرهم فانه يؤخذ بالآخر ، وروايتا عدم قد وردتا عن الباقر والصادق (عليهما السلام) ورواية الاستحباب قد وردت عن الرضا عليه السلام فيكون الترجيح بمقتضى هذه القاعدة في جانب الاستحباب . والله العالم .

ومنها - استحباب ان لا يبرح من مكانه حتى ترفع الجنازة اماما كان أو مأموماً كما صرح به جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) وخصه الشهيد بالامام تبعاً لابن الجنيد ، وقال في الروض : ويستحب لكل مصل تأسياً به عليه السلام نعم لو فرض صلاة جميع الحاضرين استثنى منهم أقل ما يمكن به رفع الجنازة . والاقرب القول الاول ، فروى الشيخ عن حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٣) « ان علياً عليه السلام كان اذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى يراها على ايدي الرجال ، .

وفي رواية يونس المتقدمة (٤) في الموضع الثالث « ولا يبرح حتى يحمل السرير من بين يديه » .

(١) ارجع الى التعليقة « ٣ » و « ٤ » ص ٤٤٩

(٢) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

(٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجنازة (٤) ص ٤٠٩

وفي كتاب الفقه الرضوي (١) بعد ذكر الصلاة : ولا تبرح من مكانك حتى ترى الجنائز على أيدي الرجال .
ومنها - استحباب الدعاء له عقيب الرابعة ان كان مؤمناً وعليه ان كان مخالفاً وبدعاء المستضعف ان كان كذلك وبدعاء المجهول ان كان مجهولاً وبدعاء الأطفال ان كان طفلاً .

وفسر ابن ادريس المستضعف بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يبغيض أهل الحق على اعتقادهم . وعرفه في الذكرى بأنه الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي أحداً بعينه . وحكى عن المفيد في الغرية انه عرفه بأنه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراء . وهذه التعريفات متقاربة في المعنى .

والمفهوم من الأخبار ان المستضعف هو من لا يعرف الولاية ولم ينكر، ففي الخبر (٢) : قلت هل يسلم الناس حتى يعرفوا ذلك ؟ قال لا إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً (٣) قلت من هو ؟ قال رأيتم خدمكم ونساءكم من لا يعرف ... الحديث ، وقد ورد في تفسير الآية المذكورة (٤) : لا يستطيعون حيلة الى الكفر فيكفرون ولا يهتدون سبيلاً الى الايمان فيؤمنوا . واما المجهول فالمراد به من جهل دينه ومذهبه .

واما الأخبار الدالة على ما ذكرنا من هذه الأحكام فاما بالنسبة الى المستضعف والمجهول فارواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٥) قال : « الصلاة على المستضعف والذي لا يعرف : الصلاة على النبي ﷺ والدعاء للمؤمنين والمؤمنات يقول : ربنا اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك

(١) ص ١٩

(٢) و (٤) تفسير البرهان ج ١ ص ٤٠٦ الطبع الثاني نقلاً بالمعنى

(٣) سورة النساء الآية ١٠٠ . وكلمة « الذين » ليست في الآية

(٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجنائز

وقهم عذاب الجحيم ... الى آخر الآيتين ، (١) والمراد بالذى لا يعرف يعنى مذهبه كما سيأتى التصريح به فى الخير الآتى . والآية الثانية هكذا : « ربنا وادخلهم جنات عدن التى وعدتهم ومن صلح من آبائهم وازواجهم وذرياتهم انك انت العزيز الحكيم » .

وما رواه الصدوق فى الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٢) انه قال : « الصلاة على المستضعف والذى لا يعرف مذهبه : يصل على النبى صلى الله عليه وآله ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم » .

وما رواه فى الكافى فى الصحيح عن عمر بن اذينة عن الفضيل بن يسار عن ابى جعفر عليه السلام (٣) قال : « اذا صليت على المؤمن فادع له واجتهد له فى الدعاء وان كان واقفاً مستضعفاً فكبر وقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم » .

والظاهر ان المراد بقوله « واقفاً ، أى متحيراً فى دينه ، وهو يرجع الى المستضعف بالمعنى الذى قدمنا دلالة الآية عليه وتفسيرها به . واما الحمل على الوقف على أحد الأئمة (عليهم السلام) فبعيد ، وأبعد منه ما وقع من تبديل لفظ « واقفاً ، بـ « منافقاً ، كما وقع فى كلام بعض اصحابنا .

وما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن وفى الفقيه فى الصحيح عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (٤) قال : « ان كان مستضعفاً فقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، واذا كنت لا تدري ما حاله فقل : اللهم ان كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه ، وان كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية » .

(١) سورة المؤمن الآية ٧ و ٨ . والآية الاولى : « ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلمنا فاغفر للذين ... » (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجنائز

قال في الوافي : بيان - « منك بسبيل » أى له عليك حق ، ويعنى بالولاية ولاية أهل البيت (عليهم السلام) يعنى حق من لا ولاية له عليك لا يوجب أن تدعوه كما تدعوا لأهل الولاية بل يكفى لذلك أن تستغفر له على وجه الشفاعة . انتهى . ولا يخفى من تكلف وبعد .

والظاهر - والله سبحانه وقائله أعلم - أن المراد بقوله « أن كان منك بسبيل » أى قريباً منك فى النسب ، والمراد بالولاية إنما هى الأخوة الإيمانية فإن المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، والمراد أنه أن كان قريباً لك فى النسب فاستغفر له على وجه الشفاعة والإلتباس لا على جهة الأخوة الإيمانية الموجبة لمزيد الجدة والاجتهاد فى الدعاء له كما يشير إليه قوله فى حديث الفضيل المتقدم (١) « إذا صليت على المؤمن فادع له واجتهد له فى الدعاء ، ولعل السر فى ذلك هو أن المستضعف لما كان من المرجأين لأمر الله إما يتوب عليه وأما يعذبه كما دلت عليه الأخبار فلا ينبغى الحتم عليه سبحانه والالحاق فى الدعاء بل ينبغى أن يكون بطريق الالتماس والشفاعة .

وما رواه فى الكافى عن سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال : « تقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد عبدك ورسولك ، اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته وبيض وجهه واكثر تبعه اللهم اغفر لى وارحمى وتب على اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم . فان كان مؤمناً دخل فيها وإن كان ليس بمؤمن خرج عنها » .

وعن ثابت بن أبى المقدام (٣) قال « كنت مع أبى جعفر عليه السلام فإذا بجنازة لقوم من جيرته فحضرها وكنت قريباً منه فسمعتة يقول : اللهم انك أنت خلقت هذه النفوس وأنت تميمتها وأنت تحييها وأنت أعلم بسررائرها وعلايتها منا ومستقرها ومستودعها ، اللهم وهذا عبدك ولا أعلم منه سوء وانت أعلم به وقد جئناك شافعين له

بعد موته فان كان مستوجبا فشفعنا فيه واحشره مع من كان يتولاه . .
قال في الوافي في الحاشية : هذا الخبر أورده في الكافي في باب الصلاة على
المؤمن (١) والانساب أن يورد في هذا الباب كما فعلناه لأن الدعاء المذكور من قبيل
دعاء المستضعفين والمجهولين كما لا يخفى .

اقول : الظاهر ان مبنى ما ذكره في الكافي من حمل هذا الخبر على المؤمن هو
قوله في الخبر « من جبرته ، أى جيرانه ويبعد على هذا أن يكون داخلا في المجهول
الذى لا يعرف مذهبه ولا دينه ، نعم ظاهر الدعاء المذكور انه ليس بمؤمن على اليقين
والظاهر انه من المستضعفين الذين هم أكثر الناس يومئذ كما يفهم من الاخبار ، والمراد
به كما قدمنا ذكره من لا يعرف ولا ينكر .

وانت خبير بان المفهوم من هذه الاخبار على كثرتها هو ان الصلاة على هذا
الصنف هو مجرد التكبير وقول هذا المذكور في هذه الاخبار وان اختلفت فيه زيادة
ونقصا لا ما يفهم من كلام الأصحاب من كون ذلك بعد التكبيرة الرابعة كما قدمنا
ذكره في صدر هذا الكلام وكذا في ما يأتى من اخبار الصلاة على المخالف فانها كذلك ،
والأخبار المتقدمة في بيان كيفية الصلاة - منها ما اشتمل على توزيع الاذكار بين
التكبيرات الخمس ومنها ما اشتمل على جمع الاذكار بينها - موردها انما هو المؤمن ولم
يتعرض في شئ منها لذكر المخالف والمستضعف والمجهول ، نعم في خبر اسماعيل واسماعيل

(١) هذا الخبر أورده في الكافي ج ١ ص ٥١ باب الصلاة على المستضعف وعلى من
لا يعرف ، وحاشية الوافي ليست على هذا الخبر وانما هي على خبر اسماعيل بن عبد الخاق بن
عبد ربه ، فان صاحب الوافي قد ذكره آخر باب الصلاة على المستضعف بعد حديث ثابت
ابن ابي المقدام ، وقد أورده في الكافي في باب الصلاة على المؤمن وفي الوسائل في الباب ٧
من صلاة الجنائز رقم ٤ ولم يذكره المصنف (قدس سره) هنا . واحتمال سقوطه من قلم
النساخت فيه ما في المتن في توجيه ايراده في الكافي في باب الصلاة على المؤمن من الاستفادة
من لفظ « جبرته » الوارد في حديث ابن ابي المقدام فان هذا اللفظ لا وجود له في
حديث اسماعيل

ابن همام (١) نقل صلاة الرسول ﷺ على المنافق بتوزيع الاذكار الثلاثة خاصة من غير ذكر دعاء للمنافق أو عليه ، وقد تقدم الكلام في ذلك .
وظاهر كلام الأصحاب الاتفاق على ما قدمنا ذكره في صدر المسألة من أن الأدعية المختصة بهذه الأصناف محلها بعد التكبير الرابعة ، وفي فهمه من الأخبار كما عرفت اشكال إلا ما ربما يظهر من عبارة كتاب الفقه الرضوي الآتية في المقام ان شاء الله تعالى .

وأما بالنسبة الى الطفل فهو ما رواه الشيخ عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٢) « في الصلاة على الطفل انه كان يقول : اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً واجراً ، أقول « الفرط » بفتح الراء هو من يتقدم القوم ليصلح لهم ما يحتاجون اليه مما يتعلق بالمراد ، قال النبي ﷺ (٣) « انا فرطكم على الحوض » قال ابن الاثير : أي متقدمكم اليه ، يقال فرط يفرط فهو فارط وفرط اذا تقدم وسبق القوم ليرتاد لهم الماء ويهيئ لهم الدلاء والارشية ، ومنه الدعاء للطفل الميت « اللهم اجعله لنا فرطاً ، أي اجراً يتقدمنا . انتهى . ومن ذلك ما سيأتي في عبارة الفقه ايضاً ان شاء الله تعالى .

واما بالنسبة الى المخالف فمنها ما تقدم في الموضع الرابع من حديث عامر بن السمط وصحيحة الحلبي وصحيحة محمد بن مسلم أو حسنته (٤) .

ومنها - ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال ﷺ في الموضع الاول (٥) من المواضع الثلاثة التي قدمنا نقلها عنه في الموضع الثالث بعد ذكر الصلاة على المؤمن بالتكبيرات الخمس والأدعية بينها موزعة ، وإذا كان الميت مخالفاً فقل في تكبيرك الرابعة اللهم اخز عبدك ... الى آخر ما تقدم في الموضع المذكور . الى أن قال : واعلم ان

(١) ص ٤٠٢ و ٤٠٣ (٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجنائز

(٣) كنز العمال ج ٧ ص ٢٢١ كتاب القيامة باب الحوض

(٥) ص ٤١٥

(٤) ص ٤١٤

٤٤٨ - (استحباب الصلاة على الميت في المواضع المعتادة) ج ١٠

الطفل لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة فاذا حضرت مع قوم يصلون عليه فقل : اللهم اجعله لابويه ولنا ذخراً ومزيداً وفرطاً وأجراً ، واذا صليت على مستضعف فقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، واذا لم تعرف مذهبه فقل : اللهم هذه النفس التي أنت احييتها وأنت امتها دعوت فاجابتك اللهم وها ما تولت واحشرها مع من أحبت وأنت أعلم بها .

وظاهر هذا الكلام محتمل لسكون هذه الأدعية بعد الرابعة كما صرح به في المخالف ، ويحتمل أن تكون صورة الصلاة هكذا مستقلة كما هو ظاهر الاخبار المتقدمة وقال عليه السلام في الصورة الثالثة (١) من الكيفيات التي ذكرها بعد التكريرات الأربع والأدعية بينها المختصة بالصلاة على المؤمن ثم تكبير الخامسة وتنصرف واذا كان ناصباً فقل : اللهم انا لا نعلم إلا انه عدو لك ورسولك اللهم فاحش جوفه ناراً وقبره ناراً وعجله الى النار فانه كان يتولى اعداءك ويعادى أولياءك ويغض أهل بيت نبيك عليه السلام اللهم ضيق عليه قبره . واذا رفع فقل : اللهم لا ترفعه ولا تزكه وان كان مستضعفاً فقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، واذا لم تدر ما حاله فقل : اللهم ان كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه ، والكلام هنا كما تقدم من ظهور كون الصلاة على هؤلاء بهذا النحو من غير التكبيرات الخمس التي في الصلاة على المؤمن والإحتياط في ما قاله الأصحاب والله العالم ومنها - استحباب الصلاة في المواضع المعتادة ، ذكره جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) وعلموه بانه ليكون طريقاً الى تكثير المصلين لان السامع بموته يقصدها للصلاة عليه فيها فيكون ذلك طريقاً الى تكثير المصلين الذي قد قدمنا انه من مستحبات هذه الصلاة ايضاً . ولم اقف في ذلك على نص .

نعم وقع الخلاف في الصلاة في المسجد كراهة وعدمها والمشهور الكراهة في جميع المساجد إلا مكة المشرفة .

ج ١٠ (هل تكره الصلاة على الميت في المسجد غير مكة - تكرار الصلاة) -- ٤٤٩ --

استناداً الى الجمع بين ما رواه الشيخ عن ابي بكر بن عيسى بن احمد العلوي (١) قال : « كنت في المسجد وقد جئني بجنائز فاردت ان اصلي عليها فجاء ابو الحسن الاول عليه السلام فوضع مرفقه في صدري فجعل يدفعني حتى اخرجني من المسجد ثم قال يا ابا بكر ان الجنائز لا يصلي عليها في المسجد » .

وبين ما رواه في الصحيح عن الفضل بن عبد الملك (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام هل يصلي على الميت في المسجد ؟ قال نعم ، ورواه في الفقيه ايضاً عن الفضل في الصحيح (٣) .

وما رواه عن الفضل بن عبد الملك ايضاً (٤) قال : « سألت عن الميت هل يصلي عليه في المسجد ؟ قال نعم ، وما رواه ايضاً عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) مثله (٥) .

واما استثناء مسجد مكة فقد ذكره الشيخ في الخلاف واحتج عليه باجماع الفرقة عقيب ذكر الكراهة والاستثناء .

وعلة العلامة في المنتهى بان مكة كلها مسجد فلو كرهت الصلاة في بعض مساجدها لزم التعميم فيها أجمع وهو خلاف الإجماع . وتبعه الشهيد في ذلك . وأورد عليه بان مسجدية ما خرج عن المسجد الحرام منها ليس على حد المساجد لجواز تلويثه بالنجاسة واللبث فيه للجنب ونحو ذلك بخلاف المسجد . والله العالم .

المطلب الرابع - في الأحكام ، وقد تقدم جملة منها في ما قدمناه من الأبحاث المتقدمة وبقى الكلام هنا في مسائل :

الأولى - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في تكرار الصلاة على الميت فالمشهور الكراهة ، وقال ابن ابي عقيل لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة

فقد صلى أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف خمس مرات (١) وقال ابن ادريس تكبره جماعة وتجاوز فرادى لتكرار الصحابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وقال الشيخ في الخلاف من صلى على جنازة يكره له أن يصلي عليها ثانياً . وهو مشعر باختصاص الكراهة بالمصلي المتحد . وقال الشهيد في الذكرى ظاهرهم اختصاص الكراهة بمن صلى على الميت لما تلوناه عنهم من جواز الصلاة بمن فاتته على القبر أو يريدون بالكراهة قبل الدفن حتى ينتظم الكلام . واحتمل الشيخ في الاستبصار استحباب التكرار من المصلي الواحد وغيره ، وللعلامة قول بكراهة تكرار الصلاة إذا خاف على الميت ، وله أيضاً قول بكراهة التكرار عند الخوف عليه أو مع منافاته للتعجيل وقيد شيخنا الشهيد الثاني الكراهة بكون التكرار من المصلي الواحد أو يكون منافياً للتعجيل . هذا ما وقفت عليه من اقوال الأصحاب المتعلقة بهذه المسألة .

وأما الأخبار فهي مختلفة في ذلك ومنها نشأ الاختلاف بين الأصحاب في هذا الباب ، وها أنا أسوق ما وقفت عليه منها مذيلاً لها بما رزقني الله سبحانه فهمه منها فمنها - ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابى مريم الانصارى عن ابى جعفر عليه السلام (٣) انه سألته كيف صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال سجدت بثلثين سجدة وادخل وسط البيت فاذا دخل قوم داروا به وصلوا عليه ودعوا له ثم يخرجون ويدخل آخرون ثم دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم القبر ... الحديث .

وما رواه في السكافي عن ابى مريم الانصارى عن ابى جعفر عليه السلام (٤) قال : قلت له كيف كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال لما غسله أمير المؤمنين عليه السلام وكفنه سجدت ثم ادخل عليه عشرة فدأروا حوله ثم وقف أمير المؤمنين عليه السلام في وسطهم فقال ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً (٥) فيقول القوم كما يقول حتى صلى عليه أهل المدينة وأهل العوالي .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنازة

(٤) الاصول ج ١ ص ٤٥٠ باب مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ووفاته

(٥) سورة الاحزاب الآية ٥٦

وما رواه في الكافي (١) عن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أتى العباس أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا علي إن الناس قد اجتمعوا أن يدفنوا رسول الله ﷺ في بقيع المصلى وإن يؤمهم رجل منهم فخرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى الناس فقال : يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ أمام حياً وميتاً ، وقال إنى أدفن في البقعة التي أقبض فيها . ثم قام على الباب فصلى عليه ثم أمر الناس عشرة عشرة يصلون عليه ثم يخرجون . »

وما رواه في الكتاب المذكور (٢) عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما قبض النبي ﷺ صلت عليه الملائكة والمهاجرون والأنصار فوجاً فوجاً . قال وقال أمير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله ﷺ يقول في صحته وسلامته : إنما انزلت هذه الآية على في الصلاة على بعد قبض الله لي : إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ، (٣) .

وما رواه الثقة الجليل أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن سليم بن قيس عن سلمان الفارسي في حديث يصف فيه تسليلاً على عليه السلام له ﷺ (٤) قال فيه : فلما غسله وكفنه أدخلني وأدخل أبا ذر والمقداد وفاطمة وحسناً وحسيناً (عليهم السلام) فتقدم وصفقنا خلفه فصلى عليه ثم أدخل عشرة من المهاجرين وعشرة من الأنصار فيصلون ويخرجون حتى لم يبق أحد من المهاجرين والأنصار إلا صلى عليه .

وانت خير بانه ربما ظهر من التأمل في هذه الأخبار الواردة في صلاة الناس على النبي ﷺ فوجاً فوجاً إنما هو بمعنى الدعاء خاصة وأنه لم يصل عليه الصلاة المعهودة إلا على عليه السلام مع هؤلاء النفر الذين تضمنهم حديث الاحتجاج ، وإليه

(١) الاصول باب مولد النبي ﷺ ص ، ووفاته وفي الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز

(٢) الاصول باب مولد النبي ﷺ ص ، ووفاته

(٣) سورة الاحزاب الآية ٥٦

(٤) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز

تشير ايضاً صحيحة الحلبي أو حسنته (١) وقوله فيها : « ثم قام على ﷺ على الباب فصلي عليه ثم أمر الناس ... الى آخره » فان ظاهر صحيح ابن مريم الأول (٢) وقوله فيه « فاذا دخل قوم داروا به وصلوا ودعوا له » انهم يحيطون به من جميع الجهات ويدعون له وهكذا من يدخل بعدهم . وكذا قوله في حديثه الثاني « ثم أدخل عليه عشرة فداروا حوله - يعني بعد ما صلى عليه امير المؤمنين ﷺ كما دل عليه خبر الاحتجاج - ثم وقف امير المؤمنين ﷺ في وسطهم فقال ... الحديث » فانه ظاهر في ان الصلاة كانت بهذه الكيفية كما يدل عليه قوله « فيقول القوم كما يقول » واليه يشير قوله في حديث جابر « انه سمع رسول الله ﷺ يقول في حال صحته ان هذه الآية نزلت عليه في الصلاة عليه بعد الموت » ولا ريب ان الصلاة في الآية انما هي بمعنى الدعاء .

ولم اقف على من تنبه لهذا الاحتمال الذي ذكرناه إلا الفاضل محمد تقي المجلسي في حواشي التهذيب حيث كتب على حديث ابن مريم الانصاري الأول منها ما صورته : يمكن أن يكون المراد طافوا به احتراماً له ﷺ ثم صلوا عليه بعد اوانهم جعلوه قبلة وتوجهوا اليه من كل جانب عند الصلاة عليه . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة هنا الدعاء وكان صلاة الناس عليه هكذا وانما صلى عليه الصلاة المخصوصة امير المؤمنين ﷺ وخواصه كما دل عليه خبر أورده في كتاب الاحتجاج (٣) . انتهى .

اقول : وما احتمله « قدس سره » غير بعيد للتقريب الذي قدمناه في جملة من اخبار الصلاة عليه (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين) وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذه الاخبار على جواز التكرار .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابن عبد الله

(١) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز

(٣) (٣) ٤٥١

(٢) ص ٤٥٠

عليه السلام (١) قال : « كبر أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف وكان بدرياً خمس تكبيرات ثم مشى ساعة ثم وضعه وكبر عليه خمسة أخرى فصنع ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة » .

وعن عمرو بن شمر (٢) قال : « قلت لجعفر بن محمد (عليهما السلام) جعلت فداك انا نتحدث بالعراق ان علياً (عليه السلام) صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ثم التفت الى من كان خلفه فقال انه كان بدرياً ؟ قال فقال جعفر (عليه السلام) انه لم يكن كذا ولكنه صلى عليه خمساً ثم رفعه ومشى به ساعة ثم وضعه فكبر عليه خمساً ففعل ذلك خمس مرات حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة » .

وعن عقبة (٣) قال : « سئل جعفر (عليه السلام) عن التكبير على الجنائز فقال ذاك الى أهل الميت ما شاءوا كبروا . فقيل انهم يكبرون اربعا ؟ فقال ذاك اليهم ثم قال أما بلغكم ان رجلاً صلى عليه على (عليه السلام) فكبر عليه خمساً حتى صلى عليه خمس صلوات يكبر في كل صلاة خمس تكبيرات ؟ قال ثم قال انه بدرى عقبى احدى وكان من النقباء الذين اختارهم رسول الله ﷺ من الاثنى عشر نقيباً وكانت له خمس مناقب فصلى عليه لكل منقبة صلاة » .

اقول : والمذكور في الخبر في تعداد المناقب انما هو اربع مناقب مع قوله (عليه السلام) ان له خمس مناقب وان تعداد الصلاة خمساً كان بازاء المناقب الخمس، ولعل المنقبة الخامسة هو اخلاص الرجل في التشيع والولاء لامير المؤمنين وأهل بيته (عليهم السلام) وانه كان من السابقين الذين رجعوا اليه بعد ارتداد الناس . واما ما تضمنه الخبر من عدم التحديد في التكبير وان ذلك الى أهل الميت يكبرون ما شاءوا فترده الاخبار المستفيضة المتقدمة في الموضع التاسع (٤) وقدم نظير هذا الخبر في عدم التوقيت في التكبير ، وحمل الجميع على التقية متعين .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز

(٤) ص ٤١٩ وهو الموضع السادس

قال في المنتهى : وهي خمس تكبيرات بينها أربعة أدعية وعليه علماؤنا أجمع وبه قال زيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان ، وقال الشافعي يكبر أربعاً وبه قال الاوزاعي والثوري وابو حنيفة ومالك وداود وابو ثور ، وقال محمد بن سيرين وابو السقيا جابر بن زيد يكبر ثلاثاً ، ورواه الجمهور عن ابن عباس ، وقال عبد الله بن مسعود يكبر ما كبر الامام أربعاً وخمساً وسبعاً وتسعاً ، وعن احمد روايات إحداها يكبر أربعاً والاخرى يتابع الامام الى خمس والاخرى يتابعه الى سبع (١) وبذلك يظهر انه لم يوافق الامامية في هذه المسألة إلا زيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان من الصحابة وأما علماؤهم فكما عرفت من الاختلاف .

وبالجملة فان كلمة الأصحاب قديماً وحديثاً متفقة على الخمس في المزمع وقد عضدها الأخبار المستفيضة المتقدم كثير منها في الموضع المشار اليه واقوال العامة كما ترى ، وحينئذ فلا وجه لما دل على خلاف ما قلناه إلا التقية .

ثم لا يخفى ان خبر عقبة المذكور وان لم يصرح فيه باسم سهل بن حنيف المذكور لكنه هو المراد قطعاً من الخبر المذكور بقرينة الأخبار الاخر .

ومنها - ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي جعفر (٢) قال : يكبر رسول الله ﷺ على حمزة سبعين تكبيرة ، وكبر على ﷺ عندكم على سهل بن حنيف خمساً وعشرين تكبيرة ، قال كبر خمساً خمساً كلما أدركه الناس قالوا يا امير المؤمنين لم ندرك الصلاة على سهل فيضعه فيكبر عليه خمساً حتى انتهى الى قبره خمس مرات . وعن زرارة عن ابي جعفر (٣) قال : صلى رسول الله ﷺ على حمزة سبعين صلاة .

ومنها - قول امير المؤمنين (٤) على ما نقله في كتاب نهج البلاغة (٤) ان قوماً استشهدوا في سبيل الله من المهاجرين ولكل فضل حتى اذا استشهد شهيدنا قيل

(١) عمدة القاري ج ٤ ص ٢٦ و ١١٩ ونيل الاوطار ج ٤ ص ٥١ وشرح المهذب

ج ٥ ص ٢٢١ (٢) (٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز (٤) ج ٣ ص ٣٥

سيد الشهداء ، وخصه رسول الله ﷺ بسبعين تكبيرة عند صلاته عليه . .
ونحوه ما نقله شيخنا المجلسي (عطر الله مرقدته) في كتاب البحار (١) عن
كتاب الهداية للحسين بن حمدان الحميمي بسنده عن سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام
في حديث طويل يتضمن قتل حمزة عليه السلام وحزن النبي ﷺ له قال فيه : . و امره الله
أن يكبر عليه سبعين تكبيرة ويستغفر له ما بين كل تكبيرة منها فإوحى الله تعالى
إليه أني قد فضلت عمك حمزة بسبعين تكبيرة لعظمته عندي وكرامته على ... الحديث ،
وما رواه الصدوق في كتاب عيون الأخبار (٢) عن الرضا عن آبائه عن الحسين
ابن علي (عليهم السلام) قال : . رأيت النبي ﷺ كبر على حمزة خمس تكبيرات
وكبر على الشهداء بعد حمزة خمس تكبيرات فلحق حمزة سبعون تكبيرة . .

ورواه في صحيفة الرضا عليه السلام بإسناده إلى أمير المؤمنين عليه السلام (٣) قال « رأيت النبي
ﷺ كبر على عمه حمزة خمس تكبيرات وكبر على الشهداء بعد حمزة خمس تكبيرات
فلحق حمزة بسبعين تكبيرة ووضع يده اليمنى على اليسرى . .

أقول : ومن هذين الخبرين يظهر أن السبعين تكبيرة على حمزة وقعت في
صلوات متعددة كل صلاة منها خمس تكبيرات ويعضده الاتفاق كما عرفت ، وعليه
دلت النصوص المستفيضة أن صلاة الميت لا تزيد على خمس تكبيرات ، وحينئذ
تكون هذه السبعون عبارة عن أربع عشرة صلاة ، ويمكن أن يكون الوجه في ذلك
هو أنه لما صلى على حمزة بخمس تكبيرات جيء بجماعة بعد جماعة فكان يصلي على
كل جماعة بخمس تكبيرات وكان يشركهم في الصلاة وحمزة مع كل جماعة حتى إذا
انتهت الصلاة عليهم صارت الصلوات أربع عشرة صلاة ولحق حمزة من الجميع سبعون
تكبيرة . إلا أن ظاهر كلام أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب النهج وكذا ظاهر خبر

(١) ج ١٨ الطهارة ص ٢٨٥

(٢) ص ٢١٠ وفي الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز .

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائز

الحصيني يدل على وقوع ذلك في صلاة واحدة وان ذلك فضيلة ومزية اختص بها حمزة (رضي الله عنه) دون غيره ، فلا منافاة فيها للاخبار التي وقع الاتفاق عليها من أن صلاة الميت لا تزيد على خمس تكبيرات .

ومنها - ما رواه في التهذيب عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « قلت له أ رأيت ان فاتتني تكبيرة أو أكثر ؟ قال تقضى ما فاتك . قلت استقبل القبلة ؟ قال بلى وانت تتبع الجنائزة فان رسول الله ﷺ خرج الى جنازة امرأة من بني النجار فصلى عليها فوجد الحفرة لم يمكنوا فوضعوا الجنائزة فلم يحجى قوم إلا قال لهم صلوا عليها » .

وعن عمار بن موسى في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب وان كان قد صلى عليه » .

وعن يونس بن يعقوب في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألته عن الجنائزة لم ادركها حتى بلغت القبر اصلى عليها ؟ قال ان ادركتها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها » .

اقول : هذه جملة ما وقفت عليه من الاخبار الدالة على جواز التكرار .
واما الاخبار الدالة على العدم فمنها - ما رواه الشيخ عن وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٤) « ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاءه اناس فقالوا يا رسول الله ﷺ لم ندرك الصلاة عليها فقال لا يصلى على جنازة مرتين ولكن ادعوا لها » .

وعن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم فقالوا فاتتنا الصلاة عليها فقال ان الجنائزة لا يصلى عليها مرتين ادعوا له وقلوا خيراً » .

(١) الوسائل الباب ١٧ و ٦ من صلاة الجنائزة

(٢) (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجنائزة

وما رواه في كتاب قرب الإسناد عن الحسين بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (١) "ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم لم يكونوا أدركوها فكلّموا رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة عليها فقال لهم قد قضيت الصلاة عليها ولكن ادعوا لها ."

اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما ورد في الاخبار من التعدد في الصلاة على سهل ابن حنيف فهو محمول على خصوصية الرجل المذكور لما صرح به رواية عقبة المتقدمة ، وبه يظهر ضعف ما ذكره في المدارك من تخصيصه استحباب الاعادة بمن لم يصل للتأسي وانتفاء ما ينهض حجة على اختصاص الحكم بذلك الشخص . وهو غفلة منه عن هذه الرواية حيث انه انما اورد حسنة الحلبي وما ورد من الاخبار بالنسبة الى حمزة (سلام الله عليه) فان حملنا السبعين على كونها في صلاة واحدة كما هو الظاهر من كلام امير المؤمنين ﷺ في كتاب نهج البلاغة وخبر الحصيني المتقدم لم تكن هذه الاخبار من محل البحث في شيء ، لان الكلام في تعداد الصلاة وتكررها وهذه صلاة واحدة غاية الامر انه زيد في تكبيراتها الموطئة لمزية هذا الشخص واظهار فضله كما صر به خبر الحصيني ، وان حملنا السبعين على كونها في صلوات متعددة كما هو ظاهر خبر كتاب عيون الاخبار وخبر الصحيفة الرضوية فالظاهر حمل التكرار هنا ايضاً على المزية والفضيلة . وأما اخبار الصلاة على الرسول ﷺ فاعلم في الفضيلة والمزية ، وان حملناها على الاحتمال الذي قدمنا ذكره خرجت عن محل البحث .

وبالجملة فان حمل الاخبار في هذه المواضع الثلاثة على الاختصاص لمزيد الفضيلة عما لا يمكن انكاره سيما خبر سهل بن حنيف الصريح في ان كل صلاة بازاء منقبة من مناقبه وحديث حمزة ، وحينئذ فلا يمكن الاستناد اليها في عموم الحكم وشموله لجميع الاموات .

بقي الكلام في الأخبار والجمع بينها وهو ممكن باحد وجهين : (الأول) حمل الأخبار الدالة على التكرار على ان الصلاة فيها بمعنى الدعاء لا الصلاة المعهودة ، ويؤيده ما يأتي ان شاء الله تعالى في مسألة الصلاة على القبر . و (الثاني) حمل الأخبار الدالة على النهي عن التكرار على التقية فان العلامة في المنتهى نقل القول بالكراهة عن ابن عمر وعائشة وابي موسى والاوزاعي واحمد والشافعي ومالك وابي حنيفة واسنده ايضا الى علي عليه السلام (١) ولعله الأقرب ويعضده ان اكثر روايات النهي من العامة .

وبما ذكرنا يظهر ضعف الأقوال المتقدمة . اما القول بالكراهة مطلقاً كما هو المشهور عملاً بالأخبار الدالة على النهي فينافيه ظاهر أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة لمن أتى في رواية جابر (٢) وكذلك التزام امير المؤمنين عليه السلام في الصلاة على سهل بن حنيف بالامر المكروه خمس مرات ، وأظهر منه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على عمه (رضي الله عنه) ومثله صلاة الناس على النبي صلى الله عليه وسلم . واما ما ذكره ابن ادریس من كراهة الصلاة جماعة فترده اخبار سهل بن حنيف وتكرار امير المؤمنين عليه السلام الصلاة عليه جماعة خمس مرات وكذا أخبار حمزة (سلام الله عليه) (٣) وأما تخصيص الكراهة بالمصلي نفسه كما نقل عن الشيخ في الخلاف فينافيه مورد الأخبار الثلاثة الدالة على النهي ، فان موردها من لم يصل . وأما تخصيص الكراهة بما خيف على الميت أو بضم منافاة التعجيل فلم تقف له على مستند ، وربما كان المستند حمل اخبار النهي على ذلك ، وأنت خير بانه لا اشعار في شيء منها بذلك فضلاً عن التصريح

(١) عمدة القارى ج ٤ ص ١٣٥ وشرح المذهب ج ٥ ص ٢٢٩ وفي المغنى ج ٢ ص

٥١٢ ، من صلى مرة فلا يسن له اعادة الصلاة عليها ، واذا صلى على الجنازة مرة لم توضع لاحد يصلي عليها ، فان القاضى لا يحسن بعد الصلاة عليه ويبادر بدفنه ، وقال ابن عقيل لا ينتظر به احد ، فاما من ادرك الجنازة فن لم يصل فله ان يصلى عليها فعل ذلك على د ع ، والس وسلمان بن ربيعة وابو حمزة ومعمر بن سمير ، وفي المذهب ج ١ ص ١٣٤ نحوه .

(٢) ص ٤٥٤ و ٤٥٥

(٣) ص ٤٥٦

به او ظهوره فيه . وبالجمله فالظاهر عندى من اخبار المسأله هو ما ذكرته . والله العالم .
 المسأله الثانيه - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى الصلاة على القبر ، فقال الشيخان (عطر الله مرقديهما) من لم يدرك الصلاة على الميت صلى على القبر يوماً وليلة فان زاد على ذلك لم تجز الصلاة عليه ، وهو اختيار ابن ادريس وابن البراج وابن حمزة وبه صرح المحقق فى الشرائع والعلامة فى الارشاد . واطلاق كلامهم يقتضى جواز الصلاة عليه وان كان قد صلى عليه . ولم يقدر ابن ابى عقيل وعلى بن بابويه لها وقتاً بل قالوا من لم يدرك الصلاة على الميت صلى على القبر ، وقربه الشهيد فى البيان ، وقال ابن الجنيد يصلى عليه ما لم تتغير صورته ، وقال سيار يصلى عليه الى ثلاثة ايام وجعله الشيخ فى الخلاف رواية ، وقال فى المختلف : والأقرب عندى انه ان لم يصل على الميت اصلاً بل دفن بغير صلاة صلى على قبره وإلا فلا . وحكم المحقق فى المعتمد بعدم وجوب الصلاة بعد الدفن مطلقاً قال ولا امنع الجواز . واستدل فى المعتمد على عدم الوجوب بان المدفون خرج بدفنه من أهل الدنيا فساوى من فنى فى قبره ، وعلى الجواز بالأخبار الواردة بالاذن فى الصلاة على القبر كصححة هشام بن سالم ، ثم ساق الخبر كما يأتى ان شاء الله تعالى (١) وقال فى المدارك : والاصح ما اختاره المصنف من عدم الوجوب بعد الدفن مطلقاً لكن لا يبعد اختصاص الجواز بيوم الدفن . انتهى .
 والى ما ذكره المحقق فى المعتمد مال العلامة فى المنتهى . هذا ما حضرنى من اقوالهم .
 واما الاخبار الواردة فى هذه المسأله فمنها ما رواه الشيخ فى الصحيح عن هشام بن سالم عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : لا بأس أن يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن .

وما رواه الشيخ فى التهذيب مستنداً عن مالك مولى الجهم عن ابى عبدالله عليه السلام والصدوق فى الفقيه مرسلان عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : اذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن .

وما رواه الشيخ عن عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الصلاة على الميت صلى على القبر » .
وعن محمد بن أسلم عن رجل من أهل الجزيرة (٢) قال : « قلت للرضا عليه السلام يصلى على المدفون بعد ما يدفن ؟ قال لا لو جاز لأحد لجاز لرسول الله ﷺ قال بل لا يصلى على المدفون ولا على العريان » .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سئل عن ميت صلى عليه فلما سلم الامام اذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه ؟ قال يسوى وتعاد الصلاة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن ، فان كان قد دفن فقد مضت الصلاة ولا يصلى عليه وهو مدفون » .
وقد تقدم (٤) في المسألة المتقدمة في موثقة يونس بن يعقوب « ان أدركتها قبل أن تدفن فان شئت فصل عليها » .

وفي موثقة عمار (٥) « الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب وان كان قد صلى عليه » .

وما رواه في الكافي والتهذيب في تنمة حديث عمار المتقدم في الموضع السابع من البحث المتقدم (٦) قال : « قلت فلا يصلى عليه اذا دفن ؟ قال لا لا يصلى على الميت بعد ما يدفن ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن حريز عن محمد بن مسلم أو زرارة (٧) قال : « الصلاة على الميت بعد ما يدفن انما هو الدعاء » . قال قلت فالنجاشي لم يصلى عليه النبي ﷺ ؟ فقال لا انما دعاه » .

وعن جعفر بن عيسى (٨) قال « قدم ابو عبد الله عليه السلام مكة فسألني عن عبد الله

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجنائز

(٩) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجنائز

(١٠) ص ٤٢٦

(١١) و(١٢) ص ٤٥٦

ابن اعين فقلت مات . فقال مات ؟ أفترى موضع قبره ؟ قلت نعم . قال فانطلق بنا الى قبره حتى نصلي عليه قلت نعم . فقال لا ولكن نصلي عليه ههنا ، فرفع يديه واجتهد في الدعاء وترحم عليه .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (١) : « فان لم تلحق الصلاة على الجنازة حتى يدفن الميت فلا بأس بان تصلي بعد ما دفن . »

هذه جملة ما حضرني من اخبار المسألة وهي ظاهرة الإشكال لما بينها من التدافع في هذا المجال ، وما ذهب اليه الأصحاب في وجوه الجمع بينها لا يغلو من الإشكال والاختلال :

اما ما ذكره الشيخان ومن تبعهما فلعمد وجود المستند لما ذكره من التقدير باليوم والليلة ، وكذا قول سائر الى ثلاثة أيام وقول ابن الجنيدي ، فان الجميع خال من الدليل ، وقد اعترف بذلك الفاضلان في المعبر والمنتهى .

واما ما ذكره العلامة في المختلف - من حمل اخبار المسألة على من دفن بغير صلاة فوجب الصلاة عليه وحمل اخبار المنع على من صلى عليه - ففيه ان ظاهر موثقة عمار الواردة في الصلاة على المقلوب رأسه الى موضع رجله (٢) يدل على المنع وان لزم دفنه بغير صلاة ، لان من صلى عليه صلاة باطلة كمن لم يصل عليه بالسكينة مع المعارضة باحتمال حمل الصلاة في اخبار الجواز على مجرد الدعاء كما تدل عليه مضمرة زرارة ورواية جمع المذكورتان (٣) .

واما ما ذكره بعضهم - من حمل اخبار المنع على الكراهة وحيث تيجوز الصلاة عليه على كراهة اذا كان الميت قد صلى عليه وإلا فتجب الصلاة عليه عملاً بالاخبار العامة الدالة على وجوب الصلاة على الميت مطلقاً من غير استثناء (٤) وان المعارض المذكور يضعف عن المعارضة .

(١) ص ١٩ (٢) و (٣) ص ٤٦٠

(٤) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنازة

ففيه ما قد عرفت مراراً من أن الأحكام المودعة في الأخبار إنما تحمل على الأفراد المتكررة الشائعة وهي التي يتبادر إليها الإطلاق دون الفروض النادرة الشاذة التي ربما لا توجد إلا بطريق الاحتمال .

وأما ما ذكره في المعتبر - ومال إليه في المدارك من عدم الوجوب بعد الدفن وإن جاز ذلك - فليس فيه تعرض لأخبار المنع ولا بيان الوجه فيها مع كونها ظاهرة بل بعضها صريحاً في المنع ، وحينئذ فقله بالجواز مع معارضتها بأخبار المنع من غير أن يجيب عنها لا وجه له . نعم ربما كان التفاتهم إلى أن أخبار المنع ضعيفة السند لا تعارض الصحيحة التي ذكروها ، ولعله لهذا الوجه جمد في المدارك على ما ذهب إليه صاحب المعتبر ، على أن ما علل به في المعتبر عدم الوجوب في هذا المقام غليل لا يعتمد عليه ، وإن كان الأولى التمسك بأصالة العدم حتى يقوم دليل الوجوب ، لأن أخبار الصلاة المطلقة لا عموم فيها على وجهه يشمل محل البحث لما عرفت .

وبالجملة فإن حمل روايات الجواز على مجرد الدعاء غير بعيد لما عرفت من الخبرين المتقدمين . إلا أن المسألة بعد لا تخلو من شوب الإشكال والإحتياط يقتضى ترك الصلاة على من صلى عليه والاقتصار على مجرد الدعاء على من لم يصل عليه بل على من صلى عليه أيضاً . والله العالم .

المسألة الثالثة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو فات المأموم بعض التكبيرات أتم بعد فراغ الإمام ولأه ، وأنه لو سبق الإمام ببعض التكبيرات استحجبه له الإعادة مع الإمام ، فالسلام هنا يقع في موضعين :
الأول - من فاته بعض التكبيرات مع الإمام ، والحكم فيه كما ذكره (رضوان الله عليهم) .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيحين عن

الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « إذا أدرك الرجل التكبيرة والتكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقي متتابعاً » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن عيص بن القاسم (٢) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يدرك من الصلاة على الميت تكبيرة قال يتم ما بقي » .

وعن خالد بن ماذ القلانسي عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « سمعته يقول في الرجل يدرك مع الإمام في الجنائزة تكبيرة أو تكبيرتين ؟ فقال يتم التكبير وهو يمشي معها فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر ، فإن كان أدركهم وقد دفن كبر على القبر » .

أقول : ربما أشعر هذا الخبر بجواز الصلاة على الميت بعد الدفن وإن كان قد صلى عليه ، إذ الظاهر من قوله « كبر على القبر » ، يعني التكبير المعهود في الصلاة وهو كناية عن الصلاة الكاملة كما وقع التعبير به في جملة من الأخبار . ولا مجال لحل الصلاة هنا على مجرد الدعاء كما ذكرناه في المسألة المتقدمة ، فإن هذا الاحتمال إنما يجري لو كان التعبير بلفظ الصلاة التي معناها لغة إنما هو الدعاء لا في لفظ التكبير وفي الخبر على ما ذكرناه رد على ما ذهب إليه في المختلف من تخصيص الصلاة بعد الدفن بمن لم يصل عليه وأما من صلى عليه فإنه لا يصل عليه . حيث إن الظاهر أن هؤلاء الذين دفنوه إنما يدفنونهم بعد الصلاة عليه البته . وأما احتمال كون التكبير على القبر في الصورة المذكورة ولأنه كما في صورة فوات بعض التكبيرات مع الإمام فالظاهر بعده .

وعن الحلبي في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « إذا أدرك الرجل التكبيرة والتكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقي متتابعاً » .

وعن زيد الشحام (٥) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة على الجنائز

إذا فات الرجل منها التكبيرة أو الثنتان أو الثلاث قال يكبر ما فاتته . .
وحمل مطلق هذه الأخبار على مقيدتها يقتضى الاتيان بالتكبير الفائت ولا
من غير الاذكار الموظفة .

وفي كتاب الفقه الرضوى (١) « فإذا فاتك مع الامام بعض التكبير ورفعت
الجنائز فكبر عليها تمام الخمس وانت مستقبل القبلة . .

وروى الثقة الجليل على بن جعفر (رضى الله عنه) في كتاب المسائل عن
اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الرجل يدرك تكبيرة أو ثنتين
على ميت كيف يصنع ؟ قال يتم ما بقي من تكبيره ويبادره دفعة ويخفف . .

وأما ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عن ابيه (عليهما
السلام) (٣) - « ان علياً عليه السلام كان يقول لا يقضى ما سبق من تكبير الجنائز ، وفي
بعض النسخ « ما بقي » - فقد حمّله الشيخ في التهذيبين على القضاء مع الدعاء ، قال
لأنه إنما يقضى متتابعاً من دون فصل بالدعاء كما كان يتبدأ به . وقال في الوافي :
وفيه بعد والاولى ان يحمل على عدم الوجوب . انتهى . اقول : ويؤيده الاتفاق
على الوجوب الكفائي ولا ريب انه قد سقط الوجوب حينئذ عن هذا المصلي بصلاة
القوم على الجنائز .

وقال في الذكري بعد ذكر الخبر : وحمله الشيخ على القضاء الخاص وهو
القضاء مشفوعاً بالدعاء لا القضاء المتتابع . قلت يريد به نفي وجوب الدعاء لحصوله من
السابقين ولانه موضع ضرورة لانني جوازه لدلالة ما يأتي عليه ، بل يمكن وجوبه
مع الاختيار لعموم أدلة الوجوب وعموم قول النبي صلى الله عليه وآله (٤) « ما أدركتم فصلوا

(١) ص ١٩

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجنائز

(٤) في المغني ج ٢ ص ٤٩٥ قوله « ص » ، « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ،

وفي لفظ « فاتموا » .

ج ١٠ ﴿لوفات المأموم بعض التكبيرات﴾ — ٤٦٥ —

وما فاتكم فاقضوا ، فحينئذ تحمل رواية اسحاق على غير المتمكن من الدعاء بتعجيل رفعها ، وعليه يحمل قول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي ، فليقض ما بقي متتابعاً ، الى أن قال : بعد ذكر رواية القلانسي : وهذا يشعر بالإشتغال بالدعاء إذ لو والى لم يبلغ الحال الى الدفن . انتهى .

اقول : ظاهر كلامه (قدس سره) تخصيص التكبير ولاء بصورة عسدم التمكن من الاذكار بينها ، ونقل ذلك عن العلامة في بعض كتبه بل نسبته شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار الى الأكثر حيث قال : وقال الأكثر ان أمكن الدعاء يأتي بأقل الجزئ وإلا يكبر ولاء من غير دعاء . انتهى . وربما يشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحيحة علي بن جعفر المتقدم نقلها عن كتابه ، وياديه دفعة ويخفف . .

ويشكل بان ظاهر الأخبار المذكورة بالنظر الى حمل مطلقها على مقيدها هو التكبير ولاء امكن الاتيان بالاذكار قبل وقوع ما ينافي ذلك من البعد والانحراف عن الميت والقبلة أم لم يمكن ، والتخصيص بما ذكره يحتاج الى دليل واضح . وما استند اليه من العموم على وجه يشمل نحل البحث ممنوع . والحديث الذي نقله غير معلوم كونه من طرقنا بل الظاهر انه من الأخبار العامة التي يستسلمونها في امثال هذه المقامات . ويعضد ذلك ما أشرنا اليه آنفاً من ان قضية الوجوب الكفائي سقوط الوجوب في الصورة المذكورة ، وبه يظهر انه لا شمول لادلة الوجوب لموضع البحث كما ذكرنا .

وأما دعواه اشعار رواية القلانسي بالإشتغال بالدعاء ففيه ان الظاهر من الرواية بعد التأمل فيها ان التكبير على القبر بعد الدفن انما هو في صورة ما لو لم يدرك التكبير مع الامام بالسكينة كما أوضحناه آنفاً ، لا أنه أدرك بعضها وقضى البعض الباقي بعد الدفن حتى يدعى انه لو والى لم يبلغ الحال الى الدفن . وكيف كان فالاحتياط في ما ذكره (رضوان الله عليهم) والله العالم .

— ٤٦٦ — ﴿ لو سبق المأموم ببعض التكبير - لو حضرت جنازة في الاثناء ﴾ ج ١٠

الثاني - قال في الذكرى : لو سبق المأموم بتكبيره فصاعداً متعمداً أثم واجزأ ، ولو كان ناسياً أو ظاناً فلا أثم واعادها معه ليدرك فضيلة الجماعة ، وفي إعادة العامد تردد من حيث المساواة لليومية في عدم إعادة العامد ولأنها أركان زيادتها كتنقصانها ومن أنها ذكر الله تعالى فلا تبطل الصلاة بتكرره .

وقال في كتاب الروض : ويستحب للمأموم إعادة ما سبق به من التكبير على الإمام ظاناً أو ناسياً ليدرك فضيلة الجماعة كما يرجع إليه في اليومية لو ركع أو رفع قبله ولا تنقطع بذلك القدوة ، ولو كان متعمداً ففي الإعادة اشكال من أن التكبير ركن فزيادته كتنقصانه ومن كونه ذكر الله تعالى . ولا ريب أن عدم العود هنا أولى . وهو راجع إلى ما في الذكرى إلا أنه هنا رجع في العامد عدم العود وفي الذكرى ظاهره التوقف حيث اقتصر على ذكر الوجهين الموجبين للاشكال .

وقال في المسالك - بعد قول المصنف : إذا سبق المأموم بتكبيره أو ما راد استحباب له أعادتها مع الإمام - ما لفظه : أن سبقه سهواً أو ظناً أنه كبر أما لو تعمداً استمر متأنياً حتى يلحقه الإمام ويأثم في الأخير . أقول : وهذا احتمال ثالث زائد على ما في الذكرى والروض .

وقال في المدارك - بعد ذكر حكم السامى والظان وأنها يعيدان مع الإمام وحكم العامد وأنه يستمر متأنياً حتى يلحقه الإمام كما في المسالك - ما لفظه : وفي الحكمين معاً اشكال خصوصاً الثاني ، لأن التكبير الواقع في هذا الموضع على هذا الوجه منهى عنه والنهى في العبادة يقتضى الفساد ، بل لو قيل بوجوب الإعادة مع العمد كان جيداً أن لم تبطل الصلاة بذلك . انتهى .

أقول : لا يخفى أن المسألة خالية من النص ، وجميع ما ذكر فيها من التعليقات معلول لا يمكن الإعتماد عليه ، واستشكال صاحب المدارك في محله ، ومن ثم أن الفاضل الخراساني في الذخيرة اقتصر على نقل الأقوال . والله العالم .

المسألة الرابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه لو حضرت

ج ١٠ ﴿لو حضرت جنازة في اثناء الصلاة على اخرى﴾ - ٤٦٧ -

جنازة في اثناء الصلاة على اخرى تخير بين قطع الصلاة الاولى واستئناف صلاة واحدة عليهما وبين ان يتم الصلاة على الاولى ويستأنف على الثانية ، ذكره الصدوقان والشيخ واتباعه وهو المشهور . وقال ابن الجنيد على ما نقل عنه يجوز للامام جمعها الى أن يتم على الثانية خمسا وان شاء ان يومي الى أهل الاولى ليأخذوها ويتم على الثانية خمسا .

استدل المتأخرون على القول الاول بما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (١) في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها اخرى ؟ قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة وان شاءوا رفعوا الاولى واثموا ما بقي على الاخيرة كل ذلك لا بأس به .

قال في الذكرى : والرواية قاصرة الدلالة عن افادة المدعى إذ ظاهرها ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للحنازتين فاذا فرغ من تكبير الاولى تخيروا بين تركها بجالها حتى يكملوا التكبير على الاخيرة وبين رفعها من مكانها والاطماف على الاخيرة ، وليس في هذا دلالة على ابطال الصلاة على الاولى بوجه . هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة .

اقول : ما ذكره (قدس سره) في بيان معنى ظاهر الرواية جيد وقد اقتفاه في ذلك جملة من متأخري المتأخرين .

والتحقيق عندي في هذا المقام وان غفلت عنه علماءنا الاعلام ان المتقدمين سيما الصدوقين انما اعتمدوا في هذا الحكم واستندوا الى عبارة كتاب الفقهاء الرضوي حيث انه قد صرح بذلك وقد عرفت في غير موضع مما قدمناه وستعرف ان شاء الله تعالى امثاله في ما يأتي أن كثيراً من الأحكام التي ذكرها المتقدمون واعترضهم المتأخرون بعدم وجود المستند لها فان مستنداتها قد ظهرت من هذا الكتاب ومن جملة ذلك

(١) الوسائل الباب ٣٤ من صلاة الجنازة .

— ٤٦٨ — ﴿ لو حضرت جنازة في اثناء الصلاة على اخرى ﴾ ج ١٠ .

هذه المسألة ، إلا ان المتأخرين لما نقلوا الحكم المذكور عن كلام المتقدمين ولم يصل اليهم بما يظن دلالاته عليه إلا هذه الصحيحة جعلوها دليلاً للمتقدمين في ما نقلوه عنهم واعترضوها بما عرفت .

والحق ان دليلهم ليس إلا عبارة الكتاب المذكور حيث قال عليه السلام (١) : وان كنت تصلي على الجنازة وقد جاءت اخرى فصل عليهما صلاة واحدة بخمس تكبيرات وان شئت استأنف على الثانية .

والصدوق في الفقيه قد أخذ معنى العبارة المذكورة فقال : ومن كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين فوضعت جنازة اخرى معها فان شاء كبر الآن عليهما خمس تكبيرات وان شاء فرغ من الاولى واستأنف الصلاة على الثانية . انتهى . نعم صحيحة على بن جعفر المذكورة ظاهرة في مذهب ابن الجنيد ومنطقة عليه فهي دليله ودليل المشهور انما هي العبارة المذكورة .

وظاهر كلام الشيخ في كتابي الاخبار القول بالتشريك ايضاً كما هو مذهب ابن الجنيد حيث انه - بعد ان نقل رواية جابر المتقدمة (٢) عن ابي جعفر عليه السلام الدالة على التكبير على الميت احدى عشر وتسعاً وسبعاً وخمساً وستاً وأربعاً - قال ما تضمنه هذا الخبر من زيادة التكبير على الخمس مرات متروك بالاجماع ويجوز ان يكون عليه السلام اخبر عن فعل النبي صلى الله عليه وآله بذلك لأنه كان يكبر على جنازة واحدة أو اثنتين فسكر يجاء باخرى فيبتدىء من حيث انتهى خمس تكبيرات فاذا اضيف الى ما كان كبر زاد على الخمس تكبيرات وذلك جائز على ما سنبينه في ما بعد ان شاء الله تعالى . انتهى وما حررناه في المقام يظهر لك ان في المسألة قولين : (أحدهما) - القول بالتشريك كما ذهب اليه ابن الجنيد وهو ظاهر الشيخ كما عرفت ، وعليه تدل صحيحة على بن جعفر المذكورة (الثاني) - القول بالتخير بين القطع والاستئناف عليهما والاطماف على الأولى ثم الصلاة على الثانية كما هو القول المشهور ، ومستنده ما عرفت

من كلامه في كتاب الفقه . والقول بالتخير بين الأمرين المذكورين في هذين الخبرين جمع بين الدليلين .

ثم انه على تقدير القول بالتشريك فان قلنا بالاكتفاء بمجرد الاذكار والادعية كيف اتفق من غير توظيف شرعى فلا اشكال ، وان قلنا بالقول المشهور من التوظيف لكل تكبيرة بوظيفة مخصوصة فانه يجب الاتيان بعد كل تكبيرة من التكبيرات المشتركة بوظيفة الصلاتين من الادعية والاذكار ، فلو اتى بالجنابة الثانية بعد تكبيرتين ووقع التشريك في الثالثة دعا بعدها لوظيفة الاولى بدعاء المؤمنين ولو بوظيفة الثانية بالشهادتين وهكذا .

هذا . وما ذكره الشهيد في الذكرى في آخر عبارته المتقدمة من قوله : هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة ، فقد اعترض عليه في الذخيرة فقال : واما ما ذكره - من تحريم قطع العبادة الواجبة ووافقه غير واحد من المتأخرين فحكموا بتحريم القطع هنا إلا لضرورة - فغير مسلم اذ عمدة ما يعول عليه في هذا الباب هو الإجماع وهو غير تام في موضع النزاع . واما الاستناد الى قوله تعالى : « ولا تبطلوا » (١) فغير تام كما يبينه في المباحث السالفة . انتهى .

اقول : ويعضد ما ذكره (قدس سره) عبارة كتاب الفقه التي هي مستند القول المشهور من جواز القطع كما عرفت ، وبالملة فان دعواهم تحريم قطع الواجب مطلقاً ممنوع لعدم الدليل عليه ، نعم قام الدليل عندى على ذلك في الصلاة اليومية فانه يحرم قطعها كما تقدم تحقيقه في كتاب الصلاة (٢) وما عدا ذلك فلا اعرف له دليلاً بل الدليل على خلافه - كما عرفت في هذا المقام - واضح السبيل . والله العالم .

المسألة الخامسة - قد صرح غير واحد من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا قراءة عندنا في هذه الصلاة ولا تسليم .

والكلام هنا يقع في مقامين (الاول) بالنسبة الى القراءة والذى يدل على

عدمها من الأخبار ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم ووزارة ومعم بن يحيى واسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت تدعو بما بدا لك ... الحديث ، وقد تقدم .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ووزارة (٢) « انها سمعا ابا جعفر عليه السلام يقول ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت ... الحديث ، وقد مر ايضاً ويؤيده ما في كثير من الأخبار (٣) « انما هو تكبير وتسييح وتحميد وتهليل . وقد ورد بازاء هذه الأخبار ما ظاهره المعارضة كما رواه الشيخ عن عبدالله ابن ميمون القداح عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٤) « ان علياً عليه السلام كان اذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وعن علي بن سويد عن الرضا عليه السلام (٥) في ما نعم قال : « في الصلاة على الجنائز تقرأ في الأولى بام الكتاب وفي الثانية تصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الحديث ، وقد تقدم ايضاً (٦) .

وهذان الخبران محمولان عند الأصحاب على التقية (٧) قال الشيخ بعد ذكر خبر علي بن سويد : أول ما فيه ان الراوى شاك في كونه الرضا عليه السلام وكما يكون شاكاً يجوز أن يكون قد وهم في القراءة ، ولانه رواه بطريق آخر عن الكاظم عليه السلام واضطراب النقل دليل الضعف ، وان صح حمل على التقية . ثم انه حمل ايضاً خبر القداح على التقية (٨) .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائط، الباب ٧ من صلاة الجنائز

(٣) هذا المضمون لم تقف عليه في غير موثقة يونس بن يعقوب الواردة في الوسائل في الباب ٧ و٩ و١٧ من صلاة الجنائز ، نعم ورد في بعض الاخبار التعبير عن صلاة الميت بانها شفاعة وليست بصلاة فيها ركوع وسجود كما في الباب ٥ و٨ أو انها دعاء ومسألة كما في الباب ٢١ أو انها استغفار كما في الباب ٢٠ من صلاة الجنائز (٦) لم يتقدم (٧) و(٨) في المغني ج ٢ ص ٤٨٥ « فراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنائز بعد التكبيرة الأولى وبه قال الشافعي واسحاق وروى عن ابن عباس ، وقال الثوري والاوزاعي =

قال في الذكرى : فرع - قال الشيخ في الخلاف تكره القراءة . وكأنه نظر الى انه تكليف لم يثبت شرعيته . ويمكن ان يقال بعدم الكراهة لان القرآن في نفسه حسن ما لم يثبت النهى عنه والأخبار خالية من النهى وغايتها النفي وكذا كلام الأصحاب ، لكن الشيخ نقل الإجماع بعد ذلك وقد يفهم منه الإجماع على الكراهية ونحن لم نر أحداً ذكر الكراهة فضلاً عن الإجماع عليها . انتهى .

ولا يخفى ما فيه على الفطن النبيه وذلك فان البحث ليس في جواز قراءة القرآن من حيث هو قرآن حتى انه يحتاج بان القرآن في نفسه حسن ، بل محل البحث في انه هل القراءة هنا جزء من الصلاة من واجباتها أو مستحباتها كما هو عند العامة أم لا ؟ والاتفاق من الأصحاب على عدم ذلك كما يفهم من شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الروض حيث قال : ولا قراءة فيها واجبة ولا مندوبة إجماعاً . وأما قوله - والأخبار خالية من النهى وغايتها النفي - فانه مردود بان اثبات القراءة في هذه الصلاة هو المحتاج الى الدليل لا نفيها حتى يدعى ان الأخبار لا تدل على النهى .

وبالجملة فان العبادات الشرعية توقيفية من الشارع فبأى كيفية علمت من الشارع يجب الوقوف عليها ، وحيث ان إجماع الأصحاب كما عرفت على عدم توظيفها لا وجوباً ولا استحباباً وقد تأيد بالأخبار المتقدمة الدالة على نفيها ، فالمعلوم هو عدم دخولها في الكيفية المذكورة . بقي ما دل على ثبوتها من الخبرين المتقدمين فيث كانا مخالفين لما عليه الأصحاب والأخبار وكانا موافقين لكثير من العامة تعين حملها على التقية بغير اشكال .

والعجب من صاحب الذخيرة حيث نقل كلامه وجد عليه ولم يتعرض لما فيه بما ذكرنا من التنبيه ، والسبب في ذلك هو ما قدمنا ذكره في غير موضع من

— وأبو حنيفة لا يقرأ فيها شيء من القرآن لان ابن مسعود قال ان النبي « صلى » لم يوقت فيها قولاً ولا قراءة ، وفي بداية المجتهد ج ١ ص ٣١٥ « قال مالك وأبو حنيفة ليس فيها قراءة انما هو الدعاء » .

الغائهم الإعتقاد على هذه القواعد المنصوصة عن أئمتهم (عليهم السلام) واتخذوا لهم قواعد آخر عكفوا عليها في جميع ابواب الفقه . والله العالم .

الثاني - بالنسبة الى التسليم والذي يدل على عدمه في هذه الصلاة من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن سعد الأشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : « سألته عن الصلاة على الميت قال اما المؤمن فخمس تكبيرات واما المنافق فاربع ، ولا سلام فيها ، .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن الحلبي وزرارة عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٢) قال : « ليس في الصلاة على الميت تسليم ، .

وعن الحلبي (٣) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام ليس في الصلاة على الميت تسليم ، وما رواه الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الرضا عليه السلام (٤) في كتابه الى المأمون قال : « والصلاة على الجنائز خمس تكبيرات ، وليس في صلاة الجنائز تسليم لان التسليم في صلاة الركوع والسجود وليس لصلاة الجنائز ركوع ولا سجود ، .

وفي كتاب الفقه الرضوي نحو ذلك في الموضع الاول والثاني وقد تقدم جميع ذلك في الموضع المشار اليه (٥) الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليه المتبع وبإزاء هذه الروايات مما يدل على التسليم موثقة عمار المتقدمة في المطلب الثالث في الكيفية ومثلها رواية يونس المتقدمة ثمة ايضاً (٦) وغيرهما ، والجميع محمول عند اصحابنا على التقية (٧) .

قال في الذكري : اجمع الاصحاب على سقوط التسليم فيها ، وظاهرهم عدم مشروعيته فضلاً عن استحبابه ، قال في الخلاف وليس فيها تسليم ، واحتج عليه

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجنائز

(٦) ص ٤٠٩

(٥) ص ٤١٠ و ٤١١

(٧) ادجع الى التعليقة ٩ ص ٤٧٢

باجماع الفرقة ، ونقل عن العامة التسليم على اختلافهم في كونه فرضاً أو سنة (١) وقال ابن الجنيدي : ولا يستحب التسليم فيها فان سلم الامام فواحدة عن يمينه . وهذا يدل على شرعيته للامام وعدم استحبابه لغيره أو على جوازه للامام من غير استحباب بخلاف غيره . واحتج المرتضى بعد الاجماع بان مبناها على التخفيف ولهذا حذف فيها الركوع والسجود فغير منكر ان يحذف التسليم . وقال ابن ابي عقيل لا تسليم لان التسليم في الصلاة التي فيها الركوع والسجود ولذلك لا تسليم في صلاة الخوف التي ليس فيها ركوع ولا سجود . لنا على عدمه في الجملة اطباق الأصحاب على تركه علماً وعملاً ، وخبر الحلبي عن الصادق (٢) : ليس في الصلاة على الميت تسليم ، وعن الحلبي بطريق آخر وعن زرارة عن الباقر والصادق (عليهما السلام) (٣) : ليس في الصلاة على الميت تسليم ، وعن اسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا (٤) : لا سلام فيها ، وفي خبر ام سلمة (٥) : ثم كبر وانصرف ، ولم يذكر التسليم . وكذا في اكثر الاخبار ، وقد أورد في التهذيب التسليم في أربعة اخبار : مضمرة سماعة (٦) : فاذا فرغت سلمت عن يمينك ، وهو يعطى التسليم مطلقاً ، وخبر الحسن بن احمد المنقري عن يونس عن الصادق (٧) : والخامسة يسلم ويقف مقدار ما بين التكبيرتين ولا يبرح حتى يحمل السرير من بين يديه ، وخبر عمار عن الصادق (٨) : سئل عن ميت صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت

(١) في المغني ج ٢ ص ٤٩١ : اختار القاضي ان المستحب تسليمتان وتسلمة واحدة تجزئ . وفيه قال الشافعي واصحاب الرأي قياساً على سائر الصلوات ، وفي ص ٤٩٢ قال : الواجب في صلاة الجنائز النية والتكبيرات والقيام وقراءة الفاتحة والصلاة على النبي وص ، وادنى دعاء الميت وتسليمة واحدة ، وفي بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٢٩٦ : الجمهور على ان التسليم واحد وسبب الخلاف في الواحدة والاثنين هو اختلافهم في التسليم في الصلاة المكتوبة فمن قال بالواحدة هناك قال به هنا ومن قال بالاثنتين قال به هنا .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجنائز

(٥) ص ٤٠٢ (٦) ٤٠٧ (٧) ص ٤٠٩ (٨) ص ٤٢٥

مقلوب ، وهذان يدلان على تسليم الامام ، والثاني منها حكاية فعل الامام إلا انه لم يذكر انكار المعصوم عليه السلام اياه ، وخبر عمار عنه (عليه السلام) (١) قال ، سأله عن الصلاة على الميت فقال يكبر ... الى قوله عفوك عفوك وتسلم ، وهذا كالاول في اطلاق النسليم . وهى باسرها ضعيفة الاسناد معارضة للمشهور محمولة على التقية (٢) واما شرعية التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءة إذ الإجماع المعلوم انما هو على عدم وجوبه ومع التقية لا ريب فيه . انتهى كلامه زيد مقامه .

وانما نقلناه بطوله لجودة حصوله واحاطته باطراف الكلام من نقل الأفعال والأخبار ، وبجمل القول فيه - كما قدمنا ذكره في القراءة - ان العبادات مبنية على التوقيف من الشارع ، والأخبار هنا وان كانت قد تعارضت فيه إلا ان مقتضى القاعدة المأثورة عن اصحاب الهمة (صلوات الله عليهم) في اختلاف الأخبار وعرضها على مذهب العامة والأخذ بما خالفه هو نبي التسليم في هذه الصلاة وجوبا واستحباباً ، واما الجواز فانه لا معنى له هنا لان التسليم عبادة فان شرعت فهي لا تخرج عن الوجوب أو الاستحباب وإلا فالإتيان بها بقصد كونها جزء من الصلاة مع عدم ثبوت الوجوب والاستحباب تشريع محض كما نبه عليه في صدر كلامه .

وقال في الررض : ولا تسليم ايضاً واجباً ولا مندوباً باجماع الاصحاب ، قال في الذكرى : وظاهرهم عدم مشروعيتها وما ورد باثباته من الاخبار محمول على التقية لانه مذهب العامة (٣) مع كونها ضعيفة .

اقول : وبذلك يظهر لك ضعف ما ذهب اليه ابن الجنيد فانه موافق لاقوال العامة .

المسألة السادسة - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز إيقاع صلاة الجنازة في جميع الأوقات ما لم تراحم صلاة فريضة حاضرة ، ولا كراهة

ايضاً لها وان كان في الاوقات المكروهة .

قال في المعتبر : يصلى على الجنائز في الاوقات الخمسة المكروهة ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة ، وبه قال الشافعى واحمد ، وقال الاوزاعى تكره في الاوقات الخمسة ، وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها (١) وقال العلامة في التذكرة : ويصلى على الجنائز في الاوقات الخمسة المكروهة ذهب اليه علماؤنا اجمع . وقال في الذكرى لا كراهة في فعلها في الاوقات الخمسة في أشهر الاخبار لانها دعاء مجرد وواجبة وذات سبب .

اقول : أما ما يدل من الاخبار على عدم الكراهة في الاوقات الخمسة المشار اليها مضافا الى ما نقل من الاجماع فنه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « لا بأس بالصلاة على الجنائز حين تغيب الشمس وحين تطلع انما هو استغفار » .

وما رواه في السكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « يصلى على الجنائز في كل ساعة انها ليست بصلاة ركوع ولا سجود وانما تكره الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود لانها تغرب بين قرني شيطان وتطلع بين قرني شيطان » ، ورواه الشيخ ايضاً مثله (٤) .

(١) في المغنى ج ٣ ص ٥٥٤ « قال احمد تكره الصلاة على الميت عند طلوع الشمس ونصف النهار وعند غروب الشمس ، وعن ابن عمر وعطاء والنخعي والاوزاعى والثوري واسحاق واصحاب الرأي جواز الصلاة على الميت في هذه الاوقات الثلاث ، وحكى عن احمد جوازها في هذه الاوقات وهو قول للشافعى ، وفي بدايه المجتهد لابن رشد المالكي ج ١ ص ٢٢٢ « قال قوم لا يصلى على الجنائز في الاوقات الثلاثة وقت المغرب والطلوع والزوال ، وقال قوم لا يصلى في الغروب والطلوع فقط ، وقال قوم لا يصلى عليها في الاوقات الخمسة التي ورد النهى عن الصلاة فيها وبه قال عطاء والنخعي وابو حنيفة ، وقال الشافعى يصلى عليها في كل وقت لان النهى انما هو خارج على النوافل لا على السنن ،

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجنائز

وعن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يمنعك شيء من هذه الساعات عن الصلاة على الجنائز ؟ قال : لا ، .
وما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (٢) قال : « لا بأس بالصلاة على الجنائز حين تطلع الشمس وحين تغرب وفي كل حين انما هو استغفار ، .

وروى الصدوق في كتاب عيون الأخبار وفي كتاب العلل بإسناده عن الفضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام (٣) قال : « فان قال فلم جوزتم الصلاة عليه قبل المغرب وبعد الفجر ؟ قيل ان هذه الصلاة انما تجب في وقت الحضور والعلة وليست هي موقته كسائر الصلوات وانما هي صلاة تجب في وقت حدوث الحدث وليس للانسان فيه اختيار وانما هو حق يؤدي ، وجائز أن تؤدي الحقوق في أي وقت كان اذا لم يكن الحق موقتهاً ، .

وأما ما رواه الشيخ في التهذيب عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « يكره الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس وحين تطلع ، فقد حمل الشيخ وجه الكراهة على التقية لموافقة الخبر مذهب العامة (٥) وهو جيد لما عرفت .

وأما لو زاحمت صلاة الميت فريضة حاضرة فقال في المعتبر انه يتخير ما لم يخف على الميت أو يخف فوت الحاضرة جمعاً بين رواية جابر عن الباقر عليه السلام (٦) « وسأله عن الصلاة على الجنائز في وقت مكتوبة فقال عجل الميت الى قبره إلا ان تخاف فوت الفريضة ، ورواية هارون بن حمزة عن الصادق عليه السلام (٧) « اذا دخل وقت المكتوبة فابدأ بها قبل الصلاة على الميت إلا أن يكون مبطوناً أو نفساء أو نحو

(١) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجنائز

(٢) مستدرک الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجنائز (٥) المتعلقة ١ ص ٧٥

(٦) و(٧) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجنائز

ذلك ، قال ومع التعارض يتعين التخيير .

اقول : ويعضد الرواية الثانية ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام (١) قال : « سألته عن صلاة الجنائز اذا احمرت الشمس أتصلح أو لا ؟ قال لا صلاة في وقت صلاة . وقال : اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز . »

وظاهر المحدث الكاشاني في الوافي حمل الخبر الأول على وقت الفضيلة فعني قوله : إلا ان يخاف ان يفوت وقت الفريضة ، أى وقت فضيلتها ، ومعناه انه يبدأ بالصلاة على الميت إلا أن يخاف فوت وقت الفضيلة والخبرين الآخرين على ما اذا ضاق وقت الفضيلة فانه يقدم الحاضرة .

وقال في الذكري بعد نقل كلام المعتبر : قلت الأقرب استجواب تقديم المكتوبة لما لم يخف على الميت لافضيلتها وعموم احاديث فضيلة أول الوقت . وقال الشيخ في المبسوط : اذا تضيق وقت فريضة بدأ بالفرض ثم الصلاة على الميت إلا أن يكون الميت يخاف من ظهور حادثة فيه فيؤخذ يبدأ بالصلاة عليه . قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : وهذا كلام غير معتمد لان مع تضيق وقت الحاضرة تتعين ولا يجوز الاشتغال بغيرها سواء خيف على الميت أو لا . انتهى . وظاهر كلام ابن ادريس انه مع تضيق وقت الحاضرة تكون مقدمة على الاطلاق كما جزم به في المختلف .

اقول : من المحتمل قريباً ان مراد الشيخ هنا بتضيق وقت الفريضة يعني وقت فضيلتها ، فان اطلاق الوقت عليه بقول مطلق غير عزيز في الاخبار كما تقدم ذكره في باب الأوقات ، وحيث قد فمعناه ما قدمنا نقله سابقاً عن المحدث الكاشاني وهو انه تقدم الصلاة على الميت إلا اذا ضاق وقت الفضيلة فانه تقدم الفريضة الحاضرة إلا ان يخاف على الميت من حادثة فانه تقدم صلاة الميت ، ويكون هذا

— ٤٧٨ — (مشروعية الاستسقاء - مورد استحباب صلاة الاستسقاء) ج ١٠

من قبيل الأعذار في التأخير عن وقت الاختيار إلى الوقت الثاني الذي هو وقت أصحاب الأعذار ، ولعل هذا من جملة الأعذار عنده ، وحيث فلا يرد عليه ما ذكره في المختلف . والله العالم .

الفصل الخامس في الصلوات المندوبة .

وقد تقدم الكلام في الرواتب منها في محلها وبقي ما عداها وهو مما لا حصر له لقوله ﷺ (١) « الصلاة خير موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر ، إلا أنا نذكر هنا ما ذكره أصحابنا (رضوان الله عليهم) من مهمات هذه الصلوات جريا على وتيرتهم في ما قعدوا فيه وقاموا واسامة اسرح اللحظ حيث اساموا ، وذلك يقع في مطالب :

المطلب الأول - في صلاة الاستسقاء وهو طلب السقيا من الله عز وجل يعني نزول المطر عند الحاجة اليه .

وقد كان مشروعا في الزمن الأول والمثل السابقة قال الله تعالى : « واذ استسقى موسى لقومه » (٢) .

وروى الصدوق (عطر الله مرقده) عن الصادق عليه السلام (٣) قال : « ان سليمان بن داود عليه السلام خرج ذات يوم مع أصحابه يستسقى فوجد نملة قد رفعت قائمة من قوائمها إلى السماء وهي تقول : « اللهم انا خلق من خلقك ولا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بني آدم . فقال سليمان عليه السلام لاصحابه ارجعوا فقد سقيتم بغيركم » .

وهي مستحبة عند غور الانهار وفتور الأمطار لكون ذلك علامة غضب

(١) الوسائل الباب ٤٢ من احكام المساجد والمستدرك الباب ١٠ من اعداد الفرائض

(٢) سورة البقرة الآية ٥٧

(٣) الفقيه ج ١ ص ٣٣٣ وفي الوسائل الباب ١ من صلاة الاستسقاء .

الله تعالى على عباده كما رواه الشيخ في التهذيب مرسلًا عن النبي ﷺ (١) قال : « إذا غضب الله تعالى على أمة ثم لم ينزل بها العذاب غلت أسعارها وقصرت أعمارها ولم ترج تجارها ولم ترك ثمارها ولم تعذب أنهارها وحبس عنها أمطارها وسلط عليها أشرارها ، وعن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق عليه السلام (٢) قال : « إذا فشت أربعة ظهرت أربعة : إذا فشا الزنا ظهرت الزلازل وإذا أمسكت الزكاة هلكت الماشية وإذا جار الحكم في القضاء أمسك القطر من السماء وإذا خفرت الذمة نصر المشركون على المسلمين » .

واستجابها ثابت بالاجماع والنصوص ، أما الأول فقد نقله العلامة في التذكرة والمنتهى ، قال : اجمع كل من يحفظ عنه العلم على استجابة صلاة الاستسقاء إلا أبا حنيفة فإنه قال ليس له صلاة بل مجرد الدعاء (٣) .

وها أنا اذكر أولاً ما وقفت عليه من الأخبار في المقام ثم أعطف إن شاء الله تعالى الكلام على ما دلت عليه وصرحت به علماءنا الاعلام :

الأول - ما رواه في الكافي عن مرة مولى محمد بن خالد (٤) قال : « صاح أهل المدينة الى محمد بن خالد في الاستسقاء فقال لي : انطلق الى أبي عبد الله عليه السلام فاسأله ما رأيك ؟ فان هؤلاء قد صاحوا الى فاتيته فقلت له فقال لي قل له فليخرج قلت له متى يخرج جعلت فداك ؟ قال يوم الاثنين . قلت كيف يصنع ؟ قال يخرج المنبر ثم يخرج يمشى كما يمضى يوم العيدين وبين يديه المؤذنون في أيديهم عزهم حتى اذا انتهى الى المصلي يصلي بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة ، ثم يصعد المنبر فيقلب رداءه فيجعل الذي على يمينه على يساره والذي على يساره على يمينه ، ثم يستقبل القبلة فيكبر الله

(١) و (٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة الاستسقاء

(٣) في المغنى ج ٢ ص ٤٣٠ ، قال أبو حنيفة لا تسن الصلاة للاستسقاء ولا الخروج لها .. الى ان قال : وخالفه أبو يوسف ومحمد بن الحسن فوافقا سائر العلماء ،
(٤) الوسائل الباب ١ من صلاة الاستسقاء

— ٤٨٠ — ﴿الأخبار الواردة في صلاة الاستسقاء﴾ ج ١٠

مائة تكبيرة رافعاً بها صوته ، ثم يلتفت الى الناس عن يمينه فيسبح الله مائة تسبيحة رافعاً بها صوته ، ثم يلتفت الى الناس عن يساره فيهلل الله مائة تهليلية رافعاً بها صوته ، ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائة تحميدة ، ثم يرفع يديه فيدعو ثم يدعون فاني لا رجوا ان لا يخيبوا . قال ففعل فلما رجعنا قالوا هذا من تعليم جعفر ، وفي رواية يونس (١) « فارجعنا حتى اهتمنا انفسنا » .

الثاني - ما رواه في الكتاب المذكور في الصحيح أو الحسن عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن صلاة الاستسقاء فقال مثل صلاة العيدين : يقرأ فيها ويكبر كما يقرأ ويكبر فيها ، يخرج الامام ويبرز الى مكان نظيف في سكتة ووقار وخشوع ومسكنة ويبرز معه الناس ، فيحمد الله ويمجده ويثني عليه ويحتشد في الدعاء ويكثر من التسبيح والتهليل والتكبير ، ويصلي مثل صلاة العيدين ركعتين في دعاء ومسألة واجتهاد ، فاذا سلم الامام قلب ثوبه وجعل الجانب الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر والذي على الايسر على الايمن فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذلك صنع » .

الثالث - ما رواه عن محمد بن يحيى رفعه عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سألته عن تحويل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رداءه اذا استسقى فقال علامة بينه وبين اصحابه يحول الجلب خصباً » ورواه في الفقيه مرسل (٤) والشيخ في التهذيب مسنداً عن ابن محبوب عن علي بن السندي عن محمد بن عمرو بن سعيد عن محمد بن يحيى الصيرفي عن محمد بن سفيان عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام مثله (٥) .

الرابع - ما ذكره في الكافي (٦) قال : وفي رواية ابن المغيرة قال « يكبر في صلاة الاستسقاء كما يكبر في العيدين في الأولى سبعمائة وفي الثانية خمسمائة ويصلي قبل الخطبة ويجهر بالقراءة ويستسقى وهو قاعد » .

(١) و (٢) و (٦) الوسائل الباب ١ من صلاة الاستسقاء

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة الاستسقاء

الخامس - ما رواه في الكافي (١) عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« أتى قوم رسول الله ﷺ فقالوا له إن بلادنا قد قحطت وتوالت السنون علينا فادع
الله يرسل السماء علينا فامر رسول الله ﷺ بالمنبر فاخرج واجتمع الناس فصعد
رسول الله ﷺ ودعا وأمر الناس أن يؤمنوا ... الحديث . »

السادس - ما رواه في التهذيب عن حماد السراج (٢) قال : « أرسلني محمد بن
خالد إلى أبي عبد الله عليه السلام أقول له إن الناس قد اكثروا على في الاستسقاء فما رأيك
في الخروج غدا ؟ فقلت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال لي قل له ليس الاستسقاء
هكذا فقل له يخرج فيخطب الناس ويأمرهم بالصيام اليوم وغدا ويخرج بهم اليوم
الثالث وهم صيام . قال فأتيت محمداً فاخبرته بمقالة أبي عبد الله عليه السلام فجاء فخطب الناس
وأمرهم بالصيام كما قال أبو عبد الله عليه السلام فلهذا كان في اليوم الثالث أرسل إليه ما رأيك في
الخروج ؟ وفي غير هذه الرواية (٣) أنه عليه السلام أمره أن يخرج يوم الاثنين فيستسقى .
السابع - ما رواه في التهذيب في الموثق عن عبد الله بن بكير (٤) قال « سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول في الاستسقاء قال يصلي ركعتين ويقرب رداءه الذي على يمينه
فيجعل على يساره والذي على يساره على يمينه ويدعو الله فيستسقى . »

الثامن - ما رواه عن أبي البختري عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٥)
أنه قال : « مضت السنة أنه لا يستسقى إلا بالبراري حيث ينظر الناس إلى السماء
ولا يستسقى في المساجد إلا بمكة ، ورواه في الفقيه مقطوعاً مرسل (٦) . »

التاسع - ما رواه عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٧)

(١) الروضة ص ٢٠٧ وفي الوسائل الباب ١ و ٩ من صلاة الاستسقاء

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الاستسقاء

(٤) الوسائل الباب ٣ من صلاة الاستسقاء

(٥) الوسائل الباب ٤ من صلاة الاستسقاء . وفي التهذيب ج ١ ص ٢٩٧ والوسائل

« عن أبيه عن علي ، وفي الوافي كما هنا . »

(٦) ج ١ ص ٣٣٤ (٧) الوسائل الباب ٥ من صلاة الاستسقاء

— ٤٨٢ — (الأخبار الواردة في صلاة الاستسقاء) ج ١٠

« ان رسول الله ﷺ صلى للاستسقاء ركعتين وبدأ بالصلاة قبل الخطبة وكبر سبعا وخمسا وجهر بالقراءة » .

العاشر - ما رواه في الفقيه مرسلا (١) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام كان رسول الله ﷺ يصلي للاستسقاء ركعتين ويستسقي وهو قاعد . وقال بدأ بالصلاة قبل الخطبة وجهر بالقراءة » .

الحادى عشر - ما رواه في التهذيب عن اسحاق بن عمار في الموثق عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : « الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ويكبر في الأولى سبعا وفي الاخرى خمسا » .

الثانى عشر - ما رواه في عيون الأخبار عن الحسن بن على العسكري عن الرضا (عليهم السلام) (٣) في حديث « ان المطر احتبس فقال له المأمون لو دعوت الله عز وجل فقال الرضا عليه السلام نعم . قال : فتى تفعل ذلك ؟ وكان يوم الجمعة ، فقال يوم الاثنين فان رسول الله ﷺ اتانى البارحة في منامى ومعه امير المؤمنين عليه السلام فقال يا بنى انتظر يوم الاثنين وارز الى الصحراء واستسق فان الله عز وجل سيسقيهم بك . قال فلما كان يوم الاثنين خرج الى الصحراء ومعه الخلائق » .

الثالث عشر - ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عن على (عليهم السلام) (٤) قال : « كان رسول الله ﷺ يكبر في العيدين والاستسقاء في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويصلى قبل الخطبة ويجهر بالقراءة » .

الرابع عشر - ما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٥) حيث قال : اعلم يرحمك الله ان صلاة الاستسقاء ركعتان بلا اذان ولا اقامة : يخرج الامام يبرز

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة الاستسقاء

(٣) الوسائل الباب ١٠ من صلاة الاستسقاء

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة الاستسقاء

(٥) ص ١٥

الى تحت السماء ويخرج المنبر والمؤذنين امامه فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم ويصعد المنبر ، فيقلب رداءه الذي على يمينه على يساره والذي على يساره على يمينه مرة واحدة ، ثم يحول وجهه الى القبلة فيكبر مائة تكبيرة يرفع بها صوته ، ثم يلتفت عن يمينه ويساره الى الناس فيهلل مائة تهليله رافعاً صوته ، ثم يرفع يديه الى السماء فيدعو الله ويقول : اللهم صل على محمد وآل محمد ، اللهم اسقنا غيثاً مغنياً مجلجلاً طباقاً مطبقاً جللاً موقناً راجياً غداً مقدماً طيباً مباركاً هاطلاً مهطلاً متهاطلاً رغداً هنيئاً مريئاً دائماً رويماً سريعاً عاماً مسبباً نافعاً غير ضار نجي به العباد والبلاد وتبت به الزرع والنبات وتجعل فيه بلاغاً للحاضر منا والباد ، اللهم انزل علينا من بركات سمائك ماء طهرراً وانبت لنا من بركات ارضك نباتاً مسيغاً وتسقيه مما خلقت انعاماً واناسي كثيراً ، اللهم ارحمنا بالمشايخ ركعاً وصبيان رضع وبهائم رتع وشبان خضع . قال وكان امير المؤمنين عليه السلام يدعو عند الاستسقاء بهذا الدعاء يقول : يا مغيثنا ومعيننا على ديننا ودنيانا بالذي تنشر علينا من الرزق نزل بنا عظيم لا يقدر على تفريجه غير منزله عجل على العباد فرجه ، فقد اشرفت الابدان على الهلاك فاذا هلك الابدان هلك الدين ، يا ديان العباد ومقدر امورهم بمقادير ارزاقهم لا تحل بيننا وبين رزقك وهبنا ما أصبحنا فيه من كرامتك معترفين ، قد اصيب من لا ذنب له من خلقتك بذنوبنا ارحمنا بمن جعلته اهلاً لاستجابة دعائه حين يسألك يا رحيم ، لا تجبس عنا ما في السماء وانشر علينا نعمك وعد علينا برحمتك وابسط علينا كنفك وعد علينا بقبولك واسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ولا تهلكنا بالسنين ولا تزاخذنا بما فعل المبطلون ، وعافنا يا رب من النعمة في الدين وشماتة القوم الكافرين يا ذا النفع والنصر انك ان اجبتنا فوجودك وكرمك ولا تمام ما بنا من نعمائك وان ترددنا فبلا ذنب منك لنا ولكن بجنايتنا على انفسنا ، فاعف عنا قبل ان تصرفنا واقلبنا بانجاح الحاجة يا الله . انتهى .

هذا مجموع ما حضرني من الآخبار في هذا المقام والكلام فيها يقع في مواضع :

— ٤٨٤ — ﴿ هل تماثل صلاة الاستسقاء صلاة العيدين في الوقت ؟ ﴾ ج ١٠

الأول : ان ما دل عليه الخبر الثاني من أن كيفية هذه الصلاة مثل كيفية صلاة العيدين في القراءة والتكبيرات والقنوتات مما اتفقت عليه كلمة الأصحاب (رضوان الله عليهم) وحكى الاجماع عليه في المنتهى إلا أنهم قالوا يجعل مواضع القنوت الذي في العيدين الدعاء هنا بالرحمة واستعطف الله عز وجل بارسال الغيث .
بقي الكلام في انه هل يدخل الوقت في اطلاق المائلة أو يخص بمجرد السكيفية دون الامور الخارجة ؟ قولان .

وبالأول صرح جملة من الأصحاب : منهم - شيخنا الشهيد الثاني في الروض حيث قال بعد قول المصنف ، كالعيد ، ما لفظه : في كونها ركعتين بين طلوع الشمس والزوال يقرأ فيها ما مر ويكبر فيهما التكبيرات الزائدة ويقنت بعد كل تكبيرة منها . انتهى . والظاهر انه اقتنى أثر الشهيد في البيان حيث قال : ووقتها وقت العيد . ونقل في الذكرى عن ظاهر كلام الأصحاب ان وقتها وقت صلاة العيدين ، ونقل عن ابن ابي عقيل التصريح بان الخروج في صدر النهار وعن ابي الصلاح عند انبساط الشمس وابن الجنيد بعد صلاة الفجر ، قال : والشيخان لم يعينا وقتاً إلا انها حكما بمساواتها للعيد .

وبالثاني صرح الفاضلان بل قال في النهاية وفي اي وقت خرج جاز وصلاتها إذ لا وقت لها اجماعاً . ونحوه قال في التذكرة ثم قال : والاقرب عندي ايقاعها بعد الزوال لأن ما بعد العصر اشرف ، قال في الذكرى : ونقله ابن عبد البر عن جماعة العلماء من العامة . وقال في البيان بعد قوله المنقدم نقله عنه : وربما قيل بعد الزوال وهو مشهور بين العامة (١) .

(١) في المغني ج ٢ ص ٤٢٢ د ليس لصلاة الاستسقاء وقت معين إلا انها لا تفعل في وقت النهي بغير خلاف والاولى فعلها في وقت العيد . ثم قال وقال ابن عبد البر الخروج اليها عند زوال الشمس عند جماعة العلماء إلا ابا بكر بن حزم وهذا على سبيل الاختيار ، وفي بداية المجتهد ج ١ ص ١٩٨ د قال جماعة العلماء ان الخروج لها عند الخروج لصلاة العيدين إلا ابا بكر بن محمد بن عمر بن حزم قال الخروج لها عند الزوال .

اقول : لا ريب في أن الأخبار المتقدمة مطلقة لا اشارة فيها فضلا عن التصريح الى وقت معين ، واستفادة التوقيت من الماثلة للعديد لا يخلو من بعد لوقوع المخالفة بينهما في مواضع عديدة ، وما ذكره كل من هؤلاء من تعيين وقت مخصوص بان يكون بعد الفجر كما نقل عن ابن الجنيد أو صدر النهار كما عن ابن أبي عقيل أو انبساط الشمس عند أبي الصلاح فلم نقف له على مستند ، وبذلك يظهر أرجحية القول الثاني . وأما ايقاعها بعد الزوال فقد عرفت انه مذهب العامة كما ذكره ابن عبد البر من علمائهم . والله العالم .

الثاني - قد دلت الرواية الاولى والثانية عشرة على استحباب الخروج يوم الاثنين ، وبه صرح الصدوق والشيخ وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس وغيرهم والظاهر ان المشهور في كلام المتأخرين التخيير بين يوم الاثنين ويوم الجمعة ، بل نقل عن الشيخ المفيد وأبي الصلاح انها لم يذكر سوى الجمعة ، وعن ابن الجنيد وابن أبي عقيل وسائر انهم لم يعينوا يوماً ، ونقله في الذكرى عن الشيخ المفيد أيضاً ولعله في غير المقنعة .

وعلى جملة من الأصحاب اضافة الجمعة الى الاثنين والتخيير بينهما بشرف الجمعة وكونه محلاً لاجابة الدعاء ، وقد ورد (١) ان العبد يسأل الله الحاجة فيؤخر اجابتها الى يوم الجمعة ، وهو حسن .

ولعل من عين الجمعة خاصة وكذا من لم يعين يوماً مع ورود النص بيوم الاثنين نظر الى ما ورد من الأخبار في ذم يوم الاثنين وانه يوم نحس لا تطلب فيه الحوائج وان بنى امية تتبرك به وتنشأ به آل محمد عليهم السلام لقتل الحسين عليه السلام فيه حتى ورد ان من صامه أو طلب الحوائج فيه متبركاً به حشر مع بنى امية (٢) وان

(١) الوسائل الباب ٤٩ من صلاة الجمعة .

(٢) الوسائل الباب ٢١ من الصوم المنسوب و٤ و٦ و٧ من آداب السفر

— ٤٨٦ — (الخطبة في الاستسقاء - الاصحاح به - آداب الخروج له) ج ١٠ .

هذه الأخبار ظاهرة الرجحان على الخبرين المذكورين .

والحق انه لولا النص ولا سيما الخبر الثاني عشر المشتعل على امر النبي ﷺ للرضا ﷺ بالخروج فيه لكان ينبغي المنع من الخروج فيه لما عرفت ، إلا انه بعد الخبرين المذكورين المعتضدين بفتوى الأصحاب بذلك لا بد من التسليم لامكان وجود خصوصية فيه لا نعلها . والله العالم .

الثالث - قد تضمنت الرواية السادسة انه يستحب للامام ان يخطب الناس ويأمرهم في جملة خطبته بالصيام ثلاثة أيام ويكون الثالث هو يوم الخروج ، واطلاق غيرها من الأخبار يكون محمولا عليها ، ويمكن حمل هذه الرواية على الفضل والاستحباب وان جاز الاستسقاء بدون صيام إلا ان الظاهر من كلام الأصحاب هو الاول .

الرابع - من مستحبات هذه الصلاة ان يصحر بها كما في العيدين وادعى على ذلك الاجماع جمع منا ، ويدل عليه مضافا الى الاجماع المذكور والتأسي بالنبي ﷺ الرواية الثامنة والثانية عشرة صريحا واكثر الروايات ظاهرة ، فان المراد من الخروج فيها سيما مع نقل المنبر وخروج المؤذنين بين يدي الامام انما هو الى الصحراء ، وعلى ذلك يحمل قوله في الخبر الثاني « الى مكان نظيف » وفي الرابع عشر « يبرز الى تحت السماء » .

نعم دلت الرواية الثامنة على استثناء مكة وانه يصلى في مسجدتها ، ومنه يعلم ان أهل مكة يستسقون في مسجدتها ، قال في المنتهى وهو قول علمائنا أجمع واكثر أهل العلم . والحق ابن الجنيد به مسجد المدينة ولم نقف على مستنده ، بل ظاهر الخبر الخامس يردده . وجمع من الأصحاب كالمفيد وابن ابي عقيل لم يستثنوا المسجد الحرام على ما حكاه الشهيد في الذكرى .

الخامس - يستحب ان يكونوا حال الخروج حفاة بالسكينة والوقار كما ذكره الأصحاب ، إلا ان الحفاة غير مذكور في الأخبار وانما عللوه بانه أقرب الى الخشوع

ج ١٠ ﴿ اخراج الشيوخ والاطفال والعجائز والبهائم في الاستسقاء ﴾ — ٤٨٧ —

والتذلل المطلوب في هذا المقام . واما الخروج بالسكينة والوقار فقد دل عليه الخبر الثاني ويشير اليه قوله في الخبر الاول : ثم يخرج يمشى كما يمشى يوم العيدين ، مع ما تقدم من استحباب ذلك في الخروج الى العيد .

السادس - ومن المستحبات التي ذكرها الأصحاب (رضوان الله عليهم) هنا مع خلو النصوص منها انهم يخرجون معهم الشيوخ والاطفال والعجائز والبهائم . قالوا : لأنه أقرب الى الرحمة وأسرع الى الاجابة ، استناداً الى ما روى عن النبي ﷺ (١) انه قال : ولولا اطفال رضع وشيوخ ركع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صبا .

وزاد بعضهم انه يفرق بين الاطفال وامهاتهم ليسكثروا من الضجيج والبكاء ويكون سبباً لادراك الرحمة .

اقول : وربما يؤيد ما ذكره من اخراج هؤلاء بما تقدم في الخبر الرابع عشر من قوله : اللهم ارحمنا بالمشايخ ركعاً ... الخ .

وما ورد في الخطب من قوله ﷺ (٢) : اللهم ارحم انين الالة وحنين الحانة ارحم تحيرها في مراتعها وانينها في مراتبها .

ويعضده ايضاً خبر استسقاء سليمان بن داود ﷺ المتقدم (٣) وقول النملة ما قالت ، إلا ان الحكم لا يخلو من شوب الإشكال .

قال في المنتهى : ويمنع أهل الذمة والكفار من الخروج معهم لقوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ، (٤) ثم ذكر ما روى عن الصادق ﷺ (٥)

(١) في الجامع الصغير ج ٢ ص ١٣٦ والسنن الكبرى ج ٣ ص ٢٤٥ عنه ، و « ولولا شباب خشع وبهائم رقع وشيوخ ركع واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا » .

(٢) التهذيب ج ٣ ص ١٥١ والفتاوى ج ١ ص ٣٣٥ الطبع الحديث

(٣) سورة الرعد الآية ١٥ (٤) ص ٤٧٨

(٥) ص ٤٨٨

— ٤٨٨ — ﴿ قلب الامام رداه عند صعود المنبر بعد الصلاة ﴾ ج ١٠

في حكاية دعاء فرعون حين غار ماء النيل . ورجع عدم المنع .
اقول : وما يؤيد عدم المنع خروج المناققين مع النبي ﷺ فانهم اكثر
الناس أو كثير منهم يومئذ وكذا خروج المخالفين مع الرضا ﷺ كما تضمنه الخبر
الثاني عشر فانهم الاكثر يومئذ بغير شك .

ويعضده ايضاً ما ورد في بعض الأخبار (١) من ان الله عز وجل ربما حبس
الاجابة عن المؤمن لحب سماع دعائه وتضرعه والحاحه ويعجل الاجابة للكافر
لبغض سماع صوته ، على انهم يطلبون ما ضمنه الله لهم من رزقهم وهو سبحانه
لا يخلف الميعاد .

واما خبر فرعون المشار اليه فهو ما رواه الصدوق عن الصادق ﷺ (٢) انه
جاء اصحاب فرعون اليه فقالوا غار ماء النيل وفيه هلاكنا فقال انصرفوا اليوم فلما
كان من الليل توسط النيل ورفع يديه الى السماء وقال : اللهم انك تعلم اني لاعلم انه
لا يقدر على أن يجيئ بالماء إلا انت فجتأ به . فاصبح الماء يتدفق .

السابع - ومن المستحبات هنا ايضاً ان يقلب الامام رداه اذا صعد المنبر
بعد الصلاة فيجعل الذي على يمينه على يساره وبالعكس ، وقد تقدم في الخبر الاول
والثاني والثالث والسابع والرابع عشر .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروضة : ولوجعل مع ذلك اعلاه اسفله وظاهره
باطنه كان حسناً ويترك محولاً حتى ينزع . انتهى . وفيه ما لا يخفى على المتأمل .

والظاهر من الاخبار ان التحويل انما هو من الامام مرة واحدة بعد الصلاة
وصعود المنبر ، إلا ان في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) هنا نوع تشويش
واضطراب فان بعضهم ذكر ان هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة .

ولعل هذا القائل نظر الى ظاهر الخبر الثالث وقوله « تحويل النبي ﷺ رداه
إذا استسقى » ، يعني اذا فرغ من الخطبة .

ج ١٠ ﴿ قلب الامام رداه عند صعود المنبر بعد الصلاة ﴾ — ٤٨٩ —

وفيه - مع كونه من كلام السائل - ان المراد به انما هو اذا اراد الاستسقاء كما يظهر من الاخبار الباقية .

وقال الشيخ المفيد وسار وابن البراج : يحول الامام رداه ثلاث مرات : بعد الفراغ من الصلاة وبعد الصعود على المنبر وبعد الفراغ من الخطبة . وفيه ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى من أن هذا وان توهم في بادىء الرأي قبل اعطاء التأمل حقه في الاخبار إلا انه يرجع عند التأمل الى أمر واحد كما ستقف عليه .

وفي المبسوط اثبته للمأموم وفي الخلاف خصه بالامام ، وقال في الروض : ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره ومن ثم اطلقه المصنف ، وللشيخ قول باختصاصه بالامام وتبعه المحقق في الشرائع ، والعلتان توجبان الاشتراك . انتهى . اقول : وتحقيق المقام اما بالنسبة الى وقت التحويل فان المستفاد من الاخبار انه بعد الفراغ من الصلاة وصعود الامام المنبر قبل الخطبة .

ومن الاخبار الواضحة في ذلك الخبر الأول وقوله عليه السلام فيه : « فاذا انتهى الى المصلى صلى بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة ثم يصعد المنبر فيقلب رداه ... الخ ، وقوله عليه السلام في الخبر الرابع عشر « يصلى بالناس ركعتين ثم يسلم ويصعد المنبر فيقلب رداه » .

واما قوله عليه السلام في الخبر الثاني « اذا سلم الامام قلب ثوبه ... الخ » فالمراد منه بعد صعود المنبر وان كان صعود المنبر غير مذكور في الخبر إلا ان اطلاقه يحول على الخبرين المفصلين المذكورين حمل المطلق على المقيد . ولا يخفى ان الخبر المذكور في حد ذاته لا يخلو من اجمال بالنسبة الى ما فصلته باقى الاخبار .

واما قوله عليه السلام في الحديث السابع « يصلى ركعتين ويقلب رداه » فالحكم فيه كما ذكرنا في سابقه من تقييد اطلاقه بالخبرين المتقدمين بمعنى انه بعد أن يصلى ركعتين ويصعد المنبر يقلب رداه .

وبالجملة فان ذكر القلب بعد الصلاة لا يتأني صعود المنبر بعد الصلاة والقلب بعد الصعود اذ البعدية المذكورة صادقة بذلك ، وليس هنا مدة بين الفراغ وصعود المنبر حتى يلزم أن يقال ان المتبادر من البعدية البعدية القريبة ، فانها في ما ذكرناه قريبة غير بعيدة كما لا يخفى .

واما بالنسبة الى اختصاص الامام بذلك أو شمول الحكم للمأموم فلا يخفى انه بناء على ما ذكرنا من حمل مطلق الاخبار على مقيدها يكون ذلك مختصاً بالامام واثباته للمأموم يحتاج الى دلائل وليس فليس . ومع العمل باطلاق هذين الخبرين وعدم تقييدهما بالخبرين الآخرين يلزم استحباب القلب مرتين : احداً ما بعد الصلاة اماماً كان أو مأموماً ، وثانيتهما بعد صعود المنبر بالنسبة الى الامام . إلا ان مقضى القاعدة المعمول عليها انما هو الاول . والله العالم .

الثامن - ما دل عليه الخبر الاول - من تكبير الامام الى القبلة مائة مرة ثم يسبح عن يمينه مائة تسبيحة وعن يساره يهلل مائة تهليله ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائة تحميدة - هو المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) وبه قال الشيخ واتباعه .

وقال الشيخ المفيد يكبر الى القبلة مائة ويسبح الى اليمين مائة ويحمد الى اليسار مائة ويستغفر عند استقبال الناس مائة ، ونقل ذلك في المختلف عن ابي الصلاح وسلاح وابن البراج .

والشيخان قد اتفقا في التكبير والتسبيح واختلفا بعد ذلك ، فالشيخ الطوسي جعل التهليل الى اليسار مائة ثم التحميد عند استقبال الناس مائة كما هو المشهور ، والشيخ المفيد جعل عند الالتفات الى اليسار التحميد وعند استقبال الناس الاستغفار ولم يذكر التهليل بالكلية .

والصدوق وافق الشيخين في التكبير والتسبيح الى القبلة واليمين وخالف الشيخ الطوسي في التهليل والتحميد فعكس فيهما ، حيث ان الشيخ جعل التهليل الى اليسار

والتحميد عند استقبال الناس وهو جعل التحميد الى اليسار والتهليل عند استقبال الناس .
وأنت خبير باننا لم نقه ، في هذا المقام إلا على الرواية الأولى وهي صريحة في
القول المشهور ، وعبارة كتاب الفقه الرضوى ، ونسخة الكتاب لا تخلو من
الغلط وما نقلناه هنا صورة ما في النسخة التي تحضرنى والظاهر انها غير خالية من
الغلط ، والظاهر ان ما ذهب اليه الصدوق انما أخذه من الكتاب على النهج الذي عرفته
غالباً . وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور .

ثم ان الأصحاب قد ذكروا متابعة المأمومين للإمام في هذه الأذكار ومنهم
الشيخ المفيد في المقنعة وغيره ممن تأخر عنه ، واما انهم يلتفتون معه الى هذه
الجهات كما يلتفت فلم أقف عليه في كلامهم ، وظاهرهم انما هو المتابعة في هذه
الأذكار وكذا في رفع الصوت بها ، وعن ابن الجنيد انهم يتابعونه في التسكيب
بدون رفع الصوت ، والنص الذي هو مستند هذا الحكم وهو الخبر الأول وكذا
الخبر الرابع عشر خال من ذلك بل ظاهره الاختصاص بالإمام .

التاسع - ما اشتملت عليه الرواية الأولى - من انه بعد الأذكار المذكورة يرفع
يديه فيدعو ثم يدعون - الظاهر انه هو المراد بالاستسقاء في الاخبار وكذا التعبير
بالخطبة ، فان المراد انما هو هذا الدعاء والابتهال والتضرع اليه سبحانه ، ولهذا
وقع في عبارة الأصحاب (رضوان الله عليهم) : ثم يخطب ويبالغ في السؤال . إلا ان
خطبة على الصلاة المشهورة في الاستسقاء (١) تدل على استحباب الخطبة بالمعنى المشهور
والظاهر ان كلام من الأمرين جائز ، ومنه يفهم تقديم الذكر على الخطبة وهو
مذهب ابن ابي عقيل والشيخ وابن حمزة وهو المشهور بين المتأخرين .

ونسب في الذكرى القول بان الذكر بعد الخطبة الى المشهور ، قال في الكتاب
المذكورة : والمشهور ان هذا الذكر يكون بعد الخطبتين وقال ابن ابي عقيل والشيخ
وابن حمزة قبلها ، وفي تعليم الصادق عليه السلام (٢) محمد بن خالد انه يصعد المنبر فيقبل

(١) التهذيب ج ٣ ص ١٥١ والفقيه ج ١ ص ٢٢٥ الطبع الحديث (٢) ص ٤٧٩

رداءه ثم يأتي بالاذكار قال : ثم يرفع يديه ويدعو ، ولم يذكر الخطبة بعد ذلك وظاهره ان هذه الاذكار تفعل على المنبر فكأنها من جملة الخطبة ولو فعل ذلك جاز . انتهى . وفي البيان ان كلا الأمرين جائزان .

ثم ان ظاهر الخبر الخامس الاكتفاء بتأمين الناس دون المتابعة في الدعاء كما دل عليه الخبر الأول ، ولعل الوجه التخيير جمعاً بين الخبرين المذكورين .

وقد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان الأفضل في الخطبة والدعاء هو المأثور عن اصحاب العصمة (صلوات الله عليهم) وهو كذلك ، وقد مر ما اشتمل عليه كلامه عليه السلام في كتاب الفقه إلا ان نسخة الكتاب المنقول منه لا تخلو من الغلط .

وقال شيخنا المفيد في المقنعة بعد ذكر الاذكار التي الى الجهات الأربع : ثم حول وجهه الى القبلة فدعا ودعا الناس معه فقال : اللهم رب الآرباب ومعتق الرقاب ومنشى السحاب ومنزل القطر من السماء وحجي الارض بعد موتها يا فالق الحب والنوى ويا مخرج الزرع والنبات وحجي الأموات وجامع الشتات ، اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً غداً مغدقاً هنيئاً مريئاً تنبت به الزرع وتدر به الضرع وتحجي به الأرض بعد موتها وتسقي به مما خلقت أنعماءاً واناى كثيراً .

العاشر - المشهور في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو استحباب الخطبة بعد الصلاة بل قال في التذكرة انه قول علمائنا اجمع ، وعليه تدل الرواية التاسعة والعاشر والرابعة عشرة ، وأما ما دلت عليه الرواية الحادية عشرة من كون الخطبة قبل فقد ردها الشيخ في التهذيب بانها غير معمول عليها ، لان الاخبار تضمنت ان هذه الصلاة كالعيدين وقد بينا ان صلاة العيدين الخطبة بعدها فيجب ان تكون هذه الصلاة جارية مجراها . انتهى . وهو جيد .

قال في المختلف : المشهور ان الامام يصلي ركعتي الاستسقاء ثم يصعد المنبر ويخطب ، وقال ابن ادريس في بعض الروايات ان هذه الخطبة تكون قبل الصلاة

ج ١٠ ﴿ الخطبة بالمأثور - ثنية الخطبة في الاستسقاء ﴾ - ٤٩٣ -

وقال ابن الجنيدي ويصعد الامام المنبر قبل الصلاة وبعدها ، ثم قال : لنا - حديث مرة مولى خالد ... ثم ساق الحديث (١) ثم ذكر رواية اسحاق بن عمار التي تضمنت تقديم الخطبة على الصلاة وردّها بما ذكره الشيخ . ثم قال : واحسن حديث بلغنا في هذا الباب ما رواه هشام بن الحكم (٢) وساق الخبر ، ثم قال وهذا الحديث وان دل بقوله مثل صلاة العيدين ، على ما قلناه لكن دلالة على ما اختاره ابن الجنيدي اقوى . انتهى ملخصاً

اقول : لا ريب انه وان كان هذا الخبر صحيح السند لكن دلالة على ما ذكره لا تخلو من اجمال واشكال لعدم التعرض لذكر الخطبة فيه صريحاً ، ويمكن فهمها من قوله ﷺ ، فيحمد الله ويمجده ... الى آخره ، بناء على ان الخطبة عبارة عن ذلك وان قدم في اللفظ إلا ان عطف الصلاة عليه بالواو التي هي لمطلق الجمع ، وطريق الجمع بينه وبين باقي الاخبار هو حمل هذه الاذكار على الخطبة وجعلها مؤخره عن الصلاة من قبيل حمل المجمع على المبين والمطلق على المقيد ، فلا منافاة في الخبر المذكور ولا دلالة فيه على كون الخطبة قبل الصلاة ولا صعود المنبر قبل الصلاة كما لا يخفى .

هذا . وقد قدمنا ان المراد بالخطبة هنا ما هو اعم من المعنى المشهور فيها أو مجرد الدعاء والتضرع والابتهاال .

وقال في الذكرى : يستحب ان يخطب بالمأثور عن أهل البيت (عليهم السلام) وقد ذكر في التهذيب (٣) خطبة بليغة لاميير المؤمنين ﷺ ، الحمد لله سابع النعم ... الى آخرها ، ولو خطب بغير ذلك مما يتضمن حمداً وثناءً ووعظاً جاز . والظاهر ان الخطبة الواحدة غير كافية بل يخطب اثنتين تسوية بينهما وبين صلاة العيد . ويستحب المبالغة في التضرع والإلحاح في الخطبتين وخصوصاً الثانية . انتهى .

اقول : لا يخفى ان ما علل به ثنية الخطبتين من التسوية بين هذه الصلاة

(٢) ص ٤٨٠

(١) تقدم ص ٤٧٩

(٣) ج ٣ ص ١٥١ وفي الفقيه ج ١ ص ٣٣٥ الطبع الحديث

— ٤٩٤ — ﴿وظائف صلاة الاستسقاء - الاستسقاء بغير صلاة﴾ ج ١٠

وصلاة العيد لا يخلو من نظر ، فان المشابهة لا تقتضى المساواة من جميع الوجوه سيما مع دلالة جملة من النصوص كما عرفت على الاكتفاء بمجرد الدعاء عن الخطبة المؤذن بان المراد بالخطبة ذلك .

الحادى عشر - من وظائف هذه الصلاة اخراج المنبر الى الصحراء كما دل عليه الخبر الأول والخامس والرابع عشر ، وقد صرح المرتضى وجماعة بانه يخرج ويحمل بين يدي الامام الى الصحراء . ونسب ابن ادریس الى بعض اصحابنا انه قال : المنبر لا يخرج بل يستحب أن يكون مثل منبر العيد معمولاً من الطين . ثم قال انه الاظهر في الرواية (١) والقول بثبوت هذه الصلاة كصلاة العيد . وهو اجتهاد في مقابلة النصوص اللهم إلا أن يكون لم يطلع على الاخبار المذكورة .

ومنها - خروج المؤذنين بين يديه ايضاً وفي ايديهم عنزهم كما دل عليه الخبر الأول .

الثاني عشر - ما دل عليه الخبر الأول والرابع عشر من عدم الاذان والاقامة مما دل عليه اجماع الاصحاب (رضوان الله عليهم) كما ذكره الفاضلان في المعتبر والمنتهى بل قال في المنتهى : وعليه اجماع كل من يحفظ عنه العلم .

وصرحوا بانه يقول المؤذن : الصلاة (ثلاثاً) وكأنه مأخوذ من التشبيه بصلاة العيد التي يقال فيها ذلك ، فان اخبار المسألة التي قدمناها خالية من ذلك ولا اعرف غيرها ، اللهم إلا أن يكون وصل اليهم ما لم يصل اليها .

الثالث عشر - من وظائف هذه الصلاة استحباب الجهر بالقراءة كما دل عليه الخبر الرابع والتاسع والعاشر والثالث عشر ، وبه صرح الاصحاب ايضاً ، و اضافوا الى ذلك الجهر بالقنوت كما في صلاة العيدين ، ولا بأس به تحقيقاً للمشابهة .

الرابع عشر - قال في الذكرى : يجوز الاستسقاء بغير صلاة اما في خطبة

(١) يمكن أن يكون نظره الى حديث مشام ص ٤٨٠ المتضمن للمائلة بين الصلاتين

ج ١٠ (هل يصلي للاستسقاء فرادى - تكرار الخروج لو تأخرت الإجابة) - ٤٩٥ -

الجمعة والعيدان أو في أعقاب المكتوبات أو يخرج الإمام إلى الصحراء فيدعو الناس يتابعونه .

أقول : ويدل على ما ذكره من الفرد الأخير ظاهر الخبر الخامس فإنه لم يشتمل على ازيد من صعود رسول الله ﷺ المنبر بعد اجتماع الناس والاستسقاء بالدعاء وأمر الناس أن يزمّنوا .

الخامس عشر - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) أن هذه الصلاة تصلي جماعة وفرادى وإن كان الجماعة أفضل .

وانت خبير بان ظواهر حملة الأخبار التي قدمناها وهي اخبار المسألة التي وقفنا عليها متفقة على الجماعة ، ولم أقف على خبر ظاهر في جواز صلاتها فرادى كما ذكره ، اللهم إلا أن يكون قاسوها على العيدان لقضية التشبيه . وفيه ما فيه .

السادس عشر - قد تضمن الخبر الرابع أنه يستسقى وهو قاعد ، والحديث العاشر أن رسول الله ﷺ كان يستسقى وهو قاعد ، مع أن أحداً من الأصحاب لم يعدوا ذلك من مستحبات هذه الصلاة بل ظاهر كلامهم إنما هو الوقوف حال الاستسقاء والدعاء والخطبتين ، ولم اطلع في كلامهم على من تعرض لما دل عليه هذان الخبران من القعود حال الاستسقاء والكلام فيه نفياً أو اثباتاً . وحمل ذلك على العذر في بعض الاوقات ينافية لفظه كان ، في الحديث العاشر الدال على استمرار ذلك في جميع الاوقات أو أكثرها .

السابع عشر - ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يستحب أن يكرر الخروج لو تأخرت الإجابة وربما ادعى عليه الإجماع ، ولم أقف عليه في النصوص إلا أنه ربما أمكن الاستناد فيه إلى العمومات الدالة على الحث على الدعاء وتكراره وإن الله سبحانه ربما أخر الإجابة لحب سماعه صوت عبده المؤمن فلا ينبغي اليأس والقنوط بعدم الإجابة أول مرة (١) على أن حديث سليمان عليه السلام (٢) قد دل على تكرار

(١) الوسائل الباب ٢١ من الدعاء (٢) ٤٧٨ ولم يذكر فيه تكرار الخروج

الخروج ثلاث مرات وان قول التلّة ما قالت كما قدمناه انما هو في المرة الثالثة .

فائدة

قد ورد الدعاء لدفع المطر مع كثرتّه وخوف ضرره كما ورد لقلته وحصول الضرر بذلك :

روى في الكافي (١) بسنده عن رزيق ابى العباس عن ابى عبدالله عليه السلام قال :
« انا قوم رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله ان بلادنا قد قحطت
وتوالت السنون علينا فادع الله تعالى يرسل السماء علينا فامر رسول الله صلى الله عليه وآله بالمنبر
فاخرج واجتمع الناس فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله ودعا وامر الناس ان يؤمنوا ، فلم
يلبث ان هبط جبرئيل عليه السلام قال يا محمد صلى الله عليه وآله اخبر الناس ان ربك قد وعدهم ان يمتطروا
يوم كذا وكذا وساعة كذا وكذا ، فلم يزل الناس ينتظرون ذلك اليوم وتلك الساعة
حتى اذا كانت تلك الساعة اهاج الله تعالى ريحا فانارت سحباً وجلت السماء وارخت
عزالها فجاء اولئك النفر باعيانهم الى النبي صلى الله عليه وآله فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله ادع
الله لنا ان يكف السماء عنا فانا كدنا ان نفرق فاجتمع الناس ودعا النبي صلى الله عليه وآله وامر
الناس ان يؤمنوا على دعائه ، فقال له رجل من الناس يا رسول الله صلى الله عليه وآله اسمعنا
فان كل ما تقول ليس نسمع فقال قولوا : اللهم حوالينا ولا علينا اللهم صبها في
بطون الاودية وفي منابت الشجر وحيث يرعى اهل الوبر اللهم اجعلها رحمة ولا
تجعلها عذابا ، .

المطلب الثاني في صلاة التسبيح

وها نحن نذكر الآخبار المتعلقة بهذا المقام ونذيلها ان شاء الله تعالى بما يفهم
منها من الأحكام :

الأول - ما رواه في الكافي عن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : وقال

(١) الروضة ص ٢١٧ وفي الوسائل الباب ١ من صلاة الاستسقاء .

(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة جعفر

رسول الله ﷺ لجعفر يا جعفر ألا امنحك ألا اعطيك ألا احبوك ؟ فقال له جعفر عليه السلام بلى يا رسول الله ﷺ قال فظن الناس انه يعطيه ذهباً أو فضة فتشوف الناس لذلك فقال له اني اعطيك شيئاً ان أنت صنعته في كل يوم كان خيراً لك من الدنيا وما فيها وان صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة غفر لك ما بينهما ، تصلي أربع ركعات : تبتدى فتقرأ وتقول اذا فرغت : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر . تقول ذلك خمس عشرة مرة بعد القراءة فاذا ركعت قلته عشر مرات فاذا رفعت رأسك من الركوع قلته عشر مرات فاذا سجدت قلته عشر مرات فاذا رفعت رأسك من السجود فقل بين السجدين عشر مرات فاذا سجدت الثانية فقل عشر مرات فاذا رفعت رأسك من السجدة الثانية قلت عشر مرات وانت قاعد قبل ان تقوم ، فذلك خمس وسبعون تسبيحة في كل ركعة : ثلاثمائة تسبيحة في أربع ركعات : الف ومأتا تسبيحة وتهليلة وتكبيرة وتحميدة . ان شئت صليتها بالنهار وان شئت صليتها بالليل .

الثاني - ما رواه في الفقيه عن أبي حمزة الثمالي - في القوي وقيل في الصحيح كما عده العلامة - عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : قال رسول الله ﷺ لجعفر بن أبي طالب عليه السلام يا جعفر ألا امنحك ألا اعطيك ألا احبوك ألا اعلمك صلاة اذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف وكان عليك مثل رطل عاج وزبد البحر ذنباً غفرت لك ؟ قال بلى يا رسول الله ﷺ قال تصلي أربع ركعات اذا شئت ان شئت كل ليلة وان شئت كل يوم وان شئت فمن جمعة الى جمعة وان شئت فمن شهر الى شهر وان شئت فمن سنة الى سنة ، تفتتح الصلاة ثم تكبر خمس عشرة مرة : تقول الله اكبر وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، ثم تقرأ الفاتحة وسورة وتركع وتقولهن في ركوعك عشر مرات ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولهن عشر مرات وتختر ساجداً وتقولهن عشر مرات في سجودك ثم ترفع رأسك من

السجود فتقولون عشر مرات ثم تخز ساجداً فتقولون عشر مرات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مرات ثم تنهض فتقولون خمس عشرة مرة ثم تقرأ الفاتحة وسورة ثم تركع فتقولون عشر مرات ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولون عشر مرات ثم تخز ساجداً فتقولون عشر مرات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مرات ثم تسجد فتقولون عشر مرات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مرات ثم تشهد وتسلم ، ثم تقوم وتصل ركعتين أخراوين تصنع فيهما مثل ذلك ثم تسلم . ثم قال أبو جعفر عليه السلام : فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة ثلاثمائة تسبيحة تكون ثلاثمائة مرة في الأربع الركعات : ألف ومائتا تسبيحة يضاعفها الله تعالى ويكتب لك بها اثنتي عشرة ألف حسنة ، الحسنة منها تكون مثل أحد وأعظم .

الثالث - ما رواه الشيخ عن صفوان عن بسطام في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : ما قال له رجل جعلت فداك ايلتزم الرجل اخاه ؟ فقال نعم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم افتتح خيبر اتاه الخبر ان جعفراً قد قدم فقال والله ما أدري بايها أنا أشد سرورا بقدم جعفر أم بفتح خيبر ، قال فلم يلبث ان جاء جعفر عليه السلام قال فوثب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتزمه وقبل ما بين عينيه ، قال فقال له الرجل : الأربع ركعات التي بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر جعفراً ان يصليها ؟ فقال لما قدم عليه قال له يا جعفر ألا اعطيك ألا امنحك ألا احبوك ؟ قال فتشوف الناس ورأوا انه يعطيه ذهباً او فضة ، قال بلى يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صل أربع ركعات حتى ماصليتم غفر الله لك ما بينهن ، ان استطعت كل يوم وإلا فكل يومين أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة فانه يغفر لك ما بينهما . قال كيف اصليها ؟ قال تفتتح الصلاة ثم تقرأ ثم تقول خمس عشرة مرة وأنت قائم : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . فاذا ركعت قلت ذلك عشرأً واذا رفعت رأسك فعشرأً واذا سجدت فعشرأً واذا رفعت رأسك فعشرأً واذا سجدت الثانية فعشرأً واذا رفعت رأسك فعشرأً ،

فذلك خمس وسبعون تكون ثلاثمائة في أربع ركعات فهن ألف ومائتان . وتقرأ في كل ركعة بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون .

الرابع - ما في الكافي والتهذيب : وفي رواية إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام (١) « يقرأ في الأولى إذا زلزلت وفي الثانية والعاديات وفي الثالثة إذا جاء نصر الله وفي الرابعة بقل هو الله أحد . قلت فما ثوابها ؟ قال لو كان عليه مثل رمل عالج ذنوباً غفر له . ثم نظر إلى فقال : إنما ذلك لك ولاصحابك . »

الخامس - ما رواه في الكافي عن ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « تصلبها بالليل وتصلبها بالنهار وتصلبها في السفر بالليل والنهار ، فإن شئت فاجعلها من نوافلك . »

السادس - ما في الفقيه (٣) قال : وفي رواية ابن المغيرة ان الصادق عليه السلام قال : « اقرأ في صلاة جعفر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون . »

السابع - ما رواه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال قال : « صل صلاة جعفر أي وقت شئت من ليل أو نهار ، وإن شئت حسبتها من نوافل الليل وإن شئت حسبتها من نوافل النهار تحسب لك من نوافلك وتحسب لك من صلاة جعفر . »

الثامن - ما رواه في التهذيب مسنداً عن إبراهيم بن أبي البلاد (٥) قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام - وفي الفقيه مرسل (٦) عن إبراهيم عن أبي الحسن عليه السلام يعني موسى بن جعفر - أي شيء لمن صلى صلاة جعفر ؟ قال لو كان عليه مثل رمل عالج وزبد البحر ذنوباً لغفرها الله له . ثم قال قلت هذه لنا ؟ قال فلن هي إلا لكم خاصة . قال قلت فأي شيء أقرأ فيها قال وقلت اعترض القرآن ؟ قال لا إقرأ فيها إذا زلزلت الأرض وإذا جاء نصر الله وأنا أنزلناه في ليلة القدر وقل هو الله أحد . »

(١) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة جعفر

(٢) و(٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة جعفر

— ٥٠٠ — ﴿الاجبار الواردة في صلاة جعفر﴾ ج ١٠

التاسع - ما رواه في الكافي عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال: «قلت له من صلى صلاة جعفر هل يكتب له من الاجر مثل ما قال رسول الله ﷺ لجعفر؟ قال اى والله، ورواه في الفقيه مرسلًا (٢)».

العاشر - ما رواه في التهذيب في الصحيح عن ذريح عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال: «ان شئت صل صلاة التيسيع بالليل وان شئت بالنهار وان شئت في السفر وان شئت جعلتها من نوافلك وان شئت جعلتها من قضاء صلاة».

الحادى عشر - ما رواه في الكافي والتهذيب عن علي بن سليمان (٤) قال: «كُتِبَ الى الرجل عليه السلام اسأله ما تقول في صلاة التيسيع في المحمل؟ فكُتِبَ اذا كنت مسافرًا فصل».

الثاني عشر - ما رواه في التهذيب عن سعد عن عبدالله بن جعفر عن علي بن الريان، وفي الفقيه عن علي بن الريان (٥) انه قال: «كُتِبَ الى الماضى الاخير عليه السلام اسأله عن رجل صلى صلاة جعفر ركعتين ثم تعجله عن الركعتين الاخيرتين حاجة أو يقطع ذلك بحدث يحدث أيحوز له أن يتمها اذا فرغ من حاجته وان قام عن مجلسه أم لا يحسب بذلك إلا ان يستأنف الصلاة ويصلى الأربع ركعات كلها في مقام واحد؟ فكُتِبَ: بلى ان قطعه عن ذلك أمر لا بد منه فليقطع ثم ليرجع فليبن على ما بقى منها ان شاء الله تعالى».

الثالث عشر - ما رواه في الكافي عن ابان (٦) قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: من كان مستعجلاً يصلى صلاة جعفر مجردة ثم يقضى التيسيع وهو ذاهب في حوائجه».

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة جعفر

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة جعفر

(٥) الوسائل الباب ٦ من صلاة جعفر

(٦) الوسائل الباب ٨ من صلاة جعفر

الرابع عشر - ما رواه في الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال :
« اذا كنت مستعجلاً فصل صلاة جعفر مجردة ثم اقض التسبيح » .
الخامس عشر - ما رواه في السكافي عن الحسن بن محبوب رفعه (٢) قال :
« تقول في آخر سجدة من صلاة جعفر : يا من لبس العز والوقار يا من تعطف بالمجد وتكرم به يا من لا ينبغي التسبيح إلا له يا من احصى كل شئ عليه يا ذا النعمة والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدرة والكرم اسألك بمعاهد العز من عرشك وبمنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم الاعلى وكلماتك التامات ان تصلى على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا » .

السادس عشر - ما رواه الثقة الجليل احمد بن ابي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج (٣) مما ورد عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه) الى محمد بن عبدالله ابن جعفر الحميري في جواب مسأله حيث « سأله عن صلاة جعفر اذا سها في التسبيح في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود وذكر في حالة اخرى قد صار فيها من هذه الصلاة هل يعيد ما فاتته من ذلك التسبيح في الحالة التي ذكره أم يتجاوز في صلاته ؟ التوقيع : اذا سها في حالة عن ذلك ثم ذكر في حالة اخرى قضى ما فاتته في الحالة التي ذكره » ورواه الشيخ في كتاب الغيبة باسناده فيه (٤) .

السابع عشر - ما رواه في السكتاب المذكور ايضاً عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه) (٥) « انه كتب اليه يسأله عن صلاة جعفر بن ابي طالب في أى وقت أفضل ان تصلى فيه ؟ وهل فيها قنوت ؟ وان كان كان ففي أى ركعة منها ؟ فاجاب أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة ثم في أى

(١) الوسائل الباب ٨ من صلاة جعفر

(٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة جعفر

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٩ من صلاة جعفر

(٥) الوسائل الباب ٤ من صلاة جعفر

الأيام شئت ، وأى وقت صليتها من ليل أو نهار فهو جائز . والقنوت فيها مرتان في الثانية قبل الركوع وفي الرابعة بعد الركوع . وسألته عن صلاة جعفر في السفر هل يجوز أن تصلي أم لا ؟ فأجاب يجوز ذلك .

الثامن عشر - ما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (١) قال : عليك بصلاة جعفر بن أبي طالب فإن فيها فضلاً كثيراً ، وقد روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه من صلى صلاة جعفر كل يوم لا تكتسب عليه السيئات وتكتسب له بكل تسبيحة فيها حسنة وترفع له درجة في الجنة فإن لم يطق كل يوم ففي كل جمعة فإن لم يطق ففي كل شهر فإن لم يطق ففي كل سنة ، فإنك إن صليتها بحى عنك ذنوبك ولو كانت مثل رمل عاج أو مثل زبد البحر ، وصل أى وقت شئت من ليل أو نهار ما لم يكن في وقت فريضة ، وإن شئت حسبتهما من نوافلك ، وإن كنت مستعجلاً صليت مجردة ثم قضيت التسبيح . فإذا أردت أن تصلي فافتتح الصلاة بتكبيرة واحدة ثم اقرأ في أولها بفاتحة الكتاب والعاديات وفي الثانية إذا زلزلت وفي الثالثة إذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله أحد وإن شئت كلها بقل هو الله أحد ، وإن نسيت التسبيح في ركوعك أو سجودك أو في قيامك فاقض حيث ذكرت على أى حال تكون .

تقول بعد القراءة : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، وتقول في ركوعك عشر مرات وإذا استويت قائماً عشر مرات وفي سجودك وبين السجدين عشراً فإذا رفعت رأسك تقول عشراً قبل أن تنهض فذلك خمس وسبعون مرة ، ثم تقوم في الثانية وتضع مثل ذلك ثم تشهد وتسلم وقدمضى لك ركعتان ، ثم تقوم وتصل ركعتين أخريين على ما وصفت لك ، فيكون التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير في أربع ركعات ألف مرة وماتى مرة . وتصل بها متى شئت ومتى ما خف عليك فإن في ذلك فضلاً كثيراً . فإذا فرغت تدعو بهذا الدعاء ... ثم ساق الدعاء .

ج ١٠ ﴿ محل التسبيح حال القيام - ما يقرأ في صلاة جعفر ﴾ - ٥٠٣ -

التاسع عشر - ما رواه الصدوق في كتاب عيون الأخبار عن رجاء بن ابى الضحاك (١) انه حكى في حديث له صلاة الرضا عليه السلام ونقل فيه انه كان يصلى في آخر الليل اربع ركعات بصلاة جعفر عليه السلام يسلم في كل ركعتين ويقتت في كل ركعتين في الثانية قبل الركوع وبعد التسبيح ويحتسب بها من صلاة الليل ... الخبر هذا ما حضرني من الروايات المتعلقة بهذه الصلاة .

والكلام فيها يقع في مواضع : الاول - ان اكثر الاخبار المذكورة في المقام دلت على ان التسبيح حال القيام بعد القراءة وان صورته « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر » وهو المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ذهب اليه الشيخان وابن الجنيد وابن ادريس وابن ابى عقيل والمتأخرون ، وقد دل الخبر الثاني على كونه قبل القراءة والله اكبر الى آخر ما هو مذكور في الخبر .

وظاهر الصدوق في الفقيه العمل بالخبر المذكور في الموضعين حيث قال في الكتاب المذكور (٢) بعد نقله الخبر المشار اليه : وقد روى ان التسبيح في صلاة جعفر بعد القراءة وان ترتيب التسبيح « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر » فباى الحديثين أخذ المصلي فهو مصيب وجائز له . انتهى .

وظاهره الجمع بين الاخبار بالتخير في الموضعين ، وهو جيد إلا ان الاحوط والاولى العمل بالقول المشهور لتكاثر الاخبار بتأخير التسبيح عن القراءة والله بالصورة المشهورة دون هذه الصورة التي نقلها في خبر الثمالي .

الثاني - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في قراءتها فالمشهور انه يقرأ في الاولى بعد الحمد الزلزلة وفي الثانية والعاديات وفي الثالثة النصر وفي الرابعة التوحيد ، وهو اختيار السيد المرتضى وابن الجنيد والصدوق وابى الصلاح وابن البراج وسلاح ، وقال ابن بابويه : يقرأ في الاولى والعاديات وفي الثانية الزلزلة وفي

(١) الوسائل الباب ١٣ من اعداد الفرائض رقم ٢٤

(٢) ج ١ ص ٣٤٨ وفي الوسائل الباب ١ من صلاة جعفر

— ٥٠٤ — (ما يقرأ في صلاة جعفر - هي بتسليمتين) ج ١٠

الباقيتين كما تقدم ، قال وان شئت صلها كلها بالتوحيد . وقال الصدوق في المقنع بالتوحيد في الجميع ، وعن ابن ابي عقيل في الأولى الزلزلة وفي الثانية النصر وفي الثالثة والعاديات وفي الرابعة قل هو الله أحد .

اقول : والذي يدل على المشهور من الأخبار المقدمة الخبر الرابع وما سيأتي ان شاء الله تعالى في خبر المفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام (١) في نوافل شهر رمضان وفيه : تقرأ في صلاة جعفر في الركعة الأولى الحمد واذا زلزلت وفي الثانية الحمد والعاديات وفي الثالثة الحمد واذا جاء نصر الله وفي الرابعة الحمد وقل هو الله أحد ... الحديث ، والذي يدل على ما ذهب اليه الشيخ على بن الحسين بن بابويه الخبر الثامن عشر كما هي قاعدته المطردة ومنه أخذ عبارته في هذا الموضع وغيره .

واما القولان الباقيان فلم نقف لهما على مستند والذي وردت به الأخبار هو ما عرفت من القول المشهور وقول على بن بابويه .

وفي الخبر الثالث : يقرأ في كل ركعة بقل هو الله أحد وقل يا ايها الكافرون ونحوه في الخبر السادس ، والظاهر انه على جهة التخيير بين هاتين السورتين او قراءة احدهما في موضع والاخرى في آخر .

وفي الخبر الثامن انه يقرأ فيها اذا زلزلت الأرض واذا جاء نصر الله وانا انزلناه وقل هو الله أحد ، والظاهر ان المراد الترتيب في هذه السور وان كان العطف بالواو لا يدل عليه إلا انه كثير الوقوع في الأخبار . والعمل بكل ما روى حسن ان شاء الله تعالى .

الثالث - قال في الذكرى : وهي بتسليمتين على الأظهر ويظهر من الصدوق في المقنع انه يرى انها بتسليمة واحدة وهو نادر . انتهى . وتبعه في هذه المقالة جملة من تأخر عنه .

اقول : صورة عبارة المقنع على ما نقله في البحار هكذا : تبدأ فتكبر ثم

(١) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

تقرأ فإذا فرغت من القراءة فقل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ،
خمس عشرة مرة فإذا ركعت قلتها عشرًا فإذا رفعت رأسك من الركوع قلتها
عشرًا فإذا سجدت قلتها عشرًا فإذا رفعت رأسك من السجود قلتها عشرًا فإذا
سجدت قلتها عشرًا فإذا رفعت رأسك من السجود الثاني قلتها عشرًا وأنت جالس
قبل أن تقوم ، فذلك خمس وسبعون تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وتهليلة في كل
ركعة : ثلاثمائة في أربع ركعات فذلك ألف ومائتان ، وتقرأ فيها قل هو الله أحد
وروى : اقرأ في الركعة الأولى من صلاة جعفر الحمد وإذا زلزلت وفي الثانية الحمد
والعاديات وفي الثالثة الحمد وإذا جاء نصر الله وفي الرابعة الحمد وقل هو الله أحد . انتهى
وانت خبير بأنه لا دلالة في هذه العبارة على ما ادعاه من أن الأربع بتسليمة
واحدة ، إذ الظاهر أن الغرض من سياق هذا الكلام إنما هو بيان مواضع التسبيح
وقدره كما يشير إليه قوله ، فذلك خمس سبعون ... إلى آخره ، ومن ثم أنه لم يتعرض
لذكر الركعة الثانية ولا للتشهد ولا للقنوت ، أما لما ذكرناه من أن الغرض من سياق
الكلام إنما هو ما ذكرناه أو من حيث ظهور ذلك فاكنتي بظهوره عن ذكره .
ويؤيد ما قلناه أن سياق عبارته المذكورة وقعت على نحو عبارة الخبر الأول والثالث
فإن السياق في الجميع واحد ، فإن كانت عبارة المقنع بهذه الكيفية دالة على ما قاله
فكذلك عبارة كل من الخبرين المذكورين تدل على ذلك . وبالجمله فإن ما ذكره
(قدس سره) وإن تبعه فيه من تبعه لا يخلو من قصور تأمل في العبارة المذكورة .

وبما ذكرنا من عدم ظهور ما ادعاه في الذكرى من هذه العبارة صرح شيخنا
المجلسي (قدس سره) في البحار أيضاً حيث قال بعد نقل عبارة المقنع التي قدمناها
نقلًا عنه وذكر كلام الذكرى - ما صورته : وأقول لا دلالة في عبارة المقنع إلا
من حيث أنه لم يذكر التسليم ولعله أحاله على الظهور كالتشهد والقنوت وغيرهما
والعمل على المشهور . انتهى .

إلا أن العلامة في المختلف قال : قال أبو جعفر بن بابويه (قدس سره) في

٥٠٦ -- (هل يجوز احتساب صلاة جعفر من النوافل الراتبة؟) ج ١٠

كتاب المقنع : وروى انها بتسليمتين . وهو يشعر انه يقول بانها بتسليمة واحدة والمشهور الأول . انتهى .

وعلى هذا فالظاهر ان كلام شيخنا في الذكرى انما ابتنى على هذا الكلام الذي نقله في المختلف إلا ان شيخنا المجلسي كما عرفت انما عزاه الى العبارة التي نقلها عنه في البحار . وبالمجمل فان كتاب المقنع لا يحضرني الآن ليمكن معرفة صحة أحد النقلين وفساد الآخر في البين .

الرابع - المشهور انه يستحب العشر بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى قبل القيام الى الثانية وكذا من الركعة الثالثة قبل القيام الى الرابعة ، ذهب اليه الشيخان والمرتضى وابن بابويه وابو الصلاح وابن البراج وسائر وغيرهم . وقال ابن ابي عقيل : ثم يرفع رأسه من السجود وينهض قائماً ويقول ذلك عشراً ثم يقرأ .

ولم نقف له على دليل لان ما قدمناه من الاخبار ما بين صريح الدلالة وظاهرها على القول المشهور ، ففي الرواية الأولى ، فاذا رفعت رأسك من السجدة الثانية قلت عشر مرات وانت قاعد قبل أن تقوم ، وفي الرواية الثانية ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولن عشر مرات ثم تنهض فتقولن خمس عشرة مرة ، وهاتان الروايتان صريحتان كما ترى في المدعى ، وفي الرواية الثالثة ، واذا رفعت رأسك فعشراً فذلك خمس وسبعون ، وهي ظاهرة لانه رتب ذلك على رفع الرأس ولم يذكر النهوض ، وفي الرواية الثامنة عشرة ، فاذا رفعت رأسك تقول عشراً قبل أن تنهض ، وهي صريحة في المدعى كما ترى . ولعله وصل اليه في ذلك ما لم يصل الينا حيث انه من قدماء الأصحاب .

الخامس - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) جواز احتسابها من النوافل الراتبة الليلية والنهارية ، صرح به الشيخ على بن بابويه وابن ابي عقيل وغيرهما . وقال ابن الجنيد : ولا احب احتسابها من شيء من التطوع الموقوف

عليه ولو فعل وجعلها قضاء للنوافل اجزأه .

وانت خبير بان جملة من الاخبار المتقدمة ظاهرة في الدلالة على القول المشهور كالخبر الخامس والسابع والعاشر والثامن عشر والتاسع عشر ، وقد تضمن الخبر العاشر جواز جعلها قضاء للنوافل وهو الذي رخصه ابن الجنيد ، وحيث فلا وجه لمنع ابن الجنيد من احتسابها من النوافل اداء . وحمله على الغفلة عن هذه الاخبار وعدم اطلاعه عليها بعيد ، وعلى الإطلاع عليها والقول بخلافها ابعد .

وقال في الذكرى : ويظهر من بعض الأصحاب (رضوان الله عليهم) جواز جعلها من الفرائض ايضاً اذ ليس فيه تغيير فاحش .

اقول : ربما أشعر نقله (قدس سره) للقول المذكور وعدم تعرضه لرده اختياره القول بجوازه ، واليه يميل كلام بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين ، وهو محل اشكال وأى تغيير الخش بما عليه هذه الصلاة بالنسبة الى غيرها من الصلوات الخالية من هذه الاذكار .

وبالجملة فان العبادات توقيفية فاذا كان المرسوم عن صاحب الشرع هو ايقاع الفريضة على النحو الذي وردت عنه عليه السلام فتغييرها الى كيفية اخرى - ولو بزيادة اذكار وادعية وتسبيحات خارجة من الموظف فيها سبباً مع كثرتها وتفاحشه كما في هذه الصلاة - يتوقف على الدليل .

ويعضد ما قلناه عدم حصول يقين البراءة إلا بما ذكرناه . ويعضده ايضاً المقابلة بالنوافل الحاضرة ، فان قوله في الخبر المذكور « وان شئت جعلتها من نوافلك ، أى الحاضرة المؤداة فيكون قوله « وان شئت جعلتها من قضاء صلاة » يعنى قضاء النوافل وحاصله التخيير بين جعلها من النوافل المؤداة والمقضية . والله العالم .

السادس - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان فيها قنوتين في الثانية من الركعتين الأولى والثانية من الركعتين الأخيرتين وانه بعد القراءة وقبل الركوع فيها ، ويدل على ذلك صريح الخبر التاسع عشر مضافاً الى

٥٠٨ - (احكام ذوى الاعذار فى صلاة جمفر - افضل اوقاتها) ج ١٠

الآخبار العامة فى قنوت سائر الصلوات (١) .

والمستفاد من الخبر السابع عشر ان قنوت الركعتين الأولتين قبل الركوع وقنوت الركعتين الأخيرتين بعد الركوع ، ولم اقف على من تنبه له من الأصحاب ، ولعله من حيث عدم رواية الخبر فى كتب الحديث الأربعة التى مدار استدلالهم عليها ورجوعهم اليها . وبالمجمل فان الأظهر هو ما دلت عليه الأخبار العامة وخصوص الخبر التاسع عشر ، وهذا الخبر مرجوع الى قائله عليه السلام .

السابع - قد اشتملت جملة من الأخبار المتقدمة على احكام عديدة لذوى الأعذار فى هذه الصلاة :

أحدها - ما اشتمل عليه الخبر الثالث عشر والرابع عشر من جواز الصلاة مجردة عن التسبيح اذا عجلت به حاجة ثم يقضى التسبيح وهو ذاهب .
وثانيها - ما اشتمل عليه الخبر الثانى عشر من انه لو صلى منها ركعتين ثم عجلته الحاجة او احدث حدثاً فانه يبنى على ما صلى اولاً بعد زوال العارض ويتم بالركعتين الباقيتين ، والأحوط ان لا يفرق فيها إلا اعذر وقوفاً على ظاهر الخبر وان كان الظاهر الجواز مطلقاً .

وثالثها - ما دل عليه الخبر السادس عشر من انه اذا سها عن التسبيحات فى بعض احوال هذه الصلاة قضائها فى الحال التى يذكرها فيها ، فان كان يفوته سهواً فى حال القيام ثم يذكره فى حال الركوع او السجود فانه يقضى ما فاتته كلا أو بعضاً فى تلك الحال .

الثامن - قد تكرر فى الأخبار المتقدمة ان وقتها أى وقت شاء من ليل أو نهار وانها جائزة سفرأ وحضرأ ، إلا ان الخبر السابع عشر قد صرح بان أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة ، ويحتمل أن يكون بعده فى الفضل جعلها من نوافل الليل كما يشعر به الخبر التاسع عشر من مداومة الرضا عليه السلام على جعلها منها كما يبنى عنه لفظه " كان ، .

فائدة

قال في الذكرى : زعم بعض متعصبى العامة ان الخطاب بهذه الصلاة وتعليمها كان للعباس عم النبي ﷺ ورواه الترمذى (١) ورواية اهل البيت (عليهم السلام) اوفق اذ اهل البيت أعلم بما فى البيت ، على انه يمكن أن يكون قد خاطبهما بذلك فى وقتين ولا استبعاد فيه . انتهى .

اقول - بل الظاهر ان هذا الخبر انما هو من مخترعات الاموية بغضاً لعلى ﷺ ومن يمت به ولا سيما اخيه المذكور ، ونسبوه للعباس ليكون أدخل فى العقول وتلقيه بالقبول . وقد ذكرنا فى كتاب سلاسل الحديد بحثاً رشيقاً فى اختراعهم الإحاديث الكاذبة فى زمان معاوية تقر بأى اليه . والله العالم .

المطلب الثالث فى نافلة شهر رمضان

والكلام فيها يقع فى مقامين : الأول - استحباب هذه النافلة مذهب اكثر الاصحاب (رضوان الله عليهم) بل نقل عن سلاسل دعوى الاجماع عليه . ونقل فى المعتبر قال وقال بعض اصحاب الحديث من لم يشرع فى شهر رمضان زيادة نافلة عن غيره ، وذكر بعض الاصحاب ان على بن بابويه وابن ابي عقيل لم يتعرضا لها بنفى ولا اثبات وان الصدوق قال لا نافلة فيه زيادة على غيره . ورد هذا النقل عن الصدوق جمع من محقق متأخرى المتأخرين بان كلامه فى الفقيه لا يدل على نفي المشروعية بل الظاهر انه انما ينفي تأكيد الإستحباب لصراحته بانه لا يرى بأساً بالعمل بما ورد فيها من الأخبار ، ولهذا قال فى المدارك : والظاهر انه لا خلاف فى جواز الفعل وانما الكلام فى التوظيف .

اقول : صورة ما ذكره الصدوق فى الكتاب المذكور انه قال - فى باب

(١) سنن الترمذى مع شرحه لابن العربى ج ٢ ص ٢٦٧ . وقد ضعف السيوطى فى

الثالث المصنوعة ج ٢ ص ٢١ احاديث هذه الحجة فى العباس .

— ٥١٠ — ﴿ هل تستحب نافلة شهر رمضان ؟ ﴾ ج ١٠

الصلاة في شهر رمضان من كتاب الصوم بعد ذكره الأخبار الآتية الدالة على عدم الزيادة في شهر رمضان - ما لفظه : ومن روى الزيادة في التطوع في شهر رمضان زرعة عن سماعة وهما واقفيان ، قال سألته ... وساق الحديث الدال على ذلك (١) ثم قال قال مصنف هذا الكتاب (رحمه الله) انما أوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وتركى لاستعماله ليعلم الناظر في كتابي هذا كيف يروى ومن رواه وليعلم من اعتقادي فيه انى لا ارى بأساً باستعماله . انتهى . والظاهر ان مرجعه الى ما ذكره من عدم تأكد الاستحباب .

واما قوله في المدارك - انه لا خلاف في جواز الفعل وانما الكلام في التوظيف - فلا يخلو من الإشكال الظاهر ، وذلك لأن الجواز هنا لا معنى له فانها عبادة فان ثبت شرعيتها وتوظيفها ترتب عليه الإستحباب وإلا كانت محرمة وغير مشروعة ، ألا ترى ان صلاة الضحى لما لم تثبت شرعيتها صرحنا بالأخبار بيدعيتها وتحريمها (٢) وليست من الامور المباحة التى تتصف بالجواز .

ثم ان مما يدل على عدم توظيف هذه النافلة ما رواه الصدوق عن عبد الله بن سنان بسنتين صحيحين ورواه الشيخ عنه ايضاً بسند صحيح (٣) انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في شهر رمضان فقال ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتان قبل صلاة الفجر ، كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى ولو كان فضلاً لسكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلم به وأحق .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي والشيخ عنه ايضاً في الصحيح (٤) بتفاوت ما في المتن قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في شهر رمضان فقال ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الصبح قبل الفجر ، كذلك كان رسول الله

(١) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان .

(٢) الوسائل الباب ٣١ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٩ من نافلة شهر رمضان

ﷺ يصلي وأنا كذلك أصلي ولو كان خيراً لم يتركه رسول الله ﷺ . .
وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم (١) باسناد لا يبعد الحاقه بالموثقات قال :
« سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ اذا صلى العشاء الآخرة آوى
الى فراشه لا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل لا في شهر رمضان ولا في غيره . .
ونقل المحقق في المعتمد (٢) الاحتجاج للنافين بما رواه الاصحاب عن محمد
ابن مسلم قال : « سمعت ابراهيم بن هشام (٣) يقول هذا شهر رمضان فرض الله
صيامه وسن رسول الله ﷺ قيامه . فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام فقال كذب ابن
هشام كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتان قبل
الفجر في شهر رمضان وغيره . .

واما الاخبار الدالة على استحباب هذه الصلاة فهي كثيرة جداً تفصيلاً
واجمالاً .

ومن الثاني ما رواه الشيخ في الموثق - وعده في المنتهى في الصحيح - عن
ابي بصير (٤) ، انه سأل ابا عبد الله عليه السلام أيزيد الرجل الصلاة في رمضان ؟ قال نعم
ان رسول الله ﷺ قد زاد في رمضان في الصلاة . .

ونحوها صحيحة البقباق وعبيد بن زرارة عنه عليه السلام (٥) قال : « كان رسول الله
ﷺ يزيد في صلاته في شهر رمضان : اذا صلى العتمة صلى بعدها فيقوم الناس خلفه
فيدخل ويدعمهم ثم يخرج ايضاً فيجيئون ويقومون خلفه فيدخل ويدعمهم (مراراً)

(١) الوسائل الباب ٩ من نافلة شهر رمضان . (٢) ص ٢٢٥

(٣) لم يذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وابن حجر في تهذيب التهذيب والبخاري
في التاريخ الكبير وابن ابي حاتم الرازي في المرح والتعديل . نعم في لسان الميزان ج ١
ص ١٢٢ وميزان الاعتدال ج ٩ ص ٢٤ ابراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني مات
سنة ٢٣٨ . فلا ينطبق على المذكور في هذه الرواية

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٢ من نافلة شهر رمضان

قال وقال لا تصل بعد العتمة في غير شهر رمضان ، وبهذا النحو رواية جابر ورواية محمد بن يحيى ورواية أبي خديجة (١) .

ومن الأول رواية المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) انه قال : « يصلى في شهر رمضان زيادة الف ركعة . قال قلت ومن يقدر على ذلك ؟ قال ليس حيث تذهب أليس يصلى في شهر رمضان زيادة الف ركعة : في تسع عشرة منه في كل ليلة عشرين ركعة وفي ليلة تسع عشرة منه مائة ركعة وفي ليلة احدى وعشرين مائة ركعة وفي ليلة ثلاث وعشرين مائة ركعة ويصلى في ثمان ليال منه في العشر الاواخر ثلاثين ركعة ؟ فمذه تسعمائة وعشرون ركعة . قال : قلت جعلني الله فداك فرجت عى لقد كان ضاق بي الأمر فلما ان اتيت لى بالتفسير فرجت عنى فكيف تمام الألف ركعة ؟ قال تصلى في كل جمعة في شهر رمضان اربع ركعات لامير المؤمنين عليه السلام وتصل ركعتين لابنة محمد عليه السلام وتصل بعد الركعتين اربع ركعات لجعفر الطيار عليه السلام وتصل في ليلة الجمعة في العشر الاواخر لامير المؤمنين عليه السلام عشرين ركعة وتصل في عشية الجمعة ليلة السبت عشرين ركعة لابنة محمد عليه السلام . ثم قال اسمع وعه وعلم ثقات اخوانك هذه الأربع والركعتين فانهما افضل الصلوات بعد الفرائض ... الى آخرها ، الى غير ذلك من الأخبار التي يضيق عن نشرها المقام .

والشيخ بعد ذكر الأخبار المتقدمة عدا خبر المعتبر قال : فالوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها انه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة النافلة جماعة في شهر رمضان ولو كان فيه خير لما تركه صلى الله عليه وسلم ولم يردانه لا يجوز ان يصلى على الأفراد .

واحتج على هذا التأويل بما رواه عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل في الصحيح (٣) قالوا : « سألتاهما عن الصلاة في رمضان نافلة بالليل جماعة ؟

(١) الوسائل الباب ٢ من نافلة شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

فقالا ان النبي ﷺ كان اذا صلى العشاء الآخرة انصرف الى منزله ثم يخرج من آخر الليل الى المسجد فيقوم فيصلي ، تفرج في أول ليلة من شهر رمضان ليصلي كما كان يصلي فاصطف الناس خلفه فهرب منهم الى بيته وتركهم ، ففعلوا ذلك ثلاث ليال فقام في اليوم الرابع على منبره فحمد الله واثنى عليه ثم قال : ايها الناس ان الصلاة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعة وصلاة الضحى بدعة ألا فلا تجمعوا ليلا في شهر رمضان لصلاة الليل ولا تصلوا صلاة الضحى فان ذلك معصية ، ألا وان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار . ثم نزل وهو يقول قليل في سنة خير من كثير في بدعة ، ألا ترى انه لما انكر الصلاة في شهر رمضان انكر الجماعة فيها ولم ينكر نفس الصلاة ولو كان نفس الصلاة منكراً مبتدعاً لا تنكره كما انكر الجماعة فيها . ورد هذا التأويل جملة من افاضل متأخري المتأخرين بالبعد وهو كذلك . وفيه ايضاً ان الرواية التي أوردتها موردها انما هو الجماعة في صلاة الليل لا في الصلاة التي هي محل البحث حتى يتم قوله . انكر الجماعة فيها ولم ينكر الصلاة ، فان الصلاة التي اجتمعوا خلفه فيها انما هي صلاة الليل كما هو ظاهر سياق الخبر ، وحينئذ فلا حاجة في ما أوردته كما لا يخفى .

والعلامة في المختلف قد أجاب عن صحيحة عبدالله بن سنان بجواز أن يكون السؤال وقع عن النوافل الراتبة هل تزيد في شهر رمضان أو لا ؟ فاجاب بإيجاب بعدم الزيادة ، فانه نقل عن ابن الجنيد انه قال : وقد روى عن أهل البيت (عليهم السلام) زيادة في صلاة الليل على ما كان يصليها الانسان في غيره اربع ركعات تنمة اثنتي عشرة ركعة . وهذا التأويل ايضاً لا يخلو من بعد وان كان أقل من الأول .

وقال المحدث الكاشاني (طاب ثراه) في الوافي بعد نقل اخبار الطرفين : اقول من حاول أن لا يبعد في التأويل كثيراً ولا يرد احد الحديثين فالصواب ان يحمل حديث الاثبات على التقية (١) أو حديث النبي على نفي كونها سنة موقوفة

موظفة لا ينبغي تركها كالرواتب اليومية بل ان كانت فهي من التطوعات التي من احبها وقوى عليها فعلها كما يشهر به حديث سماعة وغيره .

وهو وان كان بعيداً ايضاً إلا انه أقل بعداً مما تقدم ، وجه البعد أما بالنسبة الى اخبار القول المشهور فان تكاثرها واستفاضتها - بل ربما يدعى تواترها معنى اجمالاً وتفصيلاً كما لا يخفى على من راجعها - يبعد خروجها كملاً مخرج التقيّة سيما مع اقترانها بفتوى الطائفة قديماً وحديثاً إلا الشاذ . وأما بالنسبة الى حمل اخبار القول بنفسها على نفي التأكيد ففيه ان الاخبار قد تصادمت في فعل النبي ﷺ لها وعدمه ، فهذه الاخبار ظاهرها ان النبي ﷺ لم يفعل ذلك مدة حياته وتلك الاخبار قد تكاثرت وتعاضدت بانه كان يصليها ، ولا معنى هنا للجمع بالتأكيد وعدمه بل ليس إلا التزجيج لآخبار أحد الطرفين ورمى الآخر من البين .

وبالجملة فان المسألة من مشكلات المسائل واليه يعميل كلام صاحب المدارك وان كان قد قوى بعد ذلك القول المشهور بما ذكره من الوجوه .

وبعض المحققين من متأخري المتأخرين القائلين بالقول المشهور حمل الاخبار الدالة على نفي هذه النافلة على التقيّة ، قال لانها موافقة لبعض ما روته العامة كما في صحيح البخاري (١) ، انه قيل لعائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في شهر رمضان ؟ فقالت ما كان يزيد في شهر رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة ، يصلي اربع ركعات ثم يصلي أربعاً ثم يصلي ثلاثاً ، قال ولهذا جعل ابن طاووس من جملة محامل هذه الاخبار التقيّة متأيّداً بما تقدم في رواية ابن مطهر من تكذيب الراوى والدعاء عليه ، وربما يؤيده ايضاً ما مر سابقاً من حديث جابر ، واما تلك الاخبار فهي مع كثرتها ليست بهذه المثابة لان العامة انما يقولون بالتراويح وهي عند اكثرهم كما ذكرنا سابقاً ستمائة ركعة في كل ليلة عشرون ركعة بعد العشاء وعند مالك في كل ليلة ست وثلاثون ركعة بعد العشاء ايضاً (٢) وكلاهما مخالفان لما

(١) ج ١ ص ١٧٥ باب القيام بالليل في رمضان وغيره

(٢) المغني ج ٢ ص ١٦٧ وعمدة القارى ج ٢ ص ٥٩٨

ذكر في تلك الأخبار ، مع ان في مفصلات تلك الأخبار ذكرت اشياء مبينة لمذاهب العامة كما هو واضح على من تأمل فيها فلا يناسب حملها على التقية ، ومن احتمل ذلك فيها لم يلاحظها حق ملاحظتها . انتهى .

واشار برواية ابن مطهر الى ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن محمد بن مطهر (١) قال : كتبت الى ابي محمد عليه السلام ان رجلاً روى عن ابيك (عليهم السلام) ان رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان يزيد من الصلاة في شهر رمضان على ما كان يصليه في سائر الايام ؟ فوقع كذب فض الله فاه صلى في كل ليلة من شهر رمضان عشرين ركعة الى عشرين من الشهر ... الحديث ، وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى ، وقد روى السكيني هذا الخبر ايضاً (٢) بهذا اللفظ في تكذيب الراوى ومتمنه أبسط .

إلا ان ما دل عليه هذا الخبر معارض بمثله عما تقدم نقله (٣) عن المحقق في المعتبر من تكذيب ابي جعفر عليه السلام لمن نقل عن النبي صلى الله عليه وآله انه سن هذه الصلاة ثم ذكر عليه السلام انه إنما كان يصلي صلاة الليل خاصة . وبذلك يظهر لك قوة الإشكال الذي اشرنا اليه آنفاً .

وأما حديث جابر الذي اشار اليه فهو ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) انه قال له : ان اصحابنا هؤلاء ابوا ان يزيدوا في صلاتهم في شهر رمضان وقد زاد رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاته في شهر رمضان ، اقول : لا يبعد ان حصول المخالفة من اصحابه عليه السلام يومئذ انما كان لعدم ثبوت المشروعية عندهم ، ويحمل كلامه عليه السلام في قوله وقد زاد رسول الله صلى الله عليه وآله على الخروج مخرج التقية في النقل وإلا فلا معنى لكونهم اصحابه عليه السلام مع عدم علمهم بقوله عليه السلام . ومن المحتمل قريباً في خبر احمد بن محمد بن مطهر الحمل على ما ذكرنا من أن تكذيب الراوى والدعاء عليه انما وقع تقية لاظهار

(١) و (٢) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

(٣) ص ٥١١

(٤) الوسائل الباب ٢ من نافلة شهر رمضان

ذلك الرجل ما هو مأمور بإظهار خلافه .

وبالجملة فذيل الكلام واسع في المقام وباب الإحتمال غير منغلق كما لا يخفى على ذوى الافهام ، والامر هنا باعتبار تعارض الاخبار متردد بين الاستحباب والتحريم وطريق الإحتياط في مثله الترك لذلك ، إلا انه يشكل بشهرة عمل الأصحاب باخبار الاستحباب . والله العالم .

المقام الثانى - في كيفية هذه الصلاة وقد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) لها صورتين (الأولى) - ان يصلى في عشرين ليلة من الشهر كل ليلة عشرين ركعة ثمان منها بعد المغرب واثنتا عشرة بعد العشاء الآخرة ، هذا هو المشهور بين الأصحاب وخير الشيخ في النهاية بين ذلك وبين جعل اثنتى عشرة ركعة بين العشاءين وثمان بعد العشاء ، واختاره المحقق في المعتمد .

ويدل على القول المشهور رواية أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (١) وفيها « فصل يا أبا محمد زيادة في رمضان فقال كم جعلت فداك ؟ فقال في عشرين ليلة تمضى في كل ليلة عشرين ركعة ثمانى ركعات قبل العتمة واثنتى عشرة ركعة بعدها سوى ما كنت تصلى قبل ذلك ... الحديث » .

وفي رواية محمد بن احمد بن مطهر المروية في الكافي عن أبى محمد عليه السلام (٢) « صل في شهر رمضان في عشرين ليلة في كل ليلة عشرين ركعة ثمانى بعد المغرب واثنتى عشرة بعد العشاء الآخرة » .

وفي رواية مسعدة بن صدقة عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الى ان قال منذ اول ليلة الى تمام عشرين ليلة في كل ليلة عشرين ركعة ثمانى ركعات منها بعد المغرب واثنتى عشرة بعد العشاء الآخرة ... الحديث » .

وفي رواية أبى بصير الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام (٤) « صل في العشرين من شهر رمضان ثمانياً بعد المغرب واثنتى عشرة ركعة بعد العتمة » ونحو ذلك في رواية

محمد بن سليمان عن عدة من الأصحاب (١) ورواية الحسن بن علي عن أبيه (٢).
والذي يدل على عكس ذلك موثقة سماعة (٣) قال : « سألته عن رمضان ... الى
ان قال : كان يصلي قبل ذلك من هذه العشرين اثنتي عشرة ركعة بين المغرب والعتمة
وثماني ركعات بعد العتمة ... الحديث » .

واصحاب القول الثاني قالوا بالتخير جمعاً بين الاخبار الاولى وبين هذه الموثقة
والاظهر العمل بالأخبار الكثيرة اترجحها بالكثرة وقول جمهور الأصحاب بها
واحتمال حمل الموثقة المذكورة على وجه آخر غير التخير . هذا بالنسبة الى
ما يفعل في العشرين ليلة .

واما ما يصلي في العشر الباقية فهي ثلاثون ركعة في كل ليلة وقد اختلف
هنا في تقسيم هذه الثلاثين ، فالمشهور انه يصلي منها ثمان بعد المغرب والباقي بعد العشاء
الآخرة ، صرح به العلامة في المنتهى ، ونقل عن أبي الصلاح وابن البراج انه يصلي
اثنتي عشرة ركعة بعد المغرب والباقي بعد العشاء الآخرة ، وخير المحقق بين الصورتين
والذي يدل على الأول وهو المشهور قول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير
وهي الأولى من روايته المتقدمتين (٤) « فاذا دخل العشر الاواخر فصل ثلاثين
ركعة في كل ليلة ثمان ركعات قبل العتمة واثنين وعشرين ركعة بعدها ... الخبر » .

وقول أبي جعفر عليه السلام في خبر الحسن بن علي عن أبيه (٥) « وفي العشر
الآواخر ثمان ركعات بين المغرب والعتمة واثنين وعشرين ركعة بعد العتمة » .

وقول أبي الحسن عليه السلام في رواية محمد بن سليمان عن عدة من اصحابنا (٦)
« فلما كان في ليلة اثنين وعشرين زاد في صلاته فصلي ثمان ركعات بعد المغرب واثنين
وعشرين ركعة بعد العشاء الآخرة » .

وأما ما يدل على القول الثاني فنه قول أبي محمد عليه السلام في رواية محمد بن احمد

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الو سائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

ابن مطهر في الكافي (١) « وصل فيها ثلاثين ركعة اثنتى عشرة بعد المغرب وثمانى عشرة بعد العشاء الآخرة » .

وقول ابى عبدالله عليه السلام في رواية مسعدة (٢) « ويصلى فى العشر الاواخر فى كل ليلة ثلاثين ركعة اثنتى عشرة منها بعد المغرب وثمانى عشرة بعد العشاء الآخرة ، ومن هنا جمع المحقق بين هذه الاخبار بالتخيير .

والحاصل مما ذكرناه سبعائة ركعة . ثم انه يصلى ثلاثمائة ركعة تمام الالف منها مائة ركعة فى الليلة التاسعة عشرة ومائة فى ليلة احدى وعشرين ومائة فى ليلة ثلاث وعشرين . هذه احدى صورتين المشار اليهما آنفاً ، ونسب القول بهذه الصورة فى الذكرى الى طائفة من اصحابنا وفى المنتهى الى اكثر الاصحاب .

والصورة الثانية نسبها فى الذكرى الى اكثر الاصحاب ، وعلى هذه الصورة رتب الشيخ الدعوات المختصة بالركعات فى المصباح وهى انه يقتصر فى ليالى الافراد على المائة فى كل ليلة منها ، وعلى هذا فتبقى عليه ثمانون ركعة وظائف هذه الثلاث على تقدير الصورة الاولى ، قالوا ويفرقها على الشهر بهذه الكيفية : يصلى فى كل جمعة عشر ركعات اربعا منها بصلاة على عليه السلام وركعتين بصلاة فاطمة (عليها السلام) واربعاً بصلاة جعفر (رضوان الله عليه) وفى ليلة آخر جمعة من الشهر يصلى عشرين ركعة بصلاة على عليه السلام وفى عشيتها ليلة السبت عشرين بصلاة فاطمة (عليها السلام) والمستند فى هذه الصورة رواية المفضل بن عمر المتقدمة (٣) .

اذا عرفت ذلك فاعلم اننا لم نقف فى الروايات الواردة فى هذا الباب على ما يقتضى هذه الكيفية على التفصيل الذى ذكره الاصحاب لمزيد اختلافها وعدم اتلافها إلا انه يمكن حصول ذلك من مجموعها باعتبار ضم بعضها الى بعض . قال الشهيد فى الذكرى : والمشهور انها الف ركعة زيادة على الاربعة رواه

جميل بن صالح عن الصادق عليه السلام (١) وعلى بن أبي حمزة أيضاً (٢) وإسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام وسماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام (٣) .
وربما اشعر هذا الكلام بأن هؤلاء قد رووا الألف على الوجه الذي ذكره الأصحاب مع أن الأمر ليس كذلك ، فإن رواية جميل بن صالح إنما تضمنت استحباب الاكثار من الصلاة في شهر رمضان وغيره في اليوم والليلة وإن علياً عليه السلام كان يصلي ألف ركعة في اليوم والليلة ، ورواية علي بن أبي حمزة (٤) عارية عن زيادة المئات في ليالي الافراد ، ورواية إسحاق بن عمار إنما تضمنت ذكر المئات خاصة في ليالي الافراد (٥) وروايتا ابن مطهر المنقولتان في الكافي والتهذيب (٦) تضمنتا اسقاط المائة من ليلة تسع عشرة ، وفي موثقة لسماعة (٧) صلاة مائة ركعة لكل من ليلتي تسع عشرة وثلاث وعشرين ولم يتعرض لزيادة على ذلك ، ورواية مسعدة مثل روايتي ابن مطهر في ذكر جملة النوافل الموظفة كما ذكره الأصحاب إلا أنه اسقط مائة ركعة من ليلة تسع عشرة ، ومثل ذلك أيضاً موثقة أخرى لسماعة (٨) وفي رواية لابن بصير أيضاً ذكر العشرين ركعة الى تمام عشرين يوماً من الشهر ومائة ركعة في الليلة التي يرجي فيها ما يرجي ولم يذكر فيها سوى ذلك ، وفي رواية محمد بن سليمان عن العدة اسقاط وظيفة ليلة تسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين من العدد المتقدم ذكره والاقتصار في كل منها على مائة ركعة ، وبموجبه قد نقص من الألف ثمانون ركعة ولم يتعرض لها كما تعرض لها في خبر المفضل المتقدم . وأما رواية المفضل المذكورة (٩)

(١) الوسائل الباب ٥ من نافلة شهر رمضان

(٢) و (٣) و (٤) و (٦) و (٨) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

(٥) ان كان المراد من رواية إسحاق رواية محمد بن سليمان عن العدة ومنهم إسحاق ابن عمار وسماعة فسيأتى التعرض منه ، قدس سره ، لها بعد اسطر وإن كان غيرها فلم نقف عليها في كتب الحديث .

(٧) الوسائل الباب ١ من نافلة شهر رمضان وليس فيها تسع عشرة وإنما جاء فيها

(٩) ص ١٢٠

ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين

٥٢٠ - (كيفية نافلة شهر رمضان - محل الوتيرة) ج ١٠

فانها ظاهرة في الصورة الثانية كما قدمنا ذكره إلا انها مجملة في تقسيم العشرين والثلاثين وقد عرفت الخلاف في الموضوعين نصاً وفتوى .

هذا مجمل الكلام في روايات المسألة وما اشتملت عليه ، وبه يظهر ما ذكرناه من عدم وجود المستند لما ذكره الأصحاب من الكيفية في الصورة الأولى ، واما الثانية فليس في مستندها إلا الإجمال الذي ذكرناه وإلا فالعدد تام كما لا يخفى .

قال السيد الزاهد العابد المجاهد رضى الدين بن طاووس (عطر الله مرقدہ) في كتاب الاقبال نقلاً عن الرسالة الغرية للشيخ المفيد (طيب الله مضجعه) قال يصلي في العشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة ثمانى بين العشاءين واثنى عشرة بعد العشاء الآخرة ويصلي في العشر الأواخر كل ليلة ثلاثين ركعة ويضيف الى هذا الترتيب في ليلة تسع عشرة وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين كل ليلة مائة ركعة وذلك تمام الألف ركعة ، قال : وهى رواية محمد بن ابي قره في كتاب عمل شهر رمضان في ما اسنده عن علي بن مهزيار عن مولانا الجواد عليه السلام (١) . وظاهر هذا الكلام كما ترى ورود الخبر بهذه الكيفية .

ونحو ذلك ما ذكره شيخنا المفيد (روح الله تعالى روحه) في كتاب مسار الشيعة (٢) قال : أول ليلة من شهر رمضان فيها الابتداء بصلاة نوافل شهر رمضان وهى الف ركعة من أول الشهر الى آخره بترتيب معروف في الاصول عن الصادقين (عليهم السلام) ... الى آخره .

فوائد

الاولى - المشهور ان الوتيرة تصلى بعد وظيفة العشاء من تلك النوافل لتكون خاتمة النوافل ، ونقل عن سلار انها مقدمة على الوظيفة المذكورة ، وقد تقدم في آخر المسألة الثانية من المقصد الثانى في مواقيت الرواتب من المقدمة الثالثة في المواقيت من كتاب الصلاة (٣) نبذة من الكلام في هذا المقام .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان . (٣) ج ٦ ص ٢٢٣

ويدل على ما ذكره سائر هنا قوله عليه السلام في رواية محمد بن سليمان عن عدة من اصحابنا (١) : « فلما صلى العشاء الآخرة وصلى الركعتين اللتين كان يصليهما بعد العشاء الآخرة وهو جالس في كل ليلة قام ففضلي اثنتي عشرة ركعة ... الى ان قال في الخبر المذكور : فلما اقام بلال لصلاة العشاء الآخرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انقفل صلى الركعتين وهو جالس كما كان يصلي في كل ليلة ثم قام فصلى مائة ركعة ، . أقول : وهذا الخبر قد جاء على خلاف ما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) من جعل الوتيرة خاتمة صلاته في تلك الليلة كما انه اشتمل على خلاف ما دلت عليه الاخبار الكثيرة - كما قدمنا ذكره في المقدمة الثانية من مقدمات كتاب الصلاة - من انه صلى الله عليه وسلم ما كان يصلي الوتيرة معللا في بعضها بانه يعلم انه يعود ولا يموت في تلك الليلة مع دلالة ظاهر هذا الخبر على المداومة عليها . وبالجمله فهو لا يخلو من الإشكال في الموضوعين المذكورين . والله سبحانه وقائله أعلم .

وقال في الذكرى : وأما الوتيرة فالمشهور انها تفعل بعد وظيفة العشاء لتكون خاتمة النوافل ، وقال سائر بل الوتيرة مقدمة على الوظيفة وهي في رواية محمد بن سليمان عن الرضا عليه السلام والظاهر ايضاً جواز الامرين . انتهى .

الثانية - لا ريب ان الجماعة في هذه النافلة محرمة عند اصحابنا (رضوان الله عليهم) وقد تكاثرت به اخبارهم (عليهم السلام) :

ومنها - ما رواه في التهذيب والفقهاء عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٢) قالوا : « سألناهما عن الصلاة في شهر رمضان نافلة بالليل جماعة فقالا ان النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث ، وقد تقدم في المقام الأول (٣) إلا ان مورد الخبر كما ذكرناه ثمة انما هو الجماعة في صلاة الليل .

(١) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

(٣) ص ٥١٢

(٢) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

وما رواه في الكافي (١) عن سليم بن قيس في خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام قال : فيها قد عملت الولاية قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول الله ﷺ متعمدين لخلافه ناقضين لهده مغيرين لسنته ولو حملت الناس على تركها ... لتفرق عني جندي حتى ابقى وحدي أو مع قليل من شيعة ... الى ان قال : والله لقد أمرت الناس إلا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة واعلمتهم ان اجتماعهم في النوافل بدعة فنادى بعض أهل عسكري بمن يقاتل معي : يا أهل الاسلام غيرت سنة عمر ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعاً ... الحديث .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : سألته عن الصلاة في رمضان في المساجد فقال لما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة امر الحسن بن علي عليه السلام ان ينادي في الناس : لا صلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة . فنادى في الناس الحسن بن علي عليه السلام بما امره به أمير المؤمنين عليه السلام فلما سمع الناس مقالة الحسن بن علي عليه السلام صاحوا واعمره واعمره فلما رجع الحسن الى أمير المؤمنين عليه السلام قال له ما هذا الصوت ؟ فقال يا أمير المؤمنين الناس يصيحون واعمره واعمره فقال أمير المؤمنين عليه السلام قل لهم صلوا .

وما رواه ابن ادریس في مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام) (٣) قالوا : لما كان أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة اتاه الناس فقالوا له اجعل لنا اماماً يؤمننا في شهر رمضان فقال لا ، ونهاهم ان يجتمعوا فيه ، فلما امسوا جعلوا يقولون ابكوا شهر رمضان واشهر رمضان ، فأتى الحارث الأعور في اناس فقال يا أمير المؤمنين عليه السلام ضج الناس وكرهوا قولك قال فقال عند ذلك دعوهم وما يريدون ليصل بهم من شاءوا . ثم قال : ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً (٤) ورواه العياشي

(١) الروضة ص ٨٨ وفي الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

(٢) و ٣ ، الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

(٤) سورة النساء الآية ١١٥ وفيها شيء من النقل بالمضنون

في تفسيره عن حريز عن بعض اصحابنا عن احدهما (عليهما السلام) مثله (١) .
وما رواه الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن الرضا عليه السلام (٢) قال :
« ولا يجوز التراخي في جماعة » .

اقول : وسيأتي تمام الكلام في ذلك في بحث صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى .
الثالثة - قال في الذكرى : لو فات شيء من هذه النوافل ليلاً فالظاهر انه يستحب
قضاؤها نهاراً لعموم قوله تعالى « وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه » (٣) وما ورد
في تفسيره مما اسلفناه من قبل ، وبذلك افتى ابن الجنيد قال : وكذا لو فاتته الصلاة في
ليلة الشك ثم ثبتت الرؤية . انتهى .

وقال في المدارك : قال الشهيد في الذكرى ولو فات شيء من هذه النوافل ليلاً
فالظاهر انه يستحب قضاؤها نهاراً . وهو غير واضح . انتهى .

اقول : لا يخفى ان الشهيد كما نقلناه من عبارته قد استدلل على ذلك بعموم
الآية وما ورد في تفسيرها من الاخبار كما قدمه ، ولا ريب ان ظاهر الآية دال على
ما ذكره والاخبار الواردة في تفسيرها تساعد .

ومنها - قول الصادق عليه السلام في ما رواه في الفقيه (٤) « كل ما فاتك بالليل فاقضه
بالنهار قال الله تعالى : وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر أو اراد
شكوراً » . يعني ان يقضى الرجل ما فاتته بالليل بالنهار وما فاتته بالنهار بالليل ، وفي
معنى هذه الرواية غيرها .

وبذلك يظهر لك ما في قوله « وهو غير واضح » وكان الواجب عليه ذكر
الجواب عن دليله المذكور ليندفع عنه ما في كلامه من القصور . والجواب بحمل ذلك
على غير هذه النافلة من الصلاة اليومية والنافلة الراتبية يحتاج الى تخصص ، فان عموم

(١) (٢١) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

(٣) سورة الفرقان الآية ٦٢

(٤) الوسائل الباب ٥٧ من المواقيت

٥٢٤ - (صلاة الاستخارة - معاني الاستخارة الواردة في الاخبار) ج ١٠

الآية والخبر المذكور شامل لموضع البحث .

الرابعة - ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا فرق في استحباب هذه الصلاة بين الصائم وغيره عملاً بمقتضى العموم ، وزاد في الروض التعليل بانها عبادة زيدت لشرف الزمان فلا تسقط بسقوط الصوم عن المسافر ونحوه . ثم نقل ان في كلام بعض الأصحاب ما يدل على اختصاصه بالصائم ، قال في الذخيرة : وهو ظاهر ابي الصلاح .

الخامسة - ما ذكر في خبر المفضل (١) - في تفريق الثمانين الباقية من الصلاة في كل جمعة عشر ركعات - الظاهر انه مبني على الغالب من اشتغال الشهر على اربع جمعات ، فلو اتفق فيه خمس جمع ففي كيفية بسط الثمانين احتمالات اقربها - كما استظهره في الذخيرة - سقوط العشر في الجمعة الاخيرة لاعطاء كل جمعة حقها .

المطلب الرابع في جملة من الصلوات

الأولى - صلاة الاستخارة وينبغي ان يعلم أولاً ان الاستخارة هي طلب الخيرة من الله تعالى قاله في القاموس والنهاية وغيرهما . وقال ابن ادریس : الاستخارة في كلام العرب الدعاء ، وقال ايضاً معنى واستخرت الله ، استدعيت ارشادى ، قال وكان يونس بن حبيب اللغوى يقول ان معنى واستخرت الله ، استفعلت الله الخير أى سألت الله ان يوفقني خيرا الأشياء التي اقصدها .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المفهوم من الاخبار انها قد جاءت فيها على معان عديدة : منها - ما ورد بمعنى طلب الخيرة من الله تعالى كما قدمنا نقله عن القاموس والنهاية بمعنى انه يسأل الله في دعائه ان يجعل له الخير ويوفقه في الامر الذي يريد . وعلى هذا المعنى يحمل ما رواه في الكافي عن عمرو بن حريث في الصحيح على الاظهر (٢) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام صل ركعتين واستخر الله فوالله ما استخار الله مسلم إلا غار له البتة ، .

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام (١) : من استخار الله راضياً بما صنع الله خار الله له حتماً ، وفي معناهما اخبار آخر أيضاً .

ومنها - ما ورد بمعنى طلب تيسر ما فيه الخير كما في حسنة مرازم المروية في الفقيه (٢) قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام اذا أراد أحدكم شيئاً فليصل ركعتين ثم ليحمد الله وليثن عليه ويصلي على محمد عليه السلام وعلى أهل بيته ويقول : اللهم ان كان هذا الأمر خيراً لي في ديني ودنياي فيسره لي وقدره وان كان غير ذلك فاصرفه عني . فسألته اي شيء اقرأ فيها ؟ فقال اقرأ فيها ما شئت وان شئت قرأت فيها قل هو الله أحد وقل يا ايها الكافرون ... الخبر ، وبمضمونه بتفاوت يسير رواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام (٣) وهذا المعنى قريب من المعنى الأول بل الظاهر ان ما لها غالباً الى واحد بحيث تحمل الاخبار الأول على هذا .

ومنها - ما ورد بمعنى طلب العزم على ما فيه الخير كما في موثقة ابن اسباط (٤) قال : قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك ما ترى آخذ برأ أو بجرأ فان طريقنا مخوف شديد الخطر ؟ فقال اخرج برأ ولا عليك ان تأتي مسجد رسول الله عليه السلام وتصل ركعتين في غير وقت فريضة ثم تستخير الله مائة مرة ومرة ثم تنظر فان عزم الله لك على البحر ... الخبر .

وموثقة الحسن بن علي بن فضال (٥) قال : سألت الحسن بن الجهم أبا الحسن عليه السلام لابن اسباط فقال ما ترى له - وابن اسباط حاضر ونحن جميعاً - يركب البحر او البر الى مصر ؟ واخبره بخير طريق البر فقال البر ، وأت المسجد في غير وقت صلاة الفريضة فصل ركعتين واستخير الله مائة مرة ثم انظر أي شيء يقع في قلبك فاعمل به . . . وهذه الثلاثة المعاني تكون بالصلاة والدعاء وربما تكون بالدعاء خاصة كما

(١) الوسائل الباب ١ و٧ من صلاة الاستخارة

(٢) (٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١ من صلاة الاستخارة

روى في الفقيه عن معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ما استخار الله عبد سبعين مرة بهذه الاستخارة إلا رماه الله بالخيرة يقول : يا ابصر الناظرين ويا اسمع السامعين ويا اسرع الحاسبين ويا أرحم الراحمين ويا أحكم الحاكمين صل على محمد وأهل بيته وخر لي في كذا وكذا » .

وفي صحيحة حماد عن ناحية عن الصادق عليه السلام (٢) أنه كان إذا أراد شراء العبد أو الدابة أو الحاجة الخفيفة أو الشيء اليسير استخار الله عز وجل فيه سبع مرات فإذا كان امراً جسيماً استخار الله فيه مائة مرة .

إلا أنه يحتمل أيضاً تقييد هذه الأخبار بما تقدم بان يكون هذا الدعاء مضافاً إلى الصلاة .

ومنها - ما ورد بمعنى طلب تعرف ما فيه الخيرة ، وهذا هو المعروف الآن بين الناس ، ولكن لا بد هنا من انضمام شيء آخر إلى الصلاة والدعاء معاً أو الدعاء وحده من الرقاع أو البنادق أو فتح المصحف أو أخذ السبحة أو القرعة أو الأخذ من لسان المشاور .

فمن الأخبار الواردة بذلك ما رواه الكليني والشيخ عن هارون بن خارجة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) ورواه الشيخ المفيد وابن طاووس ورواية ابن طاووس بعدة طرق أنه قال عليه السلام : « إذا أردت امراً فخذ ست رقاع فاكتب في ثلاث منها : بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة افعل . وفي ثلاث منها : بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل . ثم ضعها تحت مصلاك ثم صل ركعتين فإذا فرغت فابحذ سجدة وقل فيها مائة مرة : استخير الله برحمته خيرة في عافية . ثم استو جالساً وقل : اللهم خرنى واخترلى في جميع امورى فيسر منك وعافية . ثم اضرب بيدك إلى الرقاع فثو شها واخرج

(١) و (٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الاستخارة

(٣) الوسائل الباب ٧ من صلاة الاستخارة

ج ١٠ ﴿ الاستخارة بالرقاع ونحوها - انكار ابن ادريس لذلك ﴾ - ٥٢٧ -

واحدة واحدة فان خرج ثلاث متواليات ، افعل ، فافعل الامر الذي تريده ،
وان خرج ثلاث متواليات ، لا تفعل ، فلا تفعله ، وان خرجت واحدة ، افعل ،
والاخر ، لا تفعل ، فاخرج من الرقاع الى خمس فانظر اكثرها فاعمل به ودع السادسة
لا تحتاج اليها .

ومنها - ما رواه الكليني والشيخ عن علي بن محمد رفعه عنهم (عليهم السلام) (١)
، انه قال لبعض اصحابه وقد سألته عن الامر يمضي فيه ولا يجد أحداً يشاوره كيف
يصنع ؟ قال شاور ربك قال فقال له كيف ؟ قال انو الحاجة في نفسك ثم اكتب رقتين
في واحدة ، لا ، وفي واحدة ، نعم ، واجعلهما في بندقتين من طين ثم صل رقتين
 واجعلهما تحت ذيلك وقل : يا الله اني اشورك في امرى هذا وأنت خير مستشار
ومشير فاشر علي بما فيه صلاح وحسن عاقبة . ثم ادخل يدك فان كان فيها ، نعم ،
 فافعل وان كان فيها ، لا ، فلا تفعل ، هكذا شاور ربك .

وقد ذكر السيد الزاهد العابد المجاهد رضى الدين علي بن طاووس (عطر الله
مرفده) في رسالة الاستخارات انواعاً عديدة في الاستخارة بالرقاع والبندق والقرعة
وانكرها ابن ادريس تمام الإنكار وقال انها من اضعف اخبار الاحاد وشواذ الاخبار لان
رواتها فطحية ملعونون مثل زرعة وسماعة وغيرهما فلا يلتفت الى ما اختصا بروايته ،
قال : والمحصلون من اصحابنا ما يختارون في كتب الفقه إلا ما اخترناه ولا يذكرون
البندق والرقاع والقرعة إلا في كتب العبادات دون كتب الفقه ، وذكر ان الشيخين
وابن البراج لم يذكروها في كتبهم الفقهية . ووافقه المحقق هنا فقال : واما الرقاع
وما يتضمن ، افعل ولا تفعل ، ففي حين الشدوذ فلا عبرة بها .

قال في الذكري : وانكار ابن ادريس الاستخارة بالرقاع لا مأخذ له مع
اشتهارها بين الاصحاب وعدم راد لها سواء ومن هذا حذوه كالشيخ نجم الدين ،
قال وكيف تكون شاذة وقد دونها المحدثون في كتبهم والمصنفون في مصنفاتهم وقد

(١) الرسائل الباب ٢ من صلاة الاستخارة . والشيخ يرويه عن الكليني

صنف السيد العالم العابد صاحب الكرامات الظاهرة والمآثر الباهرة رضى الدين ابو الحسن على بن طاووس الحسيني (قدس سره) كتاباً ضخماً في الاستخارات واعتنه فيه على روايات الرقاع وذكر من آثارها عجائب وغرائب اراه الله تعالى اياه ، وقال اذا توالى الامر في الرقاع فهو خير محض وان توالى النهى فذلك الامر شر محض وان تفرقت كان الخير والشر موزعاً بحسب تفرقها على ازمنة ذلك الامر بحسب ترتيبها . انتهى ومن الاستخارات الاستخارة بالعدد : قال في الذكرى : ولم تكن هذه مشهورة في العصور الماضية قبل زمان السيد الكبير العابد رضى الدين محمد بن محمد الآوى الحسيني المجاور بالمشهد المقدس الغروي (رضى الله عنه) وقد رويناها عنه وجميع مروياته عن عدة من مشايخنا عن الشيخ الكبير الفاضل جمال الدين بن المظفر عن والده (رضى الله عنهما) عن السيد رضى الدين عن صاحب الامر (عليه الصلاة والسلام) (١) يقرأ الفاتحة عشراً واغله ثلاث مرات ودونه مرة ثم يقرأ القدر عشراً ثم يقول هذا الدعاء ثلاثاً : اللهم انى استخيرك لعلمك بعاقبة الامور واستشيرك لحسن ظنى بك فى المأمول والمحذور ، اللهم ان كان الامر الفلانى مما قد نيطت بالبركة اعجازه وبواديه وحفت بالكرامة ايامه ولياليه فخرى اللهم فيه خيرة ترد شموسه ذلولا وتقعض ايامه سروراً ، اللهم اذا امر فأتهمر واما نهى فأنتهى ، اللهم انى استخيرك برحمتك خيرة فى عافية . ثم يقبض على قطعة من السبحة ويضمم حاجته ان كان عدد تلك القطعة زوجاً فهو افعال وان كان فرداً لا تفعل أو بالعكس . ثم قال فى الذكرى وقال ابن طاووس (قدس سره) فى كتاب الاستخارات وجدت بخط اخى الصالح الرضى الآوى محمد بن محمد الحسينى ضاعف الله سيادته وشرف خاتمته ما هذا لفظه : عن الصادق عليه السلام (١) من اراد أن يستخير الله تعالى فليقرأ الحمد عشر مرات وانا انزلناه عشر مرات ثم يقول ... وذكر الدعاء الا انه قال عقيب « والمحذور » : اللهم ان كان امرى هذا قد نيطت . وعقيب « سروراء » : يا الله اما

امر فأتتمر واما نهى فانتهى ، اللهم خر لى برحمتك خيرة فى عافية ، ثلاث مرات ، ثم يأخذ كفاً من الحصى أو سبحة . انتهى .

بيان : قوله فى الدعاء المذكور ، نيطت ، من ناط الشئ بالشئ علقه به وربطه ، وأعجاز الشئ أو آخره جمع عجز ، وبواديه أوله جمع بادية ، وبادى الرأى أوله ، وحفه يحفه اذا احاطه قال الله عز وجل ، حافين من حول العرش ، (١) أى مستديرين ، والكرامة مصدر كرم ، وخر لى ، بمعنى اجعل لى فيه الخير ، و خيرة ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء اسم مصدر من قولك ، خار الله لك كذا ، وأما خيرة ، بكسر الخاء وفتح الياء كعنة فهو اسم من قولك ، اختاره الله ، كما ورد فى زيارته عليه السلام ، السلام عليك يا خيرة الله ، و ترد ، أى تغير وتحول ومن ثم تعدى الى مفعولين ، و شمس ، على وزن فحول كصبور للمبالغة والماضى شمس بفتح الميم يشمس على مثال كتب يكتب ، وشمس الفرس يشمس شماساً بكسر الشين وشموساً بضمها بمعنى حزن ومنع ظهره أن يركب ، والذلول خلافة من الذل بالذال المعجمة مكسورة ومضمومة ضد الصعوبة ، تقول ذل يذل ذلاً فهو ذلول ، والمعنى نخر لى خيرة تسهل صعبه وتيسر عسيره ، و تقعض ، بالقاف والعين المهملة والضاد المعجمة على وزن يكتب مضارع ، قعض ، مثال كتب بمعنى عطف ، قال فى الصحاح قعضت العود عطفتها كما تعطف عروش الكرم والهودج .

اقول : وفى هذا الباب استخارة غريبة لم أقف عليها إلا فى كلام والدى (فدس سره) قال (طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه) فى كتاب السعادات : خيرة مروية عن الامام الناطق جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ، يقرأ الحمد مرة والاخلاص ثلاثاً ويصلى على محمد وآله خمس عشرة مرة ثم يقول : اللهم انى أسألك بحق الحسين وجده وايه وامه واخيه والأئمة التسعة من ذريته ان تصلى على محمد وآل محمد وان تجعل لى الخيرة فى هذه السبحة وأن تربى ما هو أصلح لى فى الدين والدنيا ، اللهم

ان كان الأصلح في ديني ودنياي وعاجل أمري وآجله فعل ما أأمر عليه فأمرني وإلا فأنهى أنك على كل شيء قدير . ثم يقبض قبضة من السبحة ويعدّها سبحة الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، إلى آخر القبضة ، فان كان الأخير سبحة الله ، فهو خير بين الفعل والترك وان كان الحمد لله ، فهو أمر وان كان لا إله إلا الله ، فهو نهى . ثم قال (قدس سره) اقول : لا يخفى على المتأمل بعين البصيرة ان هذه الاستخارة الشريفة ايضاً تضمنت تقسيم الأمر المستخار فيه إلى أمر ونهى وتخير والاكثر في الاستخارات انما تضمنت الأمر والنهى ، بل هذه الرواية ايضاً تضمنت ما يقتضى الانحصار فيهما لقوله يُخَيَّرُ ، وإلا فأنهى ، ولم يذكر التخير في الدعاء وذكره في آخر الرواية ، والذي ينبغي ان يقال في وجه الجمع ان الأمر والنهى هنا ليس على نحوهما في العبادات من البلوغ إلى حصد الوجوب والتحريم بل انه لمجرد الارشاد والاستصلاح ، اذ الغرض من الاستخارة طلب ما هو الأصلح والانجح لما في الدخول في الامور والتهجم عليها من غير استخارة من احتمال تطرق المهالك وعدم الأمن من المعاطب في جميع المسالك ، واقله احتمال حرمان المطلوب وعدم الظفر بالأمر المحبوب كما جاء في الخبر (١) . من شقاء عبدي أن يعمل الأعمال فلا يستخيرني ، ولانه بعد الاستخارة يكون آمناً من تطرق اسباب الحرمان وسالماً من آفات العطب والخذلان ، فكان العمل بالاستخارة أمراً راجحاً وطريقاً واضحاً عند كل من له عقل سليم وذهن قويم ، وحيث كان راجحاً بترتب المنافع واندفاع المكروه ومرجوحاً بالعكس من ذلك أو متساوياً الطرفين بان يكون الامر ان الفعل والترك سواء في ترتب الأمرين كالأمر الذي يتخير فيه الانسان لا يحلو من الثلاثة الاقسام كما دلت عليه الرواية الشريفة وأما الروايات المنحصرة في الأمر والنهى فالظاهر ان الأمر فيها ما يشمل الراجح والمتساوي بان يراد به القدر الأعم اعني الأمن من الضرر سواء كان فيه مصلحة او عدم مشقة أو انتفاء المفسدة فقط .

وبالجملة ان الأمر الخارج في هذه الاستخارة نص في رجحان الفعل المأمور به واشتماله على المصلحة والمنفعة ، والتخيير فيها بمعنى مساواة الفعل والترك بلا رجحان لاحدهما على الآخر ، والنهي نص في مرجوحية ذلك الأمر وعدم حصول مصلحة فيه ووجود مفسدة ، واما الامر في ذات الوجهين فقد عرفت انه القدر الأعم اعنى الأمن من الضرر سواء حصلت فيه مصلحة أم لا ، ومن ثم يجوز نظراً الى ذلك أخذ خيرة اخرى على مقابل ذلك الأمر المأمور به ، فان خرجت امراً كذلك دل على تساوى الأمرين والتخيير بينهما ، وان خرجت نهياً دل على رجحان ذلك الأمر المأمور به اولا . وأما بالنظر الى هذه الرواية المشتملة على الشقوق الثلاثة فلا ينبغي معاودة الخيرة في مقابل ما خرج مطلقاً لاشتغالها على التفصيل القاطع للاحتيال . والله العالم . انتهى كلامه طيب الله مرقدہ واعلى في جوار الأئمة مقعده .

فائدتان

الأولى - المستفاد من الأخبار استحباب الاستخارة لكل شيء وتأكيدها حتى في المستحبات ، وان الأفضل وقوعها في الأوقات الشريفة والأماكن المنيفة والرضا بما خرجت به وان كرهته النفس .

ومما يؤكد هذا ما رواه ابن طاووس باسانيد عن الصادق عليه السلام (١) قال : كنا نتعلم الاستخارة كما نتعلم السورة من القرآن . ثم قال ما ابالي اذا استخرت الله على أي جنبي وقعت ، وفي رواية اخرى : على أي طريق وقعت .

وروى البرقي في المحاسن عن محمد بن مضارب (٢) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام من دخل في أمر بغير استخارة ثم ابتلى لم يؤجر ، ورواه ابن طاووس باسانيد عديدة (٣) وفيه دلالة على ذم تارك الاستخارة في الأمور التي يأتي بها . وروى في المحاسن ايضاً عنه عليه السلام (٤) انه قال : قال الله عز وجل من شقاء

(١) الوسائل الباب ١ و٧ من صلاة الاستخارة

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٧ من صلاة الاستخارة

عبدى أن يعمل الأعمال فلا يستخيرنى .

وروى فى المحاسن أيضاً بأسناده عن عثمان بن عيسى عن بعض أصحابه (١) قال : « قلت لابی عبد الله عليه السلام من أكرم الخلق على الله ؟ قال أكثرهم ذكراً لله وأعملهم بطاعته . قلت من أبغض الخلق الى الله ؟ قال من يتهم الله . قلت واحد يتهم الله ؟ قال نعم من استخار الله فجاءته الخيرة بما يكره فسخط فذلك الذى ينهم الله » وروى الشيخ فى التهذيب عن عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جده عن على (عليه السلام) (٢) قال : « قال الله عز وجل ان عبدى يستخيرنى فاخير له فيغضب ، الثانية - المفهوم من ظواهر الأخبار الواردة فى الاستخارة ان صاحب الحاجة هو المباشر للاستخارة ولم أقف على نص صريح أو ظاهر فى الاستنباط فيها إلا ان من عاصرناهم من العلماء كامهم على العمل بالنيابة .

ولم أقف أيضاً فى كلام أحد من أصحابنا على من تعرض للكلام فى ذلك إلا على كلام المحقق الشريف ملا أبى الحسن العاملى المجاور بالنجف الأشرف حياً وميتاً فى شرحه على المفاتيح وشيخنا أبى الحسن الشيخ سليمان البحرانى فى كتاب الفوائد النجفية .

أما الأول منها فانه قال فى بحث صلاة الاستخارة : « ثم لا يخفى ان المستفاد من جميع ما مر ان الاستخارة ينبغى أن تكون عن يريد الأمر بان يتصداها هو بنفسه ، ولعل ما اشتهر من استنباط الغير على جهة الاستشفاع ، وذلك وان لم نجد له نصاً إلا ان التجربات تدل على صحته .

وأما الثانى منها فانه قال : فائدة فى جواز النيابة عن الغير فى الاستخارة ، لم أقف على نص فى جواز النيابة ويمكن الاستدلال على ذلك بوجوه ، ثم ذكر وجوها عشرة أكثرها عليلة قد اعترف بالطن فيها واقربها الى الاعتبار وجوه أربعة (أحدها) - ما ذكره من قوله : من القواعد ان كل ما يصح مباشرة يصح

ج ١٠ (الاستنباط في الاستخارة - صلاة يوم الغدير) - ٥٣٣ -

التوكيل فيه إلا في مواضع مخصوصة ذكرها العلماء واختلفوا في أشياء منها وليس هذا الموضع من تلك المواضع . و (ثانيها) - ما ذكره من أن العلماء في زماننا مطبقون على استعمال ذلك ولم نجد أحداً من مشايخنا الذين عاصرناهم يتوقف فيه ونقلوا عن مشايخهم نحو ذلك . ولعله كاف في مثل ذلك . و (ثالثها) - أن الاستخارة مشاورة لله تعالى كما ورد به النص عن مولانا الصادق عليه السلام (١) ولا ريب أن المشاورة تصح النيابة فيها ، فإن من استشار أحداً فقد يستشير بنفسه وقد يكلف من يستشير له كما في استشارة علي بن مهزيار للجواد عليه السلام (٢) و (رابعها) أن مشاورة المؤمن نوع من أنواع الاستخارة وقد ورد في رواية علي بن مهزيار ما هو صريح في النيابة فيها ولا فرق بين هذا النوع وغيره ... إلى أن قال (قدس سره) فهذه عشرة وجوه ومجموعها يصلح مدركا لمثل هذا الأمر ومسلكاً لهذا الشأن وإن تطرق على بعضها المناقشة . والله العالم . انتهى كلامه زيد مقامه .

أقول : وبما خطر على البال في هذه الحال أنه لا ريب أن الاستخارة بأي المعاني المتقدمة ترجع إلى الطلب منه سبحانه ، ولا ريب أنه من المتفق عليه بين ذوي العقول وساعدت عليه النقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله هو أن من طلب حاجة من سلطان عظيم الشأن فإن الانجح في قضائها والأرجح في حصولها وأمضائها هو أن يوسط بعض مقربي حضرة ذلك السلطان في التماسها منه بحيث يكون نائباً عن صاحب الحاجة في سؤالها من ذلك السلطان ، والنيابة في الاستخارة منه سبحانه من هذا القبيل ، وهذا بحمد الله أوضح برهان على ذلك ودليل . والله العالم .

الثانية - صلاة يوم الغدير والعيد الكبير وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة الحرام .

(١) الوسائل الباب ٤ ر ٥ من صلاة الاستخارة وقدم ص ٥٢٧ حديث علي بن محمد

(٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الاستخارة

رواها الشيخ في التهذيب (١) بسند فيه محمد بن موسى الهمداني - وهو مجروح عند علماء الرجال - عن علي بن الحسين العبدى قال : « سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا لو عاش انسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك ، وصيامه يعدل عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلات ، وهو عيد الله الأكبر ، وما بعث الله عز وجل نبياً قط إلا وتعيد في هذا اليوم وعرف حرمة ، واسمه في السماء يوم العهد المعهود وفي الارض يوم الميثاق المأخوذ والجمع المشهود ، ومن صلى فيه ركعتين - يقتل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجل يقرأ في كل ركعة سورة الحمد وعشر مرات قل هو الله أحد وعشر مرات آية الكرسي وعشر مرات انا انزلناه - عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة ، وما سأل الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيت له كائنه ما كانت الحاجة وان فاتتك الركعتان والدعاء قضيتهما بعد ذلك ، ومن فطر فيه مؤمناً كان كمن اطعم فتناً وقتناً ... فلم يزل يعد الى أن عقد بيده عشراً ، ثم قال وتدرى كم الفتان ؟ قلت لا . قال مائة الف كل فتان كان له ثواب من أطعم بعددها من النبيين والصديقين والشهداء في حرم الله عز وجل وسقاهم في يوم ذي مسغبة ، والدرهم فيه بالف الف درهم . قال لعلي تری ان الله عز وجل خلق يوماً أعظم حرمة منه لا والله لا والله لا والله . ثم قال وليكن من قولكم اذا التقيتم أن تقولوا : الحمد لله الذي اكرمنا بهذا اليوم وجعلنا من الموفين بعهده البنا وميثاقه الذي واثقنا به من ولاية ولالة امره والقوام بقسطه ولم يجعلنا من الجاحدين والمسكدين بيوم الدين . ثم قال وليكن من دعائك في بر هاتين الركعتين ان تقول ربنا اتنا سمعنا منادياً ... الدعاء الى آخره ، وهو المذكور في المصباح (٢) .

(١) ج ٣ ص ١٤٣ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ٣ من بقية الصلوات المنذوبة

(٢) ص ٥٢١

ويعضد هذا الخبر ما رواه الشيخ في المصباح (١) والشيخ المفيد وغيره عن داود بن كثير عن أبي هارون العبدى قال : « دخلت على أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة فوجدته صائماً فقال لي هذا يوم عظيم ... الى أن قال فقيل له ما ثواب صوم هذا اليوم ؟ قال انه يوم عيد وفرح وسرور ويوم صوم شكر الله وان صومه يعدل صوم ستين شهراً من الأشهر الحرم ، ومن صلى فيه ركعتين أى وقت شاء وأفضله قرب الزوال وهى الساعة التى اقيم فيها أمير المؤمنين عليه السلام بغدير خم علماً للناس ... فمن صلى فى ذلك الوقت ركعتين ثم سجد يشكر الله مائة مرة ودعا بعقب الصلاة اجابه . »

وكذا يؤيده ما رواه أيضاً (٢) عن زياد بن محمد عنه عليه السلام وذكر الحديث فى فضل هذا اليوم الى أن قال عليه السلام « ينبغي لكم ان تتقربوا فيه الى الله عز وجل بالبر والصدقة والصلاة وصلة الرحم ... الخبر . »

وكذا ما رواه فرات بن ابراهيم فى تفسيره (٣) بإسناده عن فرات بن اخنف عنه عليه السلام انه قال فى فضل هذا اليوم « انه يوم عبادة وصلاة وشكر لله ... الخبر . » وما رواه ابن طاووس فى كتاب الاقبال (٤) عن المفضل عنه عليه السلام انه قال فى فضل هذا اليوم « انه ليوم صيام وقيام واطعام وصلة الاخوان . »

والظاهر ان ما ذكرناه من هذه الاخبار مع ما اشتهر من التسامح فى ادلة السنن صار سبباً فى اشتهار هذه الصلاة بين قدماء الأصحاب ومتأخريهم ، ولم يعباوا بما ذكره الصدوق وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد على ما نقله عنه فى باب صوم التطوع حيث انه بعد ان روى ثواب صوم الغدير قال : واما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه فان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد (قدس سره) كان لا يصححه ويقول انه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة

(١) ص ٥١٣ وفى الوسائل الباب ٣ من بقية الصلوات المتدوبة

(٢) ص ٥١٢ وفيه بدل الصدقة الصوم (٣) ص ١٢ (٤) ص ٤٦٦

وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ ولم يحكم بهجته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح . واعترضه المحقق في المختبر بأنه قد وردت في هذه الصلاة روايات منها رواية داود بن كثير . وفيه انك قد عرفت ان الرواية المذكورة لم تشتمل على هذه الصلاة كما ادعاه وانما دلت على صلاة ركعتين مطلقاً ، لكن ربما يشير الى ذلك افضلية قرب الزوال كما تضمنته رواية العبدى نعم هي من المؤيدات كما ذكرناه .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه نقل في المختلف عن أبي الصلاح انه قال في صفة صلاة الغدير : ومن وكيد السنة الإقتداء برسول الله ﷺ في يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة الحرام بالخروج الى ظاهر المصر وعقد الصلاة قبل أن تزول الشمس بنصف ساعة لمن تتكامل له صفات امامة الجماعة بركعتين ، يقرأ في كل ركعة منها الحمد وسورة الإخلاص عشرأ وسورة القدر عشرأ وآية الكرسي عشرأ ويقندى به المؤمنون واذا سلم دعا بدعاء هذا اليوم ومن صلى خلفه ، وليصعد المنبر قبل الصلاة فيخطب خطبة مقصورة على حمد الله والثناء عليه والصلاة على محمد وآله الطاهرين والتنبية على عظم حرمة يومه وما أوجب الله فيه من امامة امير المؤمنين عليه السلام والحث على امتثال امر الله سبحانه ورسوله ، ولا يبرح أحد من المأمومين والامام يخطب فاذا انقضت الخطبة تصالحوا وتهاونا وتفرقوا . انتهى .

أقول : وهذا الكلام قد دل على جملة من الأحكام منها ما ذكر في كلام علمائنا الأعلام ومنها ما لم يذكر في هذا المقام ولا علم من نصوصهم (عليهم السلام) فيها - القراءة والظاهر أنه لا خلاف في تقديم التوحيد بعد الحمد وإنما الخلاف في آية الكرسي وهـ انا انزلناه ، وتقديم أحدهما على الأخرى ، والنص وإن كان العطف فيه بالواو التي هي لمطلق الجمع إلا أن الترتيب الذكرى وقع بتقديم آية الكرسي على « انا انزلناه » وبه صرح ابن ادریس ، ثم نقل ان بالعكس أيضاً رواية قال على ما نقله عنه في المختلف : يقرأ في كل واحدة منهما الحمد مرة وهـ قل هو الله أحد ، عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات وهـ انا انزلناه ، عشر مرات ، وروى

ان آية الكرسي تكون اخيراً وقبلها ، انا انزلناه ، قال في المختلف : وهذا يدل على ان الواقص به هنا الترتيب . والشيخ رتب كترتيبه بالواو وكذا سار . وأما ابو الصلاح وابن البراج وكذا الشيخ المفيد فانهم قالوا يقرأ في كل واحدة منهما الحمد مرة وسورة الإخلاص عشر مرات وانا انزلناه ، عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات . قال في المختلف : فان قصدوا بالواو هنا الترتيب صارت المسألة خلافية وإلا فلا . وكيف كان فالأحوط الاثبات بالترتيب الذي اشتملت عليه الرواية لاحتمال كون الترتيب الذكرى فيه منظوراً لحكمة لا نعلمها وان عبر فيه بالواو فان مثله في كلامهم (عليهم السلام) غير عزيز .

ومنها - ذكر الجماعة في هذه الصلاة والخطبة والخروج الى الصحراء ، ولهذا قال العلامة في المختلف بعد نقل عبارته المذكورة : ولم يصل الينا حديث يعتمد عليه يتضمن الجماعة فيها ولا الخطبة بل الذي ورد صفة الصلاة والدعاء بعدها .

اقول : من المحتمل قريباً انه أخذ الخطبة من فعل النبي ﷺ يوم غدير خم فانه خطب في ذلك اليوم وأمرهم بالتصافح وان يبنى بعضهم بعضاً (١) وأخذ الصحراء من كونه يوم الجمعة كان ذلك اليوم في الصحراء .

واما ذكره الصلاة جماعة فلا نعرف له مستنداً أصلاً بل سيأتي في باب صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى ما يظهر منه كونها بدعة محرمة .

واما ما تشبث به بعض المتأخرين - من الاستدلال على الجماعة في هذه الصلاة بامره ﷺ ان ينادى في الناس الصلاة جامعة -

ففيه اولاً - أن الأخبار الواردة في يوم الغدير خالية من ذكر هذه الصلاة في ذلك الموضع .

(١) لم يذكر في الأحاديث تهنئة بعض المسلمين لبعضهم واما الموجود فيها تهنئتهم لعلى وع ، لما افرد له النبي ، ص ، خيمة ودخلوا عليه يهنئونه بالولاية ومن جملتهم عمر راجع الغدير ج ١ ص ٢٤٥ .

— ٥٣٨ — ﴿ صلاة اول ذى الحجة - صلاة يوم المبعث ﴾ ج ١٠

وثانياً - ان النداء بهذه العبارة كان متعارفاً في طلب اجتماع الناس واعلامهم بذلك ليحضروا وان لم تكن ثمة صلاة كما لا يخفى على من جاس خلال الديار وتصفح الأخبار . ومن المحتمل ان مذهب ابي الصلاح القول بجواز الجماعة في غير الفريضة مطلقاً فذكرها في هذه الصلاة بناء على ذلك . والله العالم .

الثالثة - صلاة اول ذى الحجة كذا ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) ولا يخفى انه محتمل لامرين (أحدهما) أن يكون المراد به ما ذكره الشيخ في المصباح (١) حيث قال : ويستحب فيه - يعني في أول ذى الحجة - صلاة فاطمة (عليها السلام) . ثم روى انها اربع ركعات مثل صلاة امير المؤمنين عليه السلام كل ركعة بالحمد مرة وخمسين مرة ، قل هو الله أحد ، إلا ان الشيخ نقل قبل كلامه هذا ان ذلك اليوم يوم تزويج فاطمة (عليها السلام) فمن المحتمل قريباً أن نقل الشيخ هذه الصلاة لأجل التناسب لا لرواية تدل عليه ، وهذا فهمه الكفعمي حيث قال (٢) : وفي أول يوم من ذى الحجة تزوج على بفاطمة (عليها السلام) فصل فيه صلاة فاطمة (عليها السلام) . وعلى هذا فلا وجه لذكر هذه الصلاة سيما ان كثيراً منهم عد صلاة فاطمة (عليها السلام) مع هذه الصلاة .

وثانيهما - أن يكون المراد به ما نقله شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في البحار من ورود بعض الأخبار بصلاة ركعتين في هذا اليوم قبل الزوال بنصف ساعة بكيفية صلاة الغدير . ولعل هذا الاحتمال أوفق بالعد في هذا المقام وان كان لم يذكر هذه الصلاة اكثر علمائنا الاعلام (رضوان الله عليهم) .

الرابعة - صلاة يوم المبعث وصلاة ليلته ، أما صلاة اليوم فقد رواها ثقة الاسلام في السكافي عن علي بن محمد رفعه (٣) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام يوم سبعة

(١) ص ٤٦٥ وفي الوسائل الباب ٩٠ من بقية الصلوات المندوبة .

(٢) ص ٦٥٩

(٣) الوسائل الباب ٩ من بقية الصلوات المندوبة

وعشرين من رجب بنى فيه رسول الله ﷺ من صلى فيه أى وقت شاء اثنتى عشرة ركعة يقرأ فى كل ركعة بام القرآن وسورة ما تيسر فاذا فرغ وسلم جلس مكانه ثم قرأ ام القرآن اربع مرات والمعوذات الثلاث كل واحدة اربع مرات فاذا فرغ وهو فى مكانه قال : لا إله إلا الله والله اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اربع مرات ثم يقول : الله الله ربى لا اشرك به شيئاً (اربع مرات) ثم يدعو فلا يدعو بشئ إلا استجيب له ... الخبر ، .

وقد روى هذه الرواية الشيخ (١) نقلاً من الكافى والشيخ المفيد فى المقنعة وكتاب مسار الشيعة لكن بدون قوله : والمعوذات الثلاث كل واحدة اربع مرات ، وكأنه سقط من القلم ، لان الشيخ روى هذه الصلاة بعينها فى المصباح (٢) مع ما يقرأ بعدها عن الريان بن الصلت عن ابى جعفر الثانى عليه السلام بما هذه صورته قال : « صام ابو جعفر عليه السلام لما كان ببغداد يوم النصف من رجب ويوم سبع وعشرين منه وصام معه جميع حشمه وأمرنا أن نصلى هذه الصلاة التى هى اثنتا عشرة ركعة تقرأ فى كل ركعة الحمد وسورة فاذا فرغت قرأت الحمد أربعاً وهى قل هو الله أحد ، أربعاً والمعوذتين أربعاً وقلت : لا إله إلا الله والله اكبر وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (أربعاً) الله الله ربى لا اشرك به شيئاً (أربعاً) لا اشرك برى احداً (أربعاً) . ومن هذه الرواية يعلم ان المراد بالمعوذات الثلاث فى الرواية المتقدمة هى التوحيد مع المعوذتين .

واما صلاة ليلة المبعث فهى ايضاً اثنتا عشرة ركعة ، والظاهر ان المستند فيها ما ذكره الشيخ فى المصباح (٣) فى ليلة النصف من رجب حيث روى عن داود بن سرحان عن ابى عبد الله عليه السلام قال : تصلى ليلة النصف من رجب اثنتى عشرة ركعة تقرأ فى كل ركعة الحمد وسورة فاذا فرغت من الصلاة قرأت بعد ذلك الحمد والمعوذتين وسورة

(١) الوسائل الباب ٩ من بقية الصلوات المندوبة

(٢) الوسائل الباب ٥ من بقية الصلوات المندوبة

الإخلاص وآية الكرسي أربع مرات وتقول بعد ذلك : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (أربع مرات) ثم تقول : الله الله ربى لا أشرك به شيئاً ما شاء الله لا قوة إلا بالله العلى العظيم . وتقول فى ليلة سبع وعشرين مثله .

قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : والظاهر ان قوله « وتقول ... الى آخره » من تنمة الحديث وان المراد بمجموع الصلاة والأقوال ، وعلى هذا فهمى كصلاة يومه والتفاوت اليسير فى الذكر وكذا زيادة آية الكرسي غير منافي فى امثال هذه الأشياء . انتهى . وفيه ان ظاهر هذه العبارة بناء على تسليم كونها من الحديث انما هو قول هذه الاذكار لا نفس الصلاة .

والأظهر ان المراد بصلاة الليلة المذكورة انما هو ما رواه الشيخ فى المصباح ايضاً (١) مرسل عن ابى جعفر الثانى عليه السلام انه قال « ان فى رجب ليلة هى خير مما طلعت عليه الشمس وهى ليلة سبع وعشرين من رجب نبي رسول الله صلى الله عليه وآله فى صبيحتها وان للعامل فيها من شيعتنا اجر عمل ستين سنة . قيل له وما العمل فيها اصلحك الله ؟ قال اذا صليت العشاء الآخرة واخذت مضجعتك ثم استيقظت اى ساعة شئت من الليل الى قبل الزوال صليت اثنتى عشرة ركعة تقرأ فى كل ركعة الحمد وسورة من خفاف المفصل الى الجحد فاذا سلمت فى كل شفيع جلست بعد التسليم وقرأت الحمد سبعاً والمعوذتين سبعاً « وقل هو الله أحد ، و قل يا ايها الكافرون ، سبعاً سبعاً « وانا نزلناه وآية الكرسي سبعاً سبعاً ، وقل بعقب ذلك الدعاء ، وذكر الدعاء .

وروى الشيخ فى المصباح ايضاً (٢) عن صالح بن عقبة عن ابى الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام انه قال : « صل ليلة سبع وعشرين من رجب أى وقت شئت من الليل اثنتى عشرة ركعة تقرأ فى كل ركعة الحمد والمعوذتين وقل هو الله أحد (أربع مرات) فاذا فرغت قلت وانت فى مكانك أربع مرات : لا إله إلا الله والله أكبر والحمد لله

(١) و (٢) ص ٥٦٦ وفى الوسائل الباب ٩ من بقية الصلوات المتدوية .

وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله . ثم ادع بعد ذلك بما شئت ، والعمل بكل من الروايتين حسن ان شاء الله تعالى .

الخامسة - صلاة ليلة النصف من شعبان ، وقد ورد في هذه الليلة صلوات عديدة : منها - ما رواه الكليني مرفوعاً عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا كان ليلة النصف من شعبان فصل أربع ركعات تقرأ في كل ركعة الحمد مرة و « قل هو الله أحد » مائة مرة فاذا فرغت فقل : اللهم اني اليك فقير ... الدعاء ، ورواه الشيخ المفيد في كتاب مسار الشيعة مرسل (٢) ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني وفي المصباح عن ابي يحيى الضنعاني عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام (٣) ثم قال ورواه عنهما ثلاثون رجلاً ممن يوثق بهم .

ومنها - ما رواه الشيخ في المصباح عن ابي يحيى عن ابي عبدالله ورواه ايضاً ابنه في اماليه باسناد متصل عن ابي يحيى عنه عليه السلام (٤) قال : « سئل الباقر عليه السلام عن فضل ليلة النصف من شعبان ، وذكر فضائل تلك الليلة الى ان قال ابو يحيى فقلت لسيدنا الصادق عليه السلام واي شيء افضل الادعية ؟ فقال اذا أنت صليت العشاء الآخرة فصل ركعتين تقرأ في الاولى الحمد وسورة الحمد واقراً في الركعة الثانية الحمد وسورة التوحيد فاذا سلمت قلت : « سبحان الله ، ثلاثاً وثلاثين مرة و الحمد لله ، ثلاثاً وثلاثين مرة و الله اكبر ، اربعاً وثلاثين مرة ثم قل ... » وذكر الدعاء وهو مذكور في المصباح .

ومنها - ما رواه الشيخ في المصباح ايضاً عن عمرو بن ثابت عن محمد بن مروان عن الباقر عليه السلام (٥) قال : « قال رسول الله ﷺ من صلى ليلة النصف من شعبان مائة ركعة وقرأ في كل ركعة الحمد مرة و « قل هو الله أحد » عشر مرات لم يميت حتى يرى منزله في الجنة أو يرى له . »

ومنها - ما رواه ايضاً في المصباح عن محمد بن صدقة العنبري (٦) قال حدثنا

موسى بن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) قال : « الصلاة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات تقرأ في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله أحد مائتين وخمسين مرة ثم تدعو بعد التسليم ... ، وذكر الدعاء (١) ثم روى صلوات آخر من طرق العامة (٢) والعمل بكل من هذه الروايات حسن والجمع أحسن .

السادسة - صلاة الهدية وهي التي تجعل هدية للمعصومين (عليهم السلام) يعنى النبي ﷺ والزهراء والأئمة (صلوات الله عليهم اجمعين) .

والظاهر ان المراد بها ما رواه الشيخ في المصباح (٣) حيث قال : روى عنهم (عليهم السلام) انه يصلي العبد في يوم الجمعة ثمانى ركعات : اربعاً يهدى الى رسول الله ﷺ واربعاً يهدى الى فاطمة الزهراء (عليها السلام) ويوم السبت اربع ركعات تهدي الى امير المؤمنين ﷺ ثم كذلك كل يوم الى واحد من الأئمة (عليهم السلام) الى يوم الخميس اربع ركعات تهدي الى جعفر بن محمد (عليهما السلام) ثم في يوم الجمعة ايضاً ثمانى ركعات اربع ركعات تهدي الى رسول الله ﷺ واربع ركعات الى فاطمة (عليها السلام) ثم يوم السبت اربع ركعات تهدي الى موسى بن جعفر ﷺ ثم كذلك الى يوم الخميس اربع ركعات تهدي الى صاحب الزمان ﷺ .

ويحتمل أن يكون مرادهم بها ما رواه السيد رضى الدين بن طاووس في كتاب جمال الاسبوع (٤) قال : حدثنا ابو محمد الصيمرى عن احمد بن عبد الله البجلي باسناده يرفعه اليهم (عليهم السلام) قال : « من جعل ثواب صلاته لرسول الله ﷺ واسناده وامير المؤمنين ﷺ والأوصياء من بعده (عليهم السلام) اضعف الله ثواب صلاته اضعافاً مضاعفة حتى ينقطع النفس ويقال له قبل أن تخرج روحه من جسده يا فلان هديتك الينا والطافك لنا فهذا يوم مجازاتك ومكافأتك فطلب نفساً وقر عيناً بما أعد الله لك وهنيئاً لك بما صرت اليه . فقلت كيف يهدى صلاته ويقول ؟ قال

(١) المصباح ص ٥٨٢ (٧) الوسائل الباب ٨ من بقية الصلوات المندوبة

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٤٤ من بقية الصلوات المندوبة

ينوى ثواب صلاته لرسول الله ﷺ والأئمة (عليهم السلام) ولو أمكنه أن يزيد على صلاة الخسين شيئاً ولو ركعتين في كل يوم ويهديها الى واحد منهم : يفتتح الصلاة في الركعة الاولى مثل افتتاح صلاة الفريضة بسبع تكبيرات أو ثلاث مرات أو مرة في كل ركعتين ويقول بعد تسييح الركوع والسجود ثلاث مرات : « صلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين » في كل ركعة فاذا تشهد وسلم قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام ... الى آخر الدعاء .

السابعة - صلاة الحاجة ، وصلاة الحاجة كثيرة مذكورة في الكتب الأربعة وغيرها لا سيما مصباح الشيخ والسكفعمي ، ولنذكر منها واحدة مشتملة على صلاة الهدية لرسول الله ﷺ .

وهي ما رواه ثقة الاسلام والصدوق (عطر الله مرقديهما) بسند موثق عن عبد الرحيم القصير (١) وهو مجهول قال : « دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له جعلت فداك اني اخترعت دعاء قال دعني من اختراعك اذا نزل بك أمر فافزع الى رسول الله ﷺ وصل ركعتين تهديهما الى رسول الله ﷺ . قلت كيف أصنع ؟ قال تغتسل وتصل ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة وتشهد تشهد الفريضة فاذا فرغت من التشهد وسلمت قلت : اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام اللهم صل على محمد وآل محمد وبلغ روح محمد مني السلام وأرواح الأئمة الصادقين سلامي واردد على منهم السلام والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته ، اللهم ان هاتين الركعتين هدية مني الى رسول الله ﷺ فاثبني عليهما ما املت ورجوت فيك وفي رسولاك يا ولي المؤمنين . ثم تخر ساجداً وتقول : يا حي يا قيوم يا حي لا يموت يا حي لا اله الا أنت يا ذا الجلال والاكرام يا أرحم الراحمين (اربعين مرة) ثم ضع خدك الايمن فتقولها اربعين مرة ثم ضع خدك الايسر فتقولها اربعين مرة ثم ترفع رأسك وتحمد يدك وتقول ذلك اربعين مرة ثم ترديدك الى رقبتك

وتلوذ بسبابتك وتقول ذلك اربعين مرة ثم خذ لحيتك بيدك اليسرى وابك اوتباك
وقل : يا محمد يا رسول الله ﷺ اشكو الى الله واليك حاجتى والى اهل بيتك الراشدين
حاجتى وبكم اتوجه الى الله فى حاجتى . ثم تسجد وتقول : يا الله يا الله - حتى ينقطع
نفسك - صل على محمد وآل محمد وافعل بى كذا وكذا . قال ابو عبدالله عليه السلام فانا
الضامن على الله ان لا يبرح حتى تقضى حاجته .

وقد ورد فى اخبار عديدة الاكتفاء بمطلق الصلاة والدعاء فى طلب الحاجة
كما فى موثقة الحارث بن المغيرة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا اردت حاجة
فصل ركعتين وصل على محمد وآل محمد وسل تعطه . »

ويظهر من بعضها استحباب أن يكون ذلك فى الاماكن المشرقة كما فى صحيحة
الحلي (٢) قال : « شكى رجل حاله الى ابي عبدالله عليه السلام فامرته أن يأتى مقام رسول الله
ﷺ بين القبر والمنبر فيصل ركعتين ... الخبر ، وفى رواية اخرى (٣) « وان شئت
فى بيتك ، وفى روايات عديدة (٤) الأمر بدخول المسجد والصلاة والدعاء .

ويظهر من بعضها اشتراط الإقلاع من الذنوب كما فى رواية يونس بن عمار (٥)
قال : « شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام رجلا كان يؤذنى فقال لى ادع عليه فقلت قد دعوت
عليه فقال ليس هكذا ولكن اقلع عن الذنوب وصم وصل وتصدق فاذا كان آخر
الليل فاسبغ الوضوء ثم قم فصل ركعتين وادع ... الخبر ، ومنه يظهر استحباب كون
ذلك فى الاوقات الشريفة وبعد الصوم والصلاة ، ويؤيده غيره من الاخبار ايضا .

الثامنة - صلاة الشكر وهى التى تستحب عند تجديد النعمة ومن ذلك لبس
الثوب الجديد :

(١) الوسائل الباب ٢٨ من بقية الصلوات المندوبة

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من بقية الصلوات المندوبة

(٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٣ من بقية الصلوات المندوبة

(٤) الوسائل الباب ٢٢ و ٢٨ و ٢٩ من بقية الصلوات المندوبة

روى ثقة الاسلام والصدوق في الخصال عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام اذا كسا الله المؤمن ثوباً جديداً فليتوضأ وليصل ركعتين يقرأ فيها ام الكتاب وآية الكرسي و « قل هو الله أحد ، و « انا انزلناه ، ثم ليحمد الله الذي ستر عورته وزينه في الناس ، وليكثر من قول « لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، فانه لا يعصى الله فيه وله بكل سلك فيه ملك يقدر له ويستغفر له ويترحم عليه . »

وروى الكليني عن هارون بن خارجه الثقة عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قال في صلاة الشكر اذا انعم الله عليك بنعمة فصل ركعتين تقرأ في (الاولى بفاتحة الكتاب و « قل هو الله أحد ، وتقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب و « قل يا ايها الكافرون ، وتقول في الركعة الاولى في ركوعك وسجودك : الحمد لله شكر أشكر أو حمداً ، وتقول في الركعة الثانية في ركوعك وسجودك : الحمد لله الذي استجاب دعائي واعطاني مسألتي . »

ومن الروايات الواردة في الصلاة عند لبس الثوب الجديد ما رواه الصدوق في المجالس وفي ثواب الاعمال وما في اهل الشيخ (قدس سره) وفي كتاب كشف الغمة (٣) .

التاسعة - صلاة تحية المسجد وهي ما رواه الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام (٤) في حديث المناهي قال : « قال رسول الله ﷺ لا تجعلوا المساجد طرقاتاً حتى تصلوا فيها ركعتين ، . »

وما رواه في معاني الاخبار والخصال باسناد عن ابي ذر (رضي الله عنه) (٥)

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢٦ من احكام الملابس

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من بقية الصلوات المندوبة

(٤) الوسائل الباب ٦٧ من احكام المساجد

(٥) الوسائل الباب ٤٢ من احكام المساجد

قال : « دخلت على رسول الله ﷺ وهو في المسجد جالس فقال يا ابا ذر ان للمسجد تحية . قلت وما تحيته ؟ قال ركعتان تركعهما ... الخبر ، ورواه الشيخ ايضا في كتاب المجالس باسناده عن ابي ذر (رضي الله عنه) في وصية النبي ﷺ (١) . والمشهور ان هذه الصلاة قبل الجلوس استحباباً ، وهو الظاهر من خاوى الاخبار وان لم تدل عليه صريحاً . قالوا ويكفي فيها الفريضة أو نافلة غيرها .

العاشرة - صلاة هدية الميت ليلة الدفن وهذه الصلاة لم نظفر بها في كتب الاخبار مستندة عن أحد الأئمة الابرار (صلوات الله عليهم) وانما رواها الكفعمي في مصباحه (٢) من كتاب الموجز لابن فهد وهو نقلها عن النبي ﷺ .

قال « قال رسول الله ﷺ لا يأتي على الميت أشد من أول ليلة فارحموا موتاكم بالصدقة فان لم تجدوا فليصل أحدكم ركعتين : يقرأ في الأولى الحمد وآية الكرسي وفي الثانية الحمد والقدر عشرأ فاذا سلم قال : اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان . فانه تعالى يبعث من ساعته الف ملك الى قبره مع كل ملك ثوب وحلة ... الخبر ، ، .

قال وفي رواية اخرى (٣) « يقرأ بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى وفي الثانية بعد الحمد التكاثر عشرأ ثم الدعاء المذكور ، ثم نقل الكفعمي عن والده رواية ثالثة (٤) مثل الرواية الثانية لكن بزيادة آية الكرسي مرة في الركعة الأولى .

وروى هذه الصلاة السيد رضى الدين بن طاووس في كتاب فلاح السائل عن حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ بالرواية الثانية .

وأما ما اشتهر الآن بين الناس من استحباب اربعين رجلاً يصلون هذه الصلاة ليلة الدفن فلم أقف له على مستند ولا قول معتمد .

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أحكام المساجد

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٤ من بقية الصلوات المندوبة

(٤) ارجع الى الاستدراكات رقم (٣٧)

والذى يقرب عندى ان أخبار هذه الصلاة انما هى من روايات العامة (١) واليه يشير كلام بعض مشايخنا المعاصرين حيث قال : وهذه الصلاة وان لم يظهر كونها مروية من طريق أهل البيت (عليهم السلام) لكن يعضدها ما ورد من الأخبار الدالة على انتفاع الميت من الأعمال الصالحة بفعل غيره (٢) وعلى التأكيد فى ذلك ، وهى متفرقة فى ابواب الوقوف والصدقات والصلاة والحج والصوم والجنائز ، ثم ذكر من ذلك ما رواه الصدوق فى الصحيح عن عمر بن يزيد الثقة الجليل (٣) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام أى صلى عن الميت ؟ قال نعم حتى انه يكون فى ضيق فىوسع الله عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان اخيك عنك ، ثم نقل جملة من الأخبار التى من هذا الباب وستأتى ان شاء الله تعالى فى باب القضاء عن الميت .

اقول : والحكم عندى لا يخلو من نوع اشكال ، فان ما ذكره وان كان كذلك من حيث الإهداء للميت لكن شرعية هذه الصلاة على هذا الوجه المخصوص من الكيفية والزمان وكمية العدد المشهور فيها ونحو ذلك لما لم يثبت من طريق أهل البيت (عليهم السلام) فهو لا يخلو من احتمال البدعية وعدم المشروعية ، فان العبادة وان كانت من حيث كونها عبادة راجحة ومستحبة لكن لو انضم الى ذلك امر آخر من التخصيص بكيفية مخصوصة او زمان مخصوص أو نحو ذلك من الشخصات مع عدم ثبوت ذلك شرعاً فإنه يكون تشريعاً ، ألا ترى ان الأخبار قد استفاضت بتحريم صلاة الضحى (٤) مع كونها صلاة والصلاة خير موضوع (٥) إلا انه لما انضم الى

(١) لم نقف عليها فى كتبهم بعد الفحص حتى ان ابن قدامة فى المغنى ج ٢ ص ٥٦٧ ذكر ما ينتفع به الميت من دعاء واستغفار وغير ذلك ولم يذكر هذه الصلاة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار

(٤) الوسائل الباب ٣١ من اعداد القرائن ونوافلها

(٥) ارجع الى التعليقة ١ ص ٤٧٨

ذلك تخصيص استحبابها بهذا الوقت المخصوص والعدد المخصوص ونحو ذلك من الخصوصيات مع عدم ثبوت ذلك شرعاً حصلت الحرمة وصارت بدعة ، والحكم كذلك في هذه الصلاة مع عدم ثبوت مشروعيته على هذا الوجه المذكور عن أهل البيت (عليهم السلام) واحتمال كون تلك الأخبار من طرق العامة كما لا يخفى . والله العالم .

الحادية عشرة - صلاة الاستطعام أى الصلاة له عند الجوع رواها الكليني والشيخ عن شعيب العنبري (١) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام من جاع فليتوضأ وليصل ركعتين ثم يقول : يا رب انى جائع فاطعمنى . فانه يطعم من ساعته . »

الثانية عشرة - صلاة الحبل بمعنى أن يطلب ان يحبل له رواها الشيخ والكليني عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « من أراد أن يحبل له فليصل ركعتين بعد الجمعة يطيل فيهما الركوع والسجود ثم يقول : اللهم انى أسألك بما سألك به زكريا اذ قال رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين ، اللهم هب لى ذرية طيبة انك سميع الدعاء اللهم باسمك استحللتها وفي امانتك اخذتها فان قضيت لى فى رحمها ولداً فاجعله غلاماً ولا تجعل للشيطان فيه نصيباً ولا شركاً . »

الى غير ذلك من الصلوات المذكورة فى كتب الدعاء كالمصباح للشيخ ومصباح الكفعمي وغيرهما ومن ارادها فليرجع اليها ، والاشتغال بغيرها بما هو اهم فى المقام اولى من التطويل بذكرها زيادة على ما ذكرنا . والله العالم .

تم الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة

ويتلوه الجزء الحادى عشر والحمد لله أولاً وآخراً

(١) الوسائل الباب ٢٥ من بقية الصلوات المندوبة

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من بقية الصلوات المندوبة

فهرس الجزء العاشر من كتاب الحدائق الناضرة

الصفحة	الصفحة
٢٠ مناقشة القول بان العدالة مجرد الاسلام .	٢ هل يعتبر البلوغ في امام الجماعة؟
٢٣ القول بان العدالة حسن الظاهر	٤ اعتبار العقل في امام الجماعة
٢٤ الاصل في المسلم العدالة أو الفسق أو التوقف؟	٤ امامة الادوارى في حال الافاقة
٢٥ صحيحة ابن ابى يعفور الواردة في العدالة .	٤ اعتبار الايمان في امام الجماعة
٢٦ ما يستفاد من صحيحة ابن ابى يعفور	٦ طهارة مولد امام الجماعة
٣٠ الاخبار الدالة على ان العدالة حسن الظاهر	٧ ذكورة امام الجماعة للرجال
٣٤ اخبار الاكتفاء في العدالة بمجرد الاسلام والجواب عنها	٧ سلامة امام الجماعة من البرص والجدام
٤١ رد الاستدلال على كفاية شهادة المسلم	٩ الصلاة خلف المحدود والاعرابى
٤٤ توجيه خبرى ابن المغيرة والبرنطى	١٠ اعتبار العدالة في امام الجماعة
٤٦ الكبائر وعددها	١٢ تعريف العدالة بانها ملكة تبعث على ملازمة التقوى والمروءة
٥١ اطلاق الصغيرة على بعض المعاصى	١٣ تعريف التقوى
حقيقة أو مجاز؟	١٤ ابن ادريس في كلام الامامية
	١٥ تعريف المروءة
	١٦ هل تعتبر المروءة في العدالة؟
	١٧٠ ما يوم اعتبار المروءة في العدالة
	١٨ القول بان العدالة الاسلام وعدم ظهور الفسق

— ٥٥٠ — (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) ج ١٠

الصفحة	الصفحة
٨٦ الفصل بين الخطبتين بجملة خفيفة	٥٦ هل يكفي في رجوع العدالة اظهار
٨٨ الطمأنينة والسكوت حال الجلوس	التوبة ؟
بين الخطبتين .	٥٨ العدالة في الحاكم الشرعي أخص
٨٩ ما تشتمل عليه الخطبتان	من العدالة في غيره .
٩٣ هل يعتبر في التحميد في الخطبتين	٦٦ هل يجوز لمن يعلم من نفسه الفسق
صيغة خاصة ؟	الدخول في ما يشترط بالعدالة ؟
٩٤ الترتيب في الخطبة	٧٢ اعتبار العدد في صلاة الجمعة .
٩٤ هل تجب العربية في الخطبة ؟	٧٣ أقل العدد المعتبر في وجوب الجمعة
٩٥ كلام المجلسي ورواية الصدوق	٧٧ العدد معتبر في الابتداء لا في
في ما تشتمل عليه الخطبتان	الاستدانة
٩٦ هل يجب الاصغاء للخطبة ويحرم	٧٨ هل يكفي احرام الامام في وجوب
الكلام حالها ؟	الاتمام جمعة ؟
١٠٠ فروع في المقام	٧٩ نقص العدد قبل الاحرام
١٠١ هل يجب في الخطيب الطهارة	٧٩ تبدل الاشخاص بعد الإحرام
من الحدث ؟	٨٠ تصوير بقاء الوجوب بعد نقص
١٠٣ هل يجب الاسماع في الخطبة ؟	العدد المعتبر فيه .
١٠٣ وقت الخطبة .	٨١ الخطبتان شرط في انعقاد الجمعة
١٠٩ هل يجب حضور العدد في الخطبة ؟	٨٢ تقديم الخطبتين على الصلاة
١٠٩ وقت اذان الجمعة	في الجمعة .
١١٠ سلام الخطيب بعد ركوب المنبر	٨٤ وجوب القيام حال الخطبة
١١١ سائر آداب الخطبة	٨٥ لو خطب جالسا مع القدرة
١١٢ اشتراط الجماعة في الجمعة	٨٥ هل تجب الطمأنينة في قيام الخطبة ؟
١١٢ لو بان ان الامام محدث	٨٥ هل يجب اتحاد الخطيب والامام ؟

ج ١٠ ﴿ فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة ﴾ — ٥٥١ —

الصفحة	الصفحة
١٣٣ الشك في السبق والإقتران	١١٣ لو عرض للامام عارض
١٣٣ أول وقت الجمعة	١١٤ لو زوحم المأموم عن السجود
١٣٤ آخر وقت الجمعة	في الركعة الأولى .
١٤٠ لو خرج وقت الجمعة وقد تلبس بها	١١٧ الغفلة عن نية كونه السجود
١٤٢ لو تيقن أو ظن قبل الدخول ان	للكركة الأولى أو الثانية
الوقت لا يسع الجمعة	١١٨ لو سجد ولحق الامام راكعاً
١٤٤ اصالة بقاء الوقت في عبارة المدارك	١١٩ لو لم يتمكن من السجود في ثانية
١٤٥ الايراد على صاحب المدارك	الامام ايضاً .
١٤٦ لو صلى من عليه الجمعة الظهر	١١٩ لو زوحم عن الركوع والسجود معاً
١٤٦ الاخبار في من تجب عليه الجمعة	١٢٠ لو زوحم عن ركوع الاولى .
١٤٨ اعتبار البلوغ والعقل في وجوب	١٢٠ تدرك الجمعة بادراك ركعة مع
الجمعة	الامام
١٤٨ اعتبار الذكورة في وجوب الجمعة	١٢١ ما تدرك به الركعة
١٤٨ اعتبار الحرية في وجوب الجمعة .	١٢٧ المعتبر في ادراك ركوع الامام
١٤٩ اتفاق الجمعة في نوبة الميعض المهايما	الاجتماع معه في قوس الراكع .
١٤٩ هل على المملوك الجمعة لو امره	١٢٨ لو شك بعد الركوع في ان الامام
مولاه ؟	كان راكعاً .
١٤٩ اعتبار الحضر في وجوب الجمعة	١٢٨ اعتبار وحدة الجمعة
١٥٠ اعتبار عدم العمى والمرض في	١٢٩ وقوع جمعيتين في فرسخ وسبق
وجوب الجمعة	احدهما
١٥١ اعتبار عدم الشيخوخة في وجوب	١٣٠ وقوع جمعيتين في فرسخ واقترانهما
الجمعة .	١٣٢ اشتباه الجمعة السابقة بغيرها
١٥١ اعتبار عدم المطر في وجوب الجمعة	

— ٥٥٢ — (فهرس الجزء العاشر من كتاب الخدائق الناضرة) ج ١٠

الصفحة	الصفحة
المتعاقدين	١٥٢ اعتبار عدم البعد بأكثر من
هل تستلزم الحرمة الفساد؟	فرسخين في وجوب الجمعة
١٧٦	١٥٤ هل تجزئ الجمعة من المكلف الذكر
الاذان الثاني يوم الجمعة بدعة	الذي لا يجب عليه؟
١٧٨	١٥٦ لا تنعقد الجمعة بالمرأة
تفسير الاذان الثاني	١٥٧ هل يجب الجمعة على المرأة لو حضرت؟
١٨١	١٥٨ هل تنعقد الجمعة بالعبد والمسافر؟
لو لم يصح الاقتداء بامام الجمعة	١٥٩ هل تنعقد الجمعة بجماعة المسافرين؟
١٨٢	١٦٠ حرمة السفر يوم الجمعة بعد
غسل يوم الجمعة	الزوال قبل الصلاة
١٨٤	١٦٤ هل يترخص المسافر الذي يفوت
عدد نوافل يوم الجمعة	بسفره الاشتغال بالواجب؟
١٨٤	١٦٦ هل يجوز السفر لو كان بين يديه
وقت نوافل يوم الجمعة	جمعة اخرى؟
١٨٨	١٦٨ هل يجب على المسافر في صرب
وقت ركعتي الزوال	الجمعة حضورها؟
١٩٢	١٧٠ هل يزول التحريم لو كان السفر
المباكرة الى المسجد يوم الجمعة	واجباً؟
١٩٤	١٧١ السفر يوم الجمعة بعد طلوع الفجر
التزين يوم الجمعة	١٧٢ حرمة البيع بعد النداء
١٩٦	١٧٢ مبدأ حرمة البيع
دعاء الخروج للجمعة	١٧٤ هل يحرم غير البيع من العقود؟
١٩٧	١٧٦ لو لم يجب السعي على احد
الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة	
١٩٧	
حلق الرأس يوم الجمعة	
١٩٨	
وجوب صلاة العيدين	
١٩٩	
هل يشترط في وجوب صلاة	
٢٠٢	
العيد السلطان العادل أو منصوبه	
اعتبار العدد في وجوب صلاة	
٢٠٧	
العيد	
اعتبار الجماعة في وجوب صلاة	
٢٠٨	
العيد	
اعتبار الوحدة في وجوب صلاة	
٢٠٨	
العيد	

ج ١٠ (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) - ٥٥٣ -

الصفحة	الصفحة
٢٣١ هل تقضى صلاة العيد لو لم تدرک مع الجماعة ؟	٢١٠ هل تجب الخطبتان في صلاة العيد ؟
٢٣٣ ما دل على الاتيان بربع ركعات لو لم تدرک الجماعة .	٢١٢ دليل وجوب الخطبتين في صلاة العيد .
٢٣٥ ليجمع بين دليلي القضاء وعدمه	٢١٣ النظر في كلام المدارك في المقام
٢٣٥ سبب التأخير الى الغد	٢١٤ تأييد وجوب الخطبتين في صلاة العيد .
٢٣٦ لو انفق العيد والجمعة	٢١٥ استحباب صلاة العيد عند اختلال شرائط الوجوب .
٢٣٩ هل يجب حضور الامام للجمعة لو قيل بتخير كل من صلى العيد ؟	٢١٧ الوظيفة عند عدم الامام أو عدم ادراك الصلاة معه .
٢٤٠ كيفية صلاة العيد	٢١٩ لا دليل على استحباب الجماعة مع اختلال شروط الوجوب
٢٤٢ التكبيرات الزائدة في صلاة العيد	٢٢١ سقوط صلاة العيد عن من تسقط عنه الجمعة
٢٤٣ محل التكبيرات الزائدة	٢٢٢ سقوط صلاة العيد عن المسافر
٢٤٩ حكم القنوت بعد التكبيرات	٢٢٣ سقوط صلاة العيد عن النساء
٢٥١ أفضل السور في صلاة العيد	٢٢٤ منع الشواب وذوات الهيئة من الخروج
٢٥٤ ما يقال في قنوت صلاة العيد	٢٢٥ هل تستحب صلاة العيد لمن لا يجب عليه ؟
٢٥٧ عدد القنوت في صلاة العيد	٢٢٦ وقت صلاة العيد
٢٥٨ التوجه بالتكبيرات السبع في صلاة العيد	٢٣٠ هل تقضى صلاة العيد لو فانت ؟
٢٦٠ رفع اليدين في تكبيرات صلاة العيد	
٢٦٠ لو نسي تكبيرات صلاة العيد	
٢٦٢ لو نسي التكبير حتى قرأ	

— ٥٥٤ — (فهرس الجزء العاشر من كتاب الخدائق الناضرة) ج ١٠

الصفحة	الصفحة
٢٨٩ الصلوات التي يكبر بها في الاضحية	٢٦٢ لو أدرك بعض التكبير مع الامام
٢٩٢ هل يختص تكبير العيد باعقاب الصلوات	٢٦٣ ما يتحملة الامام في صلاة العيد
٢٩٣ التنفل قبل صلاة العيد وبعدها	٢٦٣ لو شك في عدد التكبيرات والقنوت
٢٩٥ هل تستثنى الركعتان في مسجد النبي ﷺ؟	٢٦٤ الإصحار بصلاة العيد إلا في مكة
٢٩٥ تعميم ابن الجنيد الاستثناء	٢٦٥ السجود على الارض في صلاة العيد
٢٩٦ تعارض دليل رجحان التحية وكراهة الصلاة يوم العيد	٢٦٦ قول : الصلاة (ثلاثاً) في صلاة العيد
٢٩٧ رواية الصدوق المعارضة في المقام	٢٦٧ آداب الخروج اصلاة العيد
٢٩٨ نقل المنبر يوم العيد	٢٧١ الذهاب الى المصلى من طريق والعود من آخر
٢٩٨ الخروج بالسلاح يوم العيد	٢٧٢ الافطار في الفطر قبل الخروج وفي الاضحية بعده
٢٩٨ السفر بعد الفجر يوم العيد	٢٧٣ ما يفطر عليه في الفطر
٣٠٠ الصلاة للكسوف والخسوف والزلزلة	٢٧٤ اكل التربة الحسينية للتبرك
٣٠١ الصلاة للاخاويف السماوية	٢٧٧ التكبير عقيب الصلوات في الفطر
٣٠٥ المراد بالاخاويف	٢٨٠ التكبير عقيب الصلوات في الاضحية
٣٠٥ اول وقت الصلاة في الكسوفين	٢٨٢ كيفية التكبير عقيب الصلوات في العيدين
٣٠٦ آخر وقت الصلاة في الكسوفين	٢٨٥ التكبير بعد الظهر والعصر في الفطر
٣٠٨ لو غاب القرص قبل الانجلاء	٢٨٧ تكبير العيد عقيب النوافل
٣٠٨ لو لم يتسع وقت الكسوف للصلاة	٢٨٨ عموم الاستحباب في تكبير العيد

ج ١٠ (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) — ٥٥٥

الصفحة	الصفحة
٣٣٨ القنونات الخمسة	٣٠٩ الكسوف وغيره وقت أو سبب؟
٣٣٨ الجهر بالقراءة	٣١٢ وقت الصلاة للزلزلة
٣٣٩ البروز تحت السماء	٣١٢ الاشكال على الفقهاء في الزلزلة
٣٣٩ الفزع الى المساجد	٣١٢ جواب الشيخ على الاشكال
٣٣٩ صلاة الكسوف هي صلاة الآيات	٣١٤ اذا لم تعلم الآية غير الكسوف
٣٤٠ الجماعة في صلاة الآيات	إلا بعد الانقضاء .
٣٤١ ادراك الامام بعد رفع رأسه من	٣١٧ اذا لم يعلم الكسوف حتى خرج
الركوع الاول	الوقت
٣٤٢ التخلف عن الامام لغير عذر	٣٢١ ترك الصلاة عمداً أو نسياناً مع
بركن أو ركنين	العلم بالآية
٣٤٥ الكسوف في وقت فريضة	٣٢٥ الاخبار في كيفية صلاة الآيات
واتساع الوقتين	٣٣١ تفريق السورة على القيامات
٣٤٧ التدافع بين الروايتين في ما يقدم	٣٣١ هل تجب الفاتحة عند تمام السورة؟
الجمع بين الروايتين	٣٣٢ ما يظهر من الاخبار من حد
٣٤٩ تقديم صلاة الكسوف على	التبعض
صلاة الليل	٣٣٣ السجود قبل تمام السورة
٣٤٩ لو رجع الى الفريضة فهل يبني	٣٣٣ هل تجب الفاتحة حينئذ؟
أو يعيد؟	٣٣٤ الوظيفة عند الفراغ قبل الانجلاء
٣٥١ لو انجلي الكسوف قبل اتمام	٣٣٦ تطويل الصلاة بقدر الكسوف.
الفريضة في الضيق .	٣٣٦ التطويل بالسور الطوال إلا اذا
٣٥٢ اجتماع صلاتي الآيات والعيد	شق على المأمومين .
٣٥٣ هل يعتبر في وجوب صلاة	٣٢٨ التكبير بالرفع من الركوع

— ٥٥٦ — (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحدائق الناضرة) ج ١٠

الصفحة	الصفحة
٣٨٢ كلام المدارك ورده	الكسوف اتساع الوقت لجميعها؟
٣٨٣ آية أولى الأرحام	٣٥٣ اجتماع آيتين في وقت واحد
٣٨٥ حديث الكناسي في الأولى بالميت	٣٥٤ علة صلاة الكسوف وكيفيةها
٣٨٥ تنمة رد المدارك	٣٥٥ منشأ الكسوفين وكيفية تحققهما
٣٨٦ الوجوب الكفائي في احكام الميت وانايتها بالولى	٣٥٦ كلام الصدوق والمجلىسين في الكسوفين
٣٨٧ هل تتوجه احكام الميت الى الولى اولا ؟	٣٥٧ احاديث كيفية تحقق الزلزلة
٣٨٧ هل تعتبر العدالة في امام صلاة الميت ؟	٣٥٩ الصلاة على المؤمن دون الخارجى ونحوه .
٣٨٨ مراتب اولياء الميت	٣٦٠ الصلاة على المخالف للحق
٣٩١ الزوج أولى بزوجه	٣٦١ الأخبار في المخالف للحق
٣٩١ مناقشة صاحب المدارك في ذلك	٣٦٤ حجة القائل بالصلاة على المخالف
٣٩٢ الجواب عن مناقشة المدارك	٣٦٥ كلام المدارك والنظر فيه
٣٩٣ هل الزوجة أولى بزوجه ؟	٣٦٦ حديث الصلاة على القاتل نفسه
٣٩٣ امام الأصل أولى بالصلاة على الميت	٣٦٧ حدد الصلاة على الطفل
٣٩٤ هل تتوقف صلاة امام الأصل على اذن الولى ؟	٣٧٤ الصلاة على بعض الميت
٣٩٥ هل يقدم الهاشمي في الصلاة على الميت ؟	٣٧٩ اعتبار الموت في الصلاة على الصدر
٣٩٦ سبب اختفاء الفقه الرضوى	٣٧٩ لو اشتبه المسلم بالكافر
٣٩٧ وصية الميت بصلاة معين عليه	٣٧٩ هل يصلى على ولد الزنا ؟
٣٩٨ تساوى الاولياء في مرتبة الولاية	٣٨١ حكم اللقيط
	٣٨١ من يصلى على الميت
	٣٨٢ أولى الناس بالميت

ج ١٠ (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) — ٥٥٧ —

الصفحة	الصفحة
٤٢٥ الصلاة بعد الغسل والكفن	٣٩٩ كيفية وقوف المأموم في صلاة الجنائز
٤٢٦ كيفية الصلاة لو تعذر الكفن	٤٠٢ كيفية الصلاة على الميت
٤٢٧ كيفية وقوف الامام في صلاة الميت	٤٠٣ الدعاء بين التكبيرات في صلاة الميت
٤٢٧ عدم اعتبار الطهارة من الحدث في صلاة الميت	٤٠٤ هل يتعين دعاء خاص على القول بالوجوب؟
٤٢٩ استحباب الطهارة في صلاة الميت	٤٠٥ لا يتعين في الاذكار الاربعة افظ خاص على القول بالوجوب
٤٢٩ التيمم لصلاة الميت	٤٠٦ الاخبار في اذكار صلاة الميت
٤٣٠ نزع النعلين في صلاة الميت	٤١٢ الافضل من اذكار صلاة الميت
٤٣٢ الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة	٤١٣ كيفية الصلاة على المناقب
٤٣٣ الاشكال في الصلاة الواحدة على الطفل وغيره	٤١٧ سر الخلاف بين العامة والخاصة في تكبير صلاة الميت
٤٣٥ كيفية وضع الجنائز عند التعدد	٤١٨ الموجب لترك العامة التكبير الخامس
٤٣٨ استحباب كثرة المصلين على الميت	٤١٩ الواجب في الصلاة على المؤمن
٤٤٠ رفع اليدين بالتكبيرات	خمس تكبيرات
٤٤٢ لا يبرح المصلي حتى ترفع الجنائز	٤٢١ ما دل على عدم التحديد بالخمس
٤٤٣ الدعاء للمستضعف والمجهول	٤٢٢ استقبال القبلة في صلاة الميت
٤٤٧ الدعاء في الصلاة على الطفل	٤٢٣ القيام في صلاة الميت
٤٤٧ الدعاء في الصلاة على المخالف	٤٢٣ هل تكفي صلاة العاجز؟
٤٤٨ الصلاة على الميت في المواضع المعتادة	٤٢٤ الستر في صلاة الميت
٤٤٨ هل تكره الصلاة على الميت في المسجد غير مكة.	٤٢٤ ازالة الخبث في صلاة الميت
	٤٢٥ وجوب الاستقبال بالميت

— ٥٥٨ — (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) ج ١٠

الصفحة	الصفحة
٤٨٧ هل يمنع السكفار من الخروج للاستسقاء ؟	٤٤٩ تكرار الصلاة على الميت
٤٨٨ قلب الامام رداءه عند صعود المنبر	٤٥٩ الصلاة على القبر
٤٩٠ كيفية الذكر من الامام في الاستسقاء	٤٦٢ لوفات المأموم بعض التكبيرات
٤٩١ وظيفة المأمومين حال ذكر الامام	٤٦٦ لو سبق المأموم ببعض التكبير
٤٩١ المراد بالاستسقاء والخطبة في الاخبار	٤٦٦ لو حضرت جنازة في الاثناء
٤٩٢ محل الخطبة في الاستسقاء	٤٦٩ لا قراءة في صلاة الميت
٤٩٣ الخطبة بالمأثور في الاستسقاء	٤٧٢ لا تسليم في صلاة الميت
٤٩٣ تنبيه الخطبة في الاستسقاء	٤٧٤ ايقاع صلاة الميت في جميع الاوقات .
٤٩٤ اخراج المنبر الى الصحراء	٤٧٦ مزاحمة صلاة الميت لفريضة حاضرة .
٤٩٤ خروج المؤذنين بين يدي الامام	٤٧٨ مشروعية الاستسقاء
٤٩٤ لا اذان واقامة في صلاة الاستسقاء	٤٧٨ مورد استحباب صلاة الاستسقاء
٤٩٤ الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء	٤٧٩ الاخبار الواردة في صلاة الاستسقاء
٤٩٤ الاستسقاء بغير صلاة	٤٨٤ هل صلاة الاستسقاء كالعيدين في الوقت ؟
٤٩٥ هل يصلى الاستسقاء فرادى ؟	٤٨٥ يوم الخروج الى الاستسقاء
٤٩٥ تكرار الخروج لو تأخرت الاجابة	٤٨٦ الخطبة في الاستسقاء
٤٩٦ الدعاء لدفع المطر	٤٨٦ الاصحاح بصلاة الاستسقاء
٤٩٦ الاخبار الواردة في صلاة جعفر	٤٨٦ آداب الخروج للاستسقاء
٥٠٣ محل التسبيح حال القيام	٤٨٧ اخراج الشيوخ والاطفال والعجائز والبهائم في الاستسقاء
٥٠٣ ما يقرأ في صلاة جعفر	
٥٠٤ تؤدى صلاة جعفر بسلامين	

ج ١٠ (فهرس الجزء العاشر من كتاب الحقائق الناضرة) ٥٥٩ -

الصفحة	الصفحة
٥٢٧ انكار ابن ادريس لذلك	٥٠٦ التسييح بعد سجود الاولى والثالثة
٥٢٨ الاستخارة بالعدد	قبل القيام أو حاله ؟
٥٣١ استحباب الاستخارة لكل شيء	٥٠٦ احتساب صلاة جعفر من النوافل
٥٣٢ الاستنباط في الاستخارة	٥٠٧ في صلاة جعفر فنوتان
٥٣٣ صلاة يوم الغدير	٥٠٨ احكام ذوى الاعذار في صلاة
٥٣٦ كيفية القراءة في صلاة الغدير	جعفر
٥٣٧ الجماعة والخطبة والخروج الى	٥٠٨ افضل اوقات صلاة جعفر
الصحرأ في صلاة الغدير	٥٠٩ رواية العامة هذه الصلاة في
٥٣٨ صلاة أول ذى الحجة	شأن العباس
٥٣٨ صلاة يوم المبعث	٥٠٩ هل تستحب نافلة شهر رمضان ؟
٥٣٩ صلاة ليلة المبعث	٥١٦ كيفية نافلة شهر رمضان
٥٤١ صلاة ليلة النصف من شعبان	٥٢٠ محل الوتيرة في شهر رمضان
٥٤٢ صلاة الهدية	٥٢١ الجماعة محرمة في نافلة شهر رمضان
٥٤٣ صلاة الحاجة	٥٢٣ قضاء نافلة شهر رمضان نهراً
٥٤٤ صلاة الشكر	٥٢٤ لا فرق في نافلة شهر رمضان بين
٥٤٥ صلاة تحية المسجد	الصائم وغيره
٥٤٦ صلاة ليلة الدفن	٥٢٤ صلاة الاستخارة
٥٤٨ صلاة الاستطعام	٥٢٤ معاني الاستخارة الواردة في
٥٤٨ صلاة الحبل	الاخبار
	٥٢٦ الاستخارة بالرقاع ونحوها

الاستدراكات

نستدرك هنا ما فاتنا التنبيه عليه في محله والترتيب بأرقام الصفحات

١ — ورد ص ٣ في سند رواية اسحاق بن عمار نقلاً عن المدارك هكذا ، عن ابيه عن آبائه عن علي ، والموجود في التهذيب ج ١ ص ٢٥٤ والوسائل والوافي باب صفة امام الجماعة « عن ابيه عن علي » .

٢ — ورد ص ١٢ في سند الحديث رقم (١) عمرو بن الربيع البصري بالبلاء الموحدة كما في الوسائل والوافي باب القراءة حلف من يقتدى به ، وفي التهذيب الطبع القديم ج ١ ص ٢٥٥ والطبع الحديث ج ٣ ص ٣٣ النصري بالنون .

٣ — ورد ص ١٢ في الحديث رقم (٤) تبعاً للنسخ هكذا ، وقال علي عليه السلام ، وفي الفقيه ج ١ ص ٢٤٧ بعد نقل الحديث رقم (٣) قال : « وقال علي عليه السلام ان سركم ... » ، وفي الوسائل والوافي باب صفة امام الجماعة نسبته الى النبي صلى الله عليه وآله وقد أشرنا الى ذلك في التعليقة

٤ — تقدم في التعليقة ٢ ص ١٦ عدم العثور على اكله في نسخة ماشياً وقد ذكره في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦١٧ و٦١٨ مرسل .

٥ — ورد ص ٢٣ « صحيح زرارة عن ابن ابي يعفور » كما في المطبوع القديم من الحدائق والصحيح « صحيح ابن ابي يعفور » .

٦ — ورد ص ٢٨ س ١٠ تبعاً للمطبوع القديم هكذا ، فان اريد من لم يظهر منه في موضع تقضي العادة ... ، وفي الخطية هكذا ، فان اريد من لم يظهر منه بقول مطلق فهو ممنوع وان اريد من لم يظهر منه في موضع

٧ — تقدم ص ٣٩ ص ٥ « وان قولهم ... الى قوله مع انهم زعموا ، وفي المطبوع القديم ص ١١٩ س ٢٥ « وبان قولهم ... الى قوله على انهم زعموا ، فغيرناه تبعاً للخطية .

٨ - ورد ص ٤٩ س ٢٣ ، من يشرك بالله ... ، وفي مصدر الحديث وهو اصول الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ ، ومن يشرك ... ، وقد جاء في هذه الطبعة طبق المصحف ٩ -- جاء ص ٥٠ س ١ ، لان الله تعالى يقول لا يياس ، وفي مصدر الحديث وهو اصول الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ ، انه لا يياس ... ، وقد أوردناه في هذه الطبعة طبق المصحف .

١٠ - جاء ص ٦٢ س ١ هكذا ، عن جدى عن ابيه عن رسول الله ﷺ ، تبعاً للمستدرک والبجار باب من يجوز أخذ العلم عنه . وفي نسخ الحدائق والدرة ، عن جدى عن رسول الله ﷺ .

١١ - جاء ص ٦٤ س ١ ، فهو لحوائثهم هاضم ، وهذا الحديث أورده في اصول الكافي باب النوادر من كتاب فضل العلم ، وقال الشيخ ملا صالح المازندراني في تعليقه على الكتاب ، الحلوان بضم الحاء المهملة وسكون اللام ما يأخذه الحكام والقضاة والكاهن من الاجر والرشوة على اعمالهم يقال ، حلوته احلوه حلواناً ، فهو مصدر كالغفران ونونه زائدة وأصله من الخلاوة . وفي بعض النسخ ، لحوائثهم ، بالهمزة بعد الألف ، والحلواء بالمد والقصر ما يتخذ من الخلاوة .

١٢ - جاء ص ٦٤ س ٩ هكذا ، وهل كلام الامام زين العابدين عليه السلام في ذلك الا لاستعلام ... ، وفي الدرّة ، في ذلك الخبر إلا لاستعلام ... ، والظاهر سقوط لفظ ، الخبر ، من نسخ الحدائق .

١٣ - جاء ص ٦٤ س ١٠ ، ولا ريب انه لا اشتراكهم ، وفي نسخ الحدائق والدرّة ، ولا ريب انهم لا اشتراكهم ، وقد غيرناه للناسبة والإنسجام .

١٤ - وعدنا في التعليقة (٣) ص ٦٥ بالتعرض لما يتعلق ببحث العدالة في الحاكم الشرعى وقد حان وقت الوفاء فنقول : ذكر (قدس سره) ان العدالة - باى معنى من المعانى الثلاثة اعتبرت - فى الحاكم الشرعى اخص منها فى غيره من موارد اعتبارها ، وانما تكون فيه بالإتصاف بعلم الأخلاق الذى هو تحلية النفس بالفضائل

وتخليتها من الرذائل ، وقد تشبث لاثبات دعواه بامور ثلاثة : الاول - ان نيابته عن الامام عليه السلام تقتضى ذلك لزوم المناسبة بين النائب والمنوب عنه ، وهى فى المقام انما تكون بالاتصاف بعلم الاخلاق . الثانى - الاخبار التى استظهر منها ذلك . الثالث - كلمات العلماء التى تزيد دعواه . أما الاول ففيه (اولاً) - انه استحسان محض لا ينهض باثبات الحكم الشرعى ولا سيما على مبناه (قدس سره) فى الفقه والمتبع انما هو الدليل . ولم يرد فى لسان الدليل اعتبار العدالة فى القاضى والمفتى والعمدة فى الخروج عن اطلاق أدلة الرجوع اليهما هو تسالم الفقهاء على ذلك المستكشف منه رأى المعصوم بعد خروج المتهتك عن الاطلاق بالقطع بعدم جعل الشارع هذا المنصب لمثله ، فيقتصر فى تقييد الإطلاق على القدر المتيقن عند التردد بين الأقل والاكثر كما هى القاعدة . و (ثانياً) - ان النيابة لو صلحت لتقييد الإطلاق المذكور لما اقتضت التقييد . ازيد من الاستقامة فى جادة الشرع الناشئة عن خوف العقاب أو رجاء الثواب الذى له رسوخ وثبات واستمرار ، كما هو الرأى السديد فى حقيقة العدالة بعد ما لم تكن لها حقيقة شرعية وانما اعتبرت فى موضوعات الاحكام بما لها من المعنى العرفى وهو الاستقامة والاستواء ، وتام الكلام فى محله . ووجه عدم اقتضاها ازيد من ذلك هو تحقق المناسبة التامة بين النائب والمنوب عنه بالعدالة بالمعنى المتقدم كما هى متحققة بالعدالة بالمعنى الاول من المعانى الثلاثة المذكورة فى الكتاب لو تم وكان بحث الملصقة فيه لاجتناب المحرمات وفعل الواجبات فعلياً لا بالقوة ، ولا مقتضى لاعتبار المناسبة بجميع مراتبها بعد تحققها بالمرتبة الكافية بل اذا لوحظ لزوم ندرة الافراد باعتبار المناسبة الكاملة حصل القطع بكفاية المناسبة بالمقدار المتقدم بعد عموم البلوى وكثرة الابتلاء بالمراجعة الى القاضى والمفتى فقول (قدس سره) فى الدرة ص ١٠٩ - « فلا ينوب عنهم إلا الاكل من أولياتهم » بعد كلام من هذا القبيل - لا يمكن المساعدة عليه . وأما الاخبار فالثانى والثالث بما ذكره فى الكتاب ليسا فى مقام التشريع وانما هما فى مقام بيان آداب تحصيل العلم

واصناف العلماء وكذا ما ورد بهذا اللسان ونحوه مما ذكره (قدس سره) في الدرّة فانه تعرض لهذا البحث فيه من ص ٩٦ الى ص ١٠٩ . وأما الأول الوارد في الوسائل في الباب ١١ من الجماعة فالظاهر منه بما اشتمل عليه من القرائن - كما قال المحدث الشيخ عبدالله البحراني - بيان ما يمتاز به الامام الحق عن غيره وانه يلزم ان يطابق باطنه ظاهره . اضاف الى ذلك ان مقتضى العادة في مثل هذه المسألة بما تعم به البلوى ويكثر ابتلاء المكلفين به شيوع الحكم واشتهاره بين اصحاب الأئمة والفقهاء فلو كان ما يدعيه (قدس سره) تاماً لسكان معروفين بين اصحاب الأئمة (ع) ولوصل منهم يبدأ يبدأ الى فقهاء الشيعة - بعد ورود الارجاع الى الفتوى في آية النفر والسؤال ونحوهما وورود الارجاع الى الحاكم الشرعي في القضاء والفتوى في الاخبار كما يظهر بمراجعة الباب ٩ و ١١ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء من الوسائل - ولما اختص من حيث القول بافراد معدودين من الفقهاء ومن حيث الاخبار بنحبر الاحتجاج والتفسير ولرواه سائر الرواة . وأما الثالث وهو كلمات العلماء كالملا صالح شارح الكافي والمحدث الكاشاني والامام الغزالي فمن الواضح عدم اجدها في مقام الفتوى واسناد الحكم الى الشارع ولذا ذكرها (قدس سره) بنحو التأييد .

وينبغي التنبيه على أمرين : الاول - ذكر (قدس سره) في هذا الكتاب وفي الدرّة في التأييد لمدهاء كثيرة من يتصدى من العلماء للقضاء والفتوى عن هو ليس باهل لذلك فلا بد من التمييز بين الصالح وغيره بما ذكره . وفيه ان العادة تقضى في مثل القضاء والفتوى من المناصب الخطيرة ذات الأهمية ان يطمع فيها ويتصدى لها من ليس باهل لها ، وكما يعتبر التمييز على مختاره (قدس سره) بالإتصاف بعلم الأخلاق يعتبر ايضاً التمييز بين الأهل وغيره على القول الاول من الأقوال المذكورة في الكتاب وعلى ما ذكرناه في حقيقة العدالة ، فلا بد من احراز الملكة أو الاستقامة في جادة الشرع بالقطع أو ما جعله الشارع دليلاً وعززاً .

الثاني - قد ورد في عبارته (قدس سره) هنا وفي الدرّة التعبير بالعلوم الرسمية وقد رمى في هذا الكتاب جل من تسمى بها بالفسق وقد فسرّه في الدرّة ص ٩٩ السطر الأخير منها بعلم البيع والسلم والنكاح والطلاق وامثالها .

وبالجملة هذا البحث منه (قدس سره) هنا وفي الدرّة من ص ٩٦ الى ١٠٩ فيه ظاهران جليتان (الأولى) انه ليس بحثاً فقهياً مبتنياً على صناعة الفقه بل هو بحث اخلاقي (الثانية) وهي من شؤون الاولى ومنفرعة عليها اظهار التألم والتضجر من معاصريه بمن تصدى للقضاء والفتوى ورمى جلهم بالفسق وعدم الصلوح للمنصب ١٥ - جاء ص ٨٤ س ٣ هكذا « وبين ان يقام للصلاة » كما في الوسائل والوافي باب خطبة صلاة الجمعة ، وفي الكافي ج ١ ص ١١٧ والتهذيب ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١ « وبين أن تقام الصلاة » .

١٦ - جاء ص ٨٧ س ٦ هكذا « وفي صحيحة محمد بن مسلم » وفي المطبوع القديم ص ١٣١ « وفي رواية محمد بن مسلم » وحيث انها صحيحة كما في الخطية وكما سيأتى ص ٩١ أوردناها هنا كذلك .

١٧ - ورد في المطبوع القديم ص ١٣١ في حكاية ما تشتمل عليه الخطبة عن الخلاف هكذا « اقل ما تكون الخطبة اربعة أصناف : ان يحمده الله ... » وحيث ان كلمة « اربعة أصناف ليست في الخلاف ولا في الكتب الناقلة عنه حذفناها في هذه الطبعة ص ٨٩ .

١٨ - جاء ص ٩٢ س ٢٠ هكذا « وهي تمام ما اختصت به موثقة سماعة » كما في المطبوع القديم ، وفي الخطية هكذا « وهو مما اختصت به ... » .

١٩ - جاء ص ٩٣ س ٢ هكذا « واختصت الرواية الثمانية بزيادة الصلاة على النبي ﷺ » أقول ليس ذلك مختصاً بها بل هو موجود في الرواية الثالثة ايضاً ، راجع ص ٩٢ الحديث رقم (١) .

٢٠ - جاء ص ١٩ و ٢٠ في نقل عبارة الذكرى هكذا : « لو بان للعدد ان

الامام محدث ، تبعاً للطبوع القديم ص ١٣٧ س ١٥ ، وليس في الخطية ولا في الذكرى كلمة « للعدد » .

٢١ - جاء في التعليقة ٣ ص ١٢٨ هكذا : « اقول : وفي ايام المعز البويهي ... » ومصدر هذا هو تاريخ بغداد للخطيب وليس من عبارة البدائع .

٢٢ - جاء حديث محمد بن مسلم برقم (١) ص ١٥٣ وقد نقله عن الكافي فقط مع ان الشيخ يرويه ايضاً في التهذيب ج ١ ص ٣٢٢ ، وكما ان الراوى له عن الامام محمد بن مسلم وزارة معاً .

٢٣ - جاء ص ١٦٣ و ص ١٧٠ الاستشهاد بكتاب الامير عليه السلام للحارث الحمداني ، وفي النسخ نسبته الى مالك الاشر ، وحيث انه خطأ والكلام المذكور انما هو في كتابه عليه السلام للحارث صححناه في هذه الطبعة .

٢٤ - جاء ص ١٨١ في ضمن كلام الطبرسي في مجمع البيان هكذا : قال السائب ابن يزيد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن واحد بلال . وهو مطابق لعبارة المجمع ولما أورده ابن ماجة في سننه ج ١ ص ٣٤٨ عن السائب بن يزيد ، وفي نسخ الحديث هكذا « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان أحدهما بلال » ولما تقدم غيرناه .

٢٥ - نقل في الصفحة ٢٠٢ و ٢٠٣ عن المنتهى الاحتجاج لاعتبار السلطان العادل أو من نصبه في وجوب صلاة العيد بثلاثة اخبار مع انه احتج بأربعة اخبار أحدها ما استدركه عليه أولاً .

٢٦ - وردت ص ٢١٨ موثقة الحلبي برقم (١) ورواية الحلبي برقم (٤) وقد اشرنا في التعليقة الى اتحادهما ، وتوضيحه ان الموجود في التهذيب ج ١ ص ٢٩١ هو اللفظ الأول وقد ورد في الاستبصار ج ١ ص ٤٤٤ الطبع الحديث والوسائل الباب ٣ من صلاة العيد كذلك ولم نجد فيها اللفظ الثاني ، وفي الوافي باب شرائط صلاة العيدين وفرضها نقل الحديث باللفظ الثاني دون الأول .

٢٧ - وردت ص ٢٦٨ عبارة الفقه الرضوي وفي البحار ج ١٨ الصلاة

ص ٨٦٢ : « واطعم شيئاً من قبل ... » وفي آخره هكذا : « واكثر من ذكر الله تعالى والتضرع الى الله تعالى . »

٢٨ - وردت الآية الشريفة في الحديث (٣) ص ٢٨١ هكذا : « فاذا افضتم من عرفات ... » وقد ذكرنا في التعليقة (٥) لفظ الآية في المصحف . فيمكن ان يكون قد ابدل اللفظ باللفظ اشتباهاً من الرواة كما يمكن أن يكون كلام الامام عليه السلام هكذا : قال الله عز وجل فاذا افضتم من عرفات ... الى قوله فاذكروا الله ... ثم اختصر .

٢٩ - ورد ص ٢٨٢ في النقل عن المقنع التكبير في الأضحية مرتين مع انه في المختلف ص ١١٥ ثلاث مرات وكذا قال في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٨٩٦ في النقل عنه : التكبير ثلاثاً . وفي المقنع المطبوع ذكر التكبير مرتين .

٣٠ - جاء ص ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٩ و ٣١٦ في حديث محمد بن مسلم وبريد « فصلها ، وفي نسخ الحقائق « صليتها ، تبعاً للوافي باب فرض صلاة الكسوف وحيث ان الموجود في الفقيه ج ١ ص ٣٤٦ الذي هو مصدر الحديث « صلها ، وفي الوسائل « فصلها ، وأوردناه في هذه الطبعة طبقاً للوسائل . نعم في ص ٣٤٦ ابقيناه على حاله حيث انه وارد كذلك في عبارة المدارك .

٣١ - جاء ص ٣٢٦ في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم هكذا « وكان يستحب ان يقرأ فيها الكهف ... » كما في النسخ تبعاً للوافي باب صفة صلاة الكسوف ، وفي الكافي ج ١ ص ١٢٩ والوسائل « بالكهف » .

٣٢ - جاء ص ٣٢٨ في رواية دعائم الاسلام في الركوع الرابع تبعاً للنسخ « فاقام راکعاً مثل ما قرأ ، والعبارة في الدعائم والمستدرک والبحار « فاقام راکعاً بقدر ما قرأ ، . »

٣٣ - وعدنا في التعليقة ٢ ص ٣٦٢ بالرجوع الى الاستدراكات في تعيين موضع الحديث رقم (٢) من الامالي ولم نجده فيه بعد الفحص .

٣٤ — ورد حديث بريد ص ٣٦٤ طبق نسخ الحدائق ، ونقله في الوسائل برواية الكافي ج ٢ ص ٣٤٧ وفيها كما في التهذيب ج ٢ ص ٤٤٩ « رجلاً ناصباً ، وليس فيها « ورسوله » نعم في التهذيب « غضباً لله ورسوله » كما ان لفظ « ظاهر » ليس في التهذيب بل في الكافي فقط . واللفظ في آخر الحديث في الكافي والتهذيب هكذا « غضباً لله والامام ولدين المسلمين » فمن هذه الجهة ما في الحدائق يخالف الكتائب كما في سقوط لفظ « رجلاً » . وفي كتب الحديث بأسرها « فيبطل دمه » نعم في التهذيب في نسخة « فيطل » وقد أوردناه في هذه الطبعة هكذا .

٣٥ — ورد ص ٤٩١ س ٤ « والظاهر انها غير خالية من الغلط » تبعاً للمطبوع القديم وفي الخطية كلمة « غير » ليست موجودة .

٣٦ — ورد ص ٥٢٧ س ١٥ في النقل عن السرائر هكذا « مثل زرة وسماعة وغيرهما » تبعاً للنسخ كما في السرائر ، وفي المختلف ص ١٢٨ « مثل زرة ورفاعة وغيرهما » وبعد نقل كلامه رده بوجه .

٣٧ — نقل ص ٥٤٦ حديثاً عن مصباح الكفعمي وفيه كيفية صلاة ليلة الدفن ونقل عنه بعد ذلك كيفيتين اخريين ، والموجود في المصباح ص ٤١١ انما هو الكيفيتان الاوليان من دون ذكر للحديث ، وفي البحار ج ١٨ ص ٩٢٢ نقل الحديث والكيفيتين الاخيرين عن البلد الامين للكفعمي .

منشورات دار الكتب والبحر للدراسات والبحوث - لبنان

المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب
الجوهري	ضياء الصالحين	جوامع الجامع في تفسير القرآن	
عمار بن ياسر	صدر الدين شرف الدين	الطبرسي	
الإسلام وأسس التشريع		مصادر وأسانيد نهج البلاغة	
عبد الحسن فضل الله		عبد الزهراء الخطيب	
مقتل الحسين	عبد الرزاق المكرم	شرائع الاسلام ١-٤	العلامة الحلي
حجر بن عدي	عبد الله السبتي	جامع الرواة	الأردبيلي
سلمان الفارسي	عبد الله السبتي	معالم التوحيد	
عمار بن ياسر	عبد الله السبتي	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	
مذهب أهل البيت	محمد الحيدري	معالم الحكومة الإسلامية	
كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري	جعفر سبحاني	
النكت الاعتقادية	جعفر النقدي	معالم النبوة	جعفر سبحاني
علي الأكبر	محمد علي عابدين	مفاتيح الجنان	عباس القمي
من ذا وذاك	محمد جواد مغنية	الباقيات الصالحات	عباس القمي
شبهات الملحدون	محمد جواد مغنية	الأنوار البهية	عباس القمي
مصدر الوجود	جعفر سبحاني	فرق الشيعة	النوختي
فلسفات إسلامية	بسام مرتضى	حق اليقين	العلامة عبد الله شير
طب الإمام الصادق	محمد الخليلي	تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي
الأخلاق عند الإمام الصادق		ثواب الأعمال وعقابها	علي دخیل
محمد أمين زين الدين		مناقب الإمام علي	
الحياة الجنسية في الإسلام		ابن المغازلي السافعي	
صباح السعدي		أدعية وأعمال شهر رمضان	
كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي	إعداد الدار	
سعد السعود	ابن طاووس	١٠٠ شاهد وشاهد	
مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب	عبد الزهراء الخطيب	
الفصول المختارة	الشيخ المفيد	الاستنصار	الكراجكي
الانتصار	الترغيب المرتضى	الوصية الخالدة	عباس الموسوي
مبادئ الوصول إلى علم الأصول		تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي
العلامة الحلي		معالم العلماء	ابن شهر آشوب





